الأمم المتحدة

A/71/75

الجمعية العامة

Distr.: General
22 March 2016
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والسبعون
البند ١٣١ من القائمة الأولية*
تخطيط البرامج

تقرير أداء برامج الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدَّم هذا التقرير عن أداء برامج الأمانة العامة للأمم المتحدة خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ وفقا للبند ٦-١ من الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم (ST/SGB/2000/8).

ويتضمن التقرير معلومات عن النتائج التي حققتها المنظمة خلال فترة السنتين من حيث الإنجازات المتوقعة وإنجاز النواتج، وهو المقياس التقليدي للأداء. وتعطي النتائج الرئيسية التي حققتها المنظمة في عناصرها البرنامجية العشرة للدول الأعضاء لمحةً عامة عالية الدقة عن أداء الأمانة العامة (انظر الفرع الثاني). ويشير تحليل أداء البرامج فيما يتعلق بالنواتج الصادر بها تكليف والنواتج الإضافية البالغ عددها ١٥٠ ٣٤ ناتجا (انظر الفرع الثالث) إلى زيادة في معدلات التنفيذ من ٩١ في المائة إلى ٩٤ في المائة بالنسبة إلى النواتج الصادر بها تكليف ومن ٩٢ إلى ٩٤ في المائة بالنسبة إلى جميع النواتج، مقارنة بفترة السنتين السابقة. ويتضمن التقرير أيضا بيانا مفصلا للنتائج التي تحققت في كل باب من أبواب

* A/71/50.

16-04737 (A) 100516 120516

الرجاء إعادة استعمال الورق

الميزانية بخصوص ٨٠٨ من الإنجازات المتوقعة في إطار أبواب الميزانية البرنامجية البالغ عددها ٣٦ باباً (انظر الفرع الرابع). ويتضمن أيضا موجزا مقتضبا للتحديات الرئيسية التي اعترضت تنفيذ كل برنامج على حدة والدروس المستفاد منها في تحسين الأداء.

ويقدِّم هذا التقرير الذي يجمع بين التحليل المستند إلى النتائج والتحليل المركز على النواتج لمحةً شاملة عن التطورات الرئيسية التي حققتها الأمانة العامة للأمم المتحدة وما اضطلعت به من أعمال خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٦

ثانيا – لمحة عامة عن النتائج الرئيسية التي حققتها الأمم المتحدة ٩

ألف – الحالة العامة في مجال وضع السياسات والتوجيه والتنسيق ٩

باء – الشؤون السياسية ١٠

جيم – العدالة والقانون الدوليان ١٤

دال – التعاون الدولي لأغراض التنمية ١٥

هاء – التعاون الإقليمي لأغراض التنمية ٢٥

واو – حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية ٣٠

زاي – الإعلام ٣٤

حاء – خدمات الدعم المشتركة ٣٥

طاء – الرقابة الداخلية ٤١

ياء – السلامة والأمن ٤٢

ثالثا – تحقيق النواتج واستعمال الموارد ٤٢

ألف – معدلات التنفيذ ٤٤

باء – النواتج الإضافية ٤٧

جيم – النواتج المؤجلة ٥٠

دال – النواتج المنهاة ٥٢

هاء – النواتج المرحّلة ٥٥

واو – أنشطة التعاون التقني ٥٦

زاي – استخدام الموارد ٥٨

حاء – تعميم المنظور الجنساني ٦١

طاء – البيان النهائي بشأن إنجاز النواتج واستخدام الموارد ٦٣
رابعا – الأداء البرنامجي حسب أبواب الميزانية البرنامجية ٦٣
الباب ٢ – شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات ٦٣
الباب ٣ – الشؤون السياسية ٧٧
الباب ٤ – نزع السلاح ٨٩
الباب ٥ – عمليات حفظ السلام ٩٩
الباب ٦ – استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ١١١
الباب ٨ – الشؤون القانونية ١١٥
الباب ٩ – الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ١٢٣
الباب ١٠ – أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ... ١٤١
الباب ١١ – دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ١٤٧
الباب ١٢ – التجارة والتنمية ١٥٢
الباب ١٣ – مركز التجارة الدولية ١٦٧
الباب ١٤ – البيئة ١٧٠
الباب ١٥ – المستوطنات البشرية ١٨٦
الباب ١٦ – المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية ٢٠٠
الباب ١٧ – هيئة الأمم المتحدة للمرأة ٢١٤
الباب ١٨ – التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا ٢٢٠
الباب ١٩ – التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ ٢٣٩
الباب ٢٠ – التنمية الاقتصادية في أوروبا ٢٦٢
الباب ٢١ – التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٢٧٨
الباب ٢٢ – التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا ٢٩٧
الباب ٢٣ – البرنامج العادي للتعاون التقني ٣١٢

الباب ٢٤ – حقوق الإنسان ٣٥٧
الباب ٢٥ – توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين ٣٧٤
الباب ٢٦ – اللاجئون الفلسطينيون ٣٧٩
الباب ٢٧ – المساعدة الإنسانية ٣٨٦
الباب ٢٨ – الإعلام ٢٩٤
الباب ٢٩ألف – مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية ٤٠٠
الباب ٢٩باء – مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات ٤٠٧
الباب ٢٩ جيم – مكتب إدارة الموارد البشرية ٤١٣
الباب ٢٩ دال – مكتب خدمات الدعم المركزية ٤٢١
الباب ٢٩ هاء – مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ٤٢٧
الباب ٢٩ واو – الإدارة، جنيف ٤٣١
الباب ٢٩ زاي – الإدارة، فيينا ٤٣٩
الباب ٢٩ حاء – الإدارة، نيروبي ٤٤٥
الباب ٣٠ – الرقابة الداخلية ٤٥٢
الباب ٣٤ – السلامة والأمن ٤٥٧

أولا - مقدمة

١ - يشكل هذا التقرير المتعلق بأداء برامج الأمانة العامة للأمم المتحدة خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ أداةً مهمة للمساءلة والإدارة في إطار عملية الميزنة القائمة على النتائج التي تضطلع بها المنظمة والتي تَتَّبع دورةً متكررة تتمثل في التخطيط والميزنة وتنفيذ البرامج ورصدها وتقديم تقارير عنها. وينهي التقرير الدورة، فيلخص الإنجازات الرئيسية التي حققتها المنظمة خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، وكذا النواتج المنجزة التي أسفر عنها تنفيذ برنامج عملها.

٢ - ويقدَّم التقرير وفقا للبند ٦-١ من الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم (ST/SGB/2000/8)، ويحدد هذا البند محتوى التقرير ووتيرة تقديمه.

٣ - وكانت الجمعية العامة قد أكدت مجددا في قرارها ٦١/٢٤٥ مسؤوليات مديري البرامج عن إعداد تقرير أداء البرامج، وأسندت إلى إدارة الشؤون الإدارية من جديد مهام رصد البرامج ومهمة إعداد التقرير استنادا إلى ما يقدمه مديرو البرامج من مساهمات. ووفقا للولاية الصادرة عن الجمعية العامة، قام مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية بتنسيق عملية إعداد هذا التقرير.

٤ - ويتألف التقرير من أربعة فروع. فعقب المقدمة الواردة في الفرع الأول، يقدم التقرير في الفرع الثاني لمحة عامة عن النتائج الرئيسية التي أنجزتها الأمانة العامة في إطار العناصر البرنامجية العشرة للميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. ويتضمن الفرع الثالث موجزا عن تنفيذ النواتج واستخدام الموارد. ويتناول الفرع الرابع أداء البرامج في إطار كل باب من أبواب الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، ويتضمن موجزا للعناصر الرئيسية على مستوى البرامج والعراقيل التي واجهت الأداء، كما يتضمن استعراضا أكثر تفصيلا للأداء فيما يتعلق بكل واحد على حدة من البرامج الفرعية، يبيِّن الأهداف المطلوب إنجازها في فترة السنتين إلى جانب الأداء الفعلي. ويوفر الجمع بين التحليل المستند إلى النتائج والتحليل المركز على النواتج نظرةً شاملة عن الإنجازات الرئيسية التي حققتها الأمانة العامة للأمم المتحدة وعن العمل الذي اضطلعت به خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

٥ - ويتضمن هذا التقرير معلومات عن إنجاز ما مجموعه ١٥٠ ٣٤ من النواتج الصادر بها تكليف والنواتج الإضافية، ويقدم سردا عاما للنتائج التي حققتها المنظمة حسب ما أفادت به الإدارات المختلفة، كما يتناول الأداء المتعلق بما مجموعه ٨٠٨ من الإنجازات المتوقعة

و ١ ٣٠٦ من مؤشرات الإنجاز في إطار ٣٦ بابا من أبواب الميزانية البرنامجية. وقد ازداد معدل تنفيذ النواتج التي صدر بها تكليف في المنظمة فبلغ ٩٤ في المائة خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ مقارنة بمعدل ٩١ في المائة المسجل خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وسجل معدل تنفيذ النواتج الصادر بها تكليف والنواتج الإضافية أيضا زيادة بلغ بها ٩٤ في المائة، وهو معدل يفوق بنقطتين مئويتين المعدل المحقق في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.

٦ - ويأخذ التقرير في الاعتبار الآراء التي أعربت عنها لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الرابعة والخمسين (انظر A/69/16، الفقرة ٣٣) ويتضمن التفاصيل التالية تحت كل باب من أبواب البرنامج، حسب الاقتضاء:

(أ) مقارنة معدل تنفيذ النواتج الصادر بشأنها تكليف بالمعدل المحقق في فترة السنتين السابقة؛

(ب) مقارنة النواتج الإضافية المنفذة بمبادرة من الأمانة العامة بالنواتج المنفذة في فترة السنتين السابقة.

٧ - ووفقا لما طلبته لجنة البرنامج والتنسيق (المرجع نفسه، الفقرة ٣٣ (ج))، ترد في الفرع الثالث المعلومات عن العوامل الرئيسية التي أثرت في تنفيذ النواتج التي صدر بشأنها تكليف في اثنين من أبواب الميزانية (نزع السلاح والسلامة والأمن) والتي كان معدل تنفيذها لفترة السنتين أقل من ٩٠ في المائة، ويشار إلى هذه المعلومات أيضاً في الفرع الرابع تحت هذين البرنامجين.

٨ - وعملا بالتوصية التي قدمتها لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الرابعة والخمسين (المرجع نفسه، الفقرتان ٣١ و ٣٢)، بأن تدرَج في تقارير أداء البرامج المقبلة معلوماتٌ شاملة بشأن أثر تقليص عدد الوثائق المطبوعة على عملية صنع القرارات الحكومية الدولية في مؤتمرات الأمم المتحدة واجتماعاتها، أجرت إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات دراسةً استقصائية شملت ١٣٩ وفدا في نيويورك، و ٢٨ وفدا في جنيف، و ٧٧ وفدا في فيينا، و ٥٩ وفدا في نيروبي.

٩ - وما برحت الأمانة العامة توفر خدمة الطباعة حسب الطلب، كخدمة تكميلية من خدمات الاجتماعات، في إطار مبادرة الاقتصاد في استخدام الورق (PaperSmart) في جميع مراكز العمل منذ عام ٢٠١٣. ووفقا لمتوسط عالمي لنتائج الدراسة الاستقصائية، أشار ما نسبته ٨٩ في المائة من المشاركين إلى أن توافر الوثائق بصورة إلكترونية ”أثّر إيجابيا“ على عملهم خلال الاجتماعات، بينما أشار ما نسبته ١١ في المائة إلى أنه ”لم يؤثر“ على

عملهم. وعلاوةً على ذلك، لم يختر أي من المجيبين عبارة أن خدمة الاقتصاد في استخدام الورق ''أثرت سلبا'' على عملهم في الاجتماعات. وبوجه عام، صنَّف ما نسبته ٩٠ في المائة في المتوسط خدمة الاقتصاد في استخدام الورق في فئة ''جيد جدا'' أو ''جيد''، واقتصرت نسبة الذين صنفوها في فئة ''متوسط'' على ١٠ في المائة.

١٠ - وفيما يتعلق بمدى توافر وثائق الأمم المتحدة، صنف المجيبون على الدراسة الاستقصائية في أربعة مراكز عمل هذه الخدمة على النحو التالي:

(أ) نيويورك: ٩١ في المائة في فئة ''جيد جدا'' أو ''جيد'' و ٩ في المائة في فئة ''متوسط''؛

(ب) جنيف: ٧٥ في المائة في فئة ''جيد جدا'' أو ''جيد'' و ٢٥ في المائة في فئة ''متوسط''؛

(ج) فيينا: ٩٦ في المائة في فئة ''جيد جدا'' أو ''جيد'' و ٤ في المائة في فئة ''متوسط''؛

(د) نيروبي: ٧٩ في المائة في فئة ''جيد جدا'' أو ''جيد'' و ٢١ في المائة في فئة ''متوسط''.

١١ - ونتيجة لتزايد مدى توافر الوثائق من خلال قنوات رقمية شتى، مثل نظام الوثائق الرسمية، وبوابة النظام المتكامل للخدمات المستدامة الموفرة للورق، ومواقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت، وخدمة الاشتراك الإلكتروني، تناقص عدد الطلبات المقدمة من الوفود إلى الأمانة العامة لتزويدها بوثائق مطبوعة. وزاد الطلب كثيراً على خدمة الاشتراك الإلكتروني، إذ ارتفع عدد المستخدمين المسجلين من ٠٠٠ ٤ مستخدم في عام ٢٠١١ إلى أكثر من ٠٠٠ ٤٥ مستخدم بحلول نهاية عام ٢٠١٥. وأدى التوسع في توفير الوثائق الرسمية - المطبوعة والإلكترونية - إلى تيسير إمكانية حصول الوفود على وثائق الأمم المتحدة بسهولة أكبر خلال عملية صنع القرار الحكومية الدولية.

١٢ - وفي عام ٢٠١٥، أعيد إنشاء مركز المساعدة المتعلقة بالوثائق في نيويورك لاستيعاب الاحتياجات المخصصة للوفود من الوثائق المطبوعة. وطبع المركز منذ إنشائه ما متوسطه ٣١ وثيقة، أو ٣٥٠ صفحة، شهريا. وفي جنيف، بلغ عدد الذين طلبوا وثائق مطبوعة ٦ من مجموع ٢٨ مشاركا في الدورة السبعين للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، المعقودة في عام ٢٠١٤، و ٤ من مجموع ٢٣ مشاركا في الاجتماع الحادي والثلاثين للفريق التقني التابع لفريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة والوكالات

المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، المعقود في عام ٢٠١٥. وتراجع عدد الصفحات المطبوعة في مراكز العمل الأربعة بصورة كبيرة من مجموع ٧٢٦ مليون صفحة في عام ٢٠٠٨ إلى ٤٧٢ مليون صفحة في عام ٢٠١١ وإلى ٢٢٣ مليون صفحة في عام ٢٠١٥، مما دل على تناقص تراكمي بنسبة ٦٩ في المائة على مدى فترة السنوات السبع المذكورة.

١٣ - وأخيرا، وبغية تعزيز قدرة الأمانة العامة على رصد البرامج وتقديم التقارير عنها، قدم مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية ١٤ دورة تدريبية بشأن رصد البرامج وتقديم تقارير عنها خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ في نيويورك وفيينا وجنيف، وكذلك من خلال نظام WebEx، لفائدة ٢٢٧ موظفاً من ٢٩ إدارة ومكتباً. وإضافةً إلى التدريب المتعلق بالإبلاغ عن النواتج، تلقى مديرو البرامج تدريباً على عمليات تخطيط البرامج والميزنة والرصد والإبلاغ بوجه عام، وعلى أهمية قياس الأداء من أجل تنفيذ الإدارة القائمة على النتائج في المنظمة. ويعتزم المكتب تحسين تقييمه النوعي لضمان توفير مقارنات واضحة بين الأداء الفعلي والأداء المقرر. وفي المذكرات الإرشادية بشأن أداء البرامج الموزعة إلى مديري البرامج عند حدَّي ١٢ شهراً و ٢٤ شهراً، طُلب إلى الإدارات والمكاتب أن تركز على النتائج لدى إبلاغ الأداء وأن تبين أوجه الشبه والاختلاف بين الأداء الفعلي المبلغ عنه وما كان مقرراً. وارتكزت عملية التعلم خلال الدورة التدريبية إلى دراسات الحالة الإفرادية المستندة إلى تقارير فعلية، إلى جانب دليل التدريب المعد حديثا.

ثانيا - لمحة عامة عن النتائج الرئيسية التي حققتها الأمم المتحدة

ألف - الحالة العامة في مجال وضع السياسات والتوجيه والتنسيق

١٤ - قدمت إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات الدعم بخدمات الأمانة الإجرائية والتقنية للمداولات الحكومية الدولية للأمم المتحدة، بما في ذلك في الجزء الرئيسي لكل من دورتي الجمعية العامة التاسعة والستين والسبعين، وإلى اللجان الأولى والثانية والثالثة والرابعة للجمعية العامة وهيئاتها الفرعية المختلفة وإلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وللمؤتمرات والاجتماعات المخصصة والاستثنائية التي تعقد تحت رعاية الأمم المتحدة. وواصلت الإدارة تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية التابعة للمنظمة في نيويورك وجنيف وفيينا ونيروبي، وكفلت التعدُّدَ اللغوي من خلال توفير خدمات الترجمة الشفوية والتحريرية العالية الجودة إلى اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة.

١٥ - وخلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، قدمت الإدارة خدمات لأكثر من ٠٠٠ ٦٦ اجتماع على الصعيد العالمي، منها أكثر من ٥٠٠ ١٤ اجتماع وفرت لها خدمات الترجمة

الشفوية، مما يمثل زيادة نسبتها ٢٢ في المائة من حيث العدد الكلي للاجتماعات المعقودة وزيادة نسبتها ١٣ في المائة من حيث عدد الاجتماعات التي توفر لها خدمات الترجمة الشفوية، مقارنة بفترة السنتين السابقة. وقدمت الإدارة خدمات لما عدده ٢٦٣ ١ اجتماعا لمجلس الأمن، بما يمثل زيادة قدرها ١٧ في المائة مقارنة بفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وبلغت نسبة التزام الإدارات المُعِدة للوثائق بالمواعيد المقررة لتقديمها إلى الإدارة ٨٩ في المائة على الصعيد العالمي. وبينت الدراسة الاستقصائية الإلكترونية السنوية التي تجرى في كل مركز من مراكز العمل أن نسبة المشاركين في الاجتماعات الراضين عن طائفة الخدمات المقدمة من الإدارة تقدر بنحو ٩٤ في المائة.

١٦ - وفيما يتعلق بوضع تطبيقات للإدارة المتكاملة والاستفادة منها، عممت الإدارة بنجاح تطبيق gText في جميع مراكز العمل للحفاظ على المعايير العالية الجودة للترجمة التحريرية الداخلية والخارجية. وأطلقت الإدارة أيضاً في نيويورك وجنيف نظام gDoc، وهو نظام جديد لتخطيط الوثائق وتجهيزها، ونشرت تطبيقا تجريبيا للمنشورات هو gPub لتتبع ورصد وتبسيط عمليتي تقديم وإصدار جميع المنشورات الصادر بها تكليف في مواعيدها المقررة، وقد ثبتت بالفعل جداوه فيما يتعلق بالتنبؤ بالمنشورات المقبلة وتخطيط القدرات الداخلية.

باء - الشؤون السياسية

١٧ - أسهمت أربعة برامج، هي الشؤون السياسية ونزع السلاح وعمليات حفظ السلام واستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، في اثنتين من أولويات فترة السنتين، وهما صون السلام والأمن الدوليين ونزع السلاح.

١٨ - وتصدت إدارة الشؤون السياسية لحالات نزاع في ٩٠ بلدا وأوفدت خبراء الوساطة التابعين لها أكثر من ١٠٠ مرة خلال ٧٢ ساعة من إشعارهم إلى نحو ٦٠ بلدا. وقدمت الإدارة الدعم إلى ٣٧ من البعثات السياسية الخاصة، أوقفت ٥ منها[(١)] في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وإضافةً إلى ذلك، قدمت الإدارة المساعدة الانتخابية إلى ٦٧ بلدا بناء على طلبها، بعضها على أساس ولايات قائمة وجديدة صادرة عن مجلس الأمن. وشملت أمثلة

(١) البعثات التي أوقفتها إدارة الشؤون السياسية في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ هي: مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، ومكتب الأمم المتحدة في بوروندي، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، والبعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة للقضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، وبعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي.

المساعدة الانتخابية المقدمة خلال فترة السنتين بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي، المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ٢١٣٧ (٢٠١٤)؛ والدعم المقدم للانتخابات الرئاسية والتشريعية والاستفتاء على الدستور في عام ٢٠١٤ في تونس؛ والمساعدة المقدمة في التحضيرات للانتخابات الرئاسية والتشريعية لعام ٢٠١٥ في جمهورية أفريقيا الوسطى. ورغم أن عدد اجتماعات مجلس الأمن شهد زيادة حادة بنسبة ٢٣ في المائة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ مقارنة بالفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، فقد تمكنت الإدارة من توفير الخدمات لجميع تلك الاجتماعات، بما في ذلك ٥٠٨ اجتماعات رسمية و ٣٧٤ مشاورة غير رسمية إلى جانب ٢٥٧ اجتماعا للهيئات الفرعية. واتسعت فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب من ٣١ كيانا في عام ٢٠١٣ إلى ٣٨ كيانا في عام ٢٠١٥ ونظمت ٣٥ نشاطا مشتركا في مجالي التنسيق والدعوة لفائدة الأطراف المعنية بعملها. وفي أعقاب التراع في غزة الذي اندلع في تموز/يوليه - آب/أغسطس ٢٠١٤، وضع مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط آلية إعادة إعمار غزة مع حكومة فلسطين وحكومة إسرائيل للسماح بدخول مواد البناء اللازمة لإعادة الإعمار في غزة في مرحلة ما بعد التراع. واعتمد كل من مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي وإدارة السلام والأمن التابعة للاتحاد الأفريقي الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن وخطط العمل المصاحبة له في مجالات الإنذار المبكر والتحليل المشترك ومنع التراعات وعمليات السلام وبناء السلام.

١٩ - واصل مكتب شؤون نزع السلاح تيسير عملية التداول والمفاوضات المتعددة الأطراف من خلال تقديم دعم فني وتنظيمي إلى اللجنة الأولى، وهيئة نزع السلاح، ومؤتمر نزع السلاح وهيئاته الفرعية، والمؤتمرات الاستعراضية وغيرها من اجتماعات الأطراف في الاتفاقات المتعددة الأطراف لنزع السلاح، وإلى أفرقة الخبراء التي يصدر لها تكليف من الجمعية العامة. وكان بدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ إنجازا مهما للبرنامج، مثّل نقطة تحول في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تنظيم التجارة العالمية في الأسلحة التقليدية. وتحدِّد المعاهدة معايير دولية قوية للمساعدة على توجيه الحكومات في البت فيما إذا كان ينبغي لها أن تأذن بعمليات نقل الأسلحة، ولمساعدة البلدان في وضع أطر تنظيمية كافية وتخزين الأسلحة بطريقة آمنة. ونظر مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ (المعقود في نيويورك في الفترة من ٢٧ نيسان/أبريل إلى ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٥) في تنفيذ أحكام المعاهدة منذ عام ٢٠١٠. وعلى الرغم من المشاورات المكثفة، لم يتمكن المؤتمر من التوصل إلى اتفاق بشأن الجزء الموضوعي من مشروع الوثيقة الختامية. واختتم اجتماع الدول الخامس الذي يُعقد مرة كل

سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه (المعقود في نيويورك في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤) باعتماد وثيقة ختامية موضوعية، بتوافق الآراء، تسلط الضوء على أهمية تحسين إدارة مخزونات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لا سيما في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع. وقدم المكتب الدعم إلى لجنتين تحضيريتين وإلى المؤتمر الاستعراضي الأول لاتفاقية الذخائر العنقودية (المعقود في دوبروفنيك، كرواتيا، في الفترة من ٧ إلى ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥)، وهو ما أسفر عن اعتماد إعلان دوبروفنيك الذي يدعو إلى حظر الذخائر العنقودية، وتقديم المساعدة إلى الضحايا وأسرهم، وتطهير الأراضي الملوثة بتلك الذخائر. وطوال فترة السنتين، اضطلعت مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح في أفريقيا وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وفي آسيا والمحيط الهادئ بما عدده ١٤٠ نشاطا لتقديم المساعدة وبناء القدرات والتدريب في مجالات تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار.

٢٠ - وقدمت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني التوجيه الاستراتيجي وطائفة كاملة من خدمات الدعم الإداري واللوجستي إلى ١٧ من عمليات حفظ السلام[٢] (١٦ بعد انتقال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان إلى إدارة الشؤون السياسية في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤)، و ١٢ من البعثات السياسية الخاصة، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وأنشئت في نيسان/أبريل ٢٠١٤ بعثة جديدة واحدة لحفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى بقيادة إدارة عمليات حفظ السلام. وعلاوةً على ذلك، أعاد مجلس الأمن هيكل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان كي تركز أنشطتها على حماية المدنيين، نظرا لاستمرار النزاع المدني في جنوب السودان. واستكملت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية عملية إعادة تشكيلها وأعادت نشر الأفراد المدنيين والعسكريين وأفراد الشرطة دعما لتنفيذ عمليات أكثر تأثيرا في المناطق

(٢) هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، وفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

المتضررة من النزاع المسلح. ودعمت الإدارة جهود بعثات حفظ السلام الثلاث في الشرق الأوسط (هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان) الرامية إلى احتواء الأزمة الواقعة في الجمهورية العربية السورية وتجنُّب تحوّلها إلى أزمة إقليمية. وقامت الإدارة أيضاً بتيسير انتقال سلمي للسلطة في أعقاب الانتخابات الرئاسية وانتخابات مجالس المقاطعات في أفغانستان؛ وتقديم الدعم لتحسين الحالة الأمنية في هايتي؛ والتوسط لإجراء محادثات عديدة بين المعارضة المسلحة في دارفور وحكومة السودان، ومن أجل إقامة حوار سياسي وتحقيق استقرار الحالة الأمنية في مالي؛ وتقديم الدعم إلى السلطات الوطنية في كوت ديفوار لإجراء الانتخابات الرئاسية في ذلك البلد؛ وتعزيز التعاون الثلاثي مع المجلس والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. وقدمت إدارة الدعم الميداني الدعم لنحو ٠٠٠ ١٧٥ من الأفراد المدنيين والنظاميين المأذون بهم في الميدان، وهو ما يمثل زيادة نسبتها ١٤ في المائة مقارنة بمستويات الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. وتلقى أكثر من ٧٠ في المائة من أفراد البعثات المأذون بهم الدعم من مقدمي الخدمات عن بعد في إطار استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، وذلك في مجالات ترتيبات التعاون الإقليمية في مجال اللوجستيات، وخدمات المعاملات الإدارية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد الإقليمي، مما أسفر عن وفورات حجم لجميع البعثات المشاركة. وتمكنت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى من الاستفادة من القدرات الموجودة لتبدأ عملها ولتحصل على الموارد اللازمة بانضمامها إلى مركز منشأ للخدمات المشتركة.

٢١ - وقدم مكتب شؤون الفضاء الخارجي الخدمات للجلسات التي عقدتها لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ولجانها الفرعية، والاجتماع المشترك بين الوكالات المعني بأنشطة الفضاء الخارجي، بما في ذلك جلسة غير رسمية مفتوحة تتعلق بمساهمة تكنولوجيا الفضاء في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقدم المكتب دعما نشطا للدول الأعضاء في تسجيل الأجسام الفضائية، وهو ما أدى إلى تقديم خمس دول لإخطارات بشأن إنشاء سجلاتها الوطنية. وركز المكتب، بوصفه الأمانة التنفيذية للجنة الدولية المعنية بالنظم العالمية للملاحة بواسطة السواتل، على بناء القدرات ونشر المعلومات في ميادين علوم وتكنولوجيا الفضاء وعقد اجتماعا شارك فيه ٢٢٧ اختصاصيا من ٣٨ بلدا خلال فترة السنتين. وفي إطار برنامج الأمم المتحدة لاستخدام المعلومات الفضائية في إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ، تلقى ممثلو ٧٥ بلدا الدعم من خلال ١٢ نشاطا لبناء القدرات في مجال استخدام المعلومات الفضائية في إدارة الكوارث، بما في ذلك بناء القدرة على مواجهة الكوارث.

جيم - العدالة والقانون الدوليان

٢٢ - واصل مكتب الشؤون القانونية تقديم الدعم لواحدة من أولويات فترة السنتين وهي تعزيز العدالة والقانون الدولي. فأسدى المكتب المشورة القانونية بشأن المسائل المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين، والقانون الإنساني، والعدالة الانتقالية؛ وبشأن الأنظمة الداخلية لمختلف هيئات الأمم المتحدة؛ وبشأن امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها. وتشمل الأمثلة تقديم المشورة والمساعدة القانونيتين إلى البعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة للقضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، وبعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقدم المكتب أيضاً المشورة لإدارة عمليات حفظ السلام بشأن الإطار القانوني لإنشاء مواقع لحماية المدنيين في أماكن عمل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

٢٣ - وخلال فترة السنتين، لم تقع حالات لم يُحترم فيها مركز المنظمة وامتيازاتها وحصاناتها، إلا حينما قررت المنظمة نفسها التنازل عنها. وجرت تسوية مطالبات ضد المنظمة بلغ مجموعها في الأصل ٠٧٨ ٠١٨ ٩ دولارا مقابل مبلغ قدره ٠٨٠ ٦٣٨ ٢ دولارا، أي ما نسبته ٢٩ في المائة من مبلغ المطالبات الأصلي. وأُحرز تقدم نحو التحديث الفعلي للقانون التجاري باعتماد قواعد الأونسيترال بشأن الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول، وبدء نفاذها اعتباراً من ١ نيسان/أبريل ٢٠١٤، وبتوجيه الجمعية العامة الدعوة إلى الأمين العام لإنشاء مستودع للشفافية ذي صلة. وفي مجال قانون البحار، كانت الدول قد أودعت حتى نهاية فترة السنتين ما مجموعه ١٢٠ خريطة وقائمة إحداثيات في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وهو عدد يزيد بمقدار ٢٧ عملية إيداع عن العدد المستهدف البالغ ٩٣ عملية إيداع. وأعد المكتب ٩٩ مجلدا من مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، وسجل ٧٨٤ ٢ معاهدة و ٥٢٤ ٢ إجراء متعلقا بالمعاهدات، وقام بتجهيز ٠٧٠ ٣ إشعارا بالإيداع. وفي إطار برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه، نظم المكتب برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي بالتعاون مع أكاديمية القانون الدولي في لاهاي؛ ودورة الأمم المتحدة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لأفريقيا؛ ونظم في عام ٢٠١٥ للمرة الأولى حلقة الأمم المتحدة الدراسية للقانون الدولي من أجل الدول العربية.

دال - التعاون الدولي لأغراض التنمية

٢٤ - الإدارات والمكاتب التي تعمل في مجال التعاون الدولي لأغراض التنمية هي: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومركز التجارة الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). وقد ركزت هذه الكيانات جهودها على أولويات فترة السنتين التي أقرتها الجمعية العامة، ومنها تشجيع النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة وفقا للقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة ومؤتمرات الأمم المتحدة المعقودة مؤخرا في هذا الشأن؛ وتنمية أفريقيا؛ ومراقبة المخدرات ومنع الجريمة؛ ومكافحة الإرهاب الدولي بجميع أشكاله ومظاهره.

٢٥ - وأحرزت هذه البرامج نتائج مهمة فيما يتعلق بمختلف قضايا التنمية، شملت اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وذلك من خلال الدعم المقدم في المداولات والمفاوضات الحكومية الدولية التي أجريت بين الدول الأعضاء. وعلى سبيل المثال، قدمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية دعما تقنيا وفنيا لجميع الجلسات السبع التي عقدها في عام ٢٠١٤ الفريقُ العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بأهداف التنمية المستدامة، مما أسفر عن اعتماد الجمعية العامة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي تضمنت ١٧ هدفا من أهداف التنمية المستدامة و ١٦٩ غاية، وذلك في مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وقدَّمت الإدارة الدعم أيضاً للعملية التحضيرية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية الذي عقد في تموز/يوليه ٢٠١٥ واعتمدت فيه الدول الأعضاء خطة عمل أديس أبابا باعتبارها الوثيقة الختامية. وتوفر خطة العمل هذه إطارا عالميا لتمويل التنمية المستدامة وتنشئ أساسا قويا لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وإضافةً إلى ذلك، عملت الإدارة بمثابة أمانة للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عقد في أبيا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ وأسفر عن اعتماد مسار إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا). ويؤكد مسار ساموا من جديد التزام الدول الأعضاء بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ويعترف بالدور المركزي للشراكات الحقيقية والدائمة. ونظم مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية أنشطة جانبية في سياق المؤتمر، تضمنت

منتدى للشراكات مع القطاع الخاص، يهدف إلى النهوض بالتنمية المستدامة، وسجلت للمشاركة فيه أكثر من ٣٠٠ شراكة في مجال التنمية المستدامة، قبل انعقاد المؤتمر وأثناءه. وقدم المكتب أيضاً دعما بخدمات المساندة حسب الطلب لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية في سياق المفاوضات الحكومية الدولية بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة العمل. وإضافةً إلى ذلك، نسق المكتب عمليتي تحضير وتنظيم مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، الذي أسفر عن اعتماد برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤. ويهدف برنامج العمل إلى تعجيل وتيرة التنمية المستدامة في البلدان النامية غير الساحلية في العالم، البالغ عددها ٣٢ بلدا، بدءا بالخطوات الملموسة المتخذة صوب التحول الهيكلي للاقتصادات وتطوير البنية التحتية وحتى تحسين التجارة الدولية وتعزيز التكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٥، عقد في زامبيا اجتماع رفيع المستوى لمتابعة المؤتمر. وشهد الاجتماع اعتماد نداء ليفنغستون للعمل من أجل التعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا، الذي يسلط الضوء على عوامل الدفع الرئيسية اللازمة لتنفيذ البرنامج. وساعد مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا على التوعية بالمداولات والمفاوضات الحكومية الدولية بشأن أولويات التنمية في أفريقيا، بما في ذلك خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ والخطة العشرية الأولى لتنفيذها. وشارك المكتب أيضا في تنظيم جلسات للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الشباب والعمالة والتوسع الحضري المستدام، واجتماعات رفيعة المستوى للجنة وضع المرأة بشأن المساواة بين الجنسين وبشأن المرأة والسلام والأمن، ومناقشة مواضيعية للجمعية العامة بشأن الاستثمار من أجل التنمية في أفريقيا. وإضافةً إلى ذلك، شارك المكتب في تنظيم مناسبة رفيعة المستوى، أثناء المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، بشأن الاستفادة من صناديق المعاشات التقاعدية لتمويل تطوير البنية التحتية في أفريقيا، ومناسبة رفيعة المستوى، على هامش مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بشأن تفعيل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لأغراض التصنيع في أفريقيا.

٢٦ - وواصل الأونكتاد دعم العمليات الوطنية والإقليمية والعالمية من أجل وضع خطط عمل في مجالات التجارة المتكاملة والتنمية وبشأن القضايا المتشابكة التي تتضمن التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة، وكذلك على وجه الخصوص في مؤتمرات دولية مهمة مثل المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية والمؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية. وشارك في منتدى الاستثمار العالمي الرابع للأونكتاد، المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أكثر من ٣ ٠٠٠ من الجهات المعنية في مجال الاستثمار من ١٥٠ بلدا، شاركوا في ٥٠ نشاطا.

واستنارت المناقشات بالمعلومات الواردة في ”تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٤: الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة: خطة عمل“، الذي اقترح خطة عمل لتحفيز دور الاستثمار المؤسسي في تحقيق أهداف التنمية المستقبلية. وتوج منتدى عام ٢٠١٤ باعتماد خطة عمل رفيعة المستوى للاستثمار في البلدان النامية غير الساحلية استفيد منها في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية. وكفل برنامج الأمم المتحدة للبيئة إدراج البعد البيئي في أهداف التنمية المستدامة لتصبح مسألة الاستدامة البيئية في صميم سبعة من أهداف التنمية المستدامة كما أدمجت في ثمانية أهداف أخرى. وشارك البرنامج، باعتباره جزءا من اتحاد لوكالات الأمم المتحدة، في تصميم برنامج إحصائي لمساعدة البلدان في تتبع التقدم المحرز نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وفي مجال المستوطنات البشرية، قدم موئل الأمم المتحدة مساهمة فنية في الجزء المتعلق بالتكامل في المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي عقد للمرة الأولى في أيار/مايو ٢٠١٤، بشأن موضوع ”التوسع الحضري المستدام“، وهو ما ساهم في اقتراح الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة، ”جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة“ والموافقة عليه. وفي مجال المخدرات والجريمة، قدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دعما فنيا وتنظيميا لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، المعقود في نيسان/أبريل ٢٠١٥. وأسفر المؤتمر عن اعتماد إعلان الدوحة بشأن إدماج منع الجريمة والعدالة الجنائية في جدول أعمال الأمم المتحدة الأوسع من أجل التصدِّي للتحدِّيات الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي ومشاركة الجمهور. وكان لهيئة الأمم المتحدة للمرأة من جانبها دور أساسي في ضمان أن تعتمد خلال الدورة الثامنة والخمسين للجنة وضع المرأة الاستنتاجات المتفق عليها بشأن التحديات والإنجازات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية للمرأة والفتيات، وأن يعتمد خلال الدورة التاسعة والخمسين للجنة إعلانٌ سياسي بمناسبة الذكرى السنوية العشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وكانت هناك أهمية خاصة للدعم القوي لوجود هدف قائم بذاته من أهداف التنمية المستدامة، يتعلق بالمساواة بين الجنسين، ولوجود غايات مراعية للاعتبارات الجنسانية على نطاق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وهو ما نتج أيضاً عن المساهمة التي قدمتها الهيئة.

٢٧ - وأدت المنشورات التحليلية والموضوعية للإدارات والمكاتب المدرجة في هذا العنصر من البرنامج إلى تدعيم النقاش داخل الهيئات الحكومية الدولية وفي المؤتمرات الدولية، وساهمت في تحليلات القضايا والسياسات الإنمائية. ففي التقرير المعنون ”تقرير الأهداف الإنمائية للألفية“، عرضت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مدى التقدم الذي أحرزه العالم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي طبعة عام ٢٠١٥ من التقرير المعنون

''تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي''، طرحت الإدارة اقتراحات بشأن سبل تعزيز تعاون العلماء مع صانعي السياسات على الصعيدين الوطني والدولي. وواصلت الإدارة أيضاً إسداء المشورة المتعلقة بالسياسات والمسائل التقنية للعمليات الحكومية الدولية من خلال منشوراتها الرئيسية، مثل منشوري ''الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم'' و ''دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم''. ونشر مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية تقريرا عن حالة أقل البلدان نموا، سلط فيه الضوء على التقدم المحرز والتحديات التي تعترض تنفيذ برنامج عمل اسطنبول، وقدم توصيات بشأن سبل إدراج أولويات أقل البلدان نموا واحتياجاتها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأعد المكتب أيضاً دراسات تتصل بآثار تغير المناخ والتصحر وتدهور الأراضي على آفاق التنمية في البلدان النامية غير الساحلية، والتحديات والفرص المتاحة في مجال تحسين النقل العابر والتجارة وتيسير التجارة لفائدة البلدان النامية غير الساحلية. وقدم مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا إلى الجمعية العامة تقريره الأول من التقارير التي تقدم كل سنتين عن استعراض تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا، إضافة إلى ثلاثة تقارير سنوية قدمها الأمين العام عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وأسباب النزاع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا. وأصدر المكتب أيضاً دراستين تحليليتين بعنوان ''التمويل البالغ الصغر في أفريقيا'' و ''تطوير الهياكل الأساسية في إطار التعاون في أفريقيا مع شركاء التنمية الجدد والناشئين''.

٢٨ - وقدَّمت طبعتا عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ من المنشور السنوي الرئيسي للأونكتاد ''تقرير التجارة والتنمية'' مساهمات مهمة في مجالات الحوكمة العالمية والحيز السياساتي من أجل التنمية، وقضايا الدين السيادي، والهيكل المالي الدولي من أجل التنمية. وفي ٣٢ بلدا، نشر الأونكتاد طبعتي عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ من ''تقرير أقل البلدان نموا''، اللتين ركزتا على النمو في إطار التحول الهيكلي وعلى تحويل الاقتصادات الريفية. وصدر أكثر من ٣٧٠٠ مقال في وسائط الإعلام في ١٠٠ بلد استنادا إلى طبعتي عام ٢٠١٤ و ٢٠١٥ من منشور الأونكتاد المعنون ''تقرير الاستثمار في العالم''، اللتين تضمنتا بحوثا في قضايا الاستثمار واتجاهاته، والتدابير الناشئة لتحسين مساهمة الاستثمار في التنمية المستدامة، وسياسات الاستثمار الوطنية والدولية، واتجاهات الاستثمار الإقليمية، والاتساق بين السياسات الضريبية والاستثمارية على الصعيد الدولي. وقدم الأونكتاد تحليلات رئيسية وإجراءات سياساتية تتعلق بقضايا الدين الواردة في تقرير الأمين العام عن القدرة على تحمل الديون الخارجية والتنمية (A/69/167). ونشر الأونكتاد أيضا مجموعة جديدة من الموجزات الإحصائية القطرية في عام ٢٠١٥. وسلط المنشور الرئيسي لمركز التجارة الدولية المعنون

''توقعات القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام ٢٠١٥'' الضوء على أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بالنسبة للنمو الشامل للجميع وتضمن توجيهات بشأن سبل تيسير دمجها في الأسواق الإقليمية والعالمية. وتجدر الإشارة إلى أن تلك التوصيات قد أدرجت في الوثيقة التوجيهية لعام ٢٠١٦ الصادرة عن فرقة العمل المعنية بتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، التابعة لمنظمات مجموعة العشرين المعنية بالأعمال التجارية. وزود المركز أيضا صانعي السياسات وقطاع الأعمال التجارية بمعلومات عن التجارة والأسواق من خلال مجموعة من الأدوات والمنشورات المحسنة المتاحة على شبكة الإنترنت استقطبت ٨٢٥ ١٦٦ مستخدما جديدا، ليبلغ مجموع المستخدمين رقما قياسيا يتجاوز نصف مليون مستخدم. ونشر برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريره العالمي الأول المعنون ''تقرير الثغرات في مجال التكيف'' خلال الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المعقود في ليما في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، الذي يتضمن معلومات تستنير بها العملية التفاوضية بشأن الثغرات القائمة (التمويل والتكنولوجيا والمعارف) في تلبية الاحتياجات المتعلقة بالتكيف في البلدان النامية بغية التوصل إلى اتفاق جديد بشأن المناخ. وصدر منشوران رئيسيان هما ''الكتاب السنوي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لعام ٢٠١٤'' و ''توقعات البيئة العالمية – التوقعات للدول الجزرية الصغيرة النامية''، لتمكين أصحاب المصلحة في مجال صنع القرار وتوضيح التحديات البيئية الماثلة والحلول الممكنة للتغلب عليها. وقام موئل الأمم المتحدة، بالتعاون مع الفريق العامل المعني بخطة الأمم المتحدة الحضرية الجديدة التابع للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، بإعداد ورقة معنونة ''التوسع الحضري والتنمية المستدامة: مساهمة منظومة الأمم المتحدة في خطة حضرية جديدة''. أما منشورات الموئل الصادرة خلال فترة السنتين، بما فيها تقرير ''حالة المدن الأفريقية لعام ٢٠١٤''، وتقرير ''حالة المدن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لعام ٢٠١٥''، وتقرير ''حالة المدن الصينية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥''، وتقرير ''حالة المدن الأفغانية لعام ٢٠١٥''، وتقارير ''مؤشر ازدهار المدن'' المتعلقة بعدة مدن، و ''تقرير حالة الشباب في المناطق الحضرية في الصين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥''، فقد قدَّمت معارف مبنية على الأدلة بشأن المستوطنات البشرية والاتجاهات والتحديات الحضرية. ووُضع أيضاً عددٌ من الأدوات المعيارية لمعالجة مسائل تغير المناخ، وضمان حيازة الأراضي، والاقتصاد الحضري، والتشريع والتخطيط الحضريين لتحقيق التوسع الحضري المستدام. وتضمنت هذه الأدوات ''التخطيط لمواجهة تغير المناخ: نهج استراتيجي يستند إلى القيم موجه إلى المخططين الحضريين''؛ و ''المبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري وتخطيط الأراضي''؛ و ''السياسة الحضرية الوطنية: إطار للتشخيص السريع''؛ و ''مبادرة ازدهار المدن''؛

و ''نموذج مجال الحيازة الاجتماعية''. ونشر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة طبعتي عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ من ''تقرير المخدرات العالمي'' و ''التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص'' اللذين يقدمان بالترتيب نظرةً عامة عن التطورات الرئيسية في الأسواق فيما يتعلق بمختلف فئات المخدرات، وعن الأنماط والتدفقات المتعلقة بالاتجار بالأشخاص على الصُعد العالمي والإقليمي والوطني.

٢٩ - وواصلت إدارات الأمم المتحدة ومكاتبها تقديم الدعم للأنشطة التنفيذية الرامية إلى تطوير قدرات الحكومات الوطنية. فعلى سبيل المثال، دعمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ٨ بلدان نامية في إعداد استراتيجياتها الوطنية للتنمية المستدامة، بغية إدماج خطة التنمية لعام ٢٠٣٠؛ و ٢٥ بلدا في إدماج إدارة الموارد المائية في السياسات الوطنية، و ٨ بلدان في إدماج الإدارة المستدامة للغابات في الاستراتيجيات الوطنية. كذلك ساعدت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ١٤١ بلدا في تعزيز قدراتها الإحصائية، بما في ذلك ٢٠ بلدا تلقت المساعدة لتعزيز مهاراتها في مجال وضع نماذج الاقتصاد الكلي والتنبؤ بها. وقدم مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، من خلال حلقات عمل مراكز الاتصال الوطنية، الدعم إلى ٢٥ بلدا من أقل البلدان نموا في جهودها الرامية إلى إدماج أحكام برنامج عمل اسطنبول في خططها الإنمائية الوطنية. ووفقا لقرار الجمعية العامة ٢٢٤/٦٨، قام مكتب الممثل السامي، بناء على طلب مقدم من عدد من أقل البلدان نموا الطامحة إلى رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا أو التي هي في طريقها إلى الخروج منها، بتوفير الخبرة والدعم في بناء القدرات لصياغة استراتيجيات خروجها من تلك الفئة أو أثناء مراحلها الانتقالية. وقام مكتب الممثل السامي أيضا بتقديم الدعم إلى الفريق الرفيع المستوى المعني ببنك التكنولوجيا لصالح أقل البلدان نموا وآلية دعم العلم والتكنولوجيا والابتكار. وساعد الأونكتاد البلدان في إعدادها لتنفيذ اتفاق تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية في عام ٢٠١٣، من خلال إيفاد ٧٠ بعثة لتقديم المشورة وبناء القدرات. وشهد عام ٢٠١٤ وحده دعم الأونكتاد لـ ٢٢ من البلدان للتفاوض بشأن انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية أو التحضير له. وازداد الدعم الذي يقدمه الأونكتاد لخروج أقل البلدان نموا من القائمة ليشمل ١٧ بلدا بحلول نهاية عام ٢٠١٥. وهناك ما مجموعه ٢٢ بلدا إما اعتمدت الصيغة الأخيرة للنظام الآلي للبيانات الجمركية أو عززت تنفيذها أو انتقلت إليها، من أجل تحسين قدرتها على إدارة الجمارك؛ واستفاد ٥٨ بلدا من الأونكتاد في مجال إدارة الديون من خلال برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي؛ وتلقى ٤٠٩ من مديري الموانئ و ١ ٠١٤ من ممارسي التجارة الإلكترونية التدريب من الأونكتاد على استنساخ أنشطة بناء القدرات في تلك البلدان. وقدم مركز التجارة الدولية إلى واضعي

السياسات دعما يركز على وضع استراتيجيات وطنية وقطاعية لتنمية الصادرات، مع إدراج البعد الجنساني في تلك الاستراتيجيات. وأثر مركز التجارة الدولية في المواقف التفاوضية لـ ٣١٧ بلدا من خلال المدخلات التحليلية ومشاركة قطاع الأعمال التجارية، مما مكّن صانعي القرارات من دمج الأبعاد المتصلة بالأعمال في المفاوضات التجارية. وعلاوة على ذلك، عزز مركز التجارة الدولية أيضا القدرات المتصلة بالتجارة لأكثر من ٠٠٠ ٥ مؤسسة صغيرة ومتوسطة الحجم في البلدان النامية، ونهض بقدرات مؤسسات دعم التجارة في ٩٧ بلدا. وبفضل المساعدة التقنية المقدمة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وضعت ٢١ بلدا تدابير قانونية ومؤسسية حديثة من أجل تحسين تنفيذ الأهداف البيئية المتفق عليها داخليا؛ واعتمد ١٧ بلدا سياسات تعزز الإدارة الرشيدة للمواد الكيميائية والنفايات؛ وقد وضعت ١٧ بلدا أو مدينة سياسات مستدامة للاستهلاك والإنتاج والاقتصاد الأخضر أو بدأت في تنفيذها، في حين أن ٣١ بلدا نفذت مبادرات لتحسين مبادرات الطاقة من أجل تعظيم الكفاءة في استخدام الطاقة. واسترعى العمل الذي اضطلع به برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال الإنذار المبكر الاهتمام للقضايا البيئية المستجدة التي تهدد التنمية المستدامة وعزز الإجراءات المتخذة بشأنها. ووفقا لنتائج الدراسة الاستقصائية لعام ٢٠١٥، أقر ٤٨ في المائة من الدول الأعضاء، و ٣٩ في المائة من شركاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأصحاب المصلحة بأن المعلومات التي يوفرها البرنامج بشأن القضايا المستجدة أو السيناريوهات البيئية قد أثرت إلى حد كبير أو كبير جدا على أعمال التقييم أو عمليات وضع السياسات في الوكالات التابعة لها. وحقق موئل الأمم المتحدة تقدما في إدماج الاستراتيجية العالمية للإسكان في صياغة وتنفيذ استراتيجيات وبرامج الإسكان وتحسين أحوال الأحياء الفقيرة ومنع نشوئها على الصعيد الوطني. ونتيجة للدعم الذي يقدمه موئل الأمم المتحدة، اعتمدت ١٥ مدينة سياسات وخطط وتصاميم لمدن متراصة ومتكاملة ومترابطة؛ واعتمدت ٧ مدن برامج واستراتيجيات لتحسين التمويل على الصعيد البلدي والحضري؛ في حين نفذت ٢١ من السلطات المحلية سياسات ومبادئ توجيهية لتعزيز سبل الحصول العادل على الخدمات الحضرية الأساسية. وقد أسهم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تعزيز قدرات نظم العدالة الجنائية الوطنية بغية منع الإرهاب ومكافحته عن طريق ٢١٠ حلقات عمل ودورات تدريبية وطنية وإقليمية عقدت في إطار التواصل مع ٩٨ بلدا. وحتى نهاية عام ٢٠١٥، ساعد المكتب ٢٠ بلدا في تعزيز قدراتها في مجال أمن الحدود وآليات المراقبة؛ و ٢٠ بلدا في مجالات الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية؛ و ٣٣ بلدا في مجال منع الفساد؛ و ٢٥ بلدا في استعراض القوانين الوطنية لمكافحة الإرهاب وصياغتها. ودعمت هيئة الأمم المتحدة

للمرأة مبادرات لتنمية القدرات في ٩١ بلدا، من خلال توفير التدريب والمساعدة التقنية، والتزم ٥١ بلدا بزيادة توافر البيانات المصنفة حسب نوع الجنس على الصعيد الوطني.

٣٠ - وقدمت الإدارات والمكاتب العاملة في مجال التعاون الدولي لأغراض التنمية الدعم أيضا لتنفيذ برامجها من خلال أنشطة الدعوة والتوعية. وقامت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بزيادة جهودها في مجال الدعوة لزيادة الوعي بين الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني وسائر أصحاب المصلحة بالدعم المقدم إلى المسائل الاقتصادية والاجتماعية ومسائل التنمية المستدامة، مع التركيز بصفة خاصة على العملية المفضية إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وبالإضافة إلى ذلك، وفرت الإدارة تغطية واسعة للأحداث الرئيسية، بما في ذلك المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية (٢٠١٤)، والمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (٢٠١٥)، ومؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (٢٠١٥). وقد أدت زيادة استخدام الإدارة للبث الحي على وسائط التواصل الاجتماعي، بما في ذلك إنتاج المزيد من محتوى الوسائط المتعددة لأغراض التوعية، إلى زيادة مطردة في أعداد متابعيها على شبكة الإنترنت، فسجلت زيادة نسبتها ٦١ في المائة في زيارة مواقعها الشبكية، وزيادة بنسبة ٦١٠ في المائة في المتابعين على موقع فيسبوك و ١١٠ في المائة على موقع تويتر. وقد عززت أنشطة الدعوة العالمية، التي يضطلع بها مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية لدعم أقل البلدان نموا، تعاون منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ برنامج عمل إسطنبول وفي مسائل المساعدة الإنمائية الرسمية والتجارة. وقدم مكتب الممثل السامي الدعم أيضا إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تنظيم ثمانية أنشطة للدعوة، بما في ذلك عقد مناسبة إعلامية للاحتفال بالسنة الدولية للدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وتنظيم ست مناسبات سابقة للمؤتمرات في عام ٢٠١٤، في الفترة التي سبقت انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، وأربعة اجتماعات مائدة مستديرة مواضيعية تفاعلية رفيعة المستوى، و ١٨ من الأنشطة الجانبية للمؤتمر. وقام مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، بالتعاون الوثيق مع الشركاء الاستراتيجيين للأمم المتحدة والمؤسسات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية، بتنظيم سلسلة من الأحداث الرفيعة المستوى خلال أسبوع أفريقيا في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، على هامش مناقشة الجمعية العامة بشأن تنمية أفريقيا. وأسهم أسبوع أفريقيا في تعبئة الدعم الدولي لتنمية أفريقيا، ولخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وخطة تنفيذها العشرية الأولى، مع التشديد على أوجه التآزر والتكامل مع الخطة العالمية للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وعلاوة على ذلك، شارك مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا بالتعاون مع منظمة اليونيدو والاتحاد الأفريقي في تنظيم الاحتفال السنوي بيوم التصنيع في أفريقيا على الصعيد العالمي.

ونظم المكتب، بالاشتراك مع القطاع الخاص، حلقة النقاش السنوية الرفيعة المستوى في إطار غداء العمل المتعلق بالاستثمار لرؤساء الدول والحكومات الأفريقية، بهدف التوعية بفرص الاستثمار في أفريقيا.

٣١ - واستمرت أمانة الأونكتاد في التواصل مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني من خلال أنشطة شتى، من قبيل حوار جنيف بشأن دور التجارة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأسفرت جميع تلك الأنشطة عن تحسين فهم دور التجارة وإدماجه في أهداف التنمية المستدامة. وواصل الأونكتاد، بالتعاون مع الاتفاق العالمي للأمم المتحدة ومبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، التشجيع على اتباع النهج المسؤولة إزاء الاستثمار من خلال مبادرة أسواق الأوراق المالية المستدامة، التي نمت لتشمل ٥٩ سوقا ماليا شريكا وسجل فيها ما مجموعه ٠٠٠ ٤٧ شركة. وقد أدى الأونكتاد دورا استباقيا في تحسين المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة من أجل حماية المستهلك. وقد أقرت الجمعية العامة المبادئ التوجيهية المنقحة من خلال القرار ١٨٦/٧٠ الذي طلبت فيه إلى الأونكتاد تعزيز المبادئ التوجيهية وقررت إنشاء فريق خبراء حكومي دولي معني بقانون وسياسات حماية المستهلك في إطار لجنة قائمة تتبع مجلس التجارة والتنمية لدى المؤتمر. واستقطب الموقع الشبكي المحدث أونكتاد - ستات (UNCTADstat) (http://unctadstat.unctad.org/EN/) أكثر من ٠٠٠ ٨٥٠ زائر مع أكثر من ١٤,٧ مليون زيارة لصفحات الموقع في أكثر من ٢٠٠ بلد حول العالم. وفي مجال البيئة، صُمم المنبر الإلكتروني يونيب - لايف (Live UNEP) كوسيط لتقاسم المعارف والبيانات البيئية ودعم عمليات التقييم. ومنذ بدء اشتغال المنبر في عام ٢٠١٤، يمكن الاطلاع على البيانات الآتية من ١٩٢ بلدا من خلال النظام، وثمة مواضيع تتم تغطيتها ببيانات شبه آنية. وتتيح بوابة جديدة لأهداف التنمية المستدامة (http://uneplive.unep.org/portal)، يمكن الوصول إليها من خلال منبر يونيب - لايف، للبلدان تتبع التقدم المحرز صوب تنفيذ البعد البيئي من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتعطي البوابة صورة للروابط بين المؤشرات وأهداف التنمية المستدامة وغاياتها، وتوفر أنطولوجيات وخرائط وتحليلات لتوافر البيانات. وفي عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، احتفل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة باليوم العالمي السنوي لمكافحة الاتجار بالأشخاص (٣٠ تموز/يوليه) بدعم من حملة للمكتب على وسائط التواصل الاجتماعي بعنوان ”#igivehope“، وباليوم الدولي لمكافحة الفساد (٩ كانون الأول/ديسمبر)، واليوم الدولي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها (٢٦ حزيران/يونيه). وأُطلقت أيضا حملة عالمية في عام ٢٠١٤ من أجل إذكاء الوعي لدى المستهلكين بالاتجار غير المشروع بالسلع المزيفة البالغ ٢٥٠ بليون دولار في السنة.

٣٢ - وواصل البرنامج العادي للتعاون التقني تيسير الردود على الطلبات الملحة التي تقدمها الدول الأعضاء، من خلال توفير الخدمات الاستشارية والأنشطة التدريبية. وقد نفّذ البرنامجَ ١١ كيانا من الكيانات المعنية بالتنفيذ في الأمانة العامة. وقدمت أربعة من تلك الكيانات (وهي إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والأونكتاد، وموئل الأمم المتحدة، والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة) تقاريرها في إطار الشق المتعلق بالتعاون الدولي لأغراض التنمية من البرنامج؛ وقدمت اللجان الإقليمية الخمس (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) تقاريرها في إطار الشق المتعلق بالتعاون الإقليمي لأغراض التنمية من البرنامج؛ وقدم الكيانان المتبقيان (وهما مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان) تقاريرهما في إطار الشق المتعلق بحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية من البرنامج.

٣٣ - وفي إطار موارد البرنامج العادي للتعاون التقني، قدمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدعم التقني والاستشاري في مجال السياسات إلى ٦١ من البلدان النامية لمساعدتها في وضع استراتيجيات للإدارة المتكاملة لموارد المياه ولإدماج الطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة في سياساتها العامة. وأدى ذلك إلى التزام أكثر من ٢٥ بلدا من هذه البلدان بإدماج إدارة الموارد المائية في سياساتها الوطنية أثناء المفاوضات المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وعزز الأونكتاد قدرات ١٠١ من واضعي السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة من البلدان النامية بشأن مسائل التجارة والتنمية من خلال أنشطة التدريب المشار إليها في الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك، مما أدى إلى تحسين معرفتهم بالطابع المترابط للتجارة والشؤون المالية والاستثمار والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وتعزيز قدراتهم على وضع السياسات وإجراء المفاوضات التجارية والاستثمارية الثنائية والإقليمية. وقام موئل الأمم المتحدة، من خلال بناء القدرات والأدوات المبتكرة والدعم التقني، بتيسير وضع عناصر سياسات إقليمية ووطنية وحضرية تتصل بالتوسع الحضري المستدام والتنسيق المتروبولي والاقتصاد الحضري الأخضر والتخطيط الإقليمي المتكامل، استفاد منها ٣٨ بلدا بصورة مباشرة وأسهم في الحد من المخاطر، ومنع نشوء الأحياء الفقيرة وتيسير الحصول على الخدمات الأساسية، والتراص الحضريّ والترابط بين النظم الحضرية. وقدم المكتب مساعدة تقنية إلى ٤٣ بلدا خلال فترة السنتين. فعلى سبيل المثال، أدى الدعم التقني المقدم إلى المشاورات الوطنية في بوليفيا دورا فعالا في بناء أساس متين للتصدي لمشكلة الاكتظاظ وتحديد خريطة طريق لإصلاح السجون الذي تشتد الحاجة إليه. وفي هايتي، قدم المكتب اقتراحات ملموسة إلى اللجنة التشريعية المكلفة بصياغة القانون الجنائي الجديد.

هاء - التعاون الإقليمي لأغراض التنمية

٣٤ - واصلت اللجان الإقليمية الخمس، أي اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة في منطقة كل منها، وتيسير التعاون والتكامل الإقليميين فيما بين الدول الأعضاء.

٣٥ - واستخدمت اللجان الإقليمية قدراتها على عقد الاجتماعات لإجراء مناقشات بشأن المسائل المتعلقة بالسياسات وبناء توافق آراء سياسي بشأن الحلول الممكنة للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الدول الأعضاء. ومن الأمثلة الملموسة على الاستخدام الفعال لتلك القدرات ما يلي: ناقشت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في دورتيها السابعة والأربعين والثامنة والأربعين، مسائل التصنيع لأغراض التنمية التحولية في أفريقيا، وتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ لأغراض التخطيط والتعبئة والتمويل من أجل التنمية، على التوالي؛ وركزت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، في دورتها السبعين على دور الترابط الإقليمي في دعم النمو الاقتصادي والتنمية، وركزت في دورتها الحادية والسبعين على إدماج الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة، واتخذت قرارا بشأن إعادة هيكلة بنية مؤتمرات اللجنة للتكيف مع تطورات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛ وأيدت اللجنة الاقتصادية لأوروبا، في دورتها السادسة والستين، البيان الرفيع المستوى بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وميثاق جنيف بشأن الإسكان المستدام الذي يهدف إلى تحسين الحصول على مسكن لائق وملائم وميسور وصحي للجميع في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا؛ وأنشأت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في دورتها الخامسة والثلاثين، مؤتمرا إقليميا جديدا معنيا بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يهدف إلى تحسين السياسات الوطنية بشأن التنمية الاجتماعية والتعاون الدولي والإقليمي والثنائي في هذا الشأن؛ واعتمدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، في دورتها الوزارية الثامنة والعشرين إعلان تونس بشأن العدالة الاجتماعية، واحتفلت بالذكرى السنوية الأربعين للجنة بإصدار تقرير معنون ”من أجل عالم عربي يسوده الرخاء والعدل: الإسكوا في الذكرى الأربعين“.

٣٦ - وأسهمت المنشورات الرئيسية التي تصدرها اللجان الإقليمية في تحسين عمليات وضع السياسات وتنفيذها في مختلف المناطق الواقعة في مجال اختصاصها. وحث التقرير الاقتصادي لأفريقيا لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، الذي تنشره اللجنة الاقتصادية لأفريقيا،

البلدان الأفريقية على التركيز على اعتماد سياسات صناعية دينامية تترافق بعمليات وآليات مرنة ستساعدها في تحويل اقتصاداتها وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ومستدامة. وواصل تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ إذكاء التوعية بأداء أفريقيا بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، وطرح منظورات بشأن الدروس المستفادة لتعجيل التقدم المحرز. وقدمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، من خلال إصداري عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ من منشورها الرئيسي دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، وتقرير التجارة والاستثمار في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، والتحولات لتحقيق التنمية المستدامة: تعزيز الاستدامة البيئية في آسيا والمحيط الهادئ، بيانات حديثة ومنظورات جديدة وتوجيهات سياساتية بشأن المسائل البالغة الأهمية لتمكين الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى من مواجهة التحديات التي تعترض تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. ونشرت اللجنة الاقتصادية لأوروبا التوصيات الصادرة عن مؤتمر الإحصائيين الأوربيين بشأن الإحصاءات المتعلقة بتغير المناخ التي تهدف إلى تحسين الإحصاءات الرسمية الحالية لدعم تحليل تغير المناخ والإبلاغ عن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بموجب بروتوكول كيوتو. وأيد هذه التوصيات أكثر من ٦٠ بلدا ومنظمة دولية. وأعدت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالإضافة إلى منشوراتها الرئيسية الستة السنوية التقليدية، تقارير هامة بشأن السياسات كمساهمة منها في المناقشات التي تجريها الدول الأعضاء في الاجتماعات الرفيعة المستوى. ومن بين هذه التقارير اتفاقات من أجل تحقيق المساواة: صوب مستقبل مستدام، الذي قدم في الدورة الخامسة والثلاثين للجنة. وأدى المنشور إلى حوار مع السلطات الرفيعة المستوى وواضعي السياسات البارزين بشأن الرؤية الإقليمية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي تهدف إلى تحقيق قدر أكبر من المساواة وكفالة التنمية المستدامة للأجيال المقبلة. وناقشت الدراسة المعنونة ''تمويل التنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: تحليل استراتيجي من منظور البلدان المتوسطة الدخل'' التحديات الخاصة والواقع المختلف للبلدان المتوسطة الدخل. وقدمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا رؤية استراتيجية للتكامل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الإقليمي في منشور ''التكامل العربي: ضرورة إنمائية في القرن ٢١''، الذي أبرز الإنجازات الرئيسية في مجال التنمية البشرية. وبحثت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا نشوء وسقوط الطبقة المتوسطة العربية من خلال منشورها الصادر في عام ٢٠١٤ ''تقرير الطبقة الوسطى العربية لعام ٢٠١٤: قوة دافعة للتغيير؟'' واستعرضت الحالة الراهنة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية من خلال المنشور الرئيسي الدراسة الاستقصائية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ الذي يصدر مرة كل سنتين.

٣٧ - واستخدم تحليل السياسات والمعايير الإحصائية التي تدعمها اللجان الإقليمية على نطاق واسع من جانب حكومات المنطقة من أجل تحسين أدائها في مختلف المجالات. وأسهمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، عن طريق تحليل الإحصاءات والسياسات الواردة في الموجزات القطرية، في التخطيط ووضع السياسات القائمة على الأدلة دعما للأولويات الإنمائية الوطنية ودون الإقليمية. وقامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع الشركاء الإقليميين، بوضع دليل بشأن الاستراتيجية الوطنية الثانية لتطوير الإحصاءات. واشتركت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مع الدول الأعضاء في الحوارات الإقليمية والعالمية بشأن السياسات وقدمت البحوث والتحليلات اللازمة لوضع سياسات سليمة فيما يتعلق بالاقتصاد الكلي والتمويل لأغراض التنمية، والتجارة، والاستثمار، ونقل التكنولوجيا، والنقل البري الدولي والنظم اللوجستية، والتنمية المستدامة، من بين أمور أخرى. وأدى المؤتمر الوزاري الأول للجنة لآسيا والمحيط الهادئ بشأن التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، إلى اعتماد إطار عمل إقليمي والإعلان عن عقد التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في آسيا والمحيط الهادئ(٢٠١٥-٢٠٢٤). وتشكل الحولية الإحصائية للجنة لعام ٢٠١٥ أول التقييمات الإقليمية للوقائع والاتجاهات في بداية خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقدمت اللجنة الاقتصادية لأوروبا الدعم لبناء قدرات البلدان على تقديم تقارير عن الأهداف الإنمائية للألفية والمؤشرات المراعية للاعتبارات الجنسانية، وساهمت في تقييم استعداد البلدان لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي إطار الدعم الذي تقدمه اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وضعت ست دول أعضاء استراتيجية وطنية من أجل التطوير المستدام للإحصاءات. واحتفظت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بدور قيادي في مجال الإحصاءات الإقليمية من خلال تحديد الطريق الرئيسي للتعاون الإحصائي في المنطقة بالموافقة على الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٥ في الاجتماع الثامن للمؤتمر الإحصائي للأمريكتين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، ومن خلال توفير الدعم التقني إلى الدول الأعضاء في تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية لعام ٢٠١٢، ونظام الحسابات الوطنية لعام ٢٠٠٨. وتنسق اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا أنشطة تنمية القدرات مع الشركاء الإقليميين والعالميين بشأن الإحصاءات الرسمية في المنطقة العربية، كما وفرت المنتجات الإحصائية بالاشتراك مع الشركاء الآخرين، بما في ذلك نشرة الإحصاءات الصناعية للبلدان العربية، والموجزات القطرية التي تركز على الطاقة، ولوحة الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٨ - وكانت جهود بناء توافق الآراء والدعوة مهمة في عمل اللجان. فعلى سبيل المثال، عقدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا منتدى التنمية الأفريقي التاسع في تشرين الأول/أكتوبر

٢٠١٤ بشأن موضوع ''التمويل المبتكر للتحول في أفريقيا'' الذي أسفر عن اعتماد توافق آراء مراكش وتوصياته. ومن خلال توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في هذا المحفل، دعمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عملية تنمية أفريقيا، وكفلت أن تنعكس أولويات أفريقيا في النقاش العالمي بشأن خطة التنمية. وعقدت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي اجتماع آسيا والمحيط الهادئ للتوعية بشأن تمويل التنمية المستدامة والتمويل في عام ٢٠١٤ والمشاورة الرفيعة المستوى لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن التمويل من أجل التنمية في عام ٢٠١٥، من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن صياغة سياسات التنمية المستدامة. وتمخضت تلك الاجتماعات عن أربع وثائق ختامية تتضمن توصيات بشأن العمليات الإقليمية والعالمية المتصلة بتمويل التنمية. وعقدت اللجنة الاقتصادية لأوروبا مشاورات إقليمية بشأن إطار الرصد والمساءلة وخطة التنمية، وبشأن تمويل التنمية واستعراض الخمس عشرة سنة لتنفيذ منهاج عمل بيجين، لإرشاد العمليات الحكومية الدولية العالمية. وأدى عمل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من أجل تعزيز قدرة واضعي السياسات الإقليمية على الإسهام في المناقشة المتعلقة بإعادة تشكيل الهياكل المالية العالمية إلى تقديم مساهمات ومقترحات من جانب جميع بلدان جماعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مختلف منتديات النقاش بما يتماشى مع توصيات اللجنة. وتم التأكيد على التزام جميع البلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في إعلان هافانا الذي اعتمد في مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي عقد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وقُدم الدعم إلى خطة التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بما يضمن تجسيد التحديات والقضايا المحددة وبيانها في المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية المعقود في ساموا. وعزز المنتدى العربي الرفيع المستوى الأول بشأن التنمية المستدامة، الذي عقدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في عام ٢٠١٤، المشاركة العربية الفعالة في تحديد خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٣٩ - وواصلت اللجان الإقليمية تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في وضع صكوك وقواعد ومعايير قانونية والتشجيع على تنفيذها في مختلف مجالات التنمية. وساهمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تفعيل الرؤية الأفريقية في مجال التعدين بغية مساعدة الدول الأعضاء في صياغة سياسات التعدين والتنمية وتنفيذها واستعراضها، كما ساهمت في تفعيل ميثاق السلامة على الطرق في أفريقيا المعتمد في مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء النقل الأفارقة في عام ٢٠١٤. وأدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ دورا أساسيا في النهوض بتنفيذ الاتفاقات الحكومية الدولية بشأن الموانئ الجافة، وكذلك بشأن الطريق السريع الآسيوي وشبكات السكك الحديدية العابرة لآسيا، وفي الاختتام الناجح للجولة الرابعة من

مفاوضات التسهيلات الجمركية بموجب اتفاق التجارة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. واعتمدت الأطراف في اتفاقية اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن تلوث الهواء البعيد المدى عبر الحدود مدونة إطارية جديدة بشأن الممارسات الزراعية الرشيدة للحد من انبعاثات غاز النشادر تهدف إلى الحد من انبعاثات غاز النشادر الناجمة عن الزراعة التي تعد، أحد التهديدات الرئيسية لصحة الإنسان. وفُتح باب الانضمام إلى اتفاقية اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن تقييم الأثر البيئي في السياق العابر للحدود أمام جميع الدول الأعضاء، من أجل تعزيز الاستخدام العالمي لتقييم الأثر البيئي في صنع السياسات القائمة على الأدلة في مجال التنمية المستدامة. وطُبق تصنيف الأمم المتحدة الإطاري لاحتياطيات وموارد الطاقة الأحفوريّة والمعادن، الذي وضعته اللجنة الاقتصادية لأوروبا، على موارد اليورانيوم والثوريوم، مما يمهد الطريق لتحسين استقرار وأمن إمدادات الطاقة على الصعيد العالمي. وأدت الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مجالات التنمية الاجتماعية والتنمية المستدامة إلى وضع الاستراتيجيات والقوانين الوطنية والتصديق على الاتفاقيات الدولية في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية وساهمت فيها، بما في ذلك اعتماد المبادئ التوجيهية التشغيلية من أجل تنفيذ ومتابعة توافق آراء مونتيفيديو بشأن السكان والتنمية، وتوقيع ٢٠ بلدا في المنطقة على الإعلان المتعلق بتطبيق المبدأ ١٠ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واعتماد جدول الأعمال الرقمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وخطة جماعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي للأمن الغذائي والتغذوي، والقضاء على الجوع لعام ٢٠٢٥. وساهمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في زيادة عدد البلدان التي تنفذ معايير إحصائية دولية جديدة أو منقحة استنادا إلى منهجية نظام الحسابات الوطنية لعام ٢٠٠٨ فضلا عن إجراء تحسينات في الهيكل المؤسسي للإحصاءات الرسمية في البلدان الأعضاء، وفقا للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية.

٤٠ - وكما هو الحال بالنسبة إلى البرامج المبلغ عنها في إطار التعاون الدولي لأغراض التنمية، واصلت اللجان الإقليمية استعانتها بالبرنامج العادي للتعاون التقني لتسهيل الإسراع بتلبية الطلبات العاجلة التي ترد من الدول الأعضاء عن طريق توفير الخدمات الاستشارية وأنشطة التدريب. ونتيجة للدعم المقدم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، أفادت ١٣ دولة من الدول الأعضاء عن التقدم المحرز في وضع سياسات الاقتصاد الكلي بينما استفادت ١٥ دولة من الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من الخدمات الاستشارية التي تقدمها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوضع خريطة طريق واستراتيجية للتصنيع على الصعيد الإقليمي. وعقدت اللجنة أيضا حوارا رفيع المستوى بشأن السياسات الصناعية الذكية في

أفريقيا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، كان بمثابة منتدى لإعادة بناء شبكة للتصنيع تجمع البلدان الأفريقية. ومن خلال الخدمات الاستشارية والتدريب المقدم إلى الدول الأعضاء استجابة لطلباتها، ساعدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على تعزيز قدرات الأفراد والمؤسسات على وضع سياسات الاقتصاد الكلي القائمة على الأدلة وتنفيذها، والحماية الاجتماعية والسياسات البيئية اللازمة من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. وقدمت اللجنة ١١٩ خدمة استشارية ونظمت ٨٦ مناسبة لبناء القدرات بناء على طلبات الدول الأعضاء. وقد ساعدت هذه الأنشطة في تعزيز قدراتها على الانضمام إلى الصكوك والقواعد والمعايير الدولية أو اعتمادها وتنفيذها، بما في ذلك ما يتعلق بالقضايا العابرة للحدود، وعززت التعاون الإقليمي، وساهمت في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. ولا تزال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من الجهات الرائدة في تقديم خدمات التعاون التقني في الوقت المناسب، في إطار أكثر من ٣٨٢ بعثة من بعثات المساعدة التقنية أوفدت إلى البلدان استجابة لطلبها، وذلك بشأن القضايا الرئيسية ذات الصلة بسلاسل القيمة العالمية، والابتكار والإنتاجية، وأهداف التنمية المستدامة والتخفيف من آثار تغير المناخ، والكوارث الطبيعية، والموارد الطبيعية؛ وعززت قدرات الخبراء التقنيين وصانعي السياسات من خلال عقد أكثر من ٩٠ اجتماعا لأفرقة الخبراء، ونشر البيانات والإحصاءات من خلال ٤٣ قاعدة بيانات على الإنترنت و ٧٠ دورة تدريبية وحلقة عمل. وقدمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ٩٩ خدمة استشارية في شكل مساعدات ملموسة للسياسات التي تقودها الحكومة تكملها ٦٩ حلقة عمل إقليمية ودون إقليمية وحلقة عمل وطنية وأربع جولات دراسية بغية تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ونفذت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ستة مشاريع وطنية شاملة لفائدة الأردن ولبنان والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية ودولة فلسطين والاتحاد الجمركي العربي.

واو - حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية

٤١ - لا يزال تعزيز حقوق الإنسان والتنسيق الفعال للمساعدات الإنسانية اثنتين من أولويات فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ التي تغطيها أربعة من كيانات الأمانة العامة، وهي، مفوضية حقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق اللاجئين ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

٤٢ - وواصلت مفوضية حقوق الإنسان تقديم الدعم إلى آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مثل مجلس حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة ولجان الخبراء المعنية برصد

المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. وفي إطار أكثر من ٦٠ وجودا ميدانيا يشمل المكاتب الميدانية القائمة بذاتها، ومستشاري حقوق الإنسان القائمين بدعم الأفرقة القطرية وعناصر حقوق الإنسان في البعثات الميدانية، واصلت المفوضية زيادة قدراتها التشغيلية على الصعيد الميداني لمساعدة الحكومات في تعزيز قدراتها في مجال حقوق الإنسان. ومن خلال الدعوة السياسية والمشاورات واجتماعات الخبراء، نجحت المفوضية في إدماج حقوق الإنسان في العمليات الحكومية الدولية والمداولات المشتركة بين الوكالات من أجل تحديد أهداف التنمية المستدامة وكفالة استناد الاستراتيجيات والسياسات الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ إلى حقوق الإنسان. وواصلت المفوضية أيضا تعزيز الحق في التنمية وزيادة تعميم مراعاة حقوق الإنسان على نطاق منظومة الأمم المتحدة. واختتمت عملية تعزيز الهيئات المنشأة بموجب معاهدات في عام ٢٠١٤ باعتماد قرار الجمعية العامة ٢٦٨/٦٨، الذي تقر فيه الجمعية مجموعة تدابير تشمل تحديث نظام الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، مما يجعلها أيسر منالا من خلال توفير الخبرة على الصعيد الإقليمي وتعزيز التنسيق الداخلي بين الهيئات العشر المنشأة بموجب معاهدات. وقد نفذت معظم اللجان الآن إجراء مبسطا لتقديم التقارير، واعتمدت مذكرة توجيهية للدول بشأن الحوار البناء ونسقت شكل ملاحظاتها الختامية. وخلال فترة السنتين، يسرت المفوضية استعراض ٣١٦ تقريرا من تقارير الدول الأطراف، وبالتالي خفضت تراكم التقارير بالنسبة لمعظم اللجان العشر. وقام المكتب بتنسيق ودعم المبادرات المشتركة بين الوكالات بشأن إدماج سياسة ”حقوق الإنسان أولا“ في الاستجابة للأزمات والحالات القطرية على نطاق المنظومة. وقدمت المفوضية الدعم الفني إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة الذين أجروا ١٥٥ زيارة إلى أكثر من ١٠٠ بلد وإقليم، وقدموا ٢٦٨ تقريرا إلى مجلس حقوق الإنسان. ونظمت المفوضية ٣٨ بعثة ميدانية لدعم تقصي الحقائق والتحقيقات ولجان التحقيق وجمع المعلومات في مجال حقوق الإنسان. وبحلول نهاية عام ٢٠١٥، أنشئت ٧٦ مؤسسة في ميدان حقوق الإنسان على الصعيد الوطني والإقليمي أو عُززت من خلال ما تقدمه المفوضية من مساعدات أو تدريبات.

٤٣ - واستجابت المفوضية وشركائها للعديد من حالات الطوارئ الكبيرة والمعقدة خلال فترة السنتين التي شهدت زيادة هائلة في عدد الأشخاص الذين اضطروا إلى الفرار من ديارهم بسبب النزاع والاضطهاد، من ٥٠ مليون إلى ما يزيد على ٦٠ مليون شخصا من اللاجئين والمشردين داخليا. وقد أدت هذه الحركة إلى الضغط على المجتمعات المضيفة والمفوضية والحكومات والوكالات الإنسانية الأخرى من أجل توفير استجابات سريعة وفعالة في حالات الطوارئ لتلبية الاحتياجات الأساسية العاجلة، بما في ذلك الغذاء والمأوى

والماء والرعاية الصحية. وقد عملت المفوضية، بالتعاون مع الحكومات والشركاء، على تعزيز حماية الأشخاص المشردين من العنف ومساعدتهم لتقديم الوثائق اللازمة للحصول على الحقوق والخدمات. ومنحت المفوضية الأولوية القصوى لحماية النساء والفتيات من العنف الجنسي والجنساني وإيجاد ترتيبات مناسبة للرعاية على نحو يكفل حماية الأطفال غير المصحوبين بذويهم والمنفصلين عنهم. وظلت الشراكات ركيزة أساسية تستند إليها المفوضية في أعمال الاستجابة وعنصرا رئيسيا يمكن المفوضية من مساعدة النازحين وإيجاد الحلول. وفي عام ٢٠١٥، تعاونت المفوضية مع نحو ٩١٠ شركاء، بما في ذلك ٧٢٠ منظمة غير حكومية. وتعد الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ التي صيغت استجابة للحالة في الجمهورية العربية السورية مثالا على ما تبذله المفوضية من جهود لربط المساعدات الإنسانية بالاستجابات الإنمائية بما يكفل اتباع نهج أكثر شمولا في التعامل مع أزمات اللاجئين وبناء قدرة اللاجئين وفئات السكان المضيفة المتضررة على التكيف في الأجل الطويل. وبسبب استمرار العنف في العديد من بلدان المنشأ الرئيسية، بلغ عدد اللاجئين القادرين على العودة إلى ديارهم في أمان أدنى مستوى له منذ ٣٠ عاما. وتشير التقديرات إلى أن مجموع عدد الأشخاص عديمي الجنسية على الصعيد العالمي بلغ ما لا يقل عن عشرة ملايين نسمة في نهاية عام ٢٠١٥. واستندت الحملة العالمية التي أطلقتها المفوضية في عام ٢٠١٤ من أجل إنهاء حالات انعدام الجنسية في غضون عقد من الزمن إلى الزخم الإيجابي الناشئ عن زيادة عدد حالات الانضمام إلى اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بانعدام الجنسية في فترة تزيد قليلا عن ثلاث سنوات.

٤٤ - وواصلت الأونروا توفير المساعدة والحماية لأكثر من خمسة ملايين من اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية والضفة الغربية وقطاع غزة من خلال توفير التعليم الابتدائي والمهني والرعاية الصحية والخدمات الإغاثية والاجتماعية وتحسين الهياكل الأساسية والمخيمات وتوفير التمويل البالغ الصغر والمساعدات الإنسانية. وتسببت الحرب الدائرة في الجمهورية العربية السورية والأعمال العدائية التي وقعت في قطاع غزة في تموز/يوليه - آب/أغسطس ٢٠١٤ في تشريد أكثر من مليون لاجئ فلسطيني وتعرضهم لمعاناة لا توصف، وتدمير البنى التحتية، وزعزعة استقرار مؤسسات الحكم. ورغم الكثير من التحديات الأمنية واللوجستية وتحديات الوصول التي تفرضها هذه النزاعات، واصلت الأونروا تقديم المساعدات الإنسانية إلى أكثر من ١,٢ مليون لاجئ، معظمهم في الأرض الفلسطينية المحتلة والجمهورية العربية السورية. وحققت حملات تحصين اللاجئين الفلسطينيين، التي تنفذ بالاشتراك مع السلطات المضيفة في الأردن ولبنان وغزة والضفة الغربية، نسبة ٩٩ في المائة من التغطية. وخلال العام الدراسي ٢٠١٤-٢٠١٥،

انضم ٥٠٠ ٤٩٣ طالب إلى مدارس الأونروا، منهم نسبة ٤٩,٩١ في المائة من الفتيات. وجرى تعزيز توفير التعليم عن طريق تنفيذ سياسات واستراتيجيات الإصلاح التعليمي التحويلي إلى جانب تنمية قدرات المعلمين وغيرهم من موظفي التعليم في جميع الميادين. واستفادت أكثر من ٠٠٠ ٨٢ أسرة من برنامج الأونروا لإصلاح المآوى وتشييدها وإعادة تعميرها، في حين قدم برنامج التمويل البالغ الصغر ما مجموعه ١٦٠ ٧٣ قرضا بقيمة إجمالية قدرها ٢٧٥ ٠٢٢ ٧٢ دولارا، مما أسفر عن زيادة قيمة الإقراض بحوالي ٨ في المائة مقارنة بفترة السنتين السابقة. وأخيرا، أحرز تقدم كبير فيما يتعلق بمواصلة وضع إطار سياسات الأونروا بشأن الحماية، بينما اضطلعت الوكالة أيضا بتدخلات للتوعية إزاء السلطات والجهات المعنية ذات الصلة بشأن مسائل الحماية المتصلة بحالة اللاجئين الفلسطينيين الفارين من النزاع المسلح في الجمهورية العربية السورية والتشريد القسري للاجئين الفلسطينيين والعمليات العسكرية في قطاع غزة والضفة الغربية.

٤٥ - وخلال فترة السنتين، استجاب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لحالات الطوارئ الكبرى في اليمن والجمهورية العربية السورية وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان والعراق. ومن بينها، كانت آخر أربع حالات طوارئ متزامنة ومصنفة في المستوى الثالث واستلزمت المشاركة الكاملة لآلية الطوارئ الداخلية الرئيسية لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وهي قائمة المرشحين للاستجابة لحالات الطوارئ. وتسبب هذا في زيادة هائلة في أعداد النشر من القائمة، أي ما يقارب ضعف كمية المنتشرين في عام ٢٠١٣. وخلال فترة السنتين، بُذلت جهود لزيادة الاستخدام الاستراتيجي للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ. وفي عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، خصص الصندوق ٨٩٧ مليون دولار للاستجابة السريعة ولحالات الطوارئ الناقصة التمويل. وأسفرت المشاورة العالمية التي استضافها المكتب في عام ٢٠١٥ تحضيرا لمؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني لعام ٢٠١٦ عن تحديد خمسة مجالات رئيسية للعمل، يهدف كل منها إلى تلبية أمسّ التحديات الإنسانية الحالية والمقبلة. وشهد المنتدى العالمي السنوي للسياسات الإنسانية المنعقد في عام ٢٠١٥ إطلاق أحدث دراسة على مستوى السياسات لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بعنوان ”عدم إغفال أي أحد: فعالية العمل الإنساني في عصر أهداف التنمية المستدامة“. وشهدت فترة السنتين أيضا حدوث زيادة في عدد البلدان التي تعمل مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من أجل اتخاذ نهج متعدد الأخطار إزاء الحد من مخاطر الكوارث، وربط معارف المجموعة الكاملة للأخطار بجميع جوانب إدارة مخاطر الكوارث. وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أفاد ١٢١ بلدا عن سن تشريعات لوضع الأطر السياساتية والقانونية للحد من مخاطر الكوارث، وقد أنشأ ٩٣ بلدا مناهج عمل وطنية للحد من أخطار الكوارث. وفي مجال المعلومات عن حالات

الطوارئ الإنسانية، وضع المكتب قاعدة بيانات جديدة تسمى مركز تبادل البيانات لأغراض المساعدة الإنسانية، وقام بتجربتها في كولومبيا وشرق أفريقيا. وقد سجلت أكثر من ٩٠ منظمة من أجل تقاسم البيانات الخاصة بها من خلال هذا مركز.

٤٦ - وقامت مفوضية حقوق الإنسان ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتنفيذ أنشطة ممولة من موارد البرنامج العادي للتعاون التقني. ومع توفر هذه الأموال، أتاح مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للمشاركين في منتدى الطوارئ البيئية لعام ٢٠١٥ في أوسلو استكشاف العلاقة التي تربط بين المخاطر البيئية والأزمة الإنسانية وتغير المناخ، مما أدى إلى إدراج البيئة في التخطيط للطوارئ والعمل الإنساني. وأدى الدعم المقدم إلى منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في مجال التخطيط للطوارئ إلى تحسين التأهب للاستجابة. وبحلول نهاية عام ٢٠١٥، استعرضت ستة بلدان خططا للطوارئ في منطقة الجماعة إضافة إلى بلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وقامت المفوضية بتعزيز قدرات أصحاب المصلحة وواضعي السياسات ومنظمات المجتمع المدني على متابعة تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان، مما أدى إلى إدماج النهج القائم على حقوق الإنسان في القوانين والسياسات والبرامج المحلية، وزيادة تنفيذ المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

زاي - الإعلام

٤٧ - عملت إدارة شؤون الإعلام على تعزيز فهم أفضل للأمم المتحدة وتقديم الدعم لها، ونشر عملها ومثلها العليا في أوساط الجماهير العالمية. واضطلعت الإدارة بدور قيادي في التخطيط الاستراتيجي للاتصالات وإعداد الرسائل والتنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، ووسائط الإعلام والتوعية في دوائر المناصرين بالمواضيع والأحداث الرئيسية للأمم المتحدة، التي شملت الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (التي عقدت في باريس من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥)، ومؤتمر القمة المعني بالمناخ (الذي عقد في نيويورك في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤) ومؤتمر القمة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (الذي عقد في نيويورك من ٢٥ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥)، والمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية (الذي عقد في أبيا من ١ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤) ومؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية (الذي عقد في فيينا من ٣ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤). وأطلقت الإدارة حملة عالمية بعنوان ”عام ٢٠١٥: أوان التحرك العالمي من أجل الشعوب والكوكب“، بوصفها الاستراتيجية الجامعة للمبادرات المختلفة داخل منظومة الأمم المتحدة، وسلطت الضوء على الدور القيادي الذي تضطلع به

المنظمة في حشد الزخم اللازم لاتخاذ القرارات الرئيسية المتصلة بتمويل التنمية، وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتغير المناخ.

٤٨ - واستخدمت الإدارة وسائل الإعلام التقليدية ووسائط التواصل الاجتماعي ومنتجات الوسائط المتعددة وخدماتها بشكل استراتيجي لتوسيع نطاق عملها. ولا يزال الاهتمام بأنشطة وسائط التواصل الاجتماعي بالأمم المتحدة يظهر نموا مطردا، إذ بلغ عدد المتابعين في المنتديات الرئيسية، مثل فيسبوك وتويتر وغوغل+ ووييو أكثر من ٢٠ مليون متابع. وحظيت حملة الإدارة على وسائط التواصل الاجتماعي بشأن مؤتمر القمة المعني بالمناخ أيضا بمستويات غير مسبوقة من الاهتمام، حيث طالت ما يقرب من ١٢٧ مليون فردا من خلال وسم #climate2014. وازدادت مشاهدة منتديات الأمم المتحدة المتعددة اللغات لتبادل الفيديو ثلاث مرات عن الهدف المتوقع، لتصل إلى أكثر من ٣٠ مليون مشاهدة. وازداد عدد المحطات الإذاعية والتلفزيونية التي تبث برامج الأمم المتحدة إلى ١ ٠٤٣ محطة في ١٥٨ بلدا وإقليما. وواصلت مراكز الأمم المتحدة للإعلام ومواقع الإنترنت لحفظ السلام نشر معلومات عن الأمم المتحدة مع متوسط شهري قدره ١,٧ مليون من الزوار المسجلين في عام ٢٠١٥. وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت مراكز المعلومات ما مجموعه ٩ ٣٠٠ مادة إعلامية أو ترجمتها إلى ٦٥ من اللغات المحلية. ووسّعت الإدارة نطاق تعاونها مع الشركاء، بما في ذلك المجتمع المدني والكيانات الأخرى، ليبلغ عددهم الآن ٣ ٢٦٩ شريكا.

حاء - خدمات الدعم المشتركة

٤٩ - واصلت خدمات الدعم المشتركة للأمم المتحدة صوغ السياسات والإجراءات وتوفير خدمات الإرشاد والتوجيه والدعم الاستراتيجية لجميع كيانات الأمانة العامة في أربعة مجالات إدارية واسعة النطاق، وهي الشؤون المالية والميزانية، والموارد البشرية، والموارد المادية، وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتشمل الوحدات التنظيمية التي قدمت تقارير في إطار هذا العنصر البرنامجي مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية ومكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، ومكتب إدارة الموارد البشرية ومكتب خدمات الدعم المركزية، ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلا عن مكتب الأمم المتحدة في جنيف، ومكتب الأمم المتحدة في فيينا، ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي.

٥٠ - ويوفر مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية القيادة والرقابة من أجل تعزيز تقديم الخدمات في الوقت المناسب وعلى نحو موجه للعملاء، بما في ذلك بشأن مشاريع التحول الرئيسية للأمين العام، مثل المخطط العام لتجديد مباني المقر، ونظام أوموجا،

والتنقل، والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، واستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإطار نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي.

٥١ - وعقب نشر نظام أوموجا المؤسس في جميع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة التي تدعمها إدارة الدعم الميداني في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، نُشر نظام أوموجا المتكامل (نظام أوموجا المؤسس والتوسعة ١) في جميع أنحاء الأمانة العامة في حزيران/يونيه وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وسيتيح ذلك إدارة متكاملة ورشيدة للموارد المالية والبشرية والمادية للأمانة العامة برمتها. وتواصلت جهود التدريب على نظام أوموجا، بما في ذلك أكاديمية أوموجا، لتعزيز الخبرة بنظام أوموجا في الأمانة العامة للأمم المتحدة.

٥٢ - وانتهت أكبر أعمال تجديد في تاريخ المنظمة بنجاح مع إعادة فتح مبنى الجمعية العامة ومبنى المؤتمرات. وحقق مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر أهدافه المتمثلة في الحفاظ على التصميم الأصلي للمقر واحترام قيمته التاريخية، مع تحديث المرافق في الوقت نفسه بما يستوفي معايير العصر من حيث سهولة الوصول والسلامة والأمن والتجهيزات التكنولوجية. وأُغلق مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر رسميا في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥. ويتولى مكتب خدمات الدعم المركزية في إدارة الشؤون الإدارية الآن إدارة الأنشطة المتبقية بعد أعمال التشييد، بما في ذلك هدم مبنى المرج الشمالي والأعمال المتعلقة بالأمن في الشارعين الثاني والأربعين والثامن والأربعين، وستنتهي جميع هذه الأعمال في أواخر عام ٢٠١٦.

٥٣ - وواصل مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية تعزيز علاقته الوثيقة مع هيئات الرقابة وتعزيز المساءلة على نطاق الأمانة العامة. وقدم الدعم أيضا للجنة الإدارية ولمجلس الأداء الإداري. وتولى تنسيق إعداد اتفاقات كبار المديرين وتقارير الأداء البرنامجي، وعمل جهةً لتنسيق إدارة المخاطر في المؤسسة في الأمانة العامة. وخلال أزمة إيبولا غير المسبوقة التي اندلعت في عام ٢٠١٤، قام المكتب بتنسيق الأنشطة المتعلقة ''بواجب توفير الرعاية''، فكفل توافر خدمات الرعاية الصحية المناسبة واستدامة عمليات الإجلاء الطبي لجميع موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها العاملين في المجال الإنساني في البلدان المتضررة.

٥٤ - وحافظت أمانة لجنة المقر للعقود على متوسط الوقت اللازم لاستعراض ملفات الشراء بمعدل أقل بكثير من المعدل المستهدف وهو ٧,٥ أيام عمل. وقام مجلس حصر الممتلكات في المقر باستعراض وتجهيز ٦١٤ ملفا في الوقت المناسب دون تأخر أي ملف. ومع ارتفاع عدد الملفات خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (١ ٥٤١ ملفا في عام ٢٠١٤ و ٨٧٣ ملفا في عام ٢٠١٥)، تمكنت وحدة التقييم الإداري من تلبية ٧٥ في المائة من

طلبات التقييم الإداري في غضون المهلة المحددة من ٣٠ إلى ٤٥ يوما. وعُقدت اجتماعات اللجنة الخامسة ولجنة البرنامج والتنسيق وفقا لبرنامجي عمل اللجنتين في المواعيد المقررة وبطريقة منظمة وصحيحة من الناحية الإجرائية. وكان معدل الرضا المستمد من استقصاءات أعضاء اللجنة ٩٧,٤ و ٩٧,١ في المائة بالنسبة للدورتين الثامنة والستين والتاسعة والستين على التوالي للجنة الخامسة، و ٩٥,٣ و ٩٧,٦ في المائة بالنسبة للدورتين الرابعة والخمسين والخامسة والخمسين على التوالي للجنة البرنامج والتنسيق.

٥٥ - وخلال فترة السنتين، أصدر مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات أول بيانات مالية ممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للأمانة العامة للأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام. وقام المكتب أيضا بإرساء أسس لضمان استدامة امتثال المعايير المحاسبية الدولية في المستقبل، بالتعاون الوثيق مع أصحاب المصلحة، من خلال تعزيز تبادل المعلومات واستراتيجيات التدريب لتحقيق هذه الغاية، وتفعيل الخطة الرامية إلى تحقيق فوائد المعايير المحاسبية الدولية. وأدى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في عام ٢٠١٤ إلى زيادة الشفافية بإتاحة معلومات أكثر تفصيلا عن المركز المالي للمنظمة وكيفية استخدام مواردها، وأدى بذلك إلى زيادة إمكانية تتبع القرارات الإدارية وإلى تعزيز المساءلة. ونقح المكتب سياساته المالية، بطرق منها تفويض السلطة لنموذج إدارة السفر الجديد في نظام أوموجا وإدارة الصناديق الاستئمانية والتبرعات. وفيما يتعلق بإعداد الميزانية، حسَّن المكتب الإرشادات الموجهة إلى مديري البرامج بشأن إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. ولم تعد الإدارات تستخدم الاستمارات النموذجية ويمكنها الآن أن تعد الصيغ النهائية لملزمة الميزانية والمعلومات التكميلية في شكلها النهائي وأن تقدم الوثائق إلى المكتب.

٥٦ - وواصل مكتب إدارة الموارد البشرية وضع السياسات وإسداء المشورة فيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية ورصد الأداء وتطوير مهارات الموظفين وطاقاتهم تمشيا مع ولايات الأمم المتحدة. وقام المكتب، بالتشاور مع الصناديق والبرامج، بوضع أو تنقيح ٨٧ من الإصدارات الإدارية والتعميمات الإعلامية. وتتعلق السياسات الجديدة التي وضعت خلال فترة السنتين بموضوعات عدة، منها نظام اختيار الموظفين، والتنقل المنظم، وهيئة الاستعراض المركزية العالمية، ومجلس استعراض التعيينات في الرتب العليا. وصمم اختبار حاسوبي جديد موحد للمرشحين المبتدئين في فئة الخدمات العامة وبدأ تنفيذه في المقر وفي المكاتب الموجودة خارج المقر. وبعد موافقة الجمعية العامة في قرارها ٢٦٥/٦٨ على إطار التنقل والتطوير الوظيفي، وضع المكتب العناصر الضرورية لتنفيذ النظام الجديد لاختيار الموظفين والتنقل المنظم، الذي من المقرر أن يبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، بما في ذلك وضع إطار

السياسة العامة، وإعادة تشكيل نظام إنسبيرا، وإنشاء هيئات توظيف جديدة، وتنفيذ برنامج للاتصال. وحظيت الاستراتيجية الجديدة للتعلم والدعم الوظيفي، التي تهدف إلى زيادة فرص التعلم المتاحة لجميع الموظفين، بتأييد من اللجنة الإدارية في عام ٢٠١٤. ونُقحت بعض برامج التعلم المتاحة، ووضعت برامج وأدوات إلكترونية جديدة في مجالات تكنولوجيا المعلومات، وتعلم اللغات، وتسوية النزاعات، والمشتريات، والإدارة/القيادة. وقام المكتب أيضا بتيسير حصول الموظفين على خدمات رعاية صحية كافية على نطاق العالم، بما في ذلك تعزيز تدابير التصدي لتفشي فيروس إيبولا، وتقديم الدعم لإنشاء عيادة طبية وتعيين موظفين طبيين في أول بعثة طوارئ صحية تابعة للأمم المتحدة في أكرا.

٥٧ - وواصل مكتب خدمات الدعم المركزية تقديم الدعم للبرامج الفنية في مجالات المشتريات، واستمرارية تصريف الأعمال، وإدارة المرافق، والمحفوظات، وعمليات البريد، وإدارة السجلات، وإدارة الأنشطة التجارية المختلفة. وتناول المكتب ٧٤ في المائة من جميع طلبات العمل المتعلقة بإدارة المرافق في الوقت المناسب، ويمثل ذلك زيادة قدرها ٥,٧ في المائة مقارنة بخط الأساس. وانتهى بنجاح تجديد وإصلاح مجمع مقر الأمم المتحدة في نيويورك بحلّ مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر في تموز/يوليه ٢٠١٥ ونقل المسؤوليات إلى مكتب خدمات الدعم المركزية في إدارة الشؤون الإدارية. وقُدمت خدمات سفر أقل تكلفة بعد إجراء مفاوضات مع ٤٥ من كبريات شركات الطيران أسفرت عن وفورات مقدرة بنسبة ٢١ في المائة. وامتثالا للمتطلبات المالية ومتطلبات الإبلاغ الجديدة وتمشيا مع نظام أوموجا المتكامل، قدم المكتب الدعم لإصدار سياسات إدارة الممتلكات التي تتضمن أمرا إداريا جديدا بشأن إدارة الممتلكات (ST/AI/2015/4) ومبادئ توجيهية بشأن تنفيذ التغييرات المدخلة على الإطار الحالي لإدارة الممتلكات وصيغة منقحة لتفويض سلطة إدارة الممتلكات. وفي مجال المشتريات، تمت تنقية مختلف قواعد بيانات البائعين وتوحيدها لدعم تنفيذ نظام أوموجا؛ وانخفض الوقت اللازم لتجهيز ملفات الشراء من ١٣,٧ أسبوعا في عام ٢٠١٣ إلى ٩,٣ أسابيع في عام ٢٠١٥؛ وتحسنت المنافسة الدولية حيث ازداد العدد الإجمالي للبائعين الجدد من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال المشاركين في عملية الشراء التي تجري في الأمم المتحدة من ٢٦٧ ١ بائعا في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى ٩٣٨ ١ بائعا في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

٥٨ - وواصل مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات استعراض البيئة التكنولوجية داخل الأمانة العامة لدعم المنظمة في أداء مهمتها وولاياتها. وأقرت الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، في قرارها ٦٩/٢٦٢، الاستراتيجية المنقحة لتكنولوجيا المعلومات

والاتصالات (انظر A/69/517) التي تشمل خطة مستمرة للتحول والابتكار، خاصة فيما يتعلق بتعميم نظام أوموجا، وإدارة مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واعتماد المعايير المحاسبية الدولية. وقدم المكتب الدعم لنشر نظام أوموجا في الأمانة العامة بأسرها من خلال تفعيل هويات المستخدمين في موقع يونايت (Unite Identity) لأكثر من ٢٠ ٠٠٠ من مستخدمي نظام أوموجا الجدد، وتوسيع نطاق الشبكة والموصولية لضمان الأداء الأمثل لأكثر من ٣١ ٠٠٠ من المستخدمين النهائيين، وافتتاح مكتب الخدمات العالمي الموحد في موقع يونايت (Global Unite Service Desk) وتوسيع الخدمة الذاتية في موقع يونايت (iNeed) التي تتيح خدمات الدعم على مدار الساعة لحل أي مشكلة بصورة فورية. وأنشأ المكتب مكتبا جديدا لإدارة مشاريع المؤسسة في عام ٢٠١٤ لتزويد مديري البرامج بخدمات الإشراف على المشاريع الكبرى في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومراكز للتطبيقات المؤسسية في نيويورك وفيينا وبانكوك بهدف الحد من تجزؤ أنشطة تطوير التطبيقات. وإضافة إلى ذلك، نفذ المكتب نظام Unite Connections للتعاون على نطاق الأمانة العامة ونظام Unite Docs لمحتوى الوثائق وتخزينها وإدارتها. وسعيا إلى تعزيز أمن المعلومات، أجرى المكتب استعراضات أمنية لـ ٢٧ تطبيقا برمجيا، شملت النظم الواسعة النطاق مثل نظام أوموجا ونظام Unite Docs، ووفر دورة تدريبية عن طريق الحاسوب بشأن التوعية بأمن المعلومات على نطاق المنظومة.

٥٩ - وأدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف دورا مهما في نشر نظام أوموجا واعتماد المعايير المحاسبية الدولية عن طريق تحديث العمليات الإدارية الرئيسية، وإجراء عملية ضخمة لتنقية البيانات والتحقق من صحتها، وتيسير التدريب المباشر على نظام أوموجا لما يبلغ ٣ ٥٠٠ من الموظفين. وتجاوز أداء المكتب الهدف المتوخى المتعلق بزيادة المرشحين المختارين من الدول الأعضاء غير الممثلة والناقصة التمثيل بنسبة ١٥٠ في المائة مقارنة بخط الأساس. وفي مجال إدارة المرافق، تم إنجاز أشغال هامة متصلة بتجديد قاعات الاجتماعات ممولة من تبرعات الدول الأعضاء. وعلى الرغم من عدد مشاريع التجديد المضطلع بها وضيق الجدول الزمني للأشغال، أنجز المكتب ٩٩ في المائة من جميع طلبات العمل المتعلقة بإدارة المرافق في الوقت المناسب. وفي مجال المشتريات، انخفض الوقت اللازم لتجهيز ملفات الشراء من ٢٤ يوما في عام ٢٠١٣ إلى ٢١ يوما في عام ٢٠١٥. وتحسنت المنافسة الدولية لأن عدد البائعين الجدد المسجلين في قاعدة بيانات المشتريات من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال قد ازداد من ٤٨ في عام ٢٠١٣ إلى ٤٨١ بائعا في عام ٢٠١٥. وأدت الجهود المشتركة المبذولة مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة إلى تنفيذ ثلاثة مشاريع جديدة أخرى في مجالات خدمات السيارات، والمركبات الميدانية، وخدمات البريد

السويسرية والدولية، مما يتيح للكيانات المشاركة الاستفادة من نفس الأحكام والشروط. وفي مجال إدارة السجلات الإلكترونية، بدأ تنفيذ نظام UniteDocs في جنيف لتعزيز مستودع مركزي وإمكانية الاطلاع عن بعد عبر الإنترنت على جميع أنواع وثائق الأمم المتحدة.

٦٠ - وأجرى مكتب الأمم المتحدة في فيينا إصلاحات كبرى متصلة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، بما في ذلك الرأي غير المشفوع بتحفظات بشأن البيانات المالية الأولى المعدة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية في مكتب المخدرات والجريمة، ونشر نظام أوموجا، فضلا عن بدء تنفيذ الإطار المتعلق بمشاركة الأطراف الخارجية. كما قام المكتب باستعراض نموذج تمويله، والمنهجيات التي يتبعها في تقدير التكاليف، والخيارات المتاحة أمامه فيما يتعلق بمصادر التمويل، واعتمد نموذجا جديدا للتمويل بالميزانية الموحدة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ على أساس استرداد التكاليف الكاملة لنفقات المكاتب الميدانية من المساهمات الخارجة عن الميزانية. وتجاوز أداء المكتب الهدف المتوخى المتعلق بزيادة المرشحين المختارين من الدول الأعضاء غير الممثلة والناقصة التمثيل بنسبة ٢٠٠ في المائة مقارنة بخط الأساس وقام بتحسين التوازن بين الجنسين في مكتب الأمم المتحدة في فيينا بنسبة ١٣ في المائة. وقدم المكتب ٩٩ في المائة من خدماته المتعلقة بالمرافق وفقا للمعايير والجداول الزمنية المقررة. وفي مجال المشتريات، ظل الوقت اللازم لتجهيز ملفات الشراء ٨ أشهر. ونجح المكتب في تعزيز مستوى المنافسة الدولية لأن عدد البائعين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية قد ازداد بنسبة ٤١ في المائة مقارنة بخط الأساس، بتسجيل ٢٤٨ بائعا في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

٦١ - واعتمد مكتب الأمم المتحدة في نيروبي المعايير المحاسبية الدولية وقدم أرصدة افتتاحية ممتثلة للمعايير إلى مقر الأمم المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠١٤. وباعتماد المعايير المحاسبية الدولية وبدء تنفيذ نظام أوموجا في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٥، شارك المكتب في إعادة ترتيب الأولويات وإعادة جدولة الأنشطة، واستعراض خطط العمل والأعباء فيما يتعلق بالتأهب الشامل، بما في ذلك نشر تطبيقات جديدة وإدخال تحسينات على النظم القائمة. وتم تدريب أكثر من ٧٠٠ من الموظفين في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي وبرنامج البيئة وموئل الأمم المتحدة في نيروبي باعتبارهم مستخدمين نهائيين لنظام أوموجا. واعتُمدت بطاقة أسعار جديدة تمشيا مع اتفاقات مستوى الخدمة بهدف تبسيط عملية الميزنة. وأنجز المكتب جميع طلبات صيانة المرافق ضمن الإطار الزمني المحدد. وأجريت تحسينات على مرافق المطاعم المركزية، وتم تجديد الهياكل الأساسية القديمة في الكافيتريا الرئيسية، واستبدال النظم الكهربائية والميكانيكية ونظم السباكة والغاز وتركيب نظم جديدة أكثر كفاءة لتسخين المياه بالطاقة الشمسية. وحقق المكتب نسبة ٧٠ في المائة من الوفورات بالنسبة لكامل تكاليف

السفر عن طريق اتفاقات خصم تفضيلية مبرمة مع شركات الطيران الرئيسية العشر الممثلة في كينيا. أما في مجال المشتريات، فقد ساهمت جهود التدريب والتوعية، بما في ذلك عقد حلقة دراسية متعلقة بالأعمال التجارية لفائدة البائعين في كينيا والصومال استقطبت أكثر من ٢٠٠ من البائعين المحليين والعالميين، في تسجيل ١٢٧ بائعا جديدا من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

طاء - الرقابة الداخلية

٦٢ - واصل مكتب خدمات الرقابة الداخلية تعزيز الرقابة في المنظمة فيما يتعلق بالموارد والموظفين عن طريق التحقيقات والمراجعة الداخلية للحسابات وأنشطة التفتيش والتقييم. وأصدرت شعبة التفتيش والتقييم ما مجموعه ١٧ تقريرا؛ وعشرة تقييمات للبرامج وخمسة تقييمات لعمليات حفظ السلام، وتقييما مواضيعيا لنظام الأمانة العامة الخاص برصد الأهداف الإنمائية للألفية وتقييمها، والتقرير الذي يقدم كل سنتين عن تعزيز دور التقييم في الأمانة العامة، إضافة إلى إصدار بطاقات تقييم الأمانة العامة. وتتضمن هذه التقارير ٩٤ توصية، أربعة منها جوهرية و ٩٠ منها مهمة. وتم تنفيذ ٣٠ توصية (٦٣,٨ في المائة) من بين التوصيات المنبثقة عن التقييمات والمقرر تنفيذها في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ وعددها ٤٧ توصية. ويسرت الشعبة وضع مسارات التأثير البرنامجي لثلاث من شعب مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى جانب المقاييس التي ستستخدمها كل شعبة لرصد ما تحرزه من تقدم. وإضافة إلى ذلك، خضعت شعبة التحقيقات لإعادة هيكلة شاملة، حيث نُقلت بعض الموارد إلى عنتيبي لإنشاء قدرة احتياطية في مركز الخدمات الإقليمي، فازدادت بذلك قدرة المنظمة على الاستجابة للمسائل في الوقت المناسب وبطريقة فعالة. وتم تكريس جهود كبيرة لوضع استراتيجية تدريب وتوفير التدريب للمحققين ولأفرقة غير متخصصة يعيَّن أعضاؤها من خارج مكتب خدمات الرقابة الداخلية للتحقيق في حالات السلوك المحظور، بما فيها التحرش الجنسي والتمييز وإساءة استخدام السلطة. وأصدرت شعبة التحقيقات ٢٧٣ تقريرا تتضمن ٢٢١ توصية. وأصدرت شعبة المراجعة الداخلية للحسابات ١ ٨٠١ توصية في إطار ٣٦٩ مهمة خلال فترة السنتين، منها ١٦٤ توصية جوهرية و ١ ٦٣٧ توصية مهمة. وكان الهدف من هذه التوصيات تحسين كفاءة العمليات وفعاليتها وتعزيز مساءلة مديري البرامج. وتم تنفيذ حوالي ٧٤ في المائة من جميع توصيات مراجعة الحسابات التي كان من المقرر تنفيذها في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (١ ٢٧١ من أصل ١ ٧١٢ توصية)، من بينها ١٢٨ توصية جوهرية. وحددت شعبة المراجعة الداخلية للحسابات عددا من مقاييس الأداء التي لا تقتصر على التأكد من إنجازها لولايتها واستراتيجيتها وأهدافها، ولكن لتعزيز الرقابة الداخلية على عمليات مراجعة الحسابات وقياس نتائج أنشطتها وأثرها على المنظمة أيضا.

ياء - السلامة والأمن

٦٣ - واصلت إدارة شؤون السلامة والأمن التمكين من تنفيذ برامج منظومة الأمم المتحدة وأنشطتها بصورة مأمونة وضمان أمن وسلامة الموظفين ومن يستوفون الشروط من مُعاليهم على الصعيد العالمي، وخاصة في البيئات المحفوفة بمخاطر أمنية شديدة، وذلك عن طريق تقديم الدعم الاستراتيجي والتنفيذي والرقابة لنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن. وتمكنت مراكز العمل كلها من الحفاظ على مستويات الأمن المثلى بغض النظر عن ارتفاع مستويات التهديد التي تواجهها. وواصلت الإدارة، باعتبارها الكيان الرائد في نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، تعزيز قدرتها الاحتياطية لنشر المتخصصين في مجال الأمن بسرعة في الأزمات وحالات الطوارئ المعقدة. وخلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، أجري ما مجموعه ١٨٤ عملية انتشار طارئة في ٢٢ بلدا منها اليمن، وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى، والجمهورية العربية السورية، وأوكرانيا، والفلبين، وتشاد. وجرى تنسيق ما مجموعه ٨٦٢ ٢ عملية من عمليات الحماية المباشرة على الصعيد العالمي لضمان تنفيذ ولاية كبار المسؤولين الذين يمثلون المنظمة. وواصلت الإدارة تحديث تقييمات المخاطر الأمنية للبلدان والمناطق ذات المستوى الأمني المرتفع أو عند حدوث تغيرات جوهرية في البيئات الأمنية. وحتى نهاية عام ٢٠١٥، أقرت الإدارة ١٥٩ تقييما للمخاطر الأمنية ووافقت على معايير العمل الأمنية الدنيا المعتمدة في ١٧١ بلدا من أصل ١٧٤ بلدا. وأجرت الإدارة ٩٤٢ ١ زيارة للمساعدة الأمنية في ١٦٣ مركز عمل لا يوجد فيها حاليا متخصصون في مجال الأمن. وتمخض تعاون الإدارة مع كيانات الأمم المتحدة في صياغة السياسات عن إقرار الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية خمس سياسات جديدة متعلقة بنظام تسجيل حوادث السلامة والأمن، والعمل معا على إنقاذ الأرواح، ونظام السفر الجوي، والتدابير الأمنية في أماكن الإقامة، وعلاج الإجهاد والإجهاد الناجم عن الحوادث الحرجة. وقدمت الإدارة التدريب على معالجة الإجهاد إلى ٩٦ في المائة من الموظفين وأفراد أسرهم في مراكز العمل المعرضة لمخاطر كبيرة في الميدان.

ثالثا - تحقيق النواتج واستعمال الموارد

٦٤ - وفقا لما ينص عليه البند ٦-١ من الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم (ST/SGB/2000/8)،تقاس إنجازات البرامج من واقع تنفيذ الناتج المقرر في الميزانية البرنامجية المعتمدة، ويقدم تقرير عنها إلى الجمعية العامة عن طريق لجنة البرنامج والتنسيق. وتعرَّف النواتج بأنها المنتجات

أو الخدمات النهائية التي يقدمها أي برنامج للمستعملين النهائيين من أجل تحقيق أهدافه. ويشمل الإبلاغ عن التنفيذ نواتج ”قابلة للقياس الكمي“ مصنفة في ست فئات هي: (أ) الخدمات الفنية للاجتماعات؛ (ب) وثائق الهيئات التداولية؛ (ج) خدمات أفرقة الخبراء والمقررين وخدمات الإيداع؛ (د) المنشورات المتكررة؛ (هـ) المنشورات غير المتكررة؛ (و) الأنشطة الفنية الأخرى (من قبيل المعارض والكتيبات والمناسبات الخاصة والمواد التقنية وبعثات تقصي الحقائق والبعثات الخاصة، والترويج للصكوك القانونية).

٦٥ - والسمة المميزة للنواتج ”القابلة للقياس الكمي“ هي ورود وصفها وكمها بشكل واضح في الميزانية البرنامجية وفي إمكانية رصد تنفيذها بشكل لا لبس فيه. وتشمل الأنشطة الأخرى نواتج ”غير قابلة للقياس الكمي“، حيث إن أعدادها لا تحدَّد دائما في الميزانية البرنامجية بالنظر إلى تعذر تخطيطها أو التنبؤ بها على وجه الدقة، وذلك مثلا لأنها تتوقف على طلبات الحكومات أو تنطوي على تقديم خدمات لا يحدد نطاقها بصورة مؤكدة. وتُدرج هذه النواتج في الميزانية البرنامجية بصورة وصفية، دون تحديد منتجات معيَّنة أو بيان كميتها. ولا يمكن بالتالي الإبلاغ عن معدلات تنفيذها رغم أنها تشكل جزءا كبيرا من عمل الأمانة العامة ومواردها. ومن أمثلة هذه النواتج الخدماتُ الاستشارية، والدورات التدريبية، والزمالات والمنح، والمشاريع الميدانية، وخدمات المؤتمرات، والشؤون الإدارية. ولا تدرج هذه النواتج ”غير القابلة للقياس الكمي“ في الفرع المتعلق بالإبلاغ عن التنفيذ الوارد أدناه، غير أنها تدخل كعامل في تحليل استعمال الموارد وتنفيذ التعاون التقني (انظر الفرع الثالث - واو أدناه)، وكذلك في الإبلاغ عن تحقيق الإنجازات المتوقعة (انظر الفرع الرابع أدناه).

٦٦ - وتستند قائمة النواتج المقررة إلى سرود برنامج العمل الخاصة بالبرامج الفرعية المعنية في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، على النحو الذي أقرته الجمعية العامة في الأجزاء من ألف إلى جيم من قرارها ٢٤٨/٦٦. وتضمنت ميزانية الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ ما عدده ٧٤٦ ٣١ من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي. وإضافة إلى ذلك، تم ترحيل ٤٠٥ نواتج من فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وعلاوة على ذلك، أضيف ٢١٩ ١ ناتجا بمقتضى قرارات صادرة عن الهيئات التشريعية وأضيف ٧٨٠ ناتجا بمبادرة من الأمانة العامة، ليبلغ مجموع النواتج القابلة للقياس الكمي ١٥٠ ٣٤ ناتجا. ويرد معدل تنفيذ تلك النواتج في الجدول ١.

ألف - معدلات التنفيذ

٦٧ - من بين النواتج القابلة للقياس الكمي، سواء التي صدر بها تكليف أم التي أضافتها الأمانة العامة والبالغ عددها ١٥٠ ٣٤ ناتجا، تم تنفيذ ١٦٤ ٣٢ ناتجا، منها ٢٧٦ ناتجا أنجزت بعد إعادة صياغتها[٣]. وأُجل ما مجموعه ٣٠٢ ناتج إلى فترة السنتين التالية، وألغي ٦٨٤ ١ ناتجا. وجاء تأجيل تنفيذ النواتج أو إلغاؤها إما بناء على قرار من هيئة تشريعية وإما بناء على استنساب مديري البرامج (وفقا للقاعدة ١٠٦-٢ (ب) من الوثيقة ST/SGB/2000/8).

٦٨ - يُحسب معدل تنفيذ النواتج بثلاث طرائق مختلفة. فطريقة الحساب الأولى (ت - ت) تبيِّن النسبة المئوية لجميع النواتج الصادر بها تكليف التي تم تنفيذها (النواتج المبرمجة أصلا، زائدا النواتج المرحَّلة، زائدا النواتج المضافة بموجب قرارات صادرة عن هيئات تشريعية). وتقتصر هذه الطريقة على معدل تنفيذ النواتج التي صدر بها تكليف فقط، دون النواتج المنفَّذة بمبادرة من الأمانة العامة. وتبيِّن طريقة الحساب الثانية (ت - م) معدل تنفيذ جميع النواتج، الذي يتألف من مجموع النواتج التي صدر بها تكليف والنواتج التي أضافتها الأمانة العامة. أما الصيغة الثالثة والأخيرة (ت - م/م) فهي نسبة جميع النواتج المنفَّذة (المبرمجة والمرحَّلة والمعاد صياغتها والمضافة بموجب قرارات صادرة عن هيئات تشريعية والمضافة من جانب الأمانة العامة) إلى النواتج المبرمجة أصلا في ميزانية الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، معبرا عنه بالنسبة المئوية. وتبيِّن هذه الصيغة الأخيرة كمية النواتج التي نفذها برنامج معيَّن مقارنة بالنواتج التي كلِّف بتنفيذها في مستهل فترة السنتين. والمنطق الذي تستند إليه صيغة حساب ت - م/م هو أنه في حين وُفرت موارد الميزانية لإنجاز النواتج المبرمجة، ربما تكون التطورات التي شهدتها فترة السنتين قد أفضت إلى إضافات في حجم العمل كان يلزم الاضطلاع بها في حدود الموارد المتاحة. وبالتالي، فإن معدل التنفيذ يجسد حجم العمل الذي اضطلعت به مختلف كيانات الأمم المتحدة. وتُظهر البيانات الواردة في العمود المعنون ”عدد النواتج“ في الجدول ١ مجموع النواتج القابلة للقياس الكمي المبرمجة أصلا والمرحَّلة والمضافة إما بموجب قرارات صادرة عن هيئات تشريعية وإما من جانب الأمانة العامة.

(٣) يُعتبر الناتج في حكم المعاد صياغته عندما يجري تغيير الوصف الذي يرد به في الميزانية البرنامجية، وإن ظل يعالج موضوع الناتج المبرمج أصلا.

الجدول ١

معدلات التنفيذ[أ]

باب الميزانية	عدد النواتج[ب]	معدلات التنفيذ (النسبة المئوية)[ج]		
		ت-ت	ت-م	ت-م/م
٢ - شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات	١ ٦٣٠	٩٨	٩٨	٩٨
٣ - الشؤون السياسية	٢ ٤٦٠	٩٥	٩٥	٩٧
٤ - نزع السلاح	١ ٨٧٣	٨٩	٨٩	٩٦
٥ - عمليات حفظ السلام	١ ١١٦	٩٨	٩٨	١٠٥
٦ - استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية	٣٥٤	١٠٠	١٠٠	١٠٣
٨ - الشؤون القانونية	١ ٨٧٨	٩٠	٩١	٩٩
٩ - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	٣ ٢١٨	٩٧	٩٧	٩٩
١٠ - أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية	٣٩٣	٩٤	٩٥	١٠٤
١١ - دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	١٠٥	١٠٠	١٠٠	١٠٢
١٢ - التجارة والتنمية	١ ٨٤٩	٩٦	٩٦	١٠٦
١٣ - مركز التجارة الدولية	٥٤٢	٩٨	٩٨	١٠٠
١٤ - البيئة	٢٤٤	٩٥	٩٥	٩٧
١٥ - المستوطنات البشرية	٣٧٩	٩١	٩١	٩٨
١٦ - المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والإرهاب والعدالة الجنائية	١ ٥٧٨	٩٥	٩٥	١٠٠
١٧ - هيئة الأمم المتحدة للمرأة	١٦٢	٩٦	٩٦	٩٩
١٨ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا	٤٢٨	٩٨	٩٨	١٠٧
١٩ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ	٦٣٤	٩٧	٩٧	١٢٤
٢٠ - التنمية الاقتصادية في أوروبا	٣ ٤١٤	٩٣	٩٣	١١٠
٢١ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٥٥٩	٩٧	٩٧	١٠٢
٢٢ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا	٤٠٥	٩٩	٩٩	١١٦
٢٤ - حقوق الإنسان	٧ ٧٦٩	٩١	٩١	١٠٠
٢٥ - توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين	٤٠٤	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٢٧ - المساعدة الإنسانية	٢٨٨	٩٩	٩٩	١٠٠
٢٨ - الإعلام	١٧٢	٩٧	٩٧	٩٩
٢٩ ألف - مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية	٦٧٥	٩٤	٩٤	٩٥
٢٩ باء - مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات	١ ٠٩٦	١٠٠	١٠٠	١٠٣
٢٩ جيم - مكتب إدارة الموارد البشرية	٣٠٠	٩٢	٩٢	٩٢
٢٩ دال - خدمات الدعم	١٢	١٠٠	١٠٠	١٠٠

باب الميزانية	عـــــــدد النواتج[ب]	معدلات التنفيذ (النسبة المئوية)[ج] ت-ت	ت-م	ت-م/م
٢٩ واو - الإدارة، جنيف	٩	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٣٠ - الرقابة الداخلية	٧٣	٩٤	٩٥	١٠٣
٣٤ - السلامة والأمن	١٣١	٦٨	٦٩	٧١
المجموع	٣٤ ١٥٠	٩٤	٩٤	١٠١

(أ) النواتج القابلة للقياس الكمي فقط.

(ب) تشمل النواتج الصادر بها تكليف والنواتج الاستنسابية.

(ج) (ت - ت) - معدل تنفيذ جميع النواتج التي صدر بها تكليف (النواتج المبرمجة زائدا النواتج المرحَّلة، زائدا النواتج المضافة بموجب قرارات تشريعية) [(النواتج المنفَّذة + المعاد صياغتها) - (النواتج التي أضافتها الأمانة العامة)/(النواتج المبرمجة + المرحَّلة + المضافة بموجب قرارات تشريعية)]

(ت-م) - معدل تنفيذ جميع النواتج الصادر بها تكليف زائدا النواتج التي أضيفت بمبادرة من مديري البرامج [(النواتج المنفَّذة + المعاد صياغتها)/(النواتج المبرمجة + المرحَّلة + المضافة بموجب قرارات تشريعية + النواتج التي أضيفت بمبادرة من الأمانة العامة)]

(ت-م/م) - نسبة جميع النواتج المنفَّذة إلى النواتج المبرمجة في ميزانية الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (أي النواتج التي أُقرت الموارد المخصصة لها) [(النواتج المنفَّذة + المعاد صياغتها)/النواتج المبرمجة].

٦٩ - وبلغ معدل تنفيذ البرامج في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ نسبة ٩٤ في المائة بالنسبة إلى النواتج المقررة، وهو معدل يفوق المعدل المتحقق في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ بنسبة ٣ في المائة. وبلغ معدل التنفيذ الإجمالي (ت - م) في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ نسبة ٩٤ في المائة مقارنة بنسبة ٩٢ في المائة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. ومن بين أبواب الميزانية الواحد والثلاثين المدرجة في الجدول ١، حقق بابان فقط معدلات تنفيذ أقل من ٩٠ في المائة، وهما نزع السلاح (٨٩ في المائة) والسلامة والأمن (٦٨ في المائة).

٧٠ - وعلى النحو المشار إليه، بلغ معدل تنفيذ الباب ٤ من الميزانية، نزع السلاح، ٨٩ في المائة، مما شكل تحسنا بالمقارنة مع فترة السنتين السابقة التي بلغ فيها معدل التنفيذ ٧٩ في المائة. وأنهي ما مجموعه ٢٠٢ ناتج، تمثل ١٢ في المائة من نواتج المكتب المبرمجة والمرحَّلة القابلة للقياس الكمي. وجاء إنهاء ٥٤ ناتجا في فئة الخدمات الفنية للاجتماعات و ١٣٢ ناتجا في فئة وثائق الهيئات التداولية في المقام الأول نتيجة لعدم الاتفاق على برنامج عمل موضوعي في مؤتمر نزع السلاح والصعوبات الإجرائية من جانب الدول الأعضاء في عقد اجتماع الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بدورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح. وإضافة إلى ذلك، في بعض الحالات، قامت الدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية، واتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض

عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بخفض عدد أيام الاجتماعات أو عدد الوثائق اللازمة للاجتماعات، للحد من التكاليف. و لم تصدر أربع من الرسائل الإخبارية الإلكترونية الشبكية للمراكز الإقليمية للسلام ونزع السلاح تجنبا لازدواجيتها مع صحائف الوقائع والنشرات الفصلية التي نشرها المكتب والمراكز الإقليمية التابعة له. وأنهيت النواتج الاثنا عشر المتبقية في فئة الترويج للصكوك القانونية نتيجة لعدم اتفاق دول منطقة الشرق الأوسط على الخطوات التالية نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن سائر أسلحة الدمار الشامل.

٧١ - وسجل الباب ٣٤، السلامة والأمن، معدل تنفيذ بلغ ٦٨ في المائة، مقارنة بمعدل ٧٠ في المائة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. ويعزى انخفاض المعدل إلى إنهاء ٤١ ناتجا، تمثل ٣٢ في المائة من نواتج إدارة شؤون السلامة والأمن المبرمجة والمرحَّلة القابلة للقياس الكمي. وأنهيت ٢٦ من بعثات التحقق من الامتثال نتيجة للاستعراض الاستراتيجي الداخلي للإدارة بهدف إعادة توجيه الجهود نحو تنفيذ وظيفة تقييم تركز على تقييمات الأثر والتقييمات المواضيعية والاستراتيجية، وبهدف تقييم الامتثال من خلال التقييمات الذاتية القطرية والاستعراضات المكتبية في المقر. وأنهي ١٤ ناتجا في فئة الخدمات الفنية للاجتماعات أساسا لأن الهيئات المعنية لم تطلب عقد هذه الاجتماعات. وأنهي ناتج واحد متصل بتطبيق نظام شامل لبطاقات الهوية بعد الاستعراض الداخلي الذي خلص إلى وجوب إعطاء أولوية أعلى لنظم أخرى مثل الإصدار الثاني للنظام الحاسوبي لتسجيل الحوادث الجسيمة المتصلة بالسلامة والأمن والتقييم الآلي للمخاطر الأمنية، بغية تلبية الاحتياجات الفورية.

٧٢ - ويرد في الفرع الرابع أدناه تفصيل التحديات التشغيلية التي أثرت في تنفيذ النواتج بالنسبة لكل برنامج والدروس المستفادة. وفي الحالات التي أثرت فيها الضغوط على الميزانية البرنامجية على الأداء خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، يرد بيان هذه الضغوط في بيانات الإنجازات الفردية.

باء - النواتج الإضافية

٧٣ - خلال فترة السنتين، تم تنفيذ ٩٩٩ ١ ناتجا أضيف إلى برنامج العمل، إما من قِبل الهيئات الحكومية الدولية أو من قبل الأمانة العامة. وشكل مجموع الإضافات نسبة ٦ في المائة من النواتج المبرمجة والمرحَّلة القابلة للقياس الكمي في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، مقارنة بنسبة ١٢ في المائة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وترد في الجدول ٢ بيانات عن النواتج الإضافية، حسب أبواب الميزانية.

الجدول ٢

النواتج الإضافية

باب الميزانية	سبب الإضافة: مجموع النواتج المضافة	سبب الإضافة: قرارات الهيئات التشريعية	سبب الإضافة: الأمانة العامة: المجموع	سبب الإضافة: الأمانة العامة: الأسباب المتعلقة بالبرمجة	سبب الإضافة: الأمانة العامة: توافر أموال خارجة عن الميزانية	النواتج الإضافية (نسبة مئوية)[أ]
٢ - شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات	٧	–	٧	٧	–	<١
٣ - الشؤون السياسية	٢٣	–	٢٣	١٨	٥	<١
٤ - نزع السلاح	١٣٩	٧٨	٦١	٤٣	١٨	٨
٥ - عمليات حفظ السلام	٧٧	٧٠	٧	٧	–	٧
٦ - استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية	١٢	١	١١	١١	–	٤
٨ - الشؤون القانونية	١٥٠	١٢٦	٢٤	٢٤	–	٩
٩ - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	٣٠	٢٤	٦	٦	–	<١
١٠ - أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية	٣٦	٧	٢٩	٢٩	–	١٠
١١ - دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	٢	–	٢	٢	–	٢
١٢ - التجارة والتنمية	١٣٧	٨٢	٥٥	٣٣	٢٢	٨
١٤ - البيئة	٢	١	١	–	١	<١
١٥ - المستوطنات البشرية	١٣	١	١٢	٤	٨	٤
١٦ - المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والإرهاب والعدالة الجنائية	٤٠	١١	٢٩	٢٧	٢	٣
١٨ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا	٢٢	٣	١٩	١٥	٤	٥
١٩ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ	١٣٣	١٧	١١٦	١١٦	–	٢٧
٢٠ - التنمية الاقتصادية في أوروبا	٤٤٣	٤١٣	٣٠	٢٠	١٠	١٥
٢١ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١٧	٢	١٥	١١	٤	٣
٢٢ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا	٥٤	٨	٤٦	٤٤	٢	١٥
٢٤ - حقوق الإنسان	٦٢١	٣٤١	٢٨٠	٢٨٠	–	٩
٢٨ - الإعلام	١	–	١	–	١	<١

باب الميزانية	سبب الإضافة	سبب الإضافة				
	مجموع النواتج المضافة	قرارات الهيئات التشريعية	المجموع	الأمانة العامة		
				الأسباب المتعلقة بالبرمجة	توافر أموال خارجة عن الميزانية	النواتج الإضافية (نسبة مئوية)[أ]
٢٩ ألف - مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية	٦	٦	-	-	-	<١
٢٩ باء - مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات	٢٦	٢٦	-	-	-	٢
٣٠ - الرقابة الداخلية	٦	٢	٤	٤	-	٩
٣٤ - السلامة والأمن	٢	-	٢	٢	-	٢
المجموع	١ ٩٩٩	١ ٢١٩	٧٨٠	٧٠٣	٧٧	٦

(أ) كنسبة مئوية من مجموع النواتج المبرمجة والمرحَّلة القابلة للقياس الكمي.

أسباب الإضافة

٧٤ - خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، كانت نسبة ٦١ في المائة من العدد الكلي للنواتج المضافة بناء على طلب الهيئات الحكومية الدولية. وتعزى النسبة المتبقية وقدرها ٣٩ في المائة إلى الأمانة العامة: وكانت نسبة ٣٥ في المائة من الإضافات بمبادرة من الأمانة العامة نتيجة لظروف غير معتادة في حين كانت نسبة ٤ في المائة راجعة إلى توافر أموال من خارج الميزانية لهذه البرامج.

٧٥ - وعلى سبيل المثال، نفذت مفوضية حقوق الإنسان ما مجموعه ٦٢١ ناتجا إضافيا، منها ٣٤١ ناتجا أضيفت بسند تشريعي و ٢٨٠ ناتجا أضيفت بناء على استنساب مديري البرامج. وكانت النواتج المضافة بموجب قرارات الهيئات التشريعية مطلوبة أساسا لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٨/٢٦٨، الذي يقضي بتخصيص وقت إضافي لاجتماعات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات فيما يتعلق بزيادة قدرة الدول الأطراف على تقديم تقارير بمقتضى صكوك حقوق الإنسان المعنية. وكانت النواتج الاستنسابية البالغ عددها ٢٨٠ ناتجا تتصل أساسا بوثائق الهيئات التداولية المضافة في سياق الاستعراض الدوري الشامل لدعم مجلس حقوق الإنسان وهيئاته الفرعية وآلياته. وأضيفت هذه النواتج تعويضا عن خطأ مرتكب في ملزمة ميزانية فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ فيما يتعلق بعدد النواتج. فقد جرت العادة، في كل فترة سنتين، على أن يتم استعراض خمس وثائق إلزامية لكل واحد من البلدان الـ ٨٤ في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل، في حين أن الملزمة أشارت إلى ”ثلاث وثائق لكل واحد من البلدان الـ ٨٤“. وتم تصحيح هذا الخطأ في ملزمة الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

٧٦ - وسجلت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ١٣٣ ناتجا إضافيا، منها ١٧ ناتجا أضيفت بسند تشريعي و ١١٦ ناتجا أضيفت بمبادرة من الأمانة العامة. وأضاف البرنامج هذه النواتج من أجل الإبلاغ عن الوثائق التداولية والمنشورات والمواد الفنية تمشيا مع جميع كيانات الأمانة العامة.

٧٧ - ونفذت اللجنة الاقتصادية لأوروبا ٤٤٣ ناتجا إضافيا، منها ٤١٣ ناتجا أضيفت بسند تشريعي في فئتي الخدمات الفنية للاجتماعات ووثائق الهيئات التداولية لإتمام المفاوضات الحكومية الدولية بشأن الصكوك القانونية الجديدة أو المنقحة الصادرة عن اللجنة. وأضيفت ١٠ نواتج بسبب توافر التمويل من خارج الميزانية. وتم تنفيذ النواتج الاستنسابية العشرين المتبقية عن طريق اجتماعات أفرقة الخبراء المخصصة، والموجزات السياساتية والأنشطة الفنية الأخرى.

٧٨ - واستُشهد بهذه البرامج الثلاثة على سبيل المثال. وتسجل جميع النواتج الإضافية مع أسباب إضافتها، والبيانات متاحة على الإنترنت.

جيم - النواتج المؤجلة

٧٩ - أُجِّل ٣٠٢ ناتج من النواتج القابلة للقياس الكمي البالغ عددها ١٥١ ٣٢ ناتجا في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، فانخفض بذلك معدل التأجيل من ١,٤ في المائة في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى ٠,٩٤ في المائة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وترد الأسباب الرئيسية لتأجيل النواتج، حسب أبواب الميزانية، في الجدول ٣.

الجدول ٣
النواتج المؤجلة

باب الميزانية	مجموع النواتج المؤجلة	قرارات الهيئات التشريعية	الأسباب المتعلقة بالبرمجة	سبب التأجيل: شواغر في الوظائف الممولة من الميزانية العادية	سبب التأجيل: شواغر في الوظائف الممولة من خارج الميزانية	سبب التأجيل: نقص في الأموال الخارجة عن الميزانية	التأجيلات (نسبة مئوية)[أ]
٣ - الشؤون السياسية	٢٤	-	١٩	٥	-	-	١>
٨ - الشؤون القانونية	٥١	٤	٤٧	-	-	-	٣
٩ - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	٣٦	١	٣٤	-	-	١	١
١٢ - التجارة والتنمية	٣٢	-	٣١	١	-	-	٢
١٤ - البيئة	٩	-	٩	-	-	-	٤

باب الميزانية	مجموع النواتج المؤجلة	قرارات الهيئات التشريعية	الأسباب المتعلقة بالبرمجة	سبب التأجيل: شواغر في الوظائف الممولة من الميزانية العادية	سبب التأجيل: شواغر في الوظائف الممولة من خارج الميزانية	سبب التأجيل: نقص في الأموال الخارجة عن الميزانية	التأجيلات (نسبة مئوية)[أ]
١٥ - المستوطنات البشرية	١٩	–	١٥	–	–	٤	٥
١٦ - المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والإرهاب والعدالة الجنائية	٣٤	١	٣١	–	–	٢	٢
١٧ - هيئة الأمم المتحدة للمرأة	٣	–	٣	–	–	–	٢
١٨ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا	٥	–	٤	–	–	١	١
١٩ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ	١	–	١	–	–	–	<١
٢٠ - التنمية الاقتصادية في أوروبا	٥١	١٠	٣٤	٧	–	–	٢
٢١ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١١	١	١٠	–	–	–	٢
٢٢ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا	١	–	١	–	–	–	<١
٢٤ - حقوق الإنسان	١٨	١	١٧	–	–	–	<١
٢٨ - الإعلام	٣	–	٣	–	–	–	٢
٢٩ جيم - مكتب إدارة الموارد البشرية	٤	١	٣	–	–	–	١
المجموع	٣٠٢	١٩	٢٦٢	١٣	–	٨	<١

(أ) كنسبة مئوية من مجموع النواتج المبرمجة والمرحَّلة القابلة للقياس الكمي.

أسباب تأجيل النواتج

٨٠ - كان معظم النواتج المؤجلة متعلقا بصورة أساسية بالمنشورات المتكررة (٣٠ في المائة) والمنشورات غير المتكررة (٢٨ في المائة)، التي كانت تمثل مجتمعة نسبة ٥٨ في المائة من النواتج المؤجلة. ولم يتسن إنجاز هذه المنشورات قبل نهاية فترة السنتين، غير أنها ستكون جاهزة للإصدار في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. ويعزى سبب تأجيل نسبة أخرى من النواتج قدرها ١٩ في المائة إلى إعداد وثائق الهيئات التداولية في نهاية فترة السنتين، وتأخير إصدارها حتى بداية دورة الإبلاغ التالية. أما نسبة ٢٣ في المائة المتبقية من النواتج المؤجَّلة فكانت نتيجة لإرجاء قرارات برنامجية تتعلق بتقديم الخدمات الفنية للاجتماعات، بما في ذلك اجتماعات أفرقة الخبراء أو الاجتماعات المشتركة بين الوكالات، حتى فترة الإبلاغ التالية، إضافة إلى تأخر إصدار المواد الفنية.

دال - النواتج المنهاة

٨١ - أُنهي ما عدده ٦٨٤ ١ ناتجا (أو ٥ في المائة) من مجموع النواتج المبرمجة والمرحَّلة القابلة للقياس الكمي البالغ عددها ١٥١ ٣٢ ناتجا، في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، مقارنة بعدد قدره ٤١٦ ٢ ناتجا (أو ٨ في المائة) في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، و ٦٣٨ ٢ ناتجا (أو ٩ في المائة) في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وترد الأسباب الرئيسية للإنهاء، حسب أبواب الميزانية، في الجدول ٤.

الجدول ٤

النواتج المنهاة

باب الميزانية	مجموع النواتج المؤجلة	سبب الإنهاء					النواتج المنهاة (نسبة مئوية)[أ]
		قرارات الهيئات التشريعية	الأسباب المتعلقة بالبرمجة	شواغر في الوظائف الممولة من الميزانية العادية	شواغر في الوظائف الممولة من خارج الميزانية	نقص في الأموال الخارجة عن الميزانية	
٢ - شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات	٤٠	صفر	٤٠	صفر	صفر	صفر	٢
٣ - الشؤون السياسية	٩٩	٤٣	٥٦	صفر	صفر	صفر	٤
٤ - نزع السلاح	٢٠٢	٨٧	١١٥	صفر	صفر	صفر	١٢
٥ - عمليات حفظ السلام	٢٢	صفر	٢٢	صفر	صفر	صفر	٢
٦ - استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية	١	١	صفر	صفر	صفر	صفر	<١
٨ - الشؤون القانونية	١٢٧	٨٠	٤٧	صفر	صفر	صفر	٧
٩ - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	٤٥	٢٠	٢٤	صفر	صفر	١	١
١٠ - أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية	٢١	-	٤	٧	١	٩	٦
١٢ - التجارة والتنمية	٤٤	١١	٢٩	-	-	٤	٣
١٣ - مركز التجارة الدولية	١٠	-	٩	-	-	١	٢
١٤ - البيئة	٤	-	٤	-	-	-	٢
١٥ - المستوطنات البشرية	١٤	-	٣	-	-	١١	٤
١٦ - المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والإرهاب والعدالة الجنائية	٤٠	-	٣٨	-	-	٢	٣
١٧ - هيئة الأمم المتحدة للمرأة	٣	-	٣	-	-	-	٢
١٨ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا	٥	-	٤	-	١	-	١

باب الميزانية	مجموع النواتج المؤجلة	سبب الإنهاء: قرارات الهيئات التشريعية	الأسباب المتعلقة بالبرمجة	شواغر في الوظائف الممولة من الميزانية العادية	شواغر في الوظائف الممولة من خارج الميزانية	نقص في الأموال الخارجة عن الميزانية	النواتج المنهاة (نسبة مئوية)[أ]
١٩ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ	١٦	١١	٢	–	–	٣	٣
٢٠ - التنمية الاقتصادية في أوروبا	١٨٦	١٠٠	٨٦	–	–	–	٦
٢١ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٨	–	–	–	–	٨	١
٢٢ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا	٤	–	٣	١	–	–	١
٢٤ - حقوق الإنسان	٦٨٦	٥٢	٦٣٣	١	–	–	١٠
٢٧ - المساعدة الإنسانية	٢	١	١	–	–	–	<١
٢٨ - الإعلام	٢	–	١	–	–	١	١
٢٩ ألف - مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية	٣٩	٣٩	–	–	–	–	٦
٢٩ جيم - مكتب إدارة الموارد البشرية	١٩	١٩	–	–	–	–	٦
٣٠ - الرقابة الداخلية	٤	–	٤	–	–	–	٦
٣٤ - السلامة والأمن	٤١	–	٤١	–	–	–	٣٢
المجموع	١ ٦٨٤	٤٦٤	١ ١٦٩	٩	٢	٤٠	٥

(أ) كنسبة مئوية من مجموع النواتج المبرمجة والمرحَّلة القابلة للقياس الكمي.

أسباب إنهاء النواتج

٨٢ - تعزى نسبة ٢٨ في المائة من النواتج المنهاة إلى قرارات تشريعية، في حين تسبب إنهاء البرامج في ٦٩ في المائة من حالات إنهاء النواتج. وتعزى نسبة ٢ في المائة من النواتج المنهاة إلى نقص الأموال الخارجة عن الميزانية، ويرجع أقل من ١ في المائة من النواتج المنهاة إلى شغور وظائف في الأمانة العامة. وتشمل أسباب الإنهاء انخفاض طلب الهيئات التشريعية على الوثائق والخدمات الفنية المقدَّمة للاجتماعات، وإلغاء اجتماعات أفرقة الخبراء، وتوافر المنشورات والمواد التقنية إلكترونيا، وإلغاء بعثات تقصّي الحقائق والاجتماعات المشتركة بين الوكالات وانخفاض الاحتياجات من الوثائق ذات الصلة بذلك.

٨٣ - واستأثرت بنسبة ٦٤ في المائة من مجموع النواتج المنهاة ثلاثةٌ من أبواب الميزانية، هي الباب ٤، نزع السلاح والباب ٢٠، والتنمية الاقتصادية في أوروبا والباب ٢٤، حقوق

الإنسان. فقد أنهى الباب ٢٤ من الميزانية، حقوق الإنسان، ١٠ في المائة (٦٨٦) من مجموع النواتج المبرمجة والمرحّلة القابلة للقياس الكمي (١٤٨ ٧)، تتعلق نسبة ٣ في المائة منها (١٩٦) بتقديم الخدمات الفنية للاجتماعات، وتتعلق نسبة ٦ في المائة (٤١٠) بوثائق الهيئات التداولية. ولم تطلب الهيئات المعنية معظم الاجتماعات والتقارير خلال فترة السنتين. وأدرجت بطرق الخطأ اجتماعات أخرى في ميزانية الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (مثل اجتماعات فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بالحق في التنمية، التي أنهت عملها في عام ٢٠١٠؛ وقد تم تصحيح ذلك في ملزمة ميزانية الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧). وتكررت اجتماعات أخرى في أكثر من برنامج فرعي (مثل اجتماعات اللجنة المخصصة المعنية بوضع معايير تكميلية للاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري). وتتعلق نسبة ١ في المائة المتبقية من النواتج القابلة للقياس الكمي المبرمجة أصلا (٨٠) بإنهاء أنشطة فنية أخرى، منها المنشورات والمواد التقنية والوثائق ذات الصلة نظرا للتطورات التي حدثت في المجالات المواضيعية المعنية أو بسبب تغير وتيرة إنجاز النواتج (مثلا، تمت الاستعاضة عن القوائم الشهرية للمراسلات بمراسلات منفردة).

٨٤ - وأنهى الباب ٢٠ من الميزانية، التنمية الاقتصادية في أوروبا، ٦ في المائة (١٨٦) من النواتج المبرمجة والمرحّلة القابلة للقياس الكمي (٩٧١ ٢). وترجع نسبة ٥٤ في المائة من مجموع عمليات الإنهاء التي قام بها البرنامج إلى قرارات تشريعية نتج أغلبها عن استعراض إصلاح اللجنة الاقتصادية لأوروبا في عام ٢٠٠٥. وقد انتهى هذا الاستعراض في عام ٢٠١٣، واعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي الوثيقة الختامية التي تمخض عنها الاستعراض (E/ECE/1468) بموجب قراره ١/٢٠١٣. وعلى وجه الخصوص، أدى الاستعراض إلى إعادة النظر في ولايات عشر هيئات حكومية دولية و/أو في طرائق عقد اجتماعاتها في إطار البرامج الفرعية المعنية بالتعاون والتكامل في المجال الاقتصادي والطاقة المستدامة والتجارة، مما أدى في وقت لاحق إلى إنهاء نواتج في فئتي تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات ووثائق الهيئات التداولية في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وشملت أسباب عمليات الإنهاء البرنامجية ونسبتها ٤٦ في المائة من مجموع عمليات الإنهاء، انخفاضَ مدة الاجتماعات وعددَها، وإلغاءَ المنشورات التي أعيدت برمجتها في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ تفاديا للازدواجية، أو إلغاءَ أنشطة فنية أخرى لم تعد مطلوبة في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

٨٥ - وأنهى الباب ٤ من الميزانية، نزع السلاح، ١٢ في المائة (٢٠٢) من النواتج المبرمجة والمرحّلة القابلة للقياس الكمي (٧٣٤ ١). ويرد تفسير أسباب قيام مكتب شؤون نزع السلاح بإنهاء تلك النواتج في الفقرة ٧٠ أعلاه.

هاء - النواتج المرحّلة

٨٦ - ترد في الجدول ٥ حالة تنفيذ ٤٠٥ نواتج مرحّلة. وقد تمت برمجة تلك النواتج في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، ثم أُجل تنفيذها إلى الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. ومن أصل النواتج المرحّلة البالغ عددها ٤٠٥ نواتج، تم تنفيذ ٧٦ في المائة (٣٠٦)، وتأجيل ٥ في المائة (٢٠)، وإنهاء ٢٠ في المائة (٧٩).

الجدول ٥

حالة النواتج المرحّلة

		حالة التنفيذ		
باب الميزانية	النواتج المرحلة من الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣	النواتج المنفذة	النواتج المؤجلة إلى الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	النواتج المنهاة
٣ - الشؤون السياسية	٢٢	١٥	٤	٣
٤ - نزع السلاح	١	١	صفر	صفر
٨ - الشؤون القانونية	١٦	١٠	٢	٤
٩ - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	٣٤	١٨	٢	٤
١٠ - أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية	١	صفر	صفر	١
١٢ - التجارة والتنمية	٤٣	٣٧	صفر	٦
١٣ - مركز التجارة الدولية	١١	٤	صفر	٧
١٤ - البيئة	٤	٣	١	صفر
١٥ - المستوطنات البشرية	١٣	٧	صفر	٦
١٦ - المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية	٣٦	٣١	٢	٣
١٧ - هيئة الأمم المتحدة للمرأة	٤	٤	صفر	صفر
١٨ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا	١٤	١٣	صفر	١
١٩ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ	٣	٢	صفر	١
٢٠ - التنمية الاقتصادية في أوروبا	٧٩	٦٤	١	١٤
٢١ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١١	١١	صفر	صفر
٢٢ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غرب آسيا	٧	٧	صفر	صفر
٢٤ - حقوق الإنسان	٩٩	٦٣	٨	٢٨
٢٧ - المساعدة الإنسانية	١	١	صفر	صفر
٢٨ - الإعلام	٢	٢	صفر	صفر

باب الميزانية	النواتج المرحلة من الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣	حالة التنفيذ		
		النواتج المنفذة	النواتج المؤجلة إلى الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	النواتج المنتهاة
٢٩ باء - مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات	٢	٢	صفر	صفر
٣٤ - السلامة والأمن	٢	١	صفر	١
المجموع	٤٠٥	٣٠٦	٢٠	٧٩

واو - أنشطة التعاون التقني

٨٧ - أنجزت الأمانة العامة ما مجموعه ٢٤١ ٩ ناتجا في مجال التعاون التقني. ووفقا لهيكل النواتج في عملية الميزانية، تتألف نواتج التعاون التقني من أربع فئات هي: (أ) الخدمات الاستشارية؛ (ب) الدورات التدريبية والحلقات الدراسية وحلقات العمل؛ (ج) الزمالات والمنح؛ (د) المشاريع الميدانية. وتعتبر هذه النواتج غير قابلة للقياس الكمي؛ ولا يمكن تحديد عددها بدقة في بداية فترة السنتين، وذلك لأنها تُنجز بناء على طلب الحكومات أو حيثما وأيان توافر التمويل اللازم لها. وبما أنه لم يكن من الممكن تحديد عدد أساسي ليقارَن به التنفيذ الفعلي، فقد تعذر حساب معدلات التنفيذ. ويرد في الجدول ٦ العدد المقدر لنواتج التعاون التقني المنجزة.

الجدول ٦

موجز النواتج المنجزة في مجال التعاون التقني في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥

باب الميزانية	مجموع النواتج	الخدمات الاستشارية		التدريب		المشاريع الميدانية	الزمالات والمنح	
		عدد الخدمات	عدد البعثات	عدد الدورات	عدد المشاركين		عدد الزمالات الممنوحة	عدد المستفيدين
٣ - الشؤون السياسية	٨٥	٢٢	-	١٧	٤٠٥	٤٦	-	-
٤ - نزع السلاح	٥٢	٦	٦	٢٨	٧٠٠	١٦	٢	٥٠
٥ - عمليات حفظ السلام	٧	-	-	-	-	٧	-	-
٦ - استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية	٤١	١٨	١٨	١١	٩٨٤	٠	١٢	٦٥
٨ - الشؤون القانونية	٨٧	٣٤	٣٣	٢٩	٩٧٨	١	٢٣	٢٣
٩ - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	١٥٨	٥١	١١٦	٥٨	٤٦٠٧	١٤	٣٥	١٦٤
١٠ - أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية	٥	-	-	-	-	٥	-	-

باب الميزانية	مجموع النواتج	الخدمات الاستشارية: عدد الخدمات	الخدمات الاستشارية: عدد البعثات	التدريب: عدد الدورات	التدريب: عدد المشاركين	المشاريع المنفذة	الزمالات والمنح: عدد الزمالات الممنوحة	الزمالات والمنح: عدد المستفيدين
١١ - دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	١٤	١٢	٨	٢	٦٩	–	–	–
١٢ - التجارة والتنمية	٨٤٤	٢٧٢	٢٨٢	٤٠٥	٢٩ ١٧٦	١٦٧	–	–
١٣ - مركز التجارة الدولية	٢ ٥٩٦	١ ٦٠٧	١ ٦٠٧	٨٤٥	٣٧ ٢٨٠	١٤٤	–	–
١٤ - البيئة	٣٠٥	٢٠٩	٣٢٠	٦٣	٤ ٠٨٣	٣٣	–	–
١٥ - المستوطنات البشرية	٩٨٦	٤٤٣	٧٣٦	٢٢١	٨ ١٣٣	٣٢٢	–	–
١٦ - المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية	٦٥٧	١٩٣	٢١٣	٣٠٦	٩ ٥٦٦	١٥٨	–	–
١٧ - هيئة الأمم المتحدة للمرأة	٩٠	٨٩	٢٢	١	١٣٨	–	–	–
١٨ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا	٢١٥	٧٢	٧٩	٦٩	٢ ٩٢٦	٣٨	٣٦	٣٨
١٩ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ	٩٨	–	–	٣٣	٥ ٤٥٤	٦٥	–	–
٢٠ - التنمية الاقتصادية في أوروبا	٢١٦	٥٥	٦٥	١٥٠	٨ ٥٠٩	١١	–	–
٢١ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٢٣٠	١٣٥	٥٧٥	٧٣	٢ ٨٣٦	٢٢	–	–
٢٢ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غرب آسيا	٥٦	٩	١٦	١٠	٢٤٩	٣٧	–	–
٢٤ - حقوق الإنسان	٣٤٤	٩٥	١٠٨	١٦٧	٧ ٢٧٥	٦٢	٢٠	١١٤
٢٥ - توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين	٤٠	٤	٤	٢٤	٧٤٩	١٢	–	–
٢٦ - اللاجئون الفلسطينيون	٢٨	–	–	–	–	٢٨	–	–
٢٧ - المساعدة الإنسانية	٧٣	٢٤	١	٤٥	٦ ٣٧٣	٤	–	–
٢٨ - الإعلام	٣١٨	٥	٩	٣١٣	٤ ٠٧٠	–	–	–
٢٩ ألف - مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية	٤٧	–	–	٤٧	٧٧٥	–	–	–
٢٩ باء - مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات	١ ١٦١	١ ١٦٠	–	١	٦٧	–	–	–
٢٩ دال - مكتب خدمات الدعم المركزية	٨٥	–	–	٨٥	٥ ٤٠٧	–	–	–
٣٤ - السلامة والأمن	٤٠٣	–	–	٤٠٣	٢٠٤ ٠٨٥	–	–	–
المجموع الفرعي (البعثات والمشاركون والمستفيدون)			٤ ٢١٨		٣٤٤ ٨٩٤			٤٥٤
المجموع	٩ ٢٤١	٤ ٥١٥		٣ ٤٠٦		١ ١٩٢	١٢٨	

زاي - استخدام الموارد

٨٨ - بالنظر إلى تعذر إدراج المعلومات المتعلقة بالأداء المالي في تقرير أداء البرامج، فقد استُعين بمقياس استخدام الموارد البديل، وهو عدد أشهر عمل الموظفين الفنيين والخبراء الاستشاريين، لتوفير تقدير للموارد التي استُخدمت خلال فترة السنتين لإنجاز النواتج وتحقيق النتائج المتوقعة.

٨٩ - وقد استخدَمت المنظمة ما مجموعه ١٤٣ ٧٤٤ شهر عمل لإنجاز النواتج المقررة وتحقيق النتائج المتوخاة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. ومن ذلك المجموع، تم تمويل ٨٩ ٨٢٩ شهر عمل (أي ٦٢ في المائة) من الميزانية العادية، بينما تم تمويل ٥٣ ٩١٥ شهر عمل (أي ٣٨ في المائة) من موارد خارجة عن الميزانية. وتعلقت نسبة ٩٧ في المائة من أشهر العمل الممولة من الميزانية العادية بالموظفين الفنيين، فيما تعلقت نسبة ٣ في المائة بالخبراء الاستشاريين. أما بخصوص الموارد الخارجة عن الميزانية، فقد استُخدمت نسبة ٧٧ في المائة للموظفين الفنيين ونسبة ١٤ في المائة للخبراء الاستشاريين. وإجمالا، شكل الموظفون في الفئة الفنية ٨٩ في المائة من مجموع أشهر العمل، وشكل الخبراء الاستشاريون ١١ في المائة منها.

٩٠ - ويبين الجدول ٧ العدد الإجمالي لأشهر العمل المستخدمة حسب أبواب الميزانية، إلى جانب النسبة المئوية لأشهر العمل المستخدمة لإنجاز نواتج قابلة للقياس الكمي.

الجدول ٧

شهور العمل

باب الميزانية	الميزانية العادية		الموارد الخارجة عن الميزانية			
	الموظفون الفنيون	الخبراء الاستشاريون	الموظفون الفنيون	الخبراء الاستشاريون	المجموع الكلي	ق[أ]
٢ - شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وخدمات المؤتمرات	٢٥ ٥٢٣	٩	٤٧٦	٣٧	٢٦ ٠٤٤	٣
٣ - الشؤون السياسية	٣ ٣٨٩	٥٠	٨٨١	٢٨	٤ ٣٤٨	٩١
٤ - نزع السلاح	٧٦٤	٥	١٤٥	٤٨	٩٦١	٨١
٥ - عمليات حفظ السلام	٧٢٧	٨	٨ ٤٠٨	٩٣	٩ ٢٣٦	٧٢
٦ - استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية	٤٣٩	٠	٧٧	٠	٥١٥	٦٣
٨ - الشؤون القانونية	٢ ١١٦	٤	٦٤٤	١٢	٢ ٧٧٥	٦٣
٩ - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	٥ ٧٠٧	٣١٠	٢٧٤	١٤٢	٦ ٤٣٢	٨٦
١٠ - أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية	٣٢٥	١٢	٠	٩	٣٤٦	٩٧
١١ - دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	٢٩٦	٢٠	٠	٠	٣١٦	٩٣

باب الميزانية	الميزانية العادية		الموارد الخارجة عن الميزانية			
	الموظفون الفنيون	الخبراء الاستشاريون	الموظفون الفنيون	الخبراء الاستشاريون	المجموع الكلي	ق[أ]
١٢ - التجارة والتنمية	٣ ٨٩٨	١٤٣	٩٦٠	٧٤٥	٥ ٧٤٧	٦٣
١٣ - مركز التجارة الدولية	٢ ٠٤٤	٠	٢ ٥٥٣	٤ ٢٦٦	٨ ٨٦٣	٢٨
١٤ - البيئة	٢٢٧	١٩	١ ٤٤٣	٩٥٩	٢ ٦٤٩	٣٩
١٥ - المستوطنات البشرية	٦٥٢	٩٤	١ ٢٨٨	٧٩٦	٢ ٨٣٠	٤٣
١٦ - المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية	١ ٣٠٩	٦٥	٥ ٠٨٦	٢ ٤٢٥	٨ ٨٨٥	٢٠
١٧ - هيئة الأمم المتحدة للمرأة	١٣٤	٣٨	٤٤٥	١٥٦	٧٧٣	٧١
١٨ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا	١ ٦٤١	٧٢	٤٣٢	١٤٧	٢ ٢٩٢	٨٢
١٩ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ	٢ ١٣٥	١٦٨	٣٧٣	٣٩٣	٣ ٠٦٩	٥١
٢٠ - التنمية الاقتصادية في أوروبا	٢ ١٧٣	٣٩	٤١٨	٢٩٣	٢ ٩٢٢	٨٣
٢١ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٢ ٣٢٨	٢٣٧	٩٨	٧٨٠	٣ ٤٤٢	٦٩
٢٢ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غرب آسيا	١ ١٠٤	١٨٣	٣	١٠٤	١ ٣٩٣	٧٢
٢٤ - حقوق الإنسان	٤ ٦٤٤	١١١	١ ٩٧٢	١٧٤	٦ ٩٠٠	٨٠
٢٥ - توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين	٨٨٢	٦٥	٤٤١	١٩	١ ٤٠٧	٩٩
٢٦ - اللاجئون الفلسطينيون[ب]	٤ ٥١٠	٠	٣ ٣٢٤	٠	٧ ٨٣٤	<١
٢٧ - المساعدة الإنسانية	٥٨٠	٨	١ ٢٩٠	١٣٤	٢ ٠١١	٦٥
٢٨ - الإعلام	٧ ١٦١	٥٦	١٦٤	١٢	٧ ٣٩٤	٩٨
٢٩ ألف - مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية	٤٣٢	–	١ ٩٩٨	–	٢ ٤٣٠	٨
٢٩ باء - مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات	٦٠٩	–	١ ٧٦٨	–	٢ ٣٧٦	٣٥
٢٩ جيم - مكتب إدارة الموارد البشرية	١ ٣٧٥	٢٢٢	٨٧٧	٤٧٠	٢ ٩٤٤	٤٧
٢٩ دال - مكتب خدمات الدعم المركزية	٩٥٨	–	١ ٣٤٥	٤٢	٢ ٣٤٤	٤
٢٩ هاء - مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	٢ ١٨٦	١ ١٢٣	١٣	–	٣ ٣٢٣	<١
٢٩ واو - الإدارة، جنيف	١ ٦٨٥	–	١ ١٣٠	–	٢ ٨١٥	٧
٢٩ زاي - الإدارة، فيينا	٤٨٤	٢٩	٣٠٣	٨	٨٢٤	<١
٢٩ حاء - الإدارة، نيروبي	٩٠٧	–	١٤٥	–	١ ٠٥١	<١
٣٠ - الرقابة الداخلية	١ ٤٤٩	٢٣	٢ ٧٩٩	٢٧	٤ ٢٩٩	٧
٣٤ - السلامة والأمن	١ ٩٢٨	–	٢٥	–	١٩٥٣	٢٩
المجموع	٨٦ ٧١٩	٣ ١١٠	٤١ ٥٩٦	١٢ ٣١٩	١٤٣ ٧٤٤	٤١

(أ) ''ق'' هي النسبة المئوية لأشهر العمل المكرسة لإنجاز نواتج قابلة للقياس الكمي.

(ب) يستعين برنامج ''اللاجئون الفلسطينيون'' (الباب ٢٦) بما قوامه ٣٠ ٠٠٠ موظف محلي (من أطباء وممرضين ومدرسين وعمال الإغاثة وسواهم) تدفع مرتباتهم من التبرعات ولا يدخلون في عداد الموظفين الفنيين أو الخبراء الاستشاريين، وهذا هو السبب في عدم الإشارة ضمن الحسابات المعروضة في الجدولين ٧ و ٨ إلى أشهر العمل التي يزاولونها.

٩١ - ومن مجموع عدد أشهر العمل (١٤٣ ٧٤٤)، استُخدمت نسبة ١٥ في المائة (٢٠ ٩٤٨ شهر عمل) في تقديم الخدمات إلى الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء، واستُخدمت نسبة ٢٧ في المائة (٣٨ ٥١٨ شهر عمل) في إنجاز أنشطة فنية أخرى. وكُرّس ما مجموعه ٤١ في المائة من أشهر العمل لإنجاز نواتج قابلة للقياس الكمي (ترد قائمة النواتج القابلة للقياس الكمي في إطار فئتي النواتج الرئيسيتين الأوليين (ست فئات فرعية) في الجدول ٨). وعلاوة على ذلك، استُخدمت نسبة ٦٠ في المائة من مجموع أشهر العمل في إنجاز نواتج التعاون التقني وخدمات المؤتمرات. ويبين الجدول ٨ توزيع أشهر العمل حسب الفئات الرئيسية للأنشطة في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

الجدول ٨

توزيع أشهر عمل موظفي الفئة الفنية المستخدمة، حسب فئات النواتج

فئات النواتج	الميزانية العادية	النسبة المئوية	الموارد الخارجة عن الميزانية	النسبة المئوية	المجموع الكلي	النسبة المئوية
تقديم الخدمات إلى الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء	١٥ ٥٤٨	١٧	٥ ٤٠٠	١٠	٢٠ ٩٤٨	١٥
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات	٥ ٩٦٠	٧	١ ٨٣٤	٣	٧ ٧٩٤	٥
وثائق الهيئات التداولية	٦ ٥٢٩	٧	٢ ٥٧٨	٥	٩ ١٠٦	٦
خدمات أفرقة الخبراء والمقررين وخدمات الإيداع	٣ ٠٦٠	٣	٩٨٨	٢	٤ ٠٤٨	٣
الأنشطة الفنية الأخرى	٢٤ ٥٨٧	٢٧	١٣ ٩٣١	٢٦	٣٨ ٥١٨	٢٧
المنشورات المتكررة	٤ ٠٢٨	٤	٦٦٠	١	٤ ٦٨٨	٣
المنشورات غير المتكررة	٢ ٨٤١	٣	٢ ١٩٧	٤	٥ ٠٣٨	٤
الأنشطة الفنية الأخرى	١٧ ٧١٨	٢٠	١١ ٠٧٥	٢١	٢٨ ٧٩٢	٢٠
التعاون التقني	١١ ٧٨٨	١٣	٢٢ ٣٠٩	٤١	٣٤ ٠٩٧	٢٤
الخدمات الاستشارية	٢ ٣٦٤	٣	٣ ٣٤٧	٦	٥ ٧١٠	٤
الدورات التدريبية والحلقات الدراسية وحلقات العمل	٢ ٠٩١	٢	٣ ٠٧٩	٦	٥ ١٧٠	٤
الزمالات والمنح	٦٤	<١	٤٩	<١	١١٣	<١
المشاريع الميدانية	٧ ٢٦٩	٨	١٥ ٨٣٥	٢٩	٢٣ ١٠٥	١٦
خدمات المؤتمرات والإدارة والرقابة	٣٧ ٩٠٦	٤٢	١٢ ٢٧٥	٢٣	٥٠ ١٨١	٣٥
خدمات المؤتمرات والإدارة والرقابة	٣٧ ٩٠٦	٤٢	١٢ ٢٧٥	٢٣	٥٠ ١٨١	٣٥
المجموع	٨٩ ٨٢٩	١٠٠	٥٣ ٩١٥	١٠٠	١٤٣ ٧٤٤	١٠٠

حاء - تعميم المنظور الجنساني

٩٢ - خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، ساهمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الأعمال المعيارية المتعلقة بتعميم المنظور الجنساني بإعداد تقارير الأمين العام السنوية المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تعميم المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة وبتقديم الدعم في المفاوضات بشأن مشاريع القرارات ذات الصلة. وقد رحب المجلس في قراره ١٢/٢٠١٥ بشأن تعميم المنظور الجنساني بالأعمال الهامة والمتواصلة التي تقوم بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل زيادة الفعالية والاتساق في تعميم المنظور الجنساني في منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وبغية المضي في تعزيز تعميم المنظور الجنساني في منظومة الأمم المتحدة بأسرها، عملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تيسير ودعم وضع وإنفاذ سياسات جديدة أو مستكملة بشأن تعميم المنظور الجنساني في كيانات الأمم المتحدة. وعملت الهيئة أيضا في إطار الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين لضمان إدماج المنظورات الجنسانية في الأنشطة والنتائج.

٩٣ - وعلى الصعيد القطري، عززت الهيئة الجهود المبذولة لتعميم المنظور الجنساني في البرمجة المشتركة للأمم المتحدة بسبل منها الإشراف على صياغة ”الكتاب المرجعي لتعميم المنظور الجنساني في البرمجة المشتركة للأمم المتحدة على الصعيد القطري“ باللغات الإنكليزية والفرنسية والإسبانية، وقيادة فريق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لأوروبا وآسيا الوسطى من أجل توسيع نطاق قائمة خبراء الأمم المتحدة في القضايا الجنسانية بغية دعم تعميم المنظور الجنساني لدى وضع وتنفيذ أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٩٤ - وتم تعزيز عملية المساءلة بشأن تعميم المنظور الجنساني عن طريق التنفيذ الفعال لخطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتتيح هذه الخطة للأمم المتحدة مجموعة من ١٥ من المقاييس المشتركة أو مؤشرات الأداء لتقيس بها التقدم المحرز أو تسعى إلى تحقيقها في أعمالها ذات الصلة بالشؤون الجنسانية. وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وللسنة الثالثة على التوالي، وردت تقارير بشأن هذه الخطة من ٦٢ كيانا من كيانات الأمم المتحدة، أي ما يفوق نسبة ٩٠ في المائة من مجموع كيانات الأمم المتحدة، منها إدارات الأمانة العامة ومكاتبها. وتعرض هذه التقارير السنوية المقدَّمة إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة صورة منهجية للتقدم المحرز ومكامن القوة والتحديات والاتجاهات، بما في ذلك ما يتصل بالقدرات والموارد والتوجيهات اللازمة لبلوغ معايير الأداء المحددة بحلول الموعد النهائي للخطة في عام ٢٠١٧.

٩٥ - وعلى غرار فترة السنتين السابقة، أُعدت الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ مع مراعاة الهدف المتمثل في التأكد من ترجمة الوعي بالقضايا الجنسانية إلى أنشطة فعلية تنفَّذ على المستوى العملي (انظر قرار الجمعية العامة ١٣٢/٥٦). وبناء على ذلك، تعين على مديري البرامج إيلاء أهمية واضحة للأبعاد الجنسانية عند صياغة الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز كجزء من برامج عملهم.

٩٦ - وخلال فترة السنتين، أفادت برامج الأمم المتحدة أنها قدمت ما مجموعه ٣ ٥٧٨ دورة تدريبية وحلقة دراسية وحلقة عمل ضمن فئة أنشطة التعاون التقني، كانت نسبة النساء المشاركات فيها ٣٩ في المائة، مقارنة مع ٤٣ في المائة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ و ٣٦ في المائة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

الجدول ٩

المستفيدون من الذكور والإناث من الدورات التدريبية والحلقات الدراسية وحلقات العمل والزمالات

باب الميزانية	الدورات التدريبية والحلقات الدراسية وحلقات العمل	مجموع المشاركين		
		الإناث	الذكور	النسبة المئوية للإناث
٣ - الشؤون السياسية	٢٦	١٩٧	٤٢٩	٣١
٤ - نزع السلاح	٥٥	٥٦٤	١ ٣٥٥	٢٩
٥ - عمليات حفظ السلام	٣	١٨٧	٦٨٨	٢١
٦ - استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية	١١	٢٦١	٧٨٨	٢٥
٨ - الشؤون القانونية	٣٠	٤٨٦	٦١٥	٤٤
٩ - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	٦٤	١ ٩٠٤	٤ ١١٢	٣٢
١١ - دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا	١٠	٨٠٧	١ ١٣٢	٤٢
١٢ - التجارة والتنمية	٤٦٤	١١ ١٢٢	٢٠ ٢٦٦	٣٥
١٣ - مركز التجارة الدولية	٨٤٥	١٧ ٠٥١	٢٠ ٢٢٩	٤٦
١٤ - البيئة	٦٣	١ ٧٧٢	٢ ٣١١	٤٣
١٥ - المستوطنات البشرية	٢٢٥	٢ ٦١٣	٥ ٦١٠	٣٢
١٦ - المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والإرهاب والعدالة الجنائية	٣٠٦	١ ٧٨٧	٧ ٧٧٩	١٩
١٧ - هيئة الأمم المتحدة للمرأة	١	١٢٤	١٤	٩٠
١٨ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا	٦٩	٩١٠	٢ ٠٥٤	٣١
١٩ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ	٣٣	١ ٨٨٣	٣ ٥٧١	٣٥
٢٠ - التنمية الاقتصادية في أوروبا	١٦٣	٣ ٤٩٥	٥ ٨٦٢	٣٧
٢١ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٧٣	١ ٦٤٥	١ ١٩١	٥٨

باب الميزانية	الدورات التدريبية والحلقات الدراسية وحلقات العمل	مجموع المشاركين		النسبة المئوية للإناث
		الإناث	الذكور	
٢٢ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا	١١	١١٣	١٤٨	٤٣
٢٤ - حقوق الإنسان	١٩٢	٣ ٩٩١	٤ ٤٨٢	٤٧
٢٥ - توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين	٤٠	٥٦٢	٧٨٤	٤٢
٢٧ - المساعدة الإنسانية	٤٥	١ ٧١٧	٤ ٦٥٦	٢٧
٢٨ - الإعلام	٣١٣	١ ٨٥٣	٢ ٢١٧	٤٦
٢٩ ألف - مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية	٤٧	٣٥٦	٤١٩	٤٦
٢٩ باء - مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات	١	٤٠	٢٧	٦٠
٢٩ دال - مكتب خدمات الدعم المركزية	٨٥	١ ١٧٧	٤ ٢٣٠	٢٢
٣٤ - السلامة والأمن	٤٠٣	٨٣ ١٢٨	١٢٠ ٩٥٧	٤١
المجموع	٣ ٥٧٨	١٣٩ ٧٤٥	٢١٥ ٩٢٦	٣٩

طاء - البيان النهائي بشأن إنجاز النواتج واستخدام الموارد

٩٧ - نفذت البرامج النواتج المقررة بمعدل ٩٤ في المائة في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، وهو معدل يفوق المعدل الذي تحقق في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ بثلاث نقاط مئوية. وارتفع معدل التنفيذ الإجمالي ليصل إلى ٩٤ في المائة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، مقابل ٩٢ في المائة في فترة السنتين السابقة. وقد أنجزت النواتج في جميع الفئات باستخدام ما مجموعه ١٤٣ ٧٤٤ شهر عمل، موِّل ٦٢ في المائة منها من الميزانية العادية و ٣٨ في المائة من الموارد الخارجة عن الميزانية.

رابعا - الأداء البرنامجي حسب أبواب الميزانية البرنامجية

الباب ٢
شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات

أبرز نتائج البرنامج

واصلت إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية التابعة للمنظمة في نيويورك وجنيف وفيينا ونيروبي بصورة فعالة، واستمرت في كفالة تعدد اللغات والجودة العالية في الترجمة الشفوية والتحريرية للوثائق إلى اللغات الرسمية الست. وخلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، قدمت الإدارة

خدماتها إلى أكثر من ٠٠٠ ٦٦ اجتماع في جميع أنحاء العالم، منها أكثر من ٠٠٥ ١٤ اجتماع قدمت لها خدمات الترجمة الشفوية، مما يمثل زيادة بنسبة ٢٢ في المائة في إجمالي الاجتماعات المعقودة و ١٣ في المائة في الاجتماعات التي قُدمت فيها خدمات الترجمة الشفوية مقارنة بفترة السنتين السابقة. وترجمت الإدارة ما يفوق ٤٧٥ مليون كلمة إلى اللغات الرسمية الست، أي بزيادة ٦ في المائة عن الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وقُدمت الخدمات إلى ما مجموعه ٢٦٣ ١ جلسة من جلسات مجلس الأمن خلال فترة السنتين، أي بزيادة ١٧ في المائة مقارنة بالفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وزادت أعمال تدوين المحاضر الحرفية بنسبة ٤٠ في المائة مقارنة بفترة السنتين السابقة، وذلك نظرا للزيادة في عدد جلسات مجلس الأمن. وبفضل التعاون الوثيق مع أمانة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وأمانة اللجنة الخامسة، صدرت جميع تقارير هاتين اللجنتين في المواعيد المحددة أيا كان طولها. وأظهرت الدراسة الاستقصائية العالمية السنوية التي أجريت في جميع مراكز العمل أن ما يقدر متوسطه بـ ٩٤ في المائة من المشاركين في الاجتماعات كانوا راضين عن مجموعة الخدمات التي قدمتها الإدارة.

التحديات والدروس المستفادة

نشأت عن زيادة عبء العمل في جميع المجالات تحديات واجهت البرنامج في تنفيذه للأنشطة التي كُلف بها. فإلى جانب تزايد عدد الاجتماعات، أصبح المندوبون يسرعون في الكلام، مما يزيد الضغط على المترجمين الشفويين ومدوني المحاضر الحرفية. وقد زاد متوسط سرعة الإلقاء الشفوي في جلسات مجلس الأمن بنسبة ٩ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٣. وبدأ العمل بنظام إدارة الوثائق الجديد gDoc في نيويورك وجنيف في أيار/مايو ٢٠١٤. ولهذا التطبيق العديد من المزايا التي أدت إلى تحسينات ملحوظة في سلسلة تجهيز الوثائق، وأثرت بشكل إيجابي على إصدار الوثائق في المواعيد المحددة. وكُلفت مبادرة الفريق التوجيهي في مراكز العمل الأربعة جميعها بمواءمة مراحل سير العمل والتشجيع على تبادل أفضل الممارسات.

٩٨ - تستند النتائج المذكورة أعلاه إلى نسبة تنفيذ قدرها ٩٨ في المائة من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي، وعددها ٦٣٠ ١ ناتجا، مقارنة بنسبة ٨٩ في المائة في فترة السنتين

السابقة. وقد ارتفع عدد النواتج الإضافية المنفذة بمبادرة من الأمانة العامة من صفر في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى ٧ في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

٩٩ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/68/6 (Sect. 2)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) إدارة برنامج العمل بفعالية

١٠٠ - خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، أنجزت الإدارة نسبة ٩٨ في المائة من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة) في المواعيد المحددة أو قبلها، مستخدِمة الأدوات الخاصة بها في إدارة الوثائق والاجتماعات.

(ب) تقديم الوثائق في المواعيد المحددة

١٠١ - بلغ المعدل الذي حققته الإدارة في تقديم وثائق ما قبل الدورات في المواعيد المحددة نسبة ٩٨,٥ في المائة (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة)، بما في ذلك نسبة ٩٩ في المائة من تقارير الأمانة العامة و ٩٨ في المائة من التقارير غير الصادرة عن الأمانة العامة. وواصلت الإدارة سعيها الحثيث إلى تحقيق نسبة ١٠٠ في المائة في تقديم وثائق ما قبل الدورات في حينها باتّباع سياسات استباقية في إدارة الوثائق. ويجري حاليا توسيع نطاق الإدارة الاستباقية للوثائق لتشمل المنشورات إضافة إلى الوثائق التداولية لما قبل الدورات. ولئن ارتفعت الآن النسبة المئوية للوثائق المقدَّمة في المواعيد المحددة، فإن الجهود تتواصل لكفالة تحسين نوعية المخطوطات، والامتثال للحدود القصوى لعدد الصفحات التي وافقت عليها الدول الأعضاء، وإصدار المخطوطات وفق قاعدة الستة أسابيع ما لم تُقرر هيئات اتخاذ القرارات المعنية خلاف ذلك.

إدارة المؤتمرات، نيويورك

البرنامج الفرعي ١
شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي

(أ) تحسين الجوانب التنظيمية والإجرائية لخدمة الاجتماعات وتعزيز دعم الأمانة الفني والتقني للإسهام في مداولات واجتماعات الهيئات الحكومية الدولية ومؤتمرات الأمم المتحدة

١٠٢ - لم ترد من ممثلي الدول الأعضاء أية شكاوى خطية (هدف فترة السنتين: صفر) خلال فترة السنتين تتعلق بالدعم المقدم من شعبة شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي

والاجتماعي لخدمة المؤتمرات. ومَنح ٩٣ في المائة من المشاركين في الاجتماعات درجة ''جيد'' أو ''جيد جدا'' فيما يتعلق برضا المستفيدين عن سير الاجتماعات ونوعية خدمات الأمانة التقنية التي قدمتها الشعبة. وواصلت الشعبة صيانة وتحسين البوابات الشبكية للجان الأولى والثانية والثالثة والرابعة. وأتاح نشر مشاريع القرارات وبرنامج العمل في الموقع الشبكي للجمعية العامة وقيام الدول الأعضاء بتحميل مشاريع الوثائق على بوابات QuickPlace الخاصة باللجان طرقا بديلة للتواصل مع العملاء والجمهور بوجه عام.

(ب) تنفيذ الهيئات الحكومية الدولية التي تزودها الإدارة بالخدمات لبرنامج العمل في الوقت المناسب وبفعالية

١٠٣ - حافظت الشعبة على معدل الامتثال للمواعيد المحددة البالغ ٩٩ في المائة (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة) في إعداد وتقديم التقارير النهائية للاجتماعات الحكومية الدولية التي تزودها الإدارة بالخدمات. وخلال فترة السنتين، قدمت وثيقتان فقط بعد التاريخ المقرر المتفق عليه.

البرنامج الفرعي ٢
تخطيط خدمات المؤتمرات وتنسيقها

(أ) تحسين نوعية المؤتمرات

١٠٤ - لم تتلق شعبة التخطيط المركزي والتنسيق أية شكاوى (هدف فترة السنتين: صفر) بشأن التخطيط لخدمات المؤتمرات وتنسيقها من ممثلي الدول الأعضاء لدى الهيئات الحكومية الدولية أو من أعضاء هيئات الخبراء عن طريق دراستها الاستقصائية الإلكترونية العالمية السنوية. وطُبق مفهوم القرب تطبيقا تاما حيثما أمكن في المؤتمرات والاجتماعات التي عقدتها الهيئات خارج المقر. وقُدمت خدمات الترجمة الشفوية في ٩٧ في المائة من الاجتماعات المعقودة حسب الطلب (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة). وخلال فترة السنتين، عُقدت نسبة ١٠٠ في المائة من الاجتماعات المقررة مع تزويدها بخدمات الترجمة الشفوية (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة) وعقدت نسبة ٩٣ في المائة من الاجتماعات المقررة دون ترجمة شفوية (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة). وصدرت نسبة ٩٩ في المائة من الوثائق المقدمة في المواعيد المحددة وضمن الحدود القصوى لعدد الصفحات (هدف فترة السنتين: ٩٨ في المائة) وفقا لقاعدة الستة أسابيع.

(ب) تعزيز عمليات المداولة واتخاذ القرارات من خلال تقديم خدمات المؤتمرات التي تطلبها المجموعات الإقليمية والمجموعات الرئيسية الأخرى للدول الأعضاء

١٠٥ - وفرت الشعبة مرافق المؤتمرات المناسبة لعقد ١٠٠ في المائة من اجتماعات المجموعات الإقليمية وغيرها من المجموعات الرئيسية للدول الأعضاء (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة)، وقدمت خدمات الترجمة الشفوية إلى ٨٧ في المائة من تلك الاجتماعات (هدف فترة السنتين: ٩٥ في المائة). ويمكن أن يعزى هذا الانخفاض إلى الارتفاع المفاجئ في الطلبات الواردة من هيئات مثل مجلس الأمن ولجان الجزاءات التابعة له لعقد اجتماعات تستفيد من خدمات الترجمة الشفوية، مما أدى إلى انخفاض عدد الأفرقة المتوفرة لتلبية الطلبات الواردة من المجموعات الإقليمية وغيرها من المجموعات الرئيسية للدول الأعضاء. وقد مددت دورات الهيئات المدرجة في جدول الاجتماعات عدة مرات، مثل اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنتين الثانية والخامسة، مما تطلّب تزويدها بخدمات الترجمة الشفوية. وعلاوة على ذلك، قُدمت خدمات الترجمة الشفوية بصورة استثنائية إلى بعض الاجتماعات غير المدرجة في الجدول، مثل اجتماعات الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة والمشاورات غير الرسمية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

البرنامج الفرعي ٣
خدمات الوثائق

(أ) إعداد مراجع لوثائق الهيئات التداولية وغيرها من المواد المكتوبة وتحريرها وترجمتها وتدوين المحاضر الموجزة وتجهيز النصوص على مستوى رفيع من الجودة، مع كفالة الاحترام الواجب لخصوصية كل لغة

١٠٦ - خلال فترة السنتين، عقد ١٢ اجتماعا إعلاميا مع الوفود لمناقشة السبل التقليدية والمبتكرة للحفاظ على جودة خدمات اللغات وتحسينها. وأتاح هذا المحفل للإدارة فرصة لكي تشرح لعملائها التحديات والظروف التي تواجهها في توفير خدمات لغوية عالية الجودة في حينها بكفاءة وفعالية من حيث التكلفة. ولم تسجل أية شكاوى (هدف فترة السنتين: صفر) خلال الفترة المشمولة بالتقرير بشأن جودة خدمات اللغات والمؤتمرات.

(ب) تحسين فعالية خدمات التحرير والترجمة التحريرية وتدوين المحاضر الموجزة وتجهيز النصوص من حيث التكلفة دون المساس بجودتها

١٠٧ - استخدمت شعبة الوثائق ١٠٠ في المائة من قدراتها في مجالات الترجمة التحريرية وتدوين المحاضر الموجزة وتجهيز النصوص (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة)، وامتثلت لمعايير عبء العمل الخاصة بها امتثالا تاما. وكان لا بد من طلب المساعدة المؤقتة لتحمل عبء العمل المتزايد وتقديم الوثائق في الوقت المناسب. وقد تمت ترجمة ٧٧٥ ٨٩٩ ٢٦٦ كلمة خلال فترة السنتين، منها ٢٧ في المائة قام بترجمتها متعاقدون (هدف فترة السنتين: ٢٥ في المائة)، وازداد عدد المصطلحات المدرجة في بوابة UNTERM العالمية أربع مرات تقريبا بحلول نهاية عام ٢٠١٥، في حين زاد استخدام البوابة إلى نحو ٠٠٠ ٢٥٠ عملية بحث في الشهر.

البرنامج الفرعي ٤
الاجتماعات وخدمات النشر

(أ) تقديم خدمات عالية الجودة في مجالات الترجمة الشفوية وتدوين المحاضر الحرفية والتحرير النهائي والنشر من المكاتب والطباعة والتوزيع

١٠٨ - حققت دائرة تدوين المحاضر الحرفية مكاسب في الكفاءة خلال فترة السنتين بإنتاج ما يفوق متوسطه ثماني صفحات معيارية في اليوم لكل مدون من مدوني المحاضر الحرفية، مستخدِمة في ذلك ١٠٠ في المائة من قدراتها (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة). وأسهم إنشاء فريق النشر المكتبي في إصدار المحاضر الحرفية للجمعية العامة ومجلس الأمن في مواعيدها باللغات الرسمية الست وفي وقت واحد. وبلغ المعدل الإجمالي لاستعمال خدمات الترجمة الشفوية ٩٤ في المائة (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة). ولم ترد أية شكاوى من ممثلي الدول الأعضاء أو من الإدارات المستفيدة بشأن جودة خدمات الترجمة الشفوية وتدوين المحاضر الحرفية والنشر. وفي نهاية عام ٢٠١٥، بلغ الامتثال لمعايير عبء العمل ٩٤ في المائة بالنسبة للترجمة الشفوية (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة)؛ و ١٠٠ في المائة بالنسبة لتدوين المحاضر الحرفية (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة)؛ و ٧٥ في المائة بالنسبة للتحرير النهائي (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة)؛ و ٨٣ في المائة بالنسبة للنشر المكتبي (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة).

(ب) زيادة فعالية خدمات الترجمة الشفوية وتدوين المحاضر الحرفية والتحرير النهائي والنشر المكتبي والطباعة والتوزيع من حيث التكلفة

١٠٩ - استمر قسم النشر في تخفيض عدد النسخ المطبوعة التي ينتجها (٨٩ مليون صفحة) خلال الفترة المشمولة بالتقرير مقارنة بعدد قدره ١٤٤ مليون صفحة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وقُدمت الخدمات الموفِّرة للورق (PaperSmart) إلى ٤٩٢ ١ اجتماعا من الاجتماعات الرسمية للأمم المتحدة، بما في ذلك الجزء الرئيسي من دورتي الجمعية العامة التاسعة والستين والسبعين، حيث أتيح دخول تلك البوابة الإلكترونية لمستخدمين من ١٨٤ عاصمة. وبلغ عدد مستخدمي نظم الاشتراك الإلكتروني ٨١١ ٤٥ مستخدما (هدف فترة السنتين: ٠٠٠ ٣٤). وأتيحت نسبة ١٠٠ في المائة من جميع الوثائق في شكل إلكتروني بجميع اللغات الرسمية الست في وقت واحد (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة). وقد أصبحت جميع الطابعات في مقر الأمم المتحدة طابعات رقمية بنسبة ١٠٠ في المائة (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة).

إدارة المؤتمرات، جنيف

البرنامج الفرعي ٢
تخطيط خدمات المؤتمرات وتنسيقها

(أ) تحسين نوعية المؤتمرات

١١٠ - قدَّرت نسبة ٩٤ في المائة من ٣١٨ مُجيباً على دراسة استقصائية أن نوعية خدمات المؤتمرات التي تقدمها شعبة إدارة المؤتمرات خدمات ''جيدة'' أو ''جيدة جدا''. ووردت شكوى واحدة (هدف فترة السنتين: صفر) بشأن عدم تقديم وثائق باللغة الروسية في حينها. ورفعت الشعبة النسبة المئوية من الوثائق المقدَّمة في المواعيد المحددة من ٣٦,٩ في المائة في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى ٤٤,٢ في المائة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ٥٠ في المائة). وطبقت الشعبة قاعدة الإدارة المتكاملة لخدمات المؤتمرات على النطاق العالمي (المشار إليها سابقا بـ ''مفهوم القرب'') بنسبة ١٠٠ في المائة (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة)، وقدمت خدماتها إلى ١١ من اجتماعاتها المعقودة خارج مكتب الأمم المتحدة في جنيف، فضلا عن اجتماعات أخرى عقدتها إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات بالتعاون مع مراكز العمل الأربعة. ومن أصل ٣٠٩ ٦ اجتماعات كان من المقرر أن تستفيد من خدمات الترجمة الشفوية، قدم المكتب تلك الخدمات إلى ٢٠٩ ٦ اجتماعات عقدت بالفعل خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (وألغيت الاجتماعات المائة المتبقية لأسباب متنوعة)، حيث بلغ معدل التنفيذ ٩٨,٤ في المائة بالنسبة للاجتماعات المقرر تزويدها بخدمات الترجمة

الشفوية (هدف فترة السنتين: ٩٦ في المائة). وعقدت نسبة ١٠٠ في المائة من الاجتماعات المقررة دون خدمات الترجمة الشفوية (٤٦٣ ١٦) (هدف فترة السنتين: ٨١ في المائة).

(ب) تعزيز عمليات المداولة واتخاذ القرارات من خلال تقديم خدمات المؤتمرات التي تطلبها المجموعات الإقليمية وغيرها من المجموعات الرئيسية للدول الأعضاء

١١١ - خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، عُقدت نسبة ٧٦ في المائة (هدف فترة السنتين: ٨٥ في المائة) من ١٨٥ اجتماعا للمجموعات الإقليمية وغيرها من المجموعات الرئيسية للدول الأعضاء التي طلبت خدمات الترجمة الشفوية. وشهد عام ٢٠١٥ ارتفاعا حادا في عدد تلك الطلبات مقارنة بعام ٢٠١٤ (١٠٧ طلبات في عام ٢٠١٥ مقابل ٧٨ طلبا في عام ٢٠١٤)، ولم يتسن للشعبة تقديم خدمات الترجمة الشفوية المطلوبة ضمن حدود الموارد المتاحة أو الوفورات المتأتية من الإلغاءات. ووفرت الشعبة مرافق مناسبة للمؤتمرات بنسبة ١٠٠ في المائة من الطلبات الواردة من المجموعات الإقليمية وغيرها من المجموعات الرئيسية للدول الأعضاء (١ ٧٠١) (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة). وقدمت الشعبة خدماتها لمؤتمرات رفيعة المستوى خلال فترة السنتين الماضية، منها الدورة الحادية والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي عُقدت في باريس. واستطاعت الشعبة تقديم جميع النصوص التفاوضية المطلوبة باللغات الرسمية بالاستعانة بأفرقة مخصصة للترجمة تم تشكيلها في موقع المؤتمر وفي جنيف.

البرنامج الفرعي ٣
خدمات الوثائق

(أ) إعداد مراجع لوثائق الهيئات التداولية وغيرها من المواد المكتوبة وتحريرها وترجمتها وتجهيز النصوص على مستوى رفيع من الجودة، مع كفالة الاحترام الواجب لخصوصية كل لغة

١١٢ - خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، قامت دائرة اللغات بترجمة حوالي ٣٨٠ ٠٠٠ صفحة من الوثائق الرسمية والمنشورات، مقارنة مع ٣٩٥ ٠٠٠ صفحة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وبالإضافة إلى ذلك، تعاقدت وحدة الأعمال التعاقدية على ترجمة أكثر من ٨٩ ٠٠٠ صفحة، قابلها ٩٤ ٨٠٠ صفحة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وجهزت وحدة تجهيز النصوص أكثر من ٤٧٣ ٠٠٠ صفحة، مقارنة مع أكثر من ٤٩٢ ٠٠٠ صفحة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وجهز قسم التحرير أكثر من ٦٢ ٠٠٠ صفحة من وثائق الهيئات التداولية، مقارنة بأكثر من ٦٦ ٠٠٠ صفحة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. ويأتي الانخفاض العام في عبء العمل في الترجمة التحريرية، بما فيها الترجمة التحريرية التعاقدية وتجهيز

النصوص، نتيجة لقرار الجمعية العامة ٢٥٨/٦٨ بشأن تعزيز نظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان. ولم ترد أية شكاوى من ممثلي الدول الأعضاء أو من الإدارات المستفيدة بشأن جودة خدمات التحرير أو الترجمة التحريرية أو تجهيز النصوص (هدف فترة السنتين: صفر). وقدَّر نحو ٩٥ في المائة من ٣١٧ مُجيباً على استقصاءات أجريت في ١٠ اجتماعات مختلفة أن النوعية اللغوية للوثائق التي جهزتها الشعبة نوعية ''جيدة'' أو ''جيدة جدا''.

(ب) تحسين فعالية خدمات التحرير والترجمة التحريرية وتجهيز النصوص من حيث التكلفة دون المساس بنوعيتها

١١٣ - تواصل الامتثال لمعايير عبء العمل في التحرير والترجمة التحريرية بنسبة ١٠٠ في المائة، وفي تجهيز النصوص بنسبة ٩٧ في المائة (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة). أما نسبة استخدام القدرات، التي تم حسابها بواسطة منهجية جديدة اعتبارا من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، فقد بلغت ٩٩ في المائة في التحرير (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة)؛ و ٨٨ في المائة في الترجمة التحريرية (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة)؛ و ٩٠ في المائة في تجهيز النصوص (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة). وبلغت نسبة أعمال الترجمة التحريرية المنجزة عن طريق التعاقد ١٩ في المائة خلال فترة السنتين (هدف فترة السنتين: ٢٥ في المائة)، حيث تمت ترجمة ما يزيد على ١٢٥ مليون كلمة داخليا وأكثر من ٢٩ مليون كلمة عن طريق التعاقد.

البرنامج الفرعي ٤

الاجتماعات وخدمات النشر

(أ) تقديم مستوى رفيع من خدمات الترجمة الشفوية والتحرير النهائي والنشر من المكاتب والطباعة والتوزيع

١١٤ - خلال فترة السنتين، عُقدت ٦ ٢٠٩ اجتماعات قدمت لها خدمات الترجمة الشفوية وعقد ١٦ ٤٦٣ اجتماعا دون تلك الخدمات. وفي المتوسط، عقد أكثر من ١٢ اجتماعا قدمت لها خدمات الترجمة الشفوية في كل يوم عمل في فترة السنتين. ولم ترد أية شكاوى من ممثلي الدول الأعضاء أو من الإدارات المستفيدة بشأن جودة خدمات الترجمة الشفوية والنشر. وقدَّر نحو ٩٣ في المائة من ٢٨٥ مجيبا على استقصاءات أجريت في ١٠ اجتماعات مختلفة أن النوعية العامة لخدمات الترجمة الشفوية ''جيدة'' أو ''جيدة جدا''.

(ب) زيادة فعالية خدمات الترجمة الشفوية والتحرير النهائي والنشر المكتبي والطباعة والتوزيع من حيث التكلفة

١١٥ - حققت دائرة الترجمة الشفوية معدل ٩٣ في المائة في استخدام قدراتها (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة). وبلغت نسبة استعمال خدمات الطباعة حسب الطلب ٣٨ في المائة (هدف فترة السنتين: ٥٠ في المائة). ومنذ ظهور الطباعة الرقمية، أصبحت الفعالية من حيث التكلفة تتوقف أساسا على أحجام الطبعات. وأتيحت نسبة ١٠٠ في المائة من جميع الوثائق في شكل إلكتروني بجميع اللغات الرسمية الست في وقت واحد (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة). وبلغت نسبة الامتثال لمعايير عبء العمل في الترجمة الشفوية ٨٤ في المائة خلال فترة السنتين (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة)، وهو ما يمثل زيادة بالمقارنة مع الفترتين السابقتين (٨١,٤ في المائة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ و ٨٠,٣ في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١). وبما أن مهام التحرير النهائي والنشر المكتبي تشكل جزءا من العمل الذي تقوم به أقسام مختلفة، فلا توجد بيانات موثوق بها بشأن الامتثال لمعايير عبء العمل تلك خلال فترة السنتين.

إدارة المؤتمرات، فيينا

البرنامج الفرعي ٢
تخطيط خدمات المؤتمرات وتنسيقها

(أ) تحسين نوعية خدمات المؤتمرات

١١٦ - في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ لم ترد أي شكاوى (الهدف لفترة السنتين: صفر) من العملاء بشأن تخطيط خدمات المؤتمرات وتنسيقها. وحاز رضا العملاء عن نوعية المؤتمرات على تقدير ''جيد'' أو ''جيد جدا'' من قِبَل ٩٦ في المائة من المشاركين في الاجتماعات. وطُبقت قاعدة الإدارة الكلية المتكاملة لخدمات المؤتمرات عند مستوى ١٠٠ في المائة (الهدف لفترة السنتين: ١٠٠ في المائة) لإتاحة الخدمات المشتركة لجميع الاجتماعات المعقودة خارج فيينا. وكادت الفجوة بين عدد الاجتماعات المقررة وعدد الاجتماعات المعقودة تختفي حيث أظهر المؤشر انعقاد ٩٩ في المائة من الاجتماعات المزودة بخدمات الترجمة الشفوية و ١٠٠ في المائة من الاجتماعات غير المزودة بها (الهدف لفترة السنتين: ١٠٠ في المائة). وأفاد قسم التخطيط والتنسيق والاجتماعات عن تقديم ٨٠ في المائة من الوثائق (الهدف لفترة السنتين: ٧٥ في المائة) في موعدها وفي حدود عدد الصفحات المحدد، وإصدارها وفقا لقاعدة الستة أسابيع. وتمثلت العوامل المساهمة في النتائج المبلغ عنها فيما يلي: تحسين معدل التقيد بتقديم الوثائق في موعدها، والتنسيق مع أقسام الخدمات

وداخلها، واستمرار تطوير قدرات طلب الوثائق، وزيادة فهم احتياجات العملاء الناجم عن استمرار الحوار مع أمانات العملاء.

(ب) تعزيز المداولات وصنع القرار من خلال توفير خدمات المؤتمرات التي تطلبها المجموعات الإقليمية والمجموعات الرئيسية الأخرى للدول الأعضاء

١١٧ - عُقِدت مائة في المائة من الاجتماعات التي طلبت عقدها المجموعات الإقليمية والمجموعات الرئيسية الأخرى للدول الأعضاء (الهدف لفترة السنتين: ١٠٠ في المائة) وزودت بخدمات المؤتمرات الملائمة.

البرنامج الفرعي ٣
خدمات الوثائق

(أ) إعداد مراجع وثائق الهيئات التداولية وغيرها من المواد المكتوبة وتحريرها وترجمتها وتجهيز نصوصها على مستوى رفيع من الجودة، مع كفالة الاحترام الواجب لخصوصية كل لغة

١١٨ - لم ترد أي شكاوى (الهدف لفترة السنتين: صفر) خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ من العملاء بشأن نوعية خدمات التحرير والترجمة وتجهيز النصوص. وقيم ٨٦ في المائة من المشاركين في الاجتماع الجودة اللغوية للوثائق المترجمة بأنها ''جيدة'' أو ''جيدة جدا''.

(ب) تحسين فعالية خدمات التحرير والترجمة التحريرية وتجهيز النصوص من حيث التكلفة دون المساس بجودتها

١١٩ - استعانت دائرة إدارة المؤتمرات بالترجمة التعاقدية بنسبة ٣٧ في المائة (الهدف لفترة السنتين: ٤٥ في المائة)، وهي نسبة تقل عن الهدف المتوقع بسبب انخفاض عبء العمل في عام ٢٠١٤ (٢٠ مليون كلمة)، وهو ما لم يعوضه بالكامل زيادة عبء العمل في عام ٢٠١٥ (٢٤ مليون كلمة). وخلال فترة السنتين، استمرت الدائرة في تحقيق الامتثال بنسبة ١٠٠ في المائة لمعايير عبء العمل واستخدام الطاقة المتاحة من خدمات التحرير والترجمة التحريرية وتجهيز النصوص (الهدف لفترة السنتين: ١٠٠ في المائة).

البرنامج الفرعي ٤

خدمات الاجتماعات والنشر

(أ) تقديم خدمات الترجمة الشفوية والنشر المكتبي والنشر على مستوى رفيع من الجودة

١٢٠ - لم ترد أي شكاوى (الهدف لفترة السنتين: صفر) من المشاركين في الاجتماعات بشأن نوعية خدمات الاجتماعات والنشر. وإضافة إلى ذلك، استنادا إلى نتائج الاستقصاء، قيَّم ٩٣ في المائة من المجيبين نوعية خدمة الاقتصاد في استعمال الورق (PaperSmart) بأنها ''جيدة'' أو ''جيدة جداً''، بينما قيَّم ٩٦ في المائة منهم إتاحة الوثائق على الإنترنت بأنها ''جيدة'' أو ''جيدة جداً''.

(ب) زيادة فعالية خدمات الترجمة الشفوية والنشر المكتبي والنشر من حيث التكلفة

١٢١ - بلغ معدل استخدام خدمات الترجمة الشفوية ٧٨ في المائة (الهدف لفترة السنتين: ١٠٠ في المائة)، بينما تأثر هذا المعدَّل سلبا خلال الفترات التي شهدت عددا قليلا من الاجتماعات أو لم تشهد عقد أي اجتماعات، وذلك خلال عطلة الشتاء ومنتصف الصيف. وبلغ مستوى الامتثال لمعايير عبء العمل في مجال الترجمة الشفوية ٧٨ في المائة (الهدف لفترة السنتين: ١٠٠ في المائة). وبالنظر إلى انخفاض حجم العمليات في فيينا بالمقارنة بمراكز العمل الأكبر حجما، كان عدد أقل من الهيئات ينتظر الخدمات ''حسب المتاح'' لاستخدام القدرة العاطلة. وتم أداء جميع خدمات الطباعة في مكاتب فيينا (الهدف لفترة السنتين: ١٠٠ في المائة) رقميا. وتوافرت ١٠٠ في المائة من الوثائق (الهدف لفترة السنتين: ١٠٠ في المائة) بالشكل الإلكتروني باللغات الرسمية الستّ على نحو متزامن.

إدارة المؤتمرات، نيروبي

البرنامج الفرعي ٢
تخطيط خدمات المؤتمرات وتنسيقها

(أ) تحسين نوعية خدمات المؤتمرات

١٢٢ - أعطى ما مجموعه ٩٢ في المائة من المجيبين على الاستقصاء تقدير ''جيد'' أو ''ممتاز'' لتخطيط خدمات المؤتمرات وتنسيقها وسُجِّلت شكويان (الهدف لفترة السنتين: صفر) في الاستقصاء العالمي عن نوعية الخدمات المقدمة. وتستخدم شعبة خدمات المؤتمرات هذه الشكاوى كدروس مستفادة من أجل تحسين الخدمات. وقُدِّمت ٧١ في المائة من الوثائق في موعدها (الهدف لفترة السنتين: ١٠٠ في المائة) بسبب عملية تفاعلية طويلة من

المداولات بين الإدارات المعِّدة والهيئات الحكومية الدولية يمكن أن تستمر أحيانا حتى وقت قريب من المواعيد النهائية المحددة لتقديم وثائق. وطُبقت قاعدة الإدارة الكلية المتكاملة لخدمات المؤتمرات عند مستوى ١٠٠ في المائة (الهدف لفترة السنتين: ١٠٠ في المائة)، وهو ما أتاح الخدمات المشتركة لجميع الاجتماعات المعقودة خارج نيروبي وأفرز وفورات قدرها ٥٩٢ ٠٠٠ دولار للعملاء المتلقين للخدمات. وبلغت الفجوة بين عدد الاجتماعات المقررة وعدد الاجتماعات المعقودة ٥٥ في المائة بالنسبة للاجتماعات المزودة بخدمات الترجمة الشفوية (الهدف لفترة السنتين: ١٠٠ في المائة) و ١٠٠ في المائة بالنسبة للاجتماعات غير المزودة بها (الهدف لفترة السنتين: ١٠٠ في المائة). وتعزى الفجوة بين الاجتماعات المقررة والاجتماعات المعقودة إلى عقد اجتماعات ممولة من خارج الميزانية يتولى العملاء تمويلها ويعتمد الطلب على الخدمات خلالها على ما لدى العملاء من رغبة وقدرة على الدفع.

(ب) تعزيز عملية المداولات وصنع القرار من خلال توفير خدمات المؤتمرات التي تطلبها المجموعات الإقليمية والمجموعات الرئيسية الأخرى للدول الأعضاء

١٢٣ - زودت شعبة خدمات المؤتمرات ١٠٠ في المائة من المجموعات الإقليمية والمجموعات الرئيسية الأخرى للدول الأعضاء بخدمات الترجمة الشفوية على أساس ما هو متاح وخدمات المؤتمرات حسب الطلب (الهدف لفترة السنتين: ١٠٠ في المائة).

البرنامج الفرعي ٣
خدمات الوثائق

(أ) إعداد مراجع وثائق الهيئات التداولية وغيرها من المواد المكتوبة وتحريرها وترجمتها وتجهيز نصوصها على مستوى رفيع من الجودة، مع كفالة الاحترام الواجب لخصوصية كل لغة

١٢٤ - أعطى ٩٥ في المائة من المجيبين على الاستقصاء تقدير ''جيد'' أو ''ممتاز'' لخدمات الوثائق. ولم ترد شكاوى (الهدف لفترة السنتين: صفر) من خلال الاستقصاء العالمي عن الجودة اللغوية للوثائق المترجمة.

(ب) تحسين فعالية خدمات التحرير والترجمة التحريرية وتجهيز النصوص من حيث التكلفة دون المساس بجودتها

١٢٥ - بلغ معدل استخدام القدرات ٩٢ في المائة فيما يتعلق بالترجمة (الهدف لفترة السنتين: ١٠٠ في المائة)، و ٩٣ في المائة للتحرير (الهدف لفترة السنتين: ١٠٠ في المائة)، و ٦٢ في المائة لتجهيز النصوص (الهدف لفترة السنتين: ١٠٠ في المائة). وتقاس قدرة مجهزي النصوص من حيث عدد الكلمات المجهزة. ويعزى الانخفاض في معدل استخدام القدرة على

تجهيز النصوص إلى كون مجهزي النصوص في نيروبي يشاركون أيضا في عدد من مجالات العمل غير الطباعية، بما في ذلك تصحيح التجارب المطبعية وإعداد مراجع الوثائق والنشر المكتبي وتأدية الأعباء الإدارية العامة التي تشمل تقديم قدر من الدعم للمترجمين التعاقديين. وبلغ مستوى الامتثال لمعايير عبء العمل ١٠٠ في المائة فيما يتعلق بالتحرير (الهدف لفترة السنتين: ١٠٠ في المائة)، و ٨٨ في المائة للترجمة (الهدف لفترة السنتين: ١٠٠ في المائة)، و ٦١ في المائة لتجهيز النصوص (الهدف لفترة السنتين: ١٠٠ في المائة). وتُرجمت ٦٥ في المائة من الوثائق المترجمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير (الهدف لفترة السنتين: ٤٥ في المائة) عن طريق الترجمة التعاقدية.

البرنامج الفرعي ٤
خدمات الاجتماعات والنشر

(أ) تقديم خدمات الترجمة الشفوية والنشر المكتبي والنشر على مستوى رفيع من الجودة

١٢٦ - أعطى ٩٥ في المائة من المجيبين على الاستقصاء تقدير ''جيد'' أو ''ممتاز'' لخدمات الاجتماعات والنشر. وسجّلت شعبة خدمات المؤتمرات خمس شكاوى (الهدف لفترة السنتين: صفر) من خلال استقصاء عالمي يتعلق بجودة الترجمة الشفوية. وفي عام ٢٠١٤، حازت الشعبة جائزة باوباب (ترمز شجرة ''الباوباب'' (التبلدي) للقوة والقدرة على التحمل) - وهي جائزة الثناء الخاص للمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على الخدمات العالية الجودة التي تقدمها الشعبة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، فيما يتعلق خصوصا بكفالة التنسيق وتقديم الخدمات بنجاح إلى الدورة الأولى لجمعية البيئة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

(ب) زيادة فعالية خدمات الترجمة الشفوية والنشر المكتبي والنشر من حيث التكلفة

١٢٧ - بلغ معدل استخدام خدمات الترجمة الشفوية ٥٦ في المائة (الهدف لفترة السنتين: ١٠٠ في المائة)، بينما بلغ الامتثال لمعايير عبء العمل في مجال الترجمة الشفوية ٥٤ في المائة (الهدف لفترة السنتين: ١٠٠ في المائة). وواصلت الشعبة ملء الشواغر في خدمات الترجمة الشفوية من أجل تحسين استخدام القدرات من خلال تدريب المترجمين الشفويين الجدد والاستقدام من القائمة. وحققت الشعبة معدل امتثال لمعايير عبء العمل فيما يتعلق بالنشر المكتبي بلغ ١٠٠ في المائة (الهدف لفترة السنتين: ١٠٠ في المائة). وجرت ٦٩ في المائة من خدمات الطباعة (الهدف لفترة السنتين: ٥٥ في المائة) رقميا. وبلغ استخدام قدرات خدمات الترجمة الشفوية ٥٦ في المائة (الهدف لفترة السنتين: ١٠٠ في المائة)، وهو ما يعزى إلى عقد

عدد من الاجتماعات الرئيسية خارج مركز العمل. وبغية الامتثال لقاعدة الجوار، لم يسافر المترجمون الشفويون، وذلك سعيا إلى تحقيق أقصى قدر من الوفورات في تقديم الخدمات لهذه الاجتماعات. وتوافرت جميع الوثائق (الهدف لفترة السنتين: ١٠٠ في المائة) بالشكل الإلكتروني باللغات الرسمية الستّ بشكل متزامن.

الباب ٣
الشؤون السياسية

أبرز نتائج البرنامج

قدمت إدارة الشؤون السياسية الدعم إلى الدول الأعضاء في الإسهام في تطوير القدرات الداخلية في مجال منع نشوب النزاعات والوساطة لحلها. وعملت الإدارة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لمساعدتها على تقوية قدراتها الخاصة في مجال منع نشوب النزاعات والوساطة لحلها، حيث شمل ٨٥ في المائة من المساعي الرامية إلى الوساطة لحل النزاعات التعاون مع تلك المنظمات. وبالإضافة إلى أكثر من ١٠٠ عملية نشر ذات صلة بالوساطة، قدمت الإدارة، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الدعم الفني إلى ما يزيد على ٤٠ من المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في مجالات مثل تحليل النزاع والوساطة وتصميم عمليات الحوار الوطني وتقديم الدعم الانتخابي، ووفرت خبرات الوساطة أكثر من ١٠٠ مرة من أجل تقديم المساعدة الفنية لعمليات السلام. وفي عام ٢٠١٥، نسقت الإدارة المساعدة الانتخابية من جانب الأمم المتحدة إلى ٦٧ دولة عضوا، بما في ذلك بموجب الولايات الصادرة عن مجلس الأمن، وكذلك في حالات كثيرة كان يتعين فيها تخفيف مخاطر العنف المتصل بالانتخابات. واتخذت الإدارة ١٥ التزاما في مجال المرأة والسلام والأمن، وهي التزامات ناشئة عن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وعملت بانتظام على إدراج المنظور الجنساني في عملها المتصل بصنع السلام. وخلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، قدمت الإدارة الخدمات إلى ١ ١٥٢ اجتماعا لمجلس الأمن؛ و ١٦ اجتماعا للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)؛ و ١٠ اجتماعات للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

التحديات والدروس المستفادة

مع الزيادة الحادة في عدد اجتماعات مجلس الأمن بنسبة ٢٣ في المائة في

الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ مقارنة بالفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، كان على موظفي الإدارة تخصيص ساعات عمل إضافية لتقديم الدعم الفني والتقني إلى مجلس الأمن وهيئاته الفرعية. وشملت التحديات الأخرى الاستجابة الآنية لحالات الأزمات، وإعداد تخطيط طارئ مرن ومسبق للبعثات، وإيجاد سبل فعالة لإشراك البلدان. ومن بين الدروس الهامة المستفادة ضرورة تعزيز المزيد من الاتصال والتكامل داخل الشعبة وإقامة اتصالات مع العملاء تكتسي قدرا أكبر من الرسمية والشفافية. وقد عولجت تلك الحاجة من خلال تحديد الشبكة الحاسوبية الداخلية لإدارة الشؤون السياسية التي يجري تبادل المعلومات عليها بصورة واسعة. وزادت الإدارة من اتصالاتها مع الدول الأعضاء من خلال إحاطات رسمية وغير رسمية.

١٢٨ - وتستند النتائج المذكورة أعلاه إلى نسبة تنفيذ قدرها ٩٥ في المائة من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي وعددها ٤٦٠ ٢ ناتجا، مقارنةً بنسبة ٨٩ في المائة في فترة السنتين السابقة. وانخفض عدد النواتج الإضافية المنفذة بمبادرة من الأمانة العامة من ١٠٣ في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى ٢٣ في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

١٢٩ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ ((A/68/6 (Sect. 3)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) إدارة برنامج العمل بفعالية في حدود الموارد البشرية والمالية المتاحة

١٣٠ - قامت إدارة الشؤون السياسية بإنجاز نسبة ٩٥ في المائة من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي (الهدف لفترة السنتين: ١٠٠ في المائة) في الموعد المحدد أو قبله. وبحلول نهاية عام ٢٠١٥، استخدمت الإدارة ٩٨ في المائة من ميزانيتها (الهدف لفترة السنتين: ٩٨ في المائة).

(ب) كفالة الدعم والتسيير والتنظيم الفني الفعال للبعثات السياسية الخاصة والمكاتب الميدانية ومساعي المبعوثين الرفيعي المستوى التي تتولى قيادتها إدارة الشؤون السياسية

١٣١ - تتولى الإدارة مسؤولية تقديم الدعم الفني لغالبية البعثات السياسية الخاصة، بما في ذلك جميع البعثات الميدانية. وواصلت الإدارة عقد اجتماعات منتظمة مع جهات الاتصال المعنية بالبعثات السياسية الخاصة لتتبع التقدم المحرز فيما يتعلق بتنفيذ الميزانية ومعدلات

الشغور، وتقاسم أفضل الممارسات والدروس المستفادة، ومناقشة مسائل السياسات. وأنشئت فرق عمل متكاملة لجميع البعثات السياسية الخاصة التي تقودها الإدارة من أجل تحسين التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة بشأن الدعم الفني وإدارة البعثات. وأعربت المكاتب الميدانية والبعثات السياسية الخاصة والمبعوثون الخاصون عن الرضا بنسبة ٩٨ في المائة عن الدعم الذي تقدِّمه الإدارة (الهدف لفترة السنتين: ١٠٠ في المائة).

(ج) زيادة دقة تقديم الوثائق في موعدها المحدد

١٣٢ - حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، بلغ معدل التقيد بتقديم الوثائق ٩٦ في المائة (الهدف لفترة السنتين: ١٠٠ في المائة). وواصلت الإدارة بذل قصارى جهودها لتحسين أعمال التنسيق التي تقوم بها مع المكاتب الداخلية وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات لتجنب التأخيرات، الأمر الذي أدى إلى تحسين التقيد بتقديم الوثائق مقارنةً بخط الأساس.

البرنامج الفرعي ١
منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها

(أ) تحسين قدرات وإمكانات الدول الأعضاء لتحديد حالات النزاع ومنع نشوبها ومواجهتها

١٣٣ - واصلت إدارة الشؤون السياسية تيسير الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات والتخفيف من آثارها من خلال رصد وتقييم التطورات السياسية العالمية في شتى أنحاء العالم. وشملت الشواغل الرئيسية إزالة الأسلحة النووية، وزيادة الحوار والتفاعل السياسيين، والخلافات على الحدود، ومكافحة الإرهاب، والنزاعات الجارية في الجمهورية العربية السورية وأوكرانيا، والنزوح الجماعي للسكان، والمسائل الإنسانية، وحقوق الإنسان، زيادة الشراكات والتعاون مع هيئات منظومة الأمم المتحدة الأخرى والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية. وتمت الاستجابة بنسبة ١٠٠ في المائة للطلبات المقدمة من الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية فيما يتعلق بالإجراءات الوقائية (الهدف لفترة السنتين: ١٠٠ في المائة) بطريقة تتناسب مع الموارد المتاحة. ومن خلال استخدام ٤٨ من جهود المساعي الحميدة (الهدف لفترة السنتين: ٢٢)، عالجت الأمم المتحدة حالات ومسائل النزاع في آسيا وأفريقيا والأمريكتين وقبرص. وقد شهدت الإدارة المزيد من التعاون والجهود الرامية إلى تعزيز التنسيق مع المنظمات الإقليمية.

(ب) إبقاء عمليات السلام في مسارها الصحيح

١٣٤ - عالجت الإدارة ٧١ في المائة من طلبات الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية (الهدف لفترة السنتين: ٥٠ في المائة) دعما لعمليات السلام ونفذت ٧٨ في المائة من المشاريع (الهدف لفترة السنتين: ٦٠ في المائة) دعما لجهود بناء السلام المنفذة في المناطق التي تم فيها منع حالات نزاع أو حلها. وقدمت الإدارة الدعم للمستشار الخاص المعني بميانمار من خلال استخدام المساعي الحميدة للأمين العام، بينما تولت التنسيق بين بابوا غينيا الجديدة ومنطقة بوغانفيل المتمتعة بالحكم الذاتي دعما لاتفاق بوغانفيل للسلام. ودعمت الإدارة بنجاح أيضا اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا، ومكتب المبعوث الخاص إلى كل من سورية واليمن، والبعثات السياسية الخاصة. إضافة إلى ذلك، انخرطت الإدارة في تنسيق الجهود المشتركة بين الإدارات والرامية إلى معالجة النزوح الجماعي للسكان عبر الحدود الأوروبية، وكذلك بشأن الأزمة المتواصلة في أوكرانيا.

البرنامج الفرعي ٢
المساعدة الانتخابية

(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء التي تطلب مساعدة انتخابية على دعم عملياتها الديمقراطية وتطوير مؤسساتها وعملياتها الانتخابية وتحسينها وصقلها

١٣٥ - واصلت الإدارة، من خلال شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لها، قيادة الجهود المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل ما يلي: (أ) ضمان الاستجابة في الوقت المناسب لطلبات المساعدة الانتخابية المقدمة من الدول الأعضاء؛ (ب) تعزيز التنسيق بين كيانات الأمم المتحدة المنخرطة في تقديم الدعم الانتخابي للدول الأعضاء؛ (ج) تعزيز الشراكة الانتخابية للأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية والحكومية الدولية. وخلال فترة السنتين، قدمت الدول الأعضاء ٤٣ طلبا (الهدف لفترة السنتين: ٤٠) للحصول على المساعدة الانتخابية من الأمم المتحدة لتعزيز قدرة هيئاتها المعنية بإدارة الانتخابات. وتولت الشعبة تنسيق ودعم المساعدة الانتخابية المقدمة إلى ٦٧ بلدا ووفرت الدعم الفني الانتخابي في الوقت المناسب لجهود الوساطة والمساعي الحميدة عند الاقتضاء. وأدرجت الاعتبارات الجنسانية بشكل منتظم في جميع أنشطة وسياسات الأمم المتحدة في مجال المساعدة الانتخابية.

البرنامج الفرعي ٣
شؤون مجلس الأمن

(أ) تحسين الجوانب التنظيمية والإجرائية لخدمة الاجتماعات فضلا عن تعزيز الدعم الموضوعي والدعم السكرتاري الفني المقدمين إلى الدول الأعضاء وغيرها من المشتركين في الاجتماعات المقررة

١٣٦ - خلال فترة السنتين، واصلت شعبة شؤون مجلس الأمن تيسير الإجراء الكفء للمداولات وعقد الجلسات الرسمية (٥٠٨ جلسة)، والمشاورات غير الرسمية (٣٧٤ جلسة)، والحوارات التفاعلية (١٣ حوارا)، واجتماعات الهيئات الفرعية للمجلس (٢٥٧ اجتماعا تشمل ٣٩ اجتماعا رسميا، و ١٤١ اجتماعا غير رسمي، و ٣٧ اجتماعا للأفرقة العاملة التابعة للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ٤٠ اجتماعا لفريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح)، فضلا عن إصدار قرارات المجلس وبيانات رئيسه (١٨١ قرارا وبيانا). وصنّف ١٠٠ في المائة من المجيبين على الاستفتاء (الهدف لفترة السنتين: ١٠٠ في المائة) الخدمات التي قدمتها الشعبة على أنها ''ممتازة'' أو ''جيدة'' أو ''مُرضية''، بما في ذلك جدولة الجلسات وتقديم الخدمات لها، وتقديم المشورة الإجرائية وإجراء البحوث والاتصالات، وتقديم الدعم إلى مكتب الرئيس، وتقديم الدعم إلى رؤساء الهيئات الفرعية، فضلا عن الإجراءات المتعلقة بإعداد الوثائق والاجتماعات الطارئة التي تجري خارج أوقات العمل الاعتيادية.

(ب) تحسين الحصول على المعلومات المتصلة بأعمال مجلس الأمن وهيئاته الفرعية

١٣٧ - أتاحت شعبة شؤون مجلس الأمن نسخا أولية من الملحق السابع عشر (٢٠١٠-٢٠١١) والأجزاء الأول والثاني والثالث والخامس والثامن والعاشر من الملحق الثامن عشر (٢٠١٢-٢٠١٣) لمرجع ممارسات مجلس الأمن على الموقع الشبكي لمجلس الأمن (www.un.org/en/sc/). وبلغ عدد الصفحات المطلع عليها من ''المرجع'' المنشور على الإنترنت ٨٣٥ ٥٦٦ صفحة (الهدف لفترة السنتين: ٩٢٤ ٧٦٧ ١ صفحة). ويعزى اختلاف القيمة الفعلية عن الهدف إلى المنهجية المنقحة لجمع إحصاءات الموقع الشبكي للصفحات المطلع عليها. وقامت الشعبة أيضا بتجديد محرك البحث لإتاحة الوصول الأسرع إلى معلومات أدق وأكثر مصداقية. وبلغ عدد الزيارات إلى صفحة الاستقبال الخاصة بمجلس الأمن على الإنترنت ٠٨٦ ٨٥٣ ١٢ زيارة (الهدف لفترة السنتين: ٩٦٧ ٣١٥ ٥ زيارة). وواصلت الشعبة إصدار الورقة السنوية المعنونة ''أهم ممارسات مجلس الأمن'' وتحديث المعلومات بشأن الولايات المتعلقة بالبعثات الميدانية، والمسائل الشاملة، ونظم الجزاءات،

واللجان. وخلال فترة السنتين، رُفعت أسماء ٩٩ من الأفراد والكيانات من قوائم الجزاءات ذات الصلة (٢٢ اسماً في عام ٢٠١٤ و ٧٧ اسماً في عام ٢٠١٥) بناء على توصية أمين المظالم أو المنسق المعني برفع الأسماء من القائمة.

(ج) تنفيذ قرارات مجلس الأمن وهيئاته الفرعية التي تتطلب دعما فنيا من البرنامج الفرعي

١٣٨ - أجريت جميع بعثات مجلس الأمن وهيئاته الفرعية (الهدف لفترة السنتين: ١٠٠ في المائة) في الإطار الزمني المحدد. ويسرت الشعبة إيفاد أربع بعثات لمجلس الأمن: إلى مالي (في شباط/فبراير ٢٠١٤)، وإلى أوروبا وأفريقيا (في آب/أغسطس ٢٠١٤)، وإلى هايتي (في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥)، وإلى أفريقيا (في آذار/مارس ٢٠١٥)، فضلا عن أربع بعثات لهيئاته الفرعية (إلى جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وكوت ديفوار). وخلال فترة السنتين، أنشئ ٩١ في المائة من آليات الرصد في إطار لجان الجزاءات التابعة لمجلس الأمن (الهدف لفترة السنتين: ١٠٠ في المائة) ضمن الإطار الزمني المنصوص عليه في قرارات المجلس. وتأثر الأداء بالقياس إلى هذا المؤشر بالتأخيرات في إنشاء فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤)، وذلك بسبب صعوبات في العثور على المرشحين المناسبين.

البرنامج الفرعي ٤
إنهاء الاستعمار

(أ) قدرة اللجنة الخاصة والجمعية العامة على الاضطلاع بولايتيهما فيما يتعلق بإنهاء الاستعمار وإحراز تقدم في عملية إنهاء الاستعمار في الأقاليم الستة عشر المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي

١٣٩ - قدمت وحدة إنهاء الاستعمار الدعم الفني للجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمَرة ولغيرها من الهيئات الحكومية الدولية، بما يشمل إعداد ١٧ ورقة عمل سنوية عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ووثائق تداولية أخرى، حيث قدمتها بنسبة ١٠٠ في المائة (الهدف لفترة السنتين: ١٠٠ في المائة) في إطار الآجال المحددة لها، ولعقد اجتماع للمكتب مع الأمين العام في أيار/مايو ٢٠١٥. ويسرت الوحدة أيضا الاتصال مع الدول القائمة بالإدارة في سياق أنشطة اللجنة الخاصة، واجتماعات المكتب مع كل دولة من الدول القائمة بالإدارة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وآذار/مارس ٢٠١٥. ومن بين الدول الأربع القائمة بالإدارة، حضرت ثلاث دول الحلقة الدراسية الإقليمية السنوية المعقودة في عام ٢٠١٤ وحضرت دولتان هذه الحلقة الدراسية في

عام ٢٠١٥، وشاركت دولتان في الدورات الموضوعية السنوية للجنة الخاصة. وأُعد ٩٤ في المائة من ورقات العمل (الهدف لفترة السنتين: ١٠٠ في المائة) الأمانة العامة بمشاركة الدول الأربع القائمة بالإدارة، وذلك بسبب عدم الامتثال الجزئي من دولة واحدة من الدول القائمة بالإدارة للمادة ٧٣ (هـ) من الميثاق.

البرنامج الفرعي ٥
قضية فلسطين

(أ) زيادة الوعي الدولي بقضية فلسطين فضلا عن حشد الدعم الدولي لحقوق الشعب الفلسطيني وتحقيق تسوية سلمية لقضية فلسطين من خلال عمل شعبة حقوق الفلسطينيين واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

١٤٠ - يسّرت شعبة حقوق الفلسطينيين استمرار الحوار بين الحكومات وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني بشأن جميع جوانب قضية فلسطين، وهو ما دلّلت عليه أربعة قرارات (الهدف لفترة السنتين: ٤) اتخذها المجتمع الدولي، وعشرة اجتماعات ومؤتمرات دولية عُقدت (الهدف لفترة السنتين: ٨)، ويومان دوليان للتضامن مع الشعب الفلسطيني تم تنظيمهما، خلال فترة السنتين. وعملت الشعبة بوصفها أمانة السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وجرى تعزيز التعاون مع المجتمع المدني من خلال خمسة مؤتمرات للمجتمع المدني ومشاورات نظمتها الشعبة (الهدف لفترة السنتين: ٤). وأصبح نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين واحدا من أكثر الموارد استخداما على شبكة الإنترنت فيما يتصل بقضية فلسطين. واجتذب الموقع الشبكي (https://unispal.un.org/DPA/DPR/unispal.nsf/udc.htm) ٦٤٩ ٠٠٠ مستخدم خلال فترة السنتين (الهدف لفترة السنتين: ٦٤٠ ٠٠٠).

البرنامج الفرعي ٦
فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب

(أ) التنفيذَ الفعال لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب

١٤١ - توسعت فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب من ٣١ كيانا في عام ٢٠١٣ إلى ٣٨ كيانا في عام ٢٠١٥. وقام مكتب فرقة العمل بتيسير عمل تسعة أفرقة عاملة عادية وفريقين عاملين مخصصين، بما يشمل الكيانات التابعة لفرقة العمل. وقام مكتب فرقة العمل أيضا، من خلال عمليتين مشتركتين بين الوكالات، بإعداد خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف والخطة التنفيذية لبناء القدرات من أجل وقف تدفق المقاتلين

الإرهابيين الأجانب، وهو ما أمر به مجلس الأمن (S/RES/2178 (2014)). ونظم المكتب ٣٥ نشاطا مشتركا للتنسيق والدعوة (الهدف لفترة السنتين: ٢٢) مع ٣٨ من الكيانات التابعة لفرقة العمل وغيرها من جهات الأمم المتحدة الفاعلة لتيسير تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وظل عدد البلدان التي تلقت المساعدة المنسقة من منظومة الأمم المتحدة من أجل التنفيذ المتكامل للاستراتيجية ثلاثة بلدان (الهدف لفترة السنتين: ٥)، إذ شهد المكتب نقصا في القدرات من الموظفين. وأُطلقت في عام ٢٠١٥ استراتيجيتان إقليميتان لمكافحة الإرهاب (لأفريقيا الجنوبية ووسط أفريقيا) ومبادرة لأمن الحدود لمنطقة الساحل والقرن الأفريقي.

(ب) تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء وكيانات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية وهيئات المجتمع المدني لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب

١٤٢ - نُظمت ثلاث حلقات عمل إقليمية (الهدف لفترة السنتين: ٣ حلقات) بشأن إرساء معرفة متعمقة بالاستراتيجية خلال فترة السنتين، إضافة إلى حلقات العمل والاجتماعات المعنية ببناء القدرات في بوركينا فاسو وتركمانستان وزمبابوي وغابون وكازاخستان ونيجريا وغيرها. واشتركت منظمات المجتمع المدني الدولية والإقليمية في عدد من الأنشطة البرنامجية لفرقة العمل، بما في ذلك حلقة عمل مشتركة مع منظمة حلف شمال الأطلسي عُقدت في أنقرة، وحلقة تدريبية إعلامية للمنظمات غير الحكومية المحلية ومجموعات وسائل الإعلام في آسيا الوسطى.

البرنامج الفرعي ٧
مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط

(أ) أن يعمل المشاركون من جديد على اتخاذ خطوات متوازية لتحقيق سلام دائم

١٤٣ - بعد التراع الذي وقع في تموز/يوليه - آب/أغسطس ٢٠١٤ في غزة، يسر منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط إبرام اتفاق بين إسرائيل وحكومة الوفاق الوطني بشأن آلية مؤقتة للسماح بدخول مواد الإعمار إلى غزة. وفي غياب المحادثات الرسمية بين الطرفين، اضطلع المنسق الخاص، من خلال رباعية الشرق الأوسط وغيرها، بإنشاء إطار من شأنه الحفاظ على حل الدولتين وتهيئة الظروف المناسبة لتمكين القيادتين الإسرائيلية والفلسطينية من العودة إلى إجراء مفاوضات مجدية. وبعد تزايد العنف في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، زاد المنسق الخاص من تفاعله مع الطرفين من أجل تخفيف حدة

التوترات. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، عقد مبعوثو اللجنة الرباعية اجتماعات في القدس ورام الله لمناقشة سبل إنهاء العنف والمضي قدما بعملية السلام. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حضر المنسق الخاص حوالي ١ ٠٦٤ اجتماعا خارجيا (الهدف لفترة السنتين: ١ ٠٠٠) و ٤٧٢ اجتماعا داخليا.

(ب) تعبئة الموارد لتحسين الأوضاع الإنسانية وتلبية الاحتياجات الإنمائية للشعب الفلسطيني

١٤٤ - وفقا لخدمة التتبّع المالي التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، قدمت الجهات المانحة خلال فترة السنتين ١,٤٤ بليون دولار من المعونات الإنسانية، منها ٨٥٥ مليون دولار لخطة الاستجابة الاستراتيجية. وإضافة إلى ذلك، أفادت وكالات الأمم المتحدة أنها تقدر المشاريع الإنمائية المنفذة بمبلغ ١,٦ بليون دولار خلال الفترة المشمولة بالتقرير، هو ما يصل بالمستوى الكلي للموارد المتاحة لتحسين الأحوال الاجتماعية - الاقتصادية للشعب الفلسطيني إلى ٣,٠٤ بلايين دولار (الهدف لفترة السنتين: بليونا دولار). ويمكن أن يعزى هذا التقدم إلى الاستراتيجيات الكلية الواضحة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وخطة الاستجابة الاستراتيجية الإنسانية؛ والاستراتيجيات الخاصة بكل منطقة؛ والتنسيق الوثيق للأنشطة بين الأمم المتحدة وشركائها الرئيسيين؛ والدعوة الواضحة بشأن الأولويات الإنسانية والإنمائية؛ والجهود المشتركة لأفرقة الأمم المتحدة القطرية ومكتب المنسق المقيم في تنظيم أربع إحاطات رئيسية لأهم الجهات المانحة.

(ج) استجابة منسقة للاحتياجات الإنسانية والإنمائية للشعب الفلسطيني ومؤسساته

١٤٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعمت وكالات الأمم المتحدة ١٥ برنامجا قطريا مشتركا (الهدف لفترة السنتين: ١٥) في توفير استجابات منسقة للاحتياجات الإنسانية والإنمائية للشعب الفلسطيني ومؤسساته. ودعمت وحدة التنسيق التخطيط المشترك لإعادة إعمار غزة وإنعاشها، ودعمت الحكومة في مجمل عملية تقييم الاحتياجات المفصلة لغزة، بما في ذلك صياغة التقرير النهائي. ووضعت وحدة التنسيق أيضا آلية إعادة إعمار غزة بالاشتراك مع حكومة فلسطين وحكومة إسرائيل لإتاحة دخول مواد الإعمار إلى غزة بالحجم المطلوب لإعادة الإعمار، بما في ذلك المواد اللازمة لمشاريع التنمية. ولم تُموَّل خطة الاستجابة الاستراتيجية سوى بنسبة ٥٢ في المائة (الهدف لفترة السنتين: ٧٠ في المائة)، ونتيجة لذلك لم تنفذ الأمم المتحدة وشركاؤها جميع الأعمال الإنسانية المقررة، وهو ما يعزى جزئيا إلى المنافسة على التمويل الشحيح من الجهات المانحة في ظل تزايد الاحتياجات الإنسانية في منطقة الشرق الأوسط.

البرنامج الفرعي ٨
مكتب دعم بناء السلام

(أ) كفاءة أداء لجنة بناء السلام دعما للبلدان في مرحلة ما بعد النزاع

١٤٦ - دعم مكتب بناء السلام عمل لجنة بناء السلام وقدم الخدمات لاجتماعات فريق الرئيس، واللجنة التنظيمية، والفريق العامل المعني بالدروس المستفادة، والتشكيلات القطرية. وأعد المكتب ما مجموعه ٢٧٤ من وثائق المعلومات الأساسية والتقارير (الهدف لفترة السنتين: ٢٢٧). ويمكن أن تعزى الزيادة إلى تحسين أساليب عمل اللجنة وتزايد عدد البلدان والمسائل الشاملة قيد نظرها. وأُعد ١٤ تقريرا (الهدف لفترة السنتين: ٤٨) لأغراض اجتماعات فريق الرئيس. وأعطى الرئيس الأولوية للاجتماعات المنعقدة بكامل العضوية عوضا عن فريق الرئيس، الأمر الذي أثر في عدد التقارير. ودعم المكتب أيضا اللجنة ورؤساءها في إعداد الزيارات الميدانية، وهو ما يدل عليه ٨٦ تقريرا من تقارير المعلومات الأساسية أعدت خلال فترة السنتين (الهدف لفترة السنتين: ٧٨). وقد نُفِّذت ٢٦ توصية (الهدف لفترة السنتين: ٢٢) منبثقة من استعراض عام ٢٠١٠ لهيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة.

(ب) وضع لجنة بناء السلام سياسات مستنيرة وفعالة

١٤٧ - قدم المكتب، خلال الآجال المحددة، ١٠٠ في المائة من التقارير (الهدف لفترة السنتين: ١٠٠ في المائة) التي تتضمن تحليلا متعمقا.

(ج) التعبئة الفعالة للموارد اللازمة لصندوق بناء السلام وتخصيصها بكفاءة لتجنب العودة إلى النزاع

١٤٨ - خلال فترة السنتين، خصص صندوق بناء السلام ١٦٥,١ مليون دولار (الهدف لفترة السنتين: ٢٠٠ مليون دولار)، من بينها ٧١,٥ مليون دولار إلى ١٤ بلدا في عام ٢٠١٥ و ٩٣,٦ مليون دولار في عام ٢٠١٤. وتلقى الصندوق حوالي ١٣٢ مليون دولار من الجهات المانحة، وتعهدات بلغت ٥٣ مليون دولار أو ٥٣ في المائة من الأموال (الهدف لفترة السنتين: ١٠٠ في المائة) من التعهد المستهدف البالغ ١٠٠ مليون دولار. ويمثل ذلك ثالث أدنى مستوى من تعهدات الجهات المانحة خلال تاريخ الصندوق البالغ عشر سنوات. ومن حيث صنع القرار، اتخذت لجنة التقييم التابعة لمكتب دعم بناء السلام ٩٥,٧ في المائة من القرارات (الهدف لفترة السنتين: ١٠٠ في المائة) في غضون أربعة أسابيع من تقديم الطلب. ومن مجموع المشاريع وطلبات الأهلية المتلقاه البالغة ٥٧ مشروعا وطلبا، حُظيت

٩٢,٨ في المائة منها بالموافقة في غضون ٢١ يوم عمل بعد تقديمها على مدى فترة السنتين. وبحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، مثلت المخصصات لبلدان لجنة بناء السلام ٦٩,٨ في المائة من مجموع المخصصات (الهدف لفترة السنتين: ٦٠ في المائة).

(د) زيادة كفاءة دعم الأمم المتحدة لجهود بناء السلام على المستوى الوطني

١٤٩ - أعدت جميع البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام (الهدف لفترة السنتين: ١٠٠ في المائة) استراتيجيات متكاملة لبناء السلام. وبسبب زيادة الطلب على التدريب، بلغ عدد الموظفين والشركاء الدوليين والوطنيين الذين تلقوا تدريبا على الممارسات والأدوات الفعالة في مجال بناء السلام ٣٠٧ (الهدف لفترة السنتين: ٩٠). وأقر فريق كبار مسؤولي الأمم المتحدة المعني ببناء السلام أربع وثائق توجيه رسمية (الهدف لفترة السنتين: ٤). وطوَّر الفريق موقفه من استعراض عام ٢٠١٥ لهيكل بناء السلام (انظر A/69/553–S/2014/763) وأصدر مذكرة تحليلية بشأن تقرير فريق الخبراء الاستشاري للميسرين المشاركين في الاستعراض. وأقر الفريق أيضا تقرير الأمين العام عن بناء السلام في أعقاب انتهاء النزاع (A/69/399-S/2014/694). وإضافة إلى ذلك، نسّق مكتب دعم بناء السلام مدخلات مشتركة من منظومة الأمم المتحدة بشأن السلام والعدالة (الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة) للمفاوضات بشأن أهداف التنمية المستدامة.

البرنامج الفرعي ٩
سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة

(أ) التسجيل التدريجي للمطالبات المتعلقة بالأضرار

١٥٠ - فرغ مكتب سجل الأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة من أخذ المطالبات في سبع من المحافظات التسع في الأرض الفلسطينية المحتلة المتضررة من تشييد الجدار. وقدم المكتب المساعدة التقنية لتقديم المطالبات في محافظات قلقيلية والخليل وجنين وبيت لحم والقدس. وخلال فترة السنتين، تم جمع ٥٢١ ١١ مطالبة (الهدف لفترة السنتين: ٠٠٠ ١٥) وحوالي ٠٠٠ ٢٢ وثيقة داعمة، ليصل مجموع المطالبات التي جمعت إلى ٠٥٥ ٥٢ مطالبة والعدد الإجمالي للوثائق الداعمة إلى حوالي ٠٠٠ ٢٥٠ وثيقة في ٢٤٤ مجتمعا محليا فلسطينيا. وجهز المكتب ٥٧٩ ٨ مطالبة (الهدف لفترة السنتين: ٠٠٠ ٥)، وهي مطالبات قُدِّمت إلى مجلس إدارة سجل الأمم المتحدة للأضرار لاستعراضها والبت فيها. وعقد المجلس ثمانية اجتماعات واستعرض ما مجموعه ٥٧٩ ٨ مطالبة خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (الهدف لفترة السنتين: ٠٠٠ ٥). وقد بت مجلس سجل الأمم المتحدة منذ إنشائه في ٤٥٩ ٢٠ مطالبة قام المكتب بتجهيزها.

(ب) زيادة الوعي لدى الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الفلسطينيين المتضررين بإمكانية وشروط تقديم مطالبات تتعلق بالأضرار

١٥١ - واصل المكتب تنفيذ حملة واسعة لتوعية الجمهور خلال فترة السنتين مع التركيز بوجه خاص على ٠٢٣ ٢٢٦ فلسطينيا (الهدف لفترة السنتين: ٠٠٠ ٢٥٠) من أربع محافظات (الخليل وجنين وبيت لحم والقدس) ومجتمعاتها المحلية البالغ عددها ٥١ مجتمعا محليا (الهدف لفترة السنتين: ٦٠)، وهو ما رفع عدد الأشخاص المشمولين بالتوعية منذ بداية الحملة ليصل إلى ٢٨٥ ٩٤٦ شخص من تسع محافظات (طوباس وجنين وطولكرم وقلقيلية وسلفيت ورام الله والخليل وبيت لحم والقدس) ومجتمعاتها المحلية البالغ عددها ٢٤٤ مجتمعا محليا.

البرنامج الفرعي ١٠
مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي

(أ) تحسين تقديم التقارير إلى مجلس الأمن والجمعية العامة والهيئات الحكومية الدولية الأخرى والبلدان المساهمة بقوات كي يتسنى اتخاذ قرارات مستنيرة تماما بشأن المسائل المتصلة بحفظ السلام

١٥٢ - اعتُمد في عام ٢٠١٤ الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن وخطط العمل ذات الصلة في مجالات الإنذار المبكر، والتحليل المشترك، ومنع نشوب النزاعات، وعمليات السلام، وبناء السلام. وتم التوصل إلى مواقف متناسقة في بوركينا فاسو وبوروندي والصومال. وأدت خطة العمل لعام ٢٠١٤ بشأن السلام والأمن والديمقراطية والحكم الرشيد إلى تيسير عقد الانتخابات، وتقوية النزعة الدستورية وسيادة القانون، ومنع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها، وتعزيز القدرة المشتركة على التحليل السياسي. واعتمد فريق الحكماء خطة عمله واضطلع بأنشطة ذات صلة في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. وتم تنفيذ وإتمام استراتيجيات قارية بشأن إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج خلال فترة السنتين. وعقدت فرقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المعنية بالسلام والأمن اجتماعين في السنة لمناقشة المسائل الاستراتيجية محل الاهتمام المشترك. وواصل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي المشاركة في جميع اجتماعات التنسيق بين الشركاء، بما في ذلك معتكف دولي للتنسيق. وشارك المكتب في رئاسة مجموعة السلام والأمن، وأعد واعتمد، بالاشتراك مع إدارة السلام والأمن بالاتحاد الأفريقي، الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وخطط العمل المنسقة ذات الصلة بغرض القيام بتعاون مشترك في التصدي للتهديدات للأمن في أفريقيا في جميع مراحل دورة النزاع. ويتواصل تنفيذ الإطار وخطط العمل.

(ب) الإسراع بنشر وإنشاء عمليات حفظ السلام استجابة للولايات الصادرة عن مجلس الأمن

١٥٣ - واصل الاتحاد الأفريقي، بدعم تقني وتخطيطي من مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، اتخاذ تدابير لتحقيق الإنشاء السريع لعمليات حفظ السلام ونشرها. وأسهم المكتب، مثلا، في وضع واستعراض مفهوم عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وبهدف بدء تشغيل القوة الاحتياطية الأفريقية، تعاون المكتب في إعداد وثائق السياسات والوثائق التوجيهية الرئيسية، ولا سيما وثيقة الرؤية الخاصة بالقوة الاحتياطية الأفريقية، والتوجيه الإداري للعنصر المدني، وإجراءات التشغيل الموحدة الداعمة. وأسهم المكتب إسهاما كبيرا في إنجاز الدورتين الأولى والثانية من برنامج ''أماني أفريقيا''، اللتين تشكلان مرحلتي إنجاز رئيسيتين نحو تحقيق القدرة التشغيلية الكاملة للقوة الاحتياطية الأفريقية. وفي ظل الدعم المقدم من المكتب، تُوِّجت هذه الدورات بعملية التدريب الميداني الناجحة في إطار المرحلة الثانية من برنامج ''أماني''، التي انعقدت في جنوب أفريقيا في عام ٢٠١٥. وأُرجئت عدة عناصر من خارطة الطريق الثانية حتى عام ٢٠١٦، وسيبقى تعزيز القوة الاحتياطية الأفريقية يمثل مسعىً قائماً. وجرى في عام ٢٠١٥ تدريب مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن القائمة المدنية وأدواتها. وأسهم المكتب أيضا في إعداد القاعدة اللوجستية القارية للاتحاد الأفريقي، ودليل الاتحاد الأفريقي لبدء البعثات، وإطار الاتحاد الأفريقي لسياسات إصلاح قطاع الأمن، وبرنامج بناء قدرات الاتحاد الأفريقي في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، في جملة أمور.

الباب ٤
نزع السلاح

أبرز نتائج البرنامج

واصل مكتب شؤون نزع السلاح تقديم الدعم لكفالة تنفيذ ولاياته في الوقت المناسب والتنسيق الكفء للأنشطة بين فروعه الخمسة، والمراكز الإقليمية الثلاثة للأمم المتحدة القائمة في بيرو وتوغو ونيبال، ومكتبه في فيينا. وشكَّل بدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ إنجازا هاما للبرنامج يُمثِّل نقطة تحول في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تنظيم التجارة العالمية في الأسلحة التقليدية. واختُتم اجتماع الدول الخامس الذي يُعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه (الذي عُقد في نيويورك

في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤) باعتماد وثيقة ختامية موضوعية بتوافق الآراء، وهي الوثيقة التي أبرزت أهمية تحسين إدارة المخزونات من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ولا سيما في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع. واعتمدت الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ تقريرا ختاميا تضمَّن اتفاقا على المسائل الإجرائية، الأمر الذي مكَّن المؤتمر الاستعراضي (الذي عقد في نيويورك في الفترة من ٢٧ نيسان/أبريل إلى ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٥) من الشروع في التصدي للمسائل الموضوعية المتصلة بالمعاهدة. وقدم المكتب الدعم أيضا للجنتين التحضيريتين وكذلك للمؤتمر الاستعراضي الأول لاتفاقية الذخائر العنقودية (حيث جرى عقدهما في الفترة من ٧ إلى ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥).

التحديات والدروس المستفادة

كانت بعض التحديات والقيود التي واجهها البرنامج ذات طبيعة سياسية، إذ أن نجاح جهود المكتب الرامية إلى تعزيز مسائل نزع السلاح يعتمد في نهاية المطاف على إجراءات والتزام الدول الأعضاء. وفي حين انعقد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار النووي في أيار/مايو ٢٠١٥، فإن الدول الأطراف لم تتمكن من الوصول إلى اتفاق بشأن الجزء الموضوعي من مشروع الوثيقة الختامية، وذلك بالرغم من المشاورات المكثفة، الأمر الذي يعزى إلى استمرار وجود اختلافات كبيرة بشأن نزع السلاح والتنفيذ فيما يتصل بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من السلاح النووي وباقي أسلحة الدمار الشامل. وبالرغم من جهود المكتب المستمرة الرامية إلى تشجيع الحكومات على تسمية مرشحات للمشاركة في الاجتماعات وأعمال أفرقة الخبراء، فقد ظل تحقيق التمثيل المتوازن بين الجنسين في اجتماعات نزع السلاح يمثل تحديا.

١٥٤ - وتستند النتائج المذكورة أعلاه إلى نسبة تنفيذ قدرها ٨٩ في المائة من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي البالغ عددها ٨٧٣ ١ ناتجا، وهو ما يمثل تحسنا مقارنةً بمعدل التنفيذ البالغ ٧٩ في المائة خلال فترة السنتين السابقة. ويرد شرح العوامل الرئيسية المؤثرة في معدل تنفيذ النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي في الفقرة ٧٠ أعلاه. وزاد عدد النواتج الإضافية المنفذة بمبادرة الأمانة العامة من ١٢ في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى ٦١ في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

١٥٥ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ ((A/68/6 (Sect. 4) و Corr.1)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) تحقيق الفعالية في إدارة برنامج العمل

١٥٦ - حقق مكتب شؤون نزع السلاح الفعالية في إدارة الموارد البشرية والمالية المتاحة وتنسيق العمل فيما بين فروعه ومراكزه الإقليمية لكفالة إنجاز النواتج المبرمجة في الوقت المناسب. وبالإضافة إلى ذلك، أسدى المكتب المشورة السياسية إلى الأمين العام وقدّم له خدمات التحليل بشأن المسائل المتصلة بنزع السلاح وعدم الانتشار والسلام والأمن. وأنجز المكتب ٨٩ في المائة من النواتج القابلة للقياس الكمي الموكلة إليه (الهدف لفترة السنتين: ٩٨ في المائة) بحلول الموعد النهائي أو قبله. وجرى إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ والإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ في الوقت المناسب. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، شكل معدل استخدام الميزانية نسبة ٩٧ في المائة من إجمالي الأموال المخصصة لفترة السنتين.

(ب) زيادة دقة تقديم الوثائق في موعدها المحدد

١٥٧ - قُدمت نسبة ١٠٠ في المائة من مجموع وثائق ما قبل الدورة (الهدف لفترة السنتين: ١٠٠ في المائة) في غضون المواعيد النهائية المطلوبة. وجرى أيضاً إعداد جميع الوثائق الضرورية للاجتماعات الأخرى التي ينظمها المكتب في صيغتها النهائية في الوقت المناسب.

(ج) تحديد المسائل المستجدة التي تتطلب اهتمام الدول الأعضاء

١٥٨ - خلال فترة السنتين، كان هناك قرابة ٤١٣ مناسبة (الهدف لفترة السنتين: ١٠٠ مناسبة) اجتمع خلالها ممثلو الدول الأعضاء والمؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية مع الممثل السامي لشؤون نزع السلاح. وركزت المناقشات على الجهود المتعددة الأطراف التي تُبذل في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، بما في ذلك اتفاقات نزع السلاح الدولية، والفضاء الخارجي، وأسلحة الدمار الشامل والإرهاب والأسلحة الصغيرة، والمناطق الخالية من الأسلحة النووية، والمراكز الإقليمية للسلام ونزع السلاح، من بين مواضيع أخرى. وإضافة إلى ذلك، أجرى الممثل السامي لشؤون نزع السلاح ٥٤ مقابلة صحفية للنهوض بجدول أعمال نزع السلاح.

(د) زيادة اتساق السياسات في إدارة أنشطة نزع السلاح التي تضطلع بها الأمم المتحدة

١٥٩ - أنجز المكتب ٢٢٠ نشاطاً من أنشطة التعاون مع كيانات أخرى (الهدف لفترة السنتين: ١٢٥)، تراوحت بين الاجتماعات وحلقات العمل والمعارض والمنشورات وتدمير الأسلحة وتدريب موظفي إنفاذ القانون ووضع مقترحات المشاريع. وأسهم عدد من السمات البارزة المهمة، ومن بينها اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة والذكرى العاشرة لاتخاذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، في زيادة كبيرة في عدد الأنشطة والمناسبات ذات الصلة.

البرنامج الفرعي ١
المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن الحد من الأسلحة ونزع السلاح

(أ) تقديم الدعم الفعال للمفاوضات في مؤتمر نزع السلاح ومؤتمرات واجتماعات الدول الأطراف في مختلف الاتفاقات المتعددة الأطراف بشأن الحد من الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار من جميع جوانبه، على المستويات التنظيمية والإجرائية والموضوعية

١٦٠ - واصل فرع دعم المؤتمرات بمؤتمر نزع السلاح تقديم الدعم الموضوعي والتنظيمي لمؤتمر نزع السلاح وللاجتماعات المتعلقة بالترتيبات المتعددة الأطراف. وأعربت الدول عن تقديرها لفعالية الدعم الموضوعي والإجرائي الذي قُدم، وأبلغت ذلك شفوياً إلى المؤتمر والأمين العام ونائب الأمين العام وموظفي الأمانة العامة، وسُجل هذا التقدير في المحاضر الحرفية للمؤتمر والبيانات الصادرة عن الدول و/أو المراسلات الخطية الأخرى التي تلقاها المكتب. وقدم ما لا يقل عن ٨٥ في المائة من أعضاء المؤتمر (الهدف لفترة السنتين: ٨٥ في المائة) تعليقات إيجابية. وبالمثل، كانت التعليقات الخطية والشفوية المقدمة من الدول الأطراف في معاهدات تحديد الأسلحة ونزع السلاح المتعددة الأطراف و/أو التعليقات الخطية والشفوية المقدمة من رؤساء هذه المعاهدات إيجابية، تلقتها في المتوسط ٨٥ في المائة من الدول الأطراف في المعاهدات المعنية (الهدف لفترة السنتين: ٨٥ في المائة).

(ب) تقديم الدعم الفعال للقيام في الوقت المناسب بتنفيذ القرارات والتوصيات وبرامج العمل التي اعتمدتها مؤتمرات واجتماعات الدول الأطراف في مختلف الاتفاقات المتعددة الأطراف المتعلقة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار

١٦١ - واصل الفرع العمل مع الدول الأطراف لتمكينها من الامتثال للالتزامات المنوطة بها لتقديم التقارير في إطار شتى الصكوك المتعددة الأطراف. ومع ذلك، سُجل تعطل في امتثال الدول بتقديم التقارير إلى مختلف النظم التعاهدية على نطاق المواضيع التي يخدمها الفرع. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، بلغ متوسط معدل تقديم التقارير نسبة ٥٢ في

المائة (الهدف لفترة السنتين: ٧٥ في المائة). وبلغت كمية وجودة المعلومات التي قدمتها الدول الأطراف لملء قواعد البيانات التي صدر بها تكليف في اتفاقات نزع السلاح المتعددة الأطراف نسبة ٧٢ في المائة (الهدف لفترة السنتين: ٧٢ في المائة)، وذلك بالنظر إلى جهود التواصل التي بذلها الفرع. وبلغ عدد مرات مشاهدة صفحات الموقع الشبكي الذي أنشأه الفرع ويقوم بتعهده ٣٣٤ ٢ زيارة في اليوم (الهدف لفترة السنتين: ١٦٠)، وذلك بالنظر إلى التحسينات التي أُدخلت على محتوى الموقع الشبكي والجهود التي بذلها الفرع لزيادة الوعي لدى الدول الأعضاء.

(ج) تعزيز خبرة الدول الأعضاء في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، بما في ذلك عن طريق برنامج الأمم المتحدة للزمالات والتدريب والخدمات الاستشارية في مجال نزع السلاح، وتحسين التوازن بين الجنسين في المشاركة في البرنامج

١٦٢ - ما زال برنامج الأمم المتحدة للزمالات في مجال نزع السلاح يحظى باهتمام كبير بين البلدان النامية، كما يتضح من واقع أن ٨٧ في المائة من الطلبات الواردة للمشاركة في برنامج الزمالات هي من بلدان نامية (الهدف لفترة السنتين: ٨٧ في المائة). وظل البرنامج يحظى بتقدير الدول الأعضاء. وقد تقلد ٨٧ من خريجي البرنامج (الهدف لفترة السنتين: ٨٧) وظائف ذات صلة بنزع السلاح في الهيئات التابعة للأمم المتحدة وفي اجتماعاتها ومؤتمراتها. وحتى نهاية عام ٢٠١٥، بلغ عدد المشاركات في البرنامج ٥٦ في المائة بالنسبة لعام ٢٠١٥ (الهدف لفترة السنتين: ٥٢ في المائة). وجرى تحديث بنية ومحتوى البرنامج لكي يستجيب بدرجة أكبر للتطورات المعاصرة في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وعلى سبيل المثال، أضيفت في عام ٢٠١٥ زيارات دراسية مدتها ثلاثة أيام إلى كل من كازاخستان والولايات المتحدة.

البرنامج الفرعي ٢
أسلحة الدمار الشامل

(أ) التيسير الفعال والمعزز لعملية المفاوضات والمداولات وبناء توافق الآراء بشأن قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار من جميع جوانبه ونظم الإيصال والفضاء الخارجي، وبشأن قضايا التطبيق العالمي للصكوك الدولية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية، التي تقوم بها الدول الأعضاء والدول الأطراف، بناء على طلبها

١٦٣ - قدم فرع أسلحة الدمار الشامل الدعم الموضوعي والتنظيمي والإداري إلى مؤتمرات واجتماعات عدة، من بينها مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، والدورة الثالثة للجنة المؤتمر التحضيرية، ودورتا عامي

٢٠١٤ و ٢٠١٥ لهيئة نزع السلاح. وحصل الفرع على رضا الدول الأطراف بنسبة ١٠٠ في المائة (الهدف لفترة السنتين: ١٠٠ في المائة) فيما يتعلق بجودة تنظيم تلك المؤتمرات والاجتماعات والخدمات الموضوعية المقدمة وحسن توقيتها. وواصل الفرع متابعة نتائج المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، ولا سيما من خلال تقديم الدعم الموضوعي للأعمال التحضيرية للمؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وتلقى الفرع ٢٠ طلباً رسمياً (الهدف لفترة السنتين: ١٦) لدعم تنفيذ مختلف جهود نزع السلاح.

(ب) تعزيز حجم المعرفة ودرجة الفهم والتعاون في ما بين الأطراف المتعددة في إطار الولايات الحالية، وتعزيز القدرة على التصدي للتحديات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية، والأسلحة البيولوجية والكيميائية، بما في ذلك اقتناء واستعمال جهات من غير الدول لأسلحة الدمار الشامل

١٦٤ - قدم الفرع الدعم إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وأجرى ما مجموعه ٥٤ نشاطاً من الأنشطة المتصلة بتنفيذ القرار. وتلقى الفرع ١٢ طلباً (الهدف لفترة السنتين: ١٦) من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية بشأن قضايا لها صلة بعمل الفرع، و ١٢ طلباً (الهدف لفترة السنتين: ١٠) بشأن تقديم الدعم المتصل ببناء القدرات في مجال نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وبلغ عدد مرات مشاهدة صفحات الموقع الشبكي للفرع ٠٠٠ ٣٢ مرة على أساس شهري (الهدف لفترة السنتين: ٥٠٠ ٢٧).

البرنامج الفرعي ٣
الأسلحة التقليدية (بما في ذلك التدابير العملية لنزع السلاح)

(أ) مساعدة الدول الأعضاء بشكل فعال في تنفيذ برنامج العمل لعام ٢٠٠١ المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، باستخدام الأدوات المتوافرة، ضمن الولاية المتفق عليها

١٦٥ - قدم فرع الأسلحة التقليدية الدعم إلى اجتماع الدول الخامس الذي يُعقد كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي عُقد في حزيران/يونيه ٢٠١٤، وإلى اجتماع الخبراء الحكوميين الثاني المفتوح باب العضوية الذي عُقد في حزيران/يونيه ٢٠١٥. وتناول هذان الاجتماعان الآثار المترتبة على التطورات الأخيرة في مجال صناعة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكنولوجيتها وتصميمها فيما يتعلق بفعالية الوسم وحفظ

السجلات والتعقب. وحصل الفرع على رضا الدول الأعضاء بنسبة ١٠٠ في المائة (الهدف لفترة السنتين: ١٠٠ في المائة) فيما يتعلق بجودة الخدمات التنظيمية والموضوعية المقدمة وحسن توقيتها.

(ب) تقديم الدعم الفعال إلى الدول الأعضاء فيما يتعلق بمتابعة عملية معاهدة تجارة الأسلحة لعام ٢٠١٢

١٦٦ - نظم الفرع إحاطات وحلقات عمل ومناسبات أخرى من أجل تعزيز اتفاقية تجارة الأسلحة، مساهماً بذلك في دخولها حيز النفاذ في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وقدم أيضاً المساعدة في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الأول للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة في آب/أغسطس ٢٠١٥. وحصل الفرع على رضا الدول الأعضاء بنسبة ١٠٠ في المائة (الهدف لفترة السنتين: ١٠٠ في المائة) فيما يتعلق بجودة الخدمات التنظيمية والموضوعية المقدمة وحسن توقيتها. وبالإضافة إلى ذلك، ومن خلال الدعم المالي المقدم من التبرعات، وضع الفرع مجموعة أدوات لتنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة لمساعدة الدول على تنفيذ المعاهدة.

(ج) الإسهام بشكل فعال في تيسير مشاركة الدول الأعضاء في صكوك الأمم المتحدة المتعلقة بتدابير بناء الثقة في المسائل العسكرية والأمنية

١٦٧ - واصل الفرع تيسير مشاركة الدول الأعضاء في الصكين الرئيسيين من صكوك الأمم المتحدة بشأن تدابير بناء الثقة، ألا وهما سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وتقرير الأمم المتحدة بشأن النفقات العسكرية. ووضع الفرع أيضاً أدلة توجيهية بالفيديو عن كيفية استخدام أدوات الإبلاغ على الإنترنت الخاصة بالسجل والتقرير. وخلال فترة السنتين، قدمت في المتوسط ٥٦ دولة تقارير إلى السجل، وهو عدد يقل عن نصف ما أمكن تحقيقه في عام ٢٠٠٢، حين قُدم ١٢٦ تقريراً. وبالمثل، قدمت في المتوسط ٥٧ دولة تقاريراً إلى تقرير النفقات العسكرية في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، مقارنة بعدد ٨١ في عام ٢٠١٣. وسيجري تناول هذه المسائل في فترة السنتين المقبلة على يد أفرقة الخبراء الحكوميين المعنيين بالسجل والتقرير، وتشمل هذه المسائل زيادة عبء العمل وعبء الإبلاغ المتزايد المتوقع من الدول الأعضاء، وشدة تعقيد بعض نماذج الإبلاغ التي وضعتها الدول الأعضاء، والافتقار إلى القدرات في بعض الدول فيما يتعلق بتجميع التقارير وتقديمها، والافتقار إلى المعلومات بشأن الصكوك، من بين مسائل أخرى. وأعربت الدول الأعضاء التي تلقت المساعدة التقنية عن رضاها بنسبة ١٠٠ في المائة (الهدف لفترة السنتين: ١٠٠ في المائة) عن جودة الخدمات المقدمة وحسن توقيتها.

البرنامج الفرعي ٤
الإعلام والاتصال

(أ) زيادة استخدام المواد الإعلامية والتثقيفية لمكتب شؤون نزع السلاح وتحسين فرص الاطلاع عليها

١٦٨ - قدم فرع الإعلام والاتصال الدعم الموضوعي والإداري إلى المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح وإلى فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي. وساهم الفرع أيضاً في تعزيز المعايير العالمية لنزع السلاح من خلال موقعه الشبكي والمنشورات وعقد الشراكات وتنظيم المناسبات وإعداد المواد المرجعية. وسجل الموقع الشبكي (http://www.un.org/disarmament) ٥٣٩ ٣٤٨ زيارة سنوياً (الهدف لفترة السنتين: ٠٠٠ ١٤٠). وأُعيد تصميم الموقع الشبكي للتثقيف بشأن نزع السلاح، والمتوافق مع تطبيقات الهواتف الذكية، (http://www.un.org/disarmament/education) لكي يشمل اللغات الرسمية الست في أيار/مايو ٢٠١٥. وأعلن الفرع أيضاً عن مسابقة بعنوان ”ملصقات الأمم المتحدة للسلام“ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ من أجل إلهام المواطنين من جميع الأعمار في مختلف أنحاء العالم ليضموا أصواتهم إلى الأصوات المنادية بعالم خالٍ من الأسلحة النووية. ونشر الفرعُ المجلدَ ٣٨ (٢٠١٣) والمجلد ٣٩ (٢٠١٤) من حولية الأمم المتحدة لنزع السلاح والورقات البحثية غير المنتظمة لمكتب شؤون نزع السلاح، من بين منشورات أخرى. وقد ارتفعت النسبة المئوية للمستخدمين الذين يشيدون بفائدة المواد المتعلقة بنزع السلاح بنسبة ٥ في المائة (الهدف لفترة السنتين: ٥ في المائة).

(ب) اطّلاع المستخدمين النهائيين في الوقت المناسب، من خلال الوسائل المطبوعة والإلكترونية، على المعلومات الوقائعية والموضوعية المتعلقة بالجوانب المختلفة لنزع السلاح

١٦٩ - واصل الفرع تحديث الموقع الشبكي للمكتب (http://www.un.org/disarmament) على نحو منتظم بمعلومات موضوعية وحيادية ومستوفاة عن المسائل والأنشطة المتعددة الأطراف المتصلة بنزع السلاح، وعن الجدول الزمني للمناسبات والاجتماعات. وزادت النسبة المئوية للمواد الإعلامية المتاحة ضمن الآجال المحددة بنسبة ١٠ في المائة (الهدف لفترة السنتين: ١٠ في المائة). وشملت المواد الإعلامية المنشورة على الموقع الشبكي خلال فترة السنتين، من بين أمور أخرى، ٦٠ تحديثاً إخبارياً في إطار نشرة ”UNODA Update“؛ وأكثر من ٤٠٠ مادة على الصفحة الشبكية ”Spotlight“؛ ومنشورات جديدة؛ والتصديقات والتوقيعات الجديدة على معاهدات نزع السلاح؛ وتحديث ٣٥ صحيفة وقائع

عن القضايا المتعلقة بنزع السلاح. وجرى توزيع الإعلانات بشأن المناسبات إلكترونياً في شكل منشورات إلكترونية إلى أكثر من ٠٠٠ ٥ من المتلقين، في حين عُمم الموجز اليومي لأخبار نزع السلاح على أكثر من ٥٠٠ من المتلقين.

البرنامج الفرعي ٥
نزع السلاح الإقليمي

(أ) التيسير الفعال للتعاون والتنسيق والتآزر على الصعيد الإقليمي في ما بين الدول والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في المسائل المتصلة بنزع السلاح وعدم الانتشار من جميع جوانبه والسلام والأمن الإقليميين والدوليين

١٧٠ - اضطلع فرع نزع السلاح الإقليمي ومراكزه الإقليمية بأكثر من ١٤٠ نشاطاً من أنشطة بناء القدرات (الهدف لفترة السنتين: ٢٢)، في سبيل تعزيز التعاون الإقليمي بين الدول والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في المسائل المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة والسلام والأمن على الصعيد الإقليمي. وأمكن زيادة عدد الأنشطة بالنظر إلى التمويل الخارج عن الميزانية الذي أتاحته الدول المانحة خلال فترة السنتين. وعقد مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا اجتماعات على الصعيدين الإقليمي والوطني لتشجيع الدول الأفريقية الناطقة باللغات الإنكليزية والبرتغالية والفرنسية على تقديم التقارير إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) فيما يتعلق بعدم انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية. واستضاف مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ مؤتمره السنوي المشترك بين جمهورية كوريا والأمم المتحدة المعني بقضايا نزع السلاح وعدم الانتشار، وشارك مع حكومة اليابان في تنظيم مؤتمر الأمم المتحدة الخامس والعشرين المعني بقضايا نزع السلاح في اليابان. وقدم مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي برنامجاً للمساعدة التقنية إلى دول المنطقة بشأن مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من خلال تحسين إجراءات إدارة المخزونات للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ووسمها وتعقبها وتدميرها. وبلغ معدل رضا المشاركين عن تلك الأنشطة نسبة ٧٢ في المائة (الهدف لفترة السنتين: ٧٠ في المائة).

(ب) زيادة التعاون، داخل كل منطقة إقليمية ومنطقة دون إقليمية، بين مكتب شؤون نزع السلاح والدول والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، في مجالات نزع السلاح، وعدم الانتشار من جميع جوانبه، والسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي

١٧١ - واصلت المراكز الإقليمية للسلام ونزع السلاح تعاونها الوثيق مع عدد من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما فيها على سبيل المثال لا الحصر: الاتحاد الأفريقي، ومنظمة الدول الأمريكية، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، والجماعة الكاريبية، ومنتدى جزر المحيط الهادئ، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي والدول المجاورة، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية. وتلقت المراكز الإقليمية للسلام ونزع السلاح ٧ طلبات للحصول على المساعدة التقنية مقدمة من الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية (الهدف لفترة السنتين: ٣). وأتاح التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لأنشطة المراكز الإقليمية الاستفادة من تأثير مضاعف، وتجميع الموارد، وبناء شراكات فعالة ومتفاعلة، وتبادل المعلومات، وكفالة انضمام الجهات الإقليمية إلى العمليات الدولية ومساهمتها فيها. واستناداً إلى التعليقات المستقاة من الاستبيانات، أشاد المشاركون في المناسبات التي نظمتها المراكز الإقليمية بجودة الخدمات التنظيمية والموضوعية المقدمة وحسن توقيتها وقيموها في المتوسط بنسبة ٧٠ في المائة (الهدف لفترة السنتين: ٧٠ في المائة).

(ج) تحسين قدرة الكيانات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية على تنفيذ التدابير المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار من جميع جوانبه وتدابير السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي

١٧٢ - أنجزت المراكز الإقليمية، بناء على طلب الدول الأعضاء، ١٤٧ نشاطاً (الهدف لفترة السنتين: ١٠٩) لتقديم المساعدة إلى الموظفين الوطنيين وإلى ممثلي المنظمات الإقليمية فيما يتعلق بتنفيذ التدابير المتصلة بنزع السلاح وعدم الانتشار. فعلى سبيل المثال، قدم مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، بالتعاون مع حكومة نيبال، المساعدة التثقيفية في مجال السلام ونزع السلاح في نيبال، استفاد منها حوالي ٥٠٠ ٠٠٠ تلميذ، نصفهم من الإناث. وأسفرت المساعدة المقدمة من المركز الإقليمي لأمريكا اللاتينية والكاريبي عن تدمير ما يزيد عن ٥٠ ٠٠٠ سلاحاً وأكثر من ٦٢ طناً من الذخيرة. ودرب المركز ٣٠٠ موظف وطني وساهم في تحسين مستوى ١٢٠ مرفقاً من مرافق التخزين. واضطلع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا بأنشطة التدريب وبناء القدرات في مالي لفائدة أكثر من ٤٠٠ فرد من قطاع الأمن والموظفين الحكوميين فيما يتعلق بمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وأكثر من ١٥٠ موظفاً حكومياً بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

الباب ٥
عمليات حفظ السلام

أبرز نتائج البرنامج

قدمت إدارة عمليات حفظ السلام خدمات التوجيه الاستراتيجي والتوجيهات التشغيلية اليومية لما عدده ١٦ عملية ميدانية. وقدمت إدارة الدعم الميداني خدمات الدعم الإداري واللوجستي إلى تلك العمليات الميدانية، بالإضافة إلى ١٢ بعثة سياسية خاصة وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وتشمل الإنجازات الرئيسية للبرنامج ما يلي: (أ) في مالي: دعم جهود بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي التي تبذلها في تيسير التوقيع على اتفاق السلام والمصالحة في مالي وتنفيذه، وتعزيز الحوار السياسي وتحقيق الاستقرار في الحالة الأمنية، لا سيما في الشمال؛ (ب) في جمهورية أفريقيا الوسطى: تقديم التوجيه الفعال إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى فيما يتعلق بالدعم التقني والسياسي الذي تقدمه إلى الحكومة الانتقالية؛ وإلى العملية الانتخابية وتحقيق الاستقرار في الحالة الأمنية؛ (ج) في جمهورية الكونغو الديمقراطية: دعم إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، وإعادة بسط سلطة الدولة وحماية المدنيين؛ (د) في جنوب السودان: دعم الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لحماية المدنيين ومساعدة الأطراف والجهات الفاعلة الإقليمية في تنفيذ الاتفاق المتعلق بتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان؛ (هـ) في الشرق الأوسط: دعم الجهود التي يبذلها كل من قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة لاحتواء الأزمة في الجمهورية العربية السورية والحيلولة دون تحولها إلى أزمة إقليمية؛ (و) تعزيز التعاون الثلاثي مع مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة؛ (ز) تعزيز الشراكة مع الاتحاد الأفريقي وتقديم الدعم له، لا سيما في دارفور والصومال ومالي؛ (ح) تعزيز التعاون مع الاتحاد الأوروبي في دعم عمليات نشر قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، لا سيما في جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي.

التحديات والدروس المستفادة

تشمل أهم التحديات استمرار الدعم السياسي لمجلس الأمن لتنفيذ الولايات؛ وتوفير الدول الأعضاء للموارد والقدرات اللازمة لتنفيذ الولايات؛ وتوافر الإرادة السياسية لأطراف النزاعات؛ وإدارة العلاقات مع البلدان المضيفة؛ والدعم المقدم إلى الجهات الفاعلة الإقليمية والدول الأعضاء في تنفيذ ولايات حفظ السلام؛ والتزام الجهات المانحة بأنشطة حفظ السلام الرئيسية؛ وعدم كفاية القواعد واللوائح التنظيمية للبعثات المبتدئة. وللتغلب على هذه التحديات، شُرع في تنفيذ عدد من المبادرات من أجل زيادة فعالية وكفاءة عمليات حفظ السلام، ومنها اللجنة التوجيهية المعنية بتطوير القدرات النظامية، وفريق الخبراء المعني بالتكنولوجيا والابتكار في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وخطة العمل المتعلقة بتنفيذ توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام فيما يتعلق بتكييف نهج الأمانة العامة المتعلق بعمليات السلام والنهوض به.

١٧٣ - وتستند النتائج المذكورة أعلاه إلى نسبة تنفيذ قدرها ٩٨ في المائة من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي البالغ عددها ١ ١١٦ ناتجاً، مقارنة مع نسبة ٩٥ في المائة خلال فترة السنتين السابقة. وزاد عدد النواتج الإضافية التي نُفذت بمبادرة من الأمانة العامة من مبادرتين في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى سبع مبادرات في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

١٧٤ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/68/6 (Sect.5) و Corr.1).

ألف - عمليات حفظ السلام

١ - إدارة عمليات حفظ السلام

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) تحقيق الفعالية في إدارة برنامج العمل

١٧٥ - واصلت الإدارة إحراز تقدم في تنفيذ ولايات مجلس الأمن والجمعية العامة. وتظل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تشكل عنصراً دينامياً وأساسياً من عناصر تصدي المجتمع الدولي للأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين. وظلت هذه العمليات تتسم بأوجه قوة فريدة، ولا سيما قدرتها على إتاحة نشر ودعم قوات عسكرية ووحدات شرطة من جميع

أنحاء العالم، وإدماجها مع أفراد حفظ السلام المدنيين من أجل النهوض بالولايات المتعددة الأبعاد. وقد أنجزت الإدارة ٩٨ في المائة من نواتجها المقررة القابلة للقياس الكمي (الهدف لفترة السنتين: ١٠٠ في المائة) في آجالها المحددة أو قبلها.

(ب) تعزيز التوجيه الاستراتيجي والتنفيذي، وتخطيط ونشر وتحويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة التي تقودها إدارة عمليات حفظ السلام

١٧٦ - عززت الإدارة من عناصر التوجيه الاستراتيجي والتنفيذي لعملياتها، ومن عناصر التخطيط لها ونشرها وتحويلها. وساهم عدد من المبادرات المنهجية في زيادة فعالية وكفاءة عمليات حفظ السلام. وبتوجيه من اللجنة التوجيهية المعنية بتطوير القدرات النظامية التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني، شُرع في تنفيذ ٨ مشاريع للنهوض بخطة تطوير القدرات الاستراتيجية وتحسين قدرات حفظة السلام النظاميين. وشرعت الإدارة في تنفيذ توصيات فريق الخبراء المعني بالتكنولوجيا والابتكار في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لتسخير قوة التكنولوجيا بوصفها أداة تمكين استراتيجية، ولتحسين أداء عمليات حفظ السلام في بيئات العمل الصعبة. وفي حين أن جميع عمليات التخطيط قد اكتملت تمشياً مع متطلبات مجلس الأمن الموضوعية والزمنية، ثمة حاجة مستمرة إلى تحقيق النشر السريع في مرحلة بدء البعثة أو في سياق دعم الاحتياجات الطارئة. وجرى تحديد وإنجاز ما نسبته ١٠٠ في المائة من النقاط المرجعية الرئيسية (الهدف لفترة السنتين: ٩٠ في المائة) بالنسبة لجميع العمليات والبعثات التي تقودها إدارة عمليات حفظ السلام.

(ج) إيجاد فهم مشترك بين الأمانة العامة والدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى بشأن التوجه المستقبلي لنشاط الأمم المتحدة لحفظ السلام وبالنسبة لفرادى العمليات

١٧٧ - واصلت الإدارة تحديد التحديات والفرص والأولويات بالنسبة لفرادى العمليات وبالنسبة لعمليات حفظ السلام ككل، ووضع النهج اللازمة للتصدي لهذه التحديات ولشرحها للجهات الفاعلة الخارجية. وشجعت الإدارة، إلى أقصى حد ممكن، وحدة الموقف بين الدول الأعضاء بشأن العمليات والأنشطة السياسية. وأجرت الإدارة استعراضات استراتيجية لثمان بعثات (بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار)، بالإضافة إلى إجراء عدد من التقييمات التقنية الرامية إلى تكييف البعثات وضبط حجمها بما يتماشى مع

الظروف المتغيرة والتكليفات الجديدة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى مكتب الشراكة الاستراتيجية لحفظ السلام استعراضات لكل من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وقدم توصيات بشأن القضايا المنهجية الخاصة بالبعثات من أجل دعم كفاءة وفعالية الأفراد النظاميين الميدانيين. وتم تحقيق ١٠٠ في المائة من مقاييس/أهداف الأداء المتعلقة بتنفيذ خطط الإصلاح خلال الفترة المشمولة بالتقرير (الهدف لفترة السنتين: ٨٥ في المائة).

البرنامج الفرعي ١
العمليات

(أ) تحسين عملية إبلاغ مجلس الأمن والجمعية العامة وغير ذلك من الهيئات الحكومية الدولية والبلدان المساهمة بقوات للتمكين من اتخاذ قرارات مستنيرة بالكامل بشأن القضايا المتصلة بحفظ السلام

١٧٨ - انعكس ما يدور في الإحاطات الإعلامية مع البلدان المساهمة بقوات وأعضاء مجلس الأمن في ١٠٠ في المائة من التقارير المقدمة من الأمين العام إلى مجلس الأمن (الهدف لفترة السنتين: ١٠٠ في المائة). وقُدمت إحاطات إعلامية إلى المجلس واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. وجرى تناول التوصيات المقدمة من كل من اللجنة الخامسة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ولجنة الاشتراكات ومجلس مراجعي الحسابات. وأسدى مكتب العمليات المشورة بشأن عمليات حفظ السلام الحالية والمحتملة، وتنفيذ الولايات، والتكامل، والاحتياجات التشغيلية للبعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة؛ وبشأن المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية ودون الإقليمية والمنظمات غير الحكومية ووسائط الإعلام. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدرجت جميع التوصيات بإدخال تعديلات جديدة أو هامة على عمليات لحفظ السلام في قرارات مجلس الأمن (الهدف لفترة السنتين: ١٠٠ في المائة).

(ب) إدارة عمليات حفظ السلام بفعالية و كفاءة

١٧٩ - قدم المكتب خدمات التوجيه إلى ١٦ عملية من عمليات حفظ السلام (الهدف لفترة السنتين: ١٦) ولبعثة سياسية خاصة واحدة، بما يضمن نهجاً متكاملاً للأمم المتحدة إزاء توطيد السلام. وأُنجزت كافة عمليات التخطيط للبعثات بما يتماشى مع المتطلبات

الموضوعية والزمنية التي وضعها مجلس الأمن (الهدف لفترة السنتين: ١٠٠ في المائة). وتشمل عمليات التخطيط تلك نشر كل من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (بما في ذلك نقل تبعية ملاك موظفي بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى)؛ وإعادة تشكيل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتحويلها وتنفيذ ولايتها؛ وإعادة تنظيم بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لتتماشى مع إعادة ترتيب أولويات ولايتها؛ وتوحيد مهام بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي؛ وإعادة ترتيب وتبسيط أولويات العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور؛ وإعادة التشكيل وسحب القوات تدريجياً لكل من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا (التي عُلّقت بسبب أزمة إيبولا)؛ والتخطيط للمرحلة الانتقالية لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص؛ وإيفاد البعثة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لاستعراض النقاط المرجعية الرئيسية من أجل النشر المحتمل لبعثة لحفظ السلام في الصومال.

البرنامج الفرعي ٢
العنصر العسكري

(أ) الإسراع بنشر وإنشاء عمليات حفظ السلام استجابة للولايات الصادرة عن مجلس الأمن

١٨٠ - أعد مكتب الشؤون العسكرية ١١ خطة عسكرية ذات صلة بالمفهوم العام للعمليات أو بقواعد الاشتباك. ولإعداد الخطط العسكرية احتاج المكتب إلى سبعة أيام تقريباً (الهدف لفترة السنتين: ٧)، اعتباراً من تاريخ اعتماد قرار مجلس الأمن. ونشر المكتب فريقاً من الأركان العسكرية لدعم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى عند بدئها ولجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمعنية بالجمهورية العربية السورية، وحافظ على قدرته على نشر ما يصل إلى ١٤ ضابطاً عسكرياً في إطار الإعارة من أجل دعم بعثة جديدة أو لدعم الاحتياجات الطارئة لمدة تصل إلى ٩٠ يوماً. وحتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، جرى نشر ١ ٨٢٤ من خبراء الأمم المتحدة العسكريين الموفدين إلى البعثات (شكلت النساء ٨٨ منهم) و ٦٢٠ ٩٢ فرداً من أفراد الوحدات العسكرية (شكلت النساء ٨٦٣ ٢ منهم). وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، سجلت ٢٩ دولة من الدول الأعضاء رسمياً تعهداتها بالتبرع. وقام المكتب بإعداد طلبات رسمية للحصول على تعهدات الدول الأعضاء بالتبرع من أجل الشروع في تكوين القوات في غضون خمسة أيام من إنجاز وثائق التخطيط (الهدف لفترة السنتين: ٥).

(ب) زيادة كفاءة وفعالية العناصر العسكرية لعمليات حفظ السلام

١٨١ - قام المكتب بمعالجة ما مجموعه ٢٥٩ توصية بشأن المسائل التشغيلية العسكرية الواردة في تقارير نهاية المهمة التي يقدمها رؤساء العناصر العسكرية، والاستشارات التنفيذية، وتقارير الزيارات التقييمية، والدراسات المتعلقة بالقدرات العسكرية، نُفذت منها ٢٤٤ توصية (٩٤ في المائة) (الهدف لفترة السنتين: ١٠٠ في المائة). وترجم المكتب دليل الأمم المتحدة لكتائب المشاة إلى اللغة الفرنسية (في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥)، وقام بإعداد التقرير الشامل عن النقص في القدرات العسكرية (في شباط/فبراير ٢٠١٥)؛ ودليل مقر قيادة القوات التابعة للأمم المتحدة (في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥)؛ وسياسة ضمان الاستعداد للقتال وتحسين الأداء (في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥)، بالإضافة إلى ١١ دليلاً للوحدات العسكرية للأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، عقد المكتب ثلاث حلقات عمل إقليمية بشأن تنفيذ أدلة الوحدات العسكرية للأمم المتحدة، وقدم عرضين بشأن إطار ضمان الاستعداد للقتال.

البرنامج الفرعي ٣
سيادة القانون والمؤسسات الأمنية

(أ) نشر وإرساء العناصر المعنية بسيادة القانون والأمن في عمليات حفظ السلام بصورة أفضل توقيتا استجابة للولايات الصادرة عن مجلس الأمن

١٨٢ - نُشر أفراد القدرات الشرطية الدائمة إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في غضون ٢٨ يوماً (الهدف لفترة السنتين: ٣٠) من اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢١٤٩ (٢٠١٤). وإضافة إلى ذلك، نُشر أفراد الهيئة الدائمة للعدل والسجون إلى كل من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وذلك في غضون ٤٥ يوماً من اتخاذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونشر موظفون معنيون بالإجراءات المتعلقة بمكافحة الألغام في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في غضون ٣٠ يوماً (الهدف لفترة السنتين: ١٥). ونُشر موظفون معنيون بإصلاح قطاع الأمن إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في غضون ٣٠ يوماً.

(ب) زيادة كفاءة وفعالية العناصر المعنية بسيادة القانون والأمن في عمليات حفظ السلام

١٨٣ - ترد عناصر الشرطة، والعدالة والإصلاحيات، والإجراءات المتعلقة بمكافحة الألغام، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الخطط المتكاملة لخمس بعثات (بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار) (الهدف لفترة السنتين: ٥). وورد عنصر خاص بإصلاح قطاع الأمن في الخطتين المتكاملتين لبعثتين (بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار). وجرى استعراض مفاهيم العمليات وغيرها من الخطط المتكاملة لعناصر الشرطة وسائر العناصر المعنية بسيادة القانون والأمن، وذلك بالاستناد إلى التعديلات على الولايات وإلى التغييرات التي أملاها السياق في مناطق البعثات. وقد نُشر موظفون معنيون بمؤسسات سيادة القانون والأمن إلى ١٣ بلداً (الهدف لفترة السنتين: ١٣). ووُضعت مفاهيم العمليات لعناصر الشرطة في صيغتها النهائية لكل من قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وإضافة إلى ذلك، قُدمت توجيهات خاصة بالعمليات، بدلاً من مفاهيم العمليات، لأسباب تقنية إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (الانتقال إلى الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤) وإلى بعثة الأمم المتحدة في ليبريا (التصدي لفيروس إيبولا في عام ٢٠١٤).

(ج) زيادة الإدراك والوعي بأخطار الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب في البلدان المتضررة

١٨٤ - زادت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام من مستوى الإدراك والوعي بأخطار الألغام الأرضية والمتفجرات من خلال تقريرها السنوي لعام ٢٠١٤، ووسائط الإعلام، والأدوات الشبكية من قبيل تطبيقها للتوعية والسلامة فيما يتعلق بالألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب، وكذلك البيانات المدلى بها في الصحافة العالمية والمناسبات الدولية. وإضافة إلى ذلك، قامت الدائرة بإحياء اليوم العالمي للتوعية بالألغام والمساعدة في الأعمال المتعلقة بالألغام (٤ أيار/مايو)، من خلال تنظيم عدد من حلقات النقاش والمعارض وعروض الأفلام والمناسبات الصحفية. وقد أفاد مرصد الألغام الأرضية بوقوع ما مجموعه،

على الصعيد العالمي، ٦٧٨ ٣ إصابة ناجمة عن الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب في عام ٢٠١٤ (الهدف لفترة السنتين: ٥٠٠ ٣)، وهي زيادة بنسبة ١٢ في المائة بالمقارنة مع مجموع ٣٠٨ ٣ للإصابات التي سُجلت في عام ٢٠١٣. وشملت جهود الدائرة في مجال الدعوةِ جمهوراً عالمياً متنوعاً، ونتج عنها زيادة في الوعي بالتهديدات التي تشكلها الألغام الأرضية وغيرها من المتفجرات في البلدان المتضررة من النزاعات.

البرنامج الفرعي ٤
السياسات العامة والتقييم والتدريب

(أ) توفير التوجيه في السياسات العامة وإجراءات التشغيل الموحدة ومعايير وأدوات التدريب التي تتفق مع مبادئ الأمم المتحدة وتعبر عن الدروس المستفادة، وتوزيعها في الوقت المناسب

١٨٥ - قامت شعبة السياسات العامة والتقييم والتدريب برفع ٠٠٠ ٢٥ وثيقة إلكترونية تتعلق بالسياسات العامة والتوجيه، وتبادل المعارف، والدروس المستفادة، وأفضل الممارسات (الهدف لفترة السنتين: ٠٠٠ ٢٥) في قواعدها للبيانات الإلكترونية. وجرت إتاحة كافة معايير التدريب على حفظ السلام، التي يتم وضعها، للدول الأعضاء والعمليات الميدانية والشركاء الإقليميين ومؤسسات التدريب لدعم الأنشطة السابقة للنشر والتعريف السابق للنشر والتدريب المستمر. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى تشغيل مركز شبكي للموارد (http://ppdb.un.org/Nav%20Pages/PolicyFramework_Default.aspx) مما يتيح للدول الأعضاء والمؤسسات الشريكة الحصول على التوجيه والتدريب المتعلقين بحفظ السلام، بطريقة سهلة، من أي مكان في العالم.

٢ - إدارة الدعم الميداني

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) تحقيق الفعالية في إدارة برنامج العمل

١٨٦ - واصلت إدارة الدعم الميداني رصد وتقييم تنفيذ خدماتها في الوقت المناسب. وقد نُفذت نسبة ٩٨ في المائة من النواتج (الهدف لفترة السنتين: ١٠٠ في المائة) بحلول الموعد النهائي أو قبله. وعلى مدى العقدين الماضيين، أثبتت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بأنها مرنة وقادرة على الانتشار في العديد من التشكيلات. ولا يمكن أبداً ضمان النجاح، إذ أن أنشطة حفظ السلام غالباً ما يُضطلع بها في أكثر البيئات صعوبة من الناحية المادية والسياسية. وتواجه العمليات الميدانية تحديات خطيرة في العديد من المناطق. ومع ذلك،

أثبتت عمليات حفظ السلام أنها من بين أكثر الأدوات المتاحة لنا فعالية في مساعدة البلدان المضيفة على اجتياز الدرب الصعب الذي يقودها من حالة النزاع إلى حالة السلام.

(ب) تقديم الدعم والتوجيه التقني الفعالين والناجعين، فيما يتصل بأنشطة الدعم التي تصدر إدارة الدعم الميداني ولايات بشأنها، إلى العمليات الميدانية، وكذلك الهيئات الحكومية الدولية والدول الأعضاء والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة

١٨٧ - واصلت الإدارة بفعالية تقديم المجموعة الكاملة من خدمات الدعم الإداري واللوجستي إلى كافة عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، وتقديم الدعم المباشر لبعثة الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام في الصومال. وجرى إنجاز ١٠٠ في المائة من النقاط المرجعية الرئيسية (الهدف لفترة السنتين: ١٠٠ في المائة) بالنسبة لجميع العمليات والبعثات التي تدعمها الإدارة. وتحققت إنجازات ملحوظة في تنفيذ استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي. فعلى سبيل المثال، تُحقق الخدمات المشتركة وفورات في الحجم، إذ يتلقى ما يزيد عن ٧٠ في المائة من أفراد البعثات المأذون بهم الدعم من مقدمٍ للخدمات في مكان بعيد عنهم. وتقلص حجم هياكل الدعم مع انخفاض عدد وظائف الدعم المأذون بها لكل ١ ٠٠٠ من أفراد البعثات المأذون بهم بنسبة ١٦ في المائة، بعد إلغاء أكثر من ١ ٦٠٠ وظيفة للدعم، في حين ارتفع عدد الأفراد النظاميين المأذون بهم بنسبة تناهز ١٢ في المائة (احتُسبت هذه الأرقام استناداً إلى الميزانيات المعتمدة وجداول ملاك الموظفين لفترتي السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ و ٢٠١٤-٢٠١٥، مع استثناء مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال).

(ج) إيجاد فهم مشترك بين الأمانة العامة والدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى بشأن التوجه المستقبلي لنشاط الأمم المتحدة لحفظ السلام وبالنسبة لفرادى العمليات

١٨٨ - استخُدمت مبادئ وأدوات استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي في عمليات نشر البعثات التي جرت مؤخراً، والتي شملت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وفي البعثات التي تتسم بالدينامية من قبيل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك من أجل تلبية الاحتياجات الجديدة. وإضافة إلى توفير إطار للإصلاحات في مجال تقديم الخدمات الميدانية، تسهم الاستراتيجية في تحقيق وفورات وفي أوجه الكفاءة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى إبلاغ الجمعية العامة عن الفوائد الكاملة وعن الأداء من خلال التقريرين

المرحليين الرابع والخامس للأمين العام (A/68/637 و Corr.1 و A/69/651) عن تنفيذ استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، وكذلك من خلال المرفقات المكرسة استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي لتقريري الأمين العام لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ عن استعراض تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/68/731 و A/69/751). وتم تحقيق ١٠٠ في المائة من مقاييس/أهداف الأداء المتعلقة بتنفيذ الاستراتيجية في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (الهدف لفترة السنتين: ١٠٠ في المائة).

البرنامج الفرعي ٥
الدعم الإداري الميداني

(أ) الإسراع بنشر وإنشاء عمليات حفظ السلام استجابة للولايات الصادرة عن مجلس الأمن

١٨٩ - حتى آب/أغسطس ٢٠١٥، كانت ثمان عمليات سلام قد بلغت نطاق معدلاتها المستهدفة أو أدنى منه في شغل الوظائف الدولية، وهي: بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان، ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. ولم تتمكن أي من البعثات الأخرى من تحقيق معدلات شغل الوظائف المدرجة في الميزانية. وحتى آب/أغسطس ٢٠١٥، بلغ معدل شغل الوظائف الإجمالي بالنسبة للموظفين الدوليين نسبة ٨٢ في المائة (الهدف لفترة السنتين: ٨٤,٥ في المائة). وبسبب التأخيرات التي تسببها التغييرات الهامة في نُظم تكنولوجيا معلومات الموارد البشرية التي تُستخدم في البعثات الميدانية، فإن أحدث البيانات المتاحة حالياً ترجع إلى معلومات متاحة حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٥.

(ب) زيادة كفاءة عمليات حفظ السلام وفعاليتها

١٩٠ - لا تزال التحديات قائمة فيما يتعلق بتوظيف النساء واستبقائهن في العمليات الميدانية، ولا سيما في المستويات العليا. وحتى آب/أغسطس ٢٠١٥، بلغت النسبة المئوية للموظفات العاملات في عمليات السلام نسبة ٢٨,٩ في المائة (الهدف لفترة السنتين: ٣١ في المائة). وفي شباط/فبراير ٢٠١٤، سعياً إلى زيادة عدد النساء في المستويات العليا في البعثات الميدانية، شرعت شعبة الموظفين الميدانيين في تنفيذ مبادرة قائمة الموهوبات المرشحات لشغل المناصب العليا. وجاء هذا المشروع في أعقاب توصيات الدراسة المعنونة ”سد الفجوة بين

الجنسين في الوظائف المدنية في عمليات حفظ السلام" التي شارك في إنجازها عام ٢٠١٣ كل من إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني وإدارة الشؤون السياسية. وجاءت هذه المبادرة من أجل زيادة عدد النساء المترشحات لشغل المناصب العليا (مد-١ و مد-٢) في بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة أو اللواتي جرى تعيينهن في هذه المناصب. ومن بين ٠٠٠ ٢ من الطلبات التي جرى استلامها، أوصى فريق خبراء الاستعراض بوضع ١٢٩ امرأة في قائمة المرشحات الموهوبات، في حين جرى اختيار ٨ سيدات لشغل وظائف برتبة ف-٥ و مد-١ و مد-٢ وأمينة عامة مساعدة. وحافظت إدارة الدعم الميداني على مدة ثلاثة أشهر في المعدل (الهدف لفترة السنتين: ٣) (اعتباراً من تاريخ استلام الطلب المصدق عليه من البعثة إلى موافقة الإدارة عليه) لتجهيز الطلبات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات خلال الفصول الأربعة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

(ج) تحسين توقيت الإبلاغ عن ادعاءات سوء السلوك

١٩١ - قامت الشعبة بتقييم حسن توقيت الإبلاغ عن الادعاءات المتعلقة بسوء السلوك. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، كانت عمليات حفظ السلام قد تمكنت من تسجيل جميع الادعاءات المتعلقة بسوء السلوك الجسيم في نظام تتبع سوء السلوك في غضون ٧ أيام من تاريخ تلقي الادعاء (الهدف لفترة السنتين: ٧). وفي الحالات القليلة جداً التي سُجل فيها الادعاء مع تأخير طفيف، قَدّمت البعثات أسباباً واضحة لذلك. وبالمثل، أُحيلت هذه الادعاءات على التحقيق في غضون ثلاثة أيام (الهدف لفترة السنتين: ٣).

البرنامج الفرعي ٦
خدمات الدعم المتكاملة

(أ) تقليص الفترة الزمنية اللازمة للتخطيط لعمليات حفظ السلام وسائر البعثات الميدانية للأمم المتحدة، والإسراع بنشرها وإرسائها استجابة لتكليفات صادرة عن مجلس الأمن

١٩٢ - جرى نشر المعدات والأصول اللوجستية، الكفيلة بدعم عمليات نشر أفرقة بدء البعثات والقوات أو أفراد الشرطة الأوّليين، في غضون ٩٠ يوماً من إصدار تكليفات مجلس الأمن (الهدف لفترة السنتين: ٩٠). وقامت شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتحسين قدراتها في مجال النشر السريع، إذ قدمت خدمات الاتصالات عن طريق البيانات والفيديو في البعثات الميدانية في غضون ٢٠ ساعة من وصول المعدات والأفراد (الهدف لفترة السنتين: ٢٠).

(ب) زيادة كفاءة وفعالية عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة التي تدعمها إدارة الدعم الميداني

١٩٣ - زودت شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جميع البعثات بشبكة واسعة النطاق تعمل بنسبة ٩٩,٨ في المائة من الوقت (الهدف لفترة السنتين: ٩٩,٨ في المائة). وظلت العقود الإطارية في جميع فئات دعم عمليات حفظ السلام صالحة وسارية على مدى ٣٦٥ يوماً في السنة (الهدف لفترة السنتين: ٣٦٥).

باء - بعثات حفظ السلام

١ - هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة

(أ) إبلاغ مجلس الأمن في الوقت المناسب بحالات عدم الامتثال لقراراته

١٩٤ - واصلت هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة إبلاغ مقر الأمم المتحدة مباشرة بشأن التطورات الإقليمية السياسية والعسكرية والأمنية التي تطرأ ضمن الأطراف الأصلية للنزاع العربي الإسرائيلي وفيما بينها. وواصل كل من فريق المراقبين في لبنان وفريق المراقبين في الجولان تقديم تقاريرهما مباشرة بشأن أنشطتهما التنفيذية إلى قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. وقدمت مهام الاتصال الإقليمية، بدعم من مكاتب الاتصال في كل من الجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر، ومكتب القدس بالنسبة للأردن وإسرائيل، معلومات وتحليلات ذات قيمة وحَسنة التوقيت، ساهمت في زيادة وعي الإدارة وبعثات حفظ السلام في الشرق الأوسط بالأحوال القائمة. وجرى تحسين إدماج فريق المراقبين في لبنان مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، لا سيما في مجال إجراء التحقيقات المشتركة بشأن انتهاكات الخط الأزرق. وفي أعقاب النقل المؤقت لمعظم قوات قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك من الجانب برافو، جرى تعديل فريق المراقبين في الجولان لتحسين أنشطة المراقبين العسكريين على النحو الأمثل. وحققت هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة نسبة امتثال بلغت ١٠٠ في المئة (الهدف لفترة السنتين: ١٠٠ في المائة) فيما يتعلق بتقديم تقارير المراقبة في الوقت المناسب، عن طريق قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، إلى الأمين العام.

٢ - فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان

(أ) وجود مراقبين عسكريين تابعين للأمم المتحدة في مراكز ميدانية مقامة على جانبي خط المراقبة لرصد انتهاكات وقف إطلاق النار

١٩٥ - نشر فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان مراقبين عسكريين في سبعة مراكز ميدانية مقامة في منطقتي كشمير الخاضعة لإدارة باكستان وبنجاب في باكستان، وفي ثلاثة مراكز ميدانية في منطقة كشمير الخاضعة لإدارة الهند، وذلك لرصد وقف إطلاق النار على طول خط الفصل. وظلت العمليات التي يضطلع بها فريق المراقبين في منطقة كشمير الخاضعة لإدارة الهند تقتصر على التحركات والاتصالات الإدارية بسبب الموقف الرسمي المتخذ منذ أمد طويل والمتمثل في عدم اعتراف الحكومة المضيفة بولاية البعثة. بالإضافة إلى ذلك، واجه فريق المراقبين صعوبات في كفالة استمرار وجوده في منطقة كشمير الخاضعة لإدارة الهند بسبب التأخير في إصدار التأشيرات. وقدم الجيش الباكستاني ما مجموعه ١٨٤ شكوى عن انتهاكات مزعومة لوقف إطلاق النار جرى التحقيق فيها من قبل فريق المراقبين. ولم يقدم الجيش الهندي إلى البعثة شكاوى عن انتهاكات مزعومة لوقف إطلاق النار. وجرى تبادل التقارير والملخصات عن جميع التحقيقات المنجزة (الهدف لفترة السنتين: ١٠٠ في المائة) في الوقت المناسب مع مقر الأمم المتحدة والطرفين على التوالي.

(ب) تنفيذ أعمال الدوريات والتفتيش والتحقيق في انتهاكات وقف إطلاق النار بفعالية وكفاءة

١٩٦ - أجرى فريق المراقبين ٠٩٩ ٤ مهمة تنفيذية دون عوائق (الهدف لفترة السنتين ٠٠٠ ٥)، بما في ذلك ١٨٤ تحقيقا، و ٨٧١ ٢ عملية استطلاع للمناطق، و ٦٨٤ مركز مراقبة، و ٣٦٠ رحلة ميدانية. وجرى الاضطلاع بجميع الأنشطة التنفيذية في منطقة كشمير الخاضعة لإدارة باكستان. وتم التحقيق في مائة في المائة من جميع الشكاوى المتعلقة بانتهاكات مزعومة لوقف إطلاق النار وللمجال الجوي (الهدف لفترة السنتين: ١٠٠ في المائة).

الباب ٦
استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية

أبرز نتائج البرنامج

واصل مكتب شؤون الفضاء الخارجي التابع للأمم المتحدة تعزيز التعاون الدولي في تسخير الفضاء الخارجي لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية. وأسفر الدعم النشط الذي حظيت به الدول الأعضاء في مجال تسجيل الأجسام

الفضائية عن تقديم خمس دول إخطارات بشأن إنشاء سجلاتها الوطنية. ولقد ورد تصديقان وإعلان واحد فيما يتعلق بمعاهدات الفضاء الخارجي. وجرى إنشاء مركز إقليمي سادس لتدريس علوم وتكنولوجيا الفضاء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وجرى الاضطلاع بتسعة أنشطة لبناء القدرات في ثمانية بلدان ضمت أكثر من ٧٥٠ من المتخصصين في مجالات علوم الفضاء الأساسية، وتكنولوجيا الفضاء الأساسية، والنظم العالمية للسواتل المخصصة للملاحة، وتكنولوجيا ارتياد الإنسان للفضاء، وإدارة الموارد الطبيعية، وقانون الفضاء. وتم تعزيز التعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ومكتب شؤون نزع السلاح، والاتحاد الدولي للاتصالات، وجرى التعاون للمرة الأولى مع منظمة الطيران المدني الدولي بشأن المسائل المتعلقة بالنقل الفضائي ومع مؤسسة ديجيتال غلوب (Digital Globe Inc.) لتيسير الحصول على منتجات ساتلية عالية وفائقة الاستبانة واستخدامها في عمل كيانات الأمم المتحدة. وعمل البرنامج أيضا بنشاط على زيادة التفاهم بشأن استخدام المعلومات الفضائية في إدارة الكوارث، ودعم البلدان في هذا المجال، بسبل منها إشراك ثمانية بلدان جديدة في بناء القدرة على الصمود في مواجهة الكوارث، والقيام باثني عشر نشاطا لبناء القدرات في إطار برنامج الأمم المتحدة لاستخدام المعلومات الفضائية في إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ (برنامج سبايدر).

التحديات والدروس المستفادة

في حزيران/يونيه ٢٠١٥، لم تتوصل لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية إلى اتفاق يتيح تنفيذ أنشطة برنامج الأمم المتحدة للتطبيقات الفضائية للفترة المتبقية من عام ٢٠١٥، مما يؤثر في قدرة المكتب على تنفيذ ولايته تنفيذا كاملا وما يتصل بذلك من النتائج المتوقعة. وأرجئت أربعة أنشطة إلى عام ٢٠١٦ من أجل التخفيف من أثر ذلك في البرنامج. وهناك تحديات أخرى تتعلق بالانتهاء من إبرام خطابات التعاون مع الحكومات في الوقت المناسب.

١٩٧ - وتستند النتائج الواردة أعلاه إلى تنفيذ ١٠٠ في المائة من ٣٥٤ من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي بالمقارنة مع ٩٨ في المائة في فترة السنتين الماضية. وقد زاد عدد النواتج الإضافية المنفذة بمبادرة من الأمانة العامة من ٤ في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى ١١ في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

١٩٨ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/68/6 (Sect.6) و Corr.1).

برنامج العمل

(أ) زيادة فهم المجتمع الدولي للنظام القانوني الذي وضعته الأمم المتحدة لتنظيم أنشطة الفضاء الخارجي وقبوله وتنفيذه

١٩٩ - ساهم البرنامج بنشاط في الجهود التي تبذلها لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ولجنتها الفرعية القانونية من أجل تعزيز تنفيذ معاهدات الأمم المتحدة المتعلقة بالفضاء الخارجي. وتلقى ما مجموعه ٤٢ بلدا (الهدف لفترة السنتين: ٤٤) الدعم من المكتب في بناء قدراتها أو تعزيزها في مجال قانون الفضاء. وألغي نشاط واحد كان مقررا في عام ٢٠١٥ لأسباب بخلاف الجهود المبذولة لبناء القدرات. وجرى توفير نشاطين لبناء قدرات الدول الأعضاء، عند الطلب، في مجال تعزيز فهم قانون الفضاء والمساعدة القانونية التقنية. ونتيجة لذلك ورد تصديقان على المعاهدات من دولتين من الدول الأعضاء، وكذلك إعلان واحد بمقتضى اتفاقية تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي قدمته منظمة حكومية دولية. وأسفر الدعم النشط للدول الأعضاء في مجال تسجيل الأجسام الفضائية عن تقديم خمس دول إخطارات بشأن إنشاء سجلاتها الوطنية، ليصل بذلك مجموع الإجراءات التي اتخذتها الدول والمنظمات الحكومية الدولية إلى ٦٤ إجراء (الهدف لفترة السنتين: ٥٢).

(ب) تعزيز قدرات البلدان في مجال استخدام علوم وتكنولوجيا الفضاء والتطبيقات ذات الصلة، بما في ذلك النظم العالمية للسواتل المخصصة للملاحة، لا سيما في المجالات المتصلة بالتنمية المستدامة

٢٠٠ - حتى نهاية عام ٢٠١٥، كان ما مجموعه ٦٣ بلدا (الهدف لفترة السنتين: ٥٨) قد تلقى التدريب الذي ييسره البرنامج في حين تلقى ٥٥ بلدا (الهدف لفترة السنتين: ٥٤) الدعم في استخدام علوم وتكنولوجيا الفضاء. وأسفر تقديم الدعم التقني عن إنشاء مركز إقليمي سادس لتدريس علوم وتكنولوجيا الفضاء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في عام ٢٠١٤. وجرى تكريس ثمانية أنشطة منفذة في سبعة بلدان لتعزيز قدرات البلدان في مجالات علوم الفضاء الأساسية، وتكنولوجيا الفضاء الأساسية، والنظم العالمية للسواتل المخصصة للملاحة، وتكنولوجيا ارتياد الإنسان للفضاء، واستخدام التطبيقات الفضائية في مجالات التطبيقات البحرية، والرعاية الصحية عن بعد، ودراسة الأوبئة عن بعد، وإدارة الموارد الطبيعية. وشارك ما مجموعه ٢٥ دولة وكيانا (الهدف لفترة السنتين: ٢٠) في الأنشطة التي

تكفل التوافق والتشغيل المتبادل في خدمات تحديد المواقع والملاحة والتوقيت استنادا إلى المعلومات الفضائية. وضمت اللجنة الدولية المعنية بالنظم العالمية للملاحة بواسطة السواتل ٢٢٧ أخصائيا خلال فترة السنتين.

(ج) زيادة الاتساق والتآزر في الأعمال المتعلقة بالفضاء التي تقوم بها كيانات منظومة الأمم المتحدة والكيانات الدولية ذات الصلة بالفضاء في مجال استخدام علوم وتكنولوجيا الفضاء والتطبيقات ذات الصلة كأدوات للنهوض بالتنمية البشرية وزيادة تنمية القدرات عموما

٢٠١ - حتى نهاية عام ٢٠١٥، جرى تنفيذ ما مجموعه ٣٢ نشاطا مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والكيانات ذات الصلة بالفضاء (الهدف لفترة السنتين: ٢٦) لتحسين الوعي وتعزيز القدرات واستخدام علوم وتكنولوجيا الفضاء. وقدم المكتب الخدمات للدورتين الرابعة والثلاثين والخامسة والثلاثين للاجتماع المشترك بين الوكالات المعني بأنشطة الفضاء الخارجي، بما في ذلك عقد جلسة مفتوحة غير رسمية في عام ٢٠١٤ تتعلق بمساهمة تكنولوجيا الفضاء في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ومؤتمر دولي معني برصد الأرض بعنوان ”حلول عالمية لتحديات التنمية المستدامة في المجتمعات المعرضة للخطر“ عُقد في عام ٢٠١٥. وأطلق برنامج جديد للزمالات في علم الجاذبية الضئيلة بالتعاون مع مركز التكنولوجيا الفضائية التطبيقية والجاذبية الضئيلة والمركز الألماني لشؤون الفضاء الجوي. وعقدت حلقة عمل إقليمية تناولت مسائل إدارة الكوارث في إندونيسيا، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ورابطة أمم جنوب شرق آسيا. وللمرة الأولى شارك المكتب أيضا بالتعاون مع منظمة الطيران المدني الدولي في الأنشطة المتعلقة بالنقل الفضائي التي تقوم بها الجهات الفاعلة غير الحكومية.

(د) زيادة فهم البلدان والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية لسبل الحصول على كافة أنواع المعلومات الفضائية وتطوير قدرتها على استخدامها دعما لكامل مراحل دورة إدارة الكوارث، وزيادة قبولها لتلك السبل والتزامها بها

٢٠٢ - تلقت ثمانية بلدان جديدة (بوتان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وزامبيا والسلفادور وغابون وكينيا ومنغوليا وهندوراس) دعما استشاريا تقنيا لتعزيز مؤسساتها وتفعيل أطرها السياساتية والاستراتيجية، والحد من ضعفها أمام الكوارث وزيادة قدرة سكانها وهياكلها الأساسية على مواجهتها. وبذلك بلغ مجموع عدد البلدان التي تتلقى المساعدة الاستشارية التقنية ٣٩ بلدا (الهدف لفترة السنتين: ٣٠). وبلغ عدد المجتمعات المحلية القادرة على الاستجابة لحالات الطوارئ باستخدام المعلومات الفضائية تسعة خلال

فترة السنتين (الهدف لفترة السنتين: ٨). وتلقى ممثلون من ٧٥ بلدا الدعم من خلال اثني عشر نشاطا لبناء القدرات تم تنظيمها في إطار برنامج سبايدر. وإن بوابة المعارف لبرنامج سبايدر (http://www.un-spider.org/) متاحة الآن أيضا باللغتين الإسبانية والفرنسية. ونسق المكتب أيضا مسألة إقامة شراكة دولية تضم ١٨ وكالة رئيسية لرصد الأرض لتعزيز التكنولوجيا الفضائية والتطبيقات للحد من مخاطر الكوارث، مما أسفر عن توفر مراجع أساسية في إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠.

الباب ٨
الشؤون القانونية

أبرز نتائج البرنامج

قدم مكتب الشؤون القانونية المشورة والمساعدة القانونية على نطاق واسع ووضع الصيغة النهائية للصكوك القانونية اللازمة للبعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة للقضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية للجمهورية العربية السورية، وبعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وخلال فترة السنتين لم تسجل حالات لم يحترم فيها مركز المنظمة وامتيازاتها وحصاناتها، إلا إذا قررت المنظمة نفسها التنازل عنها. وجرت تسوية مطالبات موجهة ضد المنظمة قيمتها الإجمالية ٠٧٨ ٠١٨ ٩ دولار بمبلغ ٠٨٠ ٦٣٨ ٢ دولار، أو بنسبة ٢٩ في المائة من المبلغ المطالب به أصلا. ونتيجة للأحكام الصادرة عن محكمة الأمم المتحدة للاستئناف في الحالات التي اعترض عليها المكتب، انخفضت مسؤولية المنظمة في الأحكام الصادرة عن محكمة الأمم المتحدة للمنازعات بنحو ٣,١ ملايين دولار. وفي مجال قانون البحار، أودعت الدول عند نهاية فترة السنتين ١٢٠ من الخرائط وقوائم الإحداثيات المعدة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار – وهو عدد يزيد بمقدار ٢٧ عملية إيداع عن العدد المستهدف البالغ ٩٣ عملية إيداع. وقد أحرز تقدم ملحوظ نحو التحديث الفعلي للقانون التجاري مع بدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية، واعتماد القواعد المتعلقة بالشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول، ودعوة الجمعية العامة الأمين العام إلى تحديد جهة إيداع ذات صلة معنية بالشفافية. وفي إطار برنامج المساعدة في تدريس

القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه، أجرى مكتب الشؤون القانونية للمرة الأولى حلقة دراسية بشأن القانون الدولي للدول العربية في عام ٢٠١٥.

التحديات والدروس المستفادة

تضمن تقرير الاستعراض المستقل عن حالات الاستغلال والتجاوزات الجنسية التي ترتكبها قوات حفظ السلام الدولية في جمهورية أفريقيا الوسطى توصية بأن تتبع الأمم المتحدة نهجا لكفالة الحصانة يفترض تعاون موظفي الأمم المتحدة ومشاركتهم الفعلية في عمليات المساءلة. وأوصى الفريق بأن تتخذ تدابير للحد من هدر الوقت والتعقيد في عملية تقييم طلبات الحصول على الحصانة. وفي سياق تنفيذ توصية الفريق، حدد المكتب عددا من المجالات لأغراض الاستعراض وهو يتصرف بموجبها، بما في ذلك تقييم الخطوات المحددة التي يمكن اتخاذها من أجل تسريع عمليات المراجعة القانونية، ولا سيما في سياق حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين. واضطلع المكتب ببعض أنشطة التقييم الجديدة خلال الفترة قيد الاستعراض. وفي الوقت الذي استمر فيه الاهتمام فيما بين الدول الأعضاء بتوفير التقييمات من خلال دراسات استقصائية للرضا بالانخفاض، سيحتاج المكتب إلى دراسة نهج جديدة، بما في ذلك في مجال وضع سياسة وخطة للتقييم.

٢٠٣ - وتستند النتائج المذكورة أعلاه إلى تنفيذ ٩٠ في المائة من ١ ٨٧٨ من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي بالمقارنة مع ٨٩ في المائة في فترة السنتين الماضية. وقد انخفض عدد النواتج الإضافية المنفذة بمبادرة من الأمانة العامة من ٤٠ في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى ٢٤ في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

٢٠٤ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/68/6 (Sect.8)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) زيادة التقيد بمواعيد تقديم الوثائق

٢٠٥ - قدم مكتب الشؤون القانونية ٩٣ في المائة من وثائقه (الهدف لفترة السنتين: ٩٢ في المائة) في المواعيد المقررة. وقد أولى المكتب تنفيذ هذا المؤشر من مؤشرات الأداء اهتماما وثيقا، وبالتالي، تجاوز عموما الهدف المحدد في السنوات الأخيرة.

(ب) تعزيز التنسيق في عمل المستشارين القانونيين وموظفي الاتصال القانونيين التابعين لمنظومة الأمم المتحدة

٢٠٦ - عقد المكتب ستة اجتماعات مقررة (الهدف لفترة السنتين: ٦) بالتعاون مع مستشارين قانونيين آخرين خلال فترة السنتين، على النحو المقترح في برنامج عمل المكتب. وشهدت تلك الاجتماعات حضورا قويا جدا وسجلت ردود فعل إيجابية. وأتاحت الاجتماعات عقد منتدى لتبادل الدروس المستفادة من بعض أهم المسائل القانونية التي يعالجها المكتب مع المستشارين القانونيين لمختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة سواء في المقر أو في الميدان.

البرنامج الفرعي ١
تقديم الخدمات القانونية لمنظومة الأمم المتحدة ككل

(أ) عمل أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية والفرعية بفعالية وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك النظام القانوني للأمم المتحدة، ودعم آليات العدالة الدولية، وفقا للولايات الصادرة

٢٠٧ - واصل مكتب المستشار القانوني تلبية الطلب على الخدمات القانونية من مختلف العملاء في منظومة الأمم المتحدة بأسرها، مع ضمان أن تكون المشورة القانونية والخدمات التي يقدمها ذات نوعية عالية وحسنة التوقيت. وفي ٩٩ في المائة من الحالات (الهدف لفترة السنتين: ٩٨ في المائة)، وضعت الصيغة النهائية للصكوك القانونية المتعلقة بأنشطة الأمم المتحدة، بما في ذلك فيما يتعلق بالبعثات الجديدة، لا سيما بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقدم المكتب المشورة بشأن قضايا القانون الدولي وتأمين وصول المساعدات الإنسانية التي يسرت الجهود التي تبذلها المنظمة للتصدي للأزمات في أوكرانيا والجمهورية العربية السورية واليمن. وحظي أيضا تقديم المساعدة في إطار تصدي المنظمة لوباء الكوليرا في هايتي بتقدير كبير من عملاء عديدين، بما في ذلك كيانات الأمم المتحدة والدول الأعضاء والحكومة المضيفة. وجرى تبادل الدروس المستفادة مع المستشارين القانونيين من مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة سواء في المقر أو في الميدان.

البرنامج الفرعي ٢
تقديم الخدمات القانونية العامة إلى أجهزة الأمم المتحدة وبرامجها

(أ) توفير أقصى قدر من الحماية للمصالح القانونية للمنظمة

٢٠٨ - لم تسجل حالات لم يحترم فيها مركز المنظمة وامتيازاتها وحصاناتها، إلا إذا قررت المنظمة نفسها التنازل عنها (هدف فترة السنتين: لا شيء).

(ب) تقليل المسؤوليات القانونية التي تتحملها المنظمة إلى أدنى حد

٢٠٩ - خلال فترة السنتين، قامت الشعبة القانونية العامة بتسوية مطالبات موجهة ضد الأمم المتحدة قيمتها الإجمالية أصلا ٠٧٨ ٠١٨ ٩ دولار بمبلغ ٠٨٠ ٦٣٨ ٢ دولار، أو بنسبة ٢٩ في المائة من ذلك المبلغ (الهدف لفترة السنتين: ٣٥ في المائة). بالإضافة إلى ذلك، ونتيجة للأحكام الصادرة عن محكمة الأمم المتحدة للاستئناف في الحالات التي اعترضت عليها الشعبة، انخفضت مسؤولية المنظمة عن الأحكام الصادرة عن محكمة الأمم المتحدة للمنازعات بنحو ٣,١ ملايين دولار.

البرنامج الفرعي ٣
التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه

(أ) إحراز تقدم في صياغة الصكوك القانونية

٢١٠ - واصلت شعبة التدوين القيام بمهام الأمانة لعدد من الهيئات القانونية، من بينها اللجنة السادسة للجمعية العامة ولجنة القانون الدولي، وتقديم الدعم الفني لها. وحقق ٧٧ في المائة من الصكوك القانونية قيد الإعداد (الهدف لفترة السنتين: ٤٠ في المائة) ارتفاعا في مستوى التقدم المحرز. وتتعلق أهم الإنجازات التي تحققت خلال فترة السنتين بعمل اللجنة، التي أنهت القراءة الثانية لمشاريع المواد المتعلقة بطرد الأجانب، والقراءة الأولى لمشاريع المواد المتعلقة بحماية الأشخاص في حالات الكوارث، فضلا عن دراسات أجرتها بشأن مواضيع ''تسليم المطلوبين أو محاكمتهم'' وحكم الدولة الأولى بالرعاية. وقد تحقق تقدم معتدل بشأن الصكوك المتعلقة بالاتفاقات اللاحقة والممارسة اللاحقة فيما يتعلق، في جملة أمور أخرى، بتفسير المعاهدات؛ وحصانة مسؤولي الدول من الولاية القضائية الجنائية الأجنبية؛ وتحديد القانون الدولي العرفي.

(ب) زيادة الإلمام بالقانون الدولي وتحسين فهمه

٢١١ - واصلت شعبة التدوين إدارة برنامج المساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه من خلال تنظيم برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي، والدورات الدراسية الإقليمية لأفريقيا في مجال القانون الدولي، وللمرة الأولى، الحلقة الدراسية للقانون الدولي للدول العربية. وتلقت الشعبة معدل رضا بنسبة ١٠٠ في المائة (الهدف لفترة السنتين: ٩٠ في المائة) من المشاركين في الدراسة الاستقصائية المتعلقة بالتدريب في مجال القانون الدولي. وواصلت الشعبة تطوير المكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي بالإضافة إلى المحاضرات والمواد السمعية البصرية التاريخية الجديدة. وقامت الشعبة بتوزيع منشوراتها القانونية على ١٦٣ من المستعملين النهائيين (الهدف لفترة السنتين: ١٥٠) لا سيما ممارسي المهنة والأوساط الأكاديمية من البلدان النامية. وأحرزت الشعبة تقدما نحو إنهاء الأعمال المتأخرة المتعلقة بمرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة، وواصلت عملها على المجلدات التي تتناول الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٩.

البرنامج الفرعي ٤
قانون البحار وشؤون المحيطات

(أ) زيادة مشاركة الدول في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاقات التنفيذ ذات الصلة وتنفيذها وتطبيقها بفعالية

٢١٢ - واصلت شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار الإسهام في تنفيذ وتطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاقات التنفيذ ذات الصلة على نحو فعال عن طريق توفير المعلومات وإسداء المشورة وتقديم المساعدة للدول والمنظمات الحكومية الدولية والكيانات الأخرى؛ وإعداد التقارير السنوية للأمين العام عن المحيطات وقانون البحار (A/69/71 وAdd.1 و A/70/74 و Add.1) وغير ذلك من الوثائق والمنشورات؛ وتقديم الخدمات بكفاءة لاجتماعات الجمعية العامة وهيئات الاتفاقيات. ونتيجة لذلك ازداد عدد الدول الأطراف في الاتفاقية واتفاقات التنفيذ من ٣٩٢ دولة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ إلى ٣٩٦ دولة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (الهدف لفترة السنتين: ٣٨٨). بالإضافة إلى ذلك أودعت الدول في نهاية فترة السنتين ١٢٠ من الخرائط وقوائم الإحداثيات المعدة في إطار الاتفاقية (الهدف لفترة السنتين: ٩٣).

(ب) تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة بهدف تحقيق منافع من استغلال المحيطات والبحار

٢١٣ - ارتفع عدد التوصيات التي أصدرتها لجنة حدود الجرف القاري إلى ٢٢ بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (الهدف لفترة السنتين: ٢٠). بالإضافة إلى ذلك، شاركت الشعبة في ١٤٢ نشاطا على المستوى الدولي (الهدف لفترة السنتين: ٤٩) تهدف إلى تحسين التنمية المستدامة للمحيطات والبحار، والانتفاع بمواردها على نحو يتسم بالإنصاف والكفاءة، وصون مواردها الحية، ودراسة البيئة البحرية وحمايتها والمحافظة عليها. وهذه الزيادة يمكن أن تعزى جزئيا إلى زيادة دعم الشعبة للاجتماعات الحكومية الدولية وأنشطة بناء القدرات؛ وكذلك إلى عملها فيما يتعلق بشبكة الأمم المتحدة للمحيطات، حيث يتصرف المستشار القانوني للأمم المتحدة كحلقة وصل. وعلاوة على ذلك، نظمت الشعبة ٩٩ نشاطا (الهدف لفترة السنتين: ٩٧) أو شاركت أو ساهمت فيها بهدف زيادة التعاون فيما يتعلق بحفظ الموارد البحرية الحية واستخدامها المستدام، ولا سيما التنوع البيولوجي لها في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية.

(ج) تيسير عملية صنع القرار في الجمعية العامة وفي الهيئات الأخرى العاملة في إطار الاتفاقية

٢١٤ - يسرت شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار صنع القرار في الجمعية العامة والهيئات العاملة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عن طريق تقديم خدمات محسنة أكثر لاجتماعات الجمعية العامة وهيئات الاتفاقيات، وإصدار التقارير السنوية الشاملة للأمين العام عن المحيطات وقانون البحار، والمنشورات الأخرى وفقا للتكليف الصادر عن الجمعية العامة. وفي المتوسط، أبدت ٩٥,٤ في المائة من الدول الأعضاء والكيانات الأخرى (الهدف لفترة السنتين: ٧٠ في المائة) رضاها عن الخدمات التي تقدمها الشعبة.

البرنامج الفرعي ٥
تنسيق القانون التجاري الدولي وتحديثه وتوحيده تدريجيا

(أ) إحراز تقدم فعلي نحو تحديث القانون التجاري والممارسات التجارية والحد من مواطن الشك والعقبات القانونية الناشئة عن القوانين القاصرة والمتضاربة أو عن تفسير القوانين وتطبيقها بشكل متعارض

٢١٥ - أحرز تقدم ملحوظ نحو التحديث الفعلي للقانون التجاري مع بدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية، واعتماد قواعد لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) المتعلقة بالشفافية في التحكيم التعاهدي

بين المستثمرين والدول، ودعوة الجمعية العامة الأمين العام إلى تحديد جهة الإيداع المعنية بالشفافية ذات الصلة. وقد شددت شعبة القانون التجاري الدولي بوجه خاص على تشجيع اعتماد واستخدام أحدث النصوص التي وضعتها لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال)، الأمر الذي أسفر عن اتخاذ ٨٥ إجراء بخصوص المعاهدات وبخصوص التشريع الوطني المستمد من نصوص الأونسيترال (الهدف لفترة السنتين: ٣٥). وتشكل القرارات القضائية والتحكيمية البالغ عددها ٢٠٨ قرارات المبلغ عنها والمتخذة استنادا إلى هذه النصوص دليلا موضوعيا على استخدامها العملي (الهدف لفترة السنتين: ١٨٠).

(ب) زيادة الوعي بمسائل القانون التجاري الدولي وفهمها والاعتماد على معايير الأونسيترال

٢١٦ - حدثت زيادة مطردة في كل من عدد المنشورات التي تناقش عمل الأونسيترال وعدد الإشارات إلى الأونسيترال في قواعد البيانات القانونية. وخلال فترة السنتين، ضم ١ ٠٢٢ منشورا جديدا (الهدف لفترة السنتين: ٩٠٠) إلى الثبت المرجعي لموقع الأونسيترال. وتشكل زيارات الصفحات الشبكية للأونسيترال (http://www.uncitral.org/) طريقة مهمة وإن كانت غير مباشرة لتقييم مدى اهتمام العالم الخارجي بالنصوص التي تضعها الأونسيترال. ومنذ استحداث سمات جديدة لوسائل التواصل الاجتماعي على موقع الأونسيترال الشبكي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، وهما Tumblr microblog and LinkedIn، حقق متوسط عدد الزيارات اليومية للموقع الشبكي زيادة ملحوظة وبلغ ٣ ٠٤٣ زيارة (الهدف لفترة السنتين: ٢ ٥٠٠). ويتأرجح عدد الزيارات اليومية بحسب اهتمام الجمهور في المواضيع المدرجة حاليا ضمن أعمال الأونسيترال. واجتذبت الأعمال الأخيرة في مجال الشفافية في التحكيم الاستثماري قدرا كبيرا من الاهتمام. ويعتبر الموقع الشبكي عموما مصدرا مهما للقانون التجاري على نطاق العالم، وهو متاح بلغات الأمم المتحدة الرسمية الست.

(ج) تحسين التنسيق والتعاون فيما بين المنظمات الدولية العاملة في ميدان القانون التجاري الدولي

٢١٧ - شاركت الوحدة التي تعنى بالمساعدة التقنية والتنسيق في ٨٢ نشاطا مشتركا مع المنظمات الدولية (الهدف لفترة السنتين: ٧٠) بما يشمل اجتماعات الخبراء، والندوات، والمؤتمرات، والمشاركة في فرق العمل والهيئات العامة للهيئات الحاكمة لمنظمات أخرى تتعامل مع المسائل ذات الاهتمام المشترك، والإسهامات في المنشورات المشتركة المتعلقة بالقانون التجاري الدولي، والمقالات عن عمل الأونسيترال في الصحف المهنية ودورات التدريس، في جملة أمور أخرى. وواصل مركز الأونسيترال الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ

المنشأ في جمهورية كوريا بدعم من الحكومة الكورية الإسهام في تنسيق الأنشطة في هذه المنطقة الواسعة على نحو أفضل.

(د) تحسين أداء الأونسيترال

٢١٨ - تبرهن التصنيفات التي يمنحها أعضاء الوفود لأمانة الأونسيترال على أنهم دائما راضون عنها إلى حد كبير. غير أن قلة عدد الأجوبة التي ترد كل سنة (٢١ ردا في عام ٢٠١٤ و ١٧ ردا في عام ٢٠١٥) توحي بأن أعضاء الوفود ومراقبي الدول الأعضاء لا يعتبرون أن تقييم أمانة الأونسيترال أمر بالغ الأهمية بمناسبة انعقاد دورة اللجنة. وتظهر أيضا البيانات الشفوية التي يدلي بها أعضاء الوفود المشاركة في اللجنة السادسة ورسائل التقدير التي ترد من حين لآخر طوال الفترة المشمولة بالتقرير درجة الرضا العام الذي أبداه ''عملاء'' أمانة الأونسيترال. وأعربت ٩ في المائة من الدول الأعضاء والهيئات الأخرى التي أجابت على الدراسة الاستقصائية أو علقت بطريقة أخرى (الهدف لفترة السنتين: ٨ في المائة) عن رضاها عن الخدمات المقدمة.

البرنامج الفرعي ٦
حفظ المعاهدات وتسجيلها ونشرها

(أ) تحسين سبل الاطلاع على المعاهدات الدولية المودعة لدى الأمين العام وعلى الإجراءات ذات الصلة المتعلقة بالمعاهدات، بما في ذلك المعلومات المتصلة بحالتها، وسبل الاطلاع على المعاهدات والإجراءات ذات الصلة بها المقدمة للأمانة العامة لتسجيلها ونشرها

٢١٩ - واصل قسم المعاهدات إحراز تقدم ملحوظ في تحسين إتاحة سبل الاطلاع على المعاهدات الدولية المودعة لدى الأمين العام والإجراءات ذات الصلة المتعلقة بالمعاهدات، بما في ذلك المعلومات عن حالتها، وعلى المعاهدات والإجراءات ذات الصلة بها المقدمة للأمانة العامة لتسجيلها ونشرها. وقد أعد القسم ٩٩ مجلدا من سلسلة معاهدات الأمم المتحدة وسجل ٧٨٤ ٢ معاهدة و ٥٢٤ ٢ إجراء من الإجراءات المتخذة بشأن المعاهدات وجهز ٠٧٠ ٣ إشعارا بالإيداع. وقد جرى تجهيز هذه الإجراءات المتعلقة بالمعاهدات المودعة لدى الأمين العام في ١,٥ يوما (الهدف لفترة السنتين: ١,٥)؛ وتم تسجيل المعاهدات والإجراءات ذات الصلة بها في غضون يوم واحد (الهدف لفترة السنتين: ١) بشأن القضايا التي لا تستدعي ترجمة. وكثيرا ما استشير الموقع الشبكي لقسم المعاهدات (https://treaties.un.org/) بمتوسط ٧٨١ ٢٨١ زيارة للصفحة شهريا (الهدف لفترة السنتين: ٠٠٠ ٣٢٤).

(ب) استمرار مشاركة الدول في إطار المعاهدات الدولية

٢٢٠ - ساعد قسم المعاهدات على تشجيع المشاركة في المعاهدات المودعة لدى الأمين العام عن طريق تنظيم حدثين سنويين خاصين للمعاهدات، وأربعة أحداث خاصة للمعاهدات، فضلا عن أنشطة تنمية القدرات. وخلال فترة السنتين، تلقى القسم ٢٨٢ ٥ معاهدة وإجراء ذا صلة بها لإيداعها لدى الأمين العام وتسجيلها (الهدف لفترة السنتين: ٣٦٠ ٥). وقد أسفرت الأحداث السنوية المتعلقة بالمعاهدات التي ينظمها القسم عن اتخاذ الدول الأعضاء ما مجموعه ١٢٢ إجراء يتعلق بالمعاهدات في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥.

(ج) تحسين إلمام الدول الأعضاء بالجوانب التقنية والقانونية للمشاركة في إطار المعاهدات المتعددة الأطراف وتسجيل المعاهدات لدى الأمانة العامة، وفهمها لتلك الجوانب

٢٢١ - تلقى قسم المعاهدات ٦٥٠ ١ طلبا للحصول على معلومات بشأن الإيداع والتسجيل (الهدف لفترة السنتين: ٦٥٠ ١) واستجاب لعدد كبير من الطلبات المتعلقة بتقديم المشورة والمساعدة الواردة من الدول ومكاتب الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والهيئات المعنية بالمعاهدات. وعلى وجه الخصوص، قدم القسم الدعم القانوني بشأن قانون المعاهدات وممارسته إلى الأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في اجتماعين للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزز (عُقدا في آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥) وفي الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (عُقدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥)، بما يفضي إلى اعتماد اتفاق باريس. وأجرى القسم أربع حلقات دراسية تدريبية في المقر، وكذلك حلقتين دراسيتين إقليميتين (عُقدا في ماسيرو في عام ٢٠١٤، وفي أسونسيون في عام ٢٠١٥). وأظهرت نتائج الدراسة الاستقصائية أن ٨٩ في المائة من المشاركين أعربوا عن ارتياحهم إزاء الدورات التدريبية المقدمة (الهدف لفترة السنتين: ٧١ في المائة).

الباب ٩
الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

أبرز نتائج البرنامج

ركز عمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على دعم العمليات الحكومية الدولية التي أدت إلى الاتفاق التاريخي للأمم المتحدة بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهدافها المتعلقة بالتنمية المستدامة. وقامت الإدارة أيضا بدعم عمل فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية

المستدامة والدورة الهامة من الاجتماعات والشرائح والمنتديات التي يعقدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وإشراك طائفة واسعة من أصحاب المصلحة. وقامت الإدارة بمهام أمانة المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية الذي عقد في آبيا، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، والمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية الذي عقد في أديس أبابا في تموز/يوليه ٢٠١٥. وأسفر المؤتمر الأخير عن اعتماد خطة عمل أديس أبابا التي توفر أساسا قويا في دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونظمت الإدارة العديد من الاجتماعات والمناسبات، بما في ذلك المؤتمر العالمي الأول المعني بالشعوب الأصلية، والاجتماعان الثاني عشر والثالث عشر بشأن الهجرة الدولية، والدورة الحادية عشرة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، والمؤتمر السنوي التاسع لإدارة الإنترنت، والمنتدى العالمي الثالث بشأن الحكومة الإلكترونية، واستعراض السنوات العشر لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات. وواصلت الإدارة من خلال إصدار المنشورات التحليلية والفنية، مثل الدراسة الاستقصائية للحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم والحالة والتوقعات الاقتصادية العالمية، توفير المعلومات للعمليات الحكومية الدولية. كما قدمت الإدارة معلومات مستكملة بشأن قواعد البيانات الإحصائية والبيانات السكانية. واستمر إحراز تقدم في مجال تنمية القدرات، مع اتخاذ إجراءات تنفيذية موحدة للمساعدة على صياغة وإدارة وتنفيذ وتقييم القدرات في المشاريع والأنشطة الإنمائية.

التحديات والدروس المستفادة

استمرت الإدارة في الاضطلاع بدورها في دعم مختلف العمليات الحكومية الدولية على نطاق أوسع في حالات عالمية جديدة ومتطورة، وعمليات شاملة رئيسية، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا. ويستدعي هذا الأمر الاستمرار في تعزيز عمل الإدارة في الشؤون المعيارية والتحليلية وفي تنمية القدرات. ويمكن اعتبار اللجنة التنفيذية الموسعة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية تجربة ناجحة في إبقاء منظومة الأمم المتحدة معنية بمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ومسار ساموا، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتسعى الإدارة إلى مواصلة تحسين نوعية منشوراتها، بما في ذلك من خلال هيئة التحرير في الإدارة. وقامت الإدارة بإعداد دليل لتقييم التنفيذ خلال فترة السنتين بهدف تحسين قدرتها على الرصد والتقييم على الصعيد الداخلي.

٢٢٢ - وتستند النواتج الواردة أعلاه إلى تنفيذ ٩٧ في المائة من ٣ ٢١٨ من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي بالمقارنة مع ٩٦ في المائة في فترة السنتين الماضية. وقد انخفض عدد النواتج الإضافية المنفذة بمبادرة من الأمانة العامة من ١٦ في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى ٦ في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

٢٢٣ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/68/6 (Sect.9)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) إدارة برنامج العمل بفعالية

٢٢٤ - بذلت جهود متواصلة لضمان إنجاز النواتج والخدمات في مواعيدها واستخدام الموارد بفعالية وكفاءة. وأنجزت الإدارة ٩٧ في المائة من النواتج القابلة للقياس الكمي التي صدر بها تكليف (الهدف لفترة السنتين: ٩٣ في المائة) في المواعيد المقررة. وقدر معدل استخدام الميزانية بنسبة ٩٨ في المائة (الهدف لفترة السنتين: ٩٩ في المائة).

(ب) زيادة التقيد بمواعيد تقديم الوثائق

٢٢٥ - كان مقررا في عام ٢٠١٤ تقديم ٢٩١ وثيقة رسمية لما قبل الدورة، وقدمت ٢٨٥ وثيقة منها في الموعد المحدد، مما أسفر عن معدل امتثال قدره ٩٨ في المائة. وكان مقررا في عام ٢٠١٥ تقديم ٢٧٩ وثيقة رسمية لما قبل الدورة، وقدمت ٢٦٦ وثيقة منها في الموعد المحدد، مما أسفر عن معدل امتثال قدره ٩٥ في المائة. وبذلك حققت الإدارة معدل امتثال بنسبة ٩٦ في المائة (الهدف لفترة السنتين: ٩٠ في المائة) بمواعيد تقديم وثائق لما قبل الدورة خلال فترة السنتين.

(ج) تعزيز اتساق السياسات في مجال إدارة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للأمانة العامة للأمم المتحدة من خلال دعم اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

٢٢٦ - جرى تعزيز اتساق السياسات في إدارة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تضطلع بها الأمانة العامة من خلال الأنشطة المركزة والمحددة التي استهلتها الإدارة مع كيانات اللجنة التنفيذية الموسعة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وشملت تلك الأنشطة تنسيق الدعم لمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بما في ذلك إعداد تقارير الأمين العام عن تعميم مراعاة أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة في منظومة الأمم المتحدة، ومتابعة مسار ساموا وتنفيذه، والقيام بالأعمال التحضيرية لاجتماعات المنتدى السياسي الرفيع المستوى

المعني بالتنمية المستدامة، والعملية الحكومية الدولية المفضية إلى اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأسفرت هذه الأنشطة خلال فترة السنتين عن اتخاذ أربعين قرارا (الهدف لفترة السنتين: ٤٠) واعتماد ثلاثين من ورقات السياسات والتقارير والمذكرات التوجيهية (الهدف لفترة السنتين: ٣٠). وقدمت الإدارة أيضا دعما قويا لمشاركة اللجنة التنفيذية في العمليات التشاورية التي أجرتها لجنة السياسات التابعة للأمين العام.

البرنامج الفرعي ١
دعم المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتنسيق شؤونه

(أ) تعزيز دور الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تيسير ورصد التقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا والأهداف الإنمائية للألفية وفي توطيد الصلات بين مناقشة السياسة العامة على الصعيد العالمي والجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف، وذلك بوسائل منها الاستعراض الوزاري السنوي ومنتدى التعاون الإنمائي

٢٢٧ - قامت الإدارة بتيسير عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ودور الجمعية العامة من خلال الاستعراضات الوزارية السنوية. وأيدت المفاوضات التي جرت في إطار الإعلانات الوزارية للمجلس، والتي تضمنت منظورا جنسانيا. وعززت الإدارة مشاركة أصحاب المصلحة من خلال منتدى الشباب والشراكات التابع للمجلس. وشارك في منتدى التعاون الإنمائي عدد مجموعه ١٢٠ من أصحاب المصلحة (الهدف لفترة السنتين: ١٢٠). وأعربت ثلاثون من الدول الأعضاء (الهدف لفترة السنتين: ٣٠) عن ارتياحها إزاء دعم الأمانة للعملية الحكومية الدولية. ودعمت الإدارة عمل الميسرين المشاركين الذي أسفر عن اتخاذ الجمعية القرار ٢٤٤/٦٩، بشأن تنظيم مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وطرائق المفاوضات الحكومية الدولية في ذلك الصدد. ودعمت الإدارة أيضا رئيس اللجنة الثانية في دراسة جدول أعمال اللجنة مع التركيز على خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا. وشارك ثلاثة عشر من صانعي السياسات الوطنية (الهدف لفترة السنتين: ١٣) في الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية للمجلس.

(ب) تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في توجيه هيئاته الفرعية وفي تحسين التنسيق والاتساق في أنشطة منظومة الأمم المتحدة

٢٢٨ - واصلت الإدارة دعم جهود المجلس الاقتصادي والاجتماعي للاضطلاع بالتنسيق الشامل للقطاعات ضمن منظومة الأمم المتحدة وتوفير التوجيه عموما على نطاق المنظومة. وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أدرجت لجان المجلس الفنية، في جداول وبرامج عملها، ١٢ مسألة من المسائل ذات الصلة (الهدف لفترة السنتين: ١٢) لكي ينظر فيها المجلس.

واتخذت الأجهزة الفرعية للمجلس ثمانية قرارات ومقررات (الهدف لفترة السنتين: ٨) استجابة لمبادرات تنسيق سياسات المجلس. وأعدت ثلاث مؤسسات من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (الهدف لفترة السنتين: ٣) خطة عمل لتنفيذ التوجيهات التي تقدمها الجمعية العامة والمجلس بشأن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية لمواءمة دورات التخطيط الاستراتيجي للكيانات مع الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. واستخدمت ثماني دول أعضاء (الهدف لفترة السنتين: ٨) عملية مبسطة وحسنت أسلوبها في الإبلاغ عن التقييم المتعلق بتنفيذ استعراض السياسات. وقدمت المنظمات غير الحكومية ستين بيانا رسميا (الهدف لفترة السنتين: ٦٠) أثناء مداولات المجلس.

(ج) تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجال إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاعات

٢٢٩ - واصلت الإدارة تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجال إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاعات، بحسب ما هو مبين في الاجتماعات الثلاثة التي عقدت بين المجلس ولجنة بناء السلام في الفترة المشمولة بالتقرير (الهدف لفترة السنتين: ٣). وتركزت الجهود على إدماج بناء السلام في أعمال المجلس. وقدم رئيس اللجنة إحاطة إلى المجلس خلال اجتماعات التنسيق والإدارة وشارك في الاجتماع الخاص للمجلس بشأن فيروس إيبولا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وعقد مكتبا المجلس واللجنة جلسة مشتركة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ لمناقشة السبل الكفيلة بتعزيز علاقاتهما واستكشاف المجالات الملموسة للتفاعل بين هاتين الهيئتين. واتخذ المجلس قرارين ومقررين (الهدف لفترة السنتين: قراران/مقرران) بشأن الحالات الإنمائية الطويلة الأجل في البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع. ومددت فترة ولاية الفريق الاستشاري التابع للمجلس والمخصص لهايتي في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥.

البرنامج الفرعي ٢
السياسات والتنمية في الميدان الاجتماعي

(أ) تعزيز الاتفاق على المستوى الحكومي الدولي

٢٣٠ - قدمت شعبة السياسات والتنمية في الميدان الاجتماعي الدعم إلى مختلف المحافل لفترة ما بعد عام ٢٠١٥، مع التركيز على الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة. وقد استخدمت نسبة ٨٣ في المائة من التوصيات المقترحة (الهدف لفترة السنتين: ٨٥ في المائة) في صياغة القرارات للدورتين الثانية والخمسين والثالثة والخمسين للجنة التنمية الاجتماعية والدورتين

التاسعة والستين والسبعين للجمعية العامة. وأبلغت الشعبة عن القرارات بشأن القضايا الاجتماعية، بما في ذلك تمكين الناس من تحقيق التنمية الاجتماعية، والأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وتعميم مراعاة مسائل الإعاقة في التنمية. وشملت الإنجازات الأخرى عقد اجتماع رفيع المستوى في الدورة السبعين للجمعية للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وإطلاق تقرير الحالة الاجتماعية في العالم لعام ٢٠١٣: مسائل عدم المساواة. وتضمن ١٠٠ في المائة من التقارير المقدمة إلى لجنة التنمية الاجتماعية والجمعية العامة (الهدف لفترة السنتين: ١٠٠ في المائة) توصيات تراعي الفوارق بين الجنسين.

(ب) زيادة المعارف والمهارات المكتسبة في مجال تنفيذ السياسات الاجتماعية على الصعيد الوطني وعلى صعيد المجتمعات المحلية بهدف تعزيز قدرات الدول الأعضاء في هذا الصدد

٢٣١ - حققت الشعبة مزيدا من التكامل في أنشطة التعاون التقني والمعياري، من خلال دعم الدول الأعضاء والمجتمع المدني في مجال وضع وتنفيذ السياسات والبرامج الاجتماعية، على الصعيد الوطني وعلى صعيد المجتمعات المحلية. وشملت مجالات التركيز دعم وضع السياسات المتعلقة بكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأسر، والشباب، والشعوب الأصلية، والتعاونيات، وتعزيز آليات ومنهجيات زيادة الإدماج الاجتماعي، بما في ذلك وضع خطة عمل على نطاق المنظومة من أجل تحقيق أهداف إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وزيادة الوعي بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وشملت الأنشطة تقديم الخدمات الاستشارية إلى الحكومات؛ وإعداد حلقات عمل تدريبية وطنية وإقليمية تنظم بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني؛ والقيام بمشاريع ميدانية؛ وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات والدروس المستفادة. ودربت الشعبة ٤٦٤ من الموظفين الوطنيين (الهدف لفترة السنتين: ٣١٢) على تنفيذ السياسات الاجتماعية على الصعيد الوطني وعلى صعيد المجتمعات المحلية.

(ج) زيادة الوعي لدى الحكومات والمجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص بمسائل تحليل التنمية الاجتماعية.

٢٣٢ - قامت الشعبة بزيادة إبراز عملها من خلال مواقعها الشبكية وأدوات وسائل التواصل الاجتماعي (النشرات الصحفية، وشبكة الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية، ومواقع فيسبوك وتويتر وفليكر ويوتيوب وإنستغرام) وحملات التواصل (#ForPeople) والأيام الدولية، والاحتفال بأيام الذكرى السنوية (السنة الدولية للأسرة)، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والاحتفال بالأيام الدولية (للعدالة الاجتماعية، والتعاونيات، والأسر،

والأشخاص ذوي الإعاقة، والقضاء على الفقر، والشباب، والمسنين، والشعوب الأصلية، والتضامن الإنساني)، والاجتماعات الرفيعة المستوى (المؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية)، فضلا عن زيادة التوعية بشأن المسائل المحيطة بالفئات الضعيفة والأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر. وحتى نهاية عام ٢٠١٥، سجل الموقع الشبكي للشعبة ١٠,٧ مليون زيارة وعملية تنزيل (الهدف لفترة السنتين: ٤,٩ ملايين)، وسجل ٥٦٢ اقتباسا إلكترونيا من المنشورين الرئيسيين للشعبة (الهدف لفترة السنتين: ٥٠). وأدى استخدام نظام للتسجيل المسبق عبر الإنترنت إلى ارتفاع عدد المشاركين من المجتمع المدني في المنتديات الحكومية الدولية والمناسبات الخاصة بأصحاب المصلحة، مما ساعد في تعزيز التعاون وإقامة الشبكات وتقاسم المعارف بشأن قضايا التنمية الاجتماعية.

البرنامج الفرعي ٣
التنمية المستدامة

(أ) قيام الدول الأعضاء باستعراض فعال، وتوصلها إلى اتفاق بشأن التحديات الرئيسية التي تواجهها التنمية المستدامة، والإجراءات ذات الأولوية التي يجب اتخاذها للمضي قدما في تنفيذ النتائج المتفق عليها بشأن التنمية المستدامة، بما في ذلك نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وجدول أعمال القرن ٢١

٢٣٣ - واصلت الشعبة تقديم الدعم التقني والفني إلى العمليات الحكومية الدولية. وشمل ذلك الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة الذي أصدر تقريره في تموز/يوليه ٢٠١٤، ولجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة التي أصدرت تقريرها في آب/أغسطس ٢٠١٤. ودعمت أيضا الأعمال التحضيرية والاجتماعات المعقودة في إطار المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية الذي اعتمد في سياقه مسار ساموا. وبالإضافة إلى ذلك قدمت الشعبة أيضا خدمات لاجتماعات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، التي نظمت تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي هذا الصدد، أعدت طبعة عام ٢٠١٥ من تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي. وقدمت الشعبة الدعم للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ومؤتمر قمة الأمم المتحدة الذي تُوج باعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأعربت نسبة ٨٧ في المائة من الدول الأعضاء (الهدف لفترة السنتين: ٨٧ في المائة) عن ارتياحها إزاء الدعم المقدم من الأمانة العامة.

(ب) زيادة إمكانية الوصول إلى المعلومات، وزيادة فهم ومعرفة الخيارات السياساتية والتدابير العملية والإجراءات المحددة اللازمة من أجل اعتماد التنمية المستدامة وتنفيذها على الصّعد المحلي والوطني والإقليمي والدولي

٢٣٤ - واصلت الشعبة تعزيز وجودها على شبكة الإنترنت من خلال منابرها الإعلامية المختلفة، بما في ذلك منبر معارف التنمية المستدامة ومنبر عمل الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتمثل مواقع الشعبة الشبكية منافذ معلومات رئيسية لمفاوضات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وسُجل إجمالي المستخدمين في الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ عند مستوى ٣ ملايين زائر، حيث بلغت الزيارات إلى الصفحات أكثر من ١٦,٥ مليون زيارة (الهدف لفترة السنتين: ٥ ملايين زيارة). وبلغ عدد مدخلات الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى في قواعد بيانات الشعبة ١ ٩٠٠ مُدخل (الهدف لفترة السنتين: ٤٤)، مما عكس الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين والالتزامات المجمعة والمسجلة باعتبارها متابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وأهداف التنمية المستدامة. ومكن استخدام خدمات وسائط التواصل الاجتماعي الشعبة من الوصول إلى جمهور أوسع مما مكنها من نشر معارف التنمية المستدامة في مجتمع محلي أوسع نطاقا، بما في ذلك الدول الأعضاء، وأصحاب المصلحة الآخرون.

(ج) تعزيز قدرات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات والأطر والآليات لدعم التنمية المستدامة، مع التركيز بشكل خاص على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٢٣٥ - دعمت الشعبة ثمانية بلدان رائدة في تعميم التنمية المستدامة في استراتيجياتها وخططها الإنمائية الوطنية، وفي إدماج خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك الآليات المؤسسية والرصد والإبلاغ. ودعمت أيضا خمسة بلدان رائدة في شمال أفريقيا وغرب آسيا في وضع استراتيجيات لإدارة الجفاف وندرة المياه وتنفيذها. وإضافة إلى ذلك، دعمت الشعبة البلدان النامية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مجال الحصول على الطاقة. وقد أطلقت ٩٥ في المائة من البلدان التي تساعدها الشعبة (الهدف لفترة السنتين: ٩٥ في المائة) مبادرات سياساتية، ووضعت برامج وخطط عمل تهدف إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. واستفاد ما مجموعه ٩٩١ من الخبراء الوطنيين (الهدف لفترة السنتين: ٢٦٠) من جهود تنمية القدرات التي بذلتها الشعبة. وهناك ما مجموعه ٣٢٠ امرأة من أصل ٩٩١ خبيرا وطنيا مشاركا (٣٢,٣ في المائة).

البرنامج الفرعي ٤
الإحصاءات

(أ) تعزيز النظام الإحصائي العالمي والنظام العالمي للمعلومات الجغرافية المكانية، مع زيادة فعالية مشاركة البلدان وزيادة التعاون فيما بين المنظمات الدولية، بما في ذلك إحراز تقدم في مواءمة مؤشرات التنمية وترشيدها

٢٣٦ - ازدادت المشاركة النشطة في فعاليات بناء النظم الرئيسية التي ينظمها البرنامج الفرعي زيادة حادة في النصف الثاني من فترة السنتين. وحقق الحضور في المناسبات التي نظمتها اللجنة الإحصائية رقما قياسيا في عام ٢٠١٥، حيث بلغ ٧١٦ مشاركا (الهدف لفترة السنتين: ٥٦٠). وبالإضافة إلى ذلك، حضرت الدول الأعضاء اجتماع لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي، وغيرها من الاجتماعات التنسيقية، وحلقات العمل والحلقات الدراسية بشأن بناء القدرات. وواصلت شعبة الإحصاءات القيام بدور تنسيقي قوي من أجل تحسين التعاون الدولي في مجال الإحصاءات، ولا سيما من خلال آليات التنسيق الراسخة والأفرقة العاملة التقنية المشتركة بين الوكالات والمشتركة بين الأمانات، بما في ذلك فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية. وحتى نهاية عام ٢٠١٥، أنجز ١٣ نشاطا تعاونيا (الهدف لفترة السنتين: ١٢ نشاطا) بالاشتراك مع المنظمات الدولية بشأن تبسيط مؤشرات التنمية ومواءمتها.

(ب) تحسين وتوسيع نطاق استعمال الحكومات والمنظمات الدولية ومعاهد البحث والقطاع الخاص وعامة الجمهور للبيانات الإحصائية والمبادئ التوجيهية التقنية التي ينتجها البرنامج الفرعي

٢٣٧ - واصل البرنامج الفرعي تحسين منصة النشر الإحصائي، وهي بوابة بيانات الأمم المتحدة (UNdata). وبالإضافة إلى ذلك، أدت الترقية التقنية لقاعدة بيانات الأمم المتحدة الاحصائية لتجارة السلع الأساسية إلى زيادة اهتمام وارتياح المستعملين إزاء البيانات الإحصائية المقدمة. وسجل استخدام البيانات المستمدة من قواعد البيانات الإحصائية زيادة قدرها ٨٣ في المائة من حيث عدد الطلبات الملباة (الهدف لفترة السنتين: ٤ في المائة). وكانت هناك ١٤,٧ مليون زيارة للموقع الشبكي، وهو ما يمثل زيادة قدرها ١٣,٥ في المائة مقارنة بفترة السنتين السابقة (الهدف لفترة السنتين: ١٤ في المائة). وهذا لا يعكس فقط اهتماما متزايدا من جميع المستخدمين (الحكومات والمنظمات الدولية ومعاهد البحوث والقطاع الخاص وعامة الجمهور) بمنتجات الشعبة، ولكن أيضا زيادة قدرتها على تلبية هذا الطلب بفعالية.

(ج) تعزيز قدرات البلدان النامية، وعلى وجه الخصوص أقل البلدان نمواً، وكذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على القيام بصورة منتظمة بجمع الإحصاءات والمؤشرات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية والبيئية وتصنيفها وتخزينها وتحليلها ونشرها، لإنتاج بيانات ذات نوعية جيدة، بما في ذلك البيانات المصنفة حسب نوع الجنس، لفائدة صانعي السياسات وللجمهور بصفة عامة

٢٣٨ - أدرجت الإدارة مسألة تعزيز القدرات الإحصائية للدول الأعضاء ضمن المجالات الخمسة ذات الأولوية لأعمالها المتعلقة بتنمية القدرات. وواصلت شعبة الإحصاءات تنفيذ برنامج قوي جدا لبناء القدرات ركز على بناء القدرات المؤسسية وإنشاء نظم متكاملة للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية. وتابع المشاركون في مختلف مناسبات بناء القدرات التأكيد على أثر مشاركتهم، حيث أفادت نسبة ٧٩,١ في المائة منهم (الهدف لفترة السنتين: ٧٤ في المائة) بأنها استخدمت المعارف التي حصلت عليها. واتصلت الشعبة بمهنيين من ١١٥ بلدا (الهدف لفترة السنتين: ٨٥ مهنيا) بشأن توفير الدعم المتعلق بالمبادئ التوجيهية وفي مجال تنمية القدرات من أجل وضع نظم إحصائية وطنية مستدامة وتنفيذها.

البرنامج الفرعي ٥
السكان

(أ) زيادة وعي المجتمع الدولي بقضايا السكان الجديدة والناشئة وزيادة معرفة وفهم أوجه التفاعل بين السكان والتنمية، بما في ذلك الأبعاد الجنسانية للظواهر الديمغرافية، وبخاصة في مجالات الخصوبة، والوفيات، والهجرة، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتوسع الحضري، والنمو السكاني، وشيخوخة السكان، والبيئة

٢٣٩ - دعمت الشعبة السكانية الدورتين السابعة والأربعين والثامنة والأربعين للجنة السكان والتنمية من خلال تنظيم إحاطات إعلامية منتظمة للدول الأعضاء. وفي الإحاطات الإعلامية، أبلغت الشعبة الدول الأعضاء بشأن جوانب مختلفة من الصلات القائمة بين السكان والتنمية. ونظمت الشعبة أيضا اجتماعات أفرقة الخبراء ساعدت في إعداد تقارير الأمين العام لكلتا الدورتين. وفي تلك الاجتماعات، أكد المشاركون من جديد على أهمية البيانات الديمغرافية المصنفة حسب نوع الجنس، وطلبوا إلى الشعبة أن تواصل تقديم التقارير عن الأبعاد الجنسانية للظواهر الديمغرافية، من قبيل الهجرة وشيخوخة السكان والصحة والوفيات. وفي الدورة التاسعة والأربعين، نظمت الشعبة عملية تشاور واسعة النطاق بشأن أساليب عمل اللجنة. وحضر ما مجموعه ٢٣٨ من المسؤولين الحكوميين (الهدف لفترة السنتين: ١٤٠ مسؤولا) جلسات الإحاطة والاجتماعات التي نظمتها الشعبة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

(ب) التيسير الفعال لاستعراض الدول الأعضاء للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وصكوك خطة الأمم المتحدة للتنمية ذات الصلة بالموضوع، وبخاصة مؤتمر قمة الألفية ومتابعة نتائجه

٢٤٠ - أتيحت للدول الأعضاء مائة في المائة من الوثائق في الوقت المحدد (الهدف لفترة السنتين: ١٠٠ في المائة) التي تصدرها شعبة السكان للجنة السكان والتنمية. وبالإضافة إلى ذلك، نُشرت نسخ غير محررة بالإنكليزية فقط من جميع وثائق الهيئات التداولية على موقع الشعبة على الإنترنت في وقت مبكر بقدر الإمكان. وكان نشر هذه الوثائق قبل الموعد النهائي الرسمي موضع تقدير كبير من جانب الدول الأعضاء. وتعتبر الوثائق الصادرة عن الشعبة عموما في حينها وسليمة من الناحية التقنية وموجهة نحو السياسات وزاخرة بالمعلومات بالنسبة لأعمال اللجنة. وتتابع شعبة السكان التعقيبات التي وردت من الدول الأعضاء بشأن نوعية الوثائق المقدمة لكل دورة. وأعربت ٧٥ من الدول الأعضاء (الهدف لفترة السنتين: ٢٥)، بحلول نهاية فترة السنتين، عن ارتياحها إزاء عمل الشعبة.

(ج) زيادة إمكانية الحصول على المعلومات والبيانات السكانية، بما فيها البيانات المصنفة حسب نوع الجنس، في حينها لتستخدمها الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية

٢٤١ - واصلت شعبة السكان تحديث وتوسيع نطاق موقعها الشبكي بغية إتاحة المعلومات عن المسائل السكانية للدول الأعضاء والمجتمع الدولي في الوقت المناسب. وجرى تسجيل ما مجموعه ٢ ٤٩٢ مشتركا (الهدف لفترة السنتين: ٢ ٦٠٠) في خدمة الإشعارات بالبريد الإلكتروني للشعبة. ونظرا للصعوبات التقنية، لم تتمكن الشعبة من استكمال قائمة المشتركين. وبالإضافة إلى ذلك، حال جدار حماية على نطاق الإدارة دون اشتراك الناس من خارج الأمم المتحدة في القوائم البريدية للشعبة. وبالتالي، أزيل رابط خدمة الاشتراك من الموقع الشبكي للشعبة. وبدلا من ذلك، ظلت الشعبة تجمع معلومات الاتصال من الناس الذين يحضرون جلسات الإحاطة والاجتماعات، وقد نجحت في استخدام هذه المعلومات لتنبيه الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن الأحداث القادمة.

البرنامج الفرعي ٦
السياسات الإنمائية والتحليل الإنمائي

(أ) تعزيز المناقشات الدولية من خلال مساعدة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي على تحديد وفهم القضايا والتحديات الجديدة والناشئة في مجال التنمية الاقتصادية، لا سيما في سياق تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، ومن بينها الأهداف الإنمائية للألفية، مع إيلاء الاعتبار الكامل لتبعات المسائل الرئيسية الشاملة لعدة قطاعات بالنسبة للوضع الحالي ولخطة التنمية الدولية لما بعد عام ٢٠١٥، بما يضمن تطابق الأسس التقنية لأهداف التنمية المستدامة وعملية وضع إطار مفاهيمي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على أساس تقييمات تستند إلى الأدلة وتحليل لإمكانية التنفيذ

٢٤٢ - أدت النواتج التحليلية لشعبة السياسات الإنمائية والتحليل إلى تعزيز النقاش بشأن السياسات والإجراءات الاقتصادية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا كما يتضح من ٢٣ مقررا (الهدف لفترة السنتين: ١٦) اتخذتها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن هذه المسائل. ووجد مائة في المائة من الدول الأعضاء التي شملها الاستقصاء (الهدف لفترة السنتين: ٧٥ في المائة) أن التقارير التحليلية الرئيسية للشعبة ”مفيدة“ أو ”مفيدة جدا“. وسجل نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية للشعبة ٢٧ استخداما (الهدف لفترة السنتين: ٢٠) من جانب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) و/أو اللجان الإقليمية من أجل تحليلاتها وتقاريرها الاقتصادية.

(ب) تحسين الوعي والحوار بشأن الحالة الاقتصادية في العالم، بما في ذلك تشجيع وتعميم وجهة نظر موحدة للأمم المتحدة بشأن توقعات الاقتصاد العالمي وآثارها على فرص البلدان النامية

٢٤٣ - سمحت النواتج التحليلية بإغناء الحوار الدائر في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الحالة الاقتصادية في العالم. وتمثلت النواتج الرئيسية للشعبة في نسختي عام ٢٠١٥ وعام ٢٠١٦ من منشور الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم، بمساهمات من مكتب تمويل التنمية التابع للإدارة والأونكتاد واللجان الإقليمية. وجرت مناقشتها خلال الجزء الرفيع المستوى للمجلس في دورتي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، وتقريريه عن الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لمنتصف عام ٢٠١٤ ومنتصف عام ٢٠١٥ (E/2014/70 و E/2015/70). وتُدمج أيضا على نحو منتظم في خُطب الأمين العام وغيره من مسؤولي الأمم المتحدة مقتطفات في شكل مواد فنية من منشور الشعبة تشمل تحديثاته التي تصدر في منتصف العام وتحديثاته الشهرية، وتُقتبس في عدد من التقارير والمذكرات الصادرة عن الأمين العام. وفي نهاية عام ٢٠١٥، وردت ٥٤ إشارة إلى التحليل الذي أجرته الشعبة (الهدف لفترة

السنتين: ٥٠) في الوثائق الرسمية للحالة الاقتصادية في العالم. وحقق الموقع الشبكي للشعبة (http://www.un.org/en/development/desa/policy/) ١ ٢٤٤ ٠١٥ عملية تنزيل (الهدف لفترة السنتين: ٧٥٠ ٠٠٠).

(ج) تعزيز قدرات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على إدماج سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات البيئية والاجتماعية، بما في ذلك الأبعاد الجنسانية، في استراتيجيات التنمية الوطنية، وعلى جعل استقرار الاقتصاد الكلي يتفق مع الأهداف الطويلة الأجل المتعلقة بالقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة وأيضا مع المبادئ والأهداف الأساسية لخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، متى حددت واتفق عليها

٢٤٤ - خلال فترة السنتين، وضعت ٢١ من البلدان المستفيدة التي تتلقى الدعم من الشعبة في مجال تنمية القدرات (الهدف لفترة السنتين: ٢١) مقترحات رامية إلى إدماج سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية والبيئية في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية مع التركيز على التنمية المستدامة، ومع إيلاء الاعتبار الواجب للأبعاد الجنسانية. وقد وضعت بعض البلدان مذكرات سياساتية ذات صلة وخطط عمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة، والانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة، بينما اكتسبت بلدان أخرى معرفة بشأن مختلف تدابير الدعم الدولية وكيفية إدماجها في التخطيط، وكذلك بشأن أثر الرفع من فئة أقل البلدان نموا. وجرى أيضا تدريب بعض البلدان على وضع نماذج على نطاق الاقتصاد ككل من أجل التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، جرى زيادة تنقيح وتحديث الموقع الشبكي الذي يساعد أقل البلدان نموا على معالجة التحديات الإنمائية الخاصة بها، وتحقيق التقدم نحو الرفع من هذه الفئة، من أجل تحسين إمكانية الوصول والتفاعل.

البرنامج الفرعي ٧
الإدارة العامة والتنمية

(أ) تحسّن إمكانية الوصول إلى المعلومات وتبادل المعارف والتعلّم والشراكات من خلال شبكة الأمم المتحدة للإدارة العامة ودراسات الأمم المتحدة القطرية في مجال الإدارة العامة

٢٤٥ - سجلت شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية ١٣١ ٤٦٥ ١١٧ زيارة إلى/تنزيل وثيقة من شبكة الأمم المتحدة للإدارة العامة (الهدف لفترة السنتين: ٦٢ مليونا) و ١٨٢ ١٤٥ ٤ زيارة صفحة/تنزيل وثيقة للتقارير الشهرية الإلكترونية من موقع قاعدة بيانات دراسات الأمم المتحدة القطرية في مجال الإدارة العامة (الهدف لفترة السنتين: ٥٠٠ ٠٠٠)، مما يعكس تحسنا في تبادل المعلومات والمعارف. وقد واصلت الشعبة الاستفادة من الزخم الناجم عن إطلاق دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية بشأن الحكومة الإلكترونية لعام ٢٠١٤ في تقديم

مدخلات قيمة لمقرري السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة في تطبيق الحكومة الإلكترونية من أجل تعزيز تقديم الخدمات العامة واعتماد نهج الحكومة بأكملها دعما للتنمية المستدامة.

(ب) تعزيز الفهم المشترك والقرارات والإجراءات المشتركة بشأن مسائل الحوكمة والإدارة العامتين

٢٤٦ - اتضح أثر عمل الشعبة في تقارير وقرارات الهيئات الحكومية الدولية، كما يتبين من ١١ من الإشارات والتوصيات والمقررات (الهدف لفترة السنتين: ١٠) الواردة في قرارات الهيئات الحكومية الدولية، بما في ذلك قرارات الجمعية العامة ١٩٨/٦٨ و ٣٠٢/٦٨ و ١٩٩/٦٩ و ٢٠٤/٦٩ و ٢٢٨/٦٩ و ٣٢٧/٦٩ و ١٢٥/٧٠ و ١٨٤/٧٠ وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٧/٢٠١٤ و ٣٨/٢٠١٤ و ٢٨/٢٠١٥. وأجري ما مجموعه ٣٠ بعثة استشارية (الهدف لفترة السنتين: ٩) بناء على طلبات من الدول الأعضاء في مختلف المناطق من العالم، بما في ذلك ١٦ بلدا ناميا و ٤ من أقل البلدان نموا. وقد استمدت ٦٨ إشارة وتوصية ومقررا (الهدف لفترة السنتين: ٤٥) من المنشورات والمنتجات الأخرى للشعبة وأدرجت في الخطط والسياسات الوطنية.

(ج) زيادة قدرات الحكومات الوطنية والمحلية على تعزيز الجدارة المهنية والخضوع للمساءلة والامتياز في القطاع العام، بما في ذلك في سياق تعميم مراعاة المنظور الجنساني

٢٤٧ - في إطار بناء قدرات الحكومات المحلية، أعدت الشعبة أربع دورات تدريبية جديدة على شبكة الإنترنت. وسجل في هذه الدورات، إلى جانب غيرها من الدورات التدريبية على الإنترنت التي أعدتها الشعبة، ٥ ٢٠٩ مهنيين في مجال الإدارة العامة وأصحاب مصلحة آخرين (الهدف لفترة السنتين: ٦٠٠ ٤). ونُفذت ست وثلاثون من التوصيات المتعلقة بالمنهجية والتوصيات التقنية (الهدف لفترة السنتين: ٣٠) نتيجة للخدمات الاستشارية ومشاريع التعاون التقني الرامية إلى بناء القدرات المؤسسية. وتعلقت الخدمات الاستشارية، في جملة أمور بإنشاء أكاديمية الحكم المحلي الأفريقية وتعزيز السياسات وتحسين نظم إدارة المعارف الخاصة بالخدمة العامة من خلال الحكومة الإلكترونية. وورد ما مجموعه ٥٥٢ ١ ترشيحا لجوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة، منها ١٠٢ من الترشيحات (الهدف لفترة السنتين: ٢٦) تتصل بتعزيز تقديم الخدمات العامة المراعية للمنظور الجنساني.

البرنامج الفرعي ٨
الإدارة المستدامة للغابات

(أ) تقديم دعم فعال للتوصل إلى قرار مستنير بشأن مستقبل الترتيب الدولي المتعلق بالغابات، مع التركيز على سبل تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات، بما في ذلك تمويل الغابات من جميع المصادر، مع مراعاة دور الغابات في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، والترابط بين الترتيب الدولي المتعلق بالغابات وخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٢٤٨ - خلال فترة السنتين، تمثل الإنجاز الرئيسي لأمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في توفير ١٣ ناتجا تحليليا ونشاطا فيما بين الدورات (الهدف لفترة السنتين: ٩) للدورة الحادية عشرة للمنتدى الذي شهد اعتماد مشروع القرار التاريخي بشأن الترتيب الدولي المتعلق بالغابات لما بعد عام ٢٠١٥ (الذي اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في وقت لاحق بوصفه قراره ٣٣/٢٠١٥) ومشروع الإعلان الوزاري المعنون ”الغابات التي نصبو إليها: ما بعد عام ٢٠١٥“. وتضمن القرار ١٣ مقررا رئيسيا بشأن تعزيز الإدارة المستدامة للغابات، وقرار إنشاء الشبكة العالمية لتيسير تمويل الغابات.

(ب) تعزيز أنشطة الرصد والتقييم والإبلاغ المتعلقة بتنفيذ الصك غير الملزِم قانوناً بشأن جميع أنواع الغابات والتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات، مع التركيز على تعميم مراعاة المنظور الجنساني

٢٤٩ - جرى إعداد نموذج أساسي مبسط لتقديم التقارير إلى منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في دورته الحادية عشرة، وذلك في شراكة مع أعضاء الشراكة التعاونية المعنية بالغابات، مما أدى إلى زيادة عدد التقارير الوطنية المقدمة من ٦٠ إلى ٧٨ تقريرا (الهدف لفترة السنتين: ٦٠). وأظهرت التقارير مساهمات الغابات والإدارة المستدامة للغابات في القضاء على الفقر (الهدف الإنمائي للألفية رقم ١)، والاستدامة البيئية (الهدف الإنمائي للألفية رقم ٧)، والتعاون الدولي من أجل التنمية (الهدف الإنمائي للألفية رقم ٨). وبالإضافة إلى ذلك، ورد ١٥ تقريرا من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وفيما يتعلق بالمنظورات الجنسانية، أفادت تقارير وطنية بوجود ارتباط قوي بين فرص التدريب في قطاع الغابات وزيادة العمالة باعتبارها وسيلة من وسائل تمكين المرأة. وأبلغت البلدان بأن السياسات المتصلة بالغابات تسهم في تعزيز المساواة بين الجنسين في إدارة الغابات وعمليات صنع القرار.

(ج) تحسين التعاون والتنسيق بشأن جميع أنواع الغابات والأشجار خارج الغابات عن طريق زيادة فعالية التعاون وتحسين تبادل المعارف فيما بين الحكومات والمجموعات الرئيسية والمنظمات والصكوك والعمليات، بما في ذلك أعضاء الشراكة التعاونية في مجال الغابات

٢٥٠ - اضطلعت أمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات بـ ١٨ مبادرة تعاونية ومشتركة (الهدف لفترة السنتين: ١٧) مع أعضاء الشراكة التعاونية في مجال الغابات، بما يشمل ما يلي: وثيقة تحليلية بشأن إدماج الغابات في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (٢٠١٥)؛ ونموذج الإبلاغ المنقح على الصعيد الوطني، وتحديد مصادر البيانات لقياس التقدم المحرز في تنفيذ القرارات ذات الصلة من جانب المنتدى؛ ورسائل مشتركة بشأن اليوم الدولي للغابات في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥؛ وتنظيم مناسبات تسليم جوائز وانغاري ماثاي ''لبطل الغابات'' لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥؛ ومنتدى المشهد العالمي في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. وجرى تنظيم ثماني حلقات عمل بشأن تمويل الغابات في منطقة المحيط الهادئ ووسط آسيا وأفريقيا وذلك بالتعاون مع المنظمات الإقليمية. وأقيمت اثنتا عشرة شراكة مع أمانات المنتدى الأفريقي المعني بالغابات، واتفاقية التنوع البيولوجي، والاتحاد الأفريقي، ومنظمة التعاون الاقتصادي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومرفق البيئة العالمية، والمنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية، وجماعة المحيط الهادئ، والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

(د) زيادة الوعي بالإجراءات الوطنية والإقليمية والعالمية المتصلة بالإدارة المستدامة للغابات، ودعم تلك الإجراءات

٢٥١ - أيدت أمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات زيادة الوعي بالغابات من خلال مواقعها الشبكية، والاجتماعات والمناسبات والمنشورات والنشرات الصحفية وحملات التواصل الاجتماعي، كما يتضح من الإجراءات الوطنية والإقليمية والعالمية الثمانية (الهدف لفترة السنتين: ٨) التي نُفذت بدعم من أمانة المنتدى. وعُقدت اجتماعات دعما للمنتدى في الصين (في عام ٢٠١٤)، وسويسرا (في عام ٢٠١٥)، ونُفذت مبادرة المجموعات الرئيسية في نيبال (في عام ٢٠١٥). وتم تقديم الدعم للاحتفال باليوم الدولي للغابات في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ من خلال عقد المناسبات الخاصة، ورسالتين من الأمين العام، والنشرات الصحفية، وحملات التواصل الاجتماعي، وعروض الأفلام، والمعارض. وبلغت حملة وسائط الإعلام الاجتماعي لعام ٢٠١٤ أكثر من ٢,٣ مليون حساب على موقع تويتر في

٢١ آذار/مارس ٢٠١٤، بينما في عام ٢٠١٥ بلغت ٢٠ مليون حساب على موقع تويتر في ذلك التاريخ. وبلغت الحملة التي استغرقت ٢١ يوما والتي نفذت في عام ٢٠١٥ ما مجموعه ٢٦,٥ مليون من الحسابات.

(هـ) تعزيز قدرات الدول الأعضاء على النهوض بالإدارة المستدامة للغابات وتنفيذ الصك غير الملزِم قانوناً المتعلق بجميع أنواع الغابات، وبخاصة تحقيق الأهداف العالمية

٢٥٢ - واصلت أمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات تقديم المساعدة التقنية والفنية إلى البلدان لبناء القدرات. وتلقت تسع دول أعضاء (الهدف لفترة السنتين: ١٠) المساعدة على تعزيز تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات، بما في ذلك تنفيذ الصك غير الملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات. ونُفذت تسع حلقات عمل في إطار العملية التيسيرية للمنتدى بمشاركة ما مجموعه ٢٣٢ خبيرا وطنيا من ٦١ بلدا في آسيا الوسطى وجنوب وغرب أفريقيا ومنطقة المحيط الهادئ. وحدد المشاركون نقاط العمل الرئيسية من أجل وضع استراتيجيات لتسخير التمويل المتعلق بالمناخ للإدارة المستدامة للغابات. واستنادا إلى تعقيبات المشاركين، يسرت حلقات العمل اكتساب مهارات طلبات الحصول على منحة لفائدة ٢١ ممثلا عن ١٦ بلدا. وقُدمت المساعدة إلى عشرة بلدان في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في وضع خطط عمل وطنية من أجل إدماج الإدارة المستدامة للغابات في استراتيجيات التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر.

البرنامج الفرعي ٩
تمويل التنمية

(أ) فعالية الجهود التي تبذلها الجهات المعنية المتعددة من أجل رصد ومتابعة توافق آراء مونتيري، وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، ونتائج المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، وغير ذلك من النتائج المتصلة بتمويل التنمية، بما في ذلك نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

٢٥٣ - سجل مكتب تمويل التنمية ٣٤ إسهاما رئيسيا من الحكومات والمجموعات الإقليمية والجهات المعنية المؤسسية وغير الحكومية (الهدف لفترة السنتين: ٣٤) في التقييم السنوي لتنفيذ توافق آراء مونتيري. وساهمت المدخلات الفنية المقدمة من البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومجموعة الـ ٢٤، ومجموعة الـ ٢٠، ومجموعة الـ ٧٧ والصين، والأمم المتحدة، والكيانات الدولية الأخرى، في تقارير الأمين العام السنوية إلى الجمعية العامة (A/69/188، و A/69/358، و A/70/311، و A/70/320) ومذكرات الأمين العام إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/2014/53؛ و E/2015/52). وبالإضافة إلى تقرير لجنة

الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة (A/69/315)، وتقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة (A/68/970)، فإنها جميعا بمثابة إسهامات في التحضير للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (الذي عقد في أديس أبابا في الفترة من ١٣ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥)، مما أسفر عن خطة عمل أديس أبابا بشأن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩، المرفق).

(ب) تعزيز دور الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك الهيئات الحكومية الدولية المعنية وهيئات إدارة الجهات المؤسسية المعنية الأخرى، والاستفادة منها على نحو أكمل لأغراض متابعة وتنسيق المؤتمرات مع النتائج الأخرى المتصلة بتمويل التنمية

٢٥٤ - قررت الجمعية العامة، في قرارها ٢٧٩/٦٨، أن تعقد المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية بأديس أبابا في تموز/يوليه ٢٠١٥. وقيّم المؤتمر التقدم المحرز في تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة، وعالج القضايا الجديدة والناشئة، وأعاد تنشيط عملية متابعة تمويل التنمية وعززها. وفي القرار ٣١٣/٦٩، اعتمدت الجمعية خطة عمل أديس أبابا التي توفر إطارا عالميا جديدا لتمويل التنمية المستدامة، وترسي أساسا متينا لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. كما وافقت الجمعية على المبادئ الأساسية بشأن إعادة هيكلة الديون السيادية (القرار ٣١٩/٦٩)، واعتمدت للمرة الأولى قرارا بشأن ''تعميم الخدمات المالية من أجل تحقيق التنمية المستدامة'' (القرار ١٨٩/٧٠). وفي المجموع، صدر ٣٢ قرارا رئيسيا وموجزا رئاسيا وإعلانا بشأن متابعة المؤتمرات وتنسيقها (الهدف لفترة السنتين: ٣٢) خلال فترة السنتين.

(ج) إشراك الحكومات على نحو أكمل وزيادة التعاون والتفاعل فيما بين جميع الجهات المؤسسية وغير المؤسسية المعنية التي تشارك في عملية تمويل التنمية من أجل كفالة المتابعة السليمة لتنفيذ الاتفاقات والتعهدات التي جرى التوصل إليها في مؤتمري مونتيري والدوحة لتمويل التنمية وفي المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، مع إيلاء المراعاة الواجبة لمسائل المساواة بين الجنسين

٢٥٥ - خلال فترة السنتين، نظم المكتب ٢٩ مناسبة رئيسية لأصحاب المصلحة المتعددين (الهدف لفترة السنتين: ٢٩) لدعم العملية التحضيرية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وكذلك عمل لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة ولجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية. ونُظمت احدى المناسبات الجانبية الأربع خلال الدورات الموضوعية غير الرسمية للجمعية العامة بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن موضوع ''المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة في إطار تمويل التنمية''. كما عقد المكتب، في

إطار برنامجه لتنمية القدرات، ١٠ حلقات عمل تدريبية للبلدان النامية بشأن مواضيع مطروحة في مجال الضرائب الدولية.

(د) تعزيز دور الأمم المتحدة في تشجيع التعاون الدولي في المسائل الضريبية، بما في ذلك السياسة الضريبية وإدارة الضرائب وتنمية القدرات في البلدان النامية، بهدف تعبئة الموارد المحلية والدولية من أجل التنمية ضمن الإطار المتكامل لنتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

٢٥٦ - في خطة عمل أديس أبابا للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩، المرفق)، قرر رؤساء الدول والحكومات والممثلون الرفيعو المستوى تعزيز فعالية لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية وقدراتها التشغيلية، من خلال زيادة تواتر اجتماعاتها لتصل إلى جلستين في السنة، مدة كل منهما أربعة أيام عمل. وخلال فترة السنتين، أنجز المكتب خمسة نواتج (الهدف لفترة السنتين: ٥)، بما في ذلك دورات الأمم المتحدة المتعلقة بمعاهدات الازدواج الضريبي والتسعير الداخلي، والدليل التمهيدي للأمم المتحدة بشأن معاهدات الازدواج الضريبي، والدليل التمهيدي للأمم المتحدة بشأن التسعير الداخلي، ودليل الأمم المتحدة بشأن قضايا مختارة في حماية القاعدة الضريبية للبلدان النامية، ودليل الأمم المتحدة بشأن قضايا مختارة في إدارة معاهدات الازدواج الضريبي للبلدان النامية باللغتين الإسبانية والفرنسية، و ”قياس تكاليف المعاملات الضريبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة“ باللغتين الإسبانية والإنكليزية، و ”ورقات بشأن مواضيع منتقاة في التفاوض على المعاهدات الضريبية للبلدان النامية“.

الباب ١٠
أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

أبرز نتائج البرنامج

اضطلع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بإجراءات المتابعة والتعبئة والتنسيق والدعوة لصالح هذه الفئات الثلاث من البلدان. وأجري جزء هام من هذا العمل في سياق إعداد وتنظيم مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية والمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وتُوج كلاهما ببرامج إجراءات مهمة موجهة نحو النتائج. ونسق المكتب اثنين من الأفرقة الاستشارية المشتركة بين الوكالات، وأقام شراكات قوية مع أصحاب المصلحة الهامين الآخرين دعما لتنفيذ

برامج العمل. وأصدر المكتب أيضا منتجات معرفية جديدة استرشدت بها أنشطة الدعوة والمتابعة الخاصة به، وتأسس عليها الدعم المساند المقدم بناء على الطلب. وبفضل هذا الدعم، أوردت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، إشارات قوية إلى تلك البلدان من حيث الأهداف والغايات وكذلك المسائل المشمولة. وقدم المكتب الدعم لعمل الفريق الرفيع المستوى بشأن مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا، الذي سيساعد تفعيله في معالجة التحديات المتصلة بالوصول إلى العلم والتكنولوجيا والابتكار في أقل البلدان نموا.

التحديات والدروس المستفادة

من التحديات الهامة التي يواجهها المكتب كفالة أن تنفيذ الأطر العالمية الجديدة يوفر الزخم اللازم لبرامج العمل ذات الصلة. وسيتوقف تنفيذ هذه الأطر العالمية وبناء روابط فعالة مع برامج العمل الثلاثة على الشراكات العالمية، التي سيسهم المكتب في التوصل إليها، بوسائل منها التنسيق في منظومة الأمم المتحدة. وسيضطلع المكتب بدور نشط في دعم الأمم المتحدة لعمليات متصلة بمتابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا واستعراضهما على الصعيد العالمي، وفي أنشطة الدعوة المتواصلة والدعم المساند التحليلي المقدم بناء على الطلب إلى الفئات الثلاث من البلدان في العمليات الحكومية الدولية.

٢٥٧ - وتستند النتائج الواردة أعلاه إلى تنفيذ ٩٤ في المائة من النواتج المقرّرة القابلة للقياس الكمي البالغ عددها ٣٩٣ ناتجا مقابل ٩٥ في المائة في فترة السنتين السابقة. وازداد عدد النواتج الإضافية المنفذة بمبادرة من الأمانة العامة من ناتج واحد في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى ٢٩ ناتجا في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

٢٥٨ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/68/6 (Sect.10)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) إدارة برنامج العمل ودعمه بالموظفين والموارد المالية على نحو فعال

٢٥٩ - أنجز المكتب ٩٤ في المائة من النواتج القابلة للقياس الكمي التي صدر بها تكليف، وذلك في الموعد النهائي أو قبله (الهدف لفترة السنتين: ٩٢ في المائة). وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، استخدم المكتب ٩٧ في المائة من الموارد مقارنة بالأموال المتاحة (الهدف لفترة السنتين: ٩٨ في المائة). وجرى استخدام الموارد بكفاءة من أجل الاستجابة للطلبات المتزايدة من الجهات المستفيدة من المكتب من أجل زيادة الدعم المساند الموضوعي في سياق المفاوضات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأهداف التنمية المستدامة وتمويل التنمية وتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث. وفي ضوء الولايات الإضافية، بما فيها الولايات المستمدة من مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية والمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، يعتمد المكتب بشكل متزايد على الموارد الخارجة عن الميزانية، وهي الموارد الأكثر تقلبا مقارنة بموارد الميزانية العادية، ومن ثم تشكل مجازفة بعدم تنفيذ الأنشطة المقررة.

(ب) زيادة احترام مواعيد تقديم الوثائق

٢٦٠ - بلغت النسبة المئوية لوثائق ما قبل الدورة المقدمة بحلول المواعيد النهائية المطلوبة ٨٩ في المائة خلال فترة السنتين (الهدف لفترة السنتين ٩٤ في المائة). وتأخرت وثيقتان من أصل ١٨ من وثائق الهيئات التداولية بسبب نقص الموظفين المؤقتين.

(ج) زيادة الوعي بالاحتياجات والشواغل الخاصة لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية التي تتطلب اهتماما من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية

٢٦١ - نفذ المكتب أنشطة في مجالات التحليل والدعوة وبناء توافق في الآراء من أجل تعزيز الخطط الإنمائية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وأسفرت هذه الأنشطة عن زيادة اهتمام هذه الجماعات بالأولويات الإنمائية في الخطاب العام العالمي. ولا يتضح هذا أكثر مما يتجلى في سياق مناقشات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس وإطار سينداي، وجميعها تتضمن إشارات قوية إلى أهداف وغايات أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أدلت الدول

الأعضاء بـ ٤٠ بيانا (الهدف لفترة السنتين: ٣٨ بيانا) بشأن الاحتياجات والشواغل الخاصة بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

البرنامج الفرعي ١
أقل البلدان نمواً

(أ) تعزيز الشراكة بين أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية

٢٦٢ - واصلت أنشطة الدعوة العالمية التي أجراها المكتب دعم التنمية في أقل البلدان نموا، وتعزيز تعاون منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ برنامج عمل إسطنبول. وقد ساهمت هذه الأنشطة في تزايد الاهتمام بشواغل أقل البلدان نموا واحتياجاتها بشأن مسائل المساعدة الإنمائية الرسمية والتجارة، من بين أمور أخرى. وشملت فعاليات تم تنظيمها على هامش المؤتمرات العالمية الكبرى، مثل تلك المتعلقة بتمويل التنمية وتغير المناخ، وكذلك التقارير التحليلية بشأن مواضيع مختلفة. وقد وفر ٣٧ بلدا (الهدف لفترة السنتين: ٣٥) أو أعلنت وصول جميع المنتجات إلى الأسواق لأقل البلدان نموا من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، بما يتماشى مع شروط إعلان هونغ كونغ الوزاري. وعلى خلفية بيئة اقتصادية عالمية مواتية أقل من المتوقع، قدم ثمانية أعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (الهدف لفترة السنتين: ١٢) أكثر من ٠,١٥ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا.

(ب) تنفيذ برنامج عمل إسطنبول تنفيذا فعالا وفي الوقت المناسب

٢٦٣ - قامت خمسة وعشرون من أقل البلدان نموا (الهدف لفترة السنتين: ٢٥) بتعميم أحكام برنامج عمل إسطنبول في خططها الإنمائية الوطنية واستراتيجيات التعاون الإنمائي. وعلاوة على ذلك، بلغ عدد أقل البلدان نموا، التي أشركت البرلمانات والقطاع الخاص والمجتمع المدني في تنفيذ برنامج العمل ورصده، ٣٠ بلدا (الهدف لفترة السنتين: ٣٠). وتجعل هذه المشاركة تنفيذ برنامج العمل ورصده ومتابعته واستعراضه أكثر شمولا وشفافية وفعالية. ويظل الجمع بين جميع الجهود المذكورة أعلاه يحافظ على التقدم المحرز خلال العقد الماضي، مما يرسي الأساس للمزيد من البلدان كي تسجل تقدما كبيرا نحو الرفع من فئة أقل البلدان نموا. واستوفت عشرة من أقل البلدان نموا (الهدف لفترة السنتين: ٦) معايير الرفع خلال فترة السنتين.

(ج) تعزيز التنسيق بين كيانات منظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية والمنظمات المتعددة الأطراف لضمان المتابعة والدعم المتكاملين لأقل البلدان نموا

٢٦٤ - أسهم دور التنسيق والدعوة على الصعيد العالمي الذي يؤديه المكتب في تعميم برنامج عمل إسطنبول في برامج عمل ٣٥ كيانا من كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى (الهدف لفترة السنتين: ٣٠). وقد قُدمت مجموعة أدوات تعميم برنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نموا، التي تدعم هذه الجهود، إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج لإقرارها. وبدعم من المكتب، نُفذ ٣٣ نشاطا مشتركا كان لها أثر محدٍ على أقل البلدان نموا (الهدف لفترة السنتين: ٣٣)، وذلك بالتعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

البرنامج الفرعي ٢
البلدان النامية غير الساحلية

(أ) إحراز تقدم نحو إقامة نظم للنقل العابر ذات كفاءة، وخفض تكاليف المعاملات التجارية

٢٦٥ - دعا المكتب إلى الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية من أجل صياغة مبادرات لبناء نظم للنقل العابر تتسم بالكفاءة، وتخفيض تكاليف المعاملات التجارية بالنسبة لهذه البلدان، وتعميم برنامج عمل فيينا. ونتيجة لذلك، اتخذت البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية ١٠ مبادرات محددة (الهدف لفترة السنتين: ١٠). ومن بين الإنجازات الرئيسية في فترة السنتين إقرار الاتفاق الحكومي الدولي بشأن شبكة الطرق الرئيسية العابرة لأفريقيا؛ وإقرار منظمة التجارة العالمية بروتوكول تعديل لإدراج اتفاق تيسير التجارة في المرفق ١ ألف من الاتفاق المنشئ لمنظمة التجارة العالمية؛ وإنشاء فريق عامل مخصص معني بمسائل النقل العابر؛ وتعميم برنامج العمل من جانب بعض البلدان النامية غير الساحلية بدعم تقني من المكتب.

(ب) الإعداد والتنظيم الناجحين للاستعراض العشري لبرنامج عمل ألماتي من خلال تحسين التعاون والشراكات بين الوكالات

٢٦٦ - اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، الذي نظمه المكتب، برنامج عمل فيينا، وهو عبارة عن خطة تنمية أكثر شمولا ذات أهداف محددة وأهداف محددة زمنيا وموجهة نحو تحقيق نتائج، تسعى إلى تحقيق نمو اقتصادي سريع وشامل ومطرد، إلى جانب الحد من الفقر والتنمية المستدامة. ويتضمن برنامج العمل ثلاث أولويات جديدة هي: التحول الاقتصادي الهيكلي والتكامل

الإقليمي ووسائل التنفيذ. وبالاشتراك مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، اتخذ المكتب ٢١ مبادرة مشتركة (الهدف لفترة السنتين: ١٨) كان لها تأثير مباشر وإيجابي على البلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك المساعدة الفنية والتقنية والمالية. ونتيجة لأنشطة الدعوة التي يجريها المكتب، توجد إشارات محددة في خطة عمل أديس أبابا وفي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إلى البلدان النامية غير الساحلية، وكلاهما يدعم تنفيذ برنامج العمل.

البرنامج الفرعي ٣
الدول الجزرية الصغيرة النامية

(أ) تعزيز الاعتراف والوعي بالحالة الخاصة التي تتسم بها الدول الجزرية الصغيرة النامية وأوجه ضعفها وذلك أثناء عملية استعراض برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي

٢٦٧ - أفضت جهود الدعوة التي يبذلها المكتب إلى اعتماد خمسة قرارات وإعلانات (الهدف لفترة السنتين: ٥) على الصعيدين العالمي والإقليمي لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية. وساعد المكتب في تيسير اعتماد مسار ساموا بوصفه الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية (الذي عقد في آبيا في الفترة من ١ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤)، وكذلك إنشاء شبكة أعمال تجارية عالمية للدول الجزرية الصغيرة النامية بهدف بناء الشراكات مع تلك الدول وتسريع تنميتها المستدامة. وحظيت الدول الجزرية الصغيرة النامية أيضا باعتراف محدد في إطار سينداي للحد من أخطار الكوارث وخطة عمل أديس أبابا وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس. وأجرى المكتب ثمانية أنشطة دعوية (الهدف لفترة السنتين: ٨) بما في ذلك منتدى الشراكات مع القطاع الخاص، الذي عقد في آبيا، بمشاركة ٤٠٠ جهة من القطاع الخاص، ومناسبة لوسائط الإعلام للاحتفال بالسنة الدولية للدول الجزرية الصغيرة النامية.

(ب) تعزيز الدعم الدولي المقدم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في تنفيذ نتائج برنامج عمل بربادوس واستراتيجية مورشيوس لتمكينها من التكيف على نحو وافٍ مع تغير المناخ.

٢٦٨ - واصل المكتب دعوته إلى التبرع إلى الصندوق الأخضر للمناخ المخصص للدول الجزرية الصغيرة النامية في مناسبات عدة كالدورتين العشرين والحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. وقُدمت تبرعات لدعم تعميم تكنولوجيات الطاقة المتجددة في الدول الجزرية الصغيرة النامية والإسهام في جهود التخفيف من الانبعاثات. وارتفع عدد الشركاء الذين تعهدوا بتقديم دعم للصندوق من ١٠ شركاء في

الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى أكثر من ١٤ شريكاً في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ١٣). وباب الوصول إلى الصندوق مفتوحٌ في وجه أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية.

(ج) تعزيز التعاون والشراكات فيما بين الوكالات دعماً للدول الجزرية الصغيرة النامية

٢٦٩ - بالتعاون مع كيانات من الأمم المتحدة ومؤسسات مالية دولية، اضطلع المكتب بثمانية أنشطة مشتركة (هدف فترة السنتين: ٨) تناولت مواضيع الحد من أخطار الكوارث، وتغير المناخ، وتمويل التنمية، والسياحة المستدامة، والمحيطات، والأمراض غير المعدية، والأمن الغذائي والقدرة على المنافسة في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

الباب ١١
دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

أبرز نتائج البرنامج

واصل مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة شؤون الإعلام دعم التنمية في أفريقيا والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وعلى الصعيد العالمي، زاد المكتب جهوده من أجل زيادة فعالية الدعم الدولي لتنمية أفريقيا من خلال عمله الموضوعي والتحليلي وعمله في مجالي الدعوة والرصد. وشارك في تنظيم دورات بشأن الشباب والعمالة والتحضر في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفي الاجتماعات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة المعقودة في إطار لجنة وضع المرأة وفي المناقشة المواضيعية التي عقدتها الجمعية العامة بشأن الاستثمار. وعزز المكتب تنسيق الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لأفريقيا، عن طريق تعزيز فرقة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالشؤون الأفريقية، وتعزيز المواءمة بين الخطط الدولية والأطر الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي. وجدد المكتب موقعه الشبكي وواصل تعاونه مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ووسائط الإعلام من خلال العديد من المناسبات والمقابلات والمؤتمرات الصحفية. وساهم في تعزيز المساءلة المتبادلة وفعالية التنمية. وعلى الصعيد الإقليمي، واصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تعزيز التنسيق على نطاق المنظومة دعماً للاتحاد الأفريقي وبرامج شراكته الجديدة، ولا سيما من خلال تنظيم اجتماعات آلية التنسيق الإقليمية. وسجل الموقع الشبكي لإدارة شؤون الإعلام

Africa Renewal 2.29 مليون زيارة، وبذلك يكون قد تجاوز بقدر كبير رقمه المستهدف في هذا الصدد لفترة السنتين.

التحديات والدروس المستفادة

يرتبط التحدي الذي يطرحه تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا ارتباطاً وثيقاً بالسلام والأمن في القارة، وبالمناخ الجغرافي والاقتصادي، والاستقرار الاجتماعي والسياسي، وما يستجد من قضايا من قبيل الكوارث الطبيعية وتغير المناخ والأوبئة والإرهاب، وتحقيق التوازن السليم بين الشركاء الإنمائيين المتزايد عددهم، والحرص في الوقت نفسه على كفالة تولي البلدان الأفريقية زمام الاستراتيجيات الإنمائية. وقام المكتب على امتداد فترة السنتين بتعديل أنشطته بما يتسق مع الأولويات المتغيرة للاتحاد الأفريقي والخطط الرامية إلى تعزيز الاتساق وأوجه التآزر والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة لدعم تعميم وتنفيذ الخطط الإنمائية العالمية والإقليمية في أفريقيا. أما دعم المؤسسات الإقليمية الأفريقية، ولا سيما الجماعات الاقتصادية الإقليمية والآلية الإقليمية من أجل السلام والأمن والاستقرار، فينبغي زيادته.

٢٧٠ - وتستند النتائج المبينة أعلاه إلى تنفيذ ١٠٠ في المائة من النواتج المقرّرة القابلة للقياس الكمي البالغ عددها ١٠٥ نواتج مقابل ١٠٠ ناتج في فترة السنتين السابقة. وانخفض عدد النواتج الإضافية المنفذة بمبادرة من الأمانة العامة من ١٤ ناتجاً في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى ناتجين اثنين في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

٢٧١ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/68/6 (Sect.11)).

البرنامج الفرعي ١

تنسيق الدعوة والدعم العالميين للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

(أ) زيادة دعم المجتمع الدولي لتنمية أفريقيا بوجه عام وللشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بوجه خاص

٢٧٢ - أنجز المكتب الأعمال الموضوعية والتحليلية لمواصلة زيادة دعم المجتمع الدولي لتنمية أفريقيا، وذلك من خلال ما أعده من تقارير للأمين العام وقدمه من إحاطات إعلامية وما نظمه من حلقات نقاش ولقاءات مع وسائط الإعلام وما أعده من منشورات. ووصل عدد أنشطة منظومة الأمم المتحدة لدعم التنمية في أفريقيا في نهاية عام ٢٠١٥ إلى ١٤٨ (هدف فترة

السنتين: ١٤٨). وتحديداً، فقد شارك المكتب منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الإقليمية الأفريقية في تنظيم عدة مناسبات رفيعة المستوى لحشد دعم دولي من أجل تنمية أفريقيا شمل بخاصة خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، حيث إنه أبرز في هذا السياق أوجه التآزر القائم بين هذه الخطة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وساعد المكتب أيضاً على تحسين المساءلة والفعالية في مجال التنمية، وذلك من خلال إعداد التقرير الأول من التقارير التي يقدمها الأمين العام كل سنتين عن استعراض تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا (A/69/163) وقد بلغ في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ عدد المنتديات التي تتناول موضوع التعاون بين بلدان الجنوب دعماً لأفريقيا ١١ منتدى (هدف فترة السنتين: ١١).

(ب) تحسن تنسيق جهود الأمم المتحدة في مجال تقديم الدعم لتنمية أفريقيا

٢٧٣ - هناك في مجال تعزيز التنسيق في إطار منظومة الأمم المتحدة أوجه تقدم أخرى تحققت من خلال تنفيذ ٥٢ نشاطاً مشتركاً (هدف فترة السنتين: ٥٢) من أنشطة لدعم التنمية في أفريقيا أُنجزت من خلال الاجتماعات المنتظمة لفرقة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالشؤون الأفريقية، ومشاركة هذه الفرقة في إعداد سبعة من تقارير الأمين العام. ففي مجال الدعوة بشأن القضايا الأفريقية، تعاون المكتب مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة شؤون الإعلام لإنجاز أنشطة شملت دعم خطة عام ٢٠٦٣، وأخرى في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي شملت مواضيع الشباب والعمالة والتحضر؛ وأنشطة اضطلع بها أثناء المداولات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وفي المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية؛ وفي سياق متابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛ وأثناء إعداد التقرير الذي يعده الأمين العام كل سنتين عن استعراض تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا. وأسهم المكتب في تقييم متطلبات التعافي من آثار إيبولا، وشارك في تنظيم مناسبات سنوية بشأن يوم التصنيع في أفريقيا وترأس أيضاً مجموعة الدعوة والاتصال ضمن آلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا.

(ج) زيادة الوعي الدولي بالمسائل المتعلقة بتنمية أفريقيا

٢٧٤ - واصل المكتب إنتاج تحليلات ودراسات سياساتية يتيحها للمستخدمين في شكل مطبوع وعلى شبكة الإنترنت، مُذكياً بذلك الوعي الدولي بالقضايا الرئيسية المتعلقة بتنمية أفريقيا. ونظم المكتب إحاطات بشأن القضايا الإنمائية لأفريقيا، وشارك في إصدار منتجات معرفية أفريقية على الصعيد العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، انتهى المكتب من تجديد موقعه الشبكي بما يحقق المواءمة الكاملة لمحتواه الموضوعي والشامل مع أهداف المؤسسات الإقليمية الأفريقية وأولوياتها. وقد أصبح الموقع الآن سهل الاستعمال ومدعوماً بوثائق تسنده وذا

طابع دينامي ومتاحاً باللغتين الإنكليزية والفرنسية. وقد بدأت مواد هذا الموقع الشبكي الذي جدد في أيار/مايو ٢٠١٥ تقدَّم باللغتين الإنكليزية والفرنسية اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وسجل الموقع منذ ذلك الحين اتجاهاً تصاعدياً متواصلا ومهماً في عدد الزيارات التي وصلت إلى ٦٥٠ زيارة في عام ٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ٦٥٠). وسيرصد الموقع الشبكي الجديد الآن عدد الصفحات المقروءة لتقديم مقياس أكثر دقة لعدد زيارات الموقع.

البرنامج الفرعي ٢
التنسيق والدعم الإقليميان للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

(أ) تعزيز الاتساق والتنسيق والتعاون بين وكالات ومنظمات الأمم المتحدة دعماً لخطط الاتحاد الأفريقي الاستراتيجية وأولوياته، بما فيها برنامج الشراكة الجديدة، وذلك على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي

٢٧٥ - تضطلع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بدور المنسِّق الاستراتيجي الذي يتولى من خلال آلية التنسيق الإقليمية لتنمية أفريقيا تقسيم الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامج شراكته الجديدة لتنمية أفريقيا. وقد بلغ في نهاية عام ٢٠١٥ عدد المشاريع المشتركة التي نفذتها المجموعات التابعة للآلية ٢٤ مشروعاً مشتركاً (هدف فترة السنتين: ١٨). وعلى الصعيد الإقليمي، عُقدت الدورة الخامسة عشرة لآلية التنسيق الإقليمية في أفريقيا (في أبوجا في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٤) والدورة السادسة عشرة (في أديس أبابا يومي ٢٩ و ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٥) لتعزيز الدعم المقدَّم من الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي في سياق خطة عام ٢٠٦٣. ومن بين النتائج التي تحققت، مواءمةُ المجموعات التابعة لآلية التنسيق الإقليمية في أفريقيا مع خطة الاتحاد الأفريقي الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ وخطة عام ٢٠٦٣، واعتماد شراكة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية التي أقرها مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في حزيران/يونيه ٢٠١٥. وشملت الإنجازات الرئيسية لآلية التنسيق دون الإقليمية دراسة عن إنشاء آلية للتمويل الذاتي من أجل التكامل الإقليمي.

(ب) تعزيز قدرة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، لا سيما الاتحاد الأفريقي، ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة، والجماعات الاقتصادية الإقليمية على وضع برامجها وتنفيذها ورصدها

٢٧٦ - بلغ في نهاية عام ٢٠١٥ عدد المشاريع المشتركة لبناء القدرات ثمانية مشاريع (هدف فترة السنتين: ٦) نُفذت على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي في إطار آلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا. واستجابة لطلبات من الاتحاد الأفريقي، قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الدعم التقني في مجالي الاستطلاع ورسم الخرائط لكل من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجماعة شرق أفريقيا. وتم إعداد مشروعي تقريرين عن تنمية القدرات في مجال رسم الخرائط أحدهما للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والآخر لتجمع دول الساحل والصحراء. وقدمت اللجنة أيضاً دعماً في مجال بناء القدرات خلال اجتماع البرنامج المتعدد الوكالات لدعم تنمية القدرات، الذي عقد في جنوب أفريقيا يومي ٤ و ٥ آذار/مارس ٢٠١٤. وأسفرت عملية المسح والاستطلاع عن وضع استراتيجية لتنمية القدرات عُرضت على اللجنة التوجيهية لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المعنية بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

البرنامج الفرعي ٣
الأنشطة الإعلامية وأنشطة التوعية الرامية إلى دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

(أ) تعزيز الوعي بالقضايا المواضيعية الرئيسية للشراكة الجديدة والقضايا الأخرى ذات الصلة بالانتعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة في أفريقيا

٢٧٧ - خلال فترة السنتين، سجل الموقع الشبكي *Renewal Africa* ٢,٢٩ مليون زيارة/تصفح (هدف فترة السنتين: مليون). ويعود الفضل في ذلك إلى الأنشطة التي قامت بها إدارة شؤون الإعلام لترويج قصصها التي كانت تقدمها في الوقت المناسب وقصصاً تتناول مواضيع الساعة وتتسم بأهميتها. وكانت الإحصاءات تستخلص بالاستعانة بتطبيق خدمة Google Analytics. ونتيجة لذلك، اختيرت ٣ ٠٦٧ مادة اخبارية متاحة على الإنترنت (هدف فترة السنتين: ١ ٠٠٠) أعادت وسائط الإعلام المحلية نشرها في أكثر من ٦٠ بلداً. أما العوامل الأخرى التي ساهمت في تحصيل هذه الأرقام الإيجابية، فتتمثل في الاهتمام المتزايد بأفريقيا الذي أحدثه الوضع الذي أصبحت تحظى به الآن بحكم وجود سبع اقتصادات فيها ضمن أسرع عشر اقتصادات نمواً في العالم (قصة ''صعود إفريقيا'')، والحرص الذي أصبح يبديه الجمهور على استقاء مزيد من المعلومات عن تفشي فيروس إيبولا في بلدان سيراليون وغينيا وليبريا بغرب أفريقيا.

الباب ١٢

التجارة والتنمية

أبرز نتائج البرنامج

واصل الأونكتاد التصدي للتحدي الذي يطرحه بناء عالم أكثر شمولا واستقراراً وامتلاكاً لمقومات الاستدامة وتعزيز دوره باعتباره الجهة المسؤولة داخل منظومة الأمم المتحدة عن تنسيق المعالجة المتكاملة لمسائل التجارة والتنمية والمسائل المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة. وعقدت مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين حوارات مكثفة منها الحوار الذي أجري بشأن عملية ما بعد عام ٢٠١٥ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بناء على مبادرة جنيف الناجحة التي شهدت حضوراً جيداً. ومن أبرز ملامح احتفالات الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأونكتاد؛ ومنتدى الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٤ الذي اجتذب عدداً قياسياً من المشاركين زاد عن ٣ ٠٠٠ مشارك؛ وكذلك محاضرة رؤول بريبيش الخامسة عشرة التي ألقاها رئيس إكوادور؛ ومشاركة الأونكتاد في المؤتمر الثالث لتمويل التنمية وفي المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية من خلال مناسباته الجانبية العشر الناجحة جداً. وازدادت كثيراً منتجات الأونكتاد الإحصائية المطلوبة حيث بلغ عدد زيارات تصفح موقعها أكثر من ٧ ملايين زيارة. وقدم الدعم إلى البلدان النامية في استعراض نظم سياساتها الاستثمارية على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء، وبشأن دمج التجارة والقدرة الإنتاجية والشواغل الإنمائية في السياسات التجارية الوطنية، وتيسير التجارة والتقدم المحرز في تعميم مراعاة السياسات والأولويات التجارية في الخطط الإنمائية الوطنية التي تبذلها أقل البلدان نمواً.

التحديات والدروس المستفادة

استناداً إلى التقييمات التي أجريت، رئي ضرورة أن تبذل بعض أجهزة الأونكتاد المزيد من الجهود للعمل سوياً. وقد بذلت جهود للحد من مظاهر الانعزال المتمثل في اجتماعات الموظفين الأفقية المشتركة بين الشُّعب، بما في ذلك الاجتماعات التي تركز على موضوع محدد؛ وعقد دورة تدريبية في مجال الإدارة القائمة على النتائج تتيح إمكانية تبادل الخبرات؛ وإنشاء آلية داخلية لاستعراض الأقران بشأن المنشورات وإقامة منبر تفاعلي على الشبكة الداخلية؛ وتنظيم أحداث

على هامش المؤتمر الثالث لتمويل التنمية والمؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية، على سبيل المثال لا الحصر. ونتيجة لذلك، أعرب الموظفون عن تقديرهم لهذا التبادل للمعلومات والمعارف، وتحسن مستوى جودة عمل الأونكتاد.

٢٧٨ - وتستند النتائج الواردة أعلاه إلى تنفيذ ٩٦ في المائة من النواتج المقرّرة القابلة للقياس الكمي البالغ عددها ١ ٨٤٩ ناتجاً، مقابل ٩٣ ناتجاً في فترة السنتين السابقة. وانخفض عدد النواتج الإضافية المنفذة بمبادرة من الأمانة العامة من ٢١٩ ناتجاً في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى ٥٥ ناتجاً في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

٢٧٩ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/68/6 (Sect.12)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) إدارة برنامج العمل بفعالية

٢٨٠ - قدم الأونكتاد ٩٦ في المائة من النواتج القابلة للقياس الكمي الموكلة إليه (هدف فترة السنتين: ٩٠ في المائة). ويظل الأونكتاد مركز التنسيق في الأمم المتحدة في ما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لمسائل التجارة والتنمية وما يرتبط بها من مسائل في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة. وبقيادة الأمين العام السابع للأونكتاد، عززت الأمانة الإدارة القائمة على النتائج للبرنامج الفرعي من خلال بدء العمل باتفاقات جميع مديري البرامج الفرعية. وأطلقت كذلك مبادرات جديدة لتبسيط أعمال البحث والتحليل وأنشطة التعاون التقني وتعزيز منتجات الأونكتاد التي يمكن أن توفر للبلدان النامية مجموعة من الخيارات السياساتية.

(ب) زيادة اتساق السياسات في مجال إدارة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة

٢٨١ - واصل الأونكتاد التعاون مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة خلال فترة السنتين لكفالة اتساق السياسات في ما يتعلق بإدارة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة. وتعاون الأونكتاد كذلك مع منظمة التجارة العالمية، ومجموعة البنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وغرفة التجارة الدولية، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والاتحاد الدولي لبورصات التجارة والاستثمار والمسائل الإنمائية. وعقد أيضاً ١٢ اجتماعاً للإدارة العليا (هدف فترة السنتين: ١٢)، وهو ما عزز اتساق السياسات في مجالي البحث

والتحليل، ومتابعة ولاية الدوحة والأعمال التحضيرية للأونكتاد في دورته الرابعة عشرة. وأنجز الأونكتاد خلال فترة السنتين ما مجموعه ٥٤ ناتجاً مشتركاً تغطي جميع مجالات برامجه الفرعية الخمسة التي تتراوح ضمن جملة أمور منها التنمية المستدامة، وتمويل التنمية، والعولمة الاقتصادية، وأَمْوَلة أسواق السلع الأساسية، وتدابير التجارة والاستثمار، وسياسات المؤسسات بشأن المسؤولية الاجتماعية للشركات، ومعايير الإبلاغ المالي، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والحواجز التجارية والجمركية، والتجارة البيولوجية.

(ج) تحسين نشر عمل الأونكتاد وزيادة إبرازه

٢٨٢ - خلال فترة السنتين، سجل رقم قياسي لعدد زيارات الموقع الشبكي للأونكتاد جاوز ثلاثة ملايين زيارة (هدف فترة السنتين: ٢,١ مليون). وقد ثبت أن انتشار استعمال وسائط التواصل الاجتماعي قد ساهم في تحقيق هذه الزيادة. وأصدر الأونكتاد ١١٤ بياناً صحفياً (إضافة إلى ٣٠١ من النسخ المترجمة إلى اللغات الرسمية للأمم المتحدة و ٢١ نشرة بلغات أخرى)، و ٣٧ مادة إعلامية و ٣٠ إخطاراً إعلامياً. وجمع الأونكتاد خلال فترة السنتين أكثر من ٠٠٠ ١٥ قصاصة (هدف فترة السنتين: ٥٠٠ ١٤). ويمثل الرقم المسجل جزءاً فقط من التغطية الإعلامية الفعلية لأن محركات البحث المستخدمة حالياً لا يمكنها أن تلتقط جميع الإشارات المتعلقة بالأونكتاد في وسائط الإعلام العالمية أو في التغطيات بلغات تستخدم على نطاق أقل اتساعاً. ونظمت نحو ١١١ زيارة جماعية لما يزيد مجموعه عن ٣ ٤٥٨ من الطلاب/الدبلوماسيين/الأكاديميين من جميع أنحاء العالم. وتعززت أكثر الجهود المبذولة للتواصل مع المجتمع المدني من خلال تنظيم ندوة عامة، ونشر خلاصة للشراكات معه ومع القطاع الخاص، وتوسيع نطاق الإخطارات الإلكترونية لتبلغ رقماً قياسياً من عدد المشتركين وصل إلى ٠٠٠ ٣ مشترك.

(د) تحسين تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمل الأونكتاد

٢٨٣ - تعزز عمل الأونكتاد الموضوعي في القضايا الجنسانية كما يتضح من المبادرات المتخذة التي وصل عددها في نهاية عام ٢٠١٥ إلى ٢٧ مبادرة (هدف فترة السنتين: ٢٠). وشملت المبادرات ما يلي: (أ) مبادرات الدعوة، ومنها ما يتمثل في تنظيم عدة أحداث ونشر موجزين عن السياسات المتعلقة بالتجارة والقضايا الجنسانية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتقرير عن استثمارات الشركات عبر الوطنية والمسائل الجنسانية؛ (ب) ومبادرات كان الهدف منها هو المساهمة في خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين كالمشاركة في دورات لجنة وضع المرأة، والشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة

والمساواة بين الجنسين، وخطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ (ج) ومبادرات كان الهدف منها هو توعية واضعي السياسات وأصحاب المصلحة الآخرين، ومنها على سبيل المثال، ثلاث دراسات لحالات قطرية بشأن التجارة والقضايا الجنسانية والمناسبات الخاصة المتعلقة بتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين التي عقدت أثناء منتدى الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٤؛ (د) وحلقات عمل تتعلق ببناء القدرات على المستويين الوطني والإقليمي، ودليل للتدريس ودورة دراسية مقدمة على الإنترنت بشأن التجارة والقضايا الجنسانية، إضافة إلى حلقات عمل عقدت بالاشتراك مع ''الأكاديمية الجنسانية'' بمركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية؛ (هـ) وفروع خاصة مكرسة للقضايا الجنسانية في التقارير الرئيسية، بما فيها نسختا عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ من تقرير أقل البلدان نمواً.

(هـ) زيادة التقيد بمواعيد تقديم الوثائق

٢٨٤ - حقق الأونكتاد معدل تقيد بتقديم الوثائق في مواعيدها نسبته ١٠٠ في المائة (هدف فترة السنتين: ٩٦ في المائة)، وذلك في ما يتعلق بجميع الوثائق التداولية المحددة لما قبل الدورات وعددها ١٢٤ وثيقة. وقد كانت تلك هي فترة السنتين الثالثة على التوالي (والسنة السابعة على التوالي) التي يفوق فيها معدل امتثال الأونكتاد لمواعيد تقديم الوثائق التداولية النسبة المرجعية البالغة ٩٠ في المائة، وذلك على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٢٥٠/٦٩ المؤرخ ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وتمشياً مع توجيهات الأمين العام للأمم المتحدة بشأن تقديم الوثائق في حينها. ويعزى هذا الأمر إلى الجهود المتواصلة لأمانة الأونكتاد لضمان إعداد وتقديم الوثائق في الوقت المناسب، وهو ما ييسِّر عمل الدول الأعضاء ويضفي مزيد من الجدوى على الاجتماعات الحكومية الدولية.

البرنامج الفرعي ١
العولمة والترابط والتنمية

(أ) تعميق فهم البيئة الاقتصادية العالمية والخيارات في مجال السياسات من أجل تنمية شاملة ومستدامة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي

٢٨٥ - في الدورتين الحادية والستين والثانية والستين لمجلس التجارة والتنمية الأونكتاد، أثنى على الأونكتاد لما تضمنته نسختا تقرير التجارة والتنمية لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ من مشورة مفيدة وشاملة، وحسنة التوقيت وعالية الجودة في مجالات البحث والتحليل والسياسات العامة. وقد رؤي فيهما أن من الأهمية بمكان في حالة البلدان النامية تركيز الدورتين على

الحوكمة العالمية وإفرادهما لحيز لسياسات التنمية والتمويل الدولي وقضايا الديون السيادية. وإذ أخذ في الاعتبار أن واضعي السياسات في الهيئات الحكومية الدولية قد أصدروا ٤١ بياناً (هدف فترة السنتين: ٣٥) وأن عدد الإشارات الواردة في وسائط الإعلام إلى الاقتصاد الكلي الموجه نحو تحقيق النمو، وإلى الخيارات السياساتية والمالية التي ينادي بها الأونكتاد في بحوثه، قد وصل إلى ٧٢٧ إشارة (الرقم المستهدف: ٥٠٠)، يكون الأداء قد جاوز الأهداف المتوخاة. ومما كمل وعضّد هذا الإنجاز، أنشطة تعزيز التعاون والتكامل بين بلدان الجنوب المضطلع بها وعددها ٣٠ نشاطاً (هدف فترة السنتين: ٢٩). وأتيحت من خلال شبكة الجامعات والمراكز البحثية للمعهد الافتراضي للأونكتاد إمكانيات بناء القدرات لما عدده ١٢٣ جامعة ومركزاً للبحوث (هدف فترة السنتين: ٨٠) في ٦١ بلداً.

(ب) التقدم المحرز نحو إيجاد حل دائم لمشاكل ديون البلدان النامية عن طريق تحسين فهم التفاعل بين الاستراتيجيات الناجحة لتعبئة الموارد الإنمائية والقدرة على تحمّل الديون والإدارة الفعّالة للديون

٢٨٦ - ساهم فرع الديون وتمويل التنمية في تحقيق حل أكثر دواماً لمشاكل ديون البلدان النامية من خلال تقديم أعمال بحثية وتحليلية عالية الجودة وأخرى في شكل مساعدة تقنية. وقد نوقش بالتفصيل في تقرير الأمين العام عن القدرة على تحمل الدين الخارجي (A/68/203)، الذي أقرته الجمعية العامة في قرارها ٢٠٢/٦٨، كثير من الإجراءات الرئيسية في مجال التحليل ووضع السياسات المتعلقة بالديون. وصل عدد ما يشتمل على مساهمات الأونكتاد من مواقف ومبادرات متعلقة بالسياسات الدولية والوطنية في مجال الديون وتعبئة الموارد الإنمائية إلى تسعة وعشرين موقفاً ومبادرة (هدف فترة السنتين: ٢٩). واضطلع الفرع أيضاً بدور حاسم بصفته أمانة اللجنة المخصصة لإعادة هيكلة الديون السيادية، التي أنشأتها الجمعية العامة. وقدم نظام إدارة الديون والتحليل المالي التابع للأونكتاد المساعدة التقنية إلى ٦٩ بلداً (هدف فترة السنتين: ٦٨)، شملت ١٠٦ مؤسسات (هدف فترة السنتين: ١٠٦)، منذ إنشاء هذا النظام في عام ١٩٨١.

(ج) تحسن سبل الحصول على إحصاءات ومؤشرات موثوقة وآنية تبين الترابط بين العولمة والتجارة والتنمية من أجل اتخاذ القرارات بشأن السياسات الاقتصادية والاستراتيجيات الإنمائية

٢٨٧ - وصل عدد المؤسسات والدول الأعضاء التي استعانت ببيانات الأونكتاد الإحصائية المتعلقة بالسياسات التجارية والمالية والاقتصادية إلى ٢ ٧٤٨ (هدف فترة السنتين: ٢ ٧٤٨)، بينما وصل عدد البلدان التي استعانت بالمتغيرات الإحصائية والمؤشرات المشتقة

التي أعدها فرع الديون والتمويل والتنمية إلى ٢٠٤ بلداناً (هدف فترة السنتين: ٢٠٠). وتلقى الموقع الشبكي للأونكتاد (http://unctadstat.unctad.org/EN/) الذي جرى تجديده، أكثر من ٨٥٠ ٠٠٠ زيارة تصفح فيها زوار من ٢٠٠ بلد من جميع أنحاء العالم صفحات الموقع في أكثر من ١٤,٧ مليون مرة. ووصل عدد مرات تنزيل طبعتي عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ من الدليل الإحصائي للأونكتاد اللذين أصدرهما البرنامج الفرعي، من موقع الأونكتاد على شبكة الإنترنت إلى ٣٢ ٧٠٢ مرة، بالإضافة إلى تعميمهما على نطاق واسع في شكل مطبوع (ترد الطبعتان الأخيرتان ضمن تقارير الأونكتاد الخمسة الأولى الأكثر مبيعاً). وعلاوة على ذلك، تواصل خلال فترة السنتين تنزيل نشرة التنمية والعولمة: حقائق وأرقام (قرابة ٥٣ ٠٠٠ مرة)، وهي النشرة التي كانت صدرت في الأصل في أعوام ٢٠٠٤ و ٢٠٠٨ و ٢٠١٢.

(د) تحسين السياسات والقدرات المؤسسية الفلسطينية، وتعزيز التعاون الدولي للتخفيف من الظروف الاقتصادية والاجتماعية الضارة المفروضة على الشعب الفلسطيني، ولبناء دولة فلسطينية مستقلة

٢٨٨ - واصل الأونكتاد دعم جهود الشعب الفلسطيني من أجل بناء القدرات المؤسسية لدولته، حيث وصل عدد المبادرات والمؤسسات الإنمائية التي استفادت من نتائج بحوثه وخدماته الاستشارية وتوصياته وأنشطة تعاونه التقني إلى ١١ مبادرة ومؤسسة إنمائية (هدف فترة السنتين: ١١). وهو ما أقرت به الجمعية العامة في قراريها ٢٠/٦٩ و ١٢/٧٠، اللذين طلبت فيهما إلى الأونكتاد أن يقدم إلى الجمعية العامة تقريراً عن التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي. وخلال الدورتين الحادية والستين والثانية والستين لمجلس التجارة والتنمية، أثنى المندوبون والمجموعات الإقليمية بالإجماع على الدعم الذي تقدمه أمانة الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني، وطلبوا تعزيزه. وساهم الأونكتاد أيضاً في بناء القدرات الفلسطينية من خلال إنجاز مشروع للتعاون التقني قيمته ٢,١ مليون دولار، وهو ما ساعد على إرساء البنية المؤسسية لمجلس الشاحنين الفلسطيني، ووضع برنامج تدريب مهني لتيسير التجارة يتألف من ثماني وحدات. وحظيت تقارير الأونكتاد ونتائج البحوث بتغطية واسعة من جانب وسائط الإعلام وتناقلت أصداءها تقارير المنظمات الدولية والباحثون وسائر أصحاب المصلحة.

البرنامج الفرعي ٢
الاستثمار والمشاريع

(أ) تحسين القدرة على معالجة القضايا الرئيسية الناشئة فيما يتعلق بالاستثمار وتفاعله مع المساعدة الإنمائية الرسمية والتجارة والتكامل الإقليمي وتعزيز التنمية المستدامة

٢٨٩ - كان تقرير الاستثمار العالمي لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ وراء صدور أكثر من ٣ ٧٠٠ مقالة في وسائط الإعلام في ما يقرب من ١٠٠ بلد. وخُص التقرير بالذكر في تقييم الأونكتاد لعام ٢٠١٥ لما يتسم به من جودة وفائدة ولدوره بوصفه عاملا تمكينياً لصنع السياسات. ونظم البرنامج الفرعي أيضاً منتدى الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٤، الذي حضره أكثر من ٣ ٠٠٠ مشارك يمثلون الطيف الكامل لأوساط الاستثمار العالمية. ويتجلى أثر المنتدى في التعليقات التي وردت من ١٩٣ جهة معنية بالاستثمار (هدف فترة السنتين: ١٨٠) وتناولت تحسين القدرة على معالجة القضايا الرئيسية المتعلقة بالاستثمار. وساهم كذلك منشور *Global Investment Trends Monitor* في تحسين قدرة الجهات المعنية بالاستثمار في معالجة القضايا الرئيسية والناشئة المتصلة بالاستثمار. وإلى غاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وصل عدد الدول الأعضاء التي أعلنت أنها نفذت توصيات سياساتية واستعملت طريقة قدمها الأونكتاد في مجال الاستثمارات الدولية إلى ما مجموعه ٣١ دولة عضواً (هدف فترة السنتين: ٣٥).

(ب) زيادة قدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على وضع وتنفيذ استراتيجيات وسياسات اجتذاب الاستثمارات والاستفادة منها بغية تحقيق التنمية المستدامة

٢٩٠ - لقد أصبح يستعان بإطار سياسات الأونكتاد لتسخير الاستثمارات لأغراض التنمية المستدامة باعتباره المرجع الرئيسي للبلدان والتجمعات القطرية لتحديث قوانينها وأنظمتها ونماذج معاهداتها، أي رسم الملامح الأساسية لصياغة جيل جديد من سياسات الاستثمار. واعتمدت البلدان المستفيدة أكثر من ٢٥٠ توصية من توصيات استعراضات سياسات الاستثمار، حيث نفذ منها حوالي ٤٠ في المائة، بمساعدة من الأونكتاد. وتبين الأدلة أيضاً أن الاستعراضات أدت إلى تحسن كبير في مناخ الأعمال التجارية، كما يتضح من استعراض أداء البلدان المستفيدة من تلك الاستعراضات في تقرير البنك الدولي *Doing Business* عن تيسير الأعمال التجارية. ووصل في نهاية عام ٢٠١٥ عدد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية التي استفادت من استعراضات الأونكتاد لسياسات الاستثمار والأدوات الإلكترونية ومن تنفيذ استراتيجيات وسياسات في مجالات الاستثمار الأجنبي

لأغراض التنمية المستدامة والنمو الشامل إلى ٣٦ بلداً (هدف فترة السنتين: ٣٥). وعلى الرغم من أثر الأزمة المالية والاقتصادية، فقد وصل عدد البلدان النامية التي استفادت من مساعدة الأونكتاد في مجال سياسات الاستثمار الوطنية والدولية وحققت زيادات كبيرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ٣٠ بلداً نامياً (هدف فترة السنتين: ٢٨).

(ج) زيادة القدرة على معالجة القضايا الرئيسية والناشئة المتصلة باتفاقات الاستثمار الدولية وأبعادها الإنمائية، فضلاً عن صياغتها وتنفيذها

٢٩١ - عززت شعبة الاستثمار والمشاريع دورها الريادي في دعم نظام اتفاقات الاستثمار الدولية. وقام البرنامج الفرعي بتحسين قواعد بياناته الخاصة باتفاقات الاستثمار الدولية وتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. وواصل البرنامج الفرعي تقديم المساعدة التقنية استناداً إلى عمله التحليلي المتعمق، وشمل ذلك تنظيم الدورات التدريبية وتقديم الخدمات الاستشارية لتعزيز قدرات البلدان على التفاوض على اتفاقات استثمار دولية تراعي التنمية المستدامة بصورة أفضل، وعلى تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول بسبل أنجع. وخلال المؤتمر الدولي للاستثمار الذي عقد خلال منتدى الاستثمار العالمي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، أبدى ٣٤ بلداً و ٢٠ منظمة دولية ١٩ ملاحظة (هدف فترة السنتين: ١٨) وأدلت هذه البلدان والمنظمات بما عدده ٩١ بياناً (هدف فترة السنتين: ٨٠) تتناول التنمية المستدامة في اتفاقات الاستثمار الدولية.

(د) تعزيز فهم قضايا تنمية المشاريع والقدرة على زيادة القدرة الإنتاجية عن طريق سياسات تنمية المشاريع الهادفة إلى '١' تحفيز إقامة المشاريع، ولا سيما ما يختص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتنظيم المشاريع والروابط التجارية؛ '٢' والترويج لأفضل الممارسات في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات والمحاسبة؛ '٣' وإنشاء أسواق تأمين تنافسية وجيدة التنظيم

٢٩٢ - أثرى الإطار السياساتي لتنظيم المشاريع النهج الوطنية لتعزيز ودعم الأعمال الحرة في خمسة بلدان نامية. فقد وصل عدد البلدان التي أصبحت تطبّق تدابير وأدوات السياسة العامة للأونكتاد في تصميم السياسات التي تهدف إلى تعزيز قدرة شركاتها على تنظيم المشاريع والمنافسة إلى ٣٤ بلداً (هدف فترة السنتين: ٢٣). وقد ذكر المشاركون في برنامج Empretec في الأردن وجنوب أفريقيا في دراسة استقصائية أنهم حققوا زيادة في المبيعات بنسبتي ٧٨ في المائة و ٣٦ في المائة، على التوالي، وزادت أرباحهما بنسبتي ٨٢ في المائة و ٤٠ في المائة، على التوالي. وأنشأ برنامج تسخير مدارس الأعمال التجارية لإحداث الأثر، الذي أطلق في الآونة الأخيرة، شبكة مؤلفة من ٢٧٠ مدرسة لتوعية الطلبة بأهمية تسخير

الأعمال التجارية لأغراض إحداث الأثر الاجتماعي الإيجابي. ووصل عدد البلدان التي أصبحت تستخدم الإرشادات والأدوات التي وضعها الأونكتاد في مجالات المحاسبة وإقامة المشاريع والتأمين وروابط الأعمال التجارية والسياحة الإلكترونية وتقارير الشركات إلى ٢٦ بلداً (هدف فترة السنتين: ٢٥). وارتفع عدد عمليات التبادل في مبادرة أسواق الأوراق المالية المستدامة، التي تشجع على توخي نهج استثمار مسؤولة، من ١٠ عمليات تبادل في بداية عام ٢٠١٤ إلى ٥٩ عملية تبادل عند متم عام ٢٠١٥، حيث أصبح عدد الشركات المدرجة فيها يناهز ٠٠٠ ٤٧ شركة بسوق رسملة قيمتها ٦٧ تريليون دولار.

البرنامج الفرعي ٣
التجارة الدولية

العنصر ١
تعزيز التجارة الدولية

(أ) تعزيز فهم البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، للاقتصاد العالمي والنظام التجاري الدولي، وقدراتها على الاستفادة من الاندماج فيهما

٢٩٣ - كان لتدخل الأونكتاد أثر هام وإيجابي على تعزيز قدرات البلدان المعنية في مجال السياسات المتصلة بالتجارة والأطر المؤسسية والتنظيمية والمفاوضات التجارية، وفي دمج اقتصاداتها بصورة مفيدة في الاقتصاد العالمي والنظام التجاري الدولي، فضلا عن تمكينها من المشاركة على نحو فعال وعلى قدم المساواة في المفاوضات التجارية الإقليمية والمتعددة الأطراف، كما يدل على ذلك العدد الكبير من البلدان (٤٠) (الرقم المستهدف: ٤٠) التي زادت مشاركتها في المفاوضات التجارية. وأسهم هذا العمل إسهاماً هاماً في جهود البلدان النامية على تصميم وتنفيذ سياسات تجارية مبنية على أدلة مناسبة وعلى أساس مستنير، وضمان اتساق السياسات التجارية وخطط التنمية الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر. وبدعم من الأونكتاد، أدرج ١٥ بلداً نامياً (هدف فترة السنتين: ١٥) شواغله التجارية والمتعلقة بالقدرة الانتاجية والتنمية في سياساته التجارية الوطنية. وزاد الأونكتاد أيضاً تركيزه على أثر الأبعاد الإقليمية للتجارة (في ما بين بلدان الجنوب وبينها وبين الشمال) على التنمية.

(ب) تعزيز قدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وفقا لاحتياجاتها الخاصة في مجالات التجارة وصنع القرارات المتصلة بالتجارة ومعالجة الآثار التجارية والإنمائية للتدابير غير الجمركية

٢٩٤ - عزز الأونكتاد قدرة البلدان في التجارة وما يتصل بها من عمليات صنع القرار من خلال تحسين الشفافية، والبحث والتحليل، وتقديم الدعم المباشر لواضعي السياسات. وواصل نظام التحليلات والمعلومات التجارية والحل العالمي المتكامل للتجارة مساعدة أصحاب المصلحة في تحديد ومعالجة الحواجز التي تعرقل الوصول إلى الأسواق، واغتنام الفرص التجارية وتعزيز المزيد من المشاركة المستنيرة في المفاوضات التجارية، ووصل عدد مستعمليه الفعليين إلى ما يقرب من ٠٠٠ ٤٦ (هدف فترة السنتين: ٠٠٠ ٤٦)؛ وتعزى زيادة أعدادهم في جانب منها إلى ازدياد عدد عمليات التدريب والحلقات الدراسية التي تجري في بلدان من بينها جميع بلدان اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى، وجميع بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وعشرة بلدان أخرى. وجرى نشر ما مجموعه ١٦ من منشورات تحليل التجارة لدعم البلدان النامية لأغراض زيادة تحسين صنع القرارات المتصلة بالتجارة. وقُدم دعم مباشر إلى صانعي السياسات بواسطة تسع بعثات استشارية وعشر دورات تدريبية وأنشطة لجمع البيانات. وسجلت زيادة كبيرة في أنشطة استقاء بيانات عالية الجودة بشأن التدابير غير الجمركية لتصل إلى ما نسبته حوالي ٨٠ في المائة من التجارة العالمية. ونفذت في المفاوضات الثنائية/الإقليمية بشأن اتفاقات التجارة التفضيلية ثماني إجراءات (هدف فترة السنتين: ٨) من الإجراءات الرامية إلى تقليص أو معالجة الحواجز غير الجمركية.

(ج) تعزيز قدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على إعداد وتنفيذ قوانين المنافسة الوطنية والإقليمية ولوائح حماية المستهلك

٢٩٥ - وصل في نهاية عام ٢٠١٥ عدد البلدان النامية التي وضعت أو نقحت أو نفذت سياسات وطنية أو إقليمية تستند في حماية التنافس والمستهلك إلى استعراضات الأقران إلى ١٧ بلداً نامياً (هدف فترة السنتين: ١٧). وبإمكان هذه البلدان أن تحسن نظمها القانونية المتعلقة بالمنافسة، استناداً إلى القانون النموذجي للأونكتاد في مجال المنافسة، من خلال عملية تقديم المساعدة التقنية التي تلي الاستعراض. وفي المجموع، تطوعت خلال فترة السنتين ستة بلدان (هدف فترة السنتين: ٤) لإجراء استعراضات أقران (٢٠١٤: سيشيل والفلبين وناميبيا؛ و ٢٠١٥: ألبانيا وبابوا غينيا الجديدة وفيجي)، أُنجزت جميعها بنجاح، وقامت بأنشطة دعوية في المنتديات الحكومية الدولية. ووفقاً لقرار الجمعية العامة ١٨٦/٧٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، اعتمدت الجمعية مبادئ توجيهية بشأن حماية المستهلك،

وبذلك، تكون قد أناطت بالأونكتاد مهمة تنظيم واستضافة فريق خبراء حكومي دولي سنوي معني بحماية المستهلك. ومن المنتظر عقد اجتماع الفريق الأول في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

(د) تعزيز قدرة البلدان النامية على وضع أهداف للدعم المتبادل في مجالات التجارة والبيئة وتغير المناخ والتنمية المستدامة ضمن الاستراتيجيات الإنمائية على جميع المستويات وتنفيذ تلك الأهداف.

٢٩٦ - خلال فترة السنتين، أصدر الأونكتاد ١٩ دراسة ومادة إعلامية بشأن تخضير الصادرات، واقتصاد المحيطات، وتغير المناخ والتجارة البيولوجية، ونظم ١٦ حلقة عمل شملت عدة مواضيع منها أهداف التنمية المستدامة والتنوع البيولوجي ومصائد الأسماك واقتصاد المحيطات والتجارة وتغير المناخ؛ وأوفد ٢٠ بعثة تتعلق بمسائل تخص الطاقة المتجددة والزراعة العضوية والاقتصاد الإبداعي؛ وقدم المساعدة التقنية إلى ٥١ بلداً. ووصل في نهاية عام ٢٠١٥ عدد البلدان التي صممت ونفذت سياسات ومبادرات معيارية وترتيبات مؤسسية إلى ٣٤ بلداً (هدف فترة السنتين: ٣٤)، وذلك من أجل تعزيز الفرص التجارية والاستثمارية وتعزيز التنمية المستدامة. وشارك في مبادرتي التجارة البيولوجية والوقود الأحيائي سبعة عشر بلداً من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية (الرقم المستهدف لفترة السنتين: ١٧).

العنصر ٢

السلع الأساسية

(أ) تحسين قدرات البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية من أجل معالجة مشاكل التجارة والتنمية المرتبطة بالاقتصاد المعتمد على سلع أساسية والاستفادة من الفرص الناشئة عن تجارة السلع الأساسية وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي

٢٩٧ - عززت الوحدة الخاصة المعنية بالسلع الأساسية دورها في مجالي البحث والتحليل في إطار الشراكة مع المؤسسات الفكرية الرائدة ومنظمات دولية أخرى كمنظمة الأغذية والزراعة، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاتحاد الأفريقي للأبحاث الاقتصادية، ومع الأوساط الأكاديمية. وواصلت كذلك تنظيم منتديات المناقشة السنوية مثل اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية والمنتدى العالمي للسلع الأساسية لتوفير فرص لأصحاب المصلحة المتعددين لتبادل الآراء، وبناء توافق في الآراء وإيجاد حلول للتحديات التي تواجه البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، نفذت الوحدة عدة أنشطة لبناء القدرات من أجل

مساعدة هذه البلدان في جهودها الرامية إلى دمج استراتيجيات السلع الأساسية في خططها الإنمائية الوطنية. وخلال فترة السنتين، أعدت الوحدة ١٨ ناتجاً بحثياً (هدف فترة السنتين: ١٣) واعتمد ١٣ بلداً من البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية (هدف فترة السنتين: ١٣) التدابير والأدوات السياستية التي أوصى بها الأونكتاد. فعلى سبيل المثال، اعتمدت موزامبيق وزامبيا ومجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا خارطة طريق القطن الأفريقي التي اقترحها الأونكتاد.

البرنامج الفرعي ٤
التكنولوجيا واللوجستيات

(أ) تحسين كفاءة واستدامة الخدمات اللوجستية التجارية للبلدان النامية وبعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية

٢٩٨ - وصل في نهاية عام ٢٠١٥ عدد ما يسَّر له الأونكتاد الدعم من إجراءات اتخذتها البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى ٢١ إجراء (هدف فترة السنتين: ٢١) من الإجراءات الرامية إلى تحسين الخدمات اللوجستية التجارية، وتحسين نظم النقل الفعالة، وإنشاء إطار قانوني داعم. وساهمت أنشطة المساعدة التقنية الواسعة النطاق البلدان على أن تستعد لتنفيذ اتفاق تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية لعام ٢٠١٣، حيث أردفت تلك الأنشطة بإيفاد ٧٠ بعثة لإسداء المشورة وبناء القدرات تقدم الدعم للجان الوطنية لتيسير التجارة ولأغراض التصديق على الاتفاق وتصنيفه. واعتمدت البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية ٢٢ إجراء (هدف فترة السنتين: ٢٢)، وذلك بالاستعانة بنظام الأونكتاد الآلي للبيانات الجمركية لمواصلة تحسين كفاءة إداراتها الجمركية. وبمساعدة من الأونكتاد، سجلت خمسة بلدان (هدف فترة السنتين: ٥) تحسُّناً في أداء خدماتها اللوجستية التجارية استناداً إلى مؤشرات مرجعية تتعلق باللوجستيات وكفاءة تصريف الأعمال.

(ب) زيادة الوعي واعتماد سياسات وطنية ودولية في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، فضلا عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٢٩٩ - وصل في نهاية عام ٢٠١٥ عدد الإجراءات التي اتخذتها البلدان النامية والتي تمر اقتصاداتها بفترة انتقالية في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار إلى ٣٢ إجراء (هدف فترة السنتين: ٢٩). وبالتعاون الوثيق مع منظمة العمل الدولية، نشر الأونكتاد الدليل المعنون ''تمكين النساء المشتغلات بالأعمال الحرة من خلال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات:

دليل عملي'' لتسليط الضوء على الدور الحاسم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مساعدة الأعمال التجارية التي تملكها نساء. وفي إطار المشروع المتعلق بالإنتاج المحلي وفرص الحصول على الأدوية، عقدت حلقة تدريب رفيعة المستوى لفائدة ١٨٧ مشاركاً في أربعة بلدان أفريقية. ونتيجة للعمل الذي أنجزه الأونكتاد، أوصي ١٥ ممثلا عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بالتصديق على مختلف الصكوك القانونية بشأن أمن الفضاء الإلكتروني، وحماية المستهلك، والمدفوعات الإلكترونية عبر الحدود، والتوقيعات الإلكترونية، والشهادات الإلكترونية وأسماء النطاقات. ويسَّر الأونكتاد دعماً في مجالي العلم والتكنولوجيا على الصعد دون الإقليمية والإقليمية والدولية شمل ٢٢ مبادرة تعاون (هدف فترة السنتين: ٢٢).

(ج) تحسين الإلمام، على الصعيد الوطني، بخيارات السياسات العامة وأفضل ممارسات تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وتسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

٣٠٠ - ظل الطلب على المساعدة المقدمة من الأونكتاد في مجال سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وكذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، قوياً خلال الفترة المشمولة بالتقرير حيث استفاد منه ١٣ بلداً (هدف فترة السنتين: ١٠) من خلال أنشطة بناء القدرات واستعراضات السياسات العامة. ونتيجة لتوصيات الأونكتاد، أبلغت ثلاثة بلدان عن إدخال تغييرات في سياساتها وأنظمتها التي تحكم فيها مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، بينما بنت أربعة بلدان قدراتها من حيث إنتاجها المحلي من المستحضرات الصيدلانية ونقل التكنولوجيا وفرص الوصول إلى الأدوية. وبفضل مساعدة الأونكتاد، اتخذ ٢٣ بلداً خطوات لتحديث قوانين الفضاء الإلكتروني الوطنية ومواءمة الأطر التنظيمية الإقليمية، بما في ذلك القوانين الميسرة للتجارة الإلكترونية. وأسفر تدريب قدمه الأونكتاد عن قيام بلدين بإعداد إحصاءات رسمية بشأن اقتصاد المعلومات للمرة الأولى، بهدف دعم سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. واتخذت عشرة بلدان (هدف فترة السنتين: ١٠) إجراءات لتحسين دمج سياسة العلوم والتكنولوجيا والابتكارات في الاستراتيجيات الإنمائية، وذلك بناء على مشورة قدمها الأونكتاد (أنغولا، وبيرو، ونيبال، وتايلند، وجمهورية تترانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، وسري لانكا، وعمان، وليسوتو، ونيجيريا).

(د) تعزيز القدرات في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مجالات التجارة والاستثمار والمسائل المترابطة

٣٠١ - بفضل مساعدة الأونكتاد من خلال برنامجه للتدريب وتنمية الموارد البشرية في مجال التجارة الخارجية (TrainForTrade)، اتخذت البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة

انتقالية ١٠ إجراءات (هدف فترة السنتين: ١٠)، وذلك لتعزيز قدرات الموارد البشرية والمؤسسات المحلية في مجالي التجارة والاستثمار. واكتسب ما لا يقل عن ٤٠٩ من مديري الموانئ و ١ ٠١٤ ممارساً للتجارة الإلكترونية، من القطاعين العام والخاص، معارف وخبرات تؤهلهم لتكرار أنشطة بناء القدرات المحلية في بلدانهم، وإحداث أثر مضاعف. ومُنحت لبرنامج TrainForTrade، من خلال شقيه للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون بين بلدان الشمال والجنوب، درجة تقييم إيجابية وجرى توسيع نطاقه. وذكر جميع المشاركين في دورة ''الفقرة ١٦٦'' التدريبية للأونكتاد (الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك) البالغ عددهم ١٠١ (٩٥ صانع سياسات وستة أكاديميين) حصول تحسُّن في معارفهم بشأن طابع الترابط بين التجارة والشؤون المالية والاستثمار والتكنولوجيا من أجل التنمية، وكذلك في صنع السياسات التجارية الثنائية والإقليمية والمفاوضات المتعلقة بالاستثمار. وأشار الأكاديميون الستة جميعهم الذين شاركوا في البرنامج المذكور أيضاً على وجه التحديد إلى أن بإمكانهم الاستعانة في الدروس التي يلقونها في مادتي التجارة الدولية وعلم الاقتصاد بالمعارف والخبرات التي اكتسبوها من ذلك المنهج الدراسي.

البرنامج الفرعي ٥
أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة

(أ) ازدياد اعتماد توصيات الأونكتاد بشأن السياسات العملية لتعزيز التنمية الأفريقية في مجالي التجارة والتنمية

٣٠٢ - في نهاية عام ٢٠١٥، أفادت ١٠ دول أعضاء (هدف فترة السنتين: ١٠) أنها اعتمدت التوصيات المتعلقة بالسياسات، ونتائج البحوث والاستنتاجات التي قدمها الأونكتاد في مجال التجارة والتنمية في أفريقيا. ونظم قسم أفريقيا سلسلة من البعثات الاستشارية بغية المساهمة في بناء القدرات في المنطقة من أجل مناقشة وصياغة سياسات بالتعاون مع المؤسسات الأفريقية. وشملت أنشطته مشاركة الأونكتاد في اجتماع المائدة المستديرة للاتحاد الأفريقي والمنظمة الدولية للهجرة للمشاورات الأقاليمية بشأن الهجرة والحراك في أفريقيا، والمنتدى الاقتصادي العالمي المعني بأفريقيا، وتقديم تدريب لجامعة غامبيا، والمفاوضات التجارية التي أجريت في إطار الاتحاد الأفريقي بشأن إنشاء منطقة قارية للتجارة الحرة في الاتحاد الأفريقي، والحلقتين الدراسيتين اللتين عقدتا في بنن والسويد وبرعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي على أساس تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١٥، الذي أعلن عن صدوره في ١٥ بلداً أفريقياً.

(ب) زيادة التوافق في الآراء بشأن سياسات معالجة مشاكل التنمية في أقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي، واعتماد هذه السياسات، بما في ذلك البلدان التي تمر بمرحلة الخروج من قائمة أقل البلدان نمواً

٣٠٣ - صدرت طبعتا عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ من تقرير أقل البلدان نمواً في ٣٢ بلداً، في ما كان أوسع حملة لإصدار هذه السلسلة على الإطلاق، وهو ما أثار اهتماماً شديداً في صفوف الدوائر المعنية. وتعلق الموضوع المختار لتقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٤ بدور التحول الهيكلي في بلوغ الأهداف الإنمائية الوطنية والدولية. ونوقش التقريران في وسائط الإعلام الرئيسية للبلدان المتقدمة النمو وأقل البلدان نمواً وبلدان نامية أخرى. وفي ضوء الاهتمام الذي أُبدي، تلقى قسم أقل البلدان نمواً طلبات لإنجاز أنشطة متابعة التقريرين على الصعيد الوطني، مثل الحلقات الدراسية الوطنية وأنشطة التعاون التقني. ومن أجل التأثير في النقاش السياساتي، نظم القسم اجتماعاً لمجلس التجارة والتنمية بشأن أقل البلدان نمواً. وأفادت تسع دول أعضاء (هدف فترة السنتين: ٩) بأنها اعتمدت توصيات واستنتاجات في مجال السياسة العامة قدمها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في مجال تنمية أقل البلدان نمواً والبلدان قيد الرفع من قائمة هذه البلدان.

(ج) تعزيز التكامل بين السياسات والأولويات التجارية في الخطط الإنمائية الوطنية

٣٠٤ - زاد الأونكتاد في عدد أقل البلدان نمواً التي أحرزت تقدماً في إدماج سياساتها وأولوياتها التجارية في صلب خططها الإنمائية الوطنية إلى ١٣ بلداً (هدف فترة السنتين: ١٣). وفي أعقاب الدراسة التشخيصية للتكامل التجاري التي أجراها الأونكتاد، طلبت السنغال وغامبيا مساعدة إضافية لتعميم مراعاة التجارة في خططهما الإنمائية. وأدرجت موزامبيق مسألة دمج التجارة كأولوية في مصفوفة إجراءات هذه الدراسة التشخيصية. وأبدت أيضاً النيجر ومالي اهتماماً في مواصلة دمج تلك الإجراءات. كما طلبت إثيوبيا إلى الأونكتاد أن يصيغ تحديثاً للدراسة التشخيصية وقد شاركت بالفعل في عملية تعميم منظور التجارة.

(د) تحسين قدرات البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الاقتصادات الصغيرة والضعيفة والهشة هيكلياً على دعم جهودها للتحول الاقتصادي وبناء قدرات المرونة لديها

٣٠٥ - استفادت عشرة بلدان من أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية (هدف فترة السنتين: ٤) من الخدمات الاستشارية التي يقدمها الأونكتاد وغيرها من أشكال المساعدة المقدمة بشأن تحقيق تقدم هيكلي. وكان من بينها

أربع دول جزرية صغيرة نامية استفادت من الخدمات الاستشارية التي يقدمها الأونكتاد لدعم استمرار التقدم الاقتصادي الهيكلي بعد رفع اسمها من فئة أقل البلدان نمواً أو قبل ذلك. وأُنجزت أيضاً الأعمال الأولية لإعداد موجزات عن مواطن الضعف لصالح كل من تيمور - ليشتي وجزر سليمان وسان تومي وبرينسيبي. وأدمجت الحكومات في كل من أنغولا وبوتان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية التوصيات السياساتية الصادرة عن الأونكتاد في استراتيجياتها الخاصة برفع اسمها من فئة أقل البلدان نمواً نتيجة لنتائج حلقات العمل بشأن بناء القدرات التي نظمها المؤتمر في عام ٢٠١٥. وقُدم الدعم الموضوعي لدمج برنامج عمل فيينا في السياسات التجارية والإنمائية المحلية. ومن أجل مساعدة البلدان النامية غير الساحلية على تحقيق الفوائد القصوى من الموارد الطبيعية الوفيرة، قام الأونكتاد بوضع وتنفيذ مشروع شمل إجراء دراسات حالات إفرادية في كل من أوزبكستان وباراغواي وبوتسوانا وزامبيا ومنغوليا.

الباب ١٣
مركز التجارة الدولية

أبرز نتائج البرنامج

واصل مركز التجارة الدولية التركيز على تقديم الدعم العملي للمؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية بوسائل منها تسهيل تنميتها عن طريق التجارة. وتبيَّن من التقييم الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن المركز قد تمكن من إنجاز مشاريع في مجالات البحوث التجارية المتخصصة، وبناء القدرات، ودعم السياسات العامة ودعم القدرة التنافسية للصادرات. وخلال فترة السنتين، دعم المركز إدماج قطاع الأعمال التجارية وواضعي السياسات ومؤسسات دعم التجارة والاستثمار في البلدان النامية في الاقتصاد العالمي باللجوء إلى طائفة واسعة من الأدوات والخدمات الاستشارية. وكان من ضمنها دورات للتعلم الإلكتروني، ومنشورات معدَّة حسب الطلب، وبوابات للمعلومات عن التجارة والأسواق زارها أكثر من نصف مليون مستخدم. وفي دراسة استقصائية للعملاء، أفادت ٥٣٠ شركة بأنها حققت عائداً تجارياً قدره ٢٨٦ مليون دولار تيسَّر بفضل الأدوات وخدمات تحليل السوق. وساهم المركز في زيادة قدرة مؤسسات دعم التجارة والاستثمار، وفي تحسين أدائها الإداري وتحسين خدماتها نتيجة عضوية هذه المؤسسات في الشبكات التي يدعمها المركز والتحسينات الحاصلة في سياسات

البلدان لتنمية الصادرات. وتركز الدعم المباشر للمشاريع من أجل تحسين القدرة التنافسية والوصول إلى الأسواق تحديداً على القطاعات ذات الأثر الإنمائي الكبير، وعلى المشتغلات بالأعمال الحرة اللواتي أُفيد بأن ١ ١٢٠ منهن قد حسنّ كفاءاتهن في ما يتعلق بالتجارة.

التحديات والدروس المستفادة

ارتفاع معدل دوران الموظفين وتضارب الأولويات في المؤسسات الشريكة هما من المشاكل المتكررة التي تصادف أثناء تعزيز قدرات المؤسسات. وقد أعاق نمو الصادرات الوصولُ المحدود إلى التمويل المخصص للمشاريع الجاهزة للتصدير. ونجمت حالات التأخير في التسليم عن ظروف قاهرة، من بينها تفشي فيروس إيبولا في غرب أفريقيا، والزلازل التي وقعت في نيبال، والإعصار الذي ألم بفانواتو. وبالإضافة إلى ذلك، أثر عدم الاستقرار السياسي في وسط وغرب أفريقيا على عمليات المركز. وما برح تبيان نتائج المركز غير المباشرة في زيادة القدرة التنافسية للمشاريع وإدرار الدخل أمراً صعباً. وقد ذلل المركز تلك الصعوبات التشغيلية والمتعلقة بقياس النتائج من خلال تعزيز الشراكات مع النظراء المحليين الموثوق بهم وتوسيع نطاق التعاون مع الحكومات والدوائر. وبالإضافة إلى ذلك، قام المركز بتصميم وتقديم منهجية جديدة بشأن القدرة التنافسية للمشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم، من خلال تقريره الرئيسي لعام ٢٠١٥.

٣٠٦ - وتستند النتائج الواردة أعلاه إلى تنفيذ ٩٨ في المائة من النواتج المقرّرة القابلة للقياس الكمي البالغ عددها ٥٤٢ ناتجاً، مقابل ٩٧ في المائة منها في فترة السنتين السابقة. ولم تنفذ أية نواتج إضافية بمبادرة من الأمانة العامة خلال فترتي السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ و ٢٠١٤-٢٠١٥.

٣٠٧ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤ - ٢٠١٥ (A/68/6 (Sect.13) و Add.1).

البرنامج الفرعي ٦
الجوانب التنفيذية لتشجيع التجارة وتنمية الصادرات

(أ) تعزيز دمج قطاع الأعمال التجارية في الاقتصاد العالمي من خلال معلومات تجارة وتعزيز الدعم المقدَّم إلى مقرري السياسات

٣٠٨ - زود مركز التجارة الدولية مقرري السياسات وقطاع الأعمال التجارية بمعلومات عن التجارة والأسواق عبر مجموعة من الأدوات والمنشورات الإلكترونية المحسنة، وصلت إلى ٨٢٥ ١٦٦ من المستعملين الجدد (هدف فترة السنتين: ٠٠٠ ١٥٣) وسجلت عدداً قياسياً يزيد على ٠٠٠ ٥٠٠ مستعمل. وقُدم الدعم إلى أقل البلدان نمواً أثناء عملية انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية. وساعد المركز أيضاً البلدان التي تتعاون فيها الحكومات مع الأوساط التجارية على زيادة التكامل الإقليمي وتعزيز الخبرات المؤسسية الوطنية لإتاحة المجال لبناء القدرات في مجال السياسات التجارية. ونتيجة لذلك، أظهر ٣١١ ٧ من العملاء (هدف فترة السنتين: ٢٠٠٠) إدراكاً متنامياً في ما يتعلق بالنظم المتصلة بالتجارة. وقد أسهم المركز في تعزيز المواقف التفاوضية للبلدان من خلال الدعوة القائمة على الأدلة ومشاركة قطاع الأعمال التجارية، وكان ذلك على الأغلب في أقل البلدان نمواً. وأسفر الدعم المقدَّم من المركز عن ٣١٧ حالة (هدف فترة السنتين: ١٢٥) أُثريت فيها المواقف التفاوضية للبلدان، مما مكن صناع القرار من إدماج أبعاد الأعمال التجارية في المفاوضات التجارية. وقد تم تجاوز الهدف المنشود بفضل الزيادة غير المتوقعة التي طرأت على طلبات إعداد تحليل لمسائل السياسات والاستراتيجيات التجارية.

(ب) تعزيز مؤسسات وسياسات دعم التجارة لصالح منشآت التصدير

٣٠٩ - خلال فترة السنتين، زاد المركز في قدرة مؤسسات دعم التجارة في ٩٧ بلداً، بما فيها الوكالات الوطنية لتعزيز التجارة والاستثمار، وغرف التجارة، والرابطات القطاعية وغيرها. وكانت نسبة ستين في المائة من المؤسسات التي تلقت المساعدة من أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد زاد ما مجموعه ٣٨٦ مؤسسة (هدف فترة السنتين: ١٢٠) من قدراته على مساعدة الشركات للنجاح في إجراء المعاملات التجارية ودعم واضعي السياسات لاتخاذ قرارات أكثر استنارة. وبالإضافة إلى ذلك، أفادت ١٢١ مؤسسة (هدف فترة السنتين: ٨٥) بحصول تحسُّن في قدرتها على مساعدة الشركات في مسائل تنمية التجارة والصادرات بعد أن أصبحت جزءاً من الشبكات المدعومة من المركز، بينما أفادت ١٣٧ مؤسسة (هدف فترة السنتين: ٨٥) بحصول تحسينات في سياسات بلدها المتعلقة بتعزيز التجارة وتنمية الصادرات.

(ج) تعزيز قدرات المنشآت التصديرية بغية الاستجابة للفرص المتاحة في الأسواق

٣١٠ - نتيجة ما يقدمه المركز من تدريب وخدمات استشارية، تم تمكين أكثر من ٠٠٠ ٥ من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من صوغ استراتيجيات في مجال الأعمال التجارية الدولية، وأصبحت جاهزة للتصدير و/أو تستوفي شروط المشترين المحتملين والمعاملات التجارية. وعلى وجه الخصوص، تم تمكين ٦٥٧ ١ مؤسسة (هدف فترة السنتين: ٣٠٠ ١) من وضع استراتيجيات سليمة للأعمال التجارية الدولية؛ وأصبحت ٩٠٧ ١ من المؤسسات (هدف فترة السنتين: ٩٠٠ ١) جاهزة للتصدير؛ والتقت ٠٨٤ ٢ من المؤسسات (هدف فترة السنتين: ٦٠٠ ١) التي كان معظمها من بلدان نامية ومن أقل البلدان نمواً بمشترين محتملين وتمكنت من إجراء معاملات تجارية. وأفاد ما مجموعه ١٢٠ ١ من المؤسسات الصغرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تملكها نساء (هدف فترة السنتين: ٧٠٠) بتحسُّن كفاءتها في العمليات المتصلة بالتصدير. وتركزت المساعدة على المبادرات القادرة على دعم إيجاد فرص للعمل وتقديم إنتاج عالي القيمة وتوفير إمكانات تصديرية عالية، ولها منظور استدامة طويل الأجل.

الباب ١٤
البيئة

أبرز نتائج البرنامج

بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، أدمجت ١٠ بلدان نهجاً قائمة على النظم الإيكولوجية وأخرى داعمة للتكيف في الخطط القطاعية والإنمائية الرئيسية. ونفذ واحد وثلاثون بلداً مبادرات لتحسين مبادرات الطاقة الرامية إلى تحسين كفاءة استخدام الطاقة أو الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة. وتعكس الآن اثنتا عشرة من السياسات والمبادئ التوجيهية والبرامج الهامة أفضل الممارسات في الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. وثمن سبعة عشر بلداً نظمها الإيكولوجية، وأخذت سبعة من هذه البلدان تستخدم منذ ذلك الحين بيانات التقييم هذه في عملياتها الوطنية للمحاسبة والميزنة. ووضع واحد وعشرون بلداً تدابير قانونية ومؤسسية جديدة من أجل تحسين تنفيذ الأهداف البيئية المتفق عليها دولياً. واعتمد سبعة عشر بلداً سياسات لتعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات مستمدة من البلدان التي صدقت على اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق. وفي عام ٢٠٠٢، استُخدم الرصاص في الوقود في ٨٢ بلداً. واليوم، ليس هناك سوى ثلاث دول تستخدم الرصاص في

الوقود. وتماشياً مع هدف فترة السنتين، وضع ١٧ بلداً ومدينة سياسات للاستهلاك والإنتاج المستدامين وسياسات الاقتصاد الأخضر أو بدأوا في تنفيذها. وقام برنامج البيئة بدور نشط في وضع إطار المؤشرات المقترح لاستعراض التقدم المحرز صوب بلوغ أهداف التنمية المستدامة. وتوضِّح البوابة الجديدة، التي استضيفت على الموقع التفاعلي لبرنامج البيئة UNEP Live، الروابط بين المؤشرات والأهداف والغايات، وتبين الطريقة التي بها ترتبط البيئة بالأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

التحديات والدروس المستفادة

واصل برنامج البيئة تعزيز القدرات وتحسين أساليب العمل لضمان كفاءة أعماله وفعاليتها وأثرها. وعلى المستوى التنفيذي، سيركز البرنامج موارده بصورة متزايدة في مبادرات قليلة إنما أكثر طموحاً وتعتمد على الخبرة الفنية للشركاء والخبراء الاستراتيجيين على نطاق المنظمة. وهذه الجهود أساسية لتحقيق مكاسب بيئية واقتصادية واجتماعية ملموسة. ولكي تحقق البلدان تنمية مستدامة، لا بد وأن يكثف البرنامج الدعم لضمان أن تصبح الاستدامة البيئية جزءاً لا يتجزأ من التقدم الاقتصادي والتنمية وأساسية أيضاً لتحقيق المكاسب الاجتماعية. ويمكن للدعم الذي يقدمه البرنامج إلى البلدان أن يحدث كذلك تغييراً على نطاق طموح إذا اعتمد كل من استراتيجيته وتواجده الإقليمي على نهج الشراكة الذي اتخذه البرنامج في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ للوفاء بالتزاماته عملاً بالوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“ (قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨، المرفق).

٣١١ - وتستند النتائج الواردة أعلاه إلى تنفيذ ما نسبته ٩٥ في المائة من النواتج المقرّرة القابلة للقياس الكمي البالغ عددها ٢٤٤ ناتجاً، مقابل ٩٧ في المائة منها في فترة السنتين السابقة. وقد انخفض عدد النواتج الإضافية المنفذة بمبادرة من الأمانة العامة من ١٢ ناتجاً في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى ناتج واحد في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

٣١٢ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/68/6 (Sect.14)).

١ - مكتب المدير التنفيذي

(أ) تنفيذ برامج وتوابع عن المسائل البيئية تعتبرها الحكومات والشركاء في منظومة الأمم المتحدة هامة

٣١٣ - واصل برنامج البيئة ضمان أن تكون منتجاته وخدماته مفيدة وهامة لاحتياجات وأولويات البلدان والشركاء وأصحاب المصلحة. وكان سبعون في المائة من المشمولين بالاستقصاء من ممثلي الحكومة وشركاء الأمم المتحدة ذوي الصلة، بما في ذلك الهيئات الحكومية وغير الحكومية، والمجموعات الرئيسية والقطاع الخاص (هدف فترة السنتين: ٦٥ في المائة) قد صنفوا برنامج البيئة وخدماته بأنها هامة ومفيدة.

(ب) ترويج برنامج البيئة لزيادة الاتساق والتكامل بشأن المسائل البيئية في منظومة الأمم المتحدة

٣١٤ - نتيجة لعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ازداد عدد المواضيع المتعلقة بالشواغل البيئية العالمية التي اتخذت منظومة الأمم المتحدة بشأنها إجراءً مشتركاً من ستة في عام ٢٠١٣ إلى تسعة في عام ٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ٩). وأُنشئ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ فريق إداري جديد يُعنى بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، ويضم ١٦ وكالة في منظومة الأمم المتحدة. وأعد الفريق مجموعة من الأهداف والمؤشرات الأساسية المركبة في مجال الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات للمفاوضات بشأن أهداف التنمية المستدامة. وأصدر الفريق أيضاً التقرير التوليفي المعنون ''الأمم المتحدة والإدارة السليمة للمواد الكيميائية: تنسيق العمل من أجل الدول الأعضاء والتنمية المستدامة''. وقد اتسع نطاق العملية التشاورية بشأن النهوض بالاستدامة البيئية والاجتماعية في منظومة الأمم المتحدة لتجريب دمج الإطار العشري للبرامج المعنية بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في وكالات العمل الطوعي. وقد انتهت التجربة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ بإصدار تقرير توليفي عن النتائج.

(ج) تعزيز استخدام العلوم الموثوق والمتسق في الصلة المشتركة للعلم والسياسات

٣١٥ - تحققت نتائج إيجابية بفضل مبادرتين رئيسيتين كان الغرض منهما تعزيز الترابط بين العلوم والسياسات (هدف فترة السنتين: ٣). ومكن بدء وتنفيذ شبكة ممارسين العلماء وواضعي السياسات والممارسين والمجتمع المدني من المساهمة بخبراتهم وتجاربهم في مختلف جوانب عمل برنامج البيئة. واستُخدمت شبكة الممارسين أثناء إعداد المنشور المشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية *Emerging Issues for*

Small Island Developing States: results of the UNEP Foresight Process (القضايا المستجدة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية: عملية التبصر لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة) ولمناقشة التدابير المتكاملة لرصد وقياس التقدم المحرز بشأن الروابط القائمة بين البيئة والأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة. وظهور الشبكة الدولية لتقديم المشورة العلمية إلى الحكومات، التي تعمل برعاية المجلس الدولي للعلم، أمرٌ يعزز استجابات السياسات العامة للتحديات البيئية العالمية. ويمكن عزو الابتعاد عن هذا الهدف إلى القيود المفروضة على الموارد البشرية في مكتب كبير العلماء؛ وهي مسألة تتناولها التعيينات الجارية.

(د) تعزيز مساءلة برنامج البيئة في سبيل بلوغ هدف المنظمة القائمة على النتائج

٣١٦ - بت برنامج البيئة في نسبة ٨٦ في المائة من التوصيات المقبولة بشأن مراجعة الحسابات والتحري (هدف فترة السنتين: ٨٥ في المائة)، مؤكداً أن المنظمة عززت مساءلتها إزاء الإدارة القائمة على النتائج. وتعززت مساءلة البرنامج أكثر بفضل تفويض مديره العام بعض سلطاته البرنامجية والمالية والقانونية لمديري الشعب والمكاتب الإقليمية التابعة للبرنامج.

(هـ) ضمان التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين وسط الموظفين

٣١٧ - عند نهاية عام ٢٠١٥، بلغت نسبة تمثيل الموظفات في الرتبة ف-٤ وما فوقها ٣٦,٥ في المائة (هدف فترة السنتين: ٤٥ في المائة). ويقل مستوى الأداء الفعلي عن الهدف المرجو رغم الجهود المتعددة التي يبذلها برنامج البيئة لاجتذاب المزيد من الموظفات في الرتب المتوسطة والعليا. وقد بلغت نسبة الموظفين في الفئة الفنية والفئات العليا من البلدان الممثلة تمثيلا ناقصاً ١٧ في المائة (هدف فترة السنتين: ١٥ في المائة) في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

(و) تحسين الكفاءة في تعيين الموظفين بطريقة تتماشى مع نظم وقواعد الأمم المتحدة لاختيار الموظفين

٣١٨ - خلال فترة السنتين، بلغ متوسط عدد الأيام التي يستغرقها ملء وظيفة شاغرة ١٩٦ يوماً (هدف فترة السنتين: ١٧٠)، وقد قيس بعدد الأيام التي تفصل بين الإعلان عن الوظيفة الشاغرة واختيار الموظف، وفقاً لما استخلص من سجل إنجازات إدارة الموارد البشرية. وكان مرد بعض التأخيرات التي أثرت على التوظيف في هذه الفترة اعتمادُ وتنفيذ نظام أوموجا في مركز العمل في نيروبي. ومع ذلك، فإنه يبدو أن التأخيرات الرئيسية ما تزال تحدث عندما تكون الوظيفة الشاغرة بيد المدير المكلف بإصدار التوصية بالتعيين وعند انتظار موافقة هيئة الاستعراض المركزية. وحتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، كان ٢٩٨ موظفاً قد التحقوا بالخدمة في الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ إلى

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وحصلت نسبة مائة بالمائة من الموظفين الذين التحقوا بالخدمة في هذه الفترة واستكملوا تقدير الأداء على تقدير أداء بدرجة ''يتجاوز توقعات الأداء'' أو ''يستوفي بنجاح توقعات الأداء'' (هدف فترة السنتين: ٨٠ في المائة).

(ز) ضمان الكفاءة في تقديم الخدمات لاجتماعات هيئات الإدارة

٣١٩ - حصلت نسبة تسعين في المائة من اجتماعات الهيئات الإدارية لبرنامج البيئة (هدف فترة السنتين: ٨٠ في المائة) على وثائقها أربعة أيام عمل أو أكثر قبل كل اجتماع. وكان من بين تلك الاجتماعات الاجتماع السنوي للجنة الفرعية التابعة للجنة الممثلين الدائمين، وجلسات الهيئة الفرعية المنعقدة بين دورات جمعية الأمم المتحدة للبيئة (٢٦-٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥)؛ والاجتماعات الفصلية للجنة الممثلين الدائمين (كانون الثاني/يناير، وآذار/مارس، وحزيران/يونيه، وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥)؛ و ١٤ اجتماعاً من اجتماعات اللجان الفرعية، و ١٥ إحاطة واجتماعاً غير رسمي للجنة الممثلين الدائمين. وقد واصلت الأمانة بذل قصارى جهدها لتعزيز نوعية جميع الوثائق المعدة لدعم اجتماعات الهيئات الإدارية، بما في ذلك دقة الحقائق والأرقام واتساق المصطلحات وتحليل الآثار.

(ح) تجرى التقييمات وفقاً لسياسة وخطة التقييم وتستخدم لتحسين الأداء

٣٢٠ - وصلت نسبة المشاريع التي تفوق تكلفتها مليون دولار والتي أنجزت في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ وقيمت بشكل مستقل إلى ٦٥ في المائة (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة). ويمكن عزو الانحراف عن الهدف إلى أن بعض المشاريع القديمة لم تخصَّص لها ميزانية كافية للتقييم، بينما كانت بعض المشاريع المنجزة في إطار برنامج عمل برنامج البيئة ''مشاريع جامعة''، تتألف من مشاريع فرعية أبرمت بشأنها اتفاقات منفصلة من الجهات المانحة. ويوجد حالياً أكثر من ٦٠ تقييماً للمشاريع مقررة لكل سنةً. ولدى مكتب التقييم آلية صارمة لضمان الجودة مخصصة لقياس جودة تقارير التقييم. وخلال فترة السنتين، تم تقييم ما نسبته ٨٣ في المائة من تقارير التقييم (هدف فترة السنتين: ٧٠ في المائة) في فئة ''الأداء المرضي'' من حيث الجودة. ويُقيم كل ستة أشهر مدى الامتثال للتوصية فيما يتعلق بجميع توصيات التقييم ''المفتوحة''. وقد نُفذت نسبة أربعة وتسعين في المائة من توصيات التقييم المقبولة (هدف فترة السنتين: ٧٠ في المائة) في غضون الإطار الزمني المحدد في خطة التنفيذ.

٢ - لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري

(أ) توسيع وتحديث التقييمات العلمية لحالات التعرض على الصعيدين الإقليمي والعالمي للإشعاع المؤين والإشعاع على صحة الإنسان والبيئة

٣٢١ - كان إصدار التقييم الذي أعدته اللجنة المعنية بآثار الإشعاع الذري بشأن مستويات وآثار التعرض للإشعاعات الناجمة عن محطة فوكوشيما داييتشي للطاقة النووية في أيار/مايو ٢٠١٤ تتويجاً لثلاث سنوات من العمل المكثف الذي أداه عدد يزيد عن ٨٠ خبيراً من جميع أنحاء العالم. وكان من المهم أيضاً إطلاق منصة على شبكة الإنترنت في عام ٢٠١٤ لجمع بيانات التعرض للإشعاعات الناجمة عن الأجهزة الطبية من الدول الأعضاء. وقد استعرضت اللجنة أيضاً المؤلفات العلمية المتصلة بالأثر الإشعاعي الناجم عن إنتاج الطاقة الكهربائية، والمتعلقة بآثار التعرض للإشعاع من مصادر إشعاع داخلية والتعرض للإشعاع بجرعات منخفضة. وحتى نهاية عام ٢٠١٥، أُتيحت بصفة عامة بيانات عن آثار التعرض للإشعاع في ما يخص ٨٤ بلداً (هدف فترة السنتين: ١٠٠). وازداد عدد التقارير العلمية التي قُيمت منذ عام ٢٠٠١ فوصل إلى ٨ ٧٥١ (هدف فترة السنتين: ٨ ٩٠٠) في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وجرى تقييم ما مجموعه ١ ٠١٠ من التقارير العلمية لإعداد الوثائق العلمية الست التي نوقشت في الدورتين الحادية والستين والثانية والستين للجنة.

(ب) زيادة وعي صنّاع القرار والأوساط العلمية والمجتمع المدني بالتقييمات العلمية التي تجريها اللجنة واستخدامها كأساس سليم لاتخاذ القرارات في المسائل المتصلة بالإشعاع

٣٢٢ - في أعقاب نشر تقرير اللجنة عن حادث فوكوشيما داييتشي، نظمت الأمانة عدة أنشطة خاصة للتوعية في اليابان شارك فيها مسؤولون وطنيون ومحليون وأشخاص من الأوساط الأكاديمية ومهنيون، ووسائط الإعلام. ودعت الأمانة جميع البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة في فيينا لحضور جلسة إحاطة بشأن ولاية اللجنة وعملها ونتائج فوكوشيما. وقد لقي هذا الأمر استحساناً وطُلب إلى الأمانة أن تجعل من هذه الإحاطة مناسبة سنوية. وأحاطت لجنة معايير الأمان التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية علماً بتقرير اللجنة لعام ٢٠١٢، وأنشأت فريق عمل للنظر في الآثار المترتبة على وضع لائحة في المستقبل. وقد تم تنزيل ما مجموعه ٣ ٢٧٠ ١٧٤ من المنتجات (هدف فترة السنتين: ٣ ٠٠٠ ٠٠٠) من الموقع الشبكي للجنة (http://www.unscear.org/) منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. واتضحت أيضاً الإشارات المتزايدة إلى تقييمات اللجنة واستخدامها في ١٨٣ موقعاً مسجلاً ومزوداً بوصلات إلى اللجنة (هدف فترة السنتين: ١٨٣).

البرنامج الفرعي ١
تغير المناخ

(أ) تنفيذ نُهُج التكيف القائمة على النظم الإيكولوجية ونُهُج التكيف الداعمة وإدماجها في استراتيجيات التنمية القطاعية والوطنية الرئيسية بغية الحد من أوجه الضعف وتعزيز القدرة على التكيف مع آثار تغير المناخ

٣٢٣ - واصل برنامج التكيف مع تغير المناخ التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة التركيز على تنفيذ خيارات التكيف القائمة على النظم الإيكولوجية، وإدماج هذه الخيارات في استراتيجيات التنمية القطاعية والوطنية الرئيسية. وفي الفترة ما بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، مكّن البرنامج ٢٠ بلداً من تنفيذ عملية التكيف القائمة على النظم الإيكولوجية ونُهج التكيف الأخرى، ليصل بذلك مجموع عدد البلدان المدعومة إلى ٤٢ بلداً (الهدف لفترة السنتين: ٢٨). وقد أدمجت عشرة بلدان مسألة التكيف في الخطط الوطنية بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ليبلغ مجموع هذه البلدان ١٩ (الهدف لفترة السنتين: ١٦). وتشمل النتائج البارزة الأخرى تعزيز المعرفة بشأن ثغرات التكيف القائمة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والمعرفة من خلال إصدار التقرير المستكمل المتعلق بالثغرات في تمويل إجراءات التكيف لعام ٢٠١٥ ومساعدتها على سد هذه الثغرات. وفي الفترة ما بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، ساعد البرنامج عشرة بلدان في عملية اعتمادها لدى صندوق التكيف، وقد جرى اعتماد أربعة منها (بيرو وكوستاريكا والمكسيك وناميبيا). وفي الفترة الممتدة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، أنجزت خمس مؤسسات للتمويل البالغ الصغر في بيرو وكولومبيا ١ ٣٠٠ مشروع تجريبي للتمويل المتناهي الصغر والموجه للتكيف القائم على النظم الإيكولوجية.

(ب) تحسُّن الكفاءة في استخدام الطاقة وحدوث زيادة في استخدام الطاقة المتجددة في البلدان للمساعدة على الحدّ من انبعاثات غازات الدفيئة وملوثات أخرى في إطار مساراتها الإنمائية الساعية لخفض الانبعاثات

٣٢٤ - ما زال تقرير فجوة الانبعاثات لعام ٢٠١٥، الذي قيَّم ١١٩ من المساهمات المقررة المحددة وطنياً والمقدمة إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، يتضمن معلومات عن فجوة الانبعاثات المتبقية. وفي العامين الماضيين، قدم برنامج البيئة المساعدة إلى ٣١ بلداً لتنفيذ مبادرات ترمي إلى تحسين الكفاءة في استخدام الطاقة أو الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة، ليصل مجموع عدد البلدان المدعومة إلى ٦٢ بلداً (الهدف لفترة السنتين: ٣٢). وفي نهاية عام ٢٠١٥، تلقى ١٧ بلداً (هدف فترة السنتين: ١٥) الدعم من برنامج البيئة في

مشاريع نقل تكنولوجيات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة عن طريق مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ. وفي ما يتعلق بتمويل الطاقة النظيفة خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، التزمت ٢٧ مؤسسة تمويلية بترع الكربون من أصول تزيد قيمتها عن ٦٠٠ بليون دولار، وأبدى ما مجموعه ٦٧ من المؤسسات المالية التي يستهدفها برنامج البيئة وجهات أخرى مستثمرة من القطاع الخاص (هدف فترة السنتين: ٥٥) التزامها بالموارد عبر بيانات خطية.

(ج) قيام البلدان النامية بوضع وتنفيذ استراتيجيات ونُهُج تمويل تحوّلية لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها (المبادرة المعزّزة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها)، بهدف خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، وتحقيق فوائد متعددة للتنوع البيولوجي وسبل كسب الرزق

٣٢٥ - ازداد الزخم العالمي لحفظ الغابات باعتماد إعلان نيويورك بشأن الغابات، الذي يهدف إلى خفض معدل فقدان الغابات الطبيعية إلى النصف في عام ٢٠٢٠ ووضع حد له بحلول عام ٢٠٣٠. وقد كثفت مبادرة الأمم المتحدة التعاونية بشأن خفض الانبعاثات الناجمة عن تدهور الغابات في البلدان النامية، المنفذَّة بالاشتراك مع كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كثفت الدعم المقدَّم إلى ٦٤ بلداً لمساعدتها على أن تصبح مستعدة لنهج المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات، بعد أن كان عددها ٤٨ بلداً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ولدى ستة وعشرون من هذه البلدان برامج وطنية. وقد بدأ ما مجموعه ٢٠ بلداً (هدف فترة السنتين: ١٥) بوضع أو اعتماد أو تنفيذ استراتيجيات وطنية لخفض الانبعاثات.

البرنامج الفرعي ٢
الكوارث والنزاعات

(أ) تحسّن قدرة الدول على استخدام إدارة الموارد الطبيعية والبيئة لاتّقاء مخاطر الكوارث والنزاعات والحد منها

٣٢٦ - يكمن أحد مؤشرات النجاح في إطار هذا البرنامج الفرعي في المدى الذي يمكن فيه لبرنامج البيئة أن يدمج الحلول القائمة على النظم الإيكولوجية للحد من أخطار الكوارث وبناء السلام على نطاق منظومة الأمم المتحدة ككل. وقد نجحت هذه العملية خلال الفترة المشمولة بالتقرير بتمكين برنامج البيئة منظومةَ الأمم المتحدة من إدماج الحد من المخاطر البيئية التي تؤثر على نحو ١٠ من سياسات الأمم المتحدة ومبادئها التوجيهية وبرامجها الهامة، ليصل بذلك مجموع السياسات إلى ٢٥ (هدف فترة السنتين: ٢٠). ويجري تتبع الدعم المقدم من برنامج البيئة إلى القدرات على الصعيد القطري باستخدام إطار للقدرات القطرية،

يقيس القدرة على الحد من المخاطر البيئية الناشئة في أوساط البلدان الخارجة من الأزمات والتي لدى برنامج البيئة برامج شاملة فيها. وحتى نهاية عام ٢٠١٥، تحقق هذا الهدف جزئياً لأن ثلاثة بلدان أخرى (جنوب السودان والسودان وهايتي)، أو ٧٠ في المائة من البلدان المعرضة للكوارث والنزاعات (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة)، قد حققت خطوتين في إطار قدرات البلد. وكان التقدم المحرز في تطوير قدرات الإدارة البيئية في مرحلة ما بعد الأزمة في بلدين (أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية) أبطأ مما كان مأمولاً.

(ب) تحسّن قدرة البلدان على استخدام إدارة الموارد الطبيعية والبيئة في دعم الإنعاش المستدام لتجاوز الكوارث والنزاعات

٣٢٧ - قدم برنامج البيئة الدعم لخمسة بلدان كانت بحاجة إلى مساعدة بيئية مستدامة لجهود الإنعاش، وهي: أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والسودان وهايتي. ويقاس أداء البرنامج في هذه البلدان من خلال قدرتها الناشئة على مواجهة التحديات البيئية. وقد تمكن البرنامج من مساعدة ثلاثة بلدان منها على التقدم خطوتين في إطار قدرات البلد بحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. ومع أن هذا التقدم هو ثمرة الجهود التي بذلتها العديد من الجهات الفاعلة، فقد مثل البرنامج وجوداً مستمراً وصوتاً مسموعاً يروج للإدارة البيئية. وتصدى البرنامج للأزمات ودعم الانتعاش في ١٧ بلداً في عام ٢٠١٥. وتضمن ذلك التصدي لحالات الطوارئ البيئية في أربعة بلدان، وتلبية جميع الطلبات الرسمية للمساعدة. وفي الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٤، وفي ٨٨ في المائة من تقييمات مرحلة ما بعد الأزمة أو تقييمات الطوارئ البيئية التي حدد فيها البرنامج المخاطر الجسيمة، اتخذت الحكومات الوطنية أو الأمم المتحدة إجراءات تصحيحية للتخفيف من المخاطر.

البرنامج الفرعي ٣
إدارة النظم الإيكولوجية

(أ) زيادة استخدام نهج النظم الإيكولوجية في البلدان للحفاظ على خدمات النظم الإيكولوجية والإنتاجية المستدامة للنظم الأرضية والمائية

٣٢٨ - واصل البرنامج تقديم الدعم إلى ٥٨ بلداً لتمكين مختلف القطاعات من اتباع نهج النظم الإيكولوجية في تلبية احتياجاتها المتعلقة بالنظم الإيكولوجية الأرضية والمائية. وبحلول نهاية عام ٢٠١٥، اتخذ ٢٥ بلداً (هدف فترة السنتين: ٢٤) الخطوات اللازمة لإدماج نهج النظم الإيكولوجية في إدارة الموارد الطبيعية بحسب القطاعات بدعم من برنامج البيئة. وقد وضعت البلدان التي أثبتت أنها تستخدم نهج النظم الإيكولوجية، سواء من خلال التخطيط

المكاني أو الإدارة المتكاملة للموارد المائية، اتفاقات عابرة للحدود أو خصصت ميزانيات وطنية لتعزيز إدارة النظم الإيكولوجية. وفي ما يتعلق بالتعاون عبر الحدود، وقعت كل من أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا على معاهدة للتعاون بشأن حدود منطقة فيرونغا الكبرى العابرة للحدود، في حين أمّن كل من بنن وبوركينا فاسو وتوغو وغانا وكوت ديفوار ومالي التمويل على المستويين الوطني والدولي اللازم لتنفيذ خطة عمل استراتيجية لحوض نهر فولتا بدعم من برنامج البيئة.

(ب) زيادة تطبيق النَهج القائم على النظم الإيكولوجية في البلدان للحفاظ على خدمات النظم الإيكولوجية المستمدة من النظم الساحلية والبحرية

٣٢٩ - من بين ٢٨ من البلدان التي يعمل معها برنامج البيئة، أحرز ١٦ بلداً (هدف فترة السنتين: ١٦) بعض التقدم في اتباع نهج النظم الإيكولوجية للحفاظ على النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية. وتتجلى النتائج في مجالات الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية أو التخطيط المكاني البحري أو المناطق البحرية المحمية أو الاتفاقات العابرة للحدود وإجراءات مكافحة القمامة البحرية. وتعالج أيضاً القمامة البحرية على الصعيد الحكومي الدولي في منطقة البحر الأبيض المتوسط بواسطة اتفاقية برشلونة، وفي منطقة البحر الكاريبي الكبرى بواسطة اتفاقية كارتاخينا، وفي منطقة بحر البلطيق بواسطة اتفاقية هلسنكي، وفي منطقة شمال شرق المحيط الأطلسي بواسطة اتفاقية حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي، وبموجب قرار مشترك من مجموعة البلدان السبعة.

(ج) دمج الخدمات والمنافع المستمدة من النظم الإيكولوجية مع التخطيط الإنمائي والمحاسبة الإنمائية، لا سيما فيما يتعلق بالمناطق الطبيعية والمناطق البحرية الأوسع نطاقاً، وتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة بالتنوع البيولوجي والنظام الإيكولوجي

٣٣٠ - بحلول نهاية عام ٢٠١٥، قام ١٩ بلداً (هدف فترة السنتين: ١٣)، بدعم من برنامج البيئة، بإدماج نهج النظم الإيكولوجية في عملياتها الوطنية للتخطيط الإنمائي في إطار التنوع البيولوجي، بصيغته المقدمة إلى اتفاقية التنوع البيولوجي. وقد شمل ذلك، على سبيل المثال، زيادة مشاركة القطاعات الأخرى في إعداد استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية للتنوع البيولوجي وإدراج معلومات عن دور خدمات التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية في التنمية الوطنية، وتعميم مراعاة المنظور القطاعي وما يتصل بذلك من مؤشرات لإدارة الأداء (مثل جزر سليمان ورواندا وقيرغيزستان ونيبال). وخلال السنوات القليلة الماضية، عمل برنامج البيئة مع ٦٢ بلداً في تقييم خدمات النظم الإيكولوجية والمحاسبة المتعلقة برأس المال الطبيعي. وحتى نهاية عام ٢٠١٥، أدمجت سبعة بلدان (هدف فترة السنتين: ٧) خدمات

النظم الإيكولوجية ذات الأولوية في عملياتها الوطنية للمحاسبة والميزنة (رواندا، وغواتيمالا، وكينيا، وموريشيوس، وتونغا، والمغرب، والولايات المتحدة). وعلاوةً على ذلك، أكمل ١٧ بلداً آخر عملية تقييم النظم الإيكولوجية.

البرنامج الفرعي ٤

الإدارة البيئية

(أ) تحقيق منظومة الأمم المتحدة وهيئات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، في إطار احترام ولاية كل كيان على حدة، قدراً متزايداً من الاتساق والتآزر في الإجراءات المتعلقة بالقضايا البيئية

٣٣١ - يسعى برنامج البيئة إلى اتباع نهج منسق إزاء المسائل البيئية على نطاق منظومة الأمم المتحدة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، كما يتجلى من المبادرات المشتركة التي تضم ١٥ من القرارات والمقررات والبيانات السياساتية الصادرة حتى نهاية عام ٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ١٥). وفي عام ٢٠١٤، اعتمد رؤساء وكالات الأمم المتحدة نهجاً مشتركاً إزاء نظم الإدارة البيئية بهدف تحقيق الحياد المناخي في الأمم المتحدة بحلول عام ٢٠٢٠. وتتجلى مساهمة برنامج البيئة في الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ في اعتماد أهداف التنمية المستدامة (في صميم سبعة أهداف وتندرج في ثمانية أهداف أخرى) حيث ترسخ البيئة، وفي مجموعة من المؤشرات العالمية التي ستوفر أساساً متيناً لقياس التقدم البيئي. وقد وضعت خمسة ترتيبات تعاونية أخرى مع أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما رفع مجموع الترتيبات البرنامجية إلى ٣٢ (هدف فترة السنتين: ٣٣).

(ب) تعزيز قدرة البلدان على وضع وإنفاذ القوانين وتعزيز المؤسسات لتحقيق الغايات والأهداف البيئية المتفق عليها دولياً والامتثال للالتزامات ذات الصلة

٣٣٢ - بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، اعتمدت البلدان ٢١ من التدابير القانونية والمؤسسية (هدف فترة السنتين: ٢٠) لتحسين تنفيذ الأهداف البيئية المتفق عليها دولياً. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عدد البلدان التي اضطلعت بمبادرات لرصد وتحقيق الامتثال للالتزامات الدولية وإنفاذها قد ازداد من بلدين في عام ٢٠١٣ إلى ستة بلدان في عام ٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ٤). وقامت خمس وعشرون منظمة من منظمات الأحواض المائية العابرة للحدود في جميع أنحاء العالم بتبادل الخبرات بشأن تعزيز إدارة وتنفيذ الاتفاقات المتعلقة بمستويات الأحواض. وزاد البرنامج عدد المبادرات التي تتخذها كل من المجموعات الرئيسية والجهات صاحبة المصلحة والشراكات التي يقيمها معها دعماً لوضع وتنفيذ قانون

بيئي وطني ودولي وتنفيذه من ثلاث مبادرات في عام ٢٠١٣ إلى خمس مبادرات في عام ٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ٥). وساعد التعاون مع المنتدى العالمي للمجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة ومؤسسة كونراد أديناور في إدماج منظورات ممثلي المجموعات الرئيسية والجهات صاحبة المصلحة في عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وفي تعزيز قدرات القضاة والجهات القانونية المعنية.

(ج) تزايد مراعاة البلدان لمبادئ الاستدامة البيئية في سياسات وخطط التنمية الوطنية والإقليمية

٣٣٣ - ما لبث تعميم مراعاة الاستدامة البيئية في السياسات والخطط الإنمائية الوطنية والإقليمية بمساعدة برنامج البيئة يتقدم باطراد في البلدان المستهدفة. فخلال فترة السنتين، وضع ٢٠ بلداً أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية التي تتضمن مبادئ الاستدامة البيئية، ليصل بذلك مجموع الأطر إلى ١١١ إطاراً في نهاية عام ٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ٨٧). وأدت مبادرة الفقر - البيئة، التي يتولى برنامج البيئة إدارتها بالتعاون مع البرنامج الإنمائي، إلى دمج الأهداف البيئية في ما مجموعه ٤٨ من السياسات والخطط والعمليات الوطنية العامة والقطاعية (هدف فترة السنتين: ٤٤) التي تركز على الحد من الفقر. وتضمن ثمانية من السياسات والخطط التي ترد من المنتديات الإقليمية ودون الإقليمية مبادئ الاستدامة البيئية في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، ليبلغ عدد السياسات التراكمي ١٣ سياسة (هدف فترة السنتين: ١٧).

البرنامج الفرعي ٥
المواد الكيميائية والنفايات

(أ) تمتلك البلدان بصورة متزايدة القدرة المؤسسية والأدوات السياساتية اللازمة لإدارة المواد الكيميائية والنفايات بطريقة سليمة، بما في ذلك تنفيذ الأحكام ذات الصلة الواردة في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف

٣٣٤ - يقوم البرنامج بمساعدة البلدان على تهيئة بيئة مواتية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، وذلك بدعمها في وضع أدوات السياسة المناسبة والأطر المؤسسية. وحتى نهاية عام ٢٠١٥، أفاد ما مجموعه ١٨٨ بلداً (هدف فترة السنتين: ١٢٥) باعتماد سياسات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات. وتعزى هذه الزيادة إلى كون ١٧ بلداً إضافياً من البلدان التي صدقت على اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وتتناول هذه الاتفاقية، التي اعتمدتها الحكومات في عام ٢٠١٣، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المسائل المتعلقة بالزئبق، وقد بلغ الآن عدد البلدان الموقعة عليها ١٢٨ موقعاً وعدد الأطراف فيها ٢٠ طرفاً، مما سجل ارتفاعاً من ٩٤ بلداً موقعاً وبلد طرف واحد فقط

في عام ٢٠١٣. وأفاد ما مجموعه ٥٣ بلداً (هدف فترة السنتين: ٦٥) بأنها استخدمت الحوافز الاقتصادية والسوقية والسياسات والممارسات التجارية؛ في حين أن ٣٠ بلداً (هدف فترة السنتين: ٣٠) قد أبلغت عن استخدامها مخططات الإبلاغ التي يستخدمها القطاع الصناعي لتحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات.

(ب) استفادة البلدان، بما في ذلك المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة، بصورة متزايدة من المعارف والأدوات العلمية والتقنية اللازمة لتنفيذ برنامج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة

٣٣٥ - حتى نهاية عام ٢٠١٥، كان ما مجموعه ٨٦ حكومة (هدف فترة السنتين: ٩٠) و ٨٦ من كيانات القطاع الخاص (هدف فترة السنتين: ٨٠) و ٨٢ من منظمات المجتمع المدني (هدف فترة السنتين: ٩٠) تستخدم أدوات تقييم وإدارة المخاطر التي يوفرها برنامج البيئة لمعالجة القضايا الكيميائية ذات الأولوية. وقد أجرت كل من سوازيلند وفييت نام وليسوتو عمليات جرد وطنية للزئبق، بينما حددت مدغشقر بدائل للمنتجات الخالية من الزئبق. وقد نفذت العديد من شركات التعدين في بيرو وشيلي أفضل الممارسات، وشجعت رابطات الأسنان في كل من تترانيا وأوغندا على التخلص التدريجي من ملاغم الأسنان المحتوية على الزئبق. وعلاوة على ذلك، دعت عدة منظمات غير حكومية إلى اعتماد خارطة الطريق لإيجاد بدائل لمادة الـ دي. دي. تي التي وضعت بدعم من برنامج البيئة، والتي تركز على التخلص التدريجي من هذا الملوث العضوي الثابت الضار.

(ج) استفادة البلدان، بما في ذلك المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة، بصورة متزايدة، من المعارف والأدوات العلمية والتقنية اللازمة لتنفيذ برنامج الإدارة السليمة للنفايات والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة

٣٣٦ - حتى نهاية عام ٢٠١٥، واصلت ٢٢ حكومة (هدف فترة السنتين: ٢٥) و ٢٤ كياناً من كيانات القطاع الخاص (هدف فترة السنتين: ٣٠) و ٢٥ منظمة من منظمات المجتمع المدني (هدف فترة السنتين: ٣٠) معالجة قضايا النفايات ذات الأولوية مثل الكتلة الأحيائية للنفايات، باستخدام الأدوات والمنهجيات التي وفرها البرنامج في عام ٢٠١٥. وفي عام ٢٠١٥، زاد البرنامج من التركيز على مسألتي ''النفايات باعتبارها مورداً'' و ''الاقتصاد الدائري''. وقد وضع تقرير ''التوقعات العالمية لإدارة النفايات''، الذي صدر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، الأساس الجيد لهذه النهج. وإلى جانب عناصر رئيسية أخرى، مثل إنشاء اتحاد أكاديمي يتولى وضع منهاج لإدارة النفايات وإعداد مبادئ توجيهية لإطار تشريعي بشأن إدارة النفايات، فإن ذلك الأساس يعزز الأعمال التي سيضطلع بها برنامج البيئة في المستقبل بشأن مسائل إدارة النفايات والوقاية منها.

البرنامج الفرعي ٦
الكفاءة في استخدام الموارد والاستهلاك والإنتاج المستدامان

(أ) قيام مقرري السياسات بوضع وتبادل وتطبيق التقييمات والبحوث والأدوات العلمية الشاملة لعدة قطاعات من أجل تحقيق الاستهلاك المستدام والتنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر، بما يشمل الممارسات الحضرية في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر

٣٣٧ - يدعم برنامج البيئة البلدان والمناطق في إدماج نهج الاقتصاد الأخضر والاستهلاك والإنتاج المستدامين في السياسة الوطنية ودون الوطنية. ففي عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، قام ١٧ بلداً ومدينة إضافية بوضع سياسات الاقتصاد الأخضر أو بالبدء في تنفيذها بدعم من برنامج البيئة، ليصل مجموع عدد البلدان إلى ٣٨ بلداً (هدف فترة السنتين: ٤٥). ويتبع عدد إجمالي يتكون من ٢٩ بلداً و ٩ مدن مسارات الاقتصاد الأخضر نتيجة المساعدة التي يقدمها البرنامج منذ عام ٢٠١٠. وحتى نهاية عام ٢٠١٥، ورد ما مجموعه ١ ٧٨٦ إشارة (هدف فترة السنتين: ٢٠) في المنشورات الأكاديمية ومنشورات البحوث وتقارير المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والحكومات والأعمال التجارية. ومع أنه لم تكن هناك أية إشارة في عام ٢٠١١ وأن الرقم قد ارتفع إلى ١٢٠ في نهاية عام ٢٠١٣، فإن عدد الإشارات قد سجل زيادة كبيرة بحلول عام ٢٠١٥، مبرهناً على تزايد أهمية وجدوى الأساس العلمي الذي وضعه برنامج البيئة للاستهلاك والإنتاج المستدامين.

(ب) زيادة دمج الأدوات والممارسات الإدارية للاستهلاك المستدام والإنتاج المستدام والاقتصاد الأخضر في السياسات القطاعية والأعمال التجارية والعمليات المالية على نطاق سلسلة الإمدادات العالمية، في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر

٣٣٨ - ازداد بفضل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الاهتمام بالدور الذي يضطلع به القطاع المالي والأعمال التجارية في تعزيز الأخذ بممارسات الاستهلاك والإنتاج المستدامين والاقتصاد الأخضر. وقد تسارع في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ الأخذ بالأدوات والممارسات الإدارية للاستهلاك والإنتاج المستدامين والاقتصاد الأخضر في السياسات القطاعية والأعمال التجارية والعمليات المالية، مع قيام ٥٨ جهة أخرى من الجهات صاحبة المصلحة بالإبلاغ عن ممارسات الإدارة المحسنة أو الاستراتيجيات القطاعية نتيجة مشاركتها في أنشطة البرنامج. وقد أدى ذلك إلى أن ارتفاع مجموع عدد البلدان والمؤسسات والأعمال التجارية التي أخذت منذ عام ٢٠١١ تحسِّن الممارسات الإدارية أو الاستراتيجيات القطاعية إلى ٢٢٢ بلداً (هدف فترة السنتين: ٢٠٠). وأسهمت مبادرة دعم منظمي المشاريع من أجل البيئة والتنمية إسهاماً كبيراً في هذه الزيادة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عمل برنامج البيئة في قطاعات

السياحة والأغذية الزراعية والمالية لوحدها قد أدى إلى إشراك ٦٨ نظيراً جديداً من الحكومات والأوساط التجارية.

(ج) تحسين الظروف التي تمكن من التشجيع على زيادة استدامة خيارات الاستهلاك وأنماط العيش

٣٣٩ - عند نهاية عام ٢٠١٥، أفادت ٨٢ حكومة وشركة ومنظمة (هدف فترة السنتين: ٧٠) بحدوث تغييرات في سياساتها واستراتيجياتها باتجاه زيادة استدامة أنماط الاستهلاك وأساليب العيش. ويجري العمل على وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية ومستدامة للمشتريات العامة ووضع العلامات الإيكولوجية لحفز العرض والطلب على المنتجات المستدامة. وتشمل النتائج الرئيسية في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ إشراك ١٠ بلدان (تعهد ٧ منها بوضع خطط عمل للمشتريات العامة المستدامة بحلول عام ٢٠١٧، وتعهد اثنان بتنفيذ الخطة، وتعهد بلد واحد بإعادة تصميم نظام للعلامات الإيكولوجية). وقد دعم البرنامج ٢٨ مشروعاً ونشاطاً (هدف فترة السنتين: ٣٥) حفزت مشاركة أصحاب المصلحة في تعزيز أنماط الحياة المستدامة منذ عام ٢٠١١.

البرنامج الفرعي ٧
إبقاء حالة البيئة قيد الاستعراض

(أ) تيسر وضع السياسات العالمية والإقليمية والوطنية من خلال إتاحة معلومات بيئية على منابر مفتوحة

٣٤٠ - أشار ما مجموعه ٣٠ من المنتديات والمؤسسات العالمية والإقليمية والوطنية (هدف فترة السنتين: ٣٠)، في وثائقها وبياناتها السياساتية، إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة ووثائقه وتقاريره وبياناته ونشراته الصحفية بشأن الاتجاهات البيئية. فعلى سبيل المثال، أثبتت دراسة توقعات البيئة العالمية أن هذا التقييم قد نجح في تحقيق الاستخدام العالمي من خلال المساهمة الإيجابية في مداولات مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والجمعية العامة وقراراتهما، وزيادة الاهتمام بالبيئة في المناقشات الجارية بشأن أهداف التنمية المستدامة. أما أعمال برنامج البيئة بشأن الكربون الأسود فقد استُشهد بها في الكثير من المنتديات والمؤسسات الدولية. وبدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، استخدمت ١١ من وكالات الأمم المتحدة والوكالات البيئية المتعددة الأطراف (هدف فترة السنتين: ١٠) بيانات عن الاتجاهات البيئية بغرض التأثير في السياسات العامة.

(ب) مراعاة القضايا البيئية المستجدة في عمليات التقييم العالمية والإقليمية والوطنية وعملية تخطيط السياسات

٣٤١ - في صميم عمل البرنامج في مجال الإنذار المبكر توجد الجهود المبذولة لإذكاء الاهتمام بالقضايا البيئية المستجدة التي تشكل خطراً على التنمية المستدامة للبلدان وحفز اتخاذ إجراءات بشأن تلك القضايا في الوقت المناسب. وقد زاد برنامج البيئة عدد أصحاب المصلحة الذين استوعبوا سيناريوهات التقييم والإنذار المبكر بشأن القضايا البيئية المستجدة في عملياتهم المتعلقة بالتقييم ووضع السياسات، وذلك من ٣ في عام ٢٠١٣ إلى ١٠ في عام ٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ١٠). ومن أبرز الأمثلة على ذلك حظوة موضوع اللدائن الدقيقة بتغطية صحفية على نطاق العالم، واعتماد الحكومات، في الدورة الأولى لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، قراراً بشأن الحطام البلاستيكي البحري واللدائن الدقيقة. وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، جُمعت أدلة عن ١٠ أمثلة على استخدام المواد المتعلقة بالإنذار المبكر. وحتى نهاية عام ٢٠١٥، اضطلع ٤٨٠ ٥ من المسجلين في منظمات الأطفال والشباب الرياضية والمشاركين في اليوم العالمي للبيئة (هدف فترة السنتين: ٠٠٠ ٥) بأنشطة على الموقع الشبكي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أو أدلوا بمعلومات من خلال شبكات برنامج البيئة نتيجة للرسائل الموجهة لهم في ما يتعلق بالقضايا البيئية المستجدة.

(ج) تعزيز قدرة البلدان على إنتاج معلومات ومعارف بيئية والوصول إليها وتحليلها واستخدامها وتعميمها

٣٤٢ - أعدت ٧ بلدان (هدف فترة السنتين: ٧) نظم معلومات ووثائق تضمنت بيانات ومعلومات محلَّلة مصادرُها نواتج برنامج البيئة وعملياته. وأتاحت ٥ بلدان (هدف فترة السنتين: ٧) سبل اطلاع الجمهور على مجموعات بيانات بيئية إضافية أو جديدة ودخول منتديات عامة في صيغ قابلة للمقارنة. وأتيحت مكانياً بيانات بيئية عن خمس مواد ملوثة في صيغ قابلة للمقارنة من خلال الموقع التفاعلي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP Live). وتتضمن كل صفحة من هذا الموقع روابط شبكية إلى شتى موارد الأمم المتحدة والشركاء وتعرض خيارات خرائطية وبيانية لمتغيرات تبرز الاتجاهات على مر الزمن، بحسب البلدان أو المناطق أو على الصعيد العالمي. واستناداً إلى استقصاءات، أقرت ٣٧ من المجموعات الرئيسية والجهات المعنية المعتمدة (الهدف المقرر لفترة السنتين - ٣٥) بمشاركتها في إنتاج معلومات بيئية تتاح على المنتديات العامة وتوفير إمكانية الاطلاع عليها والاستفادة منها. وأتيحت إمكانية الاطلاع على خمسة منشورات رئيسية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بلغات غير الإنكليزية (هدف فترة السنتين: ٥) عن طريق المنتديات الإلكترونية التي أنشأها البرنامج.

الباب ١٥

المستوطنات البشرية

أبرز نتائج البرنامج

قدم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية إسهاماً موضوعياً في الجزء المتعلق بالتكامل من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي عقد لأول مرة على الإطلاق في أيار/مايو ٢٠١٤ بشأن موضوع ''التحضر المستدام''، وهو ما ساهم في اقتراح واعتماد الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة، وهو ''جعْل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة''. وسجلت العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) تعزيز مشاركة ٦٣٧ شريكاً من شركاء جدول أعمال الموئل و ٢٥ وكالة من وكالات منظومة الأمم المتحدة في قضايا التنمية الحضرية المستدامة. وقد أُحرز تقدم كبير نحو تحسين السياسات والخطط والتصاميم التي تدعم تطوير مدن وأحياء مركزة ومتكاملة ومترابطة، حيث اعتمدت ٣٠ مدينة هذه الخطط بحلول عام ٢٠١٥. وساهمت الشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي في تحسين ضمان الحيازة باستخدام نموذج مجال الحيازة الاجتماعية من أجل توثيق الحقوق العقارية وتسجيل التزاعات على الأراضي في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا. واستفاد من صندوق الشباب الحضري ٢٧٧ مجموعة يقودها الشباب من ٦٥ بلداً و ١٧٥ مدينة. وارتفع عدد الحكومات المحلية والإقليمية والوطنية التي أدمجت الحد من المخاطر في المناطق الحضرية والإدارة الحضرية في خططها من ١١٢ حكومة في عام ٢٠١٤ إلى ١٤٩ في عام ٢٠١٥. وحسَّن تطبيق مؤشر ازدهار المدن إلى حد كبير رصد الظروف والاتجاهات الحضرية. ويضع أكثر من ٤٠٠ مدينة مؤشرات خاصة بها لدعم اتخاذ قرارات سياساتية قائمة على الأدلة.

التحديات والدروس المستفادة

التحدي الرئيسي لموئل الأمم المتحدة في ما يتعلق بمؤشر ازدهار المدن هو تهيئة ظروف هيكلية وتشغيلية من شأنها تمكين الوكالة من الاستجابة للطلب المتزايد من البلدان والمدن. ولمواجهة هذا التحدي، يعتزم موئل الأمم المتحدة الأخذ بنهج اللامركزية في بعض المهام، وإيجاد فرص الدعم التقني الخارجي، وتعزيز القدرات ودمج العمل المتعلق بمؤشر ازدهار المدن في أنشطة المكاتب الإقليمية والفروع

الأخرى للوكالة. وتنفَّذ حالياً أساليب جديدة لجمع البيانات المتعلقة بموصولية الشوارع وبالشكل الحضري الذي أعده موئل الأمم المتحدة، وذلك في أكثر من ١٠٠ مدينة. وبما أن هذه هي المرة الأولى التي يُجمع فيها هذا النوع من المعلومات، فقد استغرق الأمر وقتاً طويلا، لا سيما وأنه قد تعين إقناع الشركاء بالحاجة إلى توضيح المعلومات المكانية لآلياتهم المعنية بجمع البيانات.

٣٤٣ - تستند النتائج الواردة أعلاه إلى تنفيذ ٨٩ في المائة من النواتج المقررة والقابلة للقياس الكمي، وعددها ٣٨٩ ناتجاً، مقابل ٨٧ في المائة من النواتج في فترة السنتين السابقة. وانخفض عدد النواتج الإضافية المنفَّذة بمبادرة من الأمانة من ٥٥ ناتجاً في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى ١٢ ناتجاً في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

٣٤٤ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/68/6 (Sect.15)) و Corr.1).

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) تعزيز الاتساق بين السياسات في إدارة الأنشطة المتعلقة بالمستوطنات البشرية في منظومة الأمم المتحدة

٣٤٥ - من الإنجازات الكبرى التي تمت في إطار السعي إلى تحقيق اتساق السياسات في إدارة الأنشطة المتعلقة بالمستوطنات البشرية في منظومة الأمم المتحدة إدراج هدف قائم بذاته متعلق بالمدن والمستوطنات البشرية في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقد كان هذا الإنجاز الهام تتويجاً للجهود التي بذلها شتى الشركاء في جدول أعمال الموئل والسلطات المحلية، بدعم من موئل الأمم المتحدة. وانطلقت هذه العملية بالجزء المتعلق بالتكامل من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي عقد لأول مرة على الإطلاق، بنيويورك في أيار/مايو ٢٠١٤، بشأن موضوع ''التحضر المستدام''. كما حدد مؤتمر القمة المعني بالمناخ، الذي دعا إلى عقده الأمين العام، ''المدن'' بوصفها أحد مجالات العمل ذات الأولوية. وتتجلى مشاركة الوكالة الناجحة في إطار مجتمع الأمم المتحدة في زيادة عدد تقارير الأمين العام المقدمة إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي الوثائق الأخرى الرئيسية الصادرة على نطاق المنظومة التي تدمج مدخلات موئل الأمم المتحدة بشأن المدن والمستوطنات البشرية، وذلك من ٤٠ تقريراً ووثيقة في عام ٢٠١٣ إلى ٥١ في عام ٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ٤٥).

(ب) تحسين استخدام معلومات الأداء المستمدة من التقييمات للتأثير في صنع القرارات الإدارية وتحسين الأداء

٣٤٦ - استخدم موئل الأمم المتحدة التقييمات وسيلةً للمساءلة وتحسين البرامج والمشاريع والتعلم في السنوات الثلاث الماضية. ويعكس المستوى الحالي لاستخدام التقييم في موئل الأمم المتحدة ثقافة تقييم، عقب إنشاء وحدة التقييم المستقلة في عام ٢٠١٢ واعتماد سياسة التقييم لموئل الأمم المتحدة في عام ٢٠١٣. وقد كان لتقييمات موئل الأمم المتحدة العديد من الاستخدامات، ومنها التأثير في عملية اتخاذ القرار وتحسين الأداء. وحتى نهاية عام ٢٠١٥، نفذت في الوقت المقرر ٧٦ في المائة من توصيات التقييم المقبولة (هدف فترة السنتين: ٨٠ في المائة). وأظهرت نتائج الدراسة الاستقصائية لمديري المشاريع (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥) أن ٧٥ في المائة من المجيبين (هدف فترة السنتين: ٦٥ في المائة) رأوا أن نتائج تقييمات موئل الأمم المتحدة ودروسها وتوصياتها قد استُخدمت في موئل الأمم المتحدة للتأثير على عملية صنع القرار، وأن ٥٠ في المائة من المجيبين رأوا أن التقييمات قد استُخدمت لتعزيز المساءلة، وأن ٨٥ في المائة منهم رأوا أن التقييمات قد أسهمت في تحسين البرامج أو المسائل التنظيمية، في حين رأى ٦٥ في المائة من المجيبين أن التقييمات ساهمت في التعلم في إطار المؤسسة.

(ج) تقليل احتمال تعرض موئل الأمم المتحدة للمخاطر والمسؤوليات القانونية والمطالبات

٣٤٧ - يستمر إسداء المشورة القانونية والسياساتية، في الوقت المناسب وبشكل فعال، في مختلف المسائل الموضوعية والإجرائية ودعم الأعمال التشغيلية والمعيارية لموئل الأمم المتحدة، وذلك للتقليل من احتمال تعرض موئل الأمم المتحدة للمخاطر والمسؤوليات القانونية والمطالبات، داخلياً وخارجياً على السواء. وقد حدث انخفاض مطرد في الخسائر التي تتكبدها الوكالة وفي المطالبات والالتزامات غير الضرورية والمكلِّفة ضد المنظمة، كما انخفض كثيراً عدد القضايا المرفوعة ضد المنظمة من الشركاء والموظفين أو من مؤسسات أخرى. وانخفضت النسبة المئوية للاتفاقات والصكوك القانونية التي عرّضت الوكالة لمخاطر ومسؤوليات من ٥ في المائة في نهاية عام ٢٠١٣ إلى ٢ في المائة في نهاية عام ٢٠١٤، ثم إلى أقل من ٠,٥ في المائة بحلول نهاية عام ٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: صفر في المائة).

(د) تعزيز مشاركة جميع شركاء جدول أعمال الموئل ومنظومة الأمم المتحدة في التنمية الحضرية المستدامة

٣٤٨ - أُحرز تقدم في إشراك جميع شركاء جدول أعمال الموئل ومنظومة الأمم المتحدة في التنمية الحضرية المستدامة، وهو ما يتجلى في ارتفاع عدد الاتفاقات الجديدة الموقَّعة مع شتى شركاء جدول أعمال الموئل، بما في ذلك شركاء الحملة الحضرية العالمية، من ٤٥٧ شريكاً في عام ٢٠١٤ إلى ٦٣٧ بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ٣٣٥). وبلغ عدد المبادرات القائمة على الأدلة التي اشتُرك فيها مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة والتي تُسهم في تعزيز التنمية الحضرية المستدامة ٧١ مبادرة (هدف فترة السنتين: ٥٠). وساهم ما مجموعه ٢٨٣ شريكاً (هدف فترة السنتين: ٢٥٠) بفعالية في العملية الرسمية التحضيرية للموئل الثالث. ومن المبادرات البارزة التي نفذتها وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة وشارك فيها موئل الأمم المتحدة: ''تقرير إقامة مدن أكثر مراعاة للبيئة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي''؛ والنداء العالمي للعمل بشأن النظم الغذائية في مناطق المدن والتحضر المستدام، الذي أطلقته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في نيسان/أبريل ٢٠١٤؛ وتعزيز تعاون موئل الأمم المتحدة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، من خلال الشراكة المعنية بإقامة مدن أكثر مراعاة للبيئة.

(هـ) تعزيز توعية وتعبئة الجمهور والأوساط الإعلامية بشأن التنمية الحضرية المستدامة

٣٤٩ - أطلق موئل الأمم المتحدة موقعاً شبكياً جديداً (http://unhabitat.org)، واقترن ذلك باتباع استراتيجية مؤسسية جديدة في مجال وسائط التواصل الاجتماعي. وبلغ عدد المقالات الإعلامية والمناقشات الإلكترونية التي تناولت موضوع التوسع الحضري المستدام ٢٢٠ ٤٥ مقالا ومناقشة بحلول نهاية عام ٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ٠٠٠ ٤٥). وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، بلغ عدد الزيارات وعمليات التنزيل ٤ ملايين زيارة وتنزيل (هدف فترة السنتين: ٢,٨ مليون)، بينما بلغ عدد القراء ١,٦ مليون قارئ (هدف فترة السنتين: مليون). وقد حُدثت جميع المعلومات في المواقع الشبكية لموئل الأمم المتحدة، بما في ذلك حافظة الوكالة، تحديثاً كاملا، واستقرت النسبة المئوية للمعلومات المحدثة في ١٠٠ في المائة بحلول نهاية عام ٢٠١٥. وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، اضطلع ١٨٠ بلداً شريكاً رئيسياً بأنشطة التوعية للنهوض بالتنمية الحضرية المستدامة (هدف فترة السنتين: ١٠٠)، بما في ذلك أنشطة الحملة الحضرية العالمية واليوم العالمي للموئل واليوم العالمي للمدن. ويشارك حالياً في الحملة الحضرية العالمية، وهي منتدى عالمي للترويج للتحضر المستدام، ١٣٦ من المنظمات غير الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص، ومنها ٦٥ شريكاً جديداً. ونظّم موئل الأمم المتحدة في عدد من المناسبات الدولية الرفيعة المستوى وشارك فيها.

(و) زيادة الإيرادات الأساسية لموئل الأمم المتحدة

٣٥٠ - استمر انخفاض الموارد المحشودة للموئل ولمؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية (الأغراض العامة). ولم يحشد موئل الأمم المتحدة خلال فترة السنتين سوى مبلغ ٧,٥ ملايين دولار (هدف فترة السنتين: ٤٦ مليون دولار). وقد اعتمد موئل الأمم المتحدة نهجاً متعدد المحاور يبدأ بتعزيز استراتيجيته في مجال حشد تعبئة الموارد، مع القيام، في جملة أمور، باستهداف الجهات المانحة الجديدة والتقليدية السابقة، وكذلك القطاع الخاص.

البرنامج الفرعي ١
التشريعات والأراضي والحوكمة في المناطق الحضرية

(أ) زيادة قدرة الحكومات المحلية والوطنية وغيرها من شركاء جدول أعمال الموئل على تنفيذ تشريعات تمكينية ترمي إلى تحسين التوسع والكثافة والتخطيط والتمويل في المناطق الحضرية

٣٥١ - أُحرز تقدم مُرض نحو تحسين قدرة الحكومات المحلية والوطنية وغيرها من شركاء جدول أعمال الموئل على تنفيذ تشريعات تمكينية ترمي إلى تحسين التوسع الحضري وزيادة الكثافة والتخطيط والتمويل، ويتجلى ذلك في ارتفاع عدد العمليات الاستشارية لإصلاح القوانين من ٢١ عملية في عام ٢٠١٤ إلى ٢٥ بحلول نهاية عام ٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ٢٣). وتُعزى هذه الزيادة إلى مبادرات جديدة اتخذت في العراق وكولومبيا والمكسيك وموزامبيق. واكتسب نهج موئل الأمم المتحدة في مجال القوانين الحضرية زخماً، كما يتبين من تزايد عدد الطلبات الواردة (من جهات منها وكالات الأمم المتحدة الأخرى) للحصول على الدعم التقني بشأن التحديات القانونية الحضرية على الصعيد العالمي. وقد أسفر إنشاء قاعدة بيانات القوانين الحضرية عن زيادة الوعي وتحسين سبل الحصول على التشريعات الحضرية. وتتضمن قاعدة البيانات ٥٧٢ قانوناً (من ٦٨ بلداً) في سبعة مجالات مهمة من مجالات التحضر المستدام.

(ب) زيادة قدرة الحكومات المحلية والوطنية وغيرها من شركاء جدول أعمال الموئل على تنفيذ برامج من شأنها تحسين ضمان الحيازة للفئات الضعيفة، بما في ذلك النساء والشباب والشعوب الأصلية والأقليات

٣٥٢ - حققت الشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي إنجازات هامة في تزويد الشركاء بالمهارات والمعارف اللازمة لصياغة السياسات بشأن ضمان الحيازة من خلال برامج الشبكة المبتكرة ومنهجياتها وأدواتها ونُهجها. ويتجلى ذلك في ارتفاع عدد البرامج الرامية إلى تحسين

ضمان الحيازة للفئات الضعيفة، والتي نفذتها الحكومات المحلية والوطنية الشريكة وغيرها من الشركاء في جدول أعمال الموئل، من ١٣ برنامجاً في عام ٢٠١٤ إلى ١٧ بحلول نهاية عام ٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ٢٧). وعُرِّف بالمبادرات الجديدة في عدة بلدان منها موريشيوس ونيجيريا. وقد أُحرز تقدم كبير في وضع مؤشرات عالمية للأراضي. كما أُحرز تقدم نحو وضع جدول أعمال ونهج مشتركين بين الفاعلين الرئيسيين من أجل معالجة المسائل المتعلقة بالأراضي في سياق منع نشوب النزاعات، واتفاقات السلام وبناء السلام والجهود الإنسانية والإنمائية. وفي عام ٢٠١٥، أنشئ ائتلاف قائم معني بالقضايا حول مسائل الأراضي والنزاعات.

(ج) قدرة الحكومات المحلية والوطنية وغيرها من شركاء جدول أعمال الموئل على تحسين السياسات والخطط والاستراتيجيات التي تعزز الحوكمة اللامركزية والإدارة الشاملة للجميع والسلامة في المناطق الحضرية

٣٥٣ - تعززت قدرة الحكومات المحلية والإقليمية والوطنية على وضع السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالإدارة الحضرية التشاركية الشاملة التي ترفع مستوى شفافية الحكومات المحلية. ويتبين ذلك من ارتفاع عدد السلطات المحلية والوطنية الشريكة وغيرها من شركاء جدول أعمال الموئل الذين اعتمدوا المبادئ التوجيهية المتعلقة باللامركزية وتوفير سبل الوصول للخدمات الأساسية للجميع، من ٨٢ سلطة وشريكاً في عام ٢٠١٤ إلى ٨٩ بحلول نهاية عام ٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ١٢٨). وقُدمت المساعدة التقنية إلى البلدان الطالبة من أجل التعامل مع مسائل الإدارة المعقدة المتعلقة بتوفير شتى الهيئات السياسية والإدارية للخدمات الحضرية الأساسية (البرازيل وكولومبيا، وإنشاء شبكة إقليمية في أمريكا اللاتينية). وارتفع عدد السلطات المحلية والوطنية الشريكة التي اعتمدت استراتيجيات محلية لمنع الجريمة من ٨١ سلطة في بداية فترة السنتين إلى ٩٧ بحلول نهاية عام ٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ٢٥).

البرنامج الفرعي ٢
التخطيط والتصميم الحضريان

(أ) تحسين السياسات والأطر المكانية الحضرية الوطنية التي تعتمدها السلطات الحضرية والإقليمية والوطنية الشريكة من أجل مدن مركزة ومتكاملة ومترابطة

٣٥٤ - ارتفع عدد سلطات الحواضر والسلطات الإقليمية والوطنية الشريكة التي اعتمدت سياسات حضرية أو أطراً مكانية تدعم إيجاد مدن مركزة ومتكاملة ومترابطة، من ست

سلطات في عام ٢٠١٤ إلى تسع بحلول نهاية عام ٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ١٠). وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وقّع موئل الأمم المتحدة اتفاقاً مع حكومة ولاية ميتشواكان (المكسيك، وزير الشؤون الحضرية والبيئية في ميتشواكان) لتنفيذ مشروع تجريبي في مجالات التخطيط الإقليمي والحوكمة الحضرية والتنمية الحضرية والتنقل المستدام وتحسين أوضاع الأحياء الفقيرة وتجديد سياسات الإسكان. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ازداد الاهتمام بوضع السياسات الحضرية الوطنية، كما يتبين من ازدياد عدد البلدان التي تنقح سياساتها القائمة (الفلبين ونيبال) أو التي تنتهج سياسات حضرية وطنية جديدة (جزر سليمان ومنغوليا وميانمار). أما في الدول العربية، فقد تحسَّنت المعرفة بأهمية السياسات الحضرية الوطنية، عقب صدور التقرير التقييمي بشأن السياسات الحضرية الوطنية في خمسة بلدان (الأردن والسودان ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية) الذي أعد بدعم من موئل الأمم المتحدة.

(ب) تحسين السياسات والخطط والتصاميم التي تعتمدها المدن الشريكة من أجل إيجاد مدن وأحياء مركزة ومتكاملة ومترابطة

٣٥٥ - أُحرز تقدم كبير نحو تحسين السياسات والخطط والتصاميم التي تدعم إيجاد مدن وأحياء مركزة ومتكاملة ومترابطة. ويتجلى هذا التقدم في تزايد عدد المدن الشريكة التي اعتمدت سياسات وخططاً وتصاميم من أجل إقامة مدن وأحياء مركزة ومتكاملة ومترابطة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث زادت من خط أساس هو ١٠ مدن في عام ٢٠١٣ إلى ٢٥ بحلول نهاية عام ٢٠١٤، ثم بلغت ٣٠ مدينة بحلول نهاية عام ٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ٢٠). ومن المدن الشريكة الجديدة ووجو بالصين؛ والعلمين بمصر؛ وكيرتيبور بنيبال؛ ومومباي بالهند؛ وليما؛ ومقديشو. وتعزى هذه الزيادة السريعة، إلى حد كبير، إلى إنشاء مختبر التخطيط والتصميم الحضريين في عام ٢٠١٤، وهو مرفق داخلي لدعم المدن الشريكة في وضع الخطط والتصاميم. ويتيح النهج الذي يتبعه المختبر إمكانية الاستجابة بفعالية للطلب المتزايد من خلال التواصل المباشر مع عدد كبير من المدن.

(ج) تحسين السياسات والخطط والاستراتيجيات التي تعتمدها المدن الشريكة والسلطات الإقليمية للإسهام في التخفيف من أثر تغير المناخ والتكيف معه

٣٥٦ - أحرز موئل الأمم المتحدة تقدماً مُرضياً في تعزيز السياسات والخطط والاستراتيجيات المتكاملة التي تسهم في التخفيف من أثر تغير المناخ والتكيف معه في المدن، وذلك باتباع نُهج شاملة على الصعيد الوطني وبإقامة الشراكات مع المدن. ويتبين هذا من ارتفاع عدد المدن الشريكة والسلطات الإقليمية والوطنية التي اعتمدت سياسات وخططا

واستراتيجيات تسهم في التخفيف من أثر تغير المناخ والتكيف معه، من ١٠ مدن في عام ٢٠١٤ إلى ١٥ بحلول نهاية عام ٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ١٦)، ومن ٧ سلطات وطنية في عام ٢٠١٤ إلى ٨ بحلول نهاية عام ٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ٧). أما على الصعيد الإقليمي، فازداد عدد الشركاء من شريكين في عام ٢٠١٤ إلى ثلاثة في عام ٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: شريكان).

البرنامج الفرعي ٣
الاقتصاد الحضري

(أ) تحسين قدرات المدن الشريكة على اعتماد استراتيجيات داعمة للتنمية الاقتصادية الشاملة

٣٥٧ - أُحرز تقدم كبير نحو تحسين قدرة المدن الشريكة على اعتماد استراتيجيات داعمة للتنمية الاقتصادية الشاملة. ويتجلى ذلك في زيادة عدد المدن الشريكة التي أعدت خطط تنمية اقتصادية محلية من ٣ مدن في عام ٢٠١٤ إلى ٧ في عام ٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ٨). وعلاوة على ذلك، ارتفع عدد المدن الشريكة التي وضعت أولويات بناءً على التقييم الاقتصادي المحلي من ٤ مدن في عام ٢٠١٤ إلى ٧ بحلول نهاية عام ٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ١٥). ومن أبرز الإنجازات العالمية في هذا المجال إنشاء وتعميم المعارف بشأن استراتيجيات التنمية الاقتصادية المحلية، والمنافع الاقتصادية المترتبة عن إعمال شكل حضري جيد، وإيجاد فرص العمل وسبل العيش، والاقتصاد غير الرسمي. كما ساعدت قاعدة المعارف الوكالة في تزويد المدن الشريكة بما يلزم من المشورة والتدريب والدعم في مجال بناء القدرات في هذه المجالات. ومن الإنجازات الرئيسية في هذا الشأن إعداد ورقات تحليلية من أجل مؤتمر الموئل الثالث تتعلق بالتنمية الاقتصادية المحلية، وإيجاد فرص العمل وسبل العيش، والاقتصاد غير الرسمي.

(ب) تحسين قدرات مدن مستهدفة على اعتماد سياسات وبرامج حضرية تدعم زيادة فرص العمل وتحسين سبل العيش مع التركيز على شباب ونساء المناطق الحضرية

٣٥٨ - ارتفع عدد المدن الشريكة التي اعتمدت برامج تدعم زيادة فرص العمل وتحسين سبل العيش مع التركيز على شباب ونساء المناطق الحضرية من ١٦ مدينة في عام ٢٠١٤ إلى ٢٢ بحلول نهاية عام ٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ٢٥). وتعزى التحديات المتمثلة في إنجاز هدف فترة السنتين، أي ٢٥ مدينة، إلى قيود التمويل في ولاية زامفارا في نيجيريا وإلى التأخر في إنجاز برنامج المدن السعودية المستقبلية. ويعزز برنامج التنمية التي يقودها الشباب مشاركة الشباب وتوليهم القيادة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعاتهم. وقدم صندوق الشباب،

منذ إنشائه في عام ٢٠٠٩، الدعم إلى ٢٧٧ مجموعة شبابية في ٧٠ بلداً نامياً و ١٧٢ مدينة. وانتهى المشروع التجريبي لصندوق الشباب للتعلم الإلكتروني في عام ٢٠١٥، وفاق معدل إتمام دوراته ٥١ في المائة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، جرى توسيع نطاق المشروع لينتقل إلى مرحلة جديدة يقدَّم فيها الدعم لمشاريع اجتماعية ولأربع دورات في مجال الأعمال التجارية، وذلك بتمويل من شركة سامسونغ.

(ج) تحسين قدرات المدن الشريكة على اعتماد سياسيات وخطط واستراتيجيات لتحسين تمويل المناطق الحضرية والبلديات

٣٥٩ - ارتفع عدد المدن الشريكة التي اعتمدت سياسات وخططاً واستراتيجيات لتحسين تمويل المناطق الحضرية والبلديات من ١٥ مدينة في عام ٢٠١٤ إلى ١٩ بحلول نهاية عام ٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ٥). والمدن الشريكة الجديدة هي هرات ومزار شريف وجلال أباد وقندهار، وجميعها في أفغانستان. والسبب الرئيسي وراء التفاوت الكبير بين الهدف والإنجاز كون هذه المدن الأربع قد اعتمدت استراتيجيات لتعزيز قدراتها في مجال توليد الإيرادات. وزادت كثيراً السلطات البلدية في ثماني مقاطعات في الصومال وسبع مقاطعات في بونتلاند وأربع مدن في أفغانستان قدراتها في مجال توليد الإيرادات بفضل شتى الاستراتيجيات البلدية لتوليد الإيرادات التي حظيت بتشجيع الوكالة. وفي أفغانستان، ازدادت الإيرادات التي أدرّتها المدن الأربع بمتوسط ١٥ في المائة في السنوات القليلة الماضية، وذلك نتيجة لاستخدام منهجية فعالة من حيث التكلفة لتسجيل الملكية أدخلها موئل الأمم المتحدة.

البرنامج الفرعي ٤
الخدمات الأساسية الحضرية

(أ) تحسين السياسات والمبادئ التوجيهية التي تنفذها السلطات المحلية والإقليمية والوطنية من أجل تحقيق المساواة في فرص الحصول على الخدمات الأساسية الحضرية المستدامة

٣٦٠ - ارتفع عدد السلطات المحلية والإقليمية والوطنية التي تنفذ سياسات ومبادئ توجيهية دولية بشأن اللامركزية وتوفير الخدمات الأساسية للجميع من ١٨٨ سلطة في عام ٢٠١٤ إلى ١٨٩ بحلول نهاية عام ٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ١٧٠). وتعزى هذه الزيادة إلى برنامج توفير المياه والصرف الصحي في غانا، الذي استهدف ٢٦٥ من المجتمعات المحلية في ٢١ مقاطعة. وازداد عدد السلطات الإقليمية الشريكة التي تنفذ السياسات والمبادئ التوجيهية الدولية المتعلقة باللامركزية واستفادة الجميع من الخدمات الأساسية من ٦ سلطات

إقليمية في عام ٢٠١٤ إلى ٧ في عام ٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ٧)، في حين ارتفع عدد السلطات الوطنية التي قامت بذلك من ٢٨ سلطة وطنية في عام ٢٠١٤ إلى ٢٩ في عام ٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ٣٠). وأنجز ما يصل إلى سبعة من أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بتوفير الخدمات (الأهداف ١ و ٣ و ٦ و ٧ و ٩ و ١١ و ١٢)، وتنطوي على ٢٤ غاية، وذلك بالمشاركة الفعالة من الوكالة وبإقامتها الشبكات وبجهود الدعوة التي تبذلها، وذلك في إطار آلية الأمم المتحدة للمياه وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة وغيرهما من الأطر.

(ب) زيادة تدفق الاستثمارات إلى الخدمات الأساسية الحضرية بفضل التحفيز الذي تقوم به برامج موئل الأمم المتحدة في البلدان الشريكة مع التركيز على الفقراء في المناطق الحضرية

٣٦١ - أُحرز تقدم ملحوظ نحو زيادة تدفق الاستثمارات إلى الخدمات الأساسية الحضرية بفضل التحفيز الذي يقوم به موئل الأمم المتحدة والبرامج الشريكة له. وازداد مقدار الأموال المحشودة من ٤٠ مليون دولار في عام ٢٠١٣ إلى ٥٣,٥ مليون دولار (هدف فترة السنتين - ١٥ مليون دولار). وتعزى هذه الزيادة أساساً إلى تمويل مشاريع جديدة في عام ٢٠١٤، بما في ذلك القرض الطويل الأجل من المصرف الأوروبي للاستثمار بقيمة ٩٠ مليون يورو؛ ومساهمة قدرها ١٤ مليون يورو من جمهورية تترانيا المتحدة في برنامج توفير المياه والصرف الصحي في منطقة بحيرة فيكتوريا؛ وتأمين مبلغ ١٩,٩١٥ مليون دولار كندي المقدم من وزارة الخارجية والتجارة والتنمية الكندية من أجل مشروع تزويد المجتمعات المحلية المعرضة للكوارث في غانا بالمياه لأغراض الصرف الصحي والنظافة الصحية؛ ومبلغ ١,٤٨ مليون دولار من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية المقدم من أجل المشاريع المجتمعية للإمداد بالمياه في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ومبلغ ١٤٠ ٠٠٠ دولار المقدَّم من شركة Lane Xang Minerals من أجل تحديث محطة لمعالجة المياه في مقاطعة فيلابولي في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

(ج) زيادة استخدام الخدمات الأساسية الحضرية المستدامة في المدن الشريكة

٣٦٢ - أُحرز تقدم نحو زيادة استخدام الخدمات الأساسية الحضرية المستدامة في المدن الشريكة، ويتجلى ذلك في زيادة النسبة المئوية للمستهلكين في المدن الشريكة الذين تتوافر لهم خدمات مستدامة للمياه والصرف الصحي، وذلك من خط أساس هو ٦٥ في المائة (١,٦٨٥ مليون شخص) في عام ٢٠١٤ إلى ٧٠ في المائة (١,٨١٥ مليون شخص) في عام ٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ٧٠ في المائة). وتعزى هذه الزيادة إلى حد كبير إلى تنفيذ مشاريع جديدة للمياه والصرف الصحي في جمهورية تترانيا المتحدة وجمهورية

لاو الديمقراطية الشعبية وجنوب السودان وغانا وكينيا و/أو إصلاح مرافق قائمة. وقد حدث تغيير في استخدام الخدمات الأساسية الحضرية الأخرى، كما يتبين ذلك من ازدياد النسبة المئوية للأسر المعيشية التي تستخدم مصدرا للطاقة المستدامة في المدن الشريكة، من ٤٨ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٥٥ في المائة في عام ٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ٥٠ في المائة). وحدث أيضاً تغير في استخدام الخدمات الأساسية الحضرية الأخرى، ويتجلى ذلك في ازدياد النسبة المئوية للأسر المعيشية في المدن الشريكة التي تستخدم وسائط النقل المستدامة، من ٥٧ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٦٠ في المائة بحلول نهاية فترة السنتين (هدف فترة السنتين: ٦٠ في المائة).

البرنامج الفرعي ٥
الإسكان وتحسين أوضاع الأحياء الفقيرة

(أ) صياغة استراتيجية عالمية للإسكان وتحسين أوضاع الأحياء الفقيرة ومنع نشوئها بصورة شمولية

٣٦٣ - انضمت تسع وستون سلطة وجهة شريكة محلية وإقليمية ووطنية وفوق وطنية إلى استراتيجية الإسكان العالمية (هدف فترة السنتين: ١٥). وتعزى هذه الزيادة جزئياً إلى طلب ثلاثة بلدان جديدة (غيانا وليبريا وليسوتو) الحصول على خدمات استشارية تقنية من أجل وضع استراتيجية وطنية للإسكان. وارتفع عدد البلدان الشريكة التي تسعى إلى إعمال الحق في السكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي لائق، ولا سيما في الحد من حالات الإخلاء القسري غير القانوني، وذلك من ١٠ بلدان في عام ٢٠١٤ إلى ١٢ بحلول نهاية عام ٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ٣٢). وازداد عدد البلدان الشريكة التي تنفذ قوانين وأنظمة للبناء المستدام من ٩ بلدان في عام ٢٠١٤ إلى ١٨ بحلول نهاية عام ٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ٣)، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى النجاح في إنشاء الشبكة العالمية للإسكان المستدام.

(ب) صياغة وتنفيذ استراتيجيات وبرامج وطنية للإسكان وتحسين أوضاع الأحياء الفقيرة ومنع نشوء هذه الأحياء تُدمج رؤية استراتيجية الإسكان العالمية ومبادئها

٣٦٤ - ارتفع عدد الاستراتيجيات والبرامج الوطنية للإسكان وتحسين أوضاع الأحياء الفقيرة ومنع نشوء هذه الأحياء من ٣٦ استراتيجية وبرنامجاً في عام ٢٠١٤ إلى ٣٩ بحلول نهاية عام ٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ١٥). ويعزى هذا التغير إلى البرامج التي ينفذها الشركاء الجدد (جيبوتي ودولة فلسطين وغيانا) في مجال تحسين أوضاع الأحياء الفقيرة ومنع

نشوء تلك الأحياء، والتي تتمشى مع رؤية استراتيجية الإسكان العالمية ومبادئها. وازداد عدد السلطات الوطنية الشريكة التي شرعت في تنفيذ برامج تحسين أوضاع الأحياء الفقيرة من ٨ سلطات في عام ٢٠١٣ إلى ٢٤ بحلول نهاية عام ٢٠١٤، ثم ٣٥ بحلول نهاية عام ٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ٣٠). وقد أُطلق البرنامج التشاركي لتحسين أوضاع الأحياء الفقيرة في عام ٢٠٠٨ واستفاد منه ما يفوق ٥٠ بلداً و ١٦٠ مدينة، بحلول نهاية عام ٢٠١٥، فأصبح المنتدى العالمي الوحيد لإذكاء الوعي بشأن تغيير السياسات ولزيادة القدرات المؤسسية والمالية والتقنية ابتغاء معالجة المسائل المتعلقة بالأحياء الفقيرة.

(ج) تعميم وتنفيذ استراتيجيات وبرامج وطنية للإسكان وتحسين أوضاع الأحياء الفقيرة تدمج رؤية استراتيجية الإسكان العالمية ومبادئها، وذلك على مستوى المدن والمجتمعات المحلية

٣٦٥ - ارتفع عدد الخطط الإنمائية للمدن والمجتمعات المحلية التي صيغت و/أو نُفذت، من ٢٤ خطة في عام ٢٠١٤ إلى ٣٤ بحلول نهاية عام ٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ٤). وبالإضافة إلى ذلك، زادت أكثر من ١٦٠ مدينة معارفها بشأن التحديات الحضرية. والهدف المتوخى من المشاريع التجريبية هو تحقيق استفادة أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ أسرة معيشية في الأحياء الفقيرة، بما في ذلك الأسر المعرضة للإخلاء القسري.

البرنامج الفرعي ٦
الحد من الأخطار والإصلاح

(أ) تحسين سياسات واستراتيجيات وبرامج الحد من الأخطار الحضرية المعتمدة لزيادة قدرة المدن وغيرها من المستوطنات البشرية على الصمود

٣٦٦ - ارتفع عدد الحكومات والجهات الشريكة المحلية والإقليمية والوطنية التي أدرجت الحد من الأخطار الحضرية وإدارتها في خططها من ١١٢ حكومة وجهة شريكة في عام ٢٠١٤ إلى ١٤٩ في عام ٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ٤٦). وأُجري استعراض سنوي لسياسات واستراتيجيات وبرامج الحد من المخاطر الحضرية، زود المنظمات الأعضاء بفهم شامل لأدوات الصمود الحضري ذات الصلة. وتعتمد المدن الشريكة في إسبانيا وجامايكا وجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية تترانيا المتحدة وسري لانكا وشيلي والفلبين ولبنان ونيجيريا ونيوزيلندا التخطيط المتكامل الطويل المدى ونهج تعدد أصحاب المصلحة لقياس ورصد القدرة على الصمود في المناطق الحضرية أمام جميع الأخطار المحتملة، كما تنفذ خطط عمل استراتيجية قائمة على الأدلة لتحقيق القدرة على الصمود. واستناداً إلى العمل مع المدن الشريكة في برنامج توصيف قدرات المدن على الصمود، أحرز موئل الأمم المتحدة تقدماً

كبيراً في وضع اللمسات الأخيرة على تطوير مختلف أدوات قياس القدرة على الصمود أمام الأخطار المتعددة، بما في ذلك الآثار المرتبطة بتغير المناخ، وأدوات زيادة تلك القدرة. وقد حُددت المؤشرات العالمية لبرنامج توصيف قدرات المدن على الصمود.

(ب) زيادة فعالية التدخلات الرامية إلى إنعاش المستوطنات وإعادة البناء من أجل تحقيق الاستدامة في الأجل الطويل في المدن والمستوطنات البشرية الأخرى

٣٦٧ - ازدادت النسبة المئوية للمدن الشريكة والمستوطنات البشرية الأخرى التي نفذت برامج إعادة بناء مستدامة في المناطق الحضرية تشمل عنصر الحد من الأخطار، من ٦٢ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٦٥ في المائة بحلول نهاية عام ٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ٦٥ في المائة). وبالإضافة إلى ذلك، ارتفعت النسبة المئوية لتدخلات موئل الأمم المتحدة المنفذة في حالات الطوارئ التي تدمج التنمية والحد من الأخطار في الأجل الطويل من ٨٥ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٩٠ في المائة بحلول نهاية عام ٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ٩٠ في المائة). وأقر كبار المسؤولين في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنية بإعادة التعمير والتأهيل لفترة ما بعد الحرب والكوارث، في اجتماعهم الذي عقد في نيروبي في أيار/مايو ٢٠١٥، بالدور الهام للأبعاد الحضرية للأزمة الإنسانية والتزموا بالنظر مؤسسياً في القيام بتدخلات إنسانية أكثر فعالية في المناطق الحضرية. وفي إطار شراكة مع وكالات شقيقة في الأمم المتحدة ومع منظمات غير حكومية دولية، وضعت استراتيجية وخطة عمل لإعمال نهج جديدة ومحسنة للاستجابة للأزمات الإنسانية في المناطق الحضرية كي تنفذها جميع الوكالات.

(ج) مساهمة جهود الاستجابة للأزمات التي تقوم بها برامج إصلاح مرافق الإيواء في استدامة المدن والمستوطنات البشرية الأخرى وتطوير قدرتها على الصمود في مواجهة الكوارث

٣٦٨ - ارتفعت النسبة المئوية لبرامج إصلاح مرافق الإيواء التي يضطلع بها شركاء موئل الأمم المتحدة والتي تسهم في توفير مساكن دائمة قادرة على الصمود في مواجهة الكوارث، من ٤٠ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٤٢ في المائة بحلول نهاية عام ٢٠١٤، ثم وصلت إلى ٤٥ في المائة بحلول نهاية عام ٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ٤٥ في المائة). كما ازدادت النسبة المئوية لبرامج إصلاح مرافق الإيواء التي يضطلع بها موئل الأمم المتحدة والتي تسهم في توفير مساكن دائمة قادرة على الصمود في مواجهة الكوارث من ٨٠ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٨٥ في المائة بحلول عام ٢٠١٤، ثم ٩٠ في المائة بحلول نهاية عام ٢٠١٥ (هدف فترة السنتين - ٩٠ في المائة). ويعزى هذا التقدم الملحوظ إلى مساندة موئل الأمم المتحدة والجهات الشريكة في التدخلات الرامية إلى إنعاش المستوطنات وإعادة بنائها وإصلاحها في

طائفة واسعة من البلدان، من سورية، في إطار مواجهة أزمتها الإقليمية، حتى نيبال، في إطار جهود التعافي من آثار الزلزال الذي ضربها.

البرنامج الفرعي ٧
البحوث وتنمية القدرات

(أ) تحسين رصد الظروف والاتجاهات الحضرية

٣٦٩ - وقع تحسن ملحوظ في رصد الظروف والاتجاهات الحضرية، ويتبين ذلك من زيادة عدد المراصد الحضرية التي تستخدم أدوات موئل الأمم المتحدة وأساليبه وبياناته لأغراض الرصد، من ٢٨٨ مرصداً في عام ٢٠١٤ إلى ٣٠٣ مراصد بحلول نهاية عام ٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ٣٠٠). وبالإضافة إلى ذلك، ارتفع عدد المكاتب الإحصائية الوطنية الشريكة التي تُصدر بيانات ومؤشرات حضرية من ١٩ مكتباً في عام ٢٠١٤ إلى ٤٠ (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٣٥). وفي عام ٢٠١٥، أُنشئ ما لا يقل عن ١٥ مرصداً بدعم من موئل الأمم المتحدة. وتعزى هذه التغيرات الملحوظة إلى ازدياد الطلب على استخدام البيانات والمعلومات لدعم وضع السياسات. وساهم موئل الأمم المتحدة في تحسين رصد الظروف والاتجاهات الحضرية على الصعيدين العالمي والمحلي بوضع برامج وأدوات مخصصَّة مثل مؤشر ازدهار المدن والمؤشرات ذات الصلة بالبعد المكاني.

(ب) تحسين المعرفة بمسائل التوسع الحضري المستدام على كل من الصعيد المحلي والوطني والعالمي

٣٧٠ - ازداد تحسُّن المعرفة بمسائل التحضر المستدام على الصعد المحلي والوطني والعالمي، كما يتبين من إعداد ١٣٠ مدينة لتقارير استناداً إلى النهج الثلاثي الأبعاد لموئل الأمم المتحدة الذي يركز على التخطيط والتشريع والاقتصاد المحلي. وارتفع عدد الحكومات المحلية والوطنية التي استخدمت المنشورات الرئيسية لموئل الأمم المتحدة وقاعدة بياناته لأفضل الممارسات لأغراض صياغة السياسات، وذلك من ٢٠٠ حكومة محلية و ١٠ حكومات وطنية في عام ٢٠١٤ إلى ٣٥٠ حكومة محلية (هدف فترة السنتين: ٥٠٠) و ١٩ حكومة وطنية (هدف فترة السنتين: ٥٠) بحلول نهاية عام ٢٠١٥. وتعزى هذه الزيادة إلى حد كبير إلى تسارع الطلب على استخدام مؤشر ازدهار المدن. وبلغ عدد البلدان الشريكة التي تصدر تقارير وطنية عن المدن من أجل تعزيز تخطيط السياسات المحلية والوطنية ١٠ بلدان بحلول نهاية عام ٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ٢٠). والسبب الرئيسي لهذا الانحراف عن الهدف هو التحول الاستراتيجي من تحليل التحضر على المستوى الوطني إلى تحليله على مستوى المدن، تمشياً مع الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة.

(ج) زيادة قدرة السلطات الوطنية والمحلية والشركاء على وضع وتنفيذ سياسات وبرامج مستنيرة

٣٧١ - ارتفع عدد السلطات المحلية والوطنية الشريكة التي تمكنت من زيادة قدرتها على وضع سياسات وبرامج مستنيرة من ١٠ سلطات في عام ٢٠١٣ إلى ١٥٨ سلطة بحلول نهاية عام ٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ١٥). وتعزى هذه الزيادة إلى حد كبير إلى ازدياد عدد الشراكات الاستراتيجية والطرائق التي وضعها موئل الأمم المتحدة في مجال بناء القدرات من خلال حلقات العمل التدريبية وجلسات الحوار الحضرية والمحاضرات الملقاة إلكترونياً التي تصل إلى المزيد من السلطات الوطنية والمحلية. وازداد أيضاً عدد السياسات والبرامج التي تستخدم المعلومات القائمة على الأدلة من ١٠ سياسات وبرامج في عام ٢٠١٣ إلى ٢٠ في نهاية عام ٢٠١٤، ثم ٢٣ سياسة وبرنامجاً بحلول نهاية عام ٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ١٥). وارتفع عدد الشراكات المقامة مع الجامعات ومؤسسات الخبرة الرفيعة القائمة على المعرفة من ١٤٨ إلى ١٦٢ خلال فترة السنتين. وأصبحت سلسلة المحاضرات العالمية في القضايا الحضرية مبادرة الوكالة الأكثر نجاحاً وتأثيراً في مجال بناء القدرات حتى الآن، حيث وصلت إلى ٥٠ ٠٠٠ مشاهد بحلول نهاية عام ٢٠١٥. وانتُخبت هذه السلسلة ثاني أفضل مجموعة دورات إلكترونية مفتوحة متعلقة بالمدن، وذلك على مستوى العالم.

الباب ١٦
المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية

أبرز نتائج البرنامج

يسهم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تعزيز المعارف من أجل صياغة استجابات استراتيجية بشأن مسائل المخدرات والجريمة والإرهاب من خلال تقديم المساعدة التقنية والتدريب والخدمات الاستشارية. ويكاد يكتمل تحقيق التصديق العالمي على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وعلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وقد اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية (الدوحة، ١٢-١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٥) إعلان الدوحة. كما قدم المكتب الدعم الموضوعي والتنظيمي إلى لجنة المخدرات لإنجاح العملية التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، المزمع عقدها في عام ٢٠١٦. وأفضى الدعم الذي قدمه المكتب إلى الدول الأعضاء في مجال منع ومكافحة الإرهاب إلى ٤٣ تصديقاً إضافياً على الصكوك القانونية

الدولية لمكافحة الإرهاب و ٣٢ تشريعا منقحا أو مشروع تشريع في مجال مكافحة الإرهاب. ونشر المكتب تقاريره الرئيسية خلال فترة السنتين، ومنها تقرير المخدرات العالمي، والتقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص، والدراسة العالمية لجرائم القتل لعام ٢٠١٣، والتقرير السنوي، والتقرير عن السلائف لعام ٢٠١٣. وأنشأ المكتب إطارا لإدارة المخاطر في المؤسسة، وهو قيد التنفيذ. وساهمت العروض المنتظمة المقدمة إلى المدير التنفيذي وإلى الإدارة العليا والدول الأعضاء بشأن توصيات عمليات التقييم المستقلة ومعدلات اعتمادها في إنشاء حوار قائم على الأدلة غايته التغيير وتحسين الأداء.

التحديات والدروس المستفادة

يؤدي أحياناً انعدام الأمن وعدم الاستقرار السياسي في بعض البلدان المستفيدة إلى تأجيل تقديم المساعدة التقنية أو إنهائه. ولمواجهة هذه التحديات، كثيراً ما يجد المكتب أماكن بديلة أو يستخدم منابر للتدريب بالوسائط الإلكترونية.

ورغم كون عمليات التقييم قد تحسَّنت كمّا وكيفاً، فإن بذل المزيد من الجهود أمرٌ حاسم لإرساء ثقافة البرمجة المتكاملة والشفافية والمساءلة إرساءً كاملاً. وينطوي ذلك على ضرورة تعزيز القدرة على التقييم، سواء في مقر المكتب أو على الصعيد الميداني، والترويج لإعمال مبادئ التقييم السليم على أرفع مستوى سياسي ممكن.

٣٧٢ - تستند النتائج الواردة أعلاه إلى تنفيذ ٩٥ في المائة من النواتج المقررة والقابلة للقياس الكمي، وعددها ١ ٥٧٨ ناتجاً، مقابل ٨٣ في المائة في فترة السنتين السابقة. وانخفض عدد النواتج الإضافية المنفَّذة بمبادرة من الأمانة من ٨٩ ناتجاً في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى ٢٩ ناتجاً في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

٣٧٣ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/68/6 (Sect.16)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) إدارة برنامج العمل على نحو فعال

٣٧٤ - في نهاية عام ٢٠١٥، كان المكتب قد أنجز ٩٨ في المائة من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة) في الأطر الزمنية المحددة أو قبلها. وأُنجزت ٩٧ في المائة من قرارات اللجنة التنفيذية (هدف فترة السنتين: ٩٥ في المائة) في فترة السنتين. وأسهم المكتب في الخطة الإنمائية القادرة على إحداث التغيير في الفترة الموالية لعام ٢٠١٥، وذلك من خلال تعزيز الوصول إلى العدالة وسيادة القانون، استناداً إلى الولايات المنوطة بالمكتب وخبراته في مجالي منع الجريمة والعدالة الجنائية. وتجدر الإشارة إلى دور المكتب في العمل الذي تقوم به لجنة كبار المسؤولين المعنية برصد استرداد التكلفة الكاملة، وإلى وضع إطار لإدارة المخاطر في المؤسسة خاص بمكتب المخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة في فيينا، وإلى تعميم العمل بنظام أوموجا.

(ب) تحسين التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين في صفوف الموظفين

٣٧٥ - في مجال التوظيف، عُين شخصان من الدول الأعضاء غير الممثَّلة أو الممثَّلة تمثيلا ناقصاً، أو ٥٠ في المائة، من أصل أربعة تعيينات في المكتب خاضعة للتوزيع الجغرافي (هدف فترة السنتين: ٢٠ في المائة). وبلغت النسبة المئوية لتمثيل المرأة في صفوف الموظفين في الفئة الفنية والفئات العليا ٤٣,٥ في المائة (هدف فترة السنتين: ٤٨,٥ في المائة)، بحيث كان التوزيع كما يلي: ٣٧ في المائة في المناصب العليا (ف-٥ إلى مد-٢، ٢٦ موظفة) و ٤٥ في المائة بالنسبة للوظائف غير العليا (ف-١ إلى ف-٤، ١١٣ موظفة).

(ج) تعيين الموظفين وتنسيبهم في الوقت المناسب

٣٧٦ - بلغ متوسط عدد الأيام التي تظل فيها إحدى الوظائف الفنية شاغرة إلى ١٠٦,٩ أيام (هدف فترة السنتين: ١٢٠ يوماً)، وهو ما تجاوز الهدف المقرر. وقد يعزى ذلك إلى زيادة جهود المكتب الرامية إلى تسريع عملية التوظيف.

(د) تحسين اتساق السياسات في إدارة الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال مكافحة المخدرات والجريمة والإرهاب

٣٧٧ - عزز المكتب جهوده في مجال التنسيق والتعاون فيما بين الوكالات، من خلال إدماج هذه المهام في وحدة التخطيط الاستراتيجية والشؤون المشتركة بين الوكالات. ونتيجة لتحسين التعاون فيما بين الوكالات، أُنجز ٤٢ نشاطاً (هدف فترة السنتين: ٧) خلال فترة

السنتين بالتعاون مع خمسة كيانات (هدف فترة السنتين: ٧). وأنشأ المكتب هيكلاً متيناً لرصد تنفيذ مذكرات التفاهم مع الكيانات الأخرى. وشملت الجهود البارزة التي بذلها ما يلي: تعزيز جهوده الرامية إلى التشارك مع الفريق المعني بالتنسيق والموارد في مجال سيادة القانون من أجل الدعوة إلى إدراج المسائل المتعلقة بالأمن والعدالة والحوكمة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛ وتعزيز قدرته على الاستجابة لحالات الأزمات الناشئة بالتنسيق مع المنظمات الشريكة؛ وتكثيف جهوده الرامية إلى تطوير البرامج المشتركة بين الوكالات لمساعدة الدول الأعضاء على إدراج المسائل المتصلة بالأمن والعدالة وسيادة القانون في خططها الإنمائية؛ وتعزيز العمل المشترك في المجالات التي تغطيها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

(هـ) برامج التعاون التقني للمكتب التي تم تقييمها وفقاً لمعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم

٣٧٨ - نظراً للطلب المتزايد من جانب الإدارة العليا والدول الأعضاء، وَسّعت وحدة التقييم المستقل من قدراتها لإنجاز ١٨ تقييما متعمقا للبرامج الإقليمية والقطرية والعالمية (هدف فترة السنتين: ٣)، بالإضافة إلى ٣٣ تقييماً مستقلاً للمشاريع. وجرى تنقيح أو وضع ما نسبته ٨٥ في المائة من أدوات التقييم المعيارية (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة) تمشياً مع أفضل الممارسات الدولية. واستثمرت الوحدة في تحسين الإدارة القائمة على النتائج، بما يشمل النسخة المحدّثة من تطبيق نظام إدارة المعلومات البرنامجية والمالية (ProFi) لإعداد التقييمات، الذي أصبح الآن يسجل عملية تنفيذ توصيات التقييم؛ وتحليلاً تجميعياً لنتائج ١٠٠ تقييم؛ وقاعدة بيانات لإدارة المعارف المتعلقة بالدروس المستفادة والتوصيات؛ وتحليل حافظة جميع المشاريع والبرامج؛ وتقييم جودة مستقل لتقارير التقييم، بما يساهم في إرساء ثقافة المساءلة والتقييم. وعُرضت توصيات التقييم بشكل منتظم على كل من المدير التنفيذي والإدارة العليا والدول الأعضاء. واعتُبرت المنتجات والخدمات التي تقدمها الوحدة مفيدةً جداً.

البرنامج الفرعي ١
مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع بالمخدرات

(أ) زيادة المساعدة التقنية المقدمة، بناء على طلب الدول الأعضاء، لتشجيع التصديق على اتفاقيات الرقابة الدولية على المخدرات واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها

٣٧٩ - سُجلت سبعة تصديقات إضافية (هدف فترة السنتين: ٥) على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وبحلول نهاية عام ٢٠١٥، أُعلن عن عشرة تصديقات إضافية على بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال (هدف فترة السنتين: ٣)، و ٤ تصديقات إضافية على بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو (هدف فترة السنتين: ٣)، و ٧ تصديقات إضافية على بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة (هدف فترة السنتين: ٦). وحتى نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، لم يكن مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها قد صدّق على أي آلية لاستعراض تنفيذ هذه الاتفاقية.

(ب) زيادة التعاون الإقليمي والدولي في مجال مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والاتجار غير المشروع، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، بمساعدة المكتب، وفقا لولايته

٣٨٠ - دعم المكتب ثماني مبادرات إقليمية (هدف فترة السنتين: ١٠) تهدف إلى مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع من خلال اتفاقات تعاون. وعمل المكتب على صون وتعزيز ٥٤ آلية (هدف فترة السنتين: ٥٤) لتعزيز التعاون وتيسير التبادل بين وكالات العدالة الجنائية. وجرى عقد عشرة اجتماعات تنسيق (هدف فترة السنتين: ٦)، إما شخصياً أو بالتحاور عن بعد، مع أعضاء فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وأصدر الفريق ورقتين للسياسات العامة (هدف فترة السنتين: ٧) بشأن مواضيع منع الاتجار بالأشخاص من خلال معالجة الطلب وسبل الانتصاف الفعالة لضحايا الاتجار، وأصدر أيضاً بيانين مشتركين بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، على التوالي. وبالنظر إلى نقص الموارد الخارجة عن الميزانية والقدرات، لم يُستوف بالكامل هدف فترة السنتين المتمثل في وضع ٧ وثائق للسياسات العامة.

(ج) زيادة قدرة الأمانة العامة على دعم الدول الأعضاء، بناء على طلبها، لاتخاذ إجراءات فعالة ضد الجريمة المنظمة عبر الوطنية والمسائل المستجدة في مجال المخدرات وجرائم محددة، في مجالات منها الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وغسل الأموال، والاتجار بالأشخاص، وتهريب المهاجرين، وكذلك الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية

٣٨١ - قدم المكتب خدمات المشورة القانونية لصياغة تشريعات جديدة أو لاستعراض وتعديل الأُطر القائمة عن المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المطلوبين؛ ووفّر التدريب بشأن التعاون الدولي في تونس وجمهورية إيران الإسلامية ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية وناميبيا، وبشأن حماية الشهود وضحايا الجريمة المنظمة لفائدة موظفي العدالة الجنائية في إثيوبيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وسيشيل وكينيا وموريشيوس وناميبيا. وتلقى عشرون بلداً (هدف فترة السنتين: ٢٠) المساعدة في التعزيز المؤسسي وبناء القدرات في مجال أمن الحدود وآليات المراقبة، وتلقى ٢٠ بلداً آخر (هدف فترة السنتين: ٢٠) المساعدة في مجالات الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية ومراقبة الأسلحة النارية. وقدم المكتب المساعدة إلى ٥٠ دولة عضواً (هدف فترة السنتين: ٢٠) فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، بلغ عدد التدابير المتخذة ٥٨ تدبيراً (هدف فترة السنتين: ٥٧) في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، و ١٩ تدبيراً (هدف فترة السنتين: ١٩) في مصادرة الأصول الإجرامية.

البرنامج الفرعي ٢
الوقاية والعلاج وإعادة الإدماج والتنمية البديلة

(أ) القيام، بدعم من المكتب وبناء على طلب الدول الأعضاء، بزيادة تطبيق التدابير التي تساعد على جعل الأفراد في المجتمع المحلي أقل عرضة لتعاطي المخدرات وللإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٣٨٢ - في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، كان المكتب قد قدّم خدمات قائمة على الأدلة إلى ١٢٧ بلداً فيما يتعلق بتعاطي المخدرات في المجتمع. وقُدمت هذه المساعدة من أجل تنفيذ تدخلات قائمة على الأدلة للوقاية من تعاطي المخدرات، تمشياً مع المعاهدات الدولية ذات الصلة وبالاستناد إلى الأدلة العلمية (٢٥ بلداً؛ تمشياً مع هدف فترة السنتين)، و/أو تدخلات بشأن معالجة الإدمان على المخدرات وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج تشيماً مع المعاهدات الدولية ذات الصلة وبالاستناد إلى الأدلة العلمية (٤٢ بلداً؛ هدف فترة السنتين: ٤٥)، و/أو وضع واعتماد وتنفيذ استراتيجيات وبرامج بشأن فيروس نقص المناعة

البشرية/الإيدز من حيث ارتباطه بمتعاطي المخدرات، بمن فيهم متعاطو المخدرات بالحقن، تمشياً مع المعاهدات الدولية ذات الصلة وبالاستناد إلى الأدلة العلمية (٦٠ بلداً؛ هدف فترة السنتين: ٦٤). ولم يُستوف هذان الهدفان بالكامل بسبب افتقار غير متوقع في مصادر التمويل المتاحة لوضع واعتماد وتنفيذ استراتيجيات وبرامج بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من حيث ارتباطه بمتعاطي المخدرات، بمن فيهم متعاطو المخدرات بالحقن، والتي تُمَوَّل بالكامل من موارد خارجة عن الميزانية.

(ب) زيادة قدرة الدول الأعضاء، بناء على طلبها وبمساعدة من المكتب، على تيسير جعل الأفراد الذين يعيشون في السجون أقل عرضة لتعاطي المخدرات ولفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٣٨٣ - في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، كان المكتب قد قدم خدمات مبنية على الأدلة تتعلق باستخدام المخدرات وبفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في السجون في ٦٠ بلداً. وقُدمت هذه المساعدة من أجل وضع و/أو توسيع نطاق السياسات والبرامج المتعلقة بإدمان المخدرات في نظام العدالة الجنائية، بما ينسجم مع المعاهدات الدولية ذات الصلة ويستند إلى أدلة علمية (١٢ بلداً؛ هدف فترة السنتين: ١٠)، و/أو وضع واعتماد وتنفيذ سياسات وبرامج للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومعالجة المصابين بهم ورعايتهم ودعمهم، تشكل جزءاً من بيئة رعاية موجهة نحو تحقيق التعافي في نظام العدالة الجنائية، بما ينسجم مع المعاهدات الدولية ذات الصلة ويستند إلى أدلة علمية (٤٨ بلداً؛ هدف فترة السنتين: ٥١). ولم تُستوف هذه الأهداف بالكامل بسبب انعدام التمويل الخارج عن الميزانية المتاح لدعم هذه الأنشطة.

(ج) زيادة قدرة الدول الأعضاء، بناءً على طلبها وبمساعدة من المكتب، على تيسير جعل الأفراد الذين قد يكونون عرضة للاتجار بهم، أو سبق الاتجار بهم، أقل عرضة لتعاطي المخدرات ولفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٣٨٤ - في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، تلقى ٢٠ بلداً (هدف فترة السنتين: ٢٢) المساعدة من المكتب في وضع واعتماد وتنفيذ الاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بتعاطي المخدرات وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من حيث علاقتهما بالاتجار بالبشر، وذلك بما ينسجم مع المعاهدات الدولية ذات الصلة ويستند إلى أدلة علمية. ويمكن أن يعزى انحراف الأداء الفعلي عن الهدف إلى انعدام التمويل الخارج عن الميزانية المتاح لدعم هذا النشاط.

(د) تحسين القدرة، بمساعدة من المكتب، على وضع وتنفيذ ورصد وتقييم استراتيجيات مستدامة لمراقبة المحاصيل من خلال التنمية البديلة أو التنمية البديلة الوقائية

٣٨٥ - قدم المكتب الدعم إلى عشرة بلدان (هدف فترة السنتين: ١٠) في وضع وتنفيذ استراتيجيات مستدامة لمراقبة المحاصيل غير المشروعة، مقترنة ببرامج التنمية الوطنية. وتلقت ٤ بلدان (هدف فترة السنتين: ٤) المساعدة من المكتب في إدراج برامج للحفاظ على البيئة تتصدى للأنشطة غير المشروعة في مجالي قطع الأشجار وصيد الأحياء البرية في استراتيجيات مستدامة لمراقبة المحاصيل.

(هـ) تحسين القدرة على توفير أسباب المعيشة المستدامة (المساعدة الاجتماعية الأساسية)، بمساعدة من المكتب وبناء على الطلب، إلى الفئات السكانية المعرضة لإدمان المخدرات وللجريمة نتيجة التهميش الاجتماعي والاقتصادي

٣٨٦ - تعاون المكتب مع خمسة بلدان (هدف فترة السنتين: ٥)، هي إثيوبيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وكينيا، لإتاحة الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية ذات الصلة للفئات السكانية المعرضة لإدمان المخدرات، وفقاً لتصميم البرنامج الأصلي ولتقييم الاحتياجات.

البرنامج الفرعي ٣
مكافحة الفساد

(أ) المساعدة التقنية المقدمة من المكتب، بناء على طلب الدول الأعضاء، لدعم عمليات التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أو الانضمام إليها

٣٨٧ - أصبحت عشر دول إضافية (هدف فترة السنتين: ١٠) أطرافاً في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ليصل بذلك عدد الدول التي صدّقت علي هذه الاتفاقية أو انضمت إليها ١٧٨ دولة.

(ب) تعزيز الدعم المقدم من المكتب إلى مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وهيئاته الفرعية ومؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، من أجل تيسير عملية اتخاذ القرارات وتوجيه السياسات

٣٨٨ - أُحرز تقدم صوب إتمام الدورة الأولى لآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بحيث استكملت الصيغة النهائية لما مجموعه ٥٧ تقريراً من تقارير الاستعراض القطري و ٦٢ ملخصاً تنفيذياً عن هذه التقارير، وجرى نشرها. وبلغ مجموع عدد البلدان التي أنهت استعراض الفصلين الثالث والرابع من الاتفاقية ١٠٤ بلدان

(هدف فترة السنتين: ١١٠). ومع زيادة عدد التصديقات والانضمامات إلى المعاهدة، يواجه المكتب صعوبات في تحقيق الأهداف المتوقعة، بالنظر إلى نقص الموارد البشرية والافتقار إلى الاستجابات القطرية. وأعربت نسبة ٨٥ في المائة من الدول الأعضاء المشارِكة في مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عن رضاها التام عن جودة وتوقيت الخدمات التقنية والموضوعية التي تقدمها الأمانة.

(ج) تحسين قدرة المكتب على دعم الدول الأعضاء في مجال منع الفساد ومكافحته وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وعلى التصدي لجرائم الاحتيال الاقتصادي والجرائم المتعلقة بالهوية

٣٨٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم المكتب تدريباً مكثفاً لبناء قدرات المؤسسات المتخصصة وتمكينها من التحقيق في حالات الفساد وملاحقة مرتكبيها. وشملت المواضيع إدارة التحقيقات، وعمليات البحث والحجز، وتحليل الوثائق، والتحقيقات المالية، ومراجعة الحسابات، وأساليب التحري الخاصة، وأساليب إجراء المقابلات، والمحاسبة الجنائية، ومهارات الدعوة إلى المحاكمة، وإدارة القضايا. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، كان ٣٣ بلداً (هدف فترة السنتين: ٢٠) قد تلقى المساعدة في بناء القدرات في مجال منع الفساد على الصعيد الوطني، وذلك بناء على طلب الدول الأعضاء. وتلقى ثمانية وعشرون بلداً (هدف فترة السنتين: ١٠) المساعدة في صياغة أو تنقيح التشريعات المحلية من أجل إدراج أحكام الاتفاقية.

البرنامج الفرعي ٤
منع الإرهاب

(أ) تعزيز المساعدة التقنية المقدمة من المكتب، بناء على الطلب، للإسهام في التصديق على الصكوك القانونية الدولية لمنع الإرهاب ومكافحته

٣٩٠ - اتّبع المكتب نهجاً استباقياً في تعزيز التصديق على الصكوك القانونية الدولية المتصلة بالإرهاب، مما أسفر عن زيادة العدد التراكمي لتصديقات الدول الأعضاء التي تلقت مساعدة المكتب من ٦٢٧ دولة في عام ٢٠١٣ إلى ٦٦٨ (هدف فترة السنتين: ٥٩٥). وكانت المساعدة المقدمة إلى الدول الأعضاء ذات أهمية كبيرة أيضاً فيما يتعلق بمواءمة تشريعاتها الوطنية مع المعايير القانونية الدولية. وقُدّمت الخدمات الاستشارية التشريعية في استعراض وصياغة القوانين الوطنية المتصلة بمكافحة الإرهاب إلى ٢٥ دولة من الدول الأعضاء، مما أدى إلى زيادة عدد التشريعات الموضوعة بمساعدة المكتب من ١١٣ تشريعاً في

عام ٢٠١٣ إلى ١٤٥. وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، كان العدد التراكمي للبلدان التي تلقت المساعدة التشريعية قد بلغ ٩٥ بلداً (هدف فترة السنتين: ٩٥). ووضع المكتب ١٠ أدوات جديدة للمساعدة التقنية، بالإضافة إلى برامج لدعم جهود الدول الأعضاء الرامية إلى التصدي بفعالية للتحديات الإرهابية الناشئة، من قبيل المقاتلين الإرهابيين الأجانب وتغذية نزعة التطرف فيهم، وشرع في العمل على المسائل المتعلقة بالإرهابيين الذين يستفيدون من الجريمة المنظمة.

(ب) تحسين القدرة على منع الإرهاب وفقاً لسيادة القانون

٣٩١ - واصل المكتب تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء لتعزيز قدرات نُظم العدالة الجنائية على منع الإرهاب ومكافحته. وفي هذا الصدد، عُقد ما مجموعه ٢١٠ من حلقات العمل والدورات التدريبية على الصعيدين الوطني والإقليمي، تم من خلالها مساعدة ٩٨ بلداً (هدف فترة السنتين: ٩٨). وبالنظر إلى العدد الكبير من الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء وحشد ما يكفي من الموارد المالية، فقد بلغ العدد الفعلي لموظفي العدالة الجنائية الذين دربهم المكتب ٦ ٢٦٣ موظفاً (هدف فترة السنتين: ٣ ٩٠٠). وكثّف المكتب أيضاً الجهود الرامية إلى دعم آليات التعاون الدولي في المسائل الجنائية المتصلة بالإرهاب فيما بين الدول الأعضاء. وبحلول نهاية عام ٢٠١٥، كان المكتب قد ساعد على وضع ما مجموعه ٤٥ استراتيجية وخطة عمل متعلقة بمكافحة الإرهاب على الصعيدين الوطني والإقليمي (هدف فترة السنتين: ٣٠). وبلغ عدد الآليات العاملة المعنية بالتعاون الدولي من أجل منع الإرهاب ومكافحته ٣٠ آلية (هدف فترة السنتين: ٣٠).

البرنامج الفرعي ٥
العدالة

(أ) زيادة المساعدة المقدمة من المكتب لدعم وضع معايير وقواعد دولية في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية وتحديثها

٣٩٢ - في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، قامت البلدان التي تتلقى مساعدة المكتب بتطوير أو تحديث اثنين من المعايير والقواعد المتصلة بمجالات محددة من منع الجريمة والعدالة الجنائية (هدف فترة السنتين: ٢). وجرى اعتماد استراتيجيات الأمم المتحدة وتدابيرها العملية النموذجية للقضاء على العنف ضد الأطفال في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، بالإضافة إلى تحديث العديد من قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (جرى اعتمادها باسم ”قواعد نيلسون مانديلا“). وفي هذا الصدد، كانت الجهود التي بذلها قسم

العدالة ذات أهمية كبيرة في تقديم الخدمات الموضوعية إلى دورات لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ولجنتها الجامعة، بالإضافة إلى التحضير لاجتماعات أفرقة الخبراء الحكومية الدولية المفتوحة العضوية، وعقدها وخدمتها.

(ب) وضع وتنفيذ مبادرات إصلاح نظم منع الجريمة والعدالة الجنائية ضمن ولاية المكتب، وذلك وفقا للمعايير والقواعد الدولية في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية

٣٩٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عزز المكتب قدرات الدول على تحسين نظم العدالة الجنائية وفقاً لمعايير الأمم المتحدة وقواعدها. وعلى وجه الخصوص، ساعد المكتب ٧٦ من الدول الأعضاء (هدف فترة السنتين: ٥٥) على وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وتدابير منع الجريمة والعدالة الجنائية، استناداً إلى تقييمات المكتب وما يقدمه من مشورة ودعم للبرامج، وباستخدام أدواته ودوراته التدريبية. وساعد المكتب أيضاً ١٥ بلداً (هدف فترة السنتين: ١٥) على وضع وتنفيذ مبادرات لمنع الجريمة؛ وخمسة بلدان (هدف فترة السنتين: ٥) على وضع وتنفيذ مبادرات لاعتماد وتنفيذ المعايير المهنية وآليات النزاهة والرقابة في نظم العدالة الجنائية؛ و ٩ بلدان (هدف فترة السنتين: ٨) على التصدي للقرصنة. وهناك نقصٌ في بيانات الجريمة وأيضاً في بيانات أداء نظم العدالة الجنائية، مما يجعل من الصعب وضع برامج قائمة على الأدلة. وبغية إحداث أثر على منع الجريمة وإصلاح العدالة الجنائية، غالباً ما تكون التدخلات الطويلة الأجل لازمة.

البرنامج الفرعي ٦
البحوث وتحليل الاتجاهات

(أ) تعزيز إمكانية الحصول على المعرفة المتزايدة بما يتيح صياغة استجابات استراتيجية تعالج المسائل القائمة والمستجدة في مجالي المخدرات والجريمة

٣٩٤ - خلال فترة السنتين، نشر المكتب نسختي عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ من تقرير المخدرات العالمي؛ والتقريرَ العالمي عن الاتجار بالأشخاص؛ والدراسة العالمية لجرائم القتل لعام ٢٠١٣؛ وتقارير إقليمية عن تجارة المواد الأفيونية الأفغانية وعن العائدات غير المشروعة للمواد الأفيونية المهربة عن طريق البلقان. وفي وقت نشر تقرير المخدرات العالمي، أُتيحت بيانات قطرية مستكملة على الإنترنت. واستناداً إلى الردود على الدراسات الاستقصائية، وجد ٦٥ في المائة من قراء تقرير المخدرات العالمي (هدف فترة السنتين: ٦٠ في المائة) أن المعلومات ذات أهمية ومفيدة. وشهد عدد الإشارات إلى المنشورات البحثية الرئيسية للمكتب ارتفاعاً كبيراً من ١٠٠ ٢ إشارة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى ٧٠٠ ٢ إشارة في

الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ٤٠٠ ٢). وارتفع عدد ما يجمع ويُنشر من البيانات القطرية بشأن المخدرات والجريمة إلى حوالي ٠٠٠ ٦ عنصر من عناصر البيانات بحلول نهاية عام ٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ٦٠٠). ويُعزى الانحراف في قيمة الأداء فيما يتعلق بهدف فترة السنتين إلى المنهجية المنقحة لحساب قيمة الهدف ووحدة القياس.

(ب) زيادة القدرة على إنتاج وتحليل البيانات الإحصائية المتعلقة بالاتجاهات بما فيها اتجاهات المسائل المستجدة في مجال المخدرات وجرائم محددة

٣٩٥ - من حيث زيادة قدرة الدول الأعضاء على توليد وتحليل بيانات إحصائية عن اتجاهات المخدرات والجريمة، تلقت ٤٠ دولة عضواً (هدف فترة السنتين: ٢٠) التدريب أو غيره من أشكال المساعدة التقنية في مجال جمع البيانات المتعلقة بالمخدرات والجريمة. وهذا يعادل ما مجموعه ٦٣ من المؤسسات الوطنية التي استفادت من التدريب (هدف فترة السنتين: ٢٥).

(ج) تحسين القدرات العلمية وفي مجال الأدلة الجنائية على استيفاء المعايير المهنية المناسبة، بما يشمل زيادة استخدام المعلومات العلمية والبيانات المختبرية لأغراض أنشطة التعاون بين الأجهزة وفي العمليات الاستراتيجية والسياسات واتخاذ القرارات

٣٩٦ - ما فتئ عدد المختبرات التي تشارك على صعيد العالم في برنامج العمليات التعاونية الدولية يتزايد، مع مشاركة أكثر من ٢٠٠ مختبر في عام ٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ١٣٠) تمثل أكثر من ٦٠ بلداً عضواً، مشاركة نشطة في البرنامج من خلال توفير نتائج الاختبارات. ومن بين هذه المختبرات، شارك ١٢٨ مختبراً في الجولات الأربع جميعها للعمليات التعاونية الدولية التي جرت خلال فترة السنتين، وهو ما يشكل عنصراً حاسماً في رصد وتحسين الأداء التحليلي. وأبلغ ما نسبته ثمانون في المائة من المختبرات التي تتلقى المساعدة من المكتب (هدف فترة السنتين: ٨٠ في المائة) عن المشاركة في إعداد التقارير عن بيانات الطب الشرعي واستخدامها في الأنشطة المشتركة بين الوكالات، ومع سلطات إنفاذ القانون، والسلطات التنظيمية والقضائية والصحية، وفي تحليلات الاتجاهات. وفي عام ٢٠١٥، أبلغ ما نسبته ٨٧ في المائة من المؤسسات التي تتلقى المساعدة من المكتب (هدف فترة السنتين: ٨٧ في المائة) عن تعزيز قدراتها في مجال العلوم والطب الشرعي. أما الأنشطة المعيارية الهادفة إلى وضع معايير مقبولة دولياً، فقد تضمنت وضع أدلة ومبادئ توجيهية عن أساليب التحليل الطبي الشرعي وأفضل الممارسات المختبرية، وركّزت في القطاع غير المعني بالعقاقير على تدقيق الوثائق الأمنية.

البرنامج الفرعي ٧
دعم السياسات

(أ) ازدياد الوعي العام بالمسائل ذات الصلة بالمخدرات والجريمة والإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وبصكوك الأمم المتحدة القانونية ومعاييرها وقواعدها ذات الصلة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية

٣٩٧ - استمر عدد الزوار المنفردين للموقع الشبكي للمكتب في الارتفاع خلال عام ٢٠١٥، إذ سجل في المتوسط ما مجموعه ٠٠٠ ٣١٥ زائر منفرد شهرياً (هدف فترة السنتين: ٠٠٠ ٢٢٥). ويمكن تفسير هذه الزيادة في عدد الزوار جزئياً بكونها نتيجة لجهود التوعية المكثفة في وسائط التواصل الاجتماعي وللعدد المتزايد من المتابعين الذين يتلقون بعدئذ وصلات مباشرة إلى محتوى الموقع الشبكي. وزاد عدد المتابعين للحسابين الرئيسيين للمكتب على موقعي تويتر وفيسبوك بنسبة ٢٢ في المائة و ٣٠ في المائة، على التوالي، من سنة لأخرى. وإضافة إلى ذلك، جرى تنزيل ما متوسطه ٥٠٠ ١٤ من المنشورات شهرياً (هدف فترة السنتين: ٥٠٠ ١٤). وخلال عام ٢٠١٥، قام المكتب بتنسيق جهود التوعية حول ثلاثة أيام دولية، وهي: اليوم الدولي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها (٢٦ حزيران/يونيه)، واليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص (٣٠ تموز/يوليه)، واليوم الدولي لمكافحة الفساد (٩ كانون الأول/ديسمبر).

(ب) النهوض بقدرة الدول الأعضاء على تنفيذ الاتفاقيات والمعايير والقواعد الدولية ذات الصلة في ظل ولاية المكتب

٣٩٨ - واصل البرنامج الفرعي إدارة العلاقات مع المانحين وتسلسل سير العمل لجميع التعهدات المالية والتبرعات المقدمة إلى المكتب خلال مرحلة الانتقال إلى نظام أوموجا. وشارك البرنامج الفرعي بشكل مكثف في نشر نموذج التمويل الجديد، الذي بدأ العمل به في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، بما يدرج تكاليف التنفيذ المباشر للمشاريع (الاسترداد الكامل للتكاليف) في المساهمات الخارجة عن الميزانية المنفذة في المكاتب الميدانية. وعلى وجه الخصوص، أجريت مفاوضات خلال عام ٢٠١٤ مع الجهات المانحة بشأن أثر الاسترداد الكامل للتكاليف على التبرعات التي قدمتها قبل عام ٢٠١٤، وقُدمت التفسيرات بشأن إدراج ما جرى استرداده في الميزانيات لعام ٢٠١٤ والسنوات المقبلة. وفي عام ٢٠١٥، أدى البرنامج الفرعي دور خبير العمليات المحلي المعني بنظام أوموجا فيما يتعلق بإدارة المِنَح والمشاريع، بما يكفل نجاح نقل التعهدات المالية والتبرعات من النظام القديم إلى نظام أوموجا الذي بدأ العمل به في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. ومن المتوقع أن تبلغ الإيرادات

الإجمالية ٥٨٥ مليون دولار (٢٨٥ مليون دولار في عام ٢٠١٤ وحوالي ٣٠٠ مليون دولار في ٢٠١٥) (هدف فترة السنتين: ٥٠٠ مليون دولار).

البرنامج الفرعي ٨
التعاون التقني والدعم الميداني

(أ) وضع وتنفيذ برامج متكاملة بالتشاور الوثيق مع الكيانات الإقليمية والبلدان الشريكة، حسب الاقتضاء

٣٩٩ - واصل المكتب تنفيذ أنشطته والاستجابة إلى الطلب المتزايد على خدماته من خلال التخطيط البرنامجي المتكامل وما يتصل به من أنشطة تنفيذ ورصد. وخلال فترة السنتين، جرى وضع وتنفيذ ١٠ برامج متكاملة إقليمية في الميدان (هدف فترة السنتين: ١٠). ولم تكن البيانات متاحة عن النسبة المئوية للدول الأعضاء التي أعربت عن رضاها خلال فترة السنتين.

(ب) تعزيز شفافية المكاتب الميدانية التابعة للمكتب وفعاليتها ومساءلتها والحوكمة الرشيدة فيها

٤٠٠ - بحلول نهاية عام ٢٠١٥، لم يكن أي من المكاتب الميدانية قد تلقى رأياً متحفظاً أو تقريراً سلبياً عن مراجعة الحسابات (هدف فترة السنتين: صفر).

البرنامج الفرعي ٩
تقديم خدمات السكرتارية والدعم الموضوعي إلى مجالس الإدارة والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

(أ) زيادة الدعم المقدم من المكتب للإسهام في عمليات اتخاذ القرارات وتوجيه السياسات في مجالس الإدارة ذات الصلة بمسائل المخدرات والجريمة والإرهاب

٤٠١ - استناداً إلى الردود على الدراسة الاستقصائية، أعرب ٢١ من أعضاء لجنة المخدرات (هدف فترة السنتين: ١٣) و ١٣ من أعضاء لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية (هدف فترة السنتين: ١٦) عن رضاهم التام عن جودة وحسن توقيت الخدمات التقنية والموضوعية التي تقدمها الأمانة العامة. وأعربت نسبة تسعين في المائة من الدول الأعضاء (هدف فترة السنتين: ٨٥ في المائة) المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، والتي ردت على الدراسة الاستقصائية، عن رضاها التام عن جودة وحسن توقيت الخدمات التقنية

والموضعية التي تقدمها الأمانة العامة. وجرت خدمة عدد كبير من الاجتماعات، بالإضافة إلى إعداد الوثائق وتنظيم المناسبات، ومن المتوقع أن تستمر هذه الجهود و/أو تتزايد.

(ب) تمكين الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، بدعم من المكتب، من رصد وتعزيز الامتثال للاتفاقيات ذات الصلة عن طريق اتخاذ قرارات واعتماد توصيات فعالة بشأن مسائل تتعلق بالاتفاقيات

٤٠٢ - استناداً إلى نتائج الدراسات الاستقصائية التي شارك فيها أعضاء المجلس في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، أعرب أعضاء المجلس الثلاثة عشر جميعهم (هدف فترة السنتين: ٧) عن رضاهم التام عن جودة وحسن توقيت الخدمات الموضوعية التي تقدمها الأمانة إلى المجلس. وزاد عدد أعضاء المجلس الذين أعربوا عن رضاهم التام بنسبة ١٠٠ في المائة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، مقارنة بالنسبة المرجعية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ البالغة ٨٣ في المائة. وقد جرى تنفيذ ما نسبته ٩٠ في المائة من جميع قرارات المجلس (هدف فترة السنتين: ٨٥ في المائة) في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

الباب ١٧
هيئة الأمم المتحدة للمرأة

أبرز نتائج البرنامج

كفلت المساهمة الموضوعية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وما تقوم به من أنشطة الدعوة والتواصل مع الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى، التركيز على مسألة المساواة بين الجنسين في النتائج الرئيسية للأنشطة الحكومية الدولية، لا سيما خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقد استرشدت المناقشات بالنتائج التي توصل إليها التقريران الرئيسيان التاليان: الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية وتقدم نساء العالم. وقادت الهيئة بنجاح استعراض العشرين عاماً لمنهاج عمل بيجين من خلال أنشطة ترمي إلى تجديد الإرادة السياسية والالتزام بالتنفيذ، وزيادة الموارد، وتعزيز تحليل السياسات اللازمة لتحقيق المساواة بين الجنسين، والتعبئة الاجتماعية الواسعة النطاق. وعُقد اجتماع تاريخي بعنوان ”اجتماع قادة العالم بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: التزام بالعمل“، ضم أكثر من ٧٠ شخصية من القادة. وقدمت الهيئة الدعم إلى دراسة عالمية لاستعراض تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تُوجت بإعادة المجلس التأكيد على خطة المرأة والسلام والأمن.

وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تعزيز الشراكات وقيادة مبادرات الاتصال الناجحة، بما في ذلك من خلال وسائط التواصل الاجتماعي، من أجل التأثير في جداول الأعمال العالمية. وجرى تعزيز المساءلة بشأن المساواة بين الجنسين من خلال تنفيذ خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وعلى الصعيدين الإقليمي والقطري، اضطلعت الهيئة بدور أساسي في دعم تنفيذ الالتزامات الوطنية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وفي تلبية الطلب المرتفع على دعم تنمية القدرات.

التحديات والدروس المستفادة

في وقت يتسم بالتزام جميع الدول الأعضاء بتحقيق المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة وتمكينها، ولكن أيضاً في ظل مناخ تسوده الأزمات الجديدة والناشئة في جميع أنحاء العالم، من الأهمية بمكان أن يواصل جميع أصحاب المصلحة تعزيز التقدم المحرز وتسريع وتيرة العمل والاستثمار لتحقيق الفعالية في سد الثغرات التي تديم عدم المساواة والتمييز ضد النساء والفتيات. واستشرافاً للمستقبل، ستركز الهيئة على دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وكفالة أن تحقق نتائج ملموسة ونواتج أفضل بالنسبة للنساء والفتيات. وستستفيد الهيئةُ من كافة الفرص لكي تصبح صوتًا رائداً ومُناصراً لقضية المساواة بين الجنسين، وتترك أثراً دائماً في حياة النساء والفتيات حيثما وُجدن.

٤٠٣ - وتستند النتائج الواردة أعلاه إلى تنفيذ ٩٦ في المائة من النواتج الصادر بها تكليف والقابلة للقياس الكمي، وعددها ١٦٢ ناتجاً، مقابل ٩٣ في المائة في فترة السنتين السابقة. ولم تنفذ أية نواتج إضافية بمبادرة من الأمانة العامة خلال فترتي السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ و ٢٠١٤-٢٠١٥.

٤٠٤ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/68/6 (Sect.17)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) إدارة برنامج العمل بفعالية

٤٠٥ - واصلت الهيئة جهودها الرائدة في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، مع التركيز على خمسة مجالات مواضيعية، هي: الدور القيادي للمرأة ومشاركتها، والتمكين

الاقتصادي للمرأة، وإنهاء العنف ضد النساء والفتيات، وتحسين دور المرأة وقيادتها لمبادرات السلام والأمن والشؤون الإنسانية، وتعزيز التخطيط ووضع الميزانيات وفق منظور يراعي الاعتبارات الجنسانية. وشاركت الهيئة بنشاط على مستويات متعددة، بما في ذلك من خلال إتاحة الاستفادة من دعمها المعياري، بالإضافة إلى ولاية الأمم المتحدة المتعلقة بأنشطة التنسيق والأنشطة التنفيذية، بما يكفل تشكيل المساواة بين الجنسين وتمكينِ المرأة لجانب مركزي في الأطر المعيارية، من قبيل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وأن هذه الأطر تنفذ على الصعيد الوطني. وعززت الهيئة وجودها وحسّنت طرق أداء العمل في المناطق والبلدان، وذلك وفقاً للهيكل الذي وافق عليه المجلس التنفيذي للهيئة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، كانت الهيئة قد أنجزت ٩٦ في المائة من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي (هدف فترة السنتين: ٨٠ في المائة).

(ب) تقديم الوثائق ذات الصلة بجودة عالية وفي موعدها لتنظر فيها مجالس الإدارة

٤٠٦ - خلال فترة السنتين، سعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى توسيع وتعميق القواعد والمعايير المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقد أنجزت الهيئة مهامها المعيارية بعد أن قدّمت الدعم الموضوعي إلى لجنة وضع المرأة وإلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن، باعتبارها الجهات التي تتلقى من الهيئة تقارير دورية عن بنود جدول الأعمال المعنية بالمساواة بين الجنسين، وأيضا بعد التفاعل مع الهيئات القطاعية المشتركة بين الحكومات وحثها على أن تهتم في مداولاتها ونتائجها بالمساواة بين الجنسين. وبالإضافة إلى ذلك، أسهمت وثائق الهيئات التداولية التي أعدتها الهيئة في أعمال مجلسها التنفيذي. وأسفرت هذه الجهود عن جذب مزيد من الاهتمام إلى برنامج المساواة بين الجنسين في العمليات الحكومية الدولية وساعدت على إقامة رابطة بين العمل المعياري وبين تنفيذه على أرض الواقع، بحيث يعزز أحدهما الآخر. وقُدم ما نسبته ١٠٠ في المائة من الوثائق (هدف فترة السنتين: ٩٠ في المائة) في الوقت المحدد لتنظر فيها مجالس الإدارة.

البرنامج الفرعي ١
الدعم الحكومي الدولي والشراكات الاستراتيجية

(أ) تعزيز قدرة الهيئات الحكومية الدولية، لا سيما لجنة وضع المرأة، على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما في ذلك إدماج مراعاة المنظور الجنساني في جميع مجالات أنشطتها

٤٠٧ - بحلول نهاية عام ٢٠١٥، كانت هيئة الأمم المتحدة للمرأة قد نظمت ٢٧ نشاطاً (هدف فترة السنتين: ٢٩) لدعم مشاركة الدول الأعضاء في مداولات الهيئات الحكومية الدولية. وخدمت الهيئة الدورتين الثامنة والخمسين والتاسعة والخمسين للجنة وضع المرأة، وأعدّت ما نسبته ١٠٠ في المائة من جميع الوثائق (١٧ وثيقة) (هدف فترة السنتين: ٩٠ في المائة) في المواعيد المقررة. وقادت الهيئة التحضيرات الموضوعية الشاملة، بالإضافة إلى أنشطة الدعوة والتعبئة وجهود بناء التحالفات التي أتاحت المشاركة الواسعة للدول الأعضاء وإشراك المجتمع المدني، بما في ذلك على مستوى القاعدة الشعبية. وكانت الجهود التي تبذلها الهيئة مفيدة في كفالة اعتماد الاستنتاجات المتفق عليها في الدورة الثامنة والخمسين بشأن التحديات والإنجازات المتعلقة بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية لصالح النساء والفتيات، واعتماد الإعلان السياسي بمناسبة الذكرى السنوية العشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، في الدورة التاسعة والخمسين، بالإضافة إلى قرار بشأن أساليب العمل.

(ب) زيادة دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة لمشاركة المنظمات غير الحكومية في أعمال لجنة وضع المرأة

٤٠٨ - نفذت هيئة الأمم المتحدة للمرأة ما لا يقل عن ٢٨ نشاطاً (هدف فترة السنتين: ١٦) لتعزيز مشاركة المنظمات غير الحكومية في أعمال لجنة وضع المرأة خلال فترة السنتين. وشملت الأنشطة تشكيل فريق لمنظمات المجتمع المدني في منتدى أصحاب المصلحة في إطار التحضير للدورة الثامنة والخمسين، ودعم الاجتماعات التحضيرية الإقليمية لمنظمات المجتمع المدني للدورة التاسعة والخمسين، وعقد اجتماعات جانبية إلى جانب عقد المناسبات الجانبية لأصحاب المصلحة المتعددين أثناء الدورات. وقبل كل دورة، قامت وكيلة الأمين العام لشؤون المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بمراسلة الدول الأعضاء، طالبةً إليها أن تُدرج أعضاء المجتمع المدني في وفودها الوطنية. وشارك ما مجموعه ٤٧٦ ٢ ممثلاً عن ٤٨٢ منظمة غير حكومية في الدورة الثامنة والخمسين، و ٤٢٦ ٤ ممثلاً عن ٦٤٠ منظمة غير حكومية في الدورة التاسعة والخمسين.

(ج) تعزيز قدرة كيانات منظومة الأمم المتحدة على تعميم مراعاة المنظور الجنساني واتخاذ تدابير موجهة لتمكين المرأة في إطار سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها على نحو متسق

٤٠٩ - دعمت الهيئة ٣٠ مبادرة لكيانات منظومة الأمم المتحدة (هدف فترة السنتين: ٣٠) في جهودها الرامية إلى إدماج المنظورات الجنسانية في سياساتها العامة وبرامجها، وفي خمسة من تدابير السياسات العامة المتعلقة بالموارد البشرية لكيانات منظومة الأمم المتحدة (هدف فترة السنتين: ٥) من أجل إدماج المنظورات الجنسانية في تنفيذ تلك المبادرات والتدابير، بما في ذلك خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ووضعت الهيئة أدوات للتوجيه ونظمت اجتماعات وحلقات عمل مشتركة بين الوكالات لبناء القدرات بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتعزيز تبادل المعارف. وعلى وجه الخصوص، قُدمت توجيهات محددة بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في البرمجة الإنمائية. وعملت الهيئة أيضاً من خلال الآليات المشتركة بين الوكالات، بما في ذلك الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، وذلك لكفالة إدماج المنظورات الجنسانية في الأنشطة والنتائج.

(د) تعزيز القدرة على إقامة شراكات من أجل التعجيل بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٤١٠ - قدمت الهيئة الدعم إلى ما مجموعه ٦٣٠ من الأنشطة (هدف فترة السنتين: ١٣) والتي تستهدف مختلف أصحاب المصلحة الذين يسهمون في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويعزى الفرق بين العدد الفعلي للأنشطة والهدف فترة السنتين إلى حدوث تغيير في المنهجية المتبعة، إذ أصبحت وحدة القياس المستخدمة الآن هي ''نشاط التوعية'' (وليس ''فئة التوعية''). وتلقت الهيئة تعهدات مالية تتعلق بالموارد الأساسية من أكثر من ١٥٥ دولة من الدول الأعضاء، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ١٩ في المائة من عدد الجهات المانحة في عام ٢٠١٣. وتمت تعبئة ما يقدر بنحو ٦٠٨ ملايين دولار (هدف فترة السنتين: ٧٠٠ مليون دولار) في شكل تبرعات لدعم الهيئة. وخلال فترة السنتين، سجلت الهيئة زيادة في التمويل من القطاع الخاص مقارنة بعام ٢٠١٣ (٥,٦ ملايين دولار في عام ٢٠١٣، مقارنة بنحو ٨ ملايين دولار في عام ٢٠١٥)، سواء من الشركاء القائمين أو الشركاء الجدد. وواصلت الهيئة تعزيز الشراكات مع العديد من الشركات والمؤسسات، بالإضافة إلى لجانها الوطنية البالغ عددها ١٤. وبدأت هذه الشراكات تؤتي ثمارها في شكل موارد مالية، وكذلك من خلال إقامة شراكات ملموسة مع الحكومات والقطاع الخاص ووسائط الإعلام.

البرنامج الفرعي ٢
الأنشطة السياساتية والبرنامجية

(أ) تعزيز الدعم في مجال السياسات من أجل التنفيذ الكامل والفعال لمنهاج عمل بيجين، ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وصكوك الأمم المتحدة ومعاييرها وقراراتها الأخرى التي تسهم في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والنهوض بها

٤١١ - كانت أهم التطورات في دعم السياسات العامة هي الاعتراف بالأهمية المحورية للمساواة بين الجنسين في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ كهدف قائم بذاته، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في هذه الخطة ككل، وفي الاستنتاجات المتفق عليها للتعجيل بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية لصالح النساء والفتيات الواردة في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية؛ واعتماد الإعلان السياسي مع التزامات واضحة للعمل في الدورة التاسعة والخمسين للجنة وضع المرأة؛ والالتزامات المقطوعة في ''اجتماع قادة العالم بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: التزام بالعمل''، بمناسبة الذكرى السنوية العشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة؛ وإدراج المساواة بين الجنسين في الاتفاق المناخي الذي تم التوصل إليه في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وبلغ عدد المشاريع الجديدة التي اضطلعت بها الهيئة لدعم الدول الأعضاء خلال فترة السنتين على الصعيدين الوطني والإقليمي ٩٤ مشروعاً (هدف فترة السنتين: ٦٠).

(ب) تحسين قدرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تقديم الدعم بفعالية، بناء على طلب الدول الأعضاء، للآليات الوطنية المعنية بالمساواة بين الجنسين، ومؤسسات تقديم الخدمات، ومنظمات المجتمع المدني، بغية الدفع قدما بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وحماية حقوق الإنسان الواجبة لها

٤١٢ - واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إدراج أولويات ونُهج تنمية القدرات في برامجها، بما في ذلك من خلال مبادرات الدعم في ٩٤ دولة (هدف فترة السنتين: ٩٢)، وذلك فيما يتعلق بتعزيز تنمية القدرات لصالح الآليات الوطنية المعنية بالمساواة بين الجنسين ومؤسسات تقديم الخدمات ومنظمات المجتمع المدني. وسعى واحد وخمسون بلداً من البلدان التي تلقت الدعم من الهيئة (هدف فترة السنتين: ٤٥) إلى زيادة توافر البيانات المصنفة حسب نوع الجنس على الصعيد الوطني. وقد استفاد من هذه المبادرات شركاءٌ ودوائر من بينها وزارات للمالية والتخطيط، وآليات نسائية وطنية ومؤسسات حكومية أخرى، ومنظمات للمجتمع

المدني، ومجموعات نسائية على مستوى القاعدة، وجاء ذلك الدعم على شكل تدريبات، وتوفيرٍ للخبرات التقنية وللمساعدة المالية في تطوير ونشر المعرفة والتعلم، وتعبئةٍ للشبكات، والدعوة للإصغاء إلى صوت المرأة، وتعاونٍ فيما بين بلدان الجنوب.

(ج) زيادة القدرة على قيادة وتنسيق منظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري في ما تقدمه من دعم إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في تنفيذ التزاماتها بالقضاء على التمييز ضد النساء والفتيات وتمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين

٤١٣ - قادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة آليات التنسيق بشأن المساواة بين الجنسين في ٥٠ بلداً (هدف فترة السنتين: ٤٥) وشاركت في صياغة وتنفيذ الأطر الإنمائية في ٥٠ بلداً (هدف فترة السنتين: ٤٠). وحالياً، يتضمن حوالي ٦١ في المائة من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية نتائجَ محددة بشأن المساواة بين الجنسين، وهو ما يمثل زيادة مقارنة بنسبة ٤٥ في المائة في عام ٢٠١٤. وطبق أربعة عشر فريقاً قطرياً للأمم المتحدة (هدف فترة السنتين: ٢٠) مؤشرات الأداء بشأن المساواة بين الجنسين في الأطر الإنمائية والتقييمات القطرية الموحدة. وبعد انتهاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية من الاستعراض العالمي لتنفيذ سجلات الأداء في مجال التوازن بين الجنسين (التي تغطي فترة ٢٠١٢-٢٠١٤)، ستقود هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالاشتراك مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، عملية تحديث أداة سجل الأداء بما يعكس الدروس المستفادة من الاستعراض وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الجديدة، وبما يكفل مواءمة هذه الخطة مع خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

الباب ١٨
التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

أبرز نتائج البرنامج

سعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى تعزيز تأثير سياساتها العامة في دعم خطة التحول في أفريقيا، وذلك من خلال إعداد نوعية عالية الجودة من بحوث السياسات والخدمات المعرفية تتسم بملاءمتها واستنادها إلى الأدلة. ومن بين السمات المميزة لهذا النهج، هناك اعتماد القادة الأفارقة لخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ والموقف الأفريقي الموحد بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأسفر تعاون اللجنة مع المؤسسات الأفريقية الرائدة، لا سيما منها مفوضية الاتحاد الأفريقي، عن تأييد توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من

أفريقيا. وفي منتدى التنمية الأفريقي التاسع، المعقود في مراكش، المغرب، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، اعتمد أكثر من ٩٠٠ من أصحاب المصلحة من مختلف أنحاء المنطقة توافقَ مراكش بشأن التمويل الابتكاري لتحقيق التحول في أفريقيا. واستندت مصداقية اللجنة على بحوث السياسات التي تبرز الحاجة إلى ضرورة التعجيل بعملية التصنيع باعتبارها عنصراً أساسياً في التحول الهيكلي للاقتصادات الأفريقية. وقد انعكس هذا في منشورات اللجنة البالغ عددها ١٤٧ منشوراً وعشرات الورقات البحثية بشأن المواضيع الاستراتيجية، من قبيل السياسات الصناعية، والتنبؤات المتعلقة بالاقتصاد الكلي، والتقدم المحرز بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، وتغير المناخ، والآثار الاجتماعية والاقتصادية لمرض فيروس إيبولا، من بين أمور عديدة أخرى، وهي المنشورات التي وُزعت على نطاق واسع وجرت مناقشتها في أوساط صانعي السياسات. وبالإضافة إلى ذلك، استفاد ما يصل إلى ٥٠ بلداً، بمن في ذلك أكثر من ١ ١٢٠ موظفاً عمومياً (منهم حوالي ٣٦٣ امرأة، أي ما يمثل ٣٣ في المائة) من دورات تدريبية ومناسبات رئيسية أخرى في مجالات الإدارة الاقتصادية والتخطيط الإنمائي خلال فترة السنتين.

التحديات والدروس المستفادة

خلال فترة السنتين، لاحظت اللجنة زيادة في الطلب من الدول الأعضاء واللجان الاقتصادية الإقليمية على المدخلات التحليلية وبناء القدرات والمشورة في مجال السياسات العامة. وشكل تبسيط عمليات استقدام الموظفين والمشتريات، بالإضافة إلى الوقت الذي يتطلبه تجهيز اتفاقات الشراكة، لا سيما بالنسبة للأنشطة الممولة من موارد خارجة عن الميزانية، تحديات تشغيلية. وقد أبرمت اللجنة شراكات استراتيجية مع الشركاء الرئيسيين، مكنت اللجنة من تحقيق أثر أكبر من حيث تخفيض تكاليف المعاملات وإنجاز البرامج وتحقيق الاستخدام الأمثل لمواردها. ويجري حالياً النظر في إمكانية الاعتماد على التعاون الداخلي لكفالة تحقيق أوجه تآزر على صعيد الموارد، وفي إعادة التفكير في استراتيجية بناء القدرات، باعتبارهما أداة فعالة. ومن خلال إنشاء وتنفيذ سياسة وخطة للتقييم، تعزز اللجنة التزامها بقياس الأثر الطويل الأجل لتدخلها، وهو ما شكل تحدياً بالنسبة للجنة.

٤١٤ - وتستند النتائج المذكورة أعلاه إلى تنفيذ ٩٨ في المائة من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي البالغ عددها ٤٢٨ ناتجا، مقابل تنفيذ ٩٧ في المائة منها في فترة السنتين

السابقة. وارتفع عدد النواتج الإضافية المنفَّذة بمبادرة من الأمانة العامة من ٥ نواتج في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى ١٩ ناتجا في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

٤١٥ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/68/6 (Sect.18)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) التنسيق الفعال لبرنامج العمل والموارد المخصصة له وفعالية إدارتها وتقييمها وضمان جودتها

٤١٦ - في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، كانت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا قد أنجزت ٩٨ في المائة من نواتجها المقررة القابلة للقياس الكمي (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة) في الأطر الزمنية المحددة. وبلغ معدل استخدام الميزانية ٩٥ في المائة من مخصصات فترة السنتين (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة). وأُجري استعراض خارجي لنسبة مائة بالمائة من منشورات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة) المُعدّة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وفيما يتعلق بالتقييم، فقد كُرّست الأشهر الثمانية عشر الأولى من برنامج عمل الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ لإرساء أساس مؤسسي لوظيفة التقييم على مستوى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ككل لينطبق على جميع البرامج الفرعية. وتم الاتفاق على سياسة للتقييم واعتمدتها قيادة اللجنة، وهي سياسة ترمي إلى زيادة التعلم المؤسسي، ودعم المساءلة والشفافية، وتحقيق التجانس والكفاءة في توليد المعارف في مجال التقييم واستخدامها في تطبيق الإدارة الهادفة إلى تحقيق النتائج بفعالية.

(ب) تحسين الالتزام بمواعيد تقديم الوثائق

٤١٧ - عقدت اللجنة دورتها السابعة والأربعين في أبوجا في آذار/مارس ٢٠١٤، ودورتها الثامنة والأربعين في أديس أبابا في آذار/مارس ٢٠١٥. وقُدِّم ما نسبته مائة في المائة من وثائق ما قبل الدورة (هدف فترة السنتين: ٩٥ في المائة) في المواعيد المطلوبة. وأُثني على اللجنة لإتاحتها الوثائق التداولية ذات الصلة للمشاركين قبل الموعد المحدد، بما في ذلك استخدامها للموقع الشبكي لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة في تقديم الوثائق بمجرد توافرها.

(ج) تحديد المسائل الناشئة التي تتطلب اهتمام الدول الأعضاء

٤١٨ - صدرت توصيات من الهيئات الحكومية الدولية بشأن نسبة مائة بالمائة من المسائل الناشئة (هدف فترة السنتين: ٩٠ في المائة) التي حددتها اللجنة. وفي الدورة السابعة والأربعين، تداول وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة بشأن موضوع ''التصنيع لأغراض التنمية الشاملة للجميع والمفضية إلى التحول في أفريقيا''، وهو موضوع اكتسب زخما بسبب تجدد الاعتراف بإمكاناته ودوره وأهميته في تسريع ودعم ما تشهده أفريقيا من نمو وتحول. واعتُمدت سلسلة من التوصيات التي اعترفت بالمسائل الناشئة في القارة وهدفت إلى تحقيق آثار دائمة لأفريقيا. وفي الدورة الثامنة والأربعين، ناقش الوزراء مسألة ''تنفيذ الخطة ٢٠٦٣: التخطيط والتعبئة والتمويل من أجل التنمية''. وأصدر المؤتمر بيانا وزاريا يحدد المسائل ذات الصلة التي تستحق التركيز من أجل تنمية أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، أيّد الوزراء برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤، وأجروا مداولات بشأن مسألة تفشي مرض فيروس إيبولا، الذي كان له أثر مدمر على سيراليون وغينيا وليبريا.

(د) تعزيز اتساق السياسات في إدارة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة

٤١٩ - نفذت مجموعات آلية التنسيق الإقليمي ٣٥ برنامجا مشتركا (هدف فترة السنتين: ٢٥) دعما لبرامج الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا على الصعيد الإقليمي. وفي الدورة الخامسة عشرة لآلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا (أبوجا، من ٢٨ إلى ٣٠ آذار/مارس٢٠١٤)، اتفقت الآلية على إجراء المزيد من المشاورات مع أمانة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن تكوين روابط بين الآلية، وآليات التنسيق دون الإقليمي، وفريق المديرين الإقليميين التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وعلى الصعيد دون الإقليمي، تعمل منظومة الأمم المتحدة حاليا مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية على توفير الدعم التقني من خلال خطط الأعمال المستهدفة لآليات التنسيق دون الإقليمي التي وُضعت بطريقة تتمحور حول أولويات الجماعات الاقتصادية الإقليمية للتنفيذ المشترك لأنشطة المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

(هـ) تعزيز التواصل والدعوة في ما يتعلق بالمنتجات المعرفية للجنة الاقتصادية وتشجيعها عن طريق عمليات استراتيجية للتواصل والإعلام والتسويق والدعوة

٤٢٠ - حظيت أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتغطية متزايدة في وسائط الإعلام الإذاعية والتلفزيونية وعبر شبكة الإنترنت، بما في ذلك منابر وسائط التواصل الاجتماعي، وهو

ما يتضح من ٨٨٧ ٨ مقالة في وسائط الإعلام (هدف فترة السنتين: ٠٠٠ ٢) و ٥٥٢ ٧٤٦ ٣٦ زيارة للموقع الشبكي وتنزيل للمنتجات الإعلامية المعروضة عليه (هدف: فترة السنتين: ٢٢,٥ مليونا)؛ و ٣٤١ ١٧ متابعا على تويتر و ٣٢٣ ٦ متابعا على الفيسبوك لحساب اللجنة وحساب الأمين التنفيذي؛ علاوة على ١١٢ ١ متابعا لصفحات اللجنة على الفيسبوك المخصصة لمواضيع فرعية (الحوكمة والمعادن والتجارة والتكامل الإقليمي)؛ و ٣١ مدونة؛ وأكثر من ١٢٠ مقابلة إذاعية وتلفزيونية، منها مقابلات مع هيئة الإذاعة البريطانية، وقناة الجزيرة، وهيئة البث بجنوب أفريقيا (SABC) ومحطة CNBC ولومونند وإذاعة فرنسا الدولية (Radio France Internationale)؛ وأكثر من ٧٠٠ ١ مقالة إعلامية نشرت في عدد من كبريات الصحف، منها صحيفة فاينانشال تايمز.

(و) تعزيز الشركاء وعناصر تمكين الأعمال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكي تتاح لجميع الموظفين وأصحاب المصلحة الرئيسيين موارد اللجنة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمعارف بشكل مستقر وآمن ويتسم بالفعالية ويوفر احتياطيا زائدا وفعالية من حيث الكلفة

٤٢١ - في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، كان ٨٠ في المائة من جميع مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد نُفّذ (هدف فترة السنتين: ٨٠ في المائة). ونشرت اللجنة تطبيق +Inventory الحاسوبي الذي ميكن وبسط إجراءات تقديم طلبات صرف أصناف المخزون وإجراءات تتبعها؛ وشرعت في تنفيذ مشروع Xendesktop (الحواسيب المكتبية الافتراضية) الذي دخل حاليا مرحلة اختبار الأداء، بما في ذلك نشر شبكة تخزين محلية جديدة؛ ونشرت نظام لمراكز الاتصالات الهاتفية وخوادم جديدة لخدمة المواقع الشبكية للجنة ومدونة الأمين التنفيذي وخدمات المكتبة؛ وانتهت من تنسيق عملية ترقية عرض النطاق الترددي للإنترنت في جميع المكاتب دون الإقليمية؛ وقدمت إلى فالنسيا وبريندیزي الوصلة الجديدة لشبكة تبديل الوسوم المتعدد البروتوكولات، التي بدأت تعمل وتخدم نظام أوموجا حاليا؛ ووضعت اللمسات النهائية على مشروع الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمرفق المكتبي الجديد؛ وواصلت دعم تشغيل مركز البيانات والخوادم والشبكة الداخلية والخارجية والهياكل الأساسية لأمن المعلومات؛ ونشرت الشبكة اللاسلكية الجديدة من خلال تركيب أربعة أجهزة رقمية جديدة لإعادة الإرسال اللاسلكي.

(ز) تحسين جودة واتساق وثائق اللجنة ومنشوراتها مع الحد من انبعاث الكربون

٤٢٢ - في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، احتفلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بمرور ١٠ سنوات على حصولها على شهادة الأيزو 14001:2004. وواصلت وحدة الطباعة

والتوزيع تعزيز استخدام الورق زنة ٨٠ غرام/متر٢ المعاد تدويره بنسبة ١٠٠ في المائة، وورق الطباعة الخالي من الكلور؛ ونظام تجهيز ألواح الطباعة بدون مواد كيميائية من أجل الحد من انبعاث المواد الكيميائية الضارة في البيئة. وقد زادت اللجنة من استخدام الورق المعاد تدويره، وهو ما تجلى في استخدامها ٠٦٤ ٢٠ رزمة من الورق المعاد تدويره خلال الفترة السنتين (هدف فترة السنتين: ٠٦٤ ٢٠ رزمة). ويجري أيضا بذل الجهود للتأكد من أن جميع وثائق المؤتمر تطبع بالأسود والأبيض وليس بألوان الطباعة التي تستهلك كميات هائلة من المواد الكيميائية. والتزم مائة في المائة من منشورات اللجنة بالتصميم المنسق لمنشورات اللجنة (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة).

(ح) إقامة شراكات جديدة، وتعزيز الشراكات القائمة وتوسيع قاعدة موارد اللجنة الخارجة عن الميزانية

٤٢٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أقامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وأدارت ما مجموعه ٢٢٢ شراكة (٦٤ شراكة جديدة و ١٥٨ شراكة قائمة). وخلال الفترة نفسها، قامت اللجنة بتعبئة موارد خارجة عن الميزانية مجموعها ٠٠٠ ٦٣٩ ٤٩ دولار (هدف فترة السنتين: ٧٣ مليون دولار) لدعم الأنشطة المعيارية والتنفيذية التي تضطلع بها اللجنة. وساهم ترتيب التمويل المشترك، الذي يضم الدانمرك والسويد والمملكة المتحدة والنرويج، بما مجموعه ١٢,٢ مليون دولار، في حين قدمت كندا مبلغا قدره ٧,٤٨ مليون دولار. وجاءت مساهمات هامة أخرى من الاتحاد الأوروبي (٦,٥٤مليون دولار) دعماً للمبادرة المتعلقة بسياسات الأراضي. وساهمت وكالة المعونة الأسترالية بمبلغ ١,٨٧ دعماً لصالح المركز الأفريقي لتطوير قطاع المعادن. وعلاوة على ذلك، في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، استمرت اللجنة في تلقي دعم تمويلي من شركاء دوليين آخرين. ودعماً لرؤية اللجنة في أن تصبح مركز التفكير الأول فيما يتعلق بمسائل تنمية أفريقيا، تُبذل جهود كبيرة لإقامة شراكات مع المؤسسات البحثية الرئيسية في القارة وخارجها.

البرنامج الفرعي ١
سياسة الاقتصاد الكلي

(أ) تحسين قدرة الدول الأعضاء على تصميم السياسات الاقتصادية السليمة واستراتيجيات وخطط سليمة للتنمية الوطنية

٤٢٤ - أثر البرنامج الفرعي في عملية صياغة السياسات وتطويرها من خلال نشر نتائج البحوث التي يجريها في مجال السياسات والتوصيات المرتبطة بها، باستخدام منتجاته المعرفية

مثل التقرير الاقتصادي عن أفريقيا التقرير المتعلق بمرض فيروس إيبولا والتقارير المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية ونموذج التنبؤ الاقتصادي. واستفاد من الأنشطة المختلفة المنفذة في إطار هذا الإنجاز المتوقع ما مجموعه تسعة بلدان خلال فترة السنتين (هدف فترة السنتين: ١٠). وتم تكييف نموذج التنبؤ الاقتصادي الذي أعدته اللجنة واعتماده في ستة بلدان، منها إثيوبيا والجزائر وجنوب أفريقيا وغانا وكينيا ونيجيريا. وإضافةً إلى ذلك، أصدرت اللجنة تقريرا بحثيا عن مرض فيروس إيبولا يعرض تنبؤات تتعلق بآفاق النمو الاقتصادي للبلدان الأفريقية الثلاثة المتأثرة بالفيروس (سيراليون وغينيا وليبريا). وساهم العمل الذي اضطلعت به اللجنة في مجال الدعوة استنادا إلى هذا التقرير بدور هام في قيام المؤسسات المتعددة الأطراف بتخفيف عبء الديون في البلدان الثلاثة.

(ب) زيادة قدرات الدول الأعضاء على تعزيز تنمية القطاع الخاص وتعبئة موارد محلية وخارجية من أجل التنمية

٤٢٥ - أثر البرنامج الفرعي في السياسات المتعلقة بتنمية القطاع الخاص وتعبئة الموارد المحلية والخارجية لصالح التنمية. ويتضح ذلك من عمله على تعبئة موارد لتمويل التنمية خلال منتدى التنمية الأفريقي التاسع (مراكش، المغرب، ١٢-١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣)، الذي كان عنوانه ''المصادر الابتكارية لتمويل التحول في أفريقيا''. وأثمر المنتدى عن اعتماد توافق آراء مراكش، الذي يحدد الالتزامات الرئيسية تجاه التمويل الابتكاري للتحول في أفريقيا. واستخدمت عشرة بلدان بحوث اللجنة وعملها في مجال الدعوة من أجل تشجيع تنمية القطاع الخاص (هدف فترة السنتين: ١٠)؛ في حين اعتمدت ١٠ بلدان سياسات بشأن تعبئة الموارد لتنمية القطاع الخاص (هدف فترة السنتين: ١٠). ودعمت اللجنة البلدان في مواجهة التحديات الرئيسية في تعبئة الموارد من خلال دراسة أعدتها بعنوان ''استراتيجيات لتعبئة الموارد والاستثمار لأغراض التحول الهيكلي في أفريقيا''. وأدى البرنامج الفرعي دورا حاسما في إذكاء الوعي وتيسير بناء توافق الآراء بشأن أولويات أفريقيا بالنسبة لتمويل التنمية.

(ج) تعزيز قدرات الدول الأعضاء على اعتماد الممارسات والمعايير السليمة في مجال الحوكمة الاقتصادية وكذلك ممارسات القطاع العام التي تتسم بالكفاءة والشفافية وقابلية المساءلة

٤٢٦ - ازداد عدد البلدان الأفريقية التي تستخدم أبحاث اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وعملها في مجال الدعوة، لتعزيز سلامة الممارسات أو السياسات أو المعايير في مجال الحوكمة الاقتصادية من ١٨ بلدا في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى ٢٤ بلدا في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ٢٤). وإضافةً إلى ذلك، دعمت اللجنة أربعة بلدان إضافية في اعتماد سياسات الحوكمة الاقتصادية، وبذلك وصل مجموع البلدان إلى ٢٢ بلدا (هدف فترة

السنتين: ٢٢). وخلال فترة السنتين، قدمت اللجنة للفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا دعما تقنيا في إعداد تقريره. ورُفع التقرير إلى مؤتمر القمة الرابع والعشرين لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، الذي عقد في عام ٢٠١٥، مما أسفر عن اعتماد الإعلان الخاص بشأن التدفقات المالية غير المشروعة. وفي أعقاب توصيات التقرير النهائي، أجرى البرنامج الفرعي المزيد من البحوث بشأن أثر التدفقات المالية غير المشروعة في أفريقيا، بالاشتراك مع المركز الأفريقي لتطوير قطاع المعادن.

البرنامج الفرعي ٢
التكامل الإقليمي والتجارة

(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على وضع وتنفيذ سياسات وبرامج في مجالات التجارة في ما بين البلدان الأفريقية والتجارة الدولية والمفاوضات دعماً للتكامل الإقليمي

٤٢٧ - تحققت إنجازات تدريجية في تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية وتعزيز المبادرات المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية فيما بين الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية، كما يتضح من قيام ٢٩ من البلدان والجماعات الإقليمية (هدف فترة السنتين: ٢٩) بوضع وتنفيذ سياسات أو برامج في سياق مناطق التجارة الحرة أو الاتحادات الجمركية. وتولى المركز الأفريقي للسياسات التجارية التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا تيسير إعداد ''خطط عمل'' بشأن تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية وبشأن تشغيل منطقة التجارة الحرة القارية على أساس تجريبي لتونس وجمهورية تترانيا المتحدة واتحاد المغرب العربي. وقُدّم للدول الأعضاء دعم لبناء قدراتها في مجال محدد من مجالات ''التفاوض التجاري'' وهو اتفاقات الشراكة الاقتصادية، من خلال حلقات عمل ولقاءات تدريبية. وزاد عدد البلدان التي اعتمدت أو نفذت مواقف مشتركة في مجالي التجارة الدولية أو المفاوضات التجارية من ١٠ بلدان في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى ١٥ بلدا في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ١٥).

(ب) تحسين القدرات على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي على تصميم السياسات والبرامج الفعّالة وتنفيذها في مجالات الأمن الغذائي والزراعة وإدارة الأراضي

٤٢٨ - قام ١١ من البلدان والجماعات الاقتصادية الإقليمية (هدف فترة السنتين: ١١) بتصميم أو تنفيذ سياسات أو برامج رامية إلى تحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي. وفي المؤتمر المشترك بين الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء الزراعة والتنمية

الريفية ومصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية (أديس أبابا، ٢٨ نيسان/أبريل - ٢ أيار/مايو ٢٠١٤)، اعتمد الوزراء قرارا يتضمن التزامات بتنفيذ الأهداف السبعة الرئيسية للإعلان المتعلق بالتعجيل بالنمو والتحول الزراعيين في أفريقيا. وبدأت اللجنة في تنفيذ مبادرة بحثية كبرى بشأن الزراعة والتحول الريفي في أفريقيا استنادا إلى تجارب التحول الجارية التي تمر بها مجموعة مختارة من الاقتصادات الأفريقية. وقد أجريت هذه الدراسة حتى الآن في مجموعة تمثيلية من البلدان الأفريقية قوامها خمسة بلدان. وفي مجال إدارة الأراضي في أفريقيا، قامت ست جماعات اقتصادية إقليمية واثنتان من الدول الأعضاء بوضع خطط عمل لتنفيذ الإعلان بشأن المسائل المتعلقة بالأراضي والتحديات في أفريقيا. وقام سبعة عشر من البلدان والجماعات الاقتصادية الإقليمية (هدف فترة السنتين: ١٧) بتصميم أو تنفيذ سياسات تعالج قضايا إدارة الأراضي نتيجةً لأعمال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

(ج) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على وضع سياسات وبرامج في مجالات التصنيع والهياكل الأساسية والطاقة والاستثمار

٤٢٩ - نتيجةً لأنشطة البحث والدعوة التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، قام ١٣ من البلدان والجماعات الاقتصادية الإقليمية (هدف فترة السنتين: ١٣) بوضع سياسات وبرامج في مجالات التصنيع أو الهياكل الأساسية أو الطاقة أو الاستثمار. وقدمت اللجنة ورقات مناقشة وخدمات للدورة الثالثة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء النقل الأفارقة (مالابو، ٧-١١ نيسان/أبريل ٢٠١٣). واعتمد المؤتمر الميثاق الأفريقي للسلامة على الطرق وتقرير الاستعراض الإقليمي لحالة تنفيذ برنامج عمل ألماتي. وتم افتتاح منتدى إقليمي معني برصد وتقييم حالة التنفيذ في مشاريع الهياكل الأساسية الإقليمية، وعُقد المنتدى الأول في ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٤. ويعمل مرصد التكامل الإقليمي في أفريقيا التابع للجنة بكامل طاقته، ويجري تحديثه بانتظام من أجل توفير البيانات الآنية عن الموجزات القطرية والمعاهدات. ووُضعت خطة عمل معجلة لتنفيذ برنامج الوقود الأحيائي لاستخدام الأسر المعيشية والنقل.

البرنامج الفرعي ٣
الابتكارات والتكنولوجيات وإدارة الموارد الطبيعية في أفريقيا

(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على رعاية التكنولوجيات الجديدة والابتكارات وتسخيرها لأغراض التنمية

٤٣٠ - زاد عدد المبادرات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية التي تسخر التكنولوجيات الجديدة والابتكارات لأغراض التنمية من ١٥ مبادرة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى

٢٨ مبادرة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ٢٠). وتشمل هذه المبادرات أطر للسياسات، ومؤشرات للقياس ووضع أسس للمقارنة، ومنتجات معرفية لدعم عملية وضع السياسات القائمة على الأدلة. وعلى سبيل المثال، فإن استراتيجية الحكومة الإلكترونية والمؤشرات التي أعدّت لصالح غينيا عززت معارف صانعي السياسات والمستخدمين في مجال تسخير التكنولوجيا لخدمة الإدارة، مما أدى إلى تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين. وتم إعداد خمسة تقارير سياساتية موجزة لدعم السياسات القائمة على الأدلة في مجال التكنولوجيا والابتكار. وشجع البرنامج الفرعي ما يزيد عن ١٠ من المخترعين وشبكات المبتكرين (هدف فترة السنتين: ٥) من إثيوبيا وأوغندا وجمهورية تترانيا المتحدة وزامبيا وكينيا وملاوي، مما أدى إلى تحسين الكفاءات التقنية للطلاب والباحثين في مجال تصميم وتسويق الابتكارات التكنولوجية التي تهدف إلى تحسين نتيجة الرعاية الصحية الوطنية.

(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على صياغة إصلاحات سياساتية وتنفيذها لتحقيق التحول المراعي للبيئة والاستفادة الكاملة من القطاعات الحيوية، وبخاصة قطاع التعدين

٤٣١ - قامت ثلاثة بلدان (هدف فترة السنتين: ٢) بصياغة أو تنفيذ إصلاحات سياساتية لتحقيق التحول المراعي للبيئة، بينما أُنجزت دراسات حالة إفرادية في خمسة بلدان (إثيوبيا وبوركينا فاسو وتونس وغابون وموزامبيق). وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، كانت خمسة بلدان (هدف فترة السنتين: ٥) قد اعتمدت سياسات أو أطر تنظيمية لإدارة الموارد المعدنية، تمشيا مع الرؤية الأفريقية في مجال التعدين. وعلى سبيل المثال، فقد أُعلن رسميا عن بدء عملية إصلاح الإطار التشريعي في ليسوتو؛ وأُعدّ مشروع للسياسة الأساسية بشأن المعادن في سيراليون؛ وبدأت عملية صياغة الرؤية الوطنية للتعدين في جمهورية تترانيا المتحدة. وأوفد البرنامج الفرعي أيضا بعثات استطلاعية إلى غانا وغينيا وأعلن عن بدء تنفيذ عملية لصياغة سياسات للمعادن في هذين البلدين متوافقة مع الرؤية الأفريقية للتعدين.

(ج) تحسين قدرة الدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية على إدراج التخطيط لمواجهة تغير المناخ ضمن السياسات والاستراتيجيات والبرامج الإنمائية

٤٣٢ - رفع البرنامج الفرعي عدد البلدان التي أدرجت تغير المناخ في الأطر والسياسات الإنمائية مستخدمة في ذلك بحوث اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وأعمالها الاستشارية، من ١٠ بلدان في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى ٢٧ بلدا في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ١٥). وقد تحقق هذا الإنجاز الرائع نتيجة لزيادة الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء التي لديها دراية أكثر نضجا باحتياجاتها الحالية والمقبلة، والتي استطاعت أن توضح هذه الاحتياجات في مجالات كفاءة استخدام الطاقة، والزراعة القادرة على التكيف مع تغير

المناخ، والدعم المتعلق بالطرق التي يمكن أن تلجأ إليها البلدان لزيادة مكاسبها من الاقتصاد الأزرق والاقتصاد الأخضر. ونُفّذ ثمانية وخمسون نشاطا من أنشطة الدعم التقني، واشتمل ٣٣ نشاطا على تدريب وحلقات عمل وتوعية وبناء توافق في الآراء وحوارات سياساتية. وأسفرت تلك الأنشطة عن منتجات معرفية مختلفة ساهمت في تحسين قدرة البلدان على تعميم الاعتبارات المتصلة بتغير المناخ في استراتيجياتها التخطيطية وقطاعاتها التنموية الرئيسية.

البرنامج الفرعي ٤
الإحصاءات

(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على إنتاج ونشر إحصاءات جيدة النوعية دعماً لجهودها الإنمائية

٤٣٣ - قام أربع وعشرون بلدا بتصميم وتنفيذ الصيغة الحالية للاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات. وأدى تنفيذ الاستراتيجية الوطنية إلى تسليط الضوء على أهمية الإحصاءات وإلى زيادة جودة البيانات القطرية وحجمها. وأعدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع الشركاء الإقليميين، دليلا بشأن الاستراتيجية الوطنية الثانية. وواصلت اللجنة أيضا القيام بدور قيادي في تنفيذ برنامج أفريقيا للتعجيل بتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وانتهى اثنان وعشرون بلدا أفريقيا من إجراء تقييمات لنظام التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية وأعدت هذه البلدان أو تعد حاليا خطط عمل وطنية بناء على هذه التقييمات. وحقق جميع البلدان الأفريقية ثلاث نقاط قياس على الأقل بشأن ٣٠ مؤشر أو أكثر من مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، حيث وصل المجموع إلى ٥٤ بلدا منذ عام ١٩٩٠ (هدف فترة السنتين: ٥٤).

(ب) زيادة توافر إحصاءات منسقة وقابلة للمقارنة دعماً لجهود التنمية الوطنية والإقليمية والدولية

٤٣٤ - واصل البرنامج الفرعي قيادة عملية تنفيذ نظام الحسابات القومية في أفريقيا، بغية مواجهة التحديات التي تعوق البلدان الأفريقية عن إنتاج حسابات قومية وإحصاءات اقتصادية تتسم بالجودة وحسن التوقيت. وزاد عدد البلدان التي تُستخرج بياناتها من خلال المكاتب الإحصائية الوطنية والمصارف المركزية من ٣٨ بلدا في عام ٢٠١٣ إلى ٤٤ بلدا في عام ٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ٤٤). وأُعدّت وثيقتان تقنيتان، وهما دليل جداول العرض والاستخدام: التجميع والتطبيق والممارسات الجيدة، والدليل الإرشادي بشأن استخدام البيانات الإدارية في الحسابات الوطنية. وواصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضا تجهيز

العديد من الموارد والتطبيقات والخدمات المعلوماتية والمعرفية لخدمة التنمية على المستويات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية. ونشرت الحولية الإحصائية الأفريقية لعام ٢٠١٤، ووُزعت على المستعملين النهائيين في أفريقيا على هيئة نسخ مطبوعة وأقراص مدمجة ووسائط إلكترونية.

البرنامج الفرعي ٥
تنمية القدرات

(أ) تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على تسريع تنفيذ أولويات أجهزته ومؤسساته

٤٣٥ - أُنجز عشرون مشروعا (هدف فترة السنتين: ١٥) خلال فترة السنتين، بدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في سياق تنفيذ أولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ومن أجل دعم الاتحاد الأفريقي وعمل الشراكة الجديدة في صياغة الخطة ٢٠٦٣، افتتحت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا منبرا أتاح للاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة التواصل مع الرؤساء التنفيذيين لتخطيط التنمية في أفريقيا، لأول مرة منذ ١٠ سنوات، مما أثمر عن مساهمة جوهرية في استكمال الرؤية. ودخلت اللجنة في شراكة مع الاتحاد الأفريقي ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومؤسسة بناء القدرات الأفريقية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من أجل تحديد أوجه النقص في قدرات الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية ومعالجتها. وعززت اللجنة تنفيذ برنامج عمل داكار، وزادت استثمارات القطاع الخاص في مشاريع الهياكل الأساسية الإقليمية الـ ١٦ التي تم تحديدها في مؤتمر قمة داكار لتمويل الهياكل الأساسية في أفريقيا، الذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠١٤.

(ب) تعزيز قدرة المؤسسات الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء على اتباع سياسات سليمة للنهوض بخطة التنمية لأفريقيا

٤٣٦ - استخدم عشرون من البلدان والجماعات الاقتصادية الإقليمية (هدف فترة السنتين: ١٥) الأبحاث التي تنتجها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في صياغة السياسات وتنفيذها. وكان التصنيع هو موضوع التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام ٢٠١٥. ونتيجةً لذلك، فقد ركزت الغالبية العظمى من طلبات الدعم التقني على التصنيع والتنمية. وبينما كانت اللجنة تدعم وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والخطة ٢٠٦٣، اكتشف معظم المؤسسات الجامعة للبلدان الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء أنه يحتاج إلى بناء قدرته على وضع أو تنقيح السياسات والاستراتيجيات القائمة، وخاصة في ضوء الثغرات التي

حددتها الدراسة المتعلقة بالتدفقات المالية غير المشروعة. وواصلت اللجنة تعزيز المبادئ العليا للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وساعدت البلدان في وضع خطط عمل وطنية.

البرنامج الفرعي ٦
الشؤون الجنسانية ودور المرأة في التنمية

(أ) زيادة قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتقديم التقارير بشأنها ومعالجة القضايا الناشئة التي تؤثر على المرأة

٤٣٧ - خلال فترة السنتين، أبلغ ٥٢ من البلدان والجماعات الاقتصادية الإقليمية (هدف فترة السنتين: ١٥) عن إحراز تقدم في تنفيذ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقد تبلور ذلك بصفة خاصة في تقارير الاستعراض الوطنية البالغ عددها ٥١ تقريرا التي قدمتها الدول الأفريقية الأعضاء في استعراض بيجين + ٢٠ الجاري. فجميع هذه التقارير يدل على الجهود الجديرة بالثناء التي بُذلت في سبيل وضع وتنفيذ مختلف الأطر القانونية والسياسات والاستراتيجيات وخطط العمل الرامية إلى تسريع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مختلف المجالات. ولا يمكن تجاهل أن الاستراتيجية التي طبقها البرنامج الفرعي من أجل تسريع تنفيذ توصيات بيجين + ١٥ كان لها دور رئيسي في تحقيق هذا النجاح.

(ب) زيادة قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على تعميم مراعاة الشواغل الجنسانية في السياسات والبرامج الوطنية

٤٣٨ - عمل البرنامج الفرعي مع ٢١ بلدا (هدف فترة السنتين: ٢٠)، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي لدعمها في تعزيز قدرتها على تعميم مراعاة الشواغل الجنسانية في السياسات والبرامج الوطنية. وركزت هذه الجهود على ثلاث دعائم وهي: التمكين الاقتصادي للمرأة، وحقوق الإنسان للمرأة، والقطاع الاجتماعي. وفي إطار تنفيذ أنشطة الدعامة الاقتصادية، تم الاضطلاع بمبادرات تتعلق بالتعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيق في جمهورية تترانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا وغانا وغينيا، بالتعاون مع المركز الأفريقي لتطوير قطاع المعادن، من أجل مساعدة البلدان الخمسة على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياسات التعدين. ونُفّذت دعامة حقوق الإنسان من خلال قيام ١٣ بلدا بإجراء حوار سياساتي، باستخدام الشبكة الإلكترونية للآليات الجنسانية الوطنية، بشأن معالجة قضية تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية

في السياسات الوطنية. وعن طريق جمع البيانات في إطار الشراكة، أُعدت صحيفة وقائع عن تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في ٢١ بلدا أفريقيا.

البرنامج الفرعي ٧
الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية

العنصر ١
الأنشطة دون الإقليمية في شمال أفريقيا

(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على إنتاج ونشر إحصاءات وتحليلات للسياسات جيدة النوعية وحسنة التوقيت دعماً للأولويات الإنمائية الوطنية ودون الإقليمية

٤٣٩ - ساهم المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا في تحسين قدرات الدول الأعضاء في المجالات المتعلقة بمشاركة البلدان في سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيدين العالمي والإقليمي، وتطوير سياسات مبتكرة ومتكاملة للنمو الأخضر والمستدام. ونُقّحت آلية إعداد الموجزات القطرية خلال فترة السنتين. وأُعدّت ثمانية موجزات قطرية (تونس (٢) والجزائر والسودان ومصر والمغرب (٢) وموريتانيا) (هدف فترة السنتين: ٨). ووفرت هذه الموجزات القطرية بيانات دقيقة ومُحدّثة عن الاقتصاد الكلي للدول الأعضاء وأدائها الاجتماعي. وتضمنت أربعة موجزات منها تحليلا مواضيعيا بشأن مسائل تتعلق بالاقتصاد الأخضر. وتحسنت قدرة الممثلين الوطنيين على استخدام التحويلات من خلال تبادل الخبرات. وتمثل الهدف من التقارير الوطنية في تقديم تقييم وتوصيات من أجل تعزيز أثر التحويلات في تمويل التنمية في مجموعة مختارة من الدول الأعضاء في شمال أفريقيا (تونس والجزائر والمغرب).

(ب) تعزيز قدرة اتحاد المغرب العربي وغيره من العناصر الفاعلة دون الإقليمية على الإسراع بتصميم المبادرات دون الإقليمية أو تنفيذها

٤٤٠ - تم تقييم المبادرات والبرامج الرامية إلى دعم اتحاد المغرب العربي ودوله الأعضاء ومواءمتها مع السياق الاجتماعي والاقتصادي الجديد في المنطقة دون الإقليمية، وأسفر ذلك عن إعداد ثلاث مبادرات دون إقليمية رئيسية (هدف فترة السنتين: ٣) وبدء تنفيذها رسميا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. واعتُمد منبر إقليمي لدعم اتحاد المغرب العربي في تعزيز وتحسين كفاءة شراكات التكامل في شمال أفريقيا. واعتُمد البرنامج المتعدد السنوات للتعاون بين المكاتب دون الإقليمية والاتحاد المغرب العربي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وإضافةً إلى ذلك، أقر خبراء الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي خطة عمل لشمال أفريقيا يتمثل الغرض

منها في تبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية والنقل العابر بين الدول وتقليل التكاليف المباشرة وغير المباشرة للمعاملات التجارية. وكذلك، فقد تعززت قدرات الاتحاد المغرب العربي في مجال تنسيق قواعد المنشأ والإجراءات الجمركية والتبادل الإلكتروني للوثائق الجمركية بين الدول الأعضاء.

العنصر ٢
الأنشطة دون الإقليمية في غرب أفريقيا

(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على إنتاج ونشر إحصاءات وتحليلات للسياسات جيدة النوعية وحسنة التوقيت دعماً للأولويات الإنمائية الوطنية ودون الإقليمية

٤٤١ - أعد المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا ثمانية موجزات قطرية (هدف فترة السنتين: ٨) لكل من السنغال وغامبيا وغانا وغينيا وكابو فيردي وكوت ديفوار والنيجر ونيجيريا، باستخدام بيانات إحصائية جيدة النوعية وحسنة التوقيت قدمتها الدول الأعضاء. وتتضمن الأنشطة البارزة تقديم المساعدة التقنية لكوت ديفوار في إطار تأسيس وإنشاء مركز التدريب الإحصائي للبلدان الأفريقية؛ وإنجاز بعثة مساعدة تقنية أوفدت إلى غامبيا (في سري كوندا) لبدء تنفيذ المشروع التجريبي لبناء القدرات مع مكتب الإحصاءات؛ وتوقيع ملحق لمذكرة التفاهم مع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا والتعاون الوثيق مع الاتحاد بشأن الإحصاءات.

(ب) تعزيز قدرة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا على تسريع تنفيذ المبادرات دون الإقليمية

٤٤٢ - نُفّذت اثنتا عشرة مبادرة متفقا عليها إقليميا (هدف فترة السنتين: ١٠) من جانب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، بدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وأعد البرنامج الفرعي تقارير متنوعة، بما في ذلك بشأن لجنة الخبراء الحكومية الدولية، وبشأن تنفيذ برنامج عمل البرنامج الفرعي في عام ٢٠١٣ والمنظور المستقبلي لعام ٢٠١٤؛ وبشأن تنفيذ المبادرات دون الإقليمية في غرب أفريقيا؛ وبشأن تنفيذ تقرير إقليمي ومرحلي عن الخطط الدولية، بما فيها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وغيرها. وتم إعداد منشور غير متكرر عن تتبع التقدم المحرز في تحقيق التقارب على صعيد سياسات الاقتصاد الكلي والمؤسسات في غرب أفريقيا، ووُزّع على نطاق واسع.

العنصر ٣

الأنشطة دون الإقليمية في وسط أفريقيا

(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على إنتاج ونشر إحصاءات وتحليلات للسياسات جيدة النوعية وحسنة التوقيت دعماً للأولويات الإنمائية الوطنية ودون الإقليمية

٤٤٣ - من خلال إنتاج ثمانية موجزات قطرية (هدف فترة السنتين: ٨)، ساهم المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا في تعزيز قدرة تشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وسان تومي وبرينسيبي، وغابون، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، والكونغو (٢)، بما أنتجته الدول الأعضاء من بيانات إحصائية دقيقة ومناسبة التوقيت. ومن بين الموجزات القطرية الثمانية التي أُعدّت، فُحصت أربعة موجزات خلال اجتماع لجنة الخبراء الحكومية الدولية، التي صاغت توصيات سياساتية، مثل التوصية بضرورة تسريع وتيرة التكامل الإقليمي والتنوع الاقتصادي.

(ب) تعزيز قدرة الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على الإسراع بتنفيذ المبادرات دون الإقليمية

٤٤٤ - نُفّذت أربع مبادرات (هدف فترة السنتين: ٤) من جانب الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. واتفقت البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا على السماح بحرية تنقل الأشخاص داخل الجماعة، واعتمدت البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا خارطة طريق لتحديث الشركات في وسط أفريقيا من أجل الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر. وعلاوة على ذلك، اتفق خبراء الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على ضرورة توسيع إطار التقارب على صعيد الاقتصاد الكلي الخاص بالجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا ليغطي الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وساعد المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا في التأثير في القرار الذي اتخذه رؤساء دول غرب ووسط أفريقيا دعماً للبلدان المتضررة من جماعة بوكو حرام.

العنصر ٤

الأنشطة دون الإقليمية في شرق أفريقيا

(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على إنتاج ونشر إحصاءات وتحليلات للسياسات جيدة النوعية وحسنة التوقيت دعماً للأولويات الإنمائية الوطنية ودون الإقليمية

٤٤٥ - أعد المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا ثمانية موجزات قطرية (هدف فترة السنتين: ٨) لكل من أوغندا وجمهورية تترانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجيبوتي ورواندا والصومال وكينيا ومدغشقر. وعُزز التعاون المؤسسي مع وزارات التخطيط والمكاتب الإحصائية الوطنية في الدول الأعضاء المختارة أثناء إعداد الموجزات القطرية.

(ب) تعزيز قدرة جماعة شرق أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية على الإسراع بتنفيذ المبادرات دون الإقليمية

٤٤٦ - نُفّذت خمس مبادرات متفق عليها إقليميا (هدف فترة السنتين: ٥) باعتبارها مشاريع رئيسية معتمدة من أجل وضع خطة العمل الخاصة بآلية التعاون دون الإقليمي موضع التنفيذ. وفي إطار متابعة البدء في تنفيذ الخطة الرئيسية للسياحة المستدامة الخاصة بالهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، عاون المكتب دون الإقليمي في وضع الخطة الرئيسية موضع التنفيذ في البلدان الرائدة المختارة، وهي إثيوبيا وأوغندا وجيبوتي ورواندا وكينيا. وكان برنامج الأمن الغذائي الإقليمي قيد التنفيذ في ستة بلدان رائدة وثلاث جماعات اقتصادية إقليمية.

العنصر ٥

الأنشطة دون الإقليمية في الجنوب الأفريقي

(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على إنتاج ونشر إحصاءات وتحليلات للسياسات جيدة النوعية وحسنة التوقيت دعماً للأولويات الإنمائية الوطنية ودون الإقليمية

٤٤٧ - أعد المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي ثمانية موجزات قطرية (هدف فترة السنتين: ٨) لكل من أنغولا وبوتسوانا وزامبيا وزمبابوي وسوازيلند وليسوتو وملاوي وناميبيا. وعلاوة على ذلك، عقد المكتب دون الإقليمي مشاورات مع فرادى المكاتب الإحصائية الوطنية للدول الأعضاء الداخلة في ولايته، ومع الجماعات الاقتصادية الإقليمية كذلك. وتوجت هذه المشاورات بالاجتماع الاستشاري دون الإقليمي لمنتجي الإحصاءات ومستخدميها، الذي عقد في عام ٢٠١٥.

(ب) تعزيز قدرة السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على الإسراع بتنفيذ المبادرات دون الإقليمية

٤٤٨ - نُفذّت سبع مبادرات متفق عليها إقليميا (هدف فترة السنتين: ٧) من جانب الدول الأعضاء والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بمساعدة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وتشمل هذه المبادرات: (أ) وضع خريطة طريق واستراتيجية بشأن التصنيع وخطة التنمية الاستراتيجية الإرشادية الإقليمية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؛ (ب) استعراض واعتماد سياسة التصنيع السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ (ج) تقديم المساعدة التقنية من أجل تنفيذ برنامج التعدين الخاص بالجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، الذي تم في إطاره تحديد وإعداد مشروعين، وهما دراسة تقييمية للمهارات في قطاع المعادن ودراسة استقرائية للأنماط المستخدمة في تركيز الخامات المعدنية قبل استخلاصها؛ (د) دعم المشروع الميداني المتعلق بتعزيز مبادرة مثلث النمو المشتركة بين زامبيا وملاوي وموزامبيق؛ (هـ) وضع إطار للتعاون الإقليمي بشأن حقوق الملكية الفكرية في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ووضع الصيغة النهائية للسياسة الوطنية للمعادن والتعدين في ليسوتو واعتمادها من جانب الحكومة وصدور الإعلان الرسمي عن بدء تنفيذها، واستعراض السياسة الصناعية والتجارية لسوازيلند وإقرارها، وغير ذلك.

البرنامج الفرعي ٨
تخطيط التنمية وإدارتها

(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء من أجل تحسين صياغة السياسات الاقتصادية وتحليلها وإدارتها

٤٤٩ - في نهاية فترة السنتين، كان المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط قد قام بتدريب ما مجموعه ٥٤٥ موظفا عموميا، ٣٥ في المائة منهم إناث. ومثّل المشاركون ٥٠ من الدول الأعضاء الأفريقية وتم تدريبهم على أعمال الصياغة، والتحليل، والتنفيذ، والرصد والتقييم، والتفاوض بشأن عدة قضايا تتراوح من إدارة الاقتصاد الكلي إلى السياسات القطاعية، بما في ذلك الحسابات الاقتصادية، والشؤون الجنسانية، والسياسات الاقتصادية المتعلقة العمالة، وإدارة الديون العامة، والتكامل الإقليمي، والسياسات التجارية، والسياسات الصناعية، والسياسات الزراعية، والسياسات المتعلقة بالمعادن، والسياسات المتعلقة بالطاقة. ويُنتظر أن يكون ما لا يقل عن ٦٠ في المائة من هذه البلدان، أي ٣٠ بلدا (هدف فترة السنتين: ١٨) قد شهد تحسنا في إدارة السياسات الاقتصادية. وقام ممثلون عن أكثر من ٣٠ من الإدارات والمؤسسات الوطنية أو دون الإقليمية التابعة للقطاع العام (هدف فترة السنتين: ٣٠) بتطبيق سياسات ونهج جديدة في التخطيط الاقتصادي نتيجةً لمشاركتهم في حلقات العمل والدورات الدراسية التي نظمها المعهد خلال فترة السنتين.

(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على وضع خطط وسياسات ونُهج إنمائية أفضل، بما في ذلك التخطيط الإنمائي اللامركزي

٤٥٠ - قام المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط بتدريب ما مجموعه ٥٧٤ موظفا عموميا، ٣٠ في المائة منهم نساء. ومُثّل المشاركون ٤٩ من الدول الأفريقية الأعضاء وجرى تدريبهم على صياغة خطط التنمية المستدامة والشاملة للجميع وعلى تحليل هذه الخطط وتنفيذها ورصدها وتقييمها. ويُنتظر أن يكون ما لا يقل عن ٧٠ في المائة من هذه البلدان، أي ٣٤ بلدا (هدف فترة السنتين: ١٥) قد شهد تحسنا في إدارة التنمية القطاعية. وقُدّمت ٢٦ دورة تدريبية وحلقة عمل في هذا الصدد غطت مسائل تتراوح بين تخطيط التنمية، وتحليل البيانات، ونمذجة الاقتصاد الكلي لواضعي خطط التنمية، والسياسات الاجتماعية، وسياسات الهجرة، الشباب والعمالة، وسياسات الأراضي، والنقل والبنية التحتية، والعلوم والتكنولوجيا، والحوكمة والتنمية، وحوكمة قطاع المعادن، والمسائل الجنسانية والبيئة، وإدارة الموارد الطبيعية.

البرنامج الفرعي ٩
سياسات التنمية الاجتماعية

(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على إدراج شواغل التنمية البشرية في السياسات والاستراتيجيات، مع التركيز بوجه خاص على قضايا العمالة، والحماية الاجتماعية، والسكان والشباب، تمشيا مع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا

٤٥١ - في الدورة الثانية للجنة التنمية البشرية والاجتماعية، كلفت اللجنة شعبة سياسات التنمية الاجتماعية المنشأة حديثا بتقييم حجم الإقصاء في أفريقيا من خلال وضع أداة محددة، وطلبت كذلك إجراء بحوث محددة عن قضايا الشباب والسكان من حيث علاقتها بتحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا. ونتيجة لذلك، أعدّت الشعبة مؤشر التنمية الاجتماعية في أفريقيا لقياس الإقصاء البشري على الصعيدين الوطني والمحلي، باستخدام نهج دورة الحياة. وحظي المؤشر بدعم سياساتي في المرحلة الأولى من أربعة بلدان رائدة، وهي زامبيا والسنغال والكاميرون والمغرب، و ٤٤ بلدا شارك في حلقات عمل لبناء القدرة على استخدامه. وأثرت الشعبة تأثيرا إيجابيا في ١٣ بلدا أدرج قضايا الحماية الاجتماعية أو العمالة أو السكان أو الشباب في السياسات والاستراتيجيات الوطنية (هدف فترة السنتين: ١٢). وأُنجزت الدراسات في بوركينا فاسو ورواندا وملاوي.

(ب) زيادة قدرة الدول الأعضاء على تحسين السياسات والتشريعات والاستراتيجيات التي تعزز تخطيط المناطق الحضرية الشاملة وإدارتها وتنميتها

٤٥٢ - أُحرز تقدم في تعزيز قدرة واضعي السياسات في مجموعة مختارة من البلدان الأفريقية على صياغة السياسات الحضرية الشاملة وتنفيذها، كما يتضح من قيام سبعة بلدان بإدماج مبادئ التحضر المستدام في سياساتها الوطنية (هدف فترة السنتين: ٧). وقدم البرنامج الدعم التقني في عملية صياغة وثيقة الموقف الأفريقي الموحد بشأن مؤتمر الموئل الثالث التي أُعدّت لتقديمها كمساهمة في الخطة الحضرية العالمية الجديدة، التي يُنتظر أن تُعتمد في هذا المؤتمر في عام ٢٠١٦. وعزز البرنامج أيضا التعاون التقني وقدرات الدول الأعضاء في مجال التحضر الشامل والمستدام من خلال استضافة طلاب زمالة ومتدربين. وشرع البرنامج كذلك في إعداد بحث بشأن البيانات الحضرية (التعريف والمنهجيات) للمساهمة به في الجهود الراهنة المبذولة من أجل تحسين السياسات القائمة على الأدلة المتعلقة بالقضايا الحضرية في أفريقيا.

الباب ١٩

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ

أبرز نتائج البرنامج

من أجل معالجة التحديات القائمة في آسيا والمحيط الهادئ، عززت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التوافق الإقليمي من أجل تحقيق التكامل المتوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، وتحسين الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وإدماج المنظورات الإقليمية في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ومن أجل كفالة استفادة جميع الأعضاء من التكامل الاقتصادي، بما في ذلك أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، دعمت اللجنة إشراك الدول الأعضاء في الحوارات السياساتية الإقليمية والعالمية، ووفرت ما يلزم من بحوث وتحليلات وتعاون تقني لصنع سياسات سليمة في مجالات الاقتصاد الكلي، والتمويل من أجل التنمية، والتجارة والاستثمار، والعلوم، والابتكار ونقل التكنولوجيا، والنقل البري الدولي والنظم اللوجستية، والبيئة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة مخاطر الكوارث، والأبعاد الاجتماعية، وتحديث الخدمات الإحصائية. وقدمت اللجنة أيضا المساعدة التقنية لمعالجة أولويات المناطق دون الإقليمية، بما في ذلك تغير المناخ في منطقة المحيط الهادئ، وحماية البيئة في شرق آسيا

وشمالها الشرقي، وتيسير التجارة والنقل في شمال آسيا ووسطها، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا في جنوب آسيا وجنوبها الغربي.

التحديات والدروس المستفادة

لكي يتسنى تنفيذ خطة تنمية مستدامة تتكامل فيها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية تكاملا تاما، يتعين على جميع أصحاب المصلحة أن ينظروا في المسائل من منظور شامل لكل هذه الأبعاد. وفي الغالب، تصطدم جهود تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بضعف الأطر المؤسسية وتفاوت مستويات التنمية. وقد تؤثر هذه التحديات على فعالية وضع السياسات والبرامج وتنفيذها على الصعيد الوطني. وتمثل سرعة تطور العلوم والتكنولوجيا وطبيعتها التقنية، مع صعوبة التوفيق بين الأنظمة القائمة والواقع الحقيقي، تحديات لصانعي السياسات عند إدماج المسائل ذات الأولوية في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. ويقلل القصور في تبادل البيانات والاتفاق على المعايير من قدرة البلدان على التعاون الفعال على الصعيد الإقليمي.

٤٥٣ - تستند النتائج المذكورة أعلاه إلى نسبة تنفيذ قدرها ٩٧ في المائة من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي وعددها ٦٣٤ ناتجا، وفي المقابل كانت النسبة المنفذة في فترة السنتين السابقة هي ٩٩ في المائة. وزاد عدد النواتج الإضافية المنفذة بمبادرة من الأمانة العامة من ٦ نواتج في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى ١١٦ ناتجا في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

٤٥٤ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة بالرجوع إلى الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/68/6 (Sect.19)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) إدارة برنامج العمل بكفاءة

٤٥٥ - في نهاية عام ٢٠١٥، كانت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ قد نفذت ٩٧ في المائة من نواتجها المقررة القابلة للقياس الكمي (النسبة المستهدفة لفترة السنتين: ٩٣ في المائة) في غضون المواعيد المحددة. وتعرقل إنجاز النواتج بسبب الاحتجاجات التي شهدتها تايلند في أوائل عام ٢٠١٤، والتي أسفرت عن إغلاق أماكن عمل اللجنة وتقييد الدخول إليها لفترة طويلة. وتم تأجيل عدة اجتماعات أو إلغاؤها، وولد ذلك آثارا تعاقبية استمرت حتى النصف الثاني من عام ٢٠١٤. غير أن خطط الطوارئ التي فعَّلتها اللجنة

حالت دون تأثر تنفيذ برنامج العمل. واستخدمت اللجنة ٩٩,١٦ في المائة (النسبة المستهدفة لفترة السنتين: ١٠٠ في المائة) من ميزانيتها العادية لفترة السنتين. وساعدت اللجنة، من خلال برنامج عملها، مسؤولين كبار من الدول الأعضاء والحكومات الأعضاء المنتسبة في الحوارات الإقليمية والعالمية المتعلقة بالسياسات، ووفَّرت الأبحاث والأعمال التحليلية وأشكال التعاون التقني اللازمة لوضع سياسات سليمة، ولا سيما في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

(ب) تحديد القضايا المستجدة التي تتطلب اهتمام الدول الأعضاء

٤٥٦ - حُدّد مسار فترة السنتين أثناء الدورتين السبعين والحادية والسبعين للجنة، حيث اتُّخذت قرارات فعّالة سيكون لها أثر بعيد المدى. فاتخاذ اللجنة القرار ١/٧١ المتعلق بإعادة تشكيل هيكل مؤتمرات اللجنة ليتناسَب مع خطة التنمية الناشئة لما بعد عام ٢٠١٥ سيُعزز عمل اللجنة في مجالات الطاقة، وتمويل التنمية والعلوم، والتكنولوجيا، والابتكار. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، كانت الهيئات الحكومية الدولية قد أصدرت ٢٠٣ توصيات (هدف فترة السنتين: ١٠٥) بشأن القضايا المستجدة التي تتطلب الاهتمام. ومن خلال مكتب الأمين التنفيذي، قدمت الأمانة خدمات وقيادة فعالتين في تنسيق أعمال التخطيط للتنفيذ وفقا للهدف المحدد.

(ج) زيادة اتساق السياسات المتبعة في مجال إدارة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة

٤٥٧ - واصلت آلية التنسيق الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ تعزيزَ التنسيق والاتساق الإقليميين على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وزاد عدد النواتج المنفذة في إطار اختصاص الآلية من ٢٠ ناتجا في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى ٣٤ ناتجا في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ٣٠). وأسفر عمل الآلية عن تحقيق جملة أمور منها اتساق وتنسيق نهج توحيد الأداء فيما بين وكالات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة في تعاونها مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وهو ما تجلى في خطة عمل رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة لعام ٢٠١٥، وصياغة خطة العمل الجديدة للرابطة والأمم المتحدة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠. وأنشأت اللجنة أيضا موقعا شبكيا يستطيع الأعضاء في الآلية أن يتبادلوا من خلاله المعلومات بشأن الاجتماعات والمسائل المواضيعية والمسائل الأخرى المتعلقة بالهيئة. وهذا الموقع بمثابة أداة لتعريف الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين بالأعمال التي تقوم بها الآلية.

(د) زيادة بروز عمل اللجنة في مجال التحليل، ووضع المعايير، وبناء القدرات، وتعزُّز صورة اللجنة بوصفها أكثر المنابر الإقليمية شمولا في مجال التنمية الشاملة والمستدامة وزيادة وضوح دورها وتأثيرها في عملية صنع السياسات ونتائجها

٤٥٨ - تمثلت التغطية الإعلامية لأنشطة اللجنة في ما مجموعه ٢٨٧ إشارة إليها في منابر إعلامية رئيسية (هدف فترة السنتين: ١٤٦). ووَرَدت إشارات أخرى، وعددها ٢٩٠ إشارة متعلقة بـ ٢٢ مقالة رأي كتبها الأمين التنفيذي، في منابر إعلامية إقليمية/وطنية رفيعة المستوى (هدف فترة السنتين: ٣٦)، مثل هيئة الإذاعة البريطانية، وشبكة سي إن بي سي (CNBC)، وصحيفة الفايننشال تايمز، وشبكة بلومبرغ، وقناة سي سي تي في للأنباء (CCTV News)، وقناة أخبار آسيا (Channel News Asia). وتواصَل بروز اللجنة في وسائط التواصل الاجتماعي. فخلال فترة السنتين، زار الموقع الشبكي حوالي ١,٢ مليون زائر. وزاد عدد مرات تسجيل الإعجاب باللجنة في موقع فيسبوك بأكثر من الضعف. كما زاد عدد متتبّعي حساب اللجنة على موقع تويتر بنسبة تقارب ٣٠ في المائة خلال فترة السنتين. وأدّى كل ذلك إلى زيادة الوعي بأنشطة اللجنة وبمركزها كمنبر إقليمي شامل.

(هـ) زيادة التقيد بمواعيد تقديم الوثائق

٤٥٩ - في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، كانت نسبة ٤٧,٢٠ في المائة من وثائق ما قبل الدورة قد قُدّمت وفقا للموعد النهائي المحدد بعشرة أسابيع (النسبة المستهدفة لفترة السنتين: ٧٠ في المائة) ويرجع انخفاض المعدل أساسا إلى الاحتجاجات التي شهدتها تايلند في أوائل عام ٢٠١٤، والتي أسفرت عن إغلاق أماكن عمل الأمم المتحدة وتقييد الدخول إليها. وتطلَّبت إعادة جدولة الاجتماعات لتُعقد في النصف الثاني من عام ٢٠١٤ إدخالَ معلومات موضوعية مستكملة على الوثائق الأساسية، مما أدى إلى تأخر تقديم الوثائق عن المواعيد المحددة.

البرنامج الفرعي ١
سياسات الاقتصاد الكلي والتنمية الشاملة

(أ) تعزيز الفهم فيما بين واضعي السياسات وغيرهم من الفئات المستهدفة للاتجاهات الإنمائية والقضايا الناشئة وتحديات الاقتصاد الكلي وخيارات السياسات التي تستند إلى الأدلة وتعزز النمو الاقتصادي وتعمل على الحد من الفقر وتضييق فجوات التنمية

٤٦٠ - تمخض العمل الذي اضطلعت به اللجنة عن مناقشات مستحدثة ومناسِبة التوقيت بشأن التحديات الاقتصادية والاجتماعية المستجدة التي تواجه المنطقة. وبلغ عدد الإشارات

إلى نتائج دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ نحو ٨٠٠ إشارة (هدف فترة السنتين: ٨٥٠) في وثائق سياسات ومنشورات أكاديمية ووسائط إعلام. ولم تستوف النتيجة المحققة الهدفَ المحدد لفترة السنتين نظرا لإطلاق دراسة عام ٢٠١٤ في إطار أنشطة دون إقليمية متعددة ضيقة النطاق لا في إطار نشاط إقليمي واسع النطاق، وذلك بسبب الاحتجاجات التي شهدتها تايلند في أوائل عام ٢٠١٤. وظهرت الإشارات في منابر إعلامية رفيعة المستوى مثل هيئة الإذاعة البريطانية، وشبكة بلومبرغ، وشبكة سي إن إن، وصحيفة الفايننشال تايمز، ووكالة رويترز، وصحيفة وول ستريت جورنال، ووكالة شينخوا للأنباء، بالإضافة إلى تغطية وطنية واسعة في بلدان من جميع أنحاء المنطقة. وشهدت دورات اللجنة ولجنة سياسات الاقتصاد الكلي والحد من الفقر والتنمية الشاملة للجميع هي أيضا إشارة البلدان الأعضاء باستمرار، في بياناتها المتعلقة بالسياسات وفي مناقشات الموائد المستديرة، إلى الاستنتاجات والرسائل الرئيسية التي خلُصت إليها الدراسة.

(ب) تعزيز الصوت الإقليمي في محافل التنمية العالمية وتعميق التعاون الاقتصادي والمالي الإقليمي لاستغلال التآزر من أجل المنفعة المتبادلة تحقيقا للتنمية على نحو شامل ومستدام، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٤٦١ - نظّمت اللجنة بنجاح منتديات نقاش رفيعة المستوى وحلقات عمل قدمت الدعم إلى الدول الأعضاء في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن صياغة سياسات التنمية المستدامة. واعتُمدت أربع وثائق ختامية تعكس توافقاً في الآراء بشأن التعاون الاقتصادي والمالي الإقليمي (هدف فترة السنتين: ٣) في اجتماع التواصل لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ المتعلق بتمويل التنمية المستدامة (١٠-١١ حزيران/يونيه ٢٠١٤، جاكرتا)، والمشاورة الرفيعة المستوى لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ والمتعلقة بتمويل التنمية (٢٩-٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥، جاكرتا). وساهمت هذه الوثائق، إلى جانب منشور معنون ”توفير التمويل من أجل تحقيق التحول: الانتقال من الخطط إلى العمل بشأن التنمية المستدامة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ“، في تعزيز الصوت الإقليمي في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (١٣-١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥، أديس أبابا). كما أن اتخاذ اللجنة لقرارها ١/٧٠، بشأن تنفيذ إعلان بانكوك المتعلق بالتعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي في المجال الاقتصادي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، برهن بدوره على أوجه التآزر والتعاون فيما بين الدول الأعضاء لتحقيق تنمية مستدامة فعلية وشاملة للجميع في المنطقة.

(ج) تحسين قدرة الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان ذات الاحتياجات الخاصة، على تصميم وتنفيذ سياسات التنمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ برنامج عمل اسطنبول لأقل البلدان نموا والأهداف المتفق عليها دوليا

٤٦٢ - أدرجت ٣١ من البلدان في المنطقة (هدف فترة السنتين: ٣٠) مبادئ أو توصيات، طرحتها اللجنة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، في استراتيجياتها وفي سياساتها الحكومية. ويتجسد التزام الدول الأعضاء بتنفيذ برنامج العمل لأقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في قرار اللجنة ٣/٧٠. وإجمالا، أشار ٨٩,٦ في المائة من المشاركين في أنشطة اللجنة (النسبة المستهدفة لفترة السنتين: ٨٥ في المائة) إلى أنهم أصبحوا أكثر قدرة على تصميم وتنفيذ سياسات سليمة للتنمية الاقتصادية. وقد رُفعت ساموا وملديف من قائمة أقل البلدان نموا؛ بينما كيريباس وفانواتو وتوفالو في طريقها إلى أن تُرفع من القائمة. وتعتزم بنغلاديش وبوتان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا وميانمار ونيبال أن تُرفع من القائمة بحلول عام ٢٠٢٠.

(د) تحسين قدرة الدول الأعضاء على وضع وتنفيذ سياسات للتنمية الريفية تنهض بالزراعة المستدامة والأمن الغذائي

٤٦٣ - أسهمت الأعمال التي قام بها مركز تسخير الزراعة المستدامة من أجل التخفيف من وطأة الفقر في تحسين عمليات وضع السياسات التي تقوم بها الدول الأعضاء بالاستناد إلى الأدلة فيما يتعلق بالزراعة المستدامة، وفي معالجة جوانبها البيئية والاقتصادية والاجتماعية. وأسهم المركز أيضا، من خلال سلسلة منشوراته المتعلقة بالسياسات، في تعزيز المعارف بشأن الأمن الغذائي، ودور الزراعة في إحداث التحول الهيكلي، ونظم الابتكار الزراعي، ووصول صغار المزارعين إلى الأسواق. وإجمالا، أشار ٨١ في المائة من المشاركين (النسبة المستهدفة لفترة السنتين: ٨٥ في المائة) في أعمال المركز إلى أنهم أصبحوا أكثر قدرة على صياغة وتنفيذ سياسات التنمية الريفية التي تعزز الزراعة المستدامة والأمن الغذائي.

البرنامج الفرعي ٢
التجارة والاستثمار

(أ) تعزيز معرفة الدول الأعضاء في اللجنة بالاتجاهات والقضايا الناشئة وخيارات السياسات المستندة إلى الأدلة في مجالات التجارة والاستثمار وتنمية المشاريع ونقل التكنولوجيا دعما للتنمية الشاملة المستدامة

٤٦٤ - وفّرت الأعمال التحليلية، ومنها المنشور الرئيسي وهو التقرير عن التجارة والاستثمار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وسلسلة ورقات العمل بشأن التجارة والاستثمار، وسلسلة المعارف المتعمقة عن التجارة، وقاعدة بيانات اللجنة والبنك الدولي المتعلقة بتكاليف التجارة، أساساً متيناً لوضع وتنفيذ سياسات تستند إلى الأدلة بشأن القضايا المستجدة، وحظيت باهتمام كبير في وسائط الإعلام وفي أوساط واضعي السياسات. وبلغت المقالاتُ الاستعراضية لمنشورات اللجنة والإشاراتُ إليها ما عدده ١٠٦ مقالات وإشارات في مجال التجارة والاستثمار (هدف فترة السنتين: ٣٥)، و ٣٤ مقالا وإشارة في مجال التكنولوجيا ونقلها والميكنة الزراعية ونقلها (هدف فترة السنتين: ١٠). وواصلت شبكة آسيا والمحيط الهادئ للبحث والتدريب المعنية بالتجارة تعزيزَ فهم خيارات السياسات المستندة إلى الأدلة في أوساط واضعي السياسات في المنطقة، بينما واصلت شبكة الأمم المتحدة لخبراء التجارة اللاورقية والنقل في منطقة آسيا والمحيط الهادئ تعزيز المعارف بشأن التجارة اللاورقية عبر الحدود وغير ذلك من القضايا المستجدة ذات الصلة بتيسير التجارة.

(ب) تعزيز التعاون الإقليمي في مجالات التجارة والاستثمار وتنمية المشاريع والابتكار وتطوير التكنولوجيا ونقلها دعما للتنمية الشاملة والمستدامة

٤٦٥ - أُحرز تقدم في المفاوضات الجارية لتيسير التجارة اللاورقية عبر الحدود بموجب قراري اللجنة ٣/٦٨ و ٦/٧٠. وتواصل تعزُّز مبادرات أخرى للجنة في مجال التعاون الإقليمي، منها شبكة آسيا والمحيط الهادئ للبحث والتدريب المعنية بالتجارة وشبكة الأمم المتحدة لخبراء التجارة اللاورقية والنقل في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ورأت أربع وثلاثون دولة عضوا مشارِكة في آليات التعاون الإقليمي للتجارة والاستثمار (هدف فترة السنتين: ٢٦) و ٢٧ دولة عضوا مشارِكة في آليات التعاون الإقليمي للابتكار ونقل التكنولوجيا والميكنة الزراعية (هدف فترة السنتين: ١٠) أن الآليات مفيدة. واختُتمت بنجاح الجولة الرابعة من المفاوضات المتعلقة بامتيازات التعريفات والتي جرت في إطار الاتفاق التجاري لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وأفضت إلى قبول منغوليا عضوا سابعا رهن التصديق على ذلك وطنيا. وعلى الرغم من أن تغطية الاتفاق، من حيث متوسط هامش الأفضليات، ظلت عند

نسبة ٣٢ في المائة (النسبة المستهدفة لفترة السنتين: ٣٥ في المائة)، فإن عدد المنتجات التي حظيت بالتفضيل ارتفع من ٠٠٠ ٥ منتج في عام ٢٠١٣ إلى ٨٦٨ ١٠ منتجا (هدف فترة السنتين: ٠٠٠ ٦).

(ج) زيادة قدرة الدول الأعضاء في اللجنة على صياغة وتنفيذ سياسات أكثر فعالية واتساقا في مجالات التجارة والاستثمار وتنمية المشاريع ونقل التكنولوجيا دعما للتنمية الشاملة المستدامة

٤٦٦ - عملت اللجنة بنشاط على بناء قدرات أعضائها في مجال وضع السياسات المتعلقة بالتجارة والاستثمار، ولا سيما في مجالي تحليل السياسات التجارية وتيسير التجارة، بواسطة ٨٢ حلقة عمل. وفي المتوسط، أشار ٨٩ في المائة من المشاركين (النسبة المستهدفة لفترة السنتين: ٨٠ في المائة) إلى أن قدرتهم على صياغة أو تنفيذ سياسات تتعلق بالتجارة والاستثمار وتنمية المشاريع قد زادت بعد المشاركة في أنشطة اللجنة. وبالإضافة إلى ذلك، أفاد ١٠٠ في المائة من المشاركين في أنشطة مركز آسيا والمحيط الهادئ لنقل التكنولوجيا، ومركز الميكنة الزراعية المستدامة (النسبة المستهدفة لفترة السنتين: ٨٠ في المائة) بأن قدراتهم قد زادت. كما أن الأعمال والأدوات التحليلية، ومنها التقرير عن التجارة والاستثمار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، والدراسات المنجزة من طرف شبكة آسيا والمحيط الهادئ للبحث والتدريب المعنية بالتجارة، واتفاق التجارة والاستثمار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وقواعد بيانات اللجنة والبنك الدولي المتعلقة بتكاليف التجارة، قد وفّرت مجتمعة أساساً متيناً لزيادة الفعالية في تصميم وتنفيذ السياسات، والاتفاقات الدولية.

البرنامج الفرعي ٣
النقل

(أ) تعزيز معارف الدول الأعضاء في اللجنة وزيادة قدرتها على وضع وتنفيذ سياسات وبرامج تتعلق بالنقل

٤٦٧ - واصلت اللجنة تعزيز قدرات الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين في مجال وضع وصياغة سياسات تتعلق بالنقل المستدام، ومن ثم أسهمت في وضع ١٠ سياسات وبرامج ومبادرات جديدة خلال فترة السنتين، وبذلك بلغ عدد السياسات والبرامج والمبادرات التي تعكس المبادئ التي تروج لها اللجنة في مجال النقل ما مجموعه ٩٠ سياسة وبرنامجا ومبادرة (هدف فترة السنتين: ٩٠). وتضمنت المواضيع المشمولة دعم تطوير البنى التحتية من خلال إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص؛ وتحسين السلامة على الطرق، بما في ذلك

مواءمة وتوحيد قواعد المرور على الطرق وإشارات الطرق دعما للعقد العالمي للعمل من أجل السلامة على الطرق؛ وتنفيذ سياسات النقل المستدام. وأُعدّت مواد مرجعية بشأن المسائل ذات الصلة، ومنها إطلاق سلسلة تعلّم إلكتروني بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت لجنة النقل ولجنة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أول دورة مشتركة بينهما، كان موضوعها ''استغلال أوجه التآزر بين مختلف القطاعات في مجال البنى التحتية''، لتعزيز أوجه التآزر بين البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والطاقة، والنقل.

(ب) تحسين قدرة الدول الأعضاء في اللجنة وقدرة القطاع الخاص على تخطيط وتطوير وصلات النقل الدولي المتعدد الوسائط، بما في ذلك شبكة الطرق السريعة الآسيوية والسكك الحديدية العابرة لآسيا، وشبكة الموانئ الجافة التي لها أهمية دولية

٤٦٨ - بينما تبذل الحكومات الجهودَ للتوفيق بين الطلبِ المتزايد على التنقل وضرورةِ الحد من عوامل النقل الخارجية السلبية، يهدف الاتفاق الحكومي الدولي بشأن الموانئ الجافة، والاتفاق الحكومي الدولي المتعلق بشبكة الطرق السريعة الآسيوية، والاتفاق الحكومي الدولي بشأن شبكة السكك الحديدية العابرة لآسيا، إلى دعم البلدان في إقامة ممرات دولية للنقل المتعدد الوسائط. وخلال فترة السنتين، أصبحت ثلاثة بلدان من البلدان الموقّعة على الاتفاق الحكومي الدولي بشأن الموانئ الجافة، بينما أصبحت خمسة بلدان أطرافا فيه، وبذلك بلغ مجموع عدد حالات انضمام الدول الأعضاء في اللجنة إلى الاتفاقات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة إلى ٧٣ حالة انضمام (هدف فترة السنتين: ٧٠). وأُحرز تقدم كبير في إنشاء الشبكتين وتحسينهما، حسبما أفادت به الدول الأعضاء، ولا سيما أثناء الدورة الرابعة للجنة النقل (٢٠١٤) والدورة الحادية والسبعين للجنة (٢٠١٥). وتم على وجه التحديد وضع ١٠ مشاريع ودراسات جدوى وطنية جديدة خلال فترة السنتين لتحسين البنى التحتية الإقليمية للنقل، وبذلك بلغ عدد المشاريع ودراسات الجدوى ما مجموعه ٧٠ مشروعا ودراسة جدوى (هدف فترة السنتين: ٧٠).

(ج) زيادة قدرة الدول الأعضاء في اللجنة وقدرة القطاع الخاص على تنفيذ تدابير لتحسين كفاءة عمليات ولوجستيات النقل الدولي

٤٦٩ - أسفرت المساعدة التي قدمتها اللجنة عن التوقيع على الاتفاق الحكومي الدولي المبرم بين الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون بشأن تيسير النقل الدولي بالطرق البرية، واعتماد إطار التعاون الإقليمي لتيسير النقل الدولي بالسكك الحديدية (انظر قرار اللجنة ٧/٧١، المرفق) وخطة عمل لتحسين أداء ممرّ النقل الرابط بين كازاخستان وقيرغيزستان

وطاجيكستان. وبالإضافة إلى ذلك، يسّرت اللجنة إعداد مشروع اتفاق بشأن النقل البري الدولي على طول الطرق السريعة الآسيوية، بين الصين ومنغوليا والاتحاد الروسي. وحققت اللجنة أيضا توافقا في الآراء بشأن نموذج موحد إقليمي لنظم المعلومات اللوجستية. وزاد عدد المبادرات الرامية إلى إزالة الاختناقات غير المادية وتيسير تحقيق الكفاءة في حركة الأشخاص والبضائع والمركبات على طول طرق النقل، وعند المعابر الحدودية، من ٢٤ مبادرة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى ٣٠ مبادرة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ٣٠). ووضعت خمسة بلدان برامج تدريب بشأن شحن البضائع والنقل المتعدد الوسائط واللوجستيات، وبذلك بلغ عدد البلدان ما مجموعه ١٥ بلدا (هدف فترة السنتين: ١٥).

البرنامج الفرعي ٤
البيئة والتنمية

(أ) تعزيز فهم الحكومات المحلية والوطنية لسياسات واستراتيجيات البيئة والطاقة والمياه والسياسات والاستراتيجيات الحضرية لأغراض الحد من الفقر وتحقيق التنمية الشاملة المستدامة

٤٧٠ - نُظّمت منتديات إقليمية رفيعة المستوى، واجتماعات أفرقة خبراء، وحوارات بين أصحاب المصلحة المتعددين، وأُقيمت مشاريع ميدانية، في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ من أجل تعزيز فهم الحكومات المحلية والوطنية وأصحاب المصلحة الآخرين لسياسات واستراتيجيات البيئة والطاقة والمياه والسياسات والاستراتيجيات الحضرية لمواجهة التحديات المتصلة بالحد من الفقر وبتحقيق التنمية الشاملة المستدامة. ونشرت اللجنة أيضا عددا من المنشورات التحليلية، والتقارير التقنية، والإحاطات المتعلقة بالسياسات، وأنشأت منابر إلكترونية تتعلق بالتنمية المستدامة والطاقة والمياه والتنمية الحضرية المستدامة. وأسفر ذلك عن ٢٩ إشارة (هدف فترة السنتين: ١٣) إلى منشورات اللجنة وإحاطاتها المتعلقة بالسياسات ومشاريعها، وما يتصل بذلك من أنشطة، في الوثائق والإعلانات والبيانات المتعلقة بالسياسات وفي منابر إعلام رئيسية.

(ب) تحسين قدرة الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين على وضع وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات في مجالات البيئة والطاقة والمياه والتنمية الحضرية المتصلة بالتنمية الشاملة المستدامة

٤٧١ - قدمت اللجنة سلسلة حلقات عمل وجولات دراسية وبرامج لبناء القدرات من خلال التعلم الإلكتروني، بما في ذلك المنتدى الإقليمي على شبكة الإنترنت بشأن التنمية

المستدامة والاقتصاد الأخضر. وأعدّت أيضا وحدات تدريس إلكتروني جديدة؛ وأطلقت موقعا شبكيا، يستضيفه موقع اللجنة، من أجل التقرير الإقليمي ''إحداث التحول من أجل تحقيق التنمية المستدامة: تعزيز الاستدامة البيئية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ''. وساعدت أنشطة بناء القدرات في تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية على السواء على إدراج البيئة في السياسات والخطط الاقتصادية وغيرها من السياسات والخطط الإنمائية، مع التركيز على النمو الأخضر المنخفض الكربون، وأمن الطاقة، والموارد المائية، والتنمية الحضرية المستدامة، واستفاد منها أكثر من ٦٠٠ من واضعي السياسات والجهات الرئيسية صاحبة المصلحة في المنطقة. وساهمت هذه الأنشطة في إعداد الحكومات لما عدده ١٥ سياسة واستراتيجية ومبادرة في مجالات البيئة والطاقة والمياه والتنمية الحضرية (هدف فترة السنتين: ١٣).

(ج) تعزيز التعاون الإقليمي والشبكات الإقليمية في مجالات سياسات واستراتيجيات البيئة والطاقة والمياه والتنمية الحضرية لأغراض التنمية الشاملة والمستدامة

٤٧٢ - وجَّهت اللجنة أنشطتها المتعلقة بتنمية القدرات نحو بناء التوافق في الآراء على المدى الطويل، ولا سيما في ضوء المناقشات العالمية الجارية بشأن وضع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. وتمّ العمل على إرساء الأساس للتوصل إلى توافق في الآراء وتزويد الدول الأعضاء بأحدث الأبحاث والتحليلات لدعم الحوار الحكومي الدولي. وخلال فترة السنتين، أعدّت اللجنة المنشور المعنون ''حالة البيئة والتنمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ''، وعقدت منتدى منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة (بانكوك، ٢١-٢٢ أيار/مايو ٢٠١٥)، ونظمت المنتدى السادس لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن المناطق الحضرية (جاكرتا، ١٩-٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥)، والمشاورة الإقليمية بشأن المساءلة والتنفيذ فيما يتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وصدرت ٢٠ وثيقة ختامية وتوصية ومبادرة (هدف فترة السنتين: ٢٠) لدعم عمل اللجنة في مجالات البيئة، وأمن الطاقة، وإدارة الموارد المائية، والتنمية الحضرية.

البرنامج الفرعي ٥
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحد من أخطار الكوارث وإدارتُها

(أ) تحسين قدرة الدول الأعضاء على قياس وتحليل التقدم المحرز نحو تحقيق مجتمع المعلومات الشامل للجميع والقادر على التكيف

٤٧٣ - أفاد ٨١ في المائة من مقرري السياسات (النسبة المستهدفة لفترة السنتين: ٧٥ في المائة) أن معرفتهم ومهاراتهم المتعلقة بوضع السياسات والاستراتيجيات في مجالي

تطبيق تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والحد من أخطار الكوارث قد تحسنت بفضل الدراسات التحليلية، وحلقات العمل الإقليمية، والحوار بشأن السياسات بين أصحاب المصلحة المتعددين. وظلت الدول الأعضاء تقدّر الأثر الناجم عن الجهود التي تبذلها اللجنة لتعزيز المعارف والمهارات اللازمة لصياغة السياسات والاستراتيجيات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحد من أخطار الكوارث. وتجلى ذلك أثناء الدورة الرابعة للجنة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (بانكوك، ١٤-١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤)، حيث قامت هذه اللجنة بدعوة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إلى تقديم مزيد من المساعدة، ولا سيما إلى البلدان ذات الاحتياجات الخاصة، لتعزيز قدراتها على وضع سياسات مستندة إلى الأدلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي نهاية عام ٢٠١٥، كان عدد السياسات والاستراتيجيات والمبادرات المضطلع بها في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحد من أخطار الكوارث قد بلغ ١١ سياسة واستراتيجية ومبادرة (هدف فترة السنتين: ١١).

(ب) تعزيز التعاون الإقليمي في مجال الربط بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للترويج للتنمية المستدامة

٤٧٤ - أفادت ١٥ دولة عضوا في اللجنة (هدف فترة السنتين: ١٠) أنها استفادت من آليات التعاون الإقليمي التي تروج لها اللجنة في مجال الربط بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتطبيقات التكنولوجيا الفضائية للحد من أخطار الكوارث، كما يتضح من البيانات والتقارير المقدمة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وشملت أنشطة آلية التعاون الإقليمي المبادرات المتعلقة بطريق المعلومات الفائق السرعة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، ونظم المعلومات ذات المرجعية الجغرافية لإدارة أخطار الكوارث، وآلية التعاون الإقليمي لرصد الجفاف والإنذار المبكر، التي ركزت على دعم البلدان النامية في المنطقة. وأعربت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية عن دعمها لبرامج اللجنة في مجال التعاون الإقليمي الساعية لتعزيز الربط بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتطبيقات المعلومات الجغرافية المكانية للحد من أخطار الكوارث. وبالإضافة إلى ذلك، قادت اللجنة أعمال تنفيذ خطة عمل منطقة آسيا والمحيط الهادئ المتعلقة بتطبيقات تكنولوجيا الفضاء ونظم المعلومات الجغرافية للحد من مخاطر الكوارث وللتنمية المستدامة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٧، التي أحرزت تقدما نتيجة للدعم المقدم من الدول الأعضاء والشركاء العالميين والإقليميين.

(ج) تحسين معرفة الدول الأعضاء ووعيها فيما يتعلق بالسياسات والاستراتيجيات الفعالة في مجال الحد من أخطار الكوارث في المنطقة

٤٧٥ - ساهمت اللجنة في تحسين معرفة مقرري السياسات بالسياسات والاستراتيجيات الفعالة في الحد من أخطار الكوارث وبناء القدرة على المواجهة من خلال إنجاز دراسات تحليلية ومعيارية، والتبادل الإقليمي للممارسات الجيدة والدروس المستفادة، وأنشطة التعاون الإقليمي. وأفادت ٨٠ في المائة من الدول الأعضاء في اللجنة (النسبة المستهدفة لفترة السنتين: ٦٢ في المائة)، والتي حضرت أنشطة نظّمَتها اللجنة، أنها أصبحت أكثر قدرة على تقييم أخطار الكوارث والتأهب لها وإدارتها. وتحسّن على وجه الخصوص مستوى المعرفة والوعي لدى المسؤولين الحكوميين بإدماج الحد من أخطار الكوارث في التخطيط الإنمائي المتعدد القطاعات وعلى الصعيد دون الوطني. وحسّنت اللجنة أدوات التقييم لمكامن الضعف والمخاطر المتعلقة بالكوارث والمناخ، وإدارة المعلومات عن الكوارث، بما في ذلك في مجال الحد من مخاطر الزلازل. وحُدّدت استراتيجيات إقليمية بشأن الإحصاءات المتعلقة بالكوارث من خلال المنتديات الإقليمية التي نظمتها اللجنة. وحددت اللجنة أيضا استراتيجيات تعاون إقليمي من أجل مواجهة المخاطر المشتركة، وتحسين نظم الإنذار المبكر بأخطار متعددة، ووضع آليات للتعاون الإقليمي بشأن الأخطار العابرة للحدود.

(د) تعزيز قدرة أعضاء اللجنة على تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض سياسات وبرامج التنمية الاجتماعية - الاقتصادية الشاملة والمستدامة

٤٧٦ - بدأ برنامج أكاديمية مركز منطقة آسيا والمحيط الهادئ للتدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية عملَه في ٣٠ بلدا، واتسع ليتضمن ١١ وحدة تدريبية. وجرى التواصل مع أكثر من ٣٠ ٠٠٠ من المسؤولين الحكوميين، ومقرري السياسات، والمدرِّبين في مجال الخدمة المدنية، إما وجها لوجه أو عن طريق التدريب عبر شبكة الإنترنت. وأقرّ ٩٠ في المائة من أصحاب المصلحة المشاركين في المناسبات التي نظمها المركز (النسبة المستهدفة لفترة السنتين: ٨٥ في المائة) بأهمية المناسبات وفائدتها. وبحلول نهاية عام ٢٠١٥، كانت ٣٦١ مبادرة تدريب وطنية (هدف فترة السنتين: ١٩٥) تعكس أو تتضمن وحدات تدريبية وضعها المركز، مما عزز استدامة وأثر برنامج الأكاديمية. والوحدات التدريبية للأكاديمية الافتراضية متاحة بـ ١٦ لغة. ونُشرت سلسلة الدليل التمهيدي في ١٤ بلدا وبسبع لغات، واعتمدها ما يفوق ١٣٠ جامعة، وهو ما يسدّ النقص الذي تعاني منه مؤسسات التعليم العالي في المنطقة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية.

البرنامج الفرعي ٦
التنمية الاجتماعية

(أ) زيادة المعرفة والوعي بالاتجاهات والسياسات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والسكان في المنطقة، بما في ذلك أبعادها الجنسانية، باعتبارها أساسا تستند إليه الدول الأعضاء في اللجنة في اتخاذ القرارات بفعالية

٤٧٧ - حددت اللجنة مجالات أولوية رئيسية ونُهجا عملية لدعم الدول الأعضاء في وضع السياسات المستندة إلى الأدلة عن طريق الأبحاث الرائدة بشأن إقصاء الشباب، والاتجاهات فيما يخص التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية، ووضع منهاج عمل بيجين فيما يتعلق بالمساواة بين المرأة والرجل، وحالة الأشخاص ذوي الإعاقة، والهجرة الدولية، والحماية الاجتماعية وانعدام المساواة، والسكان والتنمية، والشيخوخة. ورأت اثنتا عشرة دولة عضوا في اللجنة (هدف فترة السنتين: ١٢) أن الخيارات والاستراتيجيات والممارسات الجيدة التي تروج لها اللجنة في مجال سياسات التنمية الاجتماعية مفيدة في اتخاذ القرارات بفعالية. وأفاد ٩٤ في المائة ممن أجابوا على التقييمات المتعلقة بمنشورات اللجنة وتقاريرها (النسبة المستهدفة لفترة السنتين: ٨٠ في المائة) بأن معرفتهم ووعيهم بالاتجاهات والسياسات والممارسات الجيدة في مجالي التنمية الاجتماعية والسكان قد ازدادا. كما أفاد ٩٣ في المائة ممن أجابوا على التقييمات المتعلقة بالمنتجات التحليلية (النسبة المستهدفة لفترة السنتين: ٧٠ في المائة) بأن معرفتهم ووعيهم بالأبعاد الجنسانية للاتجاهات في مجالي التنمية الاجتماعية والسكان قد ازدادا.

(ب) تعزيز التعاون الإقليمي والقدرات الإقليمية في مجال تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بالنهوض بالإدماج الاجتماعي والحماية الاجتماعية، لا سيما للفئات الاجتماعية الضعيفة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

٤٧٨ - اعتمدت الدول الأعضاء في اللجنة ١٤ قرارا ومقررا وتوصية (هدف فترة السنتين: ١٢) تعكس توافقا في الآراء بشأن المضي في تنفيذ الالتزامات الدولية والإقليمية للنهوض بالإدماج الاجتماعي والحماية الاجتماعية. وأُنشئ ١٧ إطارا وشراكة وترتيبا على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي (هدف فترة السنتين: ٥) بشأن قضايا ذات صلة. ونُفذت خريطة الطريق الخاصة باللجنة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، التي تعكس توافق آراء إقليمي بشأن المجالات ذات الأولوية فيما يتعلق بالعمل على تحقيق استفادة الجميع من خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاجه وتقديم الرعاية والدعم للمصابين به، في ما لا يقل عن ١٣ بلدا، وحظيت بالتأييد مجددا عند اعتماد إطار العمل الإقليمي

للجنة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز فيما بعد عام ٢٠١٥ في الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز الذي انعقد في عام ٢٠١٥. وكان تحالف الشباب في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، الذي بدأ عمله في عام ٢٠١٤، بمثابة منتدى لانطلاق المزيد من الشبكات والمبادرات دون الإقليمية. وتحديدا، أفضى نداء كاتماندو من أجل العمل، المتفق عليه في آذار/مارس ٢٠١٥ في إطار المشاورة دون الإقليمية لجنوب آسيا بشأن العمل التطوعي للشباب لتعزيز المشاركة والتنمية والسلام، إلى إقامة شراكات كان لها دور أساسي في وقت لاحق في مبادرات قادها الشباب لمواجهة الزلازل.

(ج) تعزيز التعاون الإقليمي والقدرات الإقليمية على تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

٤٧٩ - عززت اللجنة التعاون الإقليمي لتشجيع اعتماد وتنفيذ أطر معيارية لتحقيق المساواة بين الجنسين، وتعزيز قدرات الكيانات الحكومية، بما في ذلك الأجهزة النسائية الوطنية، لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في البرامج الإنمائية الوطنية. وتجلى أثر العمل الذي تقوم به اللجنة في توافق الآراء على الصعيد الإقليمي الذي ارتكز على ضرورة إدراج هدف قائم بذاته بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. أما الأهمية التي توليها الدول الأعضاء للتعاون الإقليمي في النهوض بالمساواة بين الجنسين، فقد تجلت في اعتماد الدول الأعضاء ٥ توصيات ومقررات ومبادرات (هدف فترة السنتين: ٣)، ومنها الإعلانُ الوزاري لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتعزُّز قدرة المسؤولين الحكوميين على رصد التقدم المحرز في تنفيذ منهاج عمل بيجين بواسطة المؤشرات الجنسانية. وأكد ٩٣ في المائة من المشاركين (النسبة المستهدفة لفترة السنتين: ٨٠ في المائة) الذين حضروا حلقات العمل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اقتصاديا أن معارفهم ومهاراتهم قد تحسنت.

(د) تعزيز التعاون الإقليمي والقدرات الإقليمية للنهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

٤٨٠ - من خلال الدعم الذي قدمته اللجنة إلى الفريق العامل المعني بعِقد الأشخاص ذوي الإعاقة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، والتدخلات التي قامت بها لزيادة الوعي وبناء القدرات التقنية، عززت اللجنة التعاون الإقليمي وقدرة الدول الأعضاء على النهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتجلى ذلك في اعتماد الدول الأعضاء في اللجنة ١٣ توصية ومقررا ومبادرة (هدف فترة السنتين: ٨) من أجل تعزيز الأطر الإقليمية ودون الإقليمية للتعاون في

هذا المجال. وكان من بينها التزامات رفيعة المستوى بخريطة طريق تنفيذ استراتيجية إنشيون من أجل إعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وتنفيذ ١٥ خطة عمل وطنية بشأن الأهداف الموضوعية من استراتيجية إنشيون، وإشارات إلى الأشخاص ذوي الإعاقة في الالتزامات الحكومية الدولية على الصعيدين الإقليمي والعالمي بشأن الحد من مخاطر الكوارث وتحقيق المساواة بين الجنسين. وأشار جميع المشاركين في أنشطة اللجنة (النسبة المستهدفة لفترة السنتين: ٨٠ في المائة) إلى أنهم حسّنوا معارفهم في مجال الإعاقة.

البرنامج الفرعي ٧
الإحصاءات

(أ) زيادة فهم صانعي القرار والجمهور عموما للاتجاهات الإنمائية والمسائل المستجدة، من خلال المعلومات والتحليلات الإحصائية، من أجل إيجاد مجتمعات مستدامة شاملة للجميع وقادرة على التكيف

٤٨١ - أعدّت اللجنة مواد مختلفة تحلل الاتجاهات الإنمائية والمسائل المستجدة في جميع أنحاء المنطقة. ورأى ٦٠ في المائة (النسبة المستهدفة لفترة السنتين: ٦٠ في المائة) من صانعي القرار والجمهور عموما على المستوى الوطني أن للأدوات التحليلية التي أعدّتها اللجنة وجاهة وجدوى. واتسع نطاق واستخدام قواعد البيانات الإحصائية بإضافة مؤشرات جديدة ومنتجات هامة، بما في ذلك المنشورات الرئيسية للجنة ومنابرُ الرصد. وزادت عمليات تنزيل المنتجات الإحصائية الإلكترونية للجنة من ٥٠٠ عملية تنزيل شهريا في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى ٢ ١٢٧ عملية تنزيل شهريا في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ٦٠٠). وأثبت نشر الحولية الإحصائية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ لعام ٢٠١٤ عن طريق الإنترنت نجاحه، كما تدل على ذلك الزيادة المتزامنة في نشاط المستخدمين لقواعد البيانات. وأعادت الحولية الإحصائية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ لعام ٢٠١٥ توجيه التحليلات لتتمحور حول أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وركّز تقرير منطقة آسيا والمحيط الهادئ عن الأهداف الإنمائية للألفية للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ على الحاجة إلى بناء القدرات الإحصائية للتمكين من اتخاذ قرارات تستند إلى الأدلة. وأصدرت اللجنة سلسلة الموجزات الإحصائيات وورقات العمل لتكون أدوات للبحث في عدد من المواضيع ذات الصلة بقياس أهداف التنمية المستدامة.

(ب) زيادة قدرة الدول الأعضاء في اللجنة على إنتاج الإحصاءات ونشرها واستخدامها وفقاً للمعايير والممارسات الجيدة المتفق عليها دولياً لدعم التقدم نحو إيجاد مجتمعات مستدامة شاملة للجميع وقادرة على التكيف

٤٨٢ - ركزت البرامج الإقليمية التابعة للجنة والمعنية بالإحصاءات، تحديدا، على تعزيز قدرات الدول الأعضاء على إنتاج الإحصاءات ونشرها واستخدامها؛ وعلى حشد الأموال؛ وتقديم الخدمات الاستشارية؛ وتنظيم اجتماعات أفرقة الخبراء وحلقاتها الدراسية. ودرّب المعهد الإحصائي لآسيا والمحيط الهادئ أكثر من ١ ٤٠٠ خبير إحصائي حكومي من ٦٥ بلدا. وأشار ٩٦ في المائة من المشاركين في حلقات العمل وفي اجتماعات الخبراء (النسبة المستهدفة لفترة السنتين: ٦٥ في المائة) إلى أنهم تمكنوا من تطبيق المعارف التي اكتسبوها من أجل تحسين توفير البيانات المقارنة واستخدامها وأشار ٦٥ في المائة من الخبراء الإحصائيين من النظم الوطنية والذين درّبهم المعهد (النسبة المستهدفة لفترة السنتين: ٧٠ في المائة) إلى أنهم أصبحوا أكثر قدرة على إنتاج بيانات حسنة التوقيت وعالية الجودة. وقدمت اللجنة الدعم إلى الدول الأعضاء في وضع خطط عمل لتحديد أوجه القصور في القدرات الإحصائية اللازمة لرصد أهداف التنمية المستدامة.

البرنامج الفرعي ٨
الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية

العنصر ١
الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية في منطقة المحيط الهادئ

(أ) زيادة القدرة على وضع وتنفيذ تدابير ملموسة وإضافية على الصعيد الوطني و/أو الصعيد دون الإقليمي لمعالجة أوجه الضعف والاحتياجات الإنمائية بصورة فعالة في البلدان والأقاليم الجزرية في المحيط الهادئ

٤٨٣ - خلال فترة السنتين، تلقت اللجنة ١٨ طلبا مقدما من حكومات في منطقة المحيط الهادئ وقامت بتجهيزها (هدف فترة السنتين: ١٠). ووضع بلَدان اثنان خطة وطنية متعلقة بهجرة الأيدي العاملة تناولت أوجه الضعف فيما يتعلق بتغير المناخ، بينما أنجز بلد آخر استقصاء وطنيا بشأن العمالة. وعززت عشرة بلدان قدراتها في مجال بلورة مواقف فيما يتعلق بالحوار الإقليمي بشأن السياسات، لمعالجة أوجه الضعف والاحتياجات الإنمائية لبلدان جزر المحيط الهادئ، ولا سيما فيما يتعلق بتغير المناخ والإقصاء الاجتماعي. ونتيجة لذلك، عكست نتائج المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية (آبيا، ١-٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤) - مسار ساموا - معظم شواغل البلدان الجزرية الصغيرة النامية في

منطقة المحيط الهادئ. وعززت ثلاثة بلدان قدراتها في مجال إدماج التنمية المستدامة في خططها الاستراتيجية الإنمائية الوطنية. ووضع بلَدان اثنان خططا وطنية تتعلق بجمع الإحصاءات البيئية لتعزيز وضع السياسات المستندة إلى الأدلة في مجال التنمية المستدامة.

(ب) قدرة البلدان والأقاليم الجزرية في المحيط الهادئ على التأثير في عمل منتديات سياسات التنمية المستدامة وفي العمليات المضطلع بها في هذا الصدد على الصعيدين الإقليمي والعالمي

٤٨٤ - أثّر ازديادُ عدد مندوبي البلدان الجزرية في المحيط الهادئ المشاركين في اجتماعات اللجنة، وارتفاعُ مرتبتهم الوظيفية، في عمل اللجنة، مما أسفر عن اتخاذ قرارات تعالج أوجه الضعف التي تعاني منها الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتطرقت اللجنة إلى أهداف ومبادرات خاصة بالسياسة الاستراتيجية للتنمية المستدامة بلغ عددها ١٣ هدفا ومبادرة (هدف فترة السنتين: ١٠). وأقرّ وزراء الطاقة مبادرة المستودع الإقليمي لبيانات الطاقة لمنطقة المحيط الهادئ، للتعاون إقليميا في مجال البيانات. ووُضعت المرحلة الثانية من الاستراتيجية العشرية لإحصاءات منطقة المحيط الهادئ نتيجة لإسهامات إقليمية قدمتها البلدان في اجتماعات اللجنة التوجيهية للإحصاءات في منطقة المحيط الهادئ. وأنجز بلد واحد استعراضه الدوري الشامل وقدمه إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. وتبادلت مكاتب سجلات الأحوال المدنية في منطقة المحيط الهادئ معلومات عن تحسين جمع وتخزين بيانات التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية.

(ج) تعزيز التعاون والتكامل بين بلدان المنطقة لأغراض تعزيز التنمية الشاملة المستدامة، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٤٨٥ - نُفذت ١٥ مبادرة للتعاون فيما بين بلدان المنطقة، بما في ذلك التعاون فيما بين جزر المحيط الهادئ وآسيا في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب (هدف فترة السنتين: ١٢) تم تيسيرها من خلال اللجنة أو بالتعاون معها. وفي أعقاب حلقة عمل إقليمية لمنطقة المحيط الهادئ بشأن الاتفاق التجاري لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، أبدى ١١ بلدا جزريا في المحيط الهادئ اهتماما بالدراسات القطرية لتقييم تكاليف وفوائد الانضمام إلى الاتفاق وطلبت هذه البلدان من اللجنة إجراء هذه الدراسات. ويسّرت اللجنة أيضا المناقشات والاتفاق بشأن بلورة موقف إقليمي إزاء خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ فيما بين البلدان الجزرية الـ ١٤ في المحيط الهادئ. وأثناء المشاورة الرفيعة المستوى لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن تمويل التنمية، تم إطلاع تسعة بلدان جزرية في المحيط الهادئ على المعلومات بشأن تطوير البنى التحتية في جزر المحيط الهادئ، مما عزز نجاعة الحوار مع البلدان الآسيوية. ونتيجة لعقد اجتماع إقليمي

قادته اللجنة، عززت ثمانية بلدان جزرية في المحيط الهادئ التكامل فيما بين بلدان المنطقة من خلال الاستراتيجيات الموضوعة لتحسين التخطيط للإنفاق المتوسط الأجل باعتباره أداة لتحقيق التنمية المستدامة على الصعيد الوطني.

العنصر ٢

الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية في شرق وشمال شرق آسيا

(أ) زيادة قدرة الدول الأعضاء في اللجنة على صياغة السياسات والبرامج الإنمائية التي تتناول التنمية المستدامة وتنفيذها، بما فيها السياسات والبرامج التي تنطوي على بعد جنساني، وذلك مع مراعاة الاقتصاد الأخضر في سياق نهج التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والكفاءة في استخدام الطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والحد من أخطار الكوارث والتصدي لها، والحد من الفقر، وتطوير الهياكل الأساسية

٤٨٦ - حققت اللجنة تقدما كبيرا في تعزيز التعاون دون الإقليمي، مما مكّن الدول الأعضاء من تعزيز قدراتها في مجالات الربط على الصعيد دون الإقليمي، والتنمية المستدامة، وكفاءة استخدام الطاقة، والحد من مخاطر الكوارث، والتنمية الشاملة للجميع. وفي مجال الاستدامة البيئية، تم توسيع نطاق التعاون ليشمل التلوثَ الجوي العابر للحدود، وحفظَ الطبيعة العابرة للحدود، والمناطقَ البحرية المحمية، والمدن منخفضة انبعاثات الكربون من خلال إقامة مشاريع ميدانية وأطر رسمية جديدة في إطار برنامج شمال شرق آسيا دون الإقليمي للتعاون البيئي. ولمعالجة أوجه التفاوت بين الدول الأعضاء في المنطقة من حيث التنمية الاقتصادية، والخبرة المحدودة في التعاون، أجرت اللجنة مشاورات منتظمة مع البلدان من خلال مناسبات استشارية، وحددت أنشطة مشتركة محتملة ساعدت على تعزيز التعاون فيما بين الأعضاء وتوسيع نطاق التعاون دون الإقليمي في معالجة المسائل العامة المتعلقة بالتنمية المستدامة. وأقرّ ٨٠ في المائة من المشاركين في أنشطة اللجنة (النسبة المستهدفة لفترة السنتين: ٧٥ في المائة) بأهمية اللجنة وجدواها في صوغ وتنفيذ السياسات والبرامج في مجالات الأولوية الرئيسية.

(ب) تعزيز تبادل المعارف والشراكات في ما بين الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني وسائر شركاء التنمية ذوي الصلة لمعالجة المجالات الرئيسية ذات الأولوية في شرق وشمال شرق آسيا دعماً لتحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية

٤٨٧ - تعاونت اللجنة مع الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة لوضع برنامج عمل لمعالجة المجالات الرئيسية ذات الأولوية في المنطقة دون الإقليمية. وأشارت ٧٠ في المائة من الدول الأعضاء (النسبة المستهدفة لفترة السنتين: ٦٠ في المائة) إلى ازدياد التعاون

الإقليمي، بشأن تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بين أصحاب المصلحة الرئيسيين. وأطلقت اللجنة منبرا لتبادل الأفكار المبتكرة لتعمل عليها الحكومات والسلطات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتهيئة مجتمعات مواتية للمسنين في المنطقة دون الإقليمية. وبالنظر إلى تزايد أهمية التمويل لأغراض التنمية بوصفه الوسيلة لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة، وإلى الدور الذي تقوم به المنطقة دون الإقليمية بوصفها كتلة ناشئة للمانحين، أنشأت اللجنة منتدى التعاون الإنمائي لشمال شرق آسيا لتيسير إجراء مناقشات تستند إلى الأبحاث وتحليل السياسات والممارسات المتعلقة بالمساعدة والتعاون في مجال التنمية. وشاركت سبع مؤسسات شريكة من المنطقة دون الإقليمية (هدف فترة السنتين: ٦): في أنشطة تبادل المعارف التي أجرتها اللجنة.

البرنامج الفرعي ٣
الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية في شمال ووسط آسيا

(أ) زيادة قدرة الدول الأعضاء في اللجنة على صياغة السياسات والبرامج الإنمائية التي تعالج المسائل المتصلة بالنقل وتيسير التجارة والمياه والطاقة والبيئة، بما فيها السياسات والبرامج التي تنطوي على بعد جنساني

٤٨٨ - عملت اللجنة بشكل وثيق مع الدول الأعضاء لتلبية الاحتياجات دون الإقليمية لزيادة القدرات في صياغة وتنفيذ السياسات في مجال التنمية المستدامة الشاملة للجميع، مع التركيز على تيسير التجارة والنقل، والمسائل البيئية، بما فيها أمن الطاقة والحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ. وتم تحديدُ الأولويات والثغرات الإنمائية على الصعيد الإقليمي ومعالجتُها من خلال تحليل الاتجاهات الاجتماعية - الاقتصادية الرئيسية؛ ونشر نتائج الأبحاث التي تجريها اللجنة والتوصيات المتعلقة بالسياسات التي تصدرها اللجنة، والمنشورات الرئيسية للجنة وإحاطاتها المتعلقة بالسياسات ومذكراتها الإعلامية؛ والاجتماعات التشاورية التي شارك فيها ممثلو حكومات وخبراء في السياسات وجهات معنية من الأوساط الأكاديمية وقطاع الأعمال. وأقرت ٧٧ في المائة من الدول الأعضاء بأهمية العمل الذي تضطلع به اللجنة في تعزيز التعاون الإقليمي في المنطقة دون الإقليمية وتعميق اندماجها مع باقي بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ، كما يتضح من البيانات التي أُدلي بها في الدورة الحادية والسبعين للجنة، وفي اجتماعات مختلفة للجنة (النسبة المستهدفة لفترة السنتين: ٧٠ في المائة).

(ب) تعزيز تبادل المعارف وإقامة الشراكات في ما بين الدول الأعضاء والمجتمع المدني وسائر شركاء التنمية ذوي الصلة لمعالجة المجالات الرئيسية ذات الأولوية في شمال ووسط آسيا دعماً لتحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية

٤٨٩ - واصلت اللجنة تقديم الدعم إلى برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا، بوصفه منبرا لتيسير التوافق المتجدد في الآراء، وتضافر الأعمال، وإقامة الشراكات والعلاقات الاستراتيجية دعما للأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا في شمال ووسط آسيا. وأشارت نسبة ٦٠ في المائة من الدول الأعضاء (النسبة المستهدفة لفترة السنتين: ٦٠ في المائة) إلى ازدياد التعاون، بشأن تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بين أصحاب المصلحة الرئيسيين. واتفقت الدول الأعضاء في البرنامج الخاص على أن تشارك بشكل استباقي بدرجة أكبر، بما في ذلك من خلال تقديم تبرعات عينية ومالية. وإضافة إلى ذلك، اتفقت الدول الأعضاء على كفالة تحسين التنسيق بين البرامج والمنظمات والجهات المانحة الإقليمية، من أجل إبراز وتطوير الصلات بين البرنامج وآلية التنسيق الإقليمية، وللمشاركة بصورة كاملة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وشاركت أيضا ست مؤسسات شريكة من المنطقة دون الإقليمية (هدف فترة السنتين: ٦) في أنشطة تبادل المعارف التي يسّرتها اللجنة.

العنصر ٤

الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية في جنوب وجنوب غرب آسيا

(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء في اللجنة من جنوب وجنوب غرب آسيا على وضع سياسات وبرامج إنمائية تعالج التحديات الرئيسية التي تواجهها في مجال التنمية وتنفيذها، وتسخير إمكانات التعاون الإقليمي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، مع التركيز بشكل خاص على البلدان ذات الاحتياجات الخاصة في المنطقة دون الإقليمية

٤٩٠ - ساعدت اللجنة الدول الأعضاء وأمانة رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي في تحديد الأولويات دون الإقليمية في ما يتعلق بخطة التنمية لعام ٢٠٣٠. وقدمت اللجنة خيارات السياسة العامة وبناء القدرات في مجالي العمالة والحماية الاجتماعية، ودعمت فريق الدعوة المعني للسياسات الجنسانية التابع للرابطة من أجل دمج مباشرة الأعمال الحرة في إطار استراتيجية تمكين المرأة التي يتبعها. ودعا عمل اللجنة في ما يتعلق بربط شبكات النقل إلى اعتماد ممرات متعددة الوسائط تتجاوز الرابطة لتشمل المناطق دون الإقليمية المتاخمة بغية تعظيم الآثار الخارجية للشبكات، وهو نهج أيده قادة الرابطة. وقُدم الدعم في مجال بناء القدرات إلى أقل البلدان نموا بشأن الترتيبات التجارية الإقليمية والمتعددة الأطراف. وركزت

المناقشات الأخرى بشأن السياسة العامة على التحضر المستدام والشراكات بين القطاعين العام والخاص لإنشاء البنى التحتية. وأفاد خمسة وثمانون في المائة من المشاركين (هدف فترة السنتين: ٧٠ في المائة) بأن العمل هام ومفيد في معالجة الأولويات دون الإقليمية الرئيسية. وتلقت أعمال اللجنة دعما خلال دورات اللجنة، وأشير إليها في وسائط الإعلام الرئيسية في جنوب وجنوب غرب آسيا في أكثر من ١٥٠ مناسبة (هدف فترة السنتين: ١٠٠).

(ب) تعزيز الشراكات وتبادل المعارف في ما بين الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني وسائر شركاء التنمية ذوي الصلة لمعالجة المجالات الرئيسية ذات الأولوية في جنوب وجنوب غرب آسيا دعماً لتحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية

٤٩١ - سعت اللجنة إلى أداء دورها بوصفها مركزا للمعارف على الصعيد دون الإقليمي ومنهاجا لبناء توافق الآراء، والإجراءات المتضافرة والشراكات الاستراتيجية، دعما للأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وأشار ٩١ في المائة من الدول الأعضاء (هدف فترة السنتين: ٦٠ في المائة) إلى أن التعاون على تحقيق الأهداف الإنمائية قد ازداد. وقامت اللجنة بإعداد ونشر مجموعة واسعة من المنتجات المعرفية ذات الصلة بالسياسات، بما في ذلك تقرير التنمية في جنوب آسيا وجنوب غربها للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، وورقات التنمية في جنوب آسيا وجنوب غربها، وموجزات السياسات، والرسائل الإخبارية الإلكترونية. وعقدت اللجنة أيضا منتديات دون إقليمية بارزة للغاية وساهمت فيها، متصرفة بوصفها مصدرا موثوقا للتحليلات ذات الصلة بالسياسات بغية التصدي للتحديات التي تواجهها المنطقة دون الإقليمية، وتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي. وانخرط عشرة شركاء (هدف فترة السنتين: ٨) عن كثب في أنشطة تبادل المعارف التي تقوم بها اللجنة على الصعيد دون الإقليمي. وعلى وجه الخصوص، عملت اللجنة في تعاون وثيق مع أمانة رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي في الاستجابة لاحتياجات تنمية القدرات في المنطقة دون الإقليمية في مجالات مختارة من التعاون الإقليمي من أجل تحقيق التنمية الشاملة.

العنصر ٥

الأنشطة دون الإقليمية المتعلقة بالتنمية في جنوب شرق آسيا

(أ) تعزيز قدرة دول جنوب شرق آسيا الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على وضع وتنفيذ سياسات وبرامج إنمائية تكفل التصدي لما تواجهه من تحديات رئيسية في مجال التنمية مع التركيز بوجه خاص، على بلدان جنوب شرق آسيا التي لديها احتياجات خاصة

٤٩٢ - واصلت اللجنة تقديم المساعدة إلى ميانمار في جهودها الرامية إلى الاندماج في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وقدمت الدعم لبناء قدرات جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية اللازمة لتولي الرئاسة المقبلة للرابطة في عام ٢٠١٦. ودعمت اللجنة أيضا هاتين الحكومتين في رفع اسميهما في نهاية المطاف من قائمة أقل البلدان نموا. وعززت اللجنة القدرات الوطنية الرامية إلى تعزيز الاستثمار لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتطوير النقل وإجراء تحليلات إحصائية لمؤشرات الرصد دعما للسياسات الإنمائية الشاملة وتنفيذ خطة التنمية لعام ٢٠٣٠. ومن خلال تبادل أفضل الممارسات الإقليمية، ساعدت اللجنة تيمور - ليشتي في تعزيز قدرات الموظفين على تنفيذ خطتها الإنمائية الاستراتيجية الوطنية للفترة ٢٠١١-٢٠٣٠. ووجد ٧٠ في المائة من المشاركين في أنشطة اللجنة (هدف فترة السنتين: ٧٥ في المائة) أن هذه الأنشطة مهمة ومفيدة لصياغة السياسات والبرامج وتنفيذها في المجالات ذات الأولوية الرئيسية.

(ب) تعزيز الشراكات وتبادل المعارف فيما بين الدول الأعضاء والمجتمع المدني وغير ذلك من الشركاء الإنمائيين المعنيين لدى معالجة المجالات الرئيسية ذات الأولوية في جنوب شرق آسيا دعماً لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية

٤٩٣ - يسرت اللجنة خمس مبادرات تعاونية تشمل الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة (هدف فترة السنتين: ٦) لتناول المجالات ذات الأولوية على الصعيد دون الإقليمي. ووفرت اللجنة منتدى لتبادل المعارف بشأن حالة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتحديات والتوقعات ذات الصلة بها. وبالشراكة مع مصرف التنمية الآسيوي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، نظمت اللجنة حلقة عمل على الصعيد دون الإقليمي للدعوة في ما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية (فيينتيان، ٢٤-٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤). ومن خلال آلية الأمم المتحدة للتنسيق الإقليمي لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، يسرت اللجنة أيضا بدء أعمال مبادرة تحدي القضاء على الجوع في تيمور - ليشتي في كانون

الثاني/يناير ٢٠١٤. وتمثلت الأولويات الإنمائية الرئيسية للمنطقة دون الإقليمية في تعزيز منتدى ”Myanmar SME Link“ للربط بين منظمي المشاريع المحليين والفرص العالمية؛ وإيجاد فرص العمل وتعزيز التنمية الشاملة، وتيسير عملية استحداث نظام متكامل للنقل واللوجستيات في بلدان الرابطة ومنطقة المحيط الهادئ دون الإقليمية، وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

الباب ٢٠
التنمية الاقتصادية في أوروبا

أبرز نتائج البرنامج

سيسهم اعتماد تعديلات على اتفاقية تقييم الأثر البيئي في إطار عبر حدودي (اتفاقية إسبو) والاتفاقية المتعلق بحماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية (اتفاقية المياه) إسهاما كبيرا في التنفيذ العالمي لخطة التنمية لعام ٢٠٣٠، وذلك بفتح باب الانضمام إليهما أمام جميع الدول الأعضاء. واعتمدت الأطراف في اتفاقية التلوث الجوي البعيد المدى عبر الحدود (اتفاقية التلوث الجوي) مدونة إطارية جديدة لانبعاثات الأمونيا، من أجل الحد من الأخطار التي تهدد صحة الإنسان. وتم توسيع نطاق تصنيف الأمم المتحدة الإطاري لاحتياطيات وموارد الطاقة الأحفوريّة والمعادن، الذي وضعته اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ليشمل موارد اليورانيوم والثوريوم، وهو ما يتسم بأهمية حاسمة لأمن الطاقة وإنتاج الطاقة المنخفضة الكربون. واعتمدت اللجنة الاقتصادية لأوروبا ميثاق جنيف بشأن الإسكان المستدام، من أجل تحسين فرص الحصول على مساكن لائقة وميسورة التكلفة وصحية للجميع. ووضعت اللجنة الاقتصادية لأوروبا مجموعة تتألف من ٤٢ مؤشرا إحصائيا لرصد المساواة بين الجنسين، وست توصيات بشأن المنهجيات الإحصائية، وعقدت ١٣ حلقة عمل تدريبية من أجل تعزيز إمكانية مقارنة الإحصاءات في المنطقة. وأنشئت مراكز متخصصة دولية معنية بالشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجالات السياسات والقوانين والمؤسسات؛ والمدن الذكية والمستدامة؛ والطرق والطرق السريعة والهياكل الأساسية ذات الصلة، في فرنسا وإسبانيا والهند على التوالي، في إطار مركز الامتياز الدولي للجنة الاقتصادية لأوروبا، للترويج لأفضل ممارسات الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال التنمية المستدامة على نطاق العالم.

التحديات والدروس المستفادة

يعد ضمان التنفيذ الفعال للتوصيات الناشئة عن استعراض إصلاح اللجنة الاقتصادية لأوروبا لعام ٢٠٠٥ التحدي الرئيسي في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وستكون المشاورات الشاملة والتشاركية مع الدول الأعضاء مفيدة للغاية للتوصل إلى اتفاق بشأن معظم القضايا وتعبئة دعمها السياسي لعمل المنظمة.

٤٩٤ - تستند النتائج الواردة أعلاه إلى تنفيذ ٩٣ في المائة من النواتج المقرّرة القابلة للقياس الكمي البالغ عددها ٤١٤ ٣ ناتجا، مقابل ٩١ في المائة في فترة السنتين السابقة. وازداد عدد النواتج الإضافية المنفذة بمبادرة من الأمانة العامة من ٢٧ ناتجا في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى ٣٠ ناتجا في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

٤٩٥ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/68/6 (Sect.20)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) إدارة وتنفيذ برنامج العمل بشكل فعال

٤٩٦ - حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أنجزت اللجنة الاقتصادية لأوروبا ٩٣ في المائة من النواتج القابلة للقياس الكمي الموكلة إليها (هدف فترة السنتين: ٩٥ في المائة) في ضمن الآجال المحددة. وفي إطار متابعة مراجعة مكتب خدمات الرقابة الداخلية لمشاريع مختارة في شعبة الطاقة المستدامة، أعدت اللجنة رد الإدارة ونفذت جميع توصيات المكتب المنبثقة عن المراجعة المذكورة. ومن أجل ضمان الشفافية والفعالية والكفاءة في إدارة الموارد الخارجة عن الميزانية، وتعزيز مساءلة الموظفين على استخدامها، اعتمدت اللجنة أمرا توجيهيا بشأن إبرام الاتفاقات وإدارة الموارد الخارجة عن الميزانية. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت اللجنة سياسة تقييم جديدة، من أجل دعم استقلالية التقييم ومصداقيته وجدواه، وتعزيز التعلم والمساءلة في المنظمة. وتتماشى السياسة الجديدة مع مقاييس فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم ومعاييره.

(ب) تعزيز اتساق وتنسيق تنفيذ البرنامج على الصعد العالمي والإقليمي والقطري

٤٩٧ - اضطلعت اللجنة الاقتصادية لأوروبا بخمس مبادرات (هدف فترة السنتين: ٥) من أجل زيادة الاتساق والتنسيق على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري. ونظمت آلية التنسيق الإقليمي، بالاشتراك مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد الإقليمي، مشاورات

إقليمية بشأن الرصد والمساءلة في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وذلك لمناقشة دور المستوى الإقليمي في المساءلة، وبشأن تمويل التنمية، وذلك لاستعراض الخيارات المتعلقة بتعزيز تعبئة الموارد. وجرى تنظيم اجتماع الاستعراض الإقليمي لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ منهاج عمل بيجين بالاشتراك مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقدمت اللجنة مدخلات إقليمية في العمليات العالمية في إطار الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة. ووقعت اللجنة أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ مع ستة بلدان، وشاركت في إدماج أهداف التنمية المستدامة في أطر المساعدة الإنمائية لخمسة بلدان أخرى في المنطقة.

(ج) زيادة الوعي بعمل اللجنة لدى الدول الأعضاء

٤٩٨ - في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أنجزت اللجنة الاقتصادية لأوروبا مشروعا لمواصلة تحديث موقعها الشبكي. وشمل ذلك ما يلي: تصميم مبسط للمواقع الشبكية للجنة وبرامجها الفرعية؛ وإضفاء مظهر ولمسة حديثين على الموقع الشبكي بأكمله؛ وإنشاء ثلاثة أجزاء جديدة هي: سرد (''storytelling'') (جزء يشرح بعبارات بسيطة الأثر الملموس لأعمال اللجنة على حياة الناس)، والموقع المفتوح للجنة (''Open ECE'') (جزء يتيح إمكانية الاطلاع على الوثائق الأساسية للميزانية ومراجعة الحسابات والتقييم)، وأين نعمل (''Where We Work'') (جزء يقدم لمحة عامة على استخدام قواعد اللجنة ومعاييرها في مختلف أنحاء العالم). ونتيجة لذلك، زاد عدد الزوار بنسبة ١٢,٨ في المائة من ٩,٧ ملايين زيارة لصفحات الموقع في عام ٢٠١٤ إلى ١٠,٩ ملايين زيارة في عام ٢٠١٥. وإجمالا، سُجلت ٢٠,٦ مليون زيارة لصفحات الموقع الشبكي للجنة الاقتصادية لأوروبا من جانب المستخدمين (هدف فترة السنتين: ٩٠ مليون) في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وهذه النتيجة غير قابلة للمقارنة مع الهدف المحدد، بسبب حدوث تغيير في المنهجية المتبعة لقياس الدخول إلى الموقع الشبكي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

البرنامج الفرعي ١
البيئة

(أ) تحسين استجابة الجهات التي تستهدفها اللجنة للتحديات البيئية في منطقة اللجنة

٤٩٩ - حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، اتخذت اللجنة الاقتصادية لأوروبا أربعة تدابير (هدف فترة السنتين: ٤) استجابةً للتحديات البيئية في المنطقة. وفُتح باب الانضمام إلى اتفاقية إسبو أمام جميع الدول الأعضاء من خلال بدء نفاذ أحد التعديلات. ونقحت الأطراف في

الاتفاقية المتعلقة بالآثار عابرة الحدود للحوادث الصناعية (اتفاقية الحوادث الصناعية) قائمة المواد الكيميائية. واعتمدت لجنة السياسات البيئية مؤشرات الأداء والأهداف الخاصة بنظام المعلومات البيئية المشترك. وأنشأت الأطراف في اتفاقية المياه آلية للإبلاغ المنتظم. وقُدمت المساعدة التقنية إلى خمس جهات مستفيدة (هدف فترة السنتين: ٤) بما في ذلك الخدمات الاستشارية المتعلقة بما يلي: الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية العابرة للحدود (ليتوانيا، والقوقاز، وآسيا الوسطى، وأوروبا الشرقية)؛ وتعزيز الانضمام إلى اتفاقية الحوادث الصناعية والبروتوكول المتعلق بالمياه والصحة (تركمانستان)؛ وتشجيع التقييم البيئي الاستراتيجي (قيرغيزستان، والقوقاز، وأوروبا الشرقية)، والاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها (اتفاقية آرهوس) والبروتوكول المتعلق بسجلات إطلاق الملوثات ونقلها (القوقاز، وآسيا الوسطى، وأوروبا الشرقية، وجنوب شرق أوروبا).

(ب) تعزيز الوفاء بالتعهدات البيئية للجنة على الصعيد الإقليمي

٥٠٠ - ارتفع مجموع عدد الأطراف المبلغة عن التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف للجنة من ١٦٠ طرفا في عام ٢٠١٣ إلى ١٩٠ طرفا في عام ٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ١٧٠). وتشمل هذه النتيجة ٤٤ طرفا في اتفاقية التلوث الجوي؛ و ٣ أطراف في اتفاقية الحوادث الصناعية؛ وطرفان في البروتوكول المتعلق بالماء والصحة الملحق باتفاقية اللجنة للمياه؛ و ٤٢ طرفا في اتفاقية إسبو، و ٢٣ طرفا في بروتوكول التقييم البيئي الاستراتيجي الملحق باتفاقية إسبو؛ و ٤٥ طرفا في اتفاقية آرهوس؛ و ٣١ طرفا في البروتوكول المتعلق بسجلات إطلاق الملوثات ونقلها الملحق باتفاقية آرهوس.

(ج) تعزيز القدرة الوطنية المتعلقة بنظم الرصد والتقييم في مجال البيئة في بلدان أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى وجنوب شرق أوروبا

٥٠١ - تواصل تعزيز القدرة على إصدار الملاحظات البيئية كما يتضح في ١٧ بلدا (هدف فترة السنتين: ١٧) باستخدام المبادئ التوجيهية للجنة لتطبيق المؤشرات البيئية. وعلى وجه الخصوص، حسّنت ٦ بلدان الأساس القانوني للرصد والتقييم البيئيين، وعززت ٦ بلدان التعاون فيما بين المؤسسات المشاركة في الرصد والتقييم، وأدخل ١٠ بلدان مزيدا من التحسينات على شبكات رصد الهواء، تتراوح بين وضع معايير جديدة للرصد وإنشاء محطات شبكية جديدة. وبالإضافة إلى ذلك، عزز ١١ بلدا قدرات رصد المياه إما بإضافة معايير جديدة للرصد أو عن طريق استحداث نوع جديد من الرصد أو من خلال العمل في مشاريع لهيئات محددة لرصد المياه، وأنشأ الاتحاد الروسي برنامجا لتنفيذ المبادئ التوجيهية

للجنة بشأن تلوث التربة. وتنتج جميع البلدان المستهدفة البالغة ١٧ بلدا معظم المؤشرات الأساسية، ويتبادل معظمها البيانات على شبكة الإنترنت، تمشيا مع نظام المعلومات البيئية المشترك والمبادئ التوجيهية للجنة بشأن المؤشرات البيئية.

(د) تحسين الأداء البيئي في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية

٥٠٢ - ازداد عدد البلدان التي أحرزت تقدما في الأداء البيئي من ٢١ بلدا في عام ٢٠١٣ إلى ٢٥ بلدا في عام ٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ٢١). وأكدت استعراضات الأداء البيئي الثالثة في بيلاروس، والجبل الأسود، وجورجيا، وصربيا، بما في ذلك تقييم للتقدم المحرز في تنفيذ توصيات الاستعراضات الثانية، تحسن الأداء البيئي في هذه البلدان. وأفادت جمهورية بيلاروس بأنها نفذت ٣٢ توصية، ٨٣ في المائة منها كان تنفيذها كاملا أو جزئيا. وأفادت جورجيا بأنها نفذت ٥٨ توصية، ٧٨ في المائة منها كان تنفيذها كاملا أو جزئيا. ونفذ الجبل الأسود ٣٠ توصية، ٨٤ في المائة منها كان تنفيذها كاملا أو جزئيا. وأفادت صربيا بأنها نفذت ٣١ توصية، ٧٨ في المائة منها كان تنفيذها كاملا أو جزئيا. وكان معدل التنفيذ أعلى بالنسبة للتوصيات الموجهة مباشرة إلى السلطات البيئية، مقارنة بالتوصيات الموجهة إلى صانعي القرار الآخرين.

البرنامج الفرعي ٢
النقل

(أ) تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي للنقل البري الدولي (الطرق والسكك الحديدية والطرق المائية الداخلية والنقل المتعدد الوسائط)، بما في ذلك البنى التحتية للنقل، وتيسير عبور الحدود، ونقل البضائع الخطرة، وتصنيع المركبات والخدمات الأخرى ذات الصلة بالنقل

٥٠٣ - ظلت عند نسبة ٨٦ في المائة حصة الصكوك القانونية السارية مقارنة بالعدد الإجمالي للصكوك القانونية للأمم المتحدة المتفق عليها المتعلقة بالنقل التي تديرها اللجنة (هدف فترة السنتين: ٨٧ في المائة). واعتمدت اللجنة ما مجموعه ١٦١ من الأنظمة الجديدة المتصلة بالمركبات والتعديلات على الأنظمة القائمة (هدف فترة السنتين: ١٠٠)، بهدف تحسين سلامة المركبات وأداءها البيئي. وتشمل الأنظمة الجديدة المركبات التي تعمل بالهيدروجين وخلايا الطاقة، وصدمات القائم الجانبي، والدراجات النارية التي تعمل بالطاقة الكهربائية، والصدمات الأمامية، مع التركيز على نظم الأمان. وتشمل أيضا الأنظمة التقنية العالمية للأمم المتحدة بشأن الإجراءات المنسقة على الصعيد العالمي لاختبار المركبات الخفيفة وبشأن الإطارات. وتم تعديل ستة صكوك قانونية دولية (هدف فترة السنتين: ٦) لتتماشى

مع النسخة المنقحة الثامنة عشرة من توصيات الأمم المتحدة المتعلقة بنقل البضائع الخطرة، بما في ذلك جميع الصكوك القانونية الرئيسية التي تنظم النقل الدولي للبضائع الخطرة عبر الطرق البرية والسكك الحديدية وعن طريق الممرات المائية الداخلية وكذلك عن طريق الجو والبحر.

(ب) توسيع رقعة المناطق المشمولة بالصكوك القانونية والتوصيات الصادرة عن اللجنة في مجال النقل وزيادة فعالية تنفيذها

٥٠٤ - بمساعدة من اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بلغ عدد الدول الأطراف في الصكوك القانونية للأمم المتحدة في مجال النقل، التي تديرها اللجنة ١ ٧٠٩ (هدف فترة السنتين، ١ ٧٠٠). والدول الأطراف الجديدة هي باكستان، وبلجيكا، وبيلاروس، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا (ثلاثة صكوك)، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وصربيا، وفييت نام، والمملكة العربية السعودية (صكان). ومن أجل توسيع نطاق التغطية الجغرافية لصكوك اللجنة القانونية المتعلقة بالنقل، عززت اللجنة التعاون مع اللجان الإقليمية الأخرى، ولا سيما اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. ووضعت سبع آليات (هدف فترة السنتين: ٧) لرصد التنفيذ حسب المتفق عليه من جانب الدول الأعضاء. وأنشئت آلية رصد جديدة (نظام إدارة لافتات الطرق) في عام ٢٠١٤، مما مكن الأطراف المتعاقدة في اتفاقية لافتات وإشارات الطرق (١٩٦٨) من تحميل اللافتات والإشارات الوطنية في قاعدة بيانات اللجنة ومقارنتها مع تلك المتفق عليها في هذه الاتفاقية. ووضعت آلية أخرى في صيغتها النهائية، كانت قد استُهلت في فترة السنتين السابقة، لكفالة رصد تنفيذ المرفق ٩ من الاتفاقية الدولية لتنسيق الرقابة على البضائع عند الحدود المبرمة عام ١٩٨٢.

(ج) تعزيز القدرات في الدول الأعضاء الواقعة في منطقة اللجنة، ولا سيما في البلدان النامية غير الساحلية، على إنشاء البنى التحتية للنقل في البلدان الأوروبية وعبر القارة، وكذلك على اتخاذ تدابير لتيسير النقل

٥٠٥ - بانضمام صربيا إلى الاتفاق الأوروبي المتعلق بالطرق المائية الداخلية الرئيسية ذات الأهمية الدولية في عام ٢٠١٤، بلغ عدد الأطراف المتعاقدة في اتفاقات اللجنة الأربعة الرئيسية المتعلقة بالنقل ١١٥ طرفا (هدف فترة السنتين: ١١٥). وشارك ثمانية وخمسون بلدا (هدف فترة السنتين: ٥٣) في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ في مشاريع البنى التحتية للنقل على الصعيد دون الإقليمي. واجتذبت المرحلة الثالثة من مشروع خطوط النقل الأوروبية - الآسيوية، الذي استُهل في عام ٢٠١٣، ما مجموعه ٣٢ بلدا مقابل مشاركة ١٨ بلدا في المرحلة الأولى. وشارك ستة وعشرون بلدا في مشروعي طريق السيارات العابر لأوروبا

والسكك الحديدية العابرة لأوروبا، حسب الإحصاءات التي تم جمعها البرنامج الفرعي. وعززت هذه المشاريع إلى جانب مشروع خطوط النقل الأوروبية الآسيوية القدرات الوطنية للبلدان المشاركة في مجالي تمويل وتحسين البنى التحتية للنقل وزادت من جدوى المشاريع الثلاثة بالنسبة للبلدان المشاركة الحالية والمحتملة.

(د) تعزيز القدرة على تنفيذ الصكوك القانونية والقواعد والمعايير ذات الصلة الصادرة عن اللجنة، ولا سيما في بلدان أوروبا الشرقية وجنوب شرق أوروبا والقوقاز وآسيا الوسطى

٥٠٦ - ازداد مستوى رضا المشاركين عن أنشطة بناء القدرات التي نظمتها اللجنة في بلدان أوروبا الشرقية وجنوب شرق أوروبا والقوقاز وآسيا الوسطى من ٧٥ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٨٠ في المائة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ٨٠ في المائة)، وذلك وفقا لتحليل أجري لردود المشاركين على استبيانات التقييم. وبلغ عدد البلدان التي حددت أهدافا لتحسين السلامة على الطرق ٤٢ بلدا (هدف فترة السنتين: ٣٧)، حسب الإحصاءات التي جُمعت في إطار البرنامج الفرعي.

البرنامج الفرعي ٣
الإحصاءات

(أ) تبسيط العمل الإحصائي الدولي

٥٠٧ - بغية تحسين التنسيق فيما بين الوكالات وإزالة التداخلات والفجوات في الأنشطة الإحصائية، استعرضت اللجنة الاقتصادية لأوروبا الأعمال الإحصائية الدولية المتعمقة في ستة مجالات (هدف فترة السنتين: ٥). وتناولت الاستعراضات الإحصاءات المتعلقة بقياس الحماية الاجتماعية؛ والمؤشرات الرائدة والمركبة ومؤشرات المشاعر السائدة؛ والتوقعات السكانية؛ وقياس الظواهر القصوى والكوارث؛ وتنقل العمالة؛ واتباع نهج عملي المنحى في إنتاج الإحصاءات. ونتيجة لذلك، أنشأت اللجنة ثلاث فرق عمل دولية لتحسين قياس تنقل العمالة، والتوقعات السكاني، والظواهر القصوى والكوارث التي تتوافر عنها إحصاءات رسمية. ووفقا للإحصاءات التي جُمعت في إطار البرنامج الفرعي، قدمت ٢٧ منظمة دولية (هدف فترة السنتين: ٢٧) معلومات إلى قاعدة بيانات اللجنة الخاصة بالأنشطة الإحصائية الدولية خلال فترة السنتين. واعتمد التصنيف، الذي وُضع خصيصا لقاعدة البيانات، عدد من المكاتب الاحصائية، والاتحاد الدولي المعني بتبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية، وشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة في قائمة الجرد العالمية للمعايير الإحصائية الخاصة بهذه الهيئات.

(ب) تحديث معايير ومنهجيات وممارسات موضوعة حديثا لتعزيز قابلية الإحصاءات للمقارنة دوليا

٥٠٨ - حظيت ستة معايير منهجية (هدف فترة السنتين: ٥) بتأييد أكثر من ٦٠ بلدا في مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ بشأن مؤشرات المساواة بين الجنسين؛ والإحصاءات المتعلقة بتغير المناخ؛ والإنتاج العالمي؛ وسجلات الأعمال التجارية؛ ونوعية العمالة؛ وتعدادات السكان والمساكن. وكما يتبين من نتائج الدراسة الاستقصائية، أقرت هذه المعايير أيضا دولٌ أعضاء في الأمم المتحدة تقع خارج منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا مما ساهم في تعزيز قابلية المقارنة الدولية للإحصاءات الرسمية. واستخدمت توصيات مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين بشأن قياس التنمية المستدامة بوصفها مدخلا رئيسيا في وضع إطار مؤشرات من أجل قياس أهداف التنمية المستدامة. وفي الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، نفذت اللجنة الاقتصادية لأوروبا أعمالا منهجية، من خلال صياغة مبادئ توجيهية جديدة وجمع الممارسات الجيدة في ٢٧ مجالا (هدف فترة السنتين: ٢٧) من أصل ٥٥ من المجالات الإحصائية لتصنيف الأنشطة الإحصائية الدولية.

(ج) تحسين القدرات الوطنية على تنفيذ المعايير الدولية في مجال الإحصاءات الرسمية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية والمؤشرات المراعية للاعتبارات الجنسانية، من قبل الدول الأعضاء في اللجنة، ولا سيما الدول التي لديها أنظمة إحصائية أقل تقدما

٥٠٩ - في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، عقدت اللجنة ١٣ حلقة عمل تدريبية، واضطلعت بعدد من البعثات الاستشارية من أجل تحسين القدرات الإحصائية لدى البلدان التي بصدد تطوير نظمها الإحصائية. وكما يتبين من إحدى الدراسات الاستقصائية، ارتأى ٨٧ في المائة من الخبراء (هدف فترة السنتين: ٨٠ في المائة) الذين شاركوا في الحلقات التدريبية التي نظمتها اللجنة أن التدريب كان رفيع النوعية ومفيدا لعملهم. وأسهمت هذه الأنشطة في إحراز تقدم في مجالات تقرر أنها تتطلب تحسينات في التقييمات العالمية للنظم الإحصائية الوطنية تماشيا مع المعايير الإحصائية الدولية. ودعمت اللجنة الاقتصادية لأوروبا قدرات البلدان على الإبلاغ في ما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية والمؤشرات المراعية للاعتبارات الجنسانية، وساهمت في تقييم مدى استعداد البلدان لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي المجموع، وضعت ست دول أعضاء (هدف فترة السنتين: ٤) استراتيجية وطنية لتطوير الإحصاءات بصورة مستدامة انسجاما مع التوصيات الواردة في التقييمات العالمية.

(د) زيادة إتاحة إحصاءات في قاعدة بيانات اللجنة تقدم في حينها وتكون قابلة للمقارنة ووافية وموثوقا بها، بما في ذلك مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية والبيانات المصنفة جنسانيا وذلك بهدف دعم وضع سياسات تستند إلى الأدلة في الدول الأعضاء في اللجنة

٥١٠ - في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، تحسن توافر إحصاءات اقتصادية كلية واجتماعية وديمغرافية عالية الجودة في قاعدة البيانات الإحصائية للجنة. وفي المجموع، أتيحت ١٦١ سلسلة زمنية (هدف فترة السنتين: ١٦٠) في قاعدة البيانات. وكانت جداول الاستعراض القطري من بين أكثر البيانات استخداما إلى جانب الإحصاءات الجنسانية والاقتصادية، ومؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، ومركز معلومات الهجرة. وظل مستوى رضا المستخدمين مرتفعا، إذ يشير استقصاء أجري على الإنترنت إلى أن ٨٦ في المائة من المستخدمين (هدف فترة السنتين: ٨٠ في المائة) وصفوا نوعية البيانات بأنها ممتازة أو جيدة. وفي الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، ازدادت عمليات تنزيل البيانات بنسبة ٥ في المائة مقارنة بالمستويات القياسية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وأدت العمليات الآلية وعمليات فحص النوعية إلى تحسين توقيت البيانات وموثوقيتها. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت اللجنة الاقتصادية لأوروبا تطبيقا خاصا بالأجهزة النقالة وأعادت تصميم الموقع الشبكي لقواعد البيانات. وأدت هذه التحسينات، إلى جانب توافر خيار الإحصاءات ''السريعة''، فضلا عن الخرائط والرسوم البيانية والتصنيفات القطرية، إلى اجتذاب المستخدمين الجدد.

البرنامج الفرعي ٤
التعاون والتكامل الاقتصاديان

(أ) زيادة المعرفة بالممارسات والسياسات الجيدة المتعلقة بتهيئة بيئة مالية وتنظيمية تفضي إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الابتكارية، وزيادة القدرة التنافسية لدى المؤسسات والأنشطة الاقتصادية مما يساعد اللجنة على صياغة التوصيات المتصلة بالسياسات في هذا الشأن

٥١١ - أعدت ست مجموعات من التوصيات المتصلة بالسياسات (هدف فترة السنتين: ٦) بشأن الابتكار وتنظيم المشاريع؛ والابتكار في القطاع العام؛ وتحسين نظام الابتكار الوطني في أرمينيا؛ واستراتيجيات التخصص الذكي؛ وتحسين نظام الابتكار الوطني في طاجيكستان؛ ومعايير الشراكة بين القطاعين العام والخاص. ونتجت التوصيات الجديدة عن تبادل الخبرات في مجال السياسات والممارسات الجيدة أثناء اجتماعات اللجنة المعنية بالابتكار والقدرة التنافسية والشراكات بين القطاعين العام والخاص وهيئاتها الفرعية (أي أفرقة الاختصاصيين المعنيين بالسياسات الابتكارية والتنافسية والشراكات بين القطاعين العام والخاص). وساهمت

هذه الاجتماعات في زيادة المعرفة بأفضل الممارسات والسياسات لدى أكثر من ٤٠٠ من واضعي السياسات والخبراء من منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وعُرضت التوصيات المتعلقة بالسياسات كوثائق رسمية و/أو ورقات غرف الاجتماعات في دورتي اللجنة لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥.

(ب) تعزيز تنفيذ توصيات اللجنة المتصلة بالسياسات المذكورة أعلاه

٥١٢ - خلال فترة السنتين، شجع البرنامج الفرعي على تعزيز تنفيذ التوصيات المتعلقة بالسياسات، بسبل منها استعراضات الأداء في مجال الابتكار للبلدان المهتمة والبعثات الاستشارية في مجال السياسات العامة التي أجراها المجلس الاستشاري لقطاع الأعمال التجارية المعني بالشراكات بين القطاعين العام والخاص التابع للجنة الاقتصادية لأوروبا. وسُجل ما لا يقل عن ١٤ حالة (هدف فترة السنتين: ١٢) قام فيها دول أعضاء بتنفيذ التوصيات السياساتية للجنة من خلال وضع قوانين واستراتيجيات وبرامج سياسات جديدة متعلقة بالابتكار والقدرة التنافسية والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وبإنشاء وحدات شراكة بين القطاعين العام والخاص. وأبلغ عن هذه الحالات النظراء الوطنيون خلال مؤتمر للتقييم بشأن تنفيذ التوصيات المنبثقة عن استعراضات الأداء في مجال الابتكار الوطني (١٧-١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، مينسك)، ومشروع مشترك بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة بيلاروس بشأن شراكات القطاعين العام والخاص، تموله المفوضية الأوروبية.

(ج) تعزيز القدرات الوطنية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تشجيع الممارسات الجيدة وتنفيذ توصيات اللجنة المتصلة بالسياسات المذكورة أعلاه

٥١٣ - تعززت القدرة على تشجيع الممارسات الجيدة وتنفيذ توصيات اللجنة في مجال السياسات من خلال أكثر من ٣٠ مناسبة لبناء القدرات قائمة على الطلب نظمتها اللجنة في الاتحاد الروسي، وأذربيجان، وأرمينيا، وأوكرانيا، وبيلاروس، وتركمانستان، وتركيا، وطاجيكستان، وكازاخستان، وكذلك في الفلبين والمغرب. وانخرط في هذه الأنشطة على الصعيد القطري أكثر من ٨٠٠ مشارك. واستنادا إلى تقارير الدول الأعضاء، هناك ما لا يقل عن ١٥ حالة (هدف فترة السنتين: ١٣) تابعت فيها البلدان أنشطة بناء القدرات التي اضطلعت بها اللجنة. وشملت هذه الحالات ما يلي: استعراض الإجراءات والقواعد والأنظمة التشغيلية الوطنية التي استهلتها الدول الأعضاء؛ واستخدام وتكييف الممارسات الجيدة للجنة وتوصياتها في مجال السياسات في بناء القدرات الوطنية؛ والأنشطة التعليمية؛ ونشر المعارف الجديدة والدروس المستفادة على النظراء والطلاب من جانب المشاركين في

أنشطة بناء القدرات التي تضطلع بها اللجنة؛ وأنشطة التعاون الثنائي (التوأمة والزيارات الموقعية) التي استهلتها اللجنة.

البرنامج الفرعي ٥

الطاقة المستدامة

(أ) تحسّن الحوار الدولي بين الحكومات والجهات الفاعلة في القطاع وغيرها من أصحاب المصلحة بشأن مسائل الطاقة المستدامة، ولا سيما تأمين الطاقة وتوفيرها بأسعار معقولة والتأثيرات البيئية ذات الصلة بالطاقة

٥١٤ - ساهمت أسابيع الطاقة المستدامة التي نظمتها اللجنة، واجتماعات لجنة الطاقة المستدامة وبدء محادثات جنيف المتعلقة بالطاقة، وإجراء حوار تفاعلي مع خبراء الطاقة، في زيادة مشاركة الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين في حوار السياسات بشأن قضايا الطاقة المستدامة. وأحرز تقدم بوجه خاص في تشجيع حوار السياسات بشأن أمن الطاقة والقدرة على تحمل تكلفتها، والآثار البيئية المتصلة بالطاقة، وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالطاقة. واستنادا إلى الإحصاءات التي جمعها البرنامج الفرعي، بلغ عدد المشاركين الذين أسهموا في مناقشات السياسات المتعلقة بهذه المواضيع ٨٠ في المائة (هدف فترة السنتين: ٧٤ في المائة). وما زال مستوى رضا المشاركين مرتفعا، حيث تبين ثلاثة استقصاءات على شبكة الإنترنت أن ٩٦ في المائة من المجيبين (هدف فترة السنتين: ٧٥ في المائة) وافقوا على جدوى حوار السياسات وقدموا اقتراحات إضافية بشأن مضمونه.

(ب) تحسّن الكفاءة في مجال الطاقة عموما، بطرق منها تشكيل سوق لكفاءة الطاقة في جميع أنحاء منطقة اللجنة

٥١٥ - أسهمت في تحسين تشكيل سوق كفاءة الطاقة في المنطقة حلقة العمل المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن مسار مشاريع الاستثمار (٢٣-٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤، بانكوك) في إطار مشروع تعزيز الاستثمارات في كفاءة الطاقة للتخفيف من آثار تغير المناخ وتحقيق التنمية المستدامة. واستعرضت حلقة العمل مسار المشاريع الاستثمارية، وهو جرد لمقترحات مشاريع كفاءة الطاقة. واكتسب أكثر من ٤٠ مشاركا من ١٨ بلدا معارف وخبرات في مجال تحديد مقترحات مشاريع الاستثمارات المتعلقة بكفاءة الطاقة وإعداد تلك المشاريع وتقديمها. وكما ذكر المشاركون في حلقة العمل، تمخض هذا العمل عن إعداد ستة مشاريع جديدة للاستثمار في كفاءة الطاقة والموافقة على تمويلها في بلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية،

وبذلك بلغ مجموع عدد المشاريع الاستثمارية المتعلقة بكفاءة الطاقة ٢٤ مشروعا (هدف فترة السنتين: ٢٠). وبلغ مجموع عدد الخبراء الوطنيين المدربين على تحديد مقترحات مشاريع الاستثمارات المتعلقة بكفاءة الطاقة وإعداد تلك المشاريع وتقديمها ٢٢٠ خبيرا (هدف فترة السنتين: ٢٢٠).

(ج) تعزيز صياغة وتنفيذ توصيات اللجنة/مبادئها التوجيهية وأفضل ممارساتها وغيرها من الصكوك المعيارية المتعلقة بتطوير الطاقة المستدامة

٥١٦ - ازداد عدد البلدان التي تطبق تصنيف الأمم المتحدة الإطاري لموارد الطاقة الأحفورية والمعدنية في إدارتها لموارد الطاقة الأحفورية واليورانيوم من ١١ بلدا في عام ٢٠١٣ إلى ١٨ بلدا في عام ٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ١٤). ونظمت سبع حلقات عمل لبناء القدرات بشأن تطبيق التصنيف الإطاري في سويسرا (ثلاث مناسبات ضمت ما مجموعه ٢٠٢ مشاركا من أكثر من ٣٠ بلدا)، وكوبا (٥٠ مشاركا من ٥ بلدان)، ومصر (٥٠ مشاركا من ١٧ بلدا)، وجنوب أفريقيا (٤٢ مشاركا من ١٦ بلدا)، والولايات المتحدة الأمريكية (٤٢ مشاركا من ٨ بلدان). وساهمت هذه الأنشطة في زيادة قدرة المشاركين على تنفيذ التصنيف الإطاري، وإجراء دراسات حالات إفرادية، وقدمت تعقيبات بشأن إدخال تحسينات على التصنيف الإطاري. وأفضت حلقات العمل إلى إجراء سبع دراسات حالات إفرادية من جانب الأرجنتين، والبرازيل، والصين، والكاميرون، وملاوي، والنيجر، والولايات المتحدة الأمريكية. وازداد عدد مناسبات بناء القدرات على نشر الممارسات الفضلى في مجال استخراج الميثان من الفحم المعدني من ٤ مناسبات في عام ٢٠١٣ إلى ٦ مناسبات في عام ٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ٦).

البرنامج الفرعي ٦
التجارة

(أ) اعتماد الدول الأعضاء التوصيات والقواعد والمعايير والمبادئ التوجيهية والأدوات الصادرة عن اللجنة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية، وتنفيذها بشكل متزايد

٥١٧ - بلغ عدد التوصيات أو المعايير أو المبادئ التوجيهية الجديدة أو المنقحة الصادرة عن اللجنة والمعتمدة من الدول الأعضاء ٢٥ توصية في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ٢٤). وهذه الصكوك، بما في ذلك التوصية المنقحة رقم ٤ (الهيئات الوطنية لتيسير التجارة) والتوصية الجديدة رقم ٤٠ (نهج التشاور: أفضل الممارسات في مجال التجارة والتشاور الحكومي بشأن مسائل تيسير التجارة)، ستسهم في تنفيذ الدول الأعضاء اتفاق

منظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة). وبرهن ما يزيد على ٢,٥ مليون زيارة لصفحات هذه الصكوك (هدف فترة السنتين: ٠٠٠ ١٢٠) على استخدام كبير من جانب البلدان لتلك الصكوك في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، وحصلت رموز مواقع الأمم المتحدة على الحصة الكبرى من زيارات التصفح. واستجابة لطلبات الدول الأعضاء، تلقى تسعة بلدان (هدف فترة السنتين: ٦) مساعدة اللجنة في ما يتعلق بتنفيذ صكوك تيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية، مما أسهم في زيادة القدرة على تنفيذ الإصلاحات في مجال تيسير التجارة على الصعيد الوطني.

(ب) اعتماد الدول الأعضاء توصيات وقواعد ومعايير ومبادئ توجيهية وأدوات صادرة عن اللجنة في سبيل التعاون التنظيمي

٥١٨ - ما زالت نواتج عمل الفرقة العاملة المعنية بالسياسات التنظيمية للتعاون وتوحيد المقاييس تشكل مرجعا في جميع أنحاء العالم بالنسبة للسلطات الحكومية والمنظمات الدولية ودوائر الأعمال. وعلى وجه الخصوص، أشارت نيوزيلندا والاتحاد الروسي، ولجنة منظمة التجارة العالمية المعنية بالحواجز التقنية للتجارة، وفريق خبراء الاتحاد الأوروبي المعني باستعراض نظام التوحيد الأوروبي، والاتحاد الجمركي لبيلاروس وكازاخستان والاتحاد الروسي، إشارة صريحة إلى استخدام التوصية (لام) (النموذج الدولي للتعاون التنظيمي عبر الوطني على أساس الممارسات التنظيمية الجيدة). وتُقحت التوصية (لام) المتعلقة بالتعاون التنظيمي خلال فترة السنتين (هدف فترة السنتين: ١)، بغية تخفيف الحواجز التي تعترض التجارة من خلال مواءمة الأنظمة والمعايير التجارية. وقد ورد طلبان للمساعدة بشأن مراقبة الأسواق من لجنة تقييم الامتثال التابعة للمنظمة الإقليمية الأفريقية لتوحيد المقاييس ومن أوكرانيا.

(ج) اعتماد الدول الأعضاء التوصيات والقواعد والمعايير والمبادئ التوجيهية والأدوات الصادرة عن اللجنة بشأن معايير الجودة الزراعية، وتنفيذها بشكل متزايد

٥١٩ - خلال فترة السنتين، بلغ عدد حالات اعتماد معايير الجودة الزراعية وتنقيحها ٣٣ (هدف فترة السنتين: ٢٥) بينما كان العدد الإجمالي لحالات التنفيذ ٤٣٩ ١ (هدف فترة السنتين: ٠٠٠ ١). وبلغ عدد ملفات بي دي إف (pdf) التي تم فتحها على الموقع الشبكي للجنة فيما يتعلق بالتوصيات والمعايير المتصلة بالمنتجات الزراعية ٧٠٠ ٥٠ ملف (هدف فترة السنتين: ٠٠٠ ٣٥٠). ولا يمكن مقارنة هذه النتيجة بهدف فترة السنتين بسبب البرامجيات الجديدة لرصد استخدام موقع اللجنة على شبكة الإنترنت والتغيير في منهجية جمع البيانات. ومع ذلك، زاد الطلب على المعايير مقارنة بفترة السنتين السابقة مما يشهد على اعتماد معايير اللجنة بدرجة أعلى بكثير مما كان متوقعا من جانب القطاع العام الذي

يمر بمرحلة انتقالية والبلدان النامية في جميع أنحاء العالم. وساهمت أنشطة التوعية وبناء القدرات التي اضطلعت بها اللجنة في زيادة مواءمة الأنظمة الوطنية مع معايير اللجنة بغية فتح المجال أمام فرص التصدير.

(د) زيادة القدرات الوطنية في الدول الأعضاء في مجال وضع السياسات التجارية وتنفيذها

٥٢٠ - خلال فترة السنتين، نجحت الدول الأعضاء في تعزيز قدراتها على وضع السياسات التجارية. فوضعت خمس مصفوفات عمل وطنية لتنمية التجارة (هدف فترة السنتين: ٢) لأجل مجموعة مختارة من الدول الأعضاء في اللجنة في آسيا الوسطى وأوروبا الشرقية، واعتمدتها حكومات هذه الدول. وبالإضافة إلى ذلك، نُشرت دراستان لتقييم الاحتياجات (طاجيكستان في عام ٢٠١٤ وقيرغيزستان في عام ٢٠١٥) بشأن الحواجز التنظيمية والإجرائية للتجارة (هدف فترة السنتين: ٢). واعتمدت حكومتا هذين البلدين من بلدان آسيا الوسطى توصيات اللجنة من أجل تحسين معالجة الحواجز التنظيمية والإجرائية للتجارة في إطار خططهما الإنمائية الوطنية.

البرنامج الفرعي ٧
الغابات والأخشاب

(أ) زيادة فهم قطاع الغابات وتحسين رصده بهدف دعم الإدارة المستدامة للغابات

٥٢١ - قدم ستون في المائة من الدول الأعضاء في اللجنة (هدف فترة السنتين: ٦٩ في المائة) بيانات نوعية مرضية بشأن الإدارة المستدامة للغابات. وقدم ثلاث وسبعون في المائة من الدول الأعضاء في اللجنة (هدف فترة السنتين: ٦٩ في المائة) بيانات نوعية مرضية بشأن الإدارة المستدامة للغابات. وقدم سبع وسبعون في المائة من الدول الأعضاء في اللجنة (هدف فترة السنتين: ٧٠ في المائة) ردودا مُرضية على استبيان قطاع الغابات المشترك بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة الأغذية والزراعة والمنظمة الدولية للأخشاب المدارية والمكتب الاحصائي للجماعة الأوروبية. وقيّم سبعة وثمانون في المائة من المشاركين (هدف فترة السنتين: ٧٧ في المائة) اجتماعات وحلقات عمل قسم الغابات والأخشاب التابع للجنة الاقتصادية لأوروبا/منظمة الأغذية والزراعة بأنها مفيدة. ومقارنة بفترة السنتين السابقة، يعتبر ذلك تحسنا كبيرا في تقييم أنشطة اللجنة، مما يشير إلى زيادة أهمية الاجتماعات وفعاليتها.

(ب) زيادة قدرة بلدان أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى وجنوب شرق أوروبا على تحقيق الإدارة المستدامة للغابات على الصعيد الوطني

٥٢٢ - نُظمت ثماني حلقات عمل لبناء القدرات على تعزيز الإدارة المستدامة للغابات من أجل الاقتصادات الخضراء لفائدة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز. واستنادا إلى نتائج تقييمات حلقات العمل، ارتأى ٩١ في المائة من المشاركين (هدف فترة السنتين: ٧٧ في المائة) أن حلقات العمل مفيدة لعملهم. وأشار عدة بلدان إلى ضرورة مواصلة هذه الأنشطة في المستقبل. وشملت حلقات عمل بناء القدرات وحدات بشأن الاقتصاد الأخضر، ووضع السياسات، والطاقة الخشبية، وجمع البيانات وإدارتها، وهي مجالات تتطلب اهتماما خاصا في المنطقة. ويسرت تلك الأنشطة تبادل أفضل الممارسات، وأبرزت أمثلة جيدة من البلدان الأخرى. ونتيجة لذلك، تمكنت جورجيا وكازاخستان وطاجيكستان من وضع برامج أو خططا لقطاع الغابات في الاقتصاد الأخضر. وهذا يمثل تحولا كبيرا عن وضع السياسات الحرجية على الطريقة القديمة نحو طريقة شاملة لعدة قطاعات، ويأخذ في الاعتبار الجوانب البيئية والاقتصادية للتنمية.

البرنامج الفرعي ٨
الإسكان وإدارة الأراضي والسكان

(أ) تعزيز القدرة على صياغة السياسات وتنفيذها في مجال الإسكان والتخطيط وإدارة الأراضي في بلدان أوروبا الشرقية والقوقاز ووسط آسيا وجنوب شرق أوروبا

٥٢٣ - شاركت ثلاثة بلدان في الموجزات القطرية للجنة بشأن إدارة الإسكان والأراضي. وأنجز الموجزان القطريان لجمهورية مولدوفا وأوزبكستان، وقدما توصيات بشأن كيفية تحسين السياسات والتشريعات الوطنية للإسكان. ووضع تقرير للتقييم الإقليمي يتضمن مجموعة من التوصيات في مجال السياسات استنادا إلى الموجزات القطرية القصيرة المقدمة من ٣٨ بلدا (هدف فترة السنتين: ٢٦). وأبلغ ما مجموعه ٢٨ بلدا (هدف فترة السنتين: ٢٦) عما اتخذته من تدابير لتحسين سياسات الإسكان وممارسات إدارة الأراضي. وشملت هذه التدابير آلية لتمويل كفاءة استخدام الطاقة في المباني (أرمينيا)؛ ومشروع قانون متعلق بالإسكان (صربيا)؛ والقانون المنظم للمرافق العامة في المباني السكنية، وقانون التخطيط المكاني وقانون البناء (الجمهورية التشيكية)؛ وخطة حضرية استراتيجية (مالطة)؛ وسياسات لتحسين الكفاءة في استخدام الطاقة (البرتغال وأوزبكستان وتركمانستان)؛ والقدرة على تحمل تكاليف السكن (الاتحاد الروسي، وألبانيا، وجمهورية مولدوفا، والدانمرك، وسلوفاكيا، وطاجيكستان، وكرواتيا)؛ والسجل الإلكتروني للعقارات (قيرغيزستان).

(ب) تعزيز تنفيذ البلدان للمبادئ التوجيهية التي وضعتها اللجنة بشأن الإسكان وإدارة الأراضي، بما يشمل كفاءة الطاقة، والمستوطنات العشوائية، والشفافية في أسواق الأراضي والعقارات، وتحسين السلامة في المباني

٥٢٤ - ساهم تنظيم ٣٥ من حلقات عمل اللجنة وحلقاتها الدراسية وبرامجها التدريبية في زيادة معارف الدول الأعضاء في مجال السياسات المستدامة المتصلة بأسواق العقارات، والإسكان المتسم بكفاءة الطاقة، وتصميم المدن الذكية، وإدارة الأراضي، وزيادة تنفيذ الدول لتلك السياسات. وارتفع عدد البلدان التي أبلغت بأنها اتخذت تدابير لتنفيذ المبادئ التوجيهية للجنة بشأن الكفاءة في استخدام الطاقة والإسكان الميسور من ٢٣ بلدا في عام ٢٠١٣ إلى ٢٧ بلدا في عام ٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ٢٧). وفي إطار متابعة حلقة العمل الوطنية الألبانية المتعلقة بكفاءة استخدام الطاقة، اعتمدت الحكومة برنامجا بشأن معايير البناء. واعتمدت أرمينيا قانونا بشأن الإسكان المتسم بكفاءة الطاقة، وشرعت في برنامج للمدن الذكية. وبدأت أذربيجان برنامجا وطنيا بشأن تسجيل الأراضي. وبدأت بيلاروس برنامجا لتوفير الإسكان الميسور للشباب. وبدأت إستونيا برنامجا بشأن تدفئة المدن باستخدام الوقود الأحيائي. واعتمد الاتحاد الروسي قانونا بشأن الإسكان الاجتماعي. وأنشأت طاجيكستان قاعدة بيانات إلكترونية للوثائق المعيارية في قطاع التشييد، وأنشأت خدمة لمراقبة الجودة في مجال التشييد.

(ج) تعزيز صياغة السياسات الوطنية المتعلقة بشيخوخة السكان والعلاقات بين الأجيال والعلاقات بين الجنسين

٥٢٥ - ازداد عدد البلدان التي قامت بتعديل سياساتها أو استحداث تدابير جديدة تساهم في التنفيذ الإقليمي لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة من ٣٠ بلدا في عام ٢٠١٣ إلى ٣٣ بلدا في عام ٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ٣٣). واعتمدت مالطة سياسة وطنية بشأن الشيخوخة النشطة للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠ تركز على المشاركة في سوق العمل، والمشاركة في المجتمع، والعيش المستقل. واستهلت بولندا الاستراتيجية الطويلة الأجل للسياسية العامة الخاصة بالمسنين للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠، التي تعالج مسائل الصحة والعيش المستقل، والنشاط المهني والاجتماعي، والاقتصاد المعني بالمسنين، والعلاقات بين الأجيال. وعُدلت خطة العمل الوطنية التشيكية للشيخوخة الإيجابية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ بإدراج فصل عن رصد تنفيذها. ووضعت خريطة طريق لجورجيا لتقديم توصيات بشأن شيخوخة السكان. وعزز موجزان للسياسات المتعلقة بالشيخوخة في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ تبادل الممارسات الجيدة. ووفرت النتائج المستمدة من مؤشر الشيخوخة النشطة والبيانات المستقاة من برنامج الأجيال والمنظور الجنساني معلومات أساسية إضافية لوضع السياسات المتعلقة بالشيخوخة.

الباب ٢١
التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

أبرز نتائج البرنامج

واصلت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي العمل بوصفها عاملا حفازا في المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإنمائية في المنطقة وقيادة الدعم المقدم في التصدي للتحديات التي تطرحها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وساهمت اللجنة في جعل زيادة المساواة والتنمية المستدامة في صلب الحوار الرفيع المستوى على الصعيدين الإقليمي والعالمي من خلال وثيقة الموقف الصادرة عنها المعنونة ''تسخير الاتفاقات من أجل تحقيق المساواة: صوب مستقبل مستدام''، التي أصدرتها في الدورة الخامسة والثلاثين للجنة. وأدت أنشطة اللجنة وما قدمته من تعاون تقني، بما في ذلك إيفاد ما يزيد على ٧٩٨[٤] بعثة من بعثات المساعدة التقنية، إلى اعتماد بلدان المنطقة ما لا يقل عن ٢٨٨ من الإجراءات أو السياسات أو البرامج تمشيا مع توصيات اللجنة. وعلاوة على ذلك، عززت اللجنة قدرات الخبراء التقنيين وصانعي السياسات من خلال عقد أكثر من ٩٠ اجتماعا لأفرقة الخبراء، ونشر البيانات والإحصاءات المستمدة من ٤٣ قاعدة بيانات على الإنترنت، وتنظيم ٧٠ دورة تدريبية وحلقة عمل، وأثرت النقاش العالمي من خلال إصدار أكثر من ٢٠٠ منشور، بما في ذلك ستة منشورات رئيسية سنوية، وقد أقر ٨٤ في المائة في المتوسط من المشاركين والقراء باستفادتهم من هذه المنشورات والأنشطة، كل في مجال عمله.

التحديات والدروس المستفادة

واصلت اللجنة تعزيز مبادرات التنمية المستدامة الطويلة الأجل التي تتخذ المساواة مرتكزا لها والتغيير الهيكلي طريقا لها. وكان تطبيق نهج متعدد الأبعاد في تحقيق المساواة والقضاء على الفقر عنصرا أساسيا لمساعدة البلدان في الانتقال صوب سد الفجوات الاجتماعية والاقتصادية. وكان من بين التحديات القائمة تحويل النواتج التحليلية إلى سياسات فعلية، وهو ما يتطلب زيادة المساعدة التقنية المباشرة للحكومات. وستواصل اللجنة التركيز على بناء الثقة والشراكات مع البلدان من

(٤) تغطي البيانات المقدمة الفترة حتى ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ بسبب الانتقال إلى نظام أوموجا وإلغاء نظام تقارير البعثات الخاص باللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

أجل كفالة استدامة المساعدة المقدمة وانفتاحها على الجميع. وبالإضافة إلى ذلك، لا يؤدي توافق الآراء على الصعيد الإقليمي دائما إلى وضع خطة عمل. ولذلك ستواصل اللجنة دعم البلدان من أجل الاتفاق على استراتيجية لتنفيذ تلك الشراكات وضمان أن تشكل جزءا من خطة التنمية العالمية.

٥٢٦ - تستند النتائج الواردة أعلاه إلى تنفيذ ٩٧ في المائة من النواتج المقرّرة القابلة للقياس الكمي البالغ عددها ٥٥٩ ناتجا مقابل تنفيذ ٩٦ في المائة منها في فترة السنتين السابقة. وقد انخفض عدد النواتج الإضافية المنفَّذة بمبادرة من الأمانة العامة من ٣٢ ناتجا في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى ١٥ ناتجا في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

٥٢٧ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/68/6 (Sect.21)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) إدارة برنامج العمل على نحو فعال

٥٢٨ - واصلت اللجنة تعزيز الإدارة القائمة على النتائج عن طريق تبسيط العمليات وتحسين المساءلة. ونفذ الموظفون برنامج العمل على نحو فعال ودُعم بالموارد المالية. وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، كانت اللجنة قد أنجزت ٩٧ في المائة من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي ضمن الأطر الزمنية المحددة (هدف فترة السنتين: ٩٧ في المائة). وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، استُخدم ٩٧,٥ في المائة من الموارد المتاحة (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة).

(ب) زيادة الالتزام بتقديم الوثائق الحكومية الدولية في الوقت المقرر

٥٢٩ - قدم مائة بالمائة من الوثائق الحكومية الدولية (هدف فترة السنتين: ٨٠ في المائة) وفقا للمواعيد النهائية المقررة، بما في ذلك الوثيقة المعنونة ”تسخير الاتفاقات من أجل تحقيق المساواة: صوب مستقبل مستدام“، ومشروع برنامج عمل اللجنة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، والتقرير المتعلق بأنشطة اللجنة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، وتقرير اللجنة عن أنشطة التعاون التقني المضطلع بها خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، وتقرير عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب قدم في الدورة الخامسة والثلاثين للجنة. وقدمت اللجنة أيضا إسهامات موضوعية في مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من خلال خمس وثائق بشأن

السياسات العامة. وبالإضافة إلى ذلك، حضرت اللجنة مؤتمر القمة السابع للأمريكتين وقدمت الوثيقة المعنونة ''مجالات التعاون في الأمريكتين: إتاحة فرص للتنمية الشاملة للجميع''، ووفرت المساعدة التقنية إلى البلدان بناء على طلبها.

(ج) تحديد المسائل المستجدة وثيقة الصلة بالخطة الإنمائية للمنطقة

٥٣٠ - خلال فترة السنتين، واصلت اللجنة العمل بوصفها جهة حفازة ورائدة في تسليط الضوء على القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المدرجة في خطة التنمية الإقليمية. وفي ١١ مناسبة (هدف فترة السنتين: ٧) لفتت اللجنة انتباه الدول الأعضاء إلى قضايا مستجدة. وكأمثلة على ذلك، خلال الدورة الخامسة والثلاثين للجنة، سلطت وثيقة الموقف المعنونة ''تسخير الاتفاقات من أجل تحقيق المساواة: صوب مستقبل مستدام'' الضوء على أهمية المساواة والتنمية المستدامة للأجيال المقبلة في مواجهة تحديات الرصد والمساءلة فيما يتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ أما الوثيقة المعنونة ''أفكار أولية بشأن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على أساس ثالوث المساواة''، فدعت إلى تعزيز الآليات الإقليمية القائمة؛ وفي منتدى الصين وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استكشفت الوثيقة المعنونة ''المنتدى الأول للصين وجماعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي'' فرص التعاون في مجالي التجارة والاستثمار بين المنطقتين.

(د) تعزيز تماسك السياسات المتبعة في إدارة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تضطلع بها الأمم المتحدة

٥٣١ - واصلت اللجنة الاضطلاع بدور هام في دعم الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة. وخلال فترة السنتين، نُفذ ١١ نشاطا مشتركا (هدف السنتين-٦) مع سائر كيانات الأمم المتحدة. ونظمت اللجنة حوارا بشأن السياسات، بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والاتحاد الأوروبي، وفرنسا، وروجت له شيلي والبرازيل، لتبادل المواقف بشأن سياق إبرام اتفاق عالمي لمكافحة تغير المناخ، وهو ما اعتمد خلال الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وبالإضافة إلى ذلك، كرست اللجنة، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، معارفها ومواردها لدعم مبادرة الطاقة المستدامة للجميع في الأمريكتين. وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، نشرت اللجنة وثيقة بشأن حق المراهقين في التعليم ووثيقة أخرى عن حقوق الطفل في العصر الرقمي، ونشرت تقريرا مشتركا مع منظمة العمل الدولية عنوانه ''حالة العمالة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي''.

(هـ) زيادة معرفة الجمهور بدور اللجنة في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من خلال الأنشطة الإعلامية

٥٣٢ - استخدمت الاستراتيجية الإعلامية التي تتبعها اللجنة لتعزيز معرفة الجمهور باللجنة وسائط الإعلام التقليدية وشبكات التواصل الاجتماعي الجديدة للتعريف بالأنشطة والمنتجات التي تستهدف جماهير متنوعة على الصعد المحلية والإقليمية والدولية. وكانت هناك تغطية واسعة من قبل وسائط الإعلام للمنشورات الرئيسية للجنة والمؤتمرات والمناسبات الإقليمية التي عقدتها، ومنها على سبيل المثال الزيارة التي قام بها الأمين العام للأمم المتحدة للجنة ومحاضرة في إطار شهادة الماجستير ألقاها رئيس وزراء الصين، مما أسفر عن صدور ٨ ٦٠٨ قصاصات في المنافذ الإعلامية في المنطقة (هدف فترة السنتين: ١ ٣٥٠). وتصدر مواد التوعية التي تعدها اللجنة بالإنكليزية والإسبانية والبرتغالية، وتوفر معلومات ذات قيمة إخبارية تتم طباعتها وإذاعتها وبثها يوميا عبر موقع تويتر، مما يسهم في الترويج لنوع عمل اللجنة ورسالتها بوصفها مركز تفكير موضوعي يتناول قضايا التنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، سجل الموقع الشبكي للجنة ٥ ٣٧٤ ٧٣٩ زائر (هدف فترة السنتين: ٣,٧ ملايين). ووصل عدد متابعي اللجنة على حسابيها بالإسبانية والإنكليزية على موقع تويتر ٢٢٥ ٠٠٠ متابع.

البرنامج الفرعي ١
الروابط مع الاقتصاد العالمي والتكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي

(أ) تحسين قدرة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على المشاركة بفعالية في التدفقات التجارية العالمية والإقليمية وسلاسل الأنشطة العالمية والإقليمية المولدة للقيمة

٥٣٣ - خلال فترة السنتين، قام ثمانية بلدان (هدف السنتين: ٧) بصياغة أو اعتماد سياسات في مجال التجارة والتكامل، بما يتماشى مع توصيات اللجنة. وأسفر مشروع ممول من حساب التنمية تم تنفيذه في إكوادور، وبيرو، والسلفادور، ونيكاراغوا عن بناء القدرات من خلال توفير المزيد من المعلومات بشأن التكامل الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، مما أسهم في وضع سياسات أفضل في هذا المجال. وفي إكوادور، أسفر تحليل أعده البرنامج الفرعي بشأن التجارة الثنائية وما يرتبط بها من تكاليف ومنافع عن توقيع اتفاق تجاري مع الاتحاد الأوروبي. وأقر ثلاثة وتسعون في المائة من قراء منشورات البرنامج الفرعي (هدف فترة السنتين: ٩١ في المائة) في مجال التكامل الإقليمي وسلاسل القيمة الإقليمية، بما في ذلك منشور أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الاقتصاد العالمي، بأنهم استفادوا من التحليلات والتوصيات الواردة فيها في ما يتعلق بالسياسات التجارية وتنمية الصادرات.

(ب) تعزيز قدرة الجهات الإقليمية المعنية على تقييم أثر السياسات التجارية وما يمكن أن تسهم به في مجالات التنمية المستدامة الأخرى، بما في ذلك الحد من الفقر وتحقيق المساواة بين الجنسين والحد من تغير المناخ

٥٣٤ - وضعت سبعة بلدان (هدف فترة السنتين: ٧) أو اعتمدت سياسات وتدابير بناء على توصيات اللجنة لتقييم أثر السياسات التجارية وما يمكن أن تسهم به في تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك الحد من الفقر، والمساواة بين الجنسين وتخفيف حدة تغير المناخ. وساعد البرنامج الفرعي أيضا في تنفيذ مشروع بشأن البصمة الكربونية والصادرات الغذائية نفذ في خمسة بلدان، وأرسى ما أطلق عليه ''خطة إيجابية'' بين التجارة وتغير المناخ، واقترح عدم التعامل مع قياس البصمة الكربونية للصادرات والحد منها بوصفهما نوعا من الحمائية الإيكولوجية وإنما باعتبارهما أداة إدارية وعاملا من عوامل القدرة التنافسية على الصعيد الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، تم توفير خدمات التعاون التقني لفائدة ١٨ من المؤسسات العامة والخاصة (هدف فترة السنتين: ١٣) لتحسين قدراتها فيما يتصل بالتجارة والتنمية المستدامة.

البرنامج الفرعي ٢
الإنتاج والابتكار

(أ) تعزيز قدرة حكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على صياغة سياسات واستراتيجيات لتغيير هياكل الإنتاج مع التركيز على أكثر القطاعات ابتكارا وإقامة صلات تربط بين الشركات وبين القطاعات

٥٣٥ - خلال فترة السنتين، اعتمدت بلدان المنطقة أربع سياسات أو تدابير (هدف فترة السنتين: ٧) بهدف تحويل هياكلها الإنتاجية. وأقرت إكوادور الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بتغيير مصفوفة الإنتاج، وأدمجت توصيات اللجنة الواردة في الوثيقة المعنونة ''تسخير الاتفاقات من أجل تحقيق المساواة'' والتوصيات المقدمة من خلال المساعدة التقنية. واعتمدت أوروغواي خطتها الرقمية ووافقت بلدان جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الـ ٣٣ على خطة الأمن الغذائي والتغذوي والقضاء على الجوع بحلول عام ٢٠٢٥ في إطار مؤتمر القمة الثالث لرؤساء دول وحكومات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واعترفت بالدعم المقدم من اللجنة. وأفادت عشر سلطات حكومية (هدف فترة السنتين: ١٠) من الأرجنتين، وباراغواي، والبرازيل، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، والسلفادور، وشيلي، وغواتيمالا، وكوستاريكا، والمكسيك بأنها استفادت من المبادئ التوجيهية التي وضعتها اللجنة للأفرقة العاملة التابعة للمؤتمر الوزاري

المعني بمجتمع المعلومات. ونتيجة للاجتماع الأول للمؤتمر المعني بالعلوم والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠١٤ في سانتياغو، وقع ١٥ بلدا إعلانا لتشجيع التعاون فيما بينها.

(ب) النهوض بالمعارف والقدرات المؤسسية لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من أجل تعزيز التقارب في مستويات الإنتاجية وتشجيع الابتكار ودعم إدماج التكنولوجيات الجديدة في عمليات الإنتاج والإدارة

٥٣٦ - واصلت اللجنة تشجيع الابتكار في عمليتي الإنتاج والإدارة من خلال إصدار المنشورات وبناء القدرات من أجل تعزيز المعارف والقدرات المؤسسية لبلدان المنطقة. وتم تحسين قدرات أكثر من ٣٠ من المسؤولين الحكوميين، نتيجة حلقات عمل عقدت في إكوادور (تحويل الهيكل الإنتاجي)، والأرجنتين (تشجيع الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم) وكوستاريكا (بناء مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات). وعقدت دورة تدريبية بشأن سياسات التكنولوجيا والابتكار في عام ٢٠١٥ بمشاركة ممثلين من سبعة بلدان في المنطقة. وأقرّ ثلاثة وتسعون في المائة من المشاركين (هدف فترة السنتين: ٩٣ في المائة) بأنهم استفادوا مما تقدمه اللجنة من مساعدة تقنية لتحسين قدراتهم. ولقي المنشور الرئيسي المتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر اهتماما متزايدا من الجهات المعنية لزيادة استخدامه بمثابة وثيقة مرجعية لتعزيز الإنتاجية. وأقر أربعة وتسعون في المائة من القراء (هدف فترة السنتين: ٨١ في المائة) بأنهم استفادوا من التحليلات والتوصيات السياساتية المتعلقة بأنماط الاستثمار.

البرنامج الفرعي ٣
سياسات الاقتصاد الكلي والنمو

(أ) زيادة الوعي والفهم في أوساط مقرري السياسات وغيرهم من الأطراف المعنية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالقضايا الجارية والناشئة في مجال الاقتصاد الكلي في ظل بيئة شديدة التقلب

٥٣٧ - خلال فترة السنتين، تم إصدار المنشورين السنويين الرئيسيين المعنونين ''الدراسة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي'' (آب/أغسطس ٢٠١٤ وآب/أغسطس ٢٠١٥) و ''لمحة عامة أولية عن اقتصادات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي'' (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥)، مما يعكس عمل اللجنة المتواصل من أجل زيادة الوعي والفهم لدى الجهات المعنية في المنطقة في سياق معالجة القضايا الناشئة في مجال الاقتصاد الكلي. وتبين أن المنشورات الأربعة جميعها هامة وحسنة التوقيت، وحظيت

بتغطية إعلامية كبيرة، إذ جرت الإشارة في ما لا يقل عن خمس عشرة مرة إلى منشورات البرنامج الفرعي وأنشطته في مصادر رسمية، وهو ما يتجاوز الهدف المحدد لفترة السنتين (هدف فترة السنتين: ١٠). وعلاوة على ذلك، أقر ٨٩ في المائة من القراء (هدف فترة السنتين: ٨٠ في المائة) بأنهم استفادوا من التحليلات الواردة في المنشورات بشأن قضايا الاقتصاد الكلي.

(ب) زيادة قدرة صانعي السياسات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على تحليل وتصميم وتنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي التي تعزز النمو الاقتصادي على الأجل الطويل وتحسن تأثيره على المتغيرات الاجتماعية الرئيسية

٥٣٨ - اتخذت الحكومات الوطنية ١٢ من الإجراءات أو الخطوات أو التدابير (هدف فترة السنتين: ١١) في مجال سياسات الاقتصاد الكلي، نتيجة لزيادة قدرات واضعي السياسات في المنطقة، بما في ذلك السياسات المالية والسياسات المتعلقة بالعمل، تمشيا مع الدعوة والتوصيات التي اعتمدها البرنامج الفرعي منذ مدة طويلة في مجال السياسات. وما زال المشاركون يعتبرون المنتديات التي تنظم في إطار البرنامج الفرعي بالغة الأهمية بالنسبة لصياغة السياسات العامة وتحليلها. ونتيجة لذلك، وجد ٩٥ في المائة من المشاركين (هدف فترة السنتين: ٨٥ في المائة) أن هذه المنتديات وما يصدر عنها من توصيات في مجال السياسات مفيدة أو مفيدة جدا لعملهم.

البرنامج الفرعي ٤
تمويل التنمية

(أ) تحسين قدرة صناع السياسات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على وضع وتنفيذ سياسات مالية لتوليد وتخصيص الموارد المحلية وحشد الموارد الخارجية من أجل التنمية

٥٣٩ - خلال فترة السنتين، نفذ أربع من السياسات أو البرامج أو الخطط بما يتماشى مع توصيات اللجنة (هدف فترة السنتين: ٤). فعلى سبيل المثال، كوراساو بصدد إنشاء مصرف إنمائي جديد وقدمت المساعدة التقنية أيضا لغواتيمالا وكوستاريكا من أجل تحديد الثغرات الهيكلية وقياسها وترتيبها بحسب الأولوية. وقدمت المساعدة التقنية إلى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في إطار التحضير للمشاورات الإقليمية المتعلقة بتمويل التنمية، الأمر الذي ساهم في تشكيل مواقف بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وبعدها التمويلي. وقد أدرجت آراء اللجنة في الوثيقة المعنونة ”تمويل التنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: تحليل استراتيجي من منظور بلد متوسط الدخل“. وأقر ستة وسبعون في المائة من القراء (هدف فترة السنتين: ٧٥ في المائة) بأنهم استفادوا من التوصيات السياساتية واعتبروا هذه الوثيقة وثيقة مهمة ومفيدة في مجال خبرتهم.

(ب) تعزيز قدرة صناع السياسات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وغيرهم من الجهات المعنية على المساهمة في المناقشة المتعلقة بإعادة تشكيل الهياكل المالية العالمية والإقليمية المتصلة بالبلدان المتوسطة الدخل، والمساعدة الإنمائية الرسمية، وآليات التمويل المبتكرة

٥٤٠ - نتيجة لعمل اللجنة المستمر في تعزيز قدرة واضعي السياسات على الصعيد الإقليمي، أسهمت أربع مؤسسات إقليمية (هدف فترة السنتين: ٤) في النقاش الدائر بشأن إعادة تشكيل الهياكل المالية العالمية. وأجرت اللجنة مناقشات في مجال مواجهة التقلبات الدورية المتعلقة بسيولة ميزان المدفوعات، وناقش الفريق العامل المعني بالتكامل المالي لاتحاد أمم أمريكا الجنوبية تمويل الهياكل الأساسية. وناقشت المشاورة الإقليمية المتعلقة بتمويل التنمية، التي عقدت في سانتياغو، في إطار الدورة العشرين للجنة الخبراء الحكوميين الرفيعي المستوى، القضايا المتصلة بتمويل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة، من منظور أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفي هذا السياق، أقرت جميع الدول الـ ٣٣ الأعضاء في الجماعة أهمية التعاون والتكامل المالي على الصعيد الإقليمي واعترفت بأهمية تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي وإسهامها الفعال في تنمية بلدان المنطقة.

البرنامج الفرعي ٥
التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية

(أ) تعزيز قدرة الحكومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على صياغة السياسات والبرامج التي تتصدى للمخاطر الاجتماعية الهيكلية والناشئة التي تؤثر على مختلف الفئات الاجتماعية الاقتصادية، مع اتباع نهج يقوم على حقوق الإنسان والمساواة

٥٤١ - نتيجة للجهود التي تبذلها اللجنة لزيادة قدرات الحكومات في المنطقة، تمت صياغة اثنتي عشرة سياسة أو برنامجا (هدف فترة السنتين: ٩) لمعالجة المسائل والمخاطر الاجتماعية الهيكلية والناشئة. وعلى سبيل المثال، أعد البرنامج الفرعي منهجية لقياس فقر الأطفال قبلتها حكومة هايتي ومعهد الإحصاء التابع لها، الأمر الذي سيساهم في وضع خطة وطنية للحد من فقر الأطفال. وعلاوة على ذلك، أسهم المنشور المعنون ”المشهد الاجتماعي لأمريكا اللاتينية في عام ٢٠١٤“ في زيادة مستوى فهم الجهات المعنية واستيعابها للقضايا الاجتماعية الحالية، على النحو الذي أعرب عنه ٧٨ في المائة من القراء (هدف فترة السنتين: ٧٦ في المائة) الذين اعترفوا باستفادتهم من محتوى المنشور وبأنه مفيد. وأُصدر في تموز/يوليه ٢٠١٥ منشور آخر من منشورات البرنامج الفرعي عنوانه ”صكوك الحماية الاجتماعية: مسارات أمريكا اللاتينية نحو العالمية“، لاقى اهتماما متزايدا من الجمهور والجهات صاحبة المصلحة.

(ب) تدعيم القدرة التقنية لمؤسسات السياسة الاجتماعية على تعزيز الأثر الذي تحدثه الإجراءات العامة من حيث إعادة التوزيع، والنهوض بأوجه التعاضد فيما بين السياسات الاجتماعية، وإقامة صلات استباقية مع الكيانات الحكومية والجهات المعنية الأخرى فيما يتعلق بتوسيع شبكات الحماية الاجتماعية والحد من الفقر ومن أوجه التفاوت

٥٤٢ - خلال فترة السنتين، اعتمد ما مجموعه ١٣ مؤسسة من مؤسسات السياسات الاجتماعية (هدف فترة السنتين: ٩) في ثمانية بلدان في المنطقة (إكوادور، وأوروغواي، وباراغواي، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وشيلي، وكوستاريكا، وكولومبيا) برامج تتماشى مع توصيات اللجنة. وفي إكوادور، وضع المجلس الوطني للطفولة والمراهقة سياسات من منظور الحقوق الخاصة بالأطفال والشباب، وقبل المعهد الوطني للشباب في كوستاريكا توصيات اللجنة فيما يتعلق ببرامج الابتكار المؤسسي في القطاع الاجتماعي عن طريق وضع استراتيجية لرصد سياسته الوطنية للشباب. وإضافة إلى ذلك، وضعت وزارة التنمية الاجتماعية في أوروغواي سياسة تتعلق بإقامة نظام وطني للرعاية الصحية. ونتيجة لخدمات المساعدة التقنية التي وفرها البرنامج الفرعي، أقرت ١٢ من الجهات صاحبة المصلحة (هدف فترة السنتين: ١٢) بأنها استفادت من توجيهات اللجنة وتوصياتها التي ركزت على تعزيز قدراتها على تحسين الأثر الاجتماعي للإجراءات العامة.

البرنامج الفرعي ٦

تعميم مراعاة المنظور الجنساني في التنمية الإقليمية

(أ) تعزيز قدرة بلدان المنطقة على تنفيذ سياسات المساواة بين الجنسين، تماشيا مع الاتفاقات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة

٥٤٣ - خلال فترة السنتين، نفذت ستة إجراءات في مجال السياسات (هدف فترة السنتين: ٦) تمخضت عن اجتماعات الهيئة الرئاسية للمؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وصدقت كوستاريكا، وكولومبيا، والأرجنتين على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٩ المتعلقة بالعمل اللائق للعمال المترليين، واعتمدت بيرو الدليل التقني الوطني لتوحيد عملية الرعاية الشاملة للنساء الحوامل أثناء إنهاء الحمل لأسباب علاجية طوعية. وأسندت كولومبيا صلاحيات إلى المجلس الرئاسي للمساواة بين الجنسين للتصدي لمواطن الخطر التي يتعرض لها النساء خلال النزاعات المسلحة، وأنشأت كوستاريكا اللجان المحلية المعنية بالاهتمام الفوري بالحالات المنطوية على مخاطر كبيرة للعنف ضد المرأة ورصدها. ودعمت اللجنة الجهود التي تبذلها بلدان المنطقة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من خلال تعزيز التنسيق بين المؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة

في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والمؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والمؤتمر الإحصائي للأمريكتين.

(ب) تعزيز قدرة بلدان المنطقة على تنفيذ الاتفاقات الصادرة عن الدورة الثانية عشرة للمؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لا سيما فيما يتصل بالتمكين الاقتصادي للمرأة، والاعتراف بعمل المرأة غير المأجور، ومساهمة المرأة في مجتمع المعلومات

٥٤٤ - خلال فترة السنتين، نُفذ ١٩ إجراء في مجال السياسات (هدف فترة السنتين: ١٨) عقب الاتفاقات الصادرة عن المؤتمر الإقليمي الثاني عشر المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وكان من بينها قانون يقضي بإنشاء وزارة شؤون المرأة والمساواة بين الجنسين وإدخال تعديل على قانون العمل يتعلق بكفالة الحقوق المتساوية للأبوين (شيلي)، وإنشاء وحدة للشؤون الجنسانية في وزارة الاقتصاد (السلفادور)، والتعديل الذي أدخل على الدستور في ما يتعلق بالأحكام الخاصة بالمرأة في مكان العمل أثناء فترة الحمل (المكسيك). واعتمدت عشر إجراءات (هدف فترة السنتين:١٠) في مجال السياسات المتعلقة بمقاييس استخدام الوقت في إكوادور، وأوروغواي، وبيرو، وشيلي، وغواتيمالا، وكوستاريكا، والمكسيك. واعتُمد تصنيف أنشطة استخدام الوقت في منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في المؤتمر الإحصائي الثامن للأمريكتين. واستفاد خمس وعشرون من الجهات صاحبة المصلحة (هدف فترة السنتين: ١٨) مما تقدمه اللجنة من مساعدة تقنية ومن التعاون التقني الأفقي فيما بين بلدان الجنوب في مجالات مثل الإحصاءات الجنسانية، والعنف ضد المرأة، والتمكين الاقتصادي، والرعاية، والتخطيط، والعمل غير المأجور.

البرنامج الفرعي ٧

السكان والتنمية

(أ) زيادة قدرة الجهات المعنية بقضايا السكان والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على رصد الاتجاهات السكانية والتصدي للقضايا السكانية والإنمائية لأغراض وضع السياسات والبرامج الاجتماعية - الديمغرافية

٥٤٥ - واصل البرنامج الفرعي خلال فترة السنتين العمل على زيادة قدرة الجهات المعنية في المنطقة ووصل إلى ٤٨ من هذه الجهات (هدف فترة السنتين: ٤٥). وقدم البرنامج الفرعي مدخلات تضمنت بيانات وبيانات وصفية لإنتاج الإحصاءات المتعلقة بوفيات الأمومة، مما أسفر عن إعداد تقرير يتضمن تحليلا لإحصاءات خاصة بـ٢٠ بلدا من بلدان أمريكا اللاتينية

ومقارنة مع الإحصاءات الواردة في تقرير فريق الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات المعني بتقدير وفيات الأمومة. وقدمت المساعدة لدولة بوليفيا المتعددة القوميات في إعداد دراستها الوطنية بشأن وفيات الأمومة. وأقر ثمانية وسبعون في المائة من المشاركين في أنشطة البرنامج الفرعي (هدف فترة السنتين: ٧٣ في المائة) بأنهم استفادوا من المنتجات والخدمات في مجال رصد الاتجاهات السكانية بهدف زيادة استخدامها في وضع السياسات والبرامج الاجتماعية – الديمغرافية. وتلقى واحد وثلاثون مهنيا من ١٤ بلدا تدريبا على أساليب وتقنيات التحليل الديمغرافي من أجل دراسة وتشخيص الديناميات السكانية خلال دورة التحليل الديمغرافي الإقليمية المكثفة.

(أ) زيادة القدرة التقنية لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على رصد وتنفيذ توصيات وأهداف برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وغيره من الاتفاقات الدولية المتصلة بهذه القضايا

٥٤٦ – نتيجة للمساعدة التقنية المقدمة في إطار البرنامج الفرعي والمبادئ التوجيهية والكتيبات والورقات التقنية الصادرة عنه، اتخذت البلدان في المنطقة ٤٨ إجراء (هدف فترة السنتين: ٤٥) لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاتفاقات الدولية الرئيسية المتعلقة بالسكان والتنمية. وتماشيا مع توصيات البرنامج الفرعي، أنشأ كل من بيرو، وشيلي، وكولومبيا، والمكسيك، وهندوراس نظما للحماية الاجتماعية لذوي الإعاقة، ونفذ كل من البرازيل، وشيلي، والمكسيك، ونيكاراغوا، وبيرو، وكوستاريكا تدابير لحماية المهاجرين. ونفذت برامج محددة تتعلق بحماية المسنين، والصحة الإنجابية، وحقوق الإنسان (أوروغواي، والأرجنتين، وكولومبيا، وإكوادور)، وللوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والأمراض المنقولة جنسيا (الأرجنتين، وإكوادور، وبيرو، وشيلي، وهندوراس)، ومنع حمل المراهقات (كولومبيا وهندوراس)، والحد من سوء التغذية، ومنع العنف في مرحلة الطفولة المبكرة (هندوراس، وغواتيمالا). ونفذت ستة بلدان سياسات تتعلق بالمساواة بين الجنسين والعنف ضد المرأة، ووضعت الأرجنتين قوانين لإقرار المساواة في الزواج، وأقرت شيلي قانونا بشأن الاقتران المدني.

البرنامج الفرعي ٨
التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية

(أ) زيادة قدرات بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على دمج معايير الاستدامة في سياسات وتدابير التنمية، بما في ذلك السياسات المتعلقة بالمستوطنات البشرية

٥٤٧ - خلال فترة السنتين، أدمج ١١ بلدا (هدف فترة السنتين: ١١ بلدا) معايير الاستدامة فيما تتخذه من سياسات وتدابير بما يتماشى مع توصيات اللجنة. وخضع كل من البرازيل، وبيرو، وشيلي، وكولومبيا لاستعراض من استعراضات الأداء البيئي. ووقعت البرازيل على برنامج بيئي مع اللجنة، ووقعت ثلاثة بلدان على الإعلان المتعلق بتطبيق المبدأ ١٠ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ليصل بذلك مجموع عدد الدول الموقعة في المنطقة إلى ٢٠. ونتيجة للمشاركة في الحلقات الدراسية التي نظمها البرنامج الفرعي، تحسنت قدرة المسؤولين الحكوميين على صياغة الصكوك القانونية وتنفيذ السياسات المتعلقة بقضايا التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية، وأقرت سبع جهات معنية (هدف فترة السنتين: ٧) بأنها استفادت من خدمات التعاون التقني التي يقدمها البرنامج الفرعي. وتم توقيع اتفاق مع وزارة الإسكان في شيلي من أجل تنفيذ استراتيجية لتطوير الإسكان الاجتماعي المراعي للبيئة، بينما اعتمدت مدينتا ساو باولو وسانتياغو توصيات متصلة بالمستوطنات تتناول تدابير التخفيف والتكيف للحد من آثار تغير المناخ.

(ب) تعزيز قدرة حكومات المنطقة وغيرها من الجهات المعنية على متابعة تنفيذ الاتفاقات الدولية المتعلقة بالتنمية المستدامة والتنمية الحضرية، وإحراز تقدم في ذلك الصدد

٥٤٨ - استنادا إلى توصيات اللجنة، أحرز ١٢ بلدا (هدف فترة السنتين: ١٢) تقدما في تنفيذ الاتفاقات الدولية المتعلقة بالتنمية المستدامة. وعمل البرنامج الفرعي مع مدن سانتياغو وساو باولو ومكسيكو لتحديد تدابير إضافية تتناول خفض انبعاثات الكربون، بما في ذلك إجراء تحليل للتكاليف والفوائد. وعملت اللجنة مع ساو باولو للشروع في التفكير بشأن الخطة الحضرية الجديدة للمناطق الحضرية في أمريكا الجنوبية والمكسيك، ووقعت اتفاقا للتعاون المشترك في هذا المجال شمل تنظيم أربع حلقات عمل رفيعة المستوى. واستحدثت المكسيك وشيلي تدابير مالية لاستيعاب العوامل الخارجية البيئية والصحية عن طريق تطبيق أسعار على جزيء الكربون في الوقود الأحفوري، وعلى انبعاثات الكربون المتصلة بالمرافق العامة، وعلى السكر في المشروبات المصنعة، وعلى انبعاثات السيارات الحديثة. واضطلعت شيلي بأعمال تتعلق بالتكلفة الاقتصادية لخطط التكيف، وبدعم من اللجنة، درست كوستاريكا وإكوادور والبرازيل مسألة اعتماد سياسات مالية مراعية للبيئة.

(ج) زيادة قدرة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على تنفيذ تدابير التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدة آثاره، ولا سيما من خلال سياسات الاستثمار وسياسات المالية العامة

٥٤٩ - خلال فترة السنتين، اتخذت البلدان في المنطقة خمسة إجراءات (هدف فترة السنتين: ٥) تمشيا مع توصيات اللجنة بزيادة عدد السياسات والتدابير المتعلقة بتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه والحد من مخاطره. ومن بين هذه الإجراءات، صممت وزارة المالية في إكوادور أداة لتصنيف أوجه الإنفاق البيئي بدعم تقني مقدم من اللجنة. وستمكن أداة التصنيف هذه الحكومة الوطنية من معرفة النفقات المتكبدة في حماية البيئة، ولا سيما الإنفاق على التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. وقدمت المساعدة التقنية إلى الجمهورية الدومينيكية وكوستاريكا بشأن القرارات المتعلقة بالمساهمات المحددة وطنيا المزمع تقديمها. وإضافة إلى ذلك، أقر ٨٤ في المائة من القراء (هدف فترة السنتين: ٨٢ في المائة) بالاستفادة من التحليلات والتوصيات المتعلقة بسياسات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره والحد من مخاطره والواردة في مجموعة مختارة من منشورات البرنامج الفرعي، مثل ''اقتصاد تغير المناخ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي''.

البرنامج الفرعي ٩

الموارد الطبيعية والهياكل الأساسية

(أ) تعزيز قدرة المؤسسات في بلدان المنطقة على صوغ وتنفيذ السياسات العامة والأطر التنظيمية لزيادة الكفاءة في الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وفي توفير المرافق العامة وخدمات الهياكل الأساسية

٥٥٠ - نتيجة أنشطة البرنامج الفرعي الرامية إلى تعزيز القدرات المؤسسية في بلدان المنطقة، تمت صياغة أو اعتماد ١٢ تدبيرا (هدف فترة السنتين: ١٠) في مجال السياسات على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي. وشملت هذه التدابير وضع مبادرات التكامل الإقليمي في مجال اللوجستيات والتنقل في أمريكا الوسطى، وتعريف مؤشرات الإدماج لرصد وتقييم مشاريع البنى التحتية الإقليمية (مشروع أمريكا الوسطى) والسياسات الإقليمية المتكاملة والمستدامة في مجال اللوجستيات. وقدمت خدمات التعاون التقني لتحسين العمل في مجال الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وتوفير المنافع العامة وخدمات البنى التحتية، واستفاد منها سبع من الجهات صاحبة المصلحة (هدف فترة السنتين: ٧)، مما أدى إلى زيادة قدرتها في مجالات من قبيل مؤشرات البنى التحتية، والتكامل الإقليمي، والموانئ، والنقل، والكفاءة في استخدام. واستفادت تسعة عشر بلدا من المؤشرات الأساسية لكفاءة الطاقة في أمريكا

اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي توفر الدعم لصياغة السياسات العامة على الصعيد الوطني في هذا المجال.

(ب) تعزيز مواءمة السياسات وتنسيقها وتبادل أفضل الممارسات على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي فيما يتعلق بالإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وتوفير المرافق العامة وخدمات الهياكل الأساسية

٥٥١ - خلال فترة السنتين، قامت ٢٧ مؤسسة (هدف فترة السنتين: ٢٧) باتخاذ إجراءات ترمي إلى تنسيق السياسات بما يتماشى مع توصيات اللجنة. ونتيجة للمساعدة التقنية المقدمة، تناول الاتحاد الشيلي لوسطاء الجمارك مسألة توفير اللوجستيات للخطوط الإنتاجية المتصلة بالتجارة، بينما أقرت الجمعية الشيلية الوطنية للتعدين والبترول والطاقة بمساهمة الهامة التي تقدمها اللجنة في الإدارة المتعلقة بتطوير الموانئ. وتمثل أحد الإنجازات الرئيسية التي تحققت في طلب قدمه الممثلون القطريون للمجلس القطاعي لوزراء النقل في أمريكا الوسطى في الاجتماع الرابع والثلاثين للمجلس للحصول على دعم اللجنة في وضع استراتيجية إطارية لدمج الهياكل الأساسية على الصعيد الإقليمي. وأقر رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة الخامس عشر لآلية توكستلا للحوار والتنسيق بالأولوية القصوى للمسائل المتعلقة باللوجستيات والتنقل في استراتيجية التنمية الإقليمية، واعترفوا بإسهام اللجنة في هذا المجال، وطلبوا استمرار المساعدة التي تقدمها.

البرنامج الفرعي ١٠
تخطيط الإدارة العامة

(أ) تعزيز قدرة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على اعتماد نهج جديدة ومعالجة المسائل الناشئة ذات الصلة بالتخطيط الإنمائي، على كلا المستويين الوطني ودون الوطني، والميزنة على أساس النتائج، والإدارة العامة

٥٥٢ - أخذت في الاعتبار ١٤ من الوكالات والكيانات العامة (هدف فترة السنتين: ١٤) في تسعة بلدان في المنطقة توصيات اللجنة في مجالات التخطيط والإدارة القائمة على النتائج واستشراف المستقبل. ومن بين الأمثلة على ذلك، السلفادور مراعاة في ما يتعلق بإنشاء نظام التخطيط الوطني؛ والأرجنتين والمكسيك، في ما يتعلق باعتماد الميزانيات الخضراء وبناء المؤسسات؛ والسلفادور وشيلي، في ما يتعلق بتخطيط المدن وإدارتها، وتغير المناخ؛ وبيرو وأوروغواي، في ما يتعلق بالنمو المستدام والتخطيط من أجل التنمية؛ وبيرو وشيلي، في ما يتعلق بالمشتريات العامة المستدامة. وتحسنت قدرات حوالي ٤٠٠ مشارك (هدف فترة السنتين: ٣٠٠) نتيجة قيام اللجنة بتنظيم أكثر من ١٠٠ دورة للتعلم عن بعد/عبر الإنترنت

على الصعيدين الدولي والوطني، وأقروا بأنهم استفادوا من هذه الأنشطة. ونشر البرنامج الفرعي أكثر من ٢٠ عنوانا بشأن مواضيع محددة في سلسلة الإدارة العامة والتنمية الإقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأقر ٩٠ في المائة من القراء (هدف فترة السنتين: ٨٢ في المائة) بأنهم استفادوا من هذه المنشورات.

(ب) تحسين التنسيق وتبادل أفضل الممارسات وتحديد المعايير بين الأطراف المعنية والحكومات في المنطقة على المستويين الوطني ودون الوطني في مجال استراتيجيات الإدارة العامة للتنمية، مع التشديد على التخطيط والميزنة والتقييم

٥٥٣ - خلال فترة السنتين، شارك ممثلو ما لا يقل عن ١٢ وكالة عامة (هدف فترة السنتين: ١٢ وكالة) في شبكات وفعاليات تم تنظيمها والدعوة إلى عقدها في إطار البرنامج الفرعي، مثل شبكة نظم الاستثمار العام، وشبكة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتخطيط والتنمية المستدامة، وشبكة التنمية الإقليمية، وشبكة أمريكا اللاتينية للتنمية الإقليمية، والمجلس الإقليمي للتخطيط. وإضافة إلى ذلك، ساهم البرنامج الفرعي في إنشاء الشبكة الأيبيرية - الأمريكية لعلماء المستقبليات، وتولى تنسيق أول مناسبة تنظمها اللجنة الدولية بشأن استشراف آفاق التنمية بعنوان ''أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام ٢٠٣٠: رؤى عالمية وآراء قارية''، عقدت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ في سانتياغو. واجتذبت هذه المحافل أكثر من ١ ٠٠٠ مشارك من الأوساط الأكاديمية، والمؤسسات العامة، والمنظمات غير الحكومية، وأقر ٨١ في المائة من المجيبين على الاستقصاء (هدف فترة السنتين: ٧٨ في المائة) بأهمية هذه المحافل واستفادتهم منها في عملهم.

البرنامج الفرعي ١١
الإحصاءات

(أ) إحراز تقدم في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للمؤتمر الإحصائي للأمريكتين في الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥

٥٥٤ - بدعم تقني من اللجنة، امتثل ٩١ في المائة من البلدان في المنطقة (هدف فترة السنتين: ٨٠ في المائة) لنظام الحسابات القومية وأخذت بنظام الحسابات الفرعية. وبالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، قامت الأفرقة العاملة التابعة للمؤتمر الإحصائي للأمريكتين بصياغة ست توصيات أو مبادئ توجيهية (هدف فترة السنتين: ٦) بشأن الفقر، والحسابات القومية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وأسواق العمل، وأدوات التصنيف الدولية. وكثف البرنامج الفرعي دعمه للمؤتمر الإحصائي للأمريكتين وأفرقته العاملة، وقام بتعزيز دوره بوصفه المنتدى الرئيسي

للمناقشات الإحصائية والتنسيق الإحصائي في المنطقة. وجسد الاجتماع الثامن للمؤتمر الإحصائي للأمريكتين نتائج الجهود المضطلع بها خلال فترة السنتين. ويتمثل أحد الإنجازات الرئيسية في الموافقة على الخطة الاستراتيجية للمؤتمر للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٥، التي تفسح المجال الرئيسي للتعاون الإحصائي في المنطقة.

(ب) تعزيز القدرة التقنية لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على رصد الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وعلى صياغة سياسات قائمة على أدلة

٥٥٥ - نتيجة للمساعدة التقنية التي وفرها البرنامج الفرعي، اتخذت بلدان المنطقة تسعة إجراءات (هدف فترة السنتين: ٩) لتنفيذ توصيات اللجنة في مجالات الإحصاءات الأساسية، وجداول الإمدادات والاستخدام، ومؤشرات العمالة، والحسابات الفرعية. وظلت الأنشطة الرامية إلى تحسين قياس الفقر هدفا هاما خلال فترة السنتين، وتم استحداث مقاييس تكميلية متعددة الأبعاد للفقر ونشرها في الإصدار المعنون ''المشهد الاجتماعي لأمريكا اللاتينية في عام ٢٠١٤''. وشهدت قاعدة البيانات الإحصائية للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي مستودع بيانات شبكي موحد لقواعد البيانات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المنطقة، ١٤٠ ٩٧٠ ٦ عملية تنزيل (هدف فترة السنتين: ١,٢ مليون). وأقر سبعة وسبعون في المائة من مستخدمي قاعدة البيانات هذه (هدف فترة السنتين: ٧٧ في المائة) بأنهم استفادوا من المعلومات الواردة فيها، بما في ذلك الموجزات الوطنية والإقليمية، وأداة لتيسير الوصول إلى البيانات على نطاق واسع، وخدمات شبكية لمطوري واجهات التطبيقات البرامجية المتقدمة، ومجموعة من الرسوم المعلوماتية المتاحة للمستخدمين.

البرنامج الفرعي ١٢
الأنشطة دون الإقليمية في أمريكا الوسطى وكوبا والجمهورية الدومينيكية وهايتي والمكسيك

(أ) تعزيز قدرة البلدان في المنطقة دون الإقليمية على معالجة المسائل الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما ما يتعلق منها بالمساواة والحد من الفقر

٥٥٦ - خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، قامت ١٩ مؤسسة (هدف فترة السنتين: ١٠) بصياغة سياسات اقتصادية واجتماعية تأخذ توصيات اللجنة بعين الاعتبار، مما أسفر عن إصدار قانون التنمية والحماية الاجتماعية في السلفادور؛ وقانون القدرة التنافسية، وقانون الحد الأدنى للأجور والسياسات المتعلقة بالطفولة، وسياسات تولي اهتماما للمهاجرين في

المكسيك؛ ووضع الخطة الوطنية للشباب في كوستاريكا. وبالإضافة إلى ذلك، أقر ١٧ من الجهات صاحبة المصلحة (هدف فترة السنتين: ١٢) بالاستفادة مما تقدمه اللجنة من نواتج وخدمات لأغراض تقرير السياسات. فعلى سبيل المثال، أقر المعهد الوطني المكسيكي للمسنين بفائدة الحلقة الدراسية التي نظمت لبناء قدرات ما يزيد عن ٥٠ موظفا وطنيا في مجال حقوق الإنسان الخاصة بالمسنين. وشاركت اللجنة أيضا في تنظيم مؤتمر دولي رفيع المستوى بشأن الحماية الاجتماعية في هاييتي، وساهمت في التعاون بين هاييتي والجمهورية الدومينيكية في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب، مما أسفر عن الاتفاق على تبادل الخبرات بين البلدين بشأن برامج الحماية الاجتماعية.

(ب) تعزيز القدرة التقنية لبلدان المنطقة دون الإقليمية على تصميم وتقييم السياسات والتدابير في مجالات التنمية الاقتصادية والتغيير الهيكلي والتجارة والتكامل والتنمية المستدامة، بما في ذلك الطاقة والزراعة وتغير المناخ

٥٥٧ - خلال فترة السنتين، قامت ٢٣ مؤسسة (هدف فترة السنتين: ٢٠) بوضع سياسات واتخاذ تدابير في مجالات التنمية الاقتصادية والتغيير الهيكلي، والتجارة والتكامل، والتنمية المستدامة، روعيت فيها توصيات اللجنة في مجال السياسات. فعلى سبيل المثال، اعتمدت وزارتا الاقتصاد والسياحة في غواتيمالا منهجية اللجنة لتنفيذ برامج محددة بهدف تعزيز سلسلة القيمة الخاصة بالخضروات الصغيرة؛ واعتمدت وزارتا الاقتصاد والسياحة في السلفادور منهجية اللجنة في صياغة مبادئهما التوجيهية المتعلقة بالسياسات وتعكفان حاليا على تنفيذ برامج لتعزيز سلسلة القيمة الخاصة بالربيان؛ وعدلت وزارة التجارة في كوستاريكا السياسة الوطنية في مجال تنشيط التجارة باستخدام منهجية اللجنة في إيجاد روابط إنتاجية. وركزت أنشطة أخرى على تكامل شبكات الكهرباء وتحديث مشروع أمريكا الوسطى، واستحداث مؤشرات كفاءة استخدام الطاقة، لرصد أوجه التقدم في مختلف قطاعات الاقتصاد. وأقر خمس وعشرون من الجهات صاحبة المصلحة (هدف فترة السنتين: ٢٤) بالاستفادة من منتوجات اللجنة وخدماتها في هذه المجالات.

البرنامج الفرعي ١٣
الأنشطة دون الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي

(أ) تحسين قدرة بلدان المنطقة دون الإقليمية على التعامل مع مسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

٥٥٨ - خلال فترة السنتين، ونتيجة للمساعدة التقنية التي وفرها البرنامج الفرعي، تم إعداد و/أو اعتماد سبعة تدابير في مجال السياسات (هدف فترة السنتين: ١١)، بما يتماشى مع توصيات اللجنة. وقبل كل من أنتيغوا وبربودا، وجامايكا، وجزر تركس وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وكايكوس المشورة السياساتية بشأن أسعار الاستهلاك، وسرقة منتجات الزراعة، والتصنيع الوطني، والكفاءة في استخدام الطاقة، والتوقعات السكانية، على التوالي. وعقد البرنامج الفرعي اجتماع المائدة المستديرة الإنمائي لمنطقة البحر الكاريبي، واعتمدت لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي، بموجب قرارها ٨٣ (د-٢٥)، ٣٧ استنتاجا وتوصية في ما يتعلق ببناء القدرة على التكيف وتعزيز النمو. وأجري استعراض شامل لتنفيذ اتفاق الشراكة الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي ومحفل منطقة البحر الكاريبي للتجارة والتنمية الاقتصادية في منطقة البحر الكاريبي. وأقر عشر من المؤسسات الحكومية ومقرري السياسات والجهات المعنية الأخرى التي شاركت في أنشطة البرنامج الفرعي (هدف فترة السنتين: ٩) بالاستفادة من هذه الأنشطة في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

(ب) تحسين قدرة المؤسسات في بلدان المنطقة دون الإقليمية على متابعة الاتفاقات الدولية الرئيسية في كل من الميدان الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

٥٥٩ - اعتمدت البلدان خلال فترة السنتين سبع سياسات وبرامج وتدابير (هدف فترة السنتين: ١٠). واستهلت اللجنة منبرا خاصا بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغية تيسير تبادل المعارف والإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة والدول الجزرية الصغيرة النامية واستراتيجية موريشيوس للتنفيذ. وقدم الدعم إلى الدول الأعضاء المشاركة في المفاوضات المتعلقة بالوثيقة الختامية لإجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) لضمان أن تمثل شواغل منطقة البحر الكاريبي وقضاياها والتحديات التي تواجهها تمثيلا كاملا في النص النهائي. وعقد البرنامج الفرعي الاجتماع التقني المتعلق باستعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين لعام ١٩٩٥ بعد مرور ٢٠ عاما، الذي اعتُمد خلاله البيان الكاريبي المتعلق بالتحديات التي تواجه المنطقة دون الإقليمية. وبدعم من اللجنة، تمت صياغة منظور لمنطقة البحر الكاريبي في مجال تمويل التنمية،

وجرى التوصل إلى موقف إقليمي بشأن المفاوضات في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية المعقود في أديس أبابا في تموز/يوليه ٢٠١٥.

(ج) النهوض بالتحاور والتعاون والتعاضد على المستوى الإقليمي في منطقة البحر الكاريبي من أجل التعامل مع مسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

٥٦٠ - خلال فترة السنتين، شاركت ١٣ مؤسسة وحكومة كاريبية (هدف فترة السنتين: ٩) بنشاط في الحوار الإقليمي و/أو آليات التعاون والتعاضد التي تنسقها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي. وشاركت بربادوس، وجامايكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت لوسيا، وأمانة الجماعة الكاريبية والسوق المشتركة، والمركز الكاريبي لوضع السياسات، ومنظمة الدول الأمريكية في اجتماع تحضيري دعا إليه البرنامج الفرعي، بهدف كفالة استعراض وبيان التحديات والمشاكل التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي بصورة جيدة في المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وعزز ذلك وضع استراتيجية واتخاذ موقف على الصعيد الإقليمي بشأن المؤتمر. وشاركت أنتيغوا وبربودا، وبربادوس، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، وجزر البهاما، وسانت لوسيا، وسورينام، وغيانا، وكوبا بنشاط في مشاوراتٍ رفيعة المستوى على صعيد منطقة البحر الكاريبي بشأن السبل الممكنة لتعزيز التكامل الإقليمي. وبالإضافة إلى ذلك، اعتُمدت أربع مبادرات إقليمية (هدف فترة السنتين: ٩) بهدف تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين الناتجين عن المساعدة التقنية التي تقدمها اللجنة.

البرنامج الفرعي ١٤
دعم العمليات والمنظمات الهادفة إلى تحقيق التكامل والتعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي

(أ) تحسين قدرة الآليات الإقليمية ودون الإقليمية على تعميق عمليات التكامل وتعزيز التقارب فيما بينها

٥٦١ - خلال فترة السنتين، استُخدمت الإسهامات التقنية والموضوعية للجنة خمس مرات على الأقل (هدف فترة السنتين: ٥) لتيسير المناقشة وبناء توافق الآراء على الصعيد الإقليمي بشأن القضايا الاجتماعية والاقتصادية وقضايا التنمية المستدامة، بناء على طلب من الآليات الإقليمية ودون الإقليمية. وقُدمت مساهمات موضوعية إلى مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من خلال إعداد خمس وثائق بشأن السياسات العامة في مجالات المساواة، والأمية، والهيكل المالي، وإدارة الموارد الطبيعية، والتوقعات الاجتماعية

الاقتصادية للمنطقة. وعلاوة على ذلك، برهن الاتفاق الموقَّع بين اللجنة واتحاد أمم أمريكا الجنوبية في عام ٢٠١٦ على الالتزام المستمر تجاه عمليات مؤتمرات القمة والاجتماعات والمؤتمرات المخصصة للبلدان الأعضاء الـ ١٢ وبتقديم الدعم لتلك العمليات. وبالإضافة إلى ذلك، جرى الاضطلاع بسبع أنشطة أو مبادرات مشتركة على الأقل (هدف فترة السنتين: ٧) شارك فيها مختلف الخطط والآليات الإقليمية ودون الإقليمية بغرض تبادل المعارف والخبرات، بدعم تقني ولوجستي من اللجنة.

(ب) تعزيز الحوار السياسي في إطار الخطط الإقليمية ودون الإقليمية مع الأطراف الثالثة والأطراف الفاعلة من خارج المنطقة

٥٦٢ - خلال فترة السنتين، قدم البرنامج الفرعي إسهامات تقنية وموضوعية إلى منظمات التكامل الإقليمية ودون الإقليمية من أجل تنشيط النقاش وتحقيق توافق في الآراء بين البلدان في القضايا الاجتماعية والاقتصادية وقضايا التنمية المستدامة. واستخدمت الإسهامات التقنية والموضوعية للجنة ثلاث مرات على الأقل (هدف فترة السنتين: ٣) لتيسير الحوار الإقليمي مع الأطراف الثالثة، بما في ذلك الشركاء أو الآليات من خارج المنطقة. وقدمت اللجنة إسهامات تحليلية وتوصيات تتعلق بكيفية تحسين علاقات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والصين، استجابةً للطلبات التي تلقَّتها الرئاسة المؤقتة التي تتولاها كوستاريكا في إطار التحضير للاجتماع الوزاري الأول لمنتدى بلدان الجماعة والصين. وعُرضت المواقف المتفق عليها إقليميًّا ثلاث مرات على الأقل (هدف فترة السنتين: ٣) في محافل أو مؤتمرات قمة عالمية، بما في ذلك موقف متفق عليه إقليميا في اجتماع وزراء التصنيع والنظراء من مجموعة الـ ٧٧ والصين، الذي عُقد في دولة بوليفيا المتعددة القوميات، دعمًا لإعداد وثيقة الموقف الإقليمي وتقديمها إلى مؤتمر القمة السابع للأمريكتين.

الباب ٢٢

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا

أبرز نتائج البرنامج

واصلت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على وضع وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبدعم من الإسكوا، أيدت جامعة الدول العربية المبادرة العربية للترابط بين المياه والطاقة والغذاء؛ وعقد

السودان أول حوار اجتماعي وطني، واعتمدت الإمارات العربية المتحدة سياسة وطنية للشباب؛ وأنشأ العراق واليمن لجانا وطنية للممارسة بشأن تعميم النهج التشاركي؛ وسَنَّ الأردن تشريعا لإنشاء لجنة مستقلة للاستثمار وبشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ وأصدرت مصر أنظمة تتعلق بشركات التأمين؛ وقامت المملكة العربية السعودية وتونس بتنقيح إطاريهما للاقتصادي الكلي. واعتمدت الكويت الاستراتيجية الوطنية لبناء مجتمع المعلومات، واعتمدت مصر استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام ٢٠٢٠. وشُكِّلت شبكات للمسؤولين الحكوميين ومنظمات المجتمع المدني في خمسة بلدان. وأحرز خمسة عشر بلدا تقدما في تنفيذ نظام الحسابات القومية. وجرى استعراض خطة التنمية الوطنية للمملكة العربية السعودية ومشروع دستور اليمن ليشملا الجوانب الجنسانية؛ واعتمد السودان استراتيجيات وطنية بشأن الأسرة والمرأة، وقامت مصر بصياغة قوانين لمكافحة العنف المترلي. وقامت وزارتان عراقيتان بوضع إصلاحات القطاع العام؛ وأدرج السودان استراتيجيات للتخفيف من حدة التراعات في خططه الوطنية؛ واعتمد الأردن ورقة الإسكوا المتعلقة باللاجئين السوريين.

التحديات والدروس المستفادة

يظل التحدي الرئيسي الذي يواجه الإسكوا هو عدم الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة. فقد أصبح من الصعب بشكل متزايد الانخراط في مبادرات موجهة نحو تحقيق النتائج على المدى المتوسط والمدى الطويل في البلدان التي تشهد وضعا أمنيا متقلبا. وبالرغم من هذه العقبات، تعلمت اللجنة أن تكون مرنة وقادرة على التكيف مع الظروف المتغيرة. وستواصل الإسكوا، على الرغم من هذه العقبات، التفوق في الاضطلاع بالبرامج والتخطيط لنوع التدخل السريع الذي يتطلبه الوضع السياسي الراهن.

٥٦٣ - تستند النتائج الواردة أعلاه إلى تنفيذ ٩٩ في المائة من النواتج المقرّرة القابلة للقياس الكمي البالغ عددها ٤٠٥ نواتج، مقابل ٩٨ في المائة منها في فترة السنتين السابقة. وارتفع عدد النواتج الإضافية المنفذة بمبادرة من الأمانة من ٤٤ ناتجا في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى ٤٦ ناتجا في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

٥٦٤ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ ((A/68/6 (Sect.22)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) إدارة برنامج عمل الإسكوا بفعالية

٥٦٥ - نفذت الإسكوا ٩٩ في المائة من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي (هدف فترة السنتين: ٩٠ في المائة) في غضون الأطر الزمنية المحددة، واستخدمت ما نسبته ١٠٠ في المائة من الموارد المخصصة (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة)، مقارنة بالأموال المأذون بها. واكتمل تقييم ثلاثة مشاريع ممولة من حساب التنمية وتقييم البرنامجين الفرعيين ٦ و ٧ ومركز الإسكوا للتكنولوجيا بنجاح خلال فترة السنتين. وجرى تقييم تنظيم الدورة الثامنة والعشرين للإسكوا ودورات الهيئات الحكومية الدولية الأخرى، بجمع آراء الدول الأعضاء بشأن عمل الإسكوا. وبالإضافة إلى ذلك، كانت الإسكوا نشطة جدا في تنفيذ خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وضمن مبادرات أخرى، وضعت الإسكوا أيضا سياسة تنظيمية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وقامت بتصميم وإدارة جائزة تُمنَح كل سنتين في مجال ”النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة“؛ ووضعت خطة للموارد البشرية تهدف إلى تمثيل المرأة على جميع المستويات على قدم المساواة مع الرجل في السنوات الثلاث القادمة.

(ب) تحسين الالتزام بتقديم الوثائق في موعدها المحدد

٥٦٦ - تمكنت الإسكوا من زيادة فعالية الاجتماعات الحكومية الدولية التي تعقدها، عن طريق وضع الصيغة النهائية لوثائق الاجتماعات وإطلاع البلدان الأعضاء عليها قبل الاجتماعات بوقت كاف. ويكفل ذلك استعداد المشاركين للمناقشات بصورة ملائمة. فعلى سبيل المثال، تم توزيع وثائق الدورة الثامنة والعشرين للإسكوا، في المتوسط، قبل انعقاد الدورة بستة أسابيع. وأعرب أعضاء الوفود عن ارتياحهم لإصدار الوثائق في حينها من خلال استمارة التقييم المنجزة التي تضمنت نقطة تقييمية للتقيد بمواعيد تقديم الوثائق بلغت ٤,٤٦ على مقياس مكون من خمس نقاط. وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، قُدِّم ما نسبته ٩٥ في المائة من وثائق ما قبل الدورة (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة) وفقا للمواعيد النهائية المحددة. وتطرح عملية ترجمة جميع الوثائق إلى اللغة العربية تحديا خاصا مما يستلزم تقديم جميع التقارير قبل موعدها بأسبوعين إضافيين على الأقل. بيد أن الإسكوا تخطو خطوات كبيرة في هذا الصدد، ونسبة الـ ٩٥ في المائة لمعدل تقديم التقارير تُعد تحسنا كبيرا بالمقارنة بنسبة الـ ٨٩ في المائة التي تحققت في فترة السنتين السابقة.

(ج) تحديد القضايا الناشئة التي تتطلب اهتمام البلدان الأعضاء

٥٦٧ - طرحت فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ تحديات أمام منطقة الإسكوا بسبب الظروف السياسية السائدة في العديد من دولها الأعضاء. وواصلت الإسكوا مواءمة أنشطتها مع الأولويات الإقليمية الناشئة والاستجابة للتوصيات التي قدمتها الدول الأعضاء فيها أثناء الاجتماعات الحكومية الدولية كما يتضح من التوصيات الـ ٢٠٢ (هدف فترة السنتين: ٩٥) التي قدمتها الهيئات الحكومية الدولية لمعالجة القضايا التي عرضتها عليها الأمانة. وفي هذا السياق، تناولت الإسكوا القضايا الرئيسية الناشئة في المنطقة العربية من خلال الدورة الوزارية الثامنة والعشرين، التي عُقدت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ في تونس، في موضوع ''العدالة الاجتماعية في سياسات الدول العربية''. وتُوِّجت المناقشات باعتماد إعلان تونس بشأن العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية. وقدمت الإسكوا أيضا الدعم لدولها الأعضاء في التحضير للمؤتمرات الدولية الرئيسية المتعلقة بالتنمية المستدامة، وتمويل التنمية، وتغير المناخ.

(د) زيادة اتساق السياسات في مجال إدارة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة

٥٦٨ - نفذت الإسكوا ٢٠ ناتجا (هدف فترة السنتين: ١٥) بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى في إطار آلية التنسيق الإقليمي. وواصلت أداء دور الجهة الداعية لعقد اجتماعات آلية التنسيق الإقليمي للدول العربية. وفي عام ٢٠١٤، عقدت الآلية اجتماعها العشرين، الذي أصدر فيه المشاركون ١١ توصية التزموا من خلالها بسلسلة من المبادرات التعاونية المتعلقة بإدماج الأولويات الإقليمية في خطة التنمية الناشئة لما بعد عام ٢٠١٥، وفي الأعمال المتعلقة بالعدالة الاجتماعية والتنمية في سياق الأزمات. وفي الاجتماع الحادي والعشرين للآلية، المعقود في عام ٢٠١٥، أصدر المشاركون تسع توصيات تركز على تعزيز التعاون والتنسيق بين كيانات الأمم المتحدة الإقليمية وغيرها من المنظمات الإقليمية لأغراض تقديم الدعم للدول الأعضاء في تكييف واعتماد وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها. ودعت الإسكوا أيضا إلى عقد الدورتين الأولى والثانية للمنتدى العربي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

(هـ) زيادة الوعي العام بعمل الإسكوا لمتابعة الأولويات الإقليمية والقضايا الناشئة

٥٦٩ - واصلت الإسكوا توسيع نطاق تأثيرها من خلال مجموعة متنوعة من الوسائل. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، دشنت الإسكوا موقعها الشبكي المجدد والمحدث بالكامل (https://www.unescwa.org). وزاد عدد المنشورات التي جرى تنزيلها من ٤١٤ ٣٢ منشورا في عام ٢٠١٣ إلى ١٤٥ ٦١ منشورا في عام ٢٠١٥، منها ٦٣٧ ٦ منشورا سُجلت منذ

بدء تشغيل الموقع الشبكي الجديد. وظل عدد العملاء في القائمة البريدية للإسكوا الذين تلقوا نشرات صحفية ودعوات إعلامية مستقرا عند ٠٠٠ ٥ عميل (هدف فترة السنتين: ٠٠٥ ٤). وبلغ عدد التقارير الصحفية السمعية والبصرية والمكتوبة عن أنشطة الإسكوا ١٠٠ ١ تقرير (هدف فترة السنتين: ١٠٠ ١). وزاد عدد المعجبين بصفحة الإسكوا على موقع فيسبوك من ٧٩١ ١ في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى ٠٨٣ ٥ في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وفي أيار/مايو ٢٠١٤، افتتحت الإسكوا حسابها على موقع تويتر. وزاد من بروز أعمال الإسكوا التغطية الإعلامية لأنشطة اللجنة، مثل إصدار منشورها الرئيسي المعنون ''التكامل العربي، حتمية إنمائية في القرن الحادي والعشرين'' في تونس، وعقد الدورة الوزارية الثامنة والعشرين في تونس أيضا.

البرنامج الفرعي ١
الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية لأغراض التنمية المستدامة

(أ) تعزيز القدرات الوطنية على إيجاد فرص اجتماعية - اقتصادية عادلة وشاملة للجميع، وزيادة هذه الفرص، وذلك بزيادة إنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لإتاحة فرص العمل وتحقيق التنوع الاقتصادي

٥٧٠ - وضعت البلدان الأعضاء، بدعمٍ من الإسكوا، ثلاثة تدابير جديدة (هدف فترة السنتين: ٣) على الصعيد الوطني بشأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وشملت هذه التدابير مشروع إيجاد فرص العمل في مجال النفايات وتوليد قيمةٍ منها في عُمان؛ وأنشطة المباني الخضراء في عمان؛ وتشجيع الممارسات الخضراء وتوفير الدعم الاستشاري وخدمات المعلومات في مجال الإنتاج الأخضر. وارتفع عدد المؤسسات التي أوجدت فرصا لتوليد العمالة من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من ١٠ مؤسسات في عام ٢٠١٣ إلى ١٣ مؤسسة في عام ٢٠١٥ (هدف فترة السنتين : ١٢). وعززت الإسكوا شبكة مكاتبها للمساندة الخضراء من خلال توسيع نطاقها لتشمل المغرب، بالشراكة مع مركز الإنتاج الأنظف. وفي إطار العملية التشاورية الإقليمية المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، افتتحت الإسكوا وشركاؤها الاجتماع الأول للمنتدى العربي حول التنمية المستدامة في نيسان/أبريل ٢٠١٤، في عَمّان. وقدم الاجتماعُ الدعمَ للمشاركين العرب في الإعداد للدورة الثانية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

(ب) تعزيز قدرات البلدان الأعضاء على وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وخطط عمل وطنية ودون إقليمية وإقليمية، بغرض تحقيق الإدارة المستدامة للمياه والطاقة والأراضي

٥٧١ - حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، اعتمدت حكومات وطنية خمس سياسات واستراتيجيات (هدف فترة السنتين: ٣) لتلبية الاحتياجات في مجالات المياه والطاقة والأراضي. ومن خلال الدعم المقدم من الإسكوا في مجال بناء القدرات، تم تدريب مسؤولين يمنيين على الآليات المناسبة لتعزيز الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة، وبالتالي تمكنوا من اعتماد استراتيجية لتمويل نظم الطاقة المتجددة. وارتفع عدد التدخلات الرامية إلى تحسين فرص الحصول على خدمات المياه والطاقة وكفاءتها من سبعة تدخلات في عام ٢٠١٣ إلى ١١ تدخلا في عام ٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ٩). وأسهم الدعم المقدم من الإسكوا إلى اليمن في بناء قدرة الموظفين العاملين في وزارة الزراعة والري على تشغيل مضخات الطاقة الشمسية. وشملت الملامح البارزة الأخرى إعداد ورقة معنونة ''أهداف التنمية المستدامة: منظور إقليمي عربي''؛ وتقديم الدعم التقني إلى وزارة البيئة في لبنان لوضع خطة وطنية لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة؛ وتأييد الدول الأعضاء العربية للمبادرة العربية للترابط بين المياه والطاقة والغذاء.

(ج) تعزيز الأمن الغذائي وأمن المياه والطاقة في المنطقة العربية تحقيقاً لاستدامة التنمية على المدى البعيد والحفاظ على المنجزات في مجالي التخفيف من حدة الفقر والتنمية البشرية بتعزيز التعاون الإقليمي في ما يتعلق بالموارد المائية المشتركة وشبكات الطاقة وإدارة الأراضي

٥٧٢ - حتى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، اعتُمِدت ١٣ توصية حكومية دولية (هدف فترة السنتين: ١٣) بشأن المبادرات التعاونية الإقليمية المتعلقة بالأمن المائي والغذائي وأمن الطاقة. واعتُمِد الإطار الاستراتيجي العربي للتنمية المستدامة والمنظور الإقليمي لأهداف التنمية المستدامة عند اختتام الدورة الاستثنائية لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة التي عقدت في حزيران/يونيه ٢٠١٤. وشاركت الإسكوا أيضا في الدورة السابعة والعشرين لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة (القاهرة، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥)، التي دعم فيها المشاركون إجراءات المتابعة المتعلقة باعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ودعمت الإسكوا وضع الصيغة النهائية لخطة العمل الرامية إلى تنفيذ الاستراتيجية العربية للأمن المائي في المنطقة العربية من أجل التصدي للتحديات وتلبية احتياجات المستقبل في مجال التنمية المستدامة للفترة ٢٠١٠-٢٠٣٠. وأُيِّدت خطة العمل فيما بعد بالقرار الصادر عن المجلس الوزاري العربي للمياه (الدوحة، ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٤).

(د) تعزيز قدرات البلدان الأعضاء على مواجهة وإدارة الأزمات من أجل استيعاب تأثيرات الأزمات والتصدي لها، بما في ذلك وضع آليات دون إقليمية وإقليمية للتصدي بشكل متسق لتغير المناخ والأزمات الطبيعية

٥٧٣ - نُظمت حلقتا عمل تدريبيتان على الصعيد الإقليمي إحداهما في عَمان في أيار/مايو ٢٠١٤ والأخرى في الكويت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ مع جامعة الدول العربية في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والتطورات الأخيرة، والتحديات التي تواجه المفاوضين والمواقف المشتركة بين بلدان المنطقة لدى الإعداد للاجتماعات التحضيرية (بون، ألمانيا، ٤-١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤) والمفاوضات العالمية للدورة العشرين للمؤتمر المعني بتغير المناخ (ليما، من ١ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤). وارتفع عدد التوصيات التي اعتمدتها البلدان الأعضاء والرامية إلى التصدي بشكل متسق لتغير المناخ والأزمات الطبيعية من خمس توصيات في عام ٢٠١٣ إلى تسع توصيات في عام ٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ٩). وأُيِّد مقترح الإسكوا الداعي إلى إنشاء مركز معرفة إقليمي عربي بشأن تغير المناخ والمياه في قرار اتخذه المجلس الوزاري العربي للمياه في دورته السادسة (الدوحة، ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٤).

البرنامج الفرعي ٢
التنمية الاجتماعية

(أ) تعزيز القدرة الوطنية على وضع سياسة اجتماعية قائمة على الحقوق وتعزز الإدماج الاجتماعي والحماية الاجتماعية وتقديم الخدمات الاجتماعية الملائمة وتوليد فرص العمل

٥٧٤ - ساهم عمل الإسكوا في تحسين الشمول ومراعاة الاعتبارات الجنسانية في خطة التنمية الوطنية لدولة فلسطين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، وفي بدء السودان حوارا وطنيا بشأن السياسات الاجتماعية المتكاملة. وارتفع عدد التدابير الرامية إلى تعزيز الحماية الاجتماعية، والحصول على الخدمات الاجتماعية، والعمالة من أربعة تدابير في عام ٢٠١٣ إلى ستة تدابير في عام ٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ٦). وساهمت أنشطة الإسكوا أيضا في تعزيز القدرات على اعتماد تدابير تُعزز إدماج الفئات الاجتماعية والديمغرافية الرئيسية، مما أدى إلى زيادة عدد التدابير من ٢١ في عام ٢٠١٣ إلى ٢٦ في عام ٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ٢٤). ومما يدل على ذلك اعتماد السياسة الوطنية للشباب في الإمارات العربية المتحدة، وإدماج ثلاثة مجالات جديدة ذات أولوية للسكان في خطط التنمية الوطنية للأردن (تنظيم الأسرة والتعليم التقني)، والمغرب (المُسنّون)، والسودان (الهجرة)، ووضع إطار لرصد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأهداف التنمية المستدامة في المغرب.

(ب) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على اعتماد سياسات وبرامج للتنمية الاجتماعية تقوم على مشاركة المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين، في وضع السياسات العامة وتنفيذها ورصدها

٥٧٥ - ارتفع عدد الحالات التي شاركت فيها منظمات المجتمع المدني، بدعم من الإسكوا، في المناقشات المتعلقة بالأولويات الإنمائية من ١٠ حالات في عام ٢٠١٣ إلى ١٥ في عام ٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ١٤). ومما يدل على ذلك، المشاركة المكثفة للمجتمع المدني في اثنتين من المشاورات الإقليمية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والتوصيات التي قدمها المجتمع المدني إلى الاجتماع العربي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة، وكذلك الحوارات المتعلقة بسياسات العدالة الاجتماعية التي جرت في الدورة الوزارية الثامنة والعشرين. وبموازاة ذلك، ارتفع عدد اللجان المشتركة التي تيسرها الإسكوا والمعنية بقضايا التنمية القائمة على المشاركة من ١٤ لجنة في عام ٢٠١٣ إلى ١٧ في عام ٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ١٧). وأنشأ ممثلون عن الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني في العراق واليمن، بدعم من الإسكوا، لجنتين وطنيتين معنيتين بالممارسات لتعزيز العمليات التشاركية في هذين البلدين وإضفاء الطابع المؤسسي عليها.

البرنامج الفرعي ٣
التنمية والتكامل الاقتصاديان

(أ) تعزيز القدرة الوطنية على تهيئة الظروف الاجتماعية - الاقتصادية الشاملة للجميع والمنصفة من خلال سياسات النمو المناصرة للفقراء التي تركز على توليد فرص العمل والسياسات المالية الشاملة للجميع والمنصفة

٥٧٦ - واصلت الإسكوا متابعة المسائل المتعلقة بتوافق آراء مونتيري ومؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية كما يتضح من ٢٥ من السياسات والتدابير (هدف فترة السنتين: ٢٦) التي اعتمدتها البلدان الأعضاء في هذا الموضوع. وخلال فترة السنتين، أقر الأردن قانونا جديدا للاستثمار وقانونا بشأن شراكة القطاعين العام والخاص، بينما أصدرت مصر أنظمة جديدة في مجال تعبئة الموارد الخاصة من أجل التنمية. وخلال فترة السنتين، نظمت الإسكوا تسع حلقات عمل بشأن تسوية المنازعات الاستثمارية، وتجنب الازدواج الضريبي، وتحويلات العمال، ساهمت في الارتقاء بمهارات أكثر من ١٨٠ مسؤولا حكوميا من ستة بلدان، هي تونس والسودان ولبنان ومصر والمغرب واليمن. وأعد البرنامج الفرعي موقفا عربيا موحدا تجاه القضايا الرئيسية المتصلة بتمويل التنمية ووفر التدريب لـ ٥٠ مسؤولا على وضع استراتيجيات قياس الفقر والحد منه. واعتمدت ستة بلدان أعضاء (هدف فترة السنتين: ٦) إطار اقتصاد كلي عادل وشامل للجميع.

(ب) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على تنمية الاقتصادات القائمة على المعرفة بغية تحقيق نمو اقتصادي مستدام والتخفيف من حدة الفقر من خلال سياسة فعّالة للاقتصاد الكلي وكذلك تشجيع التنوع الاقتصادي والقدرة التنافسية في سبيل إيجاد فرص عمل لائقة

٥٧٧ - تابعت الإسكوا، خلال فترة السنتين، مع بلدانها الأعضاء تحديث الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية لتلك البلدان من خلال استقصاءات للمتابعة تهدف إلى الإقرار بالفوائد المتحققة من النواتج التحليلية للإسكوا في مجال سياسات الاقتصاد الكلي والاستراتيجيات الإنمائية. وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، طلبت أربعة بلدان أعضاء (هدف فترة السنتين: ٤) دعم الإسكوا وتلقّت ذلك الدعم في وضع استراتيجيات وطنية للاقتصادات القائمة على المعرفة والقدرة التنافسية.

(ج) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على تنسيق سياساتها الاجتماعية والاقتصادية وكفالة تنفيذ الاتفاقات الاقتصادية الإقليمية من أجل تحقيق التكامل داخل الإقليم

٥٧٨ - من أجل تعزيز التكامل الإقليمي في المنطقة العربية، ركزت الإسكوا برنامج عملها على تعزيز التكامل الإقليمي فيما بين البلدان الأعضاء في الإسكوا من خلال ثلاث ركائز رئيسية هي: (أ) الهياكل الأساسية ولوجستيات النقل؛ و (ب) السياسات التجارية؛ و (ج) التقارب الاقتصادي الكلي والتكامل المالي. وفي عام ٢٠١٤، وقعت البلدان العربية اتفاقا جديدا لتشجيع الاستثمارات فيما بين البلدان العربية. وزاد عدد البلدان الأعضاء التي شاركت في منتدى سياسات الاقتصاد الكلي ونفذت اتفاقات إقليمية من بلدين في عام ٢٠١٣ إلى ثلاثة بلدان في عام ٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ٣). وكانت موريتانيا من بين البلدان العربية التي بدأت في اتخاذ تدابير نحو تنفيذ اتفاق الاستثمار فيما بين البلدان العربية.

(د) تعزيز التكامل الإقليمي بين البلدان الأعضاء عن طريق إرساء وتنسيق الهياكل الأساسية الإقليمية المادية والتشريعية

٥٧٩ - حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، كان ٣٦ بلدا قد اعتمد (هدف فترة السنتين: ٣٧) اتفاقات متعلقة بالنقل أو أنشأ لجانا وطنية معنية بالنقل والتجارة. وخلال فترة السنتين، طلب المغرب دعم الإسكوا للانضمام إلى اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي، واتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي، ومذكرة التفاهم بشأن النقل البحري في المشرق العربي. وعلاوة على ذلك، انضمت الكويت إلى مذكرة التفاهم بشأن النقل البحري في المشرق العربي في عام ٢٠١٥. وسلطت التقارير التقنية للدورة الخامسة عشرة للجنة النقل (الرباط، ٢٧-٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥) الضوء على أهمية الاستمرار في تنفيذ اتفاقي الطرق الدولية والسكك الحديدية الدولية في المشرق العربي، مع الاعتراف بالحاجة إلى إعادة

تسمية هذين الاتفاقين من الناحية القانونية لتجسيد العضوية الجديدة لبلدان المغرب العربي التي انضمت مؤخرا إلى الإسكوا.

(هـ) تعزيز قدرة المؤسسات العامة على تهيئة بيئة مواتية للتنمية عن طريق اتباع ممارسات جيدة في الحوكمة تقودها وتتولى زمامها الجهات الوطنية من أجل تنفيذ الإدارة المعززة للاقتصاد الكلي مع الإشراك الكامل لمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص

٥٨٠ - ركزت الإسكوا على قضايا الإدارة الاقتصادية وبناء المؤسسات في المنطقة خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، في إطار تغطية أحد المجالات ذات الأولوية الإقليمية المتصلة بالتنمية الاقتصادية المستدامة على أساس مزيد من الإنتاجية والتنافسية، وعن طريق التكامل والتعاون الإقليميين، وتماشيا مع المشاورات العالمية المتعلقة بالحوكمة وإطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، نظمت الإسكوا اجتماعا للخبراء لمناقشة وتحديد أولويات المنطقة فيما يتعلق بالإدارة الاقتصادية والتخطيط للتنمية الوطنية. وارتفع من سبعة بلدان في عام ٢٠١٣ إلى ٨ في عام ٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ٨) عدد البلدان الأعضاء التي طلبت وتلقت الدعم من الإسكوا في مجال إصلاحات الإدارة تماشيا مع التغييرات في الاقتصاد الكلي. وخلال فترة السنتين، قدمت الإسكوا الدعم للبنان في صياغة خطة التنمية الاقتصادية الوطنية.

البرنامج الفرعي ٤
تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التكامل الإقليمي

(أ) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على تطوير الاقتصادات القائمة على المعرفة والاستفادة منها من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتخفيف من حدة الفقر

٥٨١ - قدمت الإسكوا المساعدة لبلدان أعضاء في صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل من أجل تحويل اقتصاداتها إلى اقتصادات تنافسية قائمة على المعرفة كما يتضح من العشرة بلدان (هدف فترة السنتين: ١٠) التي نفذت سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اعتبارا من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وأبدت ثمانية بلدان أعضاء (هدف فترة السنتين: ٧)، شملت الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان وقطر والكويت ومصر والمملكة العربية السعودية، تقدما في تنفيذ المؤشرات المتفق عليها دوليا بشأن الاقتصاد القائم على المعرفة. واستهل مركز الإسكوا للتكنولوجيا ثلاثين من الشراكات والمشاريع والبرامج القائمة على التكنولوجيا (هدف فترة السنتين: ٣٠) ونفذها في المنطقة. ومن بين مختلف الدراسات التي أعدتها الإسكوا ”توصيات سياساتية بشأن الجريمة الإلكترونية والأمان الإلكتروني في المنطقة العربية“، و ”تكامل تقديم الخدمات في المنطقة العربية: دور

المعايير وقابلية التشغيل البيني''، ودارسة تضمنت تحليلا لحالة خدمات الحكومة الإلكترونية في البلدان العربية.

(ب) تعزيز القدرة على التنافس في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة على صعيدي الإنتاج وتقديم الخدمات، مع التركيز بصورة خاصة على الشراكات والبحث والتطوير والابتكار

٥٨٢ - حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، نُفِّذت ١٠ مبادرات إقليمية تهدف إلى تنمية مجتمعات المعلومات والمعرفة (هدف فترة السنتين: ٧) عن طريق الشراكات والبحث والتطوير والابتكار، وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وواصلت الإسكوا عملها بشأن المحتوى الرقمي العربي من خلال تنفيذ مبادرتها المعنونة ''تعزيز صناعة المحتوى الرقمي العربي من خلال الحاضنات التكنولوجية'' وتقديم حلقات عمل في الإمارات العربية المتحدة وتونس ومصر. وتضمنت هذه الأحداث أيضا إجراء مسابقات وطنية في مجال المحتوى الرقمي العربي لاختيار أفضل أفكار المشاريع. ونظمت الإسكوا حلقة عمل مواضيعية بشأن المحتوى الرقمي لمجتمع المعرفة الشاملة للجميع لاستكشاف أفضل السبل لتناول مختلف جوانب المحتوى الرقمي والتعدد اللغوي في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وبلغ عدد البلدان الأعضاء التي تستخدم المؤشرات الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي وضعتها الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية ١٠ بلدان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ١٠).

(ج) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على كفالة تنسيق سياساتها الاجتماعية الاقتصادية، بما يحقق كامل إمكانات التكامل الأقاليمي وإقامة إطار متناسق للسياسات لإدارة الإنترنت وإصدار التشريعات اللازمة

٥٨٣ - انضمت سبعة بلدان أعضاء (هدف فترة السنتين: ٧) إلى المبادرات و/أو الأطر الدولية المتعلقة بإدارة الإنترنت أو السلامة الإلكترونية، وفقا لاستبيان أرسلته الإسكوا إلى الدول الأعضاء. وشجعت ست مبادرات لوضع السياسات والتشريعات (هدف فترة السنتين: ٦) على استخدام الفضاء الإلكتروني والتجارة الإلكترونية في منطقة الإسكوا، شمل بعضها بوابة حكومة قطر، ولوحة البوابة الإلكترونية للمملكة العربية السعودية، وبوابة الحكومة الإلكترونية للبحرين، وبوابة الدفع الإلكتروني للسودان، والبوابة الوطنية للدفع الإلكتروني في عمان. وشملت الأنشطة الرئيسية للمنتدى العربي لإدارة الإنترنت خلال عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ عقد اجتماعات الفريق الاستشاري العربي لأصحاب المصلحة المتعددين والاجتماعين السنويين الثالث والرابع للمنتدى. وقامت الإسكوا بصياغة إطار إجرائي

إقليمي من أجل مكافحة الجريمة الإلكترونية وتعزيز الأمان الإلكتروني في المنطقة العربية؛ وأعدت دراسة عن ”التوصيات السياساتية بشأن الجريمة الإلكترونية والأمان الإلكتروني للمنطقة العربية“؛ ونظمت أيضا حلقة عمل لبناء القدرات بشأن تعزيز فضاء إلكتروني أكثر أمنا في المنطقة العربية.

البرنامج الفرعي ٥
استخدام الإحصاءات في وضع سياسات تستند إلى الأدلة

(أ) تحسين توفير البيانات الإحصائية عن البلدان الأعضاء من خلال جمع ونشر الإحصاءات والمؤشرات الرسمية

٥٨٤ - قامت الإسكوا في إطار جهودها الرامية إلى تعزيز اكتمال مجموعات البيانات المنشورة على الموقع الشبكي العام، بتبسيط الاستبيانات وتكثيف المتابعة في حالة عدم الاستجابة وتوفير تقديرات لملء البيانات الناقصة. وقدم أربعة عشر بلدا (هدف فترة السنتين: ١٣) ما لا يقل عن ٦٠ في المائة من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية. وجميع البيانات الصادرة عن الإسكوا متاحة حاليا من خلال بوابة مركزية ويمكن تنزيلها. وبلغ عدد استفسارات قواعد البيانات الإحصائية للإسكوا على الإنترنت، المسجلة خلال ربع مختار من فترة السنتين، ٦٢٠ استفسارا (هدف فترة السنتين: ٣٥٠).

(ب) تحسين القدرات الوطنية للبلدان الأعضاء على إنتاج إحصاءات رسمية بما يتفق مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية

٥٨٥ - حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، برهن ١٥ بلدا من بلدان الإسكوا، (هدف فترة السنتين: ١٣) على إحراز تقدم كبير في تنفيذ المعايير الإحصائية الدولية الجديدة أو المنقحة، ولا سيما تنفيذ جداول المدخلات والنواتج وجداول العرض والاستخدام، وفقا لمنهجية نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وعلى الرغم من هذا التقدم، لا تزال فرادى البلدان في منطقة الإسكوا في مراحل مختلفة من تطوير الإحصاءات. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت الإسكوا متابعة التحسينات المدخلة على البنية المؤسسية للإحصاءات الرسمية في البلدان الأعضاء، امتثالا للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية. ودُعم تقدم أُحرز مؤخرا في زيادة الامتثال للمبادئ الأساسية باعتماد هذه المبادئ من قبل الجمعية العامة واعتراف البلدان الأعضاء في الإسكوا بها.

(ج) تعزيز النظام الإحصائي الإقليمي لدعم التكامل الإقليمي، مع التنسيق بشكل فعال بين الأطراف الرئيسية، بما في ذلك المنظمات الإقليمية والدولية، ومشاركة البلدان الأعضاء على نحو أكثر فعالية

٥٨٦ - حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، كان البرنامج الفرعي قد نسق ١٧ نشاطا لتنمية القدرات (هدف فترة السنتين: ١٢) مع الشركاء الإقليميين والعالميين في مجال الإحصاءات الرسمية في المنطقة العربية. وأسفر التعاون بين الإسكوا والإدارة الجديدة للمعهد العربي للتدريب والبحث في مجال الإحصاءات عن توليد زخم جديد لتحسين التنسيق في بناء القدرات الإحصائية وأسهم أيضا في اجتذاب شركاء آخرين. وأنجز ١٥ من المنتجات الإحصائية (هدف فترة السنتين: ٨) بالاشتراك مع الشركاء الآخرين، بما في ذلك نشرة عن الإحصاءات الصناعية في البلدان العربية، والموجزات القطرية التي تركز على الطاقة، ولوحة بيانات الأهداف الإنمائية للألفية، والبيانات المتعلقة باستهلاك الطاقة في قطاع النقل، من بين أمور أخرى. وعززت الإسكوا أيضا تعاونها في تبادل البيانات الإحصائية. وتأثير ذلك لا يقلل فحسب من عبء الاستجابة الملقى على عاتق الدول الأعضاء ويوفر الموارد، بل يسفر أيضا عن قدر أكبر من الاتساق في البيانات الدولية.

البرنامج الفرعي ٦
النهوض بالمرأة

(أ) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على اعتماد سياسات وتشريعات وميزانيات مراعية للاعتبارات الجنسانية لكي تنال المرأة حقوقها على قدم المساواة مع الرجل

٥٨٧ - ارتفع عدد المبادرات الرامية إلى النهوض بالمرأة والتي تضعها الأجهزة الوطنية وتنفَّذ على الصعيد الوطني من ٢٠ مبادرة في عام ٢٠١٣ إلى ٢٤ في عام ٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ٢٣). وتشمل تلك المبادرات الخطة الإنمائية الوطنية في المملكة العربية السعودية، ومشروع الدستور في اليمن، والتقرير الإقليمي عن بيجين+٢٠، والإطار الاستراتيجي لتنفيذ إعلان القاهرة بشأن أجندة التنمية للمرأة لما بعد عام ٢٠١٥، والاستراتيجيتين الوطنيتين بشأن الأسرة والمرأة في السودان. وواصل البرنامج الفرعي بناء قدرات الدول الأعضاء فيما يتعلق بأحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بهدف ضمان المساواة بين الجنسين والتصدي للتمييز ضد المرأة على جميع المستويات. وفي عام ٢٠١٤، قُدمت أربعة تقارير (هدف فترة السنتين: ٦) إلى اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بدعم من الإسكوا. ونظمت الإسكوا لفائدة قطر حلقة عمل بشأن إعداد التقارير الوطنية المعروضة على اللجنة، وبشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات الاقتصادية لفائدة فلسطين.

(ب) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على مكافحة العنف الجنساني من خلال سن تشريعات ووضع خطط عمل وطنية

٥٨٨ - صيغت سبع استراتيجيات وطنية لمكافحة العنف الجنساني (هدف فترة السنتين: ٣) في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، بمساعدة مقدمة من الإسكوا. وكان من بينها استراتيجية العراق؛ ومشروعا خطتي العمل الوطنيتين لمصر ودولة فلسطين؛ والبند المتعلق بمكافحة جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات في مشروع دستور اليمن، وتعديل تشريعها المتعلق بالحد الأدنى لسن الزواج؛ ومشروع قانون مكافحة العنف الجنساني في تونس؛ ومشروع الخطط الوطنية لدولة فلسطين؛ وآلية مكافحة العنف الجنساني في أوقات السلم والحرب في المنطقة العربية. واستفادت تسعة برلمانات وممثلون للأجهزة النسائية الوطنية من أربع دورات تدريبية في مجال بناء القدرات على التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن. وتم سن قانونين تشريعيين جديدين لمكافحة العنف المترلي (تونس ومصر) خلال فترة السنتين، مما رفع العدد الإجمالي للقوانين التشريعية في المنطقة إلى أربعة (هدف فترة السنتين: ٥).

(ج) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على اعتماد وتنفيذ الحوكمة القائمة على المشاركة وسياسات التنمية الوطنية القائمة على المشاركة المتساوية لجميع الأفراد، رجالا ونساء، مع التركيز بشكل خاص على تعزيز مكانة المرأة في عمليات اتخاذ القرار بشكل ديمقراطي

٥٨٩ - اعتمدت ست خطط عمل وطنية (هدف فترة السنتين: ٤) نهجا تشاركيا نتيجة المساعدة التي تقدمها الإسكوا. ودعا التقرير الإقليمي المتعلق ببيجين+٢٠ بوضوح الدول الأعضاء إلى زيادة مشاركة المرأة في الشؤون العامة وتعزيز وصولها إلى عمليات صنع القرار الديمقراطية. وبالمثل، جُسدت هذه المسألة في خطة التنمية الوطنية في المملكة العربية السعودية ومشروع دستور اليمن، بالإضافة إلى خطط العمل الوطنية للعراق ومصر ودولة فلسطين. ومُنحت منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية اهتماما وتركيزا بشكل خاص في سياق التحضير لمؤتمر بيجين+٢٠ من خلال تنظيم اجتماع فريق الخبراء الاستشاري. وشاركت خمس منظمات للمجتمع المدني (هدف فترة السنتين: ٥) في العمليات المتصلة بالسياسات العامة، بدعم من الإسكوا.

البرنامج الفرعي ٧
تخفيف حدة النزاعات والتنمية

(أ) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء المتأثرة بالنزاع على اعتماد وتنفيذ حوكمة وسياسات تنمية وطنية تشاركية وشاملة للجميع

٥٩٠ - قدم البرنامج الفرعي المساعدة لست مبادرات وطنية لبناء الدولة وأطر تنظيمية (هدف فترة السنتين: ٣) لتعزيز القدرة على الصمود في حالات النزاع، واستجاب لأربعة طلبات (هدف فترة السنتين: ٢) لتقديم المساعدة التقنية أو الفنية لتعزيز الهوية الوطنية والمواطنة. ونظر البرنامج الفرعي في الطلبات التي قدمتها الحكومة اليمنية بشأن كيفية تفعيل الإصلاحات المنصوص عليها في الحوار الوطني، وقدم الدعم إلى العراق بشأن تطوير القدرات المؤسسية والفردية على معالجة الفعالية الحكومية وكفاءتها. وعلاوة على ذلك، أطلع الخبراء والمسؤولون الحكوميون المعنيون على المنهجية المقترحة في التقرير المتعلق بالحوكمة في العالم العربي لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق حوكمة وسياسات تنمية وطنية تشاركية وشاملة للجميع. وأفاد ثمانية وسبعون في المائة من الكيانات الحكومية وغير الحكومية (هدف فترة السنتين: ٧٥ في المائة) المشاركة في اجتماعات أفرقة الخبراء التي عقدتها الإسكوا بشأن الرصد والحوكمة بأنها استفادت من تلك الاجتماعات.

(ب) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على تخفيف الآثار السلبية للاحتلال، وتداعيات النزاع والآثار غير المباشرة على التنمية البشرية في المنطقة، ولا سيما على أقل البلدان العربية نمواً

٥٩١ - تكبد السودان واليمن، ومؤخرا موريتانيا، بوصفها أقل البلدان نموا في منطقة الإسكوا، تكاليف اجتماعية واقتصادية كبيرة بسبب طول أمد النزاع وعدم الاستقرار. وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، اعتمدت البلدان الأعضاء اثنتين من السياسات والتدابير (هدف فترة السنتين: ٢) لتنفيذ القرارات المتخذة في إطار برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠. وأفاد تسع وسبعون في المائة من المشاركين في اجتماع الحوار الوطني الختامي وفي الدورة الاستثنائية المكرسة لبحث أوجه الضعف التي تعاني منها أقل البلدان نموا في المنطقة العربية (هدف فترة السنتين: ٧٥ في المائة) بأنهم استفادوا من أنشطة الإسكوا وتوصياتها. وبحث البرنامج الفرعي أثر النزاع على النتائج الإنمائية في المنطقة، والتشريد القسري، والخيارات الإنمائية المتاحة في أوساط المجتمعات المضيفة، واللاجئين في الأردن ولبنان. وأقر ثمانية وسبعون في المائة من ممثلي الحكومات (هدف فترة السنتين: ٧٥ في المائة) بالاستفادة من التحليلات والتوصيات الواردة في المنشورات الصادرة عن الإسكوا.

(ج) تعزيز قدرة المؤسسات العامة في البلدان الأعضاء على تهيئة بيئة مواتية للتنمية، وتحول دون وقوع النزاعات

٥٩٢ - عمل البرنامج الفرعي مع الحكومات الشريكة وعزز جهودها الرامية إلى الحفاظ على المؤسسات الديمقراطية. واتصلت اثنتا عشرة مؤسسة وطنية (هدف فترة السنتين: ١٢) بالبرنامج الفرعي لتلقّي المساعدة التقنية والفنية في تقديم الخدمات العامة. وكانت الطلبات متعلقة بالدعم من أجل إعادة الإعمار والتأهيل (اليمن)؛ وبناء القدرات المؤسسية (العراق)؛ ووضع خطة إنمائية استراتيجية جديدة (الأردن)، من بين أمور أخرى. وأفاد اثنان وثمانون من ممثلي الكيانات الحكومية (هدف فترة السنتين: ٧٥) بأنهم استفادوا من أنشطة الإسكوا. ويسر البرنامج الفرعي عددا من المبادرات في مجال إصلاح الإدارة العامة وعزز عمليات الحوكمة السلمية، وعلى وجه الخصوص بدعم الحوار الوطني. وطبقت خمس عشرة مؤسسة من المؤسسات العامة ومنظمات المجتمع المدني (هدف فترة السنتين: ١٥) ممارسات الحوكمة الرشيدة بقيادة وملكية وطنيتين من أجل تعزيز القدرات في مجال الخدمات المدنية لتحسين نوعية تقديم الخدمات العامة.

الباب ٢٣
البرنامج العادي للتعاون التقني

أبرز نتائج البرنامج

واصل البرنامج العادي للتعاون التقني تيسير الاستجابة السريعة من جانب الكيانات المنفذة في الأمانة العامة للأمم المتحدة لطلبات المساعدة العاجلة من الواردة من الدول الأعضاء، وذلك من خلال توفير الخدمات الاستشارية والأنشطة التدريبية المصممة وفق الاحتياجات. وتهدف الخدمات التي تقدمها الكيانات على الصعيدين العالمي والإقليمي إلى نقل المعرفة من خلال مجموعة متنوعة من مبادرات تنمية القدرات، مساهمةً في تعزيز المهارات والخبرات والقدرات المؤسسية وتقوية القدرات في مجال وضع السياسات الوطنية.

ومن مجالات التركيز الهامة للبرنامج مساعدة البلدان في تنفيذ خطط العمل الوطنية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وكذلك المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وساعد البرنامج أيضا الدول الأعضاء في الأعمال التحضيرية الرامية إلى تعميم مراعاة أهداف التنمية المستدامة التحويلية الجديدة الشاملة للجميع في الخطط الوطنية، وبالتالي الاستفادة من الخبرات والدلائل المستقاة من الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وكان طابع المرونة والاستجابة للاحتياجات الذي اتسم به البرنامج على قدر كبير من الأهمية في دعم البلدان في التصدي للأحداث غير المتوقعة والتي لا يمكن التنبؤ بها، بما في ذلك الضوائق الاقتصادية، وانتشار مرض فيروس إيبولا في غرب أفريقيا، والضغوط المناخية العالمية والإقليمية، مما أدى إلى زيادة الطلب على الدعم والعمل الفعال من الحكومات. وقد يسَّر البرنامج تصدي الكيانات المنفذة لهذه الأمور على نحو جدي.

التحديات والدروس المستفادة

يشكل دعم تنمية القدرات من أجل تعزيز القدرات الوطنية على قياس التقدم المحرز في تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة ورصده وتقييمه والإبلاغ عنه أمرا حاسما لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتشكل ضرورة مراعاة الحكومات لأوجه الترابط والتفاعل بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة لدى وضع خططها الوطنية أمرا أساسيا لنجاح البرنامج. وظل النزاع الطويل الأمد وعدم الاستقرار السياسي يشكلان تحديا ماثلا أمام أنشطة بناء القدرات في المنطقة العربية وكذلك في أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى. وترتبط معظم التحديات بعدم الاستقرار في هذه المناطق وبنشر عملية الانتقال والإصلاح.

٥٩٣ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة، في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/68/6 (Sect.23)).

ألف - الخدمات الاستشارية القطاعية

١ - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

البرنامج الفرعي ١
السياسات والتنمية في الميدان الاجتماعي

(أ) تعزيز القدرات على وضع وتنفيذ سياسات وبرامج اجتماعية تدمج الاتجاهات الاقتصادية والبيئية

(ب) تعزيز القدرات وتدعيم الآليات من أجل تحقيق التكامل والإدماج الاجتماعي للفئات الاجتماعية

٥٩٤ - حتى نهاية عام ٢٠١٥، تم تدريب ٤٦٤ موظفا وطنيا (هدف فترة السنتين: ٤٣٠) على وضع وتنفيذ السياسات الاجتماعية على الصعيدين الوطني والمحلي. وعملت حلقات العمل الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية على تحسين المهارات والمعارف في مجال تنفيذ القواعد والمعايير الدولية. ونُظمت خمسة عشر حلقة عمل تدريبية بالتعاون مع اللجان الإقليمية وكيانات الأمم المتحدة المعنية، أسهمت في تعزيز القدرات الوطنية المتعلقة بالشيخوخة، والتعاونيات، والإعاقة، والأسرة، والشعوب الأصلية، والشباب.

٥٩٥ - وبيّن استعراض البيانات المقدمة من الدول الأعضاء في اللجنة الثالثة خلال الدورتين التاسعة والستين والسبعين للجمعية العامة أن ٧٥ دولة من الدول الأعضاء (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٧٥) أبلغت عن إحراز تقدّم في مجال الإدماج الاجتماعي وتعزيزه. وأسفرت البعثات الاستشارية عن تعاون في عمليات جمع المعلومات وتقديم التوصيات اللازمة من أجل تعزيز السياسات والبرامج التي تستهدف فئات اجتماعية محددة (الأُسَر وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والشباب). وكان من بين الإنجازات قيام ليسوتو بصياغة أول قانون وطني لها عن التعاونيات المالية، واعتماد جمهورية مولدوفا ثاني استراتيجية وطنية للشباب، وقيام البوسنة بصياغة استراتيجية وطنية بشأن كبار السن.

البرنامج الفرعي ٢
التنمية المستدامة

(أ) تعزيز القدرات من أجل تشجيع وضع وتنفيذ سياسات وأطر/آليات تدعم الإدارة المتكاملة لموارد المياه والطاقة والنقل لأغراض التنمية المستدامة

(ب) تعزيز القدرات على وضع استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة وتنفيذها ورصدها، وإدماج الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة، بما في ذلك الاقتصاد الأخضر

٥٩٦ - قُدّم الدعم الاستشاري التقني والسياساتي إلى ٦١ بلدا من البلدان النامية لمساعدتها في وضع استراتيجيات للإدارة المتكاملة لموارد المياه وإدماج الطاقة المتجددة وتحقيق كفاءة استخدام الطاقة في السياسات العامة. ونتيجةً لذلك، التزم أكثر من ٢٥ بلدا من البلدان النامية بإدماج إدارة الموارد المائية في سياساتها الوطنية (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٢٥) أثناء المفاوضات بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٥٩٧ - وحتى نهاية عام ٢٠١٥، أبلغ ٤٢ بلدا ناميا (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٤٥) عن إحراز تقدم في وضع أو تنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة. وقُدّم الدعم لثمانية بلدان رائدة في إعداد استراتيجياتها الإنمائية الوطنية وإدماج خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وبالإضافة إلى ذلك، قُدّم الدعم الاستشاري التقني والسياساتي إلى البلدان في مجال الرصد والإبلاغ عن التقدم المحرز على الصعيد الوطني وعلى الصعيد الحكومي الدولي، بما يشمل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عُقد في نيويورك، في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠١٥، والمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية الذي عُقد في أبيا، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

البرنامج الفرعي ٣
الإحصاءات

(أ) تعزيز قدرة الإحصائيين الحكوميين والنظم الإحصائية الوطنية على القيام بصورة منتظمة بجمع وتصنيف وتخزين وتحليل ونشر البيانات في جميع ميادين الإحصاءات الرسمية، بما في ذلك الإحصاءات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية، وفقا للمعايير الدولية

(ب) تعزيز القدرة الوطنية على إنتاج ونشر المعلومات المتعلقة برسم الخرائط والمعلومات الجغرافية المكانية ذات الصلة بالسياسات، تمشيا مع المعايير الدولية

٥٩٨ - واصلت شعبة الإحصاءات التركيز على بناء القدرات المؤسسية وإنشاء نظم متكاملة للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية. ونظّمت الشعبة ١٥ حلقة عمل ومنحت

٤٤ زمالة فردية لإحصائيين/خبراء في مجال المعلومات الجغرافية المكانية من البلدان النامية من أجل حضور ١١ اجتماعا إقليميا ودوليا. ومن بين مجموع المشاركين الذين تلقوا تدريبا، أشار ٧٩,٣ في المائة من الذين حضروا حلقات العمل الإحصائية (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٧٠ في المائة) و٧٠,٦ في المائة من الذين حضروا حلقات العمل عن رسم الخرائط والمعلومات الجغرافية المكانية (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٦٧ في المائة) إلى أنهم قد نفَّذوا التوصيات المتعلقة بمنهجيات المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية وفضلى الممارسات المتصلة بها في عملهم الحالي.

٥٩٩ - وقد اتصلت شعبة الإحصاءات بمهنيّين من ١٤١ بلدا ممَّن تلقوا تدريبا ودعما استشاريا خلال فترة السنتين. ونفّذ زهاء ٧٣ في المائة من البلدان المتلقية للمساعدة (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٧١ في المائة) تغييرات في عملها نتيجة لتدخلات الشعبة. واستُكملت هذه الأنشطة بمشاريع مُوّلت من حساب الأمم المتحدة للتنمية ومن موارد خارجة عن الميزانية ومن صناديق استئمانية، مع تحقيق أوجه التآزر والتكامل بين البرامج، الأمر الذي أدّى إلى زيادة عدد البلدان المستفيدة.

البرنامج الفرعي ٤

السياسات الإنمائية والتحليل الإنمائي

(أ) تعزيز قدرات الهيئات المالية وهيئات التخطيط والمصارف المركزية الوطنية على تصميم وتنفيذ استراتيجيات إنمائية شاملة لصالح الفقراء

(ب) تعزيز القدرات الوطنية على تقييم تكاليف وفوائد مختلف الخيارات السياساتية وزيادة أوجه التآزر والاتساق بين مختلف السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية والاجتماعية

٦٠٠ - واصلت شعبة السياسات الإنمائية والتحليل الإنمائي التركيز على بناء القدرات الوطنية في إطار الاستراتيجيات الإنمائية المعدَّة لصالح الفقراء، من خلال تنظيم حلقات عمل وبعثات استشارية. ويجري العمل على تضمين ست وثائق سياسات، من بينها استراتيجيات إنمائية وطنية (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٦) التوصياتِ التي قدّمتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في مجال السياسة العامة من أجل تعزيز التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، أقرّت عملية الحوار الوطني وأمين مجلس الوزراء في سوازيلند التوصيات السياساتية استنادا إلى برنامج لدراسة الإنتاجية. وزادت جزر سليمان قدراتها على تقييم أثر الخروج من فئة أقل البلدان نموا بالاستناد إلى إطار السياسة التجارية المعتمد في عام ٢٠١٥.

٦٠١ - وساعدت الشعبة ٢٠ من السلطات الوطنية في استخدام تقنيات النمذجة والتنبؤ (الهدف المحدد لفترة السنتين:١٠). ونظمت دورات تدريبية عن مختلف أدوات وتقنيات نمذجة الاقتصاد الكلي لفائدة مسؤولين من بنغلاديش وبوتان وسوازيلند، وعزّزت قدرات الخبراء الحكوميين على استخدام أدوات النمذجة الاقتصادية والنمذجة في مجال الطاقة لتحليل السياسات الإنمائية في أوغندا ودولة بوليفيا المتعددة القوميات ونيكاراغوا. وحاليا، تستخدم ٢٠ وزارة/وكالة هذه النماذج: ٦ في دولة بوليفيا المتعددة القوميات و٨ في نيكاراغوا و٦ في أوغندا.

البرنامج الفرعي ٥
الإدارة العامة وإدارة التنمية

(أ) تعزيز قدرات القطاع العام في البلدان النامية على توفير الموارد المؤسسية والبشرية، بما في ذلك القيادة اللازمة من أجل تحقيق الفعالية والكفاءة وحُسن الاستجابة في تقديم الخدمات، والكفاءة المهنية، والسلوك الأخلاقي، والالتزام بخدمة الجمهور

(ب) تعزيز قدرات البلدان النامية على التكيف مع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف تحسين أداء المؤسسات العامة من خلال الحكومة الإلكترونية

(ج) تعزيز القدرة على إشراك المواطنين في الحوكمة والإدارة العامة وإدارة التنمية في البلدان النامية من أجل تقديم الخدمات بشكل يتسم بالشفافية والمساءلة وحُسن الاستجابة

٦٠٢ - سجّلت شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية ٢١ إعلانا رسميا عن الالتزام (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١١) بإدماج الاستراتيجيات والمنهجيات في السياسات والبرامج والأطر التشريعية. واستنادا إلى تقييمات حلقات العمل، رأى أكثر من ٧٤ في المائة من المشاركين (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٧٠ في المائة) أن التدريب وجيه ومفيد. ومن المتوقّع أن يطبقوا المنهجيات وفضلى الممارسات في مجال الإدارة العامة والحوكمة.

٦٠٣ - وقد اعتمد ١٨ بلدا من البلدان النامية، من بينها أربعة من أقل البلدان نموا (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١٦) تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتحسين أداء المؤسسات العامة من خلال تطبيقات الحكومة الإلكترونية وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعلاوة على ذلك، رأى ٨٨ في المائة من المشاركين (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٧٠ في المائة) أن التدريب على بناء القدرات في مجاليْ إشراك المواطنين والحوكمة مفيد لتطبيق المنهجيات وفضلى الممارسات مستقبلا.

البرنامج الفرعي ٦
الإدارة المستدامة للغابات

(أ) تعزيز قدرات الدول الأعضاء على اتخاذ إجراءات من أجل تحقيق إدارة مستدامة للغابات

(ب) تحسين التعاون والتنسيق الوطنيين والإقليميين والدوليين في مجال الغابات من خلال تشجيع اتخاذ إجراءات أكثر فعالية بشأن الإدارة المستدامة للغابات من جانب أو في ما بين الحكومات والمجموعات الرئيسية والمنظمات والصكوك والعمليات، بما في ذلك أنشطة الشراكة التعاونية في مجال الغابات

٦٠٤ - قدّمت أمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات أنشطة بناء القدرات التقنية والفنية إلى المناطق والبلدان، وأسفر ذلك عن وضع ١٠ خطط عمل (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١٠) منها ٨ خطط عمل وطنية تهدف إلى إدماج الإدارة المستدامة للغابات في استراتيجيات الاقتصاد الأخضر؛ وأسفر ذلك أيضا عن بدء العمل على إطار للإدارة المستدامة للغابات في أفريقيا، وعن مجموعة من نقاط عمل تهدف إلى تحقيق التكامل بين التمويل المخصص لأنشطة التكيّف مع تغيّر المناخ وذلك المخصص لتعزيز الإدارة المستدامة للغابات في جنوب شرق آسيا.

٦٠٥ - وواصلت الأمانة تعزيز الشراكات، وأنشأت ١٢ شراكة، ونفذت بالإضافة إلى ذلك ٨ مبادرات تعاونية ومشتركة (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١٨). وارتبطت المبادرات والأنشطة بإدماج التمويل المخصص لأنشطة التكيّف مع تغيّر المناخ وذلك المخصص لتعزيز الإدارة المستدامة للغابات، ووضع مقترحات مشاريع بشأن الإدارة المستدامة للغابات والحصول على التمويل من وكالات التمويل المتعددة الأطراف.

البرنامج الفرعي ٧
تمويل التنمية

(أ) تعزيز القدرة على التفاوض بشأن المعاهدات الضريبية وإدارتها وتفسيرها، استنادا إلى اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، بغرض تشجيع الاستثمار

(ب) تعزيز القدرة على تطبيق مبدأ الاستقلالية الوارد في اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية في فرض الضرائب على الشركات المتعددة الجنسيات

٦٠٦ - قدّم مكتب تمويل التنمية دورة الأمم المتحدة الدراسية المتعلقة بمعاهدات الازدواج الضريبي ودليل الأمم المتحدة التمهيدي عن معاهدات الازدواج الضريبي، بالإضافة إلى قيامه

بعقد حلقة عمل تطبيقية مشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عن التفاوض بشأن المعاهدات الضريبية. وأسهمت هذه الأدوات العملية، التي وُضعت بالتعاون مع السلطات الضريبية في البلدان النامية، في تعزيز قدرة هذه البلدان على التفاوض بشأن المعاهدات الضريبية وإدارتها وتفسيرها، استنادا إلى اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية.

٦٠٧ - وفي مجال التسعير الداخلي، قدّم المكتب دورة الأمم المتحدة الدراسية ودليل الأمم المتحدة التمهيدي عن التسعير الداخلي. ونتيجة لذلك، قامت ٣ بلدان نامية بمعالجة الجوانب التشغيلية والسياساتية لتشريعاتها المتّصلة بالتسعير الداخلي، ومنها المسائل المتصلة بصناعات/قطاعات محددة، على النحو التالي: الفنادق التي تقدم تسعيرة إقامة شاملة (الجمهورية الدومينيكية)؛ والزراعة وصيد الأسماك والتعدين والسياحة والنقل (إكوادور)؛ وصناعة المستحضرات الصيدلانية وتوزيعها (بنما) (٦ إجراءات) (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٦). وعموما، شارك ١٥٢ من مسؤولي الضرائب من ٦٢ بلدا ناميا في الأنشطة التدريبية. وبالإضافة إلى ذلك، وضع المكتب أدوات عملية، بما في ذلك دليل الأمم المتحدة المتعلق بمسائل مختارة في مجال حماية الوعاء الضريبي للبلدان النامية، والورقات عن مواضيع منتقاة في التفاوض بشأن المعاهدات الضريبية، وحافظات الأمم المتحدة العملية المتعلقة بحماية الوعاء الضريبي للبلدان النامية، لكي تُستخدم في إنجاز الأعمال على الصعيد القطري.

٢ - التجارة والتنمية

البرنامج الفرعي ١
العولمة والترابط والتنمية

البرنامج الفرعي ٢
الاستثمار والمشاريع

البرنامج الفرعي ٣
التجارة الدولية

البرنامج الفرعي ٤
التكنولوجيا واللوجستيات

(أ) تعزيز فهم المسؤولين الحكوميين للمسائل الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي والآثار المترتبة على مختلف السياسات القطاعية والاستراتيجية الإنمائية الوطنية وأوجه الترابط القائمة بينها

(ب) زيادة الوعي والمعرفة بالخيارات المتعلقة بالسياسات والآثار المترتبة عليها

٦٠٨ - تتشارك البرامج الفرعية ١ و ٢ و ٣ و ٤ بمؤشريْن للأداء، ولذلك تقدِّم تقاريرها في إطار بيان إنجازات موحّد. وتشكّل الدورات المشار إليها في الفقرة ١٦٦ منتدى فعالا لتبادل الأفكار عن الحلول الممكنة لمواجهة التحديات الإنمائية. واستنادا إلى تقييم المشاركين، رأى أكثر من ٨٠ في المائة من المسؤولين الحكوميين المدرَّبين (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٧٣ في المائة) أن الدورات المذكورة في الفقرة ١٦٦ قد أسهمت إسهاما كبيرا في فهمهم القضايا الرئيسية الواردة في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي.

٦٠٩ - وركّزت الخدمات الاستشارية المقدّمة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ بشكل أساسي على ربط التجارة والتنمية بعملية وضع السياسات بصورة عامة، استنادا إلى أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). ونتيجة لذلك، تمكنت البلدان من تعميم اعتبارات القدرة الإنتاجية في مجموعة من السياسات الوطنية (السياسات المتّصلة بالخدمات) والإقليمية (السياسات المتّصلة بالتكامل) والعالمية (صياغة مواقف للإسهام في المفاوضات بشأن أهداف التنمية المستدامة). وعموما، تمّت تلبية أكثر من ٤٠ طلبا فرديا للحصول على خدمات استشارية، وأكّد المستفيدون كلهم فائدة هذه الخدمات (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٣٨).

البرنامج الفرعي ٥

أفريقيا وأقل البلدان نموا والبرامج الخاصة

(أ) دمج السياسات والأولويات التجارية على نحو أفضل في الخطط الإنمائية الوطنية، بوسائل منها تنفيذ الإطار المتكامل المعزَّز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لأقل البلدان نموا

(ب) زيادة الوعي والمعرفة بالخيارات المتعلقة بالسياسات والآثار المترتبة عليها

٦١٠ - أنجزت كل من إثيوبيا وجيبوتي ومالي وموزامبيق والنيجر (المسودة الأولى) استكمال المعلومات المتعلقة بالدراسات التشخيصية للتكامل التجاري الواردة في الإطار المتكامل المعزز. وبفضل هذه الدراسات ومصفوفات العمل، وعدة حلقات عمل معقودة في مجال بناء القدرات، أحرزت ١٠ بلدان (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٨) تقدما في إدماج الجوانب المتعلقة بالتجارة في خططها الإنمائية الوطنية. وقد صيغت مشاريع المستوى الثاني وأُجريت حلقات دراسية تدريبية في بنن وجيبوتي، في حين تم تقديم دورات تدريبية محددة في مالي من أجل صياغة السياسة التجارية لهذا البلد. وقُدّمت خدمات استشارية إلى حكومات كل من بوركينا فاسو وغامبيا والسنغال وجزر سليمان، بناء على طلبها، الأمر الذي أدى إلى وضع اقتراحات بشأن سبل تحسين إدماج الجوانب المتعلقة بالتجارة على الصعيد المحلي. وركّزت الخدمات الاستشارية المقدّمة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ بشكل أساسي على ربط التجارة والتنمية بعملية وضع السياسات بصورة عامة، استنادا إلى أعمال الأونكتاد. وعموما، تمّت تلبية أكثر من ٤٠ طلبا فرديا للحصول على خدمات استشارية (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٣٨).

٣ - المستوطنات البشرية

البرنامج الفرعي ١
التعاون الإقليمي والتقني

(أ) تحسين قدرات السلطات المحلية والإقليمية والوطنية على تنفيذ سياسات واستراتيجيات تسهم في التخفيف من أثر تغير المناخ والحد من المخاطر

(ب) تحسين قدرات السلطات المحلية والإقليمية والوطنية على تنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بالإسكان والتنمية الحضرية

(ج) تعزيز قدرات السلطات المحلية والإقليمية والوطنية على تنفيذ السياسات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بتحقيق المساواة في فرص الحصول على الخدمات الأساسية الحضرية المستدامة وتحسين المعرفة بمسائل التحضر المستدام على الصعد المحلي والوطني والعالمي

٦١١ - بلغ عدد الحكومات المحلية والإقليمية والوطنية التي تدمج الحد من المخاطر في المناطق الحضرية والإدارة الحضرية في خططها ٩ حكومات (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٨). وقد عزّز موئل الأمم المتحدة قدرات المكاتب الإقليمية والوطنية عن طريق إعداد المبادئ التوجيهية بشأن المدن والمجتمعات المحلية المستدامة في الصين (بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة)؛ وزوّد كبار صانعي القرارات من ٨ مدن أفريقية بمهارات الاستثمار ''الأخضر'' وإتاحة فرص العمل وتمكين القواعد الشعبية.

٦١٢ - وكذلك حسّن موئل الأمم المتحدة قدرات تنفيذ السياسات المتعلقة بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا) في ٤ بلدان (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٤) في أوروبا، عن طريق الحوار السياساتي وتقييمات السياسات الحضرية المستدامة في كوسوفو[٥] ومنغوليا. واعتمدت ٩ من السلطات على مستوى المدن وعلى المستويين الإقليمي والوطني (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٨) سياساتٍ حضرية وطنية وأطرا مكانية تعزز اتسام المدن بالتركيز والتكامل والترابط. وعزز موئل الأمم المتحدة القدرات على تنفيذ السياسات من خلال شبكات المدن في أمريكا اللاتينية (٩ بلدان)، وعلى تحسين الأطر التنظيمية الوطنية (البرازيل والمكسيك)، وعلى دعم مختبرات التخطيط الحضري في الصين ورواندا والسياسة الحضرية الوطنية/المنتدى الحضري الوطني في مدغشقر.

(٥) ينبغي فهم كل الإشارات إلى كوسوفو في هذا التقرير في سياق قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة ١٢٤٤ (١٩٩٩).

٦١٣ - ونفّذت ١٢ من السلطات الوطنية (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١٠) سياسات متّصلة بإتاحة الخدمات الأساسية ومبادئ توجيهية تكميلية بشأن التخطيط الحضري وتخطيط الأراضي على نحو متكامل، بدعمٍ مقدم من موئل الأمم المتحدة في مجال بناء القدرات. وأعدّت ١٠ بلدان شريكة (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١٠) تقارير وطنية عن المدن من أجل تعزيز تخطيط السياسات المحلية والوطنية، من قبيل تقرير حالة المدن الأوروبية، والتقارير الوطنية التي أعدّتها رابطة الدول المستقلة للموئل الثالث (٨ بلدان)، وحالة مدن الصين في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

٤ - المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية

البرنامج الفرعي ١
العدالة والتعاون التقني والدعم الميداني

(أ) تعزيز القدرات الوطنية اللازمة لتنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بمكافحة المخدرات وبالجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد والإرهاب، والتقيد بقواعد الأمم المتحدة ومعاييرها المتصلة بمنع الجريمة وبالعدالة الجنائية

(ب) تعزيز معارف ومهارات واضعي السياسات ومسؤولي العدالة الجنائية في ما يخص تنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد والإرهاب، والتقيد بقواعد الأمم المتحدة ومعاييرها المتعلقة بمنع الجريمة وتحقيق العدالة الجنائية

٦١٤ - قدّمت شعبة العمليات المساعدة إلى ٤٣ بلدا (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٥١). ويُعزى هذا التباين إلى إلغاء بعثات لأسباب أمنية والتأخير في استقدام المستشار الأقاليمي. وأسهمت الشعبة في وضع استراتيجيات وخطط تشغيلية في آسيا الوسطى وجنوب شرق أوروبا من أجل التصدي للتهديدات التي يشكلها الاتجار غير المشروع بالمخدرات/الجريمة المنظمة، كما أسهمت في وضع استراتيجية وطنية لمنع الجريمة في ميانمار.

٦١٥ - وخلال فترة السنتين، عُقدت ١٧ دورة تدريبية وحلقة عمل. وقدّم ٨٠ في المائة من المشاركين في المتوسط (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٧٦ في المائة) تعليقات إيجابية بشأنها. وتعزّزت قدرات السلطات الفييتنامية على تنفيذ قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات. وأسفرت المساعدة المقدّمة إلى تونس من أجل صياغة مدونة قواعد سلوك موظفي السجون عن التعجيل بإجراء مناقشة واسعة النطاق بشأن الرؤية المتعلقة بإدارة السجون ومهمتها. وفي ليبريا، دعم البرنامج الجهود التي تبذلها الحكومة في مجال تقديم المساعدة القانونية الفعالة للفئات الضعيفة. ونشر البرنامج الوعي لأهمية مشاركة

المرأة في قطاع العدالة من خلال عقد حلقة عمل إقليمية عن التدابير المتّخذة في مجال العدالة الجنائية بشأن مسألة النساء اللائي يتعرضن للعنف في جنوب شرق أوروبا.

٥ - حقوق الإنسان

البرنامج الفرعي ٣
الخدمات الاستشارية والتعاون التقني والأنشطة الميدانية

(أ) تعزيز وعي ومعارف ومهارات واضعي السياسات والمسؤولين العموميين، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بشأن معايير وآليات حقوق الإنسان الدولية وبشأن ما يترتب على أعمالهم من آثار في مجال حقوق الإنسان.

(ب) تعزيز التعاون بين الحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية، كل في منطقته، في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان التي تستلزم اتباع نهج إقليمي أو اتخاذ مبادرة إقليمية

٦١٦ - عملت مفوضية حقوق الإنسان على ضمان تنفيذ المعايير الدولية لحقوق الإنسان على أرض الواقع، وبخاصة من خلال أشكال وجودها الميداني والتعاون مع الآليات الإقليمية، وتنظيم حلقات دراسية وحلقات عمل ودورات تدريبية، وتقديم المشورة الاستراتيجية والفنية. ودعمت أشكالُ الوجود الميداني للمفوضية تنفيذ توصيات آليات حقوق الإنسان الحكومية الدولية والمستقلة على السواء، من خلال تنفيذ برامج التعاون التقني ذات الصلة والفعالة، وتجميع وتبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة المتعلقة بالعمل الميداني في مجال حقوق الإنسان. وأفضى تدخل المفوضية في تنفيذ مؤشرات حقوق الإنسان في الأمريكتين (الأرجنتين، وإكوادور، وأوروغواي، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، وبيرو، والولايات المتحدة) إلى قيام منظمة إقليمية واحدة هي منظمة الدول الأمريكية (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١) بوضع مؤشرات لحقوق الإنسان. وتدرس منظمة الدول الأمريكية مشروع تحليل ونشر البيانات المتّصلة بمؤشرات المحاكمة العادلة.

٦١٧ - وأسفرت المشاورات التي عقدتها مفوضية حقوق الإنسان في أفريقيا وأمريكا وآسيا والمحيط الهادئ وأوروبا وآسيا الوسطى عن تحسين التعاون بين الآليات الإقليمية والآليات الدولية لحقوق الإنسان. ونُفّذت مبادرة إقليمية/وطنية واحدة (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٣) نتيجة الاجتماعات الإقليمية التي تم عقدها، ويجري تنفيذ ٣ مبادرات أخرى في عام ٢٠١٦. ويسّرت أنشطة التعاون التقني التي اضطلعت بها المفوضية التفاعل البناء في ما بين المؤسسات الإقليمية والحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني. ونظمت المفوضية ٤ عناصر لغوية من برنامج الزمالات للشعوب الأصلية، الأمر الذي أتاح

لأفراد من الشعوب الأصلية فرصة اكتساب وتبادل المعارف والمهارات في مجال حقوق الإنسان على الصعيد الدولي.

٦ - المساعدة الإنسانية

البرنامج الفرعي ١
تنسيق العمل الإنساني والاستجابة في حالات الطوارئ

البرنامج الفرعي ٥
المعلومات وأنشطة الدعوة فيما يتصل بحالات الطوارئ الإنسانية

(أ) التخطيط للطوارئ بفعالية على الصعيدين الدولي والوطني بتركيز أساسي على الأزمات ذات البعد الإقليمي

٦١٨ - قُدّم التدريب على التخطيط للطوارئ استنادا إلى المبادئ التوجيهية التي وضعتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات إلى البلدان في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وأجرى المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ دورة تدريبية في مجال التخطيط للطوارئ لفائدة الشركاء الإقليميين والوطنيين في بابوا غينيا الجديدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والفلبين وكمبوديا وميانمار. وشكّلت المبادئ التوجيهية للتأهب للاستجابة لحالات الطوارئ التي وضعتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات إطارا يسهّل على السلطات الوطنية وضع خطط للطوارئ. وقد أعدت البلدان التي حصلت على التدريب خططا للطوارئ أو استعرضت خططها القائمة استنادا إلى المبادئ التوجيهية. ووُضعت بذلك ٩٤ خطة طوارئ مشتركة بين الوكالات (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٩٢) وقد استُكملت بحلولِ نهاية عام ٢٠١٥. واستعرضت ٦ بلدان خطط الطوارئ في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بالإضافة إلى بلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

البرنامج الفرعي ٢

خدمات الدعم في حالات الطوارئ

(أ) تعزيز قدرات الاستجابة والتأهب لدى الآليات والشراكات الوطنية والدولية المعنية بإدارة حالات الطوارئ/الكوارث بهدف التصدي بفعالية للكوارث وحالات الطوارئ

٦١٩ - اضطلعت ٧ بلدان بمشاريع مشتركة للتخطيط لحالات الطوارئ، سواء كانت مشاريع وطنية أو مشتركة بين الوكالات (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٥). وأجرت وحدة البيئة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية خمس

دورات تدريبية وطنية وإقليمية مشتركة (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٥)، بما في ذلك التدريب المعنون ''ما بعد الاستجابة'' في جورجيا وطاجيكستان وموزامبيق، وتدريب المدربين على أداة التقييم البيئي العاجل في أرمينيا وجورجيا. وعُزّزت ٦ شبكات وطنية ودولية (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٥). وقُدّم الدعم إلى الاجتماع العالمي الثاني للفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ الذي عُقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ (أبو ظبي، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥)، وإلى اجتماع قادة فِرَق البحث والإنقاذ في المناطق الحضرية، وإلى اجتماعات ثلاثِ مجموعات إقليمية. وسيكون إعلان أبو ظبي الموقّع في الاجتماع العالمي للبحث والإنقاذ في عام ٢٠١٥ بمثابة أساس تستند إليه خطط العمل الإقليمية، مما يضمن ترجمة الوثيقة السياساتية إلى إجراءات، ليتواصل تعزيز شبكات التأهب والاستجابة الدولية.

باء - الخدمات الاستشارية الإقليمية ودون الإقليمية

١ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

البرنامج الفرعي ١
سياسات الاقتصاد الكلي

(أ) تعزيز قدرة واضعي السياسات الوطنيين على تصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات ملائمة للاقتصاد الكلي تكون متناسبة مع جميع القطاعات وتسهم في تحقيق النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة

(ب) زيادة الوعي والمعرفة بالخيارات المتعلقة بالسياسات والآثار المترتبة عليها

٦٢٠ - أفادت ١٣ دولة من الدول الأعضاء (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١٠) عن إحراز تقدم في وضع سياسات وبرامج الاقتصاد الكلي نتيجة الدعم الذي قدّمته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وحصل ١١ بلدا (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١٠) والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على دعم في مجال استخدام الإحصاءات الاقتصادية والحسابات القومية لتكون أساسا يقوم عليه تحقيق الرؤى الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية وصياغة سياسات وبرامج الاقتصاد الكلي وتنفيذها. وأكّدت ١٥ جهة مستفيدة من الخدمات الاستشارية جدوى المشورة المقدمة في مجال السياسات (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١٠).

البرنامج الفرعي ٢
التكامل الإقليمي والتجارة

(أ) تحسين القدرات على وضع وتنفيذ وإدارة السياسات والاتفاقات الصناعية وروابطها باستراتيجيات تنمية الصادرات بهدف زيادة فعالية المشاركة في الاقتصاد العالمي والتحول الاقتصادي

(ب) تعزيز قدرة واضعي السياسات على تقييم أثر السياسات الصناعية في مجالات التنمية الأخرى، ولا سيما في النمو الاقتصادي والتنمية، وكذلك في التكامل الإقليمي

٦٢١ - استفادت ١٥ دولة من الدول الأعضاء في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١٠) من الخدمات الاستشارية التي تقدّمها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في وضع خريطة طريق واستراتيجية للتصنيع على الصعيد الإقليمي. واعتمدت سوازيلند سياسة صناعية وطنية أعدّتها بمساعدة تقنية من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وأفادت ٤٨ دولة من الدول الأعضاء التي حضرت الحوار الرفيع المستوى بشأن سياسات التصنيع الذكي (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١٠) أن المعارف المكتسبة كانت مفيدة للغاية في مجال التصنيع.

٦٢٢ - كما نظمت اللجنة دورة تدريبية عن التفاوض في المجال الاقتصادي، اكتسبت خلالها الدول الأعضاء مهارات ومعارف عن مسائل تخص المعاهدات الضريبية والاتفاقات التجارية واتفاقات الاستثمار. وجُمعت آراء الدول الأعضاء عبر استقصاءات للرأي تلت حلقات العمل، فأبلغت ١٧ دولة أخرى من الدول الأعضاء عن اكتسابها معارف مفيدة للغاية في مجال التجارة (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١٠). وقد تحققت هذه النتائج على الرغم من التأخيرات في استقدام مستشار جديد.

البرنامج الفرعي ٣
الابتكارات والتكنولوجيات وإدارة الموارد الطبيعية في أفريقيا

(أ) تعزيز قدرات الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية على وضع وتنفيذ ورصد السياسات والاستراتيجيات المعنية بالتنمية المستدامة، مع التركيز بوجه خاص على دعم تنمية الموارد الطبيعية وإدارتها

(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على وضع وتنفيذ إصلاحات السياسات والتفاوض بشأن عقود استغلال الموارد الطبيعية لتمكين الدول الأعضاء من الاستفادة بدرجة أكبر من فوائد قطاع المعادن

٦٢٣ - اعتمدت بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي سياسة تهدف إلى تحقيق التنمية المتكاملة للموارد الطبيعية في إطار تعزيز التكامل الإقليمي، ثم قامت بتنفيذها (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١٠). وقد تحقق ذلك من خلال اعتماد خريطة الطريق والاستراتيجية للتصنيع على الصعيد الإقليمي بمساعدة تقنية من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وساعدت اللجنة ٤ دول أعضاء على وضع سياسة وطنية للتعدين (بوركينا فاسو، وغينيا وغينيا - بيساو وليسوتو). وتلقت ٣ دول أعضاء الدعم في وضع سياسات وخطط متعلقة بالهياكل الأساسية للبيانات المكانية. واكتسبت ٤٣ دولة من الدول الأعضاء (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١٠) معارف ومهارات عن الإصلاحات في عملية التفاوض بشأن عقود استغلال الموارد الطبيعية، من خلال الحوار السياساتي الذي نظّمته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن التحديات الأفريقية المتّصلة بعقود التعدين والنفط.

٦٢٤ - كما نظمت اللجنة دورة تدريبية بشأن التفاوض في المجال الاقتصادي، اكتسبت خلالها ٤٠ دولة من الدول الأعضاء مهارات ومعارف عن مسائل تخص الاتفاقات بشأن الموارد الطبيعية. واعتمد بلدان هما بوركينا فاسو وغينيا (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١٠) سياساتٍ أو أطرا تنظيمية لإدارة الموارد الطبيعية والمعدنية تمشيا مع الرؤية الأفريقية للتعدين.

البرنامج الفرعي ٤
التخطيط والإدارة في مجال التنمية

(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على وضع خطط وسياسات ونُهج إنمائية أفضل

(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على وضع وتحليل وإدارة السياسات الاقتصادية بصورة أفضل

٦٢٥ - اعتمد ١١ بلدا ولجنتان اقتصاديتان إقليميتان (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١٠) سياسات وتدابير بشأن تنفيذ أنشطة في مجال التخطيط الإنمائي تمشيا مع توصيات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. ونظمت اللجنة أيضا دورات تدريبية للمسؤولين الحكوميين الرئيسيين في ١١ دولة من الدول الأعضاء (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١٠) في ما يتعلق بالتخطيط والإحصاءات الاقتصادية، شارك فيها ١٢٦ شخصا وأعطوا آراء إيجابية فيما يتعلق باستخدامهم البرامج والمواد التدريبية التي تقدّمها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عن التخطيط الإنمائي. وكان المشاركون من ثلاث دول أعضاء هي غينيا (٣٢) وغينيا - بيساو (٥٥) وبنن (٣٩).

٦٢٦ - ونظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ٤ حوارات سياساتية لواضعي السياسات من ٥٤ دولة من الدول الأعضاء بشأن ما يلي: (أ) تعزيز التنسيق بين وكالة التخطيط التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وهيئات التخطيط الوطنية في البلدان الأفريقية؛ (ب) العملية المتعلقة بخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ ومضمونها وأهدافها الرئيسية؛ (ج) حشد الموارد المحلية؛ (د) أثر ثورة البيانات على التخطيط الإنمائي في أفريقيا. واعتمد ما مجموعه ٢٤ بلدا (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١٠) نُهجا جديدة لتخطيط التنمية في عملية صياغة السياسات وإدارتها، بما في ذلك ١٥ بلدا من الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (استراتيجية وخريطة طريق التصنيع)، وخمسة بلدان من جماعة شرق أفريقيا (رؤية ٢٠٥٠)، وبنن (دراسات الجدوى بشأن مشاريع البنى التحتية الرئيسية)، وسوازيلند (سياسة التجارة والتصنيع)، وغينيا (التي تتعافى من آثار وباء إيبولا) وغينيا - بيساو (التخطيط الاستراتيجي للتحول الهيكلي). وطبّق ما مجموعه ٣ بلدان (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١٠)، وهي بنن وغينيا وغينيا - بيساو، سياساتٍ ونُهجا جديدة مناسبة في عمليات التخطيط والتحليل.

٢ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ

البرنامج الفرعي ١
سياسات الاقتصاد الكلي والتنمية الشاملة للجميع

(أ) تعزيز الفهم بين واضعي السياسات وغيرهم من الفئات المستهدفة للاتجاهات الإنمائية والقضايا الناشئة وتحديات الاقتصاد الكلي وخيارات السياسات التي تستند إلى الأدلة وتعزز النمو الاقتصادي وتحدّ من الفقر وتضيّق فجوات التنمية

(ب) تعزيز الصوت الإقليمي في محافل التنمية العالمية وتعميق التعاون الاقتصادي والمالي الإقليمي لاستغلال التآزر من أجل المنفعة المتبادلة تحقيقا للتنمية على نحو شامل ومستدام، بسبل منها التعاون فيما بين بلدان الجنوب

(ج) تحسين قدرة الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان ذات الاحتياجات الخاصة، على تصميم وتنفيذ سياسات التنمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ برنامج عمل إسطنبول لأقل البلدان نموا والأهداف المتفق عليها دوليا

(د) تحسين قدرة الدول الأعضاء على صياغة وتنفيذ سياسات التنمية الريفية التي تعزز الزراعة المستدامة والأمن الغذائي

٦٢٧ - رسّخت المواد التقنية والدورات التدريبية المقدمة إلى واضعي السياسات في وزارات المالية والتخطيط وفي المصارف المركزية فهمهم لسياسات الاقتصاد الكلي، وتمويل التنمية، وركائز التنمية المستدامة الثلاث. وبلغ عدد مقالات الاستعراض والإحالات إلى منشورات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ عن سياسات الاقتصاد الكلي ٨٠٠ مقالة وإحالة (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٩٠٠).

٦٢٨ - وتعزَّزَ التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن الإصلاحات الضريبية والأسواق الرأسمالية في أكثر من ٣٥ بلدا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بفضل الخدمات الاستشارية المقدّمة والبرامج التدريبية المخصصة عن سياسات الاقتصاد الكلي التطلعية واستراتيجيات التمويل. وتبيّن الوثائق الختامية الأربع الناتجة عن هذه الخدمات (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٤) توافقا في الآراء بشأن التعاون الإقليمي في المجالين الاقتصادي والمالي.

٦٢٩ - وساهمت مبادرات تنمية القدرات كذلك في تعزيز القدرات على وضع السياسات الوطنية والقدرات المؤسسية على تصميم وتنفيذ سياسات التنمية الوطنية وبرامج العمل العالمية، كما يتضح من خلال إشارة ٩٠ في المائة من المشاركين (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٨١ في المائة) إلى أنهم أصبحوا أكثر قدرة على تصميم وتنفيذ سياسات من هذا القبيل.

٦٣٠ - وعزّز تقديم الخدمات الاستشارية في مجال الزراعة المستدامة قدرات المسؤولين الحكوميين على صياغة سياسات الأمن الغذائي وتنفيذها. وأشار أكثر من ٨١ في المائة من المشاركين في الأنشطة التي نظّمتها اللجنة (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٨٥ في المائة) إلى زيادة قدرتهم على صياغة سياسات التنمية الريفية وتنفيذها.

البرنامج الفرعي ٢
التجارة والاستثمار

(أ) تعزيز معرفة الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بالاتجاهات والقضايا الناشئة وخيارات السياسات المستندة إلى الأدلة في مجالات التجارة والاستثمار وتنمية المشاريع ونقل التكنولوجيا، دعما للتنمية الشاملة والمستدامة

(ب) تعميق التعاون الإقليمي في مجالات التجارة والاستثمار وتنمية المشاريع والابتكار وتطوير التكنولوجيا ونقلها دعما للتنمية الشاملة والمستدامة

(ج) زيادة قدرة الدول الأعضاء في اللجنة على تصميم وتنفيذ سياسات أكثر اتساقا وفعالية في مجالات التجارة والاستثمار وتنمية المشاريع ونقل التكنولوجيا، دعما للتنمية الشاملة والمستدامة

٦٣١ - رسّخت المواد التقنية المتعلقة بالتجارة والاستثمار وتنمية المشاريع ونقل التكنولوجيا، إلى جانب قيام شبكة آسيا والمحيط الهادئ للبحث والتدريب المعنية بالتجارة بتشجيع الدول على اعتماد الخيارات السياساتية القائمة على الأدلة، القدراتِ اللازمة لصياغة السياسات في هذه المجالات كما يتضح من ١٠٦ مقالات استعراض وإحالات إلى المواد التقنية التي أعدّتها اللجنة (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٣٥).

٦٣٢ - وتولت اللجنة تعزيز قدرة الدول الأعضاء على التفاوض وإبرام اتفاق إقليمي بشأن التجارة اللاورقية عبر الحدود، بما في ذلك من خلال شبكة الأمم المتحدة لخبراء التجارة اللاورقية والنقل في آسيا والمحيط الهادئ. وزاد مركز آسيا والمحيط الهادئ لنقل التكنولوجيا ومركز الميكنة الزراعية المستدامة، من خلال أنشطتهما التدريبية، قدرات واضعي السياسات على تطبيق تكنولوجيات جديدة متّصلة بالزراعة والتجارة. ورأت ٣٤ دولة من الدول الأعضاء (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٢٦) أن المشاركة من خلال أنشطة التعاون الإقليمي في مجالي التجارة والاستثمار هي مشاركة مفيدة.

٦٣٣ - وعزّزت مبادرات تنمية القدرات في مجالي التجارة والاستثمار المهارات والخبرات والقدرات المؤسسية، كما يتضح من الآراء الواردة من ٨٩ في المائة من المشاركين (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٨٠ في المائة) الذين أشاروا إلى تحسن قدرتهم على صياغة أو تنفيذ سياسات أكثر فعالية واتساقا في ميادين التجارة والاستثمار وتنمية المشاريع.

البرنامج الفرعي ٣
النقل

(أ) تعزيز معارف الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وزيادة قدرتها على وضع وتنفيذ سياسات وبرامج تتعلق بالنقل

(ب) زيادة قدرة كل من الدول الأعضاء في اللجنة والقطاع الخاص على تخطيط وتطوير وصلات النقل الدولي المتعدد الوسائط، بما في ذلك شبكة الطرق الآسيوية السريعة وشبكة السكك الحديدية العابرة لآسيا، والموانئ الجافة التي لها أهمية دولية

(ج) زيادة قدرة الدول الأعضاء في اللجنة والقطاع الخاص على تنفيذ تدابير ترمي إلى تحسين كفاءة عمليات النقل واللوجستيات الدولية

٦٣٤ - نتيجةً للمساعدة المقدمة من اللجنة في مجال التدريب، بلغ عدد السياسات والبرامج والمبادرات الحكومية التي تعكس المبادئ والتوصيات المتعلقة بالنقل التي تروِّج لها اللجنة ٩٠ سياسة وبرنامجا ومبادرة (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٩٠). وساعدت الأمانة الدول الأعضاء على إقامة الربط بين شبكات النقل المستخدمة من خلال دعم السياسات وبناء القدرات. وأسفرت تلك الجهود عن توقيع الاتفاق بشأن تيسير النقل الدولي بالطرق البرية بين الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون في عام ٢٠١٤، والتوصّل إلى توافق في الآراء بين الاتحاد الروسي والصين ومنغوليا بشأن مشروع الاتفاق المتعلق بالنقل الدولي بالطرق البرية على طول الطرق الرئيسية الآسيوية. وأسهمت جهود تنمية القدرات في وضع خطة رئيسية شاملة عن ربط شبكات النقل في جنوب آسيا. ونتيجة لذلك، بلغ عدد المشاريع والبرامج الوطنية من أجل تحسين النقل الإقليمي ٧٠ مشروعا وبرنامجا (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٧٠).

البرنامج الفرعي ٤
البيئة والتنمية

(أ) تعزيز فهم الحكومات المحلية والوطنية لسياسات واستراتيجيات البيئة والطاقة والمياه والسياسات والاستراتيجيات الحضرية لأغراض الحد من الفقر وتحقيق التنمية الشاملة المستدامة

(ب) تحسين قدرة الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين على وضع وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات في مجالات البيئة والطاقة والمياه والتنمية الحضرية لأغراض التنمية المستدامة والشاملة للجميع

(ج) تعزيز التعاون الإقليمي والشبكات الإقليمية في مجال سياسات واستراتيجيات البيئة والطاقة والمياه والتنمية الحضرية لأغراض التنمية الشاملة والمستدامة

٦٣٥ - حسّنت المواد التقنية التي أتاحتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ فهم إدارة البيئة والطاقة والموارد المائية وعملية وضع سياسات واستراتيجيات التنمية المستدامة، وهو ما تدل عليه ٢٩ إحالة إلى المواد التقنية التي أصدرتها اللجنة وغيرها من المنتجات المعرفية (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١٥).

٦٣٦ - وعزّزت المبادرات المتخذة من أجل تنمية القدرات عن طريق وحدات التعلم الإلكتروني الموسّعة، وحلقات العمل التي تستهدف التدريب الشخصي المتعلق بسياسات البيئة والطاقة والمياه والتنمية الحضرية، القدراتِ المؤسسية على وضع وتنفيذ سياسات ترمي إلى ضمان إقامة مجتمعات شاملة للجميع وقادرة على التكيّف. وقد بلغ عدد السياسات والاستراتيجيات والمبادرات التي وضعتها الحكومات بناء على تدخلات اللجنة ١٥ سياسة واستراتيجية ومبادرة (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١٥).

٦٣٧ - وعزّز تبادل الخبرات وضع أطر للربط الشبكي والتعاون بشأن التنمية المستدامة، ويسّر الإجراءات المنسّقة في مجال البيئة وأدّى إلى تحديد أولويات المسائل الرئيسية في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وبلغ عدد التوصيات والمبادرات الصادرة عن الدول الأعضاء في اللجنة والمتعلّقة بالتعاون الإقليمي والبيئة وأمن الطاقة وإدارة موارد المياه والتنمية الحضرية ٢٠ توصية ومبادرة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٢٠).

البرنامج الفرعي ٥
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحد من مخاطر الكوارث

(أ) تحسين قدرة الدول الأعضاء على قياس وتحليل التقدم المحرز نحو إقامة مجتمع المعلومات الشامل للجميع والقادر على التكيف

(ب) تعزيز التعاون الإقليمي في مجال الربط بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للنهوض بالتنمية الشاملة والمستدامة

(ج) تحسين معرفة الدول الأعضاء ووعيها في ما يتعلق بالسياسات والاستراتيجيات الفعالة في مجال الحد من مخاطر الكوارث في المنطقة

(د) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض سياسات وبرامج التنمية الاجتماعية – الاقتصادية الشاملة والمستدامة

٦٣٨ – حسّنت الخدمات الاستشارية والدورات التدريبية المخصصة التي تقدّمها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتطبيقات تكنولوجيا الفضاء والحد من أخطار الكوارث، قدرات الدول الأعضاء على صياغة السياسات والاستراتيجيات. وقُدّمت دورات تدريبية عن البنى التحتية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المترابطة بسلاسة لفائدة البلدان غير الساحلية المشاركة في هذه المبادرة من أجل تمكينها من وضع المعايير التقنية وخطة رئيسية لطريق المعلومات الفائق السرعة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وأشار ٨١ في المائة من واضعي السياسات (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٧٥ في المائة) إلى تحسّن مهاراتهم في وضع السياسات والاستراتيجيات في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقدرة على مواجهة الكوارث.

٦٣٩ – وأدى تنظيم حوار إقليمي إلى تعزيز قدرة نيبال على التعافي عقب الزلزال الذي ضربها عام ٢٠١٥، ومُنحت زمالات إلى البلدان النامية من أجل حضور دورات تدريبية عن الإنذار المبكر بالأعاصير المدارية والفيضانات المفاجئة والانهيالات الأرضية، فضلا عن نظم الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية. وصدر ١٥ بيانا وتقريرا عن الدول الأعضاء في اللجنة (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١٠) عن ترابط شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتطبيقات الفضائية، والحد من أخطار الكوارث.

٦٤٠ – وأشار ٨٠ في المائة من الدول الأعضاء في اللجنة والتي تشارك في أنشطتها (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٦٢ في المائة) إلى تحسّن معارفها المتعلقة بالتأهب للكوارث. وأشار ٩٠ في المائة من المشاركين في أنشطة التدريب التي نظّمتها اللجنة (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٨٥ في المائة) إلى أنهم باتوا أفضل استعدادا لتطبيق أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

البرنامج الفرعي ٦
التنمية الاجتماعية

(أ) زيادة المعرفة والوعي بالتنمية الاجتماعية والاتجاهات السكانية والسياسات في المنطقة، بما يشمل أبعادها الجنسانية، باعتبارها أساسا تستند إليه الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لاتخاذ القرارات على نحو فعال

(ب) تعزيز التعاون والقدرات على الصعيد الإقليمي من أجل تنفيذ الالتزامات الدولية بالنهوض بالإدماج الاجتماعي والحماية الاجتماعية، ولا سيما للفئات الاجتماعية الضعيفة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

(ج) تعزيز التعاون والقدرات على الصعيد الإقليمي من أجل تنفيذ الالتزامات الدولية بالنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

(د) تعزيز التعاون الإقليمي والقدرات الإقليمية من أجل النهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

٦٤١ - تولّت اللجنة زيادة المعرفة والوعي لدى الدول الأعضاء من خلال تزويدها بمواد تقنية عن استبعاد الشباب؛ وآثار شيخوخة السكان؛ والهجرة الدولية؛ وتنفيذ منهاج عمل بيجين. وأشارت ١٢ دولة من الدول الأعضاء في اللجنة (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١٢) إلى الفائدة المستمدة من خيارات السياسات والاستراتيجيات والممارسات الجيدة المتّصلة بالتنمية الاجتماعية التي شجّعت اللجنةُ على اعتمادها من أجل اتخاذ قرارات فعالة.

٦٤٢ - واستمر تحسّن التعاون الإقليمي بين الدول الأعضاء وتعزّزت قدراتها على تنفيذ الالتزامات الدولية والإقليمية، ومنها ما يتّصل بالنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وخريطة الطريق المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. وأجرى ١٣ بلدا مشاورات وطنية لمعالجة العوائق القانونية والسياساتية التي تعترض الحصول على الخدمات المتعلقة بالفيروس، وقدّم ما لا يقل عن ٥ بلدان في المنطقة (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٥) دراسات جدوى للاستثمار الاستراتيجي للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية وفقا لإطار ما بعد عام ٢٠١٥.

٦٤٣ - وعزّزت اللجنة قدرات الدول الأعضاء على تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وحضر ٩٣ في المائة من المشاركين (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٨٠ في المائة) الدورة التدريبية عن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اقتصاديا، وأقرّوا بزيادة معارفهم ومهاراتهم في هذا المجال.

٦٤٤ - وعزّزت اللجنة قدرات الدول الأعضاء على تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وقدّمت ١٣ توصية ومقررا ومبادرة اعتُمدت بهدف تمتين الأطر الإقليمية ودون الإقليمية للتعاون في هذا المجال (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٨).

البرنامج الفرعي ٧
الإحصاءات

(أ) تعزيز فهم صانعي القرار والجمهور العام للاتجاهات الإنمائية والقضايا الناشئة، من خلال المعلومات والتحليلات الإحصائية، بهدف النهوض بمجتمعات شاملة للجميع ومستدامة وقادرة على التكيف

(ب) تقوية قدرات الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على إنتاج الإحصاءات ونشرها واستخدامها وفقا للمعايير المتفق عليها دوليا والممارسات الجيدة دعما لإحراز تقدم نحو إقامة مجتمعات شاملة للجميع ومستدامة وقادرة على التكيّف.

٦٤٥ - عزّزت الخدمات الاستشارية والمواد التقنية وبرامج التدريب المخصصة التفاهم بشأن إنتاج الإحصاءات ونشرها واستخدامها لاتخاذ القرارات على أساس الأدلة. وأدّت الخدمات الاستشارية المقدمة إلى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (بشأن التعداد)، وملديف (بشأن دخل الأسر المعيشية ونفقاتها) ونيبال (بشأن تغير المناخ) إلى تغييرات في طرق استخدام هذه البلدان للاستقصاءات والاسترشاد بها في وضع السياسات. وقد أفضت تقييمات النظم الإحصائية الوطنية واستعراض الخطط الإحصائية إلى تحسين الممارسات الإحصائية في كل من منغوليا وسري لانكا وكمبوديا ورابطة جزر ماريانا الشمالية، في حين عزّز الدعم المقدّم في مجال تخطيط التعدادات وإحصاءات الاقتصاد الكلي القدرات الوطنية في بوتان. وأشار أكثر من ٦٠ في المائة من صانعي القرارات (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٥ في المائة) إلى أهمية وفائدة أنشطة اللجنة في رصد الاتجاهات الإنمائية الرئيسية والمسائل الناشئة وفهمها.

٦٤٦ - وأسفرت مبادرات تنمية القدرات في ما يتصل بالمعايير الإحصائية الدولية للمحاسبة البيئية - الاقتصادية عن تعزيز نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في جميع أنحاء آسيا والمحيط الهادئ، وساهمت في تعزيز المهارات والقدرات المؤسسية وقدرات رسم السياسات الوطنية. ويرى ٩٦ في المائة من المشاركين (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٦٥ في المائة) بأنهم باتوا قادرين على تطبيق المعارف المكتسبة واستخدام بيانات قابلة للمقارنة.

البرنامج الفرعي ٨
الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية

(أ) زيادة قدرة الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على وضع وتنفيذ السياسات والبرامج الإنمائية

(ب) تعزيز تبادل المعارف وإقامة الشراكات في ما بين الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني وسائر شركاء التنمية ذوي الصلة من أجل تناول المجالات الرئيسية ذات الأولوية في المناطق دون الإقليمية لدعم تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٦٤٧ - أتاحت الخدمات الاستشارية والبرامج التدريبية المصمّمة خصيصا تعزيز القدرات المؤسسية اللازمة لمعالجة الأولويات دون الإقليمية وتنفيذ سياسات التنمية المستدامة. ففي منطقة المحيط الهادئ، عمل ١٢ من واضعي التشريعات على تعزيز قدرتهم على تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي شرق وشمال شرق آسيا، تعززت القدرة على معالجة القضايا العابرة للحدود، مثل التلوث الجوي العابر للحدود والمحميات البحرية. وفي شمال ووسط آسيا، تعززت القدرة على إدارة قضايا المياه والطاقة والقضايا العابرة للحدود في سياق زيادة التعاون والتكامل الاقتصاديين على الصعيد الإقليمي. وتعززت أيضا قدرات بلدان جنوب آسيا على تحسين الربط بشبكات النقل، ودعم تمكين المرأة، وتحقيق التوسع الحضري المستدام. وفي المتوسط، وجد ٧٥ في المائة من المشاركين (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٧٥ في المائة) الذين حضروا الأنشطة دون الإقليمية أنّ الأنشطة المنظَّمة كانت مهمة ومفيدة لعملهم.

٦٤٨ - وقد تعزز تبادل المعارف وإقامة الشراكات بين منطقة المحيط الهادئ وآسيا من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، في حين أسهمت المنشورات التقنية المتعلقة بتغير المناخ، والهجرة، والإقصاء الاجتماعي ومصائد الأسماك في زيادة المعرفة بهذه المسائل في جميع أنحاء منطقة المحيط الهادئ. وقد وجد خمس وسبعون في المائة من الدول الأعضاء (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٦٠ في المائة) أنشطة اللجنة مفيدة. وبالمثل، شاركت ١٥ مؤسسة شريكة (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٦) في أنشطة تبادل المعارف.

٣ - التنمية الاقتصادية في أوروبا

البرنامج الفرعي ١
البيئة

(أ) تحسين الإدارة البيئية العابرة للحدود لدى بلدان أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى، وبلدان جنوب شرق أوروبا

٦٤٩ - تم، حسبما هو مقرّر، تنفيذ الاتفاقات الستة الثنائية أو المتعددة الأطراف كافة (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٦) في أحواض الأنهار. ففي حوض نهر كورا، أعد مشروع معاهدة لإضفاء الطابع الرسمي على التعاون في مجال المياه بين أذربيجان وجورجيا. وفي حوض نهر درين، بدأ العمل على تنفيذ مشروع ممول من مرفق البيئة العالمية على أساس مذكرة تفاهم موقعة سابقا. وفي حوض نهر دنيستر، قُدِّم مزيد من الدعم لمسألة تصديق أوكرانيا على معاهدة نهر دنيستر. وتضمن التقدم المحرز في حوضي نهري تشو وطالاس إقرار وانطلاق أشغال مشروع آخر لمرفق البيئة العالمية يهدف إلى زيادة تنمية التعاون الثنائي بين كازاخستان وقيرغيزستان، بما في ذلك التعاون على رصد نوعية المياه. وأُبرِمت، في حوض نهر بيانج، مذكرة التفاهم بشأن تبادل البيانات الهيدرولوجية بين أفغانستان وطاجيكستان. وفي آسيا الوسطى، أسهمت اللجنة الاقتصادية لأوروبا في زيادة تعزيز التعاون في مجالي البيئة وإدارة الموارد المائية على الصعيد الإقليمي، بما يشمل التعاون في مجال سلامة السدود، وذلك من خلال إنشاء آلية للرصد المشترك لسد أورتو توكوي في قيرغيزستان. وإضافةً إلى ذلك، أُنشئ فريق عامل إقليمي رسمي لبلدان آسيا الوسطى لدعم التعاون على تحسين نوعية المياه. ونظمت شعبة البيئة في اللجنة الاقتصادية لأوروبا ٣٥ بعثة استشارية و ١٩ نشاطا لبناء القدرات.

البرنامج الفرعي ٢
النقل

(أ) تعزيز القدرات الوطنية على تنفيذ الإطار القانوني والتنظيمي الصادر عن اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن النقل البري الدولي، والبنية الأساسية والخدمات، وتيسير عبور الحدود، والسلامة على الطرق، ونقل البضائع الخطرة والأغذية القابلة للتلف

(ب) تعزيز التعاون الإقليمي بشأن تطوير النقل العابر وتيسير عبور الحدود في جنوب القوقاز وآسيا الوسطى

(ج) تعزيز الإطارين القانوني والتنظيمي على الصعيد الوطني بشأن السلامة على الطرق في جنوب شرق أوروبا وجنوب القوقاز ووسط آسيا

٦٥٠ - ازداد عدد الأطراف المنضمة إلى الصكوك القانونية للجنة من ٦٩٩ ١ طرفا في عام ٢٠١٤ إلى ٧٠٩ ١ طرفا مع نهاية عام ٢٠١٥ (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٧٠٠ ١). وبانضمام صربيا إلى الاتفاق الأوروبي بشأن الطرق المائية الداخلية الرئيسية ذات الأهمية الدولية، يكون عدد الأطراف في أربعة اتفاقات رئيسية قد وصل إلى ١١٥ طرفا (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١٢٥). وبدعم من اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ارتفع عدد البلدان الملتزمة بالأهداف الوطنية للسلامة على الطرق من ٤٠ إلى ٤٢ (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٤٢).

٦٥١ - وقد عمل الفريق العامل المعني بالنقل وعبور الحدود التابع لبرنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات آسيا الوسطى على تعزيز قدرات البلدان النامية غير الساحلية في ما يتعلق بالتنمية المستدامة للنقل، والترابط الإقليمي، والتكامل، وتحسين نظم إدارة السلامة على الطرق. وقدمت مشروعات البنية التحتية دون الإقليمية والتعاون مع المنظمات الإقليمية إسهاما في تحسين النقل المتنوع الوسائط، والترابط، وعبور الحدود، والتكامل الإقليمي. وأتاح مشروعان للسلامة على الطرق المساعدة في عملية صنع القرار القائمة على الأدلة وفي تحديد أهداف السلامة على الطرق. كما يسرت أربع دراسات بشأن السلامة على الطرق عملية تحديد الأهداف الوطنية للسلامة على الطرق. ونظمت شعبة النقل في اللجنة الاقتصادية لأوروبا ١٩ بعثة استشارية و ١٠ أنشطة لبناء القدرات.

البرنامج الفرعي ٣
الإحصاءات

(أ) تحسين مهارات البلدان المستفيدة في نشر وتعميم المؤشرات الإحصائية ذات الصلة لرصد استراتيجيات التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دوليا باستخدام أدوات النشر الشبكية الحديثة وبرمجيات استخلاص المعلومات الحديثة أيضا

(ب) زيادة قدرة البلدان المستفيدة على معالجة الثغرات القائمة في قدرتها من أجل إنتاج المعلومات الإحصائية بما يتماشى مع المعايير الدولية، بما في ذلك مبادئ الأمم المتحدة الأساسية للإحصاءات الرسمية

٦٥٢ - بدعم من اللجنة الاقتصادية لأوروبا، تحسنت مهارة خمسة بلدان في نشر وتعميم الإحصاءات باستخدام الأدوات الشبكية، كما طورت ثلاثة بلدان قواعد بياناتها الإحصائية (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٨). وأجرى بَلدان (منغوليا وتركمانستان) تقييمين عالميين لمنظوماتهما الإحصائيتين الوطنيتين. وركّز هذان التقييمان على القدرات التقنية والمؤسسية والتنظيمية من أجل إنتاج الإحصاءات وفقا للمعايير الدولية، وقدما توصيات محددة.

٦٥٣ - وأدرجت ثمانية بلدان (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٨) التوصيات الصادرة عن التقييمات العالمية في استراتيجياتها الوطنية لتطوير الإحصاءات. كما قدم خمسة عشر بلدا (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١٥) تقارير شاملة توثّق عمليات إنتاج الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وأسفرت اجتماعات الفريق العامل المعني بالإحصاءات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا، التي عقدتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا في باكو وبيشكيك، عن تعزيز قدرات ١٢ بلدا على رصد التنمية المستدامة، وتقييم التقدم المحرز في الاقتصاد الأخضر وتحديث عملية إنتاج الإحصاءات الرسمية. وأطلقت اللجنة مبادرات لتطوير الإحصاءات البيئية باعتبارها أساسا لتطبيق نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية. ونظمت شعبة الإحصاءات في اللجنة الاقتصادية لأوروبا ٢٣ بعثة استشارية و ١١ نشاطا لبناء القدرات.

البرنامج الفرعي ٤
التعاون والتكامل الاقتصاديان

(أ) تعزيز المعرفة بأفضل الممارسات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بمسائل التعاون والتكامل الاقتصاديين، ولا سيما تلك التي يشملها برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا

(ب) تقوية المؤسسات الإقليمية والأطر القانونية الإقليمية في المجالات التي يشملها برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا

٦٥٤ - بدعم من اللجنة الاقتصادية لأوروبا، اعتمد المنتدى الاقتصادي الذي عُقِد عام ٢٠١٤ في عشق أباد بشأن الترابط الإقليمي توصيات تتعلق بتعزيز المساعدة التقنية في مجالات التجارة والنقل، وعبور الحدود، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٦٥٥ - استفاد خمسة وثمانون في المائة (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٧٢ في المائة) من البلدان المشاركة في برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا من المعارف والمعلومات التي أتاحتها البعثات الاستشارية وأنشطة بناء القدرات التي نظمتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا في تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي، وذلك على حدّ ما أقر به مجلس الإدارة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وأقرّت ست مؤسسات وأطر إقليمية (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٥) بأن المساعدة التقنية التي تقدمها اللجنة الاقتصادية لأوروبا قد زادت من فعاليتها. وزاد فريق التنسيق المعني بإتاحة مساحة إقليمية للمعلومات المائية والبيئية المدعوم من اللجنة الاقتصادية لأوروبا من الدعم الذي يقدّمه للصندوق الدولي لإنقاذ بحر الآرال، وقام بتحسين إدارة المعلومات. وقدمت شعبة التعاون والتكامل الاقتصاديين في اللجنة الاقتصادية لأوروبا ١٤ خدمة استشارية ونظمت ١٢ نشاطا لبناء القدرات.

البرنامج الفرعي ٥
الطاقة المستدامة

(أ) تدعيم القدرة المؤسسية والبشرية على وضع استراتيجيات تحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة من أجل الوفاء بالالتزامات المنبثقة عن المعاهدات الدولية

(ب) تعزيز القدرة المؤسسية والبشرية على وضع استراتيجيات لتنمية الطاقة المتجددة من أجل الوفاء بالالتزامات المنبثقة عن المعاهدات الدولية

٦٥٦ - عزّزت شعبة الطاقة المستدامة في اللجنة الاقتصادية لأوروبا التعاون الاقتصادي من خلال تزويد ١٦ بلدا من بلدان المنطقة بتوصيات عن كفاءة استخدام الطاقة والطاقة

المتجددة وعناصر أخرى في مبادرة الطاقة المستدامة للجميع. وقام أربعة عشر بلدا بتنفيذ التوصيات المتعلقة بكفاءة استخدام الطاقة (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١٢)، بينما طبَّق ١٢ بلدا التوصيات المتعلقة بالطاقة المتجددة (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١٢). ووضعت البلدان سبعة مقترحات لمشاريع (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٧) تتعلق بتمويل الطاقة.

٦٥٧ - وقد ساهم اجتماع لجنة تنسيق قطاع الطاقة التابعة لبرنامج التعاون الاقتصادي الإقليمي لآسيا الوسطى، الذي عُقد في قيرغيزستان في عام ٢٠١٤، في زيادة الوعي بمبادرة الطاقة المستدامة للجميع. وأسفرت حلقة العمل التي نُظِّمت في ألماتي بشأن تقييم النظم الإيكولوجية في حوض نهر سير - داريا عن توطيد فهم الصلات بين النظم الإيكولوجية واستخدام الأراضي والطاقة والمياه. وأتاح الدعم الاستشاري المقدَّم إلى أرمينيا وجورجيا زيادة مستوى الوعي بالطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وبمسألة كفاءة استخدام الطاقة في المباني. وعززت حلقات العمل التي عُقدت في جنيف في عام ٢٠١٥ قدرات بلدان آسيا الوسطى فيما يتعلق بتطبيق تصنيف الأمم المتحدة الإطاري لاحتياطيات وموارد الطاقة الأحفوريّة والمعادن. ونظمت شعبة الطاقة المستدامة ست بعثات استشارية و ١٤ نشاط لبناء القدرات.

البرنامج الفرعي ٦
التجارة

(أ) تعزيز قدرات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تنفيذ تدابير تيسير التجارة، والأعمال التجارية الإلكترونية، وغيرها من توصيات اللجنة الاقتصادية لأوروبا وقواعدها ومعاييرها ومبادئها التوجيهية وأدواتها

(ب) تعزيز قدرات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تعزيز وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والآليات التي تدعم تيسير التجارة والتكامل الاقتصادي الإقليمي

٦٥٨ - بدعم من اللجنة الاقتصادية لأوروبا، عزّزت ستة بلدان (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٦) قدرتها على تنفيذ تدابير تيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية. وقامت بتهيئة بيئة مؤاتية للعمل بمفهوم النافذة الواحدة على الصعيد الوطني، وأنشأت لجان وطنية لتيسير التجارة ورفعت استعداد البلدان لتنفيذ الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة الذي أقرته منظمة التجارة العالمية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ونتيجة لذلك، استطاعت هذه البلدان أن تخطر أمانة منظمة التجارة العالمية باستعدادها للتنفيذ وأن تشرع في وضع خطط التنفيذ الوطنية.

٦٥٩ - ووُضع ما مجموعه ست استراتيجيات وآليات لتيسير التجارة (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٦) (تم الانتهاء من إحداها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦). وقدمت شعبة التعاون الاقتصادي والتجارة في اللجنة الاقتصادية لأوروبا الدعم لثلاث من شبكات الخبراء الوطنية والإقليمية (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٣). وبمساعدة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، استفاد ١٧ بلدا من أنشطة بناء القدرات التي نُظمت بالاشتراك مع شركاء آخرين على المستويين الدولي والإقليمي. وشملت هذه المساعدة طائفة من المجالات منها إقامة التعاون بين وكالات مراقبة التجارة ودوائر الأعمال على دعم تيسير التجارة، وتزويد خبراء التجارة من آسيا الوسطى وأوكرانيا بالتدريب على استخدام الدليل التنفيذي لتيسير التجارة. ونظمت شعبة التعاون الاقتصادي والتجارة ٢٢ بعثة استشارية و ٢٠ نشاط لبناء القدرات.

٤ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

البرنامج الفرعي ١
الصلات بالاقتصاد العالمي والتكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي

(أ) تحسين قدرة واضعي السياسات في الدول الأعضاء باللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على صياغة السياسات التجارية واستراتيجيات تنمية الصادرات وتنفيذها وتقييمها بغية زيادة فعالية المشاركة في التدفقات التجارية وسلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيدين العالمي والإقليمي

(ب) تعزيز قدرة قطاعات التصدير الوطنية في البلدان الأعضاء في اللجنة على مواجهة التحديات واستغلال الفرص الجديدة الناشئة عن تزايد تأثير أنظمة تغير المناخ على التجارة الدولية

(ج) تعزيز القدرات الحكومية في البلدان الأعضاء في اللجنة على وضع وتنفيذ سياسات فعالة لتعزيز التحويل المباشر وغير المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى مشاريع دولية

٦٦٠ - قُدمت المساعدة التقنية في مجالات الجمارك، والتجارة الثنائية والتجارة والاستثمار مع الصين وبلدان آسيوية أخرى. وأظهرت المعلومات المستقاة من المستفيدين أنَّ خمسة بلدان (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٦)، هي إكوادور والبرازيل وبوليفيا وغواتيمالا وكوستاريكا، استخدمت المدخلات التي أتاحها التعاون التقني مع اللجنة.

٦٦١ - وباستعراض البيانات المتعلقة بالمساعدة التقنية، تبيَّن أنَّ المنظمات العامة ورابطات المصدرين من ١٣ بلدا (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١٥)، هي إكوادور وبنما وبيرو وجامايكا والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وشيلي وغواتيمالا وكوستاريكا وكولومبيا ونيكاراغوا وهايتي وهندوراس، تتخذ إجراءات متماشية مع توصيات اللجنة. وقد بُذِل جهد

خاص من أجل اعتماد المعايير الدولية في قياس البصمة الكربونية، واستُخدم قطاع البُن في ذلك كبرنامج تجريبي، مما أسفر عن إنشاء شبكة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للبصمة البيئية للبن، التي تتألف من ١١ بلدا.

٦٦٢ - ووضعت أربع مؤسسات عامة (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٦) من إكوادور وبيرو والسلفادور ونيكاراغوا مشروع خطة عمل لإدراج توصيات اللجنة بشأن تحويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مشروعات دولية في سياساتها وبرامجها. وقد استندت توصيات اللجنة إلى عملية معقدة لتدقيق البيانات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. والتزمت خمسة بلدان بهذه العملية خلال فترة السنتين، ولكن فنزويلا اضطرت للانسحاب بسبب مسائل داخلية.

البرنامج الفرعي ٢
الإنتاج والابتكار

(أ) تعزيز قدرة بلدان المنطقة على تصميم الاستراتيجيات والسياسات وتنفيذها وتقييمها بهدف زيادة الإنتاجية والابتكار في اقتصاداتها

(ب) تحسين قدرة الجهات المنظِمة في البلدان الأعضاء في اللجنة على فرض نظام رقابي وإشرافي لحوكمة الشركات

٦٦٣ - قدّمت اللجنة دورات تدريبية في مجال السياسات المعنية بالابتكار والتطوير التكنولوجي إلى إكوادور وباراغواي والبرازيل وبوليفيا وبيرو وكوبا. وأكدت البلدان المشاركة الستة كافة (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٦) في دراسة استقصائية أنها عملت بالمعلومات والتوصيات المستمدة من المساعدة التي قدمتها اللجنة من خلال التعاون التقني.

٦٦٤ - وبفضل تطوير مستودع للاستثمار يضم تسعة بلدان، تحسَّنت قدرات البلدان الكاريبية على جمع البيانات عن الاستثمار المباشر الأجنبي وعلى وضع سياسات قائمة على الأدلة. وإضافة إلى ذلك، قدمت اللجنة مساعدة تقنية إلى بيرو في مجال السياسات الصناعية بغرض تنويع الإنتاج، وإلى سانت لوسيا في مجال الاستثمار المباشر الأجنبي، وإلى بنما في مجال النطاق العريض. وفي مجال حوكمة الشركات، حصلت بوليفيا على تحليل دقيق لسلسلة القيمة بالنسبة إلى صناعة المنسوجات في مدينة إل ألتو، بينما قامت شركة المنسوجات المملوكة للدولة باعتماد مجموعة من التوصيات لزيادة تطوير هذا القطاع (بلد واحد؛ الهدف المحدد لفترة السنتين: ٣). وقد قطعت اللجنة شوطا طويلا في بلورة أداة متفق عليها لقياس

حوكمة الشركات عند إصدار ديون الشركات للشركات الخاصة، وتمكنت من تطبيق هذه الأداة على ٢٧ شركة في خمسة بلدان.

البرنامج الفرعي ٣
سياسات الاقتصاد الكلي والنمو

(أ) تعزيز قدرات صانعي السياسات الوطنيين في البلدان الأعضاء على تصميم وتنفيذ سياسات وتدابير في مجال الاقتصاد الكلي هدفها تحقيق نمو مستقر في مواجهة قضايا الاقتصاد الكلي الناشئة ضمن بيئة شديدة التقلب

(ب) تعزيز قدرات بلدان المنطقة على صياغة وتنفيذ وتقييم السياسات والأنظمة والتدابير التي تعزز النمو على المدى الطويل وتحقق التقدم على مستوى المتغيرات الاجتماعية الرئيسية

٦٦٥ - تلقت اللجنة خمسة بيانات رسمية (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٥) تقرّ بفائدة الخدمات الاستشارية التي توفرها اللجنة. وقدمت اللجنة خدمات التعاون التقني المتصلة بسياسات الاقتصاد الكلي إلى العديد من البلدان، ولا سيما بوليفيا والمكسيك وإكوادور وشيلي. ففي شيلي، صدر في عام ٢٠١٥ دليل جديد للمستخدِم متعلق بالوساطة الشاملة للجميع في مجال العمل، يتضمن توصيات عديدة وضعتها اللجنة بشأن جملة من المسائل من بينها مبدأ ''خدمات المركز الجامع'' للأشخاص ذوي الإعاقة. وأقرّ ٩٥ في المائة من المستفيدين الذين شملهم الاستقصاء (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٨٠ في المائة) بأنهم استفادوا مما تقدمه اللجنة من خدمات التعاون التقني في تحسين عملهم.

٦٦٦ - وأدرجت أربعة بلدان (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٦) أطر ومنهجيات نظرية في عملية تحليل القضايا الناشئة في مجال الاقتصاد الكلي، بما يتماشى مع توصيات اللجنة. وقدمت اللجنة المساعدة التقنية إلى المصارف المركزية في السلفادور وغواتيمالا والجمهورية الدومينيكية لبناء القدرات على توخي منهجية جديدة لتحليل النمو الاقتصادي والإنتاجية. ونتيجة لذلك، اتخذت هذه البلدان الثلاثة خطوات من أجل وضع إحصاءات متطوّرة عن الإنتاجية. وقد قدمت اللجنة أيضا خدمات المساعدة التقنية إلى إدارة التخطيط الوطني في كولومبيا؛ ونتيجة لذلك أُدرِجَت توصيات اللجنة في خطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨.

البرنامج الفرعي ٤
التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية

(أ) تعزيز قدرة واضعي السياسات الوطنية في البلدان الأعضاء على إدارة وتصنيف الإنفاق الاجتماعي وتحسين تصميم ورصد وتقييم السياسات الاجتماعية القطاعية، مع التركيز على الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي والتغذوي والحد من الفقر

(ب) تعزيز القدرة التقنية للبلدان الأعضاء في اللجنة على تقييم وتحليل نتائج البرامج الاجتماعية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المجالات الاجتماعية وبلوغ أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥

٦٦٧ - خلال فترة السنتين، أدرجت خمسة بلدان (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٦) توصيات اللجنة في سياساتها الاجتماعية. فقد اعتمدت السلفادور قانون التنمية والحماية الاجتماعية، ونظام الحماية الاجتماعية الشاملة؛ بينما اعتمدت كوستاريكا قانون رعاية الطفل ونمائه؛ ووضعت إكوادور الاستراتيجية الوطنية لتحقيق المساواة والقضاء على الفقر؛ وقبلت أوروغواي بمقترحات اللجنة للنهوض بنظام الرعاية لديها؛ وأنشأت كولومبيا قواعد بيانات للرصد والتقييم.

٦٦٨ - وفي كوستاريكا وغواتيمالا ونيكاراغوا وهندوراس، عُقدت اجتماعات للوقوف على التحديات الرئيسية وعلى أفضل الاستراتيجيات لتشجيع مشاركة الشباب في الحياة الاجتماعية. وأفاد مائة بالمائة من المشاركين (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٧٧ في المائة) بأن الاجتماعات قد أسهمت في زيادة قدرتهم على التحليل ضمن هذا المجال. ونتيجة للخدمات الاستشارية المقدمة، أعملت إحدى البلدان (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٦) توصيات اللجنة في إنشاء فريق وزاري عامل معني بأهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

البرنامج الفرعي ٥
السكان والتنمية

(أ) تعزيز القدرات التقنية للجهات المعنية بقضايا السكان والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على رصد الاتجاهات السكانية والتصدي للقضايا السكانية والإنمائية لاستخدامها في السياسات والبرامج الاجتماعية والديموغرافية

(ب) زيادة القدرات التقنية لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على رصد وتنفيذ توصيات وأهداف برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية فيما بعد عام ٢٠١٤، وخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، وإعلان برازيليا، وميثاق سان خوسيه بشأن حقوق المسنين

٦٦٩ - خلال فترة السنتين، اتخذت ست من المكاتب الإحصائية الوطنية التي حصلت على خدمات التعاون التقني (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٩) إجراءات لإدراج توصيات اللجنة في عمليات إعداد وإجراء وتقييم تعدادات السكان والمساكن. وإضافة إلى ذلك، قدمت اللجنة خدمات استشارية تقنية إلى ست مؤسسات وطنية (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٩) تتعلق باعتماد نهج الانتماء الإثني ونهج احترام الحقوق في رصد التقدم المحرَز وتنفيذ التوصيات بغية تحقيق أهداف الاتفاقات الدولية ذات الصلة. وتمكّن نحو ٢٠٠ خبير من ١٩ بلدا شاركوا في حلقات العمل والدورات التدريبية ودورات التدريب الداخلي التي اشتركت اللجنة في تنظيمها، من زيادة قدراتهم على إدراج القضايا السكانية في السياسات العامة وعلى دعم رصد الالتزامات الدولية المتصلة ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، وتوافق آراء مونتيفيديو بشأن السكان والتنمية، ومبادئه التوجيهية التشغيلية والأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة.

البرنامج الفرعي ٦
التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية

(أ) تعزيز قدرات بلدان المنطقة على إدماج معايير الاستدامة في السياسات والتدابير الإنمائية، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ نتائج مؤتمر ريو+٢٠

(ب) تعزيز القدرة التقنية لدى بلدان اللجنة على وضع وتنفيذ سياسات في مجالات إدارة المخاطر والحد من مواطن الضعف والتكيف مع تغير المناخ

٦٧٠ - أدرجت ستة بلدان (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٧) توصيات اللجنة الداعية إلى إدماج معايير الاستدامة في السياسات العامة. وتلقت بيرو دعما تقنيا من أجل إعداد فريق عامل يُعنى بأهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي أعقاب اجتماع

إقليمي نظمته اللجنة، وقّعت كل من أنتيغوا وبربودا وبوليفيا والسلفادور على الإعلان المتعلق بتطبيق المبدأ ١٠ من مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتمشيا مع توصيات اللجنة، قامت شيلي والمكسيك بإدراج ضرائب بيئية ضمن إصلاحاتهما الضريبية بهدف خفض انبعاثات غازات الدفيئة.

٦٧١ - وتلقى بلد واحد (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٥) مساعدة تقنية في مجال إدارة المخاطر، والحد من مواطن الضعف والتكيف مع تغير المناخ، وطبّق سياسات وتدابير تتماشى مع توصيات اللجنة. وأخيرا، قام ٩٢ في المائة من المستفيدين من الأنشطة التدريبية للجنة فيما يتعلق بحقوق الوصول والتنمية المستدامة (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٧٥ في المائة) بتصنيف هذه الأنشطة على أنها ''مفيدة'' أو ''مفيدة جدا''.

البرنامج الفرعي ٧
الموارد الطبيعية والهياكل الأساسية

(أ) تحسين قدرة حكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على ترويج وتنفيذ السياسات والأدوات التي تُحقّق الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية

(ب) تعزيز قدرة أصحاب المصلحة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على صياغة سياسات شاملة ومستدامة في مجالات الهياكل الأساسية والخدمات اللوجستية والتنقل، مع إيلاء الاعتبار لخطط التكامل الإقليمي

٦٧٢ - عملت سبعة بلدان (هي الأرجنتين وإكوادور وأوروغواي وبوليفيا وبيرو والسلفادور ونيكاراغوا) (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٨) بتوصيات اللجنة في تقييم وتنفيذ سياسات هدفها الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. وعملت أربعة بلدان (هي بليز والجمهورية الدومينيكية وكولومبيا والمكسيك) (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٦) بتوصيات اللجنة في وضع سياسات شاملة لخدمات الهياكل الأساسية واللوجستيات والتنقل. ونُظِّمت سلسلة من حلقات العمل الوطنية بغية توفير مدخلات منهجية في ما يتعلق بقياس وتسجيل الاستثمارات في الهياكل الأساسية. وقُدِّمت المساعدة التقنية في مجال سياسات التنقل للعديد من البلدان أيضا؛ ونتيجة لذلك، في كولومبيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ على ميثاق وطني بشأن القدرة التنافسية والكفاءة اللوجستية.

٦٧٣ - وأعربت ثلاثة من البلدان (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٤)، بعد أن استفادت من التعاون التقني مع اللجنة، عن التزامها بالمضي قدما نحو الأخذ بسياسات إقليمية لخدمات الهياكل الأساسية تمشيا مع توصياتها. ونظمت اللجنة حلقات عمل وطنية في نيكاراغوا

والسلفادور وهندوراس، وحصلت في كل مناسبة من هذه المناسبات على رسالة رسمية من الوزير المعني يطلب فيها دعم اللجنة في تنفيذ المراحل اللاحقة من السياسة.

البرنامج الفرعي ٨
الإحصاءات

(أ) تعزيز قدرة الموظفين الوطنيين في البلدان الأعضاء وفهمهم في مجال تجميع البيانات الاجتماعية والبيئية الأساسية ورصدها ونشرها (ولا سيما البيانات الواردة في الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، مع مراعاة الأهداف التي قد تنشأ عن الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥) بغية دعم تخطيط السياسات وصياغتها

(ب) تعزيز قدرة المؤسسات العامة الوطنية في المنطقة على تنفيذ نظام الحسابات القومية والنهوض بتكامل النظم الإحصائية الوطنية على الصعيد الإقليمي

٦٧٤ - عملت عشرة بلدان (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١٠) بتوصيات اللجنة المنهجية في تصميم دراسات استقصائية للأسر المعيشية. وقُدِّمت المساعدة التقنية إلى المكاتب الإحصائية الوطنية لكل من أوروغواي وباراغواي وبنما وبوليفيا والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا وكولومبيا ونيكاراغوا بغية تحسين دراساتها الاستقصائية المعنية بالأسر المعيشية، مما أتاح بناء قدرات ما يربو على ١٥٠ موظف وطني. وأقرّ مائة بالمائة من المشاركين في حلقات العمل التدريبية الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٧٨ في المائة) بأنهم استفادوا من التوصيات الواردة من اللجنة لتحسين رصد القضايا الاجتماعية والأهداف الإنمائية للألفية.

٦٧٥ - وقد عملت إحدى عشرة مؤسسة (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٧) بالتوصيات المنهجية التي أصدرتها اللجنة لتحسين إحصاءات حساباتها القومية. وقدمت اللجنة أيضا مساعدة تقنية إلى كوبا (بشأن الرقم القياسي لأسعار المستهلكين والدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية)، وعملت على تعزيز التعاون بين كولومبيا وأوروغواي بهدف تبادل أفضل الممارسات المستقاة من الإدارة الوطنية للإحصاءات في كولومبيا. وقدمت اللجنة أيضا مساعدة تقنية إلى بوليفيا والسلفادور وكوستاريكا ونيكاراغوا في تنفيذ نظام الحسابات القومية.

البرنامج الفرعي ٩
الأنشطة دون الإقليمية في المكسيك وأمريكا الوسطى

(أ) تعزيز القدرات المؤسسية الوطنية ودون الإقليمية على تصميم وتقييم وتشجيع وتنفيذ السياسات والأطر/الآليات المتعلقة بالتنمية والتكامل على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، والعمالة، والتجارة، والتنمية المنتِجة/التنافسية

(ب) تعزيز القدرات المؤسسية الوطنية ودون الإقليمية على تصميم وتقييم وتشجيع وتنفيذ سياسات وأطر/آليات معنية بالطاقة والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، بما في ذلك في القطاع الزراعي.

٦٧٦ - طبقت ستة بلدان (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٦)، هي السلفادور وكوستاريكا والمكسيك ونيكاراغوا وهايتي وهندوراس، توصيات اللجنة في مجال السياسات الاجتماعية والاقتصادية. ونتيجة للتعاون مع اللجنة، قامت خمس مؤسسات بإدراج توصيات اللجنة في السياسات العامة، مثل قانون التنمية والحماية الاجتماعيتين في السلفادور؛ وقانون المنافسة والسياسات المتعلقة بالحد الأدنى للأجور والاهتمام بالمهاجرين في المكسيك؛ والخطة الوطنية للشباب في كوستاريكا.

٦٧٧ - وطبقت ستة بلدان (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٦)، بليز وبنما والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وكوستاريكا وهندوراس، توصيات اللجنة في مجالي الطاقة وتغير المناخ. وقد عززت اللجنة قدرة الموظفين في ثمانية بلدان على إيجاد خيارات لتحقيق التكامل بين أسواق الكهرباء وخطة الطاقة. وأقرّ أكثر من ٨٤ في المائة من المستفيدين من الخدمات الاستشارية التي تقدمها اللجنة (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٨٣ في المائة) بفائدة المنهجيات والتقنيات والأدوات التي حصلوا عليها في هذه المجالات.

البرنامج الفرعي ١٠
الأنشطة دون الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي

(أ) تحسين قدرة بلدان المنطقة دون الإقليمية على معالجة مسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

٦٧٨ - طبقت خمسة بلدان (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٦) توصيات اللجنة في صياغة سياساتها العامة. كما قبلت كل من أنتيغوا وبربودا وجامايكا مشورة اللجنة فيما يتعلق بالسياسات التي ينبغي أن تُتبع في مواجهة مسألة التسعير التنافسي وسرقة المحاصيل والمواشي، على الترتيب. وقبلت سانت لوسيا توصيات اللجنة بشأن قطاع كفاءة استخدام الطاقة

بينما قبلتها سانت كيتس ونيفيس بشأن قطاع الصناعات التحويلية. واستفادت جزر تركس وكايكوس من الخدمات الاستشارية التي تقدمها اللجنة في إعداد التوقعات السكانية للسنوات الخمس عشرة المقبلة. وقد أقر سبعة وثمانون في المائة من المشاركين في حلقات العمل التي نظمتها اللجنة (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٧٦ في المائة) بأنهم استفادوا من خدمات التعاون التقني التي قدمتها اللجنة في صياغة السياسات والبرامج والتدابير لمعالجة قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

٥ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا

البرنامج الفرعي ١
الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية من أجل التنمية المستدامة

(أ) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وبرامج لتخضير القطاعات الإنتاجية

(ب) تعزيز قدرة واضعي السياسات ونظرائهم الرسميين في البلدان الأعضاء على صياغة تنفيذ السياسات والبرامج والمشروعات المتعلقة بتوسيع نطاق كفاءة استخدام الطاقة في القطاع الصناعي، أو رصد تنفيذها أو كليهما

(ج) تعزيز المعرفة والمهارة لصياغة السياسات وتنفيذ البرامج ووضع الأطر التشريعية/المؤسسية الرامية إلى تعزيز التعاون في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية

٦٧٩ - بفضل المساعدة التقنية من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، تمكن بلدان، هما السودان واليمن (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٢)، من وضع سياسات واستراتيجيات ترمي إلى تخضير القطاع الإنتاجي. فقد نمّى المسؤولون في هذين البلدين قدرتهم التقنية على تشجيع الاستثمار في مشروعات الطاقة المتجددة ومشروعات كفاءة استخدام الطاقة. واشتركت الإسكوا في تنظيم دورة تدريبية عن كيفية إعداد خطط وطنية وإقليمية من أجل وضع استراتيجيات وسياسات تحقق كفاءة استخدام الطاقة. واستخدمت الدورة قطاع البناء في غرناطة بإسبانيا نموذجا، وأسهمت في نقل المعرفة المتعلقة بعمليات التخطيط لكفاءة استخدام الطاقة وتنفيذها وتقييمها في قطاع البناء إلى المشاركين في الدورة من السودان ودولة فلسطين.

٦٨٠ - وعملت الإسكوا، من خلال أربع حلقات عمل، على بناء قدرات أخصائيين في التفاوض بشأن تغير المناخ من ١٢ دولة عضوا. وضمَّنت خمس وزارات (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٥) مسألتي التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه في استراتيجياتها لتحقيق التنمية المستدامة.

٦٨١ - وقدمت الإسكوا دعما استشاريا وتنمية للقدرات إلى الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك تقديم إسهامات إلى مجلس التعاون الخليجي بشأن تطوير استراتيجية موحدة للمياه، وبشأن التعاون المائي العابر للحدود، وعمليات التخطيط الوطني الاستراتيجي وتقدير تكلفة تدهور الموارد المائية. وقد استفادت تسع مؤسسات (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٨) في ستة بلدان من المساعدة المقدمة، وهي الآن بصدد تحسين ممارساتها في مجال إدارة الموارد المائية والإدارة البيئية بهدف إدارة المياه على نحو أكثر استدامة.

البرنامج الفرعي ٢
السياسات الاجتماعية المتكاملة

(أ) تعزيز قدرة الحكومات على وضع سياسات اجتماعية ملائمة تعزز الاندماج الاجتماعي وتزيد الحماية الاجتماعية وتولد فرص العمل

(ب) تعزيز القدرة الوطنية على اعتماد آليات تشاركية وضمان إشراك المجتمع المدني في الحوارات الوطنية وعمليات اتخاذ القرارات

(ج) تعزيز قدرة الحكومات على تعميم قضايا الهجرة في إطار عملية تخطيط التنمية

٦٨٢ - بدعم من الإسكوا، أصدر بَلدان اثنان (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٤) سياسات اجتماعية متكاملة جديدة ترمي إلى توسيع نطاق الحماية الاجتماعية، وتحسين عملية تقديم الخدمات الاجتماعية، وإيجاد فرص العمل وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع. وعملت الإسكوا على وضع إطار ومجموعة من المؤشرات لتمكين حكومة المغرب من الاشتراك في رصد تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأهداف التنمية المستدامة. وشملت النواتج المهمة الأخرى حلقة عمل أُقيمت في بيروت بشأن تعزيز آليات التنسيق الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة، واعتماد تقرير الإسكوا بشأن الإعاقة في المنطقة العربية خلال الدورة الرابعة والثلاثين لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.

٦٨٣ - وبدعم من الإسكوا، انخرط بَلدان اثنان (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٣) في حوارات وطنية، وأعربا عن التزامهما بالاستفادة من المشاورات الوطنية في استعراض سياسات الحماية الاجتماعية القائمة ومعالجتها. وبمشاركة خمسة بلدان، قامت الإسكوا باختبار مجموعة أدوات لتعزيز القدرات الوطنية على وضع سياسات الحماية الاجتماعية التشاركية.

٦٨٤ - وأفادت أربعة من البلدان الأعضاء (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٣) بأنها قد حققت، بمساعدة الإسكوا، تقدما في وضع خطط العمل الوطنية المتعلقة بالهجرة والتنمية.

وشارك تسعة عشر مسؤولا من تسعة بلدان في حلقة العمل التدريبية المعنية بالهجرة الدولية والتنمية التي اشتركت الإسكوا في تنظيمها.

البرنامج الفرعي ٣
التنمية والتكامل الاقتصاديان

(أ) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على الاضطلاع بتحليل التنمية البشرية والحوكمة من خلال تقنيات القياس الجديدة وذات الصلة

(ب) تعزيز القدرة الوطنية على وضع السياسات الإنمائية الشاملة للجميع والمنصفة من خلال سياسات النمو المناصرة للفقراء التي تركز على توليد فرص العمل والسياسات المالية الشاملة للجميع والمنصفة

(ج) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على اعتماد السياسات الموصى بها في توافق آراء مونتيري وفيما يخص قرارات تمويل التنمية

٦٨٥ - اعتمد اثنان من البلدان الأعضاء (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٢) توصيات الإسكوا فيما يتعلق بإجراء تقييمات التنمية البشرية. كما قدمت اللجنة المساعدة التقنية إلى المملكة العربية السعودية في مجال تخطيط التنمية الوطنية، مما أسفر عن صياغة خطة التنمية الوطنية العاشرة.

٦٨٦ - اعتمد اثنان من البلدان الأعضاء (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٢) إطارا سياساتيا عادلا وشاملا للجميع على الصعيد الاجتماعي وعلى صعيد الاقتصاد الكلي. وقدمت الإسكوا دعما تقنيا إلى جامعة الدول العربية في صياغة الموقف العربي بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في المنتدى العربي الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة (نيسان/أبريل ٢٠١٤، عمان) واجتماع مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، شرم الشيخ، مصر). وصدر عن الاجتماعين إعلانان بشأن الأولويات الإنمائية في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقدمت الإسكوا إلى جامعة الدول العربية أدوات جديدة لقياس الفقر المتعدد الأبعاد.

٦٨٧ - وبمساعدة الإسكوا، اعتمدت البلدان الأعضاء أربعة من السياسات والتدابير (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٤) الرامية إلى تنفيذ توافق آراء مونتيري والقرارات المتعلقة بتمويل التنمية. وقدمت الإسكوا أيضا مساعدة تقنية إلى المغرب بشأن التخطيط الضريبي ومكافحة الاحتيال الضريبي من خلال تنظيم حلقة عمل في عام ٢٠١٥، حضرها ٢٠ مسؤولا.

البرنامج الفرعي ٤
تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التكامل الإقليمي

(أ) تحسين أنشطة الدعوة لتعزيز مجتمع المعلومات والمضي قدما نحو إقامة اقتصاد قائم على المعرفة، في إطار نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات وخطة العمل الإقليمية للإسكوا لإقامة مجتمع المعلومات وغيرها من الاستراتيجيات الإقليمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

(ب) تعزيز المعرفة وتحسين المهارات لدى المكاتب الوطنية لوضع وتنفيذ خطط عمل وآليات لتوسيع نطاق استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة

٦٨٨ - بمساعدة تقنية من الإسكوا، أعرب ١٢ بلدا (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١٠) عن اهتمام رسمي بتحسين مجتمع المعلومات والمضي قدما نحو إقامة اقتصاد قائم على المعرفة. وكانت تسعة من هذه البلدان قد استفادت مما قدمته الإسكوا من خدمات استشارية وأنشطة لبناء القدرات في مجال الخدمات الإلكترونية، والمحتوى الرقمي العربي، والابتكار في القطاع العام، وإدارة الإنترنت العربية.

٦٨٩ - ومن بين ١٢ بلدا طلب المساعدة من الإسكوا في مجال مجتمع المعلومات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية، اتخذت ثمانية بلدان (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١٤) خطوات لتنفيذ التوصيات التي وضعتها الإسكوا. وعلى وجه الخصوص، قُدِّمت خدمات إلى السودان في مجال تطوير بوابة الحكومة الإلكترونية وتحديث القانون الوطني لمكافحة جرائم الفضاء الإلكتروني؛ وإلى المغرب في استعراض استقصاء الأعمال التجارية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وإلى الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية في مجال تعزيز بيئة تطوير الخدمات الإلكترونية وأدوات قياسها؛ وإلى ليبيا في مجال تحديث التجارة الإلكترونية وقوانين مكافحة جرائم الفضاء الإلكتروني؛ وإلى دولة فلسطين في وضع استراتيجية وطنية للابتكار؛ إلى اليمن في صياغة خطة وطنية للحكومة الإلكترونية والارتقاء بمشروع الشبكة الوطنية؛ وإلى الأردن في وضع نماذج لسيناريوهات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

البرنامج الفرعي ٥
استخدام الإحصاءات لوضع سياسات قائمة على الأدلة

(أ) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على اعتماد معايير إحصائية دولية جديدة أو منقحة، بما في ذلك نظام الحسابات القومية، والتصنيفات الاجتماعية – الاقتصادية التأسيسية، والامتثال للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية

(ب) تعزيز قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية على القيام، بمساعدة من الإسكوا، بإنتاج ونشر إحصاءات ومؤشرات اقتصادية وبيئية مناسبة في أوانها وتكون موثوقة وقابلة للمقارنة

٦٩٠ – عاونت المساعدة التقنية المقدمة من الإسكوا الدول الأعضاء على تحسين إنتاج وتوافر الإحصاءات والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية. فعلى سبيل المثال، قدمت الإسكوا المساعدة على إجراء الدراسات الاستقصائية في مناطق النزاع مثل غزة، وعلى تقييم النظام الإحصائي الوطني في مصر؛ وقدمت دعما استشاريا لسبعة بلدان ركزت فيه على تحسين الحسابات القومية؛ وتدريبا إلى ١٣ بلدا على إجراء تقديرات فصلية للناتج المحلي الإجمالي حسب عناصر النفقات وعلى كيفية تناول المؤسسات المالية في الحسابات الوطنية. وقام أربعة عشر بلدا (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١٤) بتنفيذ المرحلة الأولى من نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

٦٩١ – وقدم أربعة عشر بلدا (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١٤) ما لا يقل عن ٦٠ في المائة من المؤشرات الأساسية لقاعدة البيانات الإحصائية للإسكوا. وبالإضافة إلى ذلك، نفذت الإسكوا مشروعات تسعير إقليمية ووطنية بتمويل مشترك من البلدان الأعضاء، ساعدت على المواءمة بين الأرقام القياسية للأسعار لدى ١١ بلدا وتوحيد المنهجيات الوطنية على الصعيد الإقليمي. كما ركزت الإسكوا على التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية من أجل تعزيز قدرة البلدان العربية على تنفيذ تعدادات السكان والمساكن وإدراج الجوانب الجنسانية في جميع الإحصاءات.

البرنامج الفرعي ٦
النهوض بالمرأة

(أ) تعزيز قدرات الأجهزة الوطنية المعنية بالمرأة على صياغة وتنفيذ سياسات وأطر/آليات تراعي المنظور الجنساني

(ب) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على مكافحة العنف القائم على نوع الجنس من خلال سن تشريعات ووضع خطط عمل وطنية

٦٩٢ - بمساعدة الإسكوا، اعتمد ١٣ بلدا عضوا (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١٦) تدابير لكفالة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات الوطنية. وقد دربت الإسكوا مسؤولين في مجالات تعميم مراعاة المنظور الجنساني، والتخطيط الاستراتيجي، وإعداد التقارير المتعلقة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٦٩٣ - وقد ساعد الدعم التقني الذي قدمته الإسكوا أيضا على بناء القدرات من أجل صياغة استراتيجيات وطنية للمرأة، منها التصدي لمسألة العنف الجنساني. واتخذت سبعة بلدان أعضاء (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٦) تدابير بمساعدة الإسكوا لمكافحة العنف الجنساني. وتضمنت هذه التدابير اعتماد العراق استراتيجية كاملة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)؛ وإعداد كل من مصر ودولة فلسطين مشروع خطة عمل وطنية؛ وإدراج حكم في مشروع الدستور في اليمن بشأن مكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة.

البرنامج الفرعي ٧
تخفيف حدة الصراعات والتنمية

(أ) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء المتضررة من الصراعات والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية على تنفيذ ممارسات الحوكمة الديمقراطية وبناء المؤسسات، من خلال رصد التقدم المحرز في مجالي الحوكمة وتحديث القطاع العام

(ب) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء المتضررة من الصراعات والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية على التخفيف من تأثير الأزمات و/أو عدم الاستقرار عن طريق تحديد الأسباب الجذرية للصراع، ومعالجة القضايا الناشئة من خلال صياغة السياسات الإنمائية، واستخدام الحوار الوطني الفعال بهدف دعم بناء الدولة

٦٩٤ - أعرب ستة من أصحاب المصلحة الوطنيين (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٦) المتعاونين مع الإسكوا عن التزامهم بتعزيز الحكم الديمقراطي وتخفيف آثار النزاعات. وقُدمت المساعدة التقنية إلى حكومات الأردن والسودان لتصميم خطط إنمائية وطنية في ضوء أهداف

التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقُدِّمت أيضا خدمات استشارية إلى أقل البلدان العربية نموا في مجالي الوساطة والحوكمة. وتلقى اليمن، على وجه الخصوص، مساعدة في تيسير عمليات الحوار الوطني واستخدام منهجيات رصد الحوكمة.

٦٩٥ - ووردت سبعة طلبات للتعاون التقني من البلدان الأعضاء (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٤) فيما يتعلق برصد التقدم المحرز بشأن الحوكمة، واستراتيجيات التخفيف من حدة النزاعات، وبناء القدرات المؤسسية والبشرية. وقُدم التدريب والخدمات الاستشارية إلى المسؤولين الفلسطينيين المشاركين في إعداد الاستراتيجية الإنمائية الوطنية وإلى لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني في تنظيم تعداد للاجئين في لبنان. وعملت الإسكوا مع مسؤولين أردنيين كبار من أجل بناء القدرات في مجال تحديد تداعيات تدفق اللاجئين على التنمية ووضع سياسات رامية إلى تخفيف آثار ذلك التدفق.

الباب ٢٤
حقوق الإنسان

أبرز نتائج البرنامج

واصلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الاضطلاع بدور أساسي في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وقامت المفوضية بتنسيق ودعم المبادرات المشتركة بين الوكالات من أجل تعميم حقوق الإنسان في سياسات الأمم المتحدة ومن أجل إدماج سياسة ''حقوق الإنسان أولا'' ضمن الاستجابات المنفذة على نطاق المنظومة لمواجهة لأزمات على أرض الواقع. وقد احتلت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ موقع الصدارة في أعمال المفوضية الإنمائية. فعلى سبيل المثال، جمعت المفوضية مؤشرات حقوق الإنسان ذات الصلة بقياس أهداف التنمية المستدامة. وقدمت المفوضية دعمها إلى سبع من لجان التحقيق، وأربع من بعثات تقصي الحقائق، وبعثة تقييم واحدة، ملبِّيةً بذلك الطلبات المقدمة من قِبل الهيئات الحكومية الدولية للحصول على إجراء تقييمات شاملة وإصدار توصيات في ما يتعلق بالحالات التي تبعث على القلق المتزايد. وقد زادت المفوضية من انخراطها في المناطق التي تشهد تدهورًا في حالة حقوق الإنسان (أوكرانيا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وميانمار، وتايلند)، وقامت بتعميم مراعاة حقوق الإنسان في الاستجابة للأزمة الإنسانية في الفلبين، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وموريتانيا، ولبنان، وأوكرانيا، ودولة فلسطين. وفي إطار تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٦٨/٦٨، يسرت المفوضية

على الهيئات المنشأة بموجب معاهدات استعراض ٣١٦ تقريرا من تقارير الدول الأطراف، وبذلك خفضت عدد التقارير المتراكمة لدى معظم اللجان العشرة. وقدَّمت الصناديق الإنسانية المعنية بالتعذيب وأشكال الرق المعاصرة ما مجموعه ١٤,٨ مليون دولار من المِنَح لدعم إنصاف وتأهيل ما يقرب من ١٩٠ ألف ضحية في جميع المناطق. وقد استؤنفت الدورة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل (٢٠١٢-٢٠١٦)، بمشاركة ٨٤ دولة كما كان مقررا، مع التركيز على التقدم الذي أُحرِز على الأرض منذ الدورة السابقة. وواصلت المفوضية تقديم الدعم الموضوعي إلى ٥٥ من ولايات الإجراءات الخاصة. فقام المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة بـ ١٥٥ زيارة وأرسلوا ١ ٠٨٥ من البلاغات التي تشمل ١ ٩٠٧ فرد على الأقل.

التحديات والدروس المستفادة

في لحظة تشهد اهتماما متزايدا بحقوق الإنسان على الصعيدين القطري والإقليمي وفي جميع أنحاء المجتمع الدولي، يتمثل التحدي الأكبر أمام مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في تلبية جميع طلبات المساعدة المقدمة من جانب الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني وشركاء الأمم المتحدة العاملين على الأرض. كما أصبح من الصعب أكثر فأكثر تحمّل عب العمل المتنامي الناجم عن الولايات الإضافية التي تنشئها الهيئات الحكومية الدولية، ولا سيما مجلس حقوق الإنسان. فقد زاد المجلس مثلا، ومنذ تأسيسه، مدة انعقاده بنسبة ٥٠ في المائة. كما ارتفع عدد المشاركين وعدد الأنشطة الجانبية. وزاد عدد المنظمات غير الحكومية المشاركة في المجلس من ٤٠٠ منظمة في عام ٢٠٠٦ إلى ٧٦٠ منظمة، فيما انتقل عدد الأنشطة الجانبية من ٨٧ نشاطا إلى ٤٨٠ نشاطا.

٦٩٦ - تستند النتائج الواردة أعلاه إلى تنفيذ ٩١ في المائة من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي البالغ عددها ٧ ٧٦٩ ناتجا، مقابل تنفيذ ٩٠ في المائة منها في فترة السنتين السابقة. وانخفض عدد النواتج الإضافية المنفذة بمبادرة من الأمانة العامة من ٢٩٣ ناتجا في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى ٢٨٠ ناتجا في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

٦٩٧ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ ((A/68/6 (Sect.24)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) إدارة برنامج العمل بفعالية

٦٩٨ - في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، نفذت المفوضية ٩١ في المائة من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٩٠ في المائة) ضمن المهل الزمنية المحددة، على الرغم من تزايد الأنشطة التي صدر بها تكليف. وواصلت المفوضية العمل وفقا لبارامترات على درجة من الصعوبة، مثلا في تقديم الخدمات إلى لجان التحقيق، وهو ما يتطلب تنفيذ إجراءات قد تعوق أحيانا إنجاز النواتج في الموعد المحدد.

(ب) استقدام الموظفين وتنسيبهم في الموعد المحدد

٦٩٩ - بلغ متوسط عدد الأيام التي ظلت فيها وظائف الفئة الفنية شاغرة ١٣٧ يوما (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٢٠٠)، بما في ذلك ١٠٢ يوم ضمن مرحلة الاستقدام الخاضعة لسلطة المفوضية. وبالنظر إلى الموارد المتاحة للمديرين المكلفين بالتعيين والأعباء المتزايدة المفروضة عليهم بسبب الولايات الإضافية، فقد كان من الصعب عليهم أن يديروا عملية استقدام الموظفين على سبيل الأولوية إلى جانب مسؤولياتهم الفنية.

(ج) تحديد مسائل حقوق الإنسان الناشئة التي تتطلب اهتماما من الدول الأعضاء

٧٠٠ - خلال فترة السنتين، بلغ عدد الإحالات إلى المسائل المثارة في تقرير المفوض السامي المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في الحوار التفاعلي ١١٥ إحالة (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٩٧)، الأمر الذي يدل على وجود اهتمام قوي من جانب الحكومات في المسائل المواضيعية والجغرافية التي أثارها المفوض السامي.

(د) تعزيز اتساق السياسات في إدارة أنشطة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان

٧٠١ - خلال فترة السنتين، واصلت المفوضية الاضطلاع بدور قيادي وإجراء مشاورات بشأن الوثائق التي اعتُمدت حتى الآن، وبخاصة بشأن سياسة ''حقوق الإنسان أولا'' التي وضعها الأمين العام، مما أدى إلى زيادة عدد الوثائق المتصلة بسياسات حقوق الإنسان التي اعتمدتها الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والآليات المشتركة بين الوكالات، من ١٧ وثيقة في عام ٢٠١٣ إلى ١٨ وثيقة في عام ٢٠١٥ (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١٨). وبالإضافة إلى ذلك، وضعت المفوضية ست وثائق جديدة متعلقة بالسياسات. وما زالت هذه الإنجازات الملموسة تشهد على الجهود التي تبذلها المفوضية من أجل تعميم مراعاة حقوق الإنسان داخل منظومة الأمم المتحدة.

(هـ) تحسين التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين في صفوف الموظفين

٧٠٢ - بلغت النسبة المئوية للتعيينات الجغرافية من البلدان غير الممثلة والبلدان الممثلة تمثيلا ناقصا ٢٧ في المائة، وهي أعلى من النسبة المستهدفة وفقا لسجل أداء إدارة الموارد البشرية، التي جرى تحديدها بـ ٢٠ في المائة، وتتماشى مع خط أساس الأداء الفعلي لعام ٢٠١٣. وظلت النسبة المئوية للنساء في وظائف الفئة الفنية وما فوقها متمشية مع هدف فترة السنتين البالغ ٥٥ في المائة.

(و) تحسين الالتزام بمواعيد تقديم الوثائق

٧٠٣ - زادت النسبة المئوية للوثائق التي قدمتها المفوضية في الوقت المحدد في جنيف زيادة كبيرة من ٥٧ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٨٨ في المائة في عام ٢٠١٥ (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٦٥ في المائة). وتعزى هذه الزيادة إلى إيلاء جميع الزملاء المشاركين في صياغة وإنجاز التقارير اهتماما أكبر للمواعيد النهائية المحددة، فضلا عن التعاون الوثيق مع شعبة إدارة المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

(ز) نشر موظفي حقوق الإنسان خلال مهلة قصيرة للإسهام في منع استمرار انتهاكات حقوق الإنسان وكفالة المساءلة وفقا لولاية المفوض السامي لحقوق الإنسان

٧٠٤ - نظمت المفوضية ما مجموعه ٣٨ من بعثات تقصي الحقائق، والتحقيقات، ولجان التحقيق، وبعثات جمع المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١٩). فعلى سبيل المثال، دعمت المفوضية أو نفذت ثمانية تحقيقات بتكليف من مجلس حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى تقديم المساعدة إلى لجنة التحقيق المعنية بغزة، وكذلك إلى تحقيقات المفوضية بشأن سري لانكا والعراق تيسيرا لإنجاز ولاياتها، دعمت المفوضية تمديد ولاية لجنتي التحقيق المعنيتين بإريتريا والجمهورية العربية السورية واستهَلت تحقيقات جديدة بشأن ليبيا وجنوب السودان والعنف المرتبط بجماعة بوكو حرام. ونفذت المفوضية أيضا ١٣ عملية نشر سريعة/مفاجئة في سياق أوضاع حقوق الإنسان المتدهورة أو الأزمات الإنسانية الجارية.

(ح) زيادة الاطلاع على أنشطة مفوضية حقوق الإنسان والتوعية بها في أوساط أصحاب الحقوق

٧٠٥ - أدت أنشطة مفوضية حقوق الإنسان المتصلة بالإعلام إلى زيادة الاطِّلاع على أنشطة المفوضية والتوعية بها في أوساط أصحاب الحقوق، ويتضح ذلك من المقالات الإعلامية البالغ عددها ٨٠٠ ٤٠ مقال (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٠٠٠ ٢٣) والتي تذكر مفوضية حقوق الإنسان (سواء المؤسسة و/أو المفوض السامي، وكبار الموظفين الآخرين،

والمتحدثون الرسميون)، والزيارات البالغ عددها ٨٨٧ ٣١٩ زيارة لصفحات المركز الإعلامي في موقع المفوضية الشبكي (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٠٠٠ ١٥٢)، إضافة إلى جمع التقارير الإخبارية على نحو كبير عن طريق وسائط التواصل الاجتماعي. وتعزى هذه النتائج في معظمها إلى استراتيجية طويلة الأجل تركز بدرجة أكبر على جودة المنتجات الإعلامية وتوقيتها وأهميتها، مما أدى إلى زيادة اهتمام وسائط الإعلام والجمهور عموما بالرسائل المتعلقة بحقوق الإنسان التي تتناول القضايا والأزمات المواضيعية والجغرافية.

البرنامج الفرعي ١
تعميم مراعاة حقوق الإنسان، والحق في التنمية، والبحث والتحليل

(أ) تعميم مراعاة حقوق الإنسان

(أ) مواصلة تقديم الدعم لإدماج جميع حقوق الإنسان في مجالات عمل منظومة الأمم المتحدة، ومنها على سبيل المثال برامج وأنشطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والشؤون الإنسانية، والسلام والأمن، والحوكمة، وسيادة القانون

٧٠٦ - نُفذ ستة وخمسون مشروعا ونشاطا (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٥٦) بهدف زيادة إدماج حقوق الإنسان في جميع مجالات عمل منظومة الأمم المتحدة. وقد أُحرز تقدم كبير في إدماج حقوق الإنسان في مناقشات السياسات الرئيسية، بما في ذلك مداولات مؤتمر ريو +٢٠، والاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، وعملية ما بعد عام ٢٠١٥. كما جرى الترويج لعملية الإدماج من خلال مبادرة ''حقوق الإنسان أولا'' والبرامج الخاصة بقطاعات معينة مثل مشروع تعميم مراعاة حقوق الإنسان المشترك بين المفوضية وموئل الأمم المتحدة، الذي أدى إلى اعتماد مذكرة إرشادية برنامجية لموظفي موئل الأمم المتحدة ونظام فحص للمشاريع من منظور حقوق الإنسان.

(ب) تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك أفرقة الأمم المتحدة القطرية، على مواصلة إدماج جميع حقوق الإنسان في برامج وأنشطة كل منها، وعلى مساعدة البلدان، بطلب منها، على بناء وتقوية القدرات الوطنية في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

٧٠٧ - قامت المفوضية بدور نشط في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، حيث أكدت على ضرورة كفالة إدماج حقوق الإنسان في جميع أعمال الأمم المتحدة في مجاليْ السياسات والإدارة، وكذلك في مجمل عملها الميداني. ودعمت المفوضية زيادة إدماج تحليل حقوق الإنسان والنُهج القائمة على حقوق الإنسان على الصعيدين القطري والإقليمي، وعززت الروابط المعيارية والتنفيذية في أعمال منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وفي هذا الصدد،

حقق ٣٦ مشروعا من مشاريع الأمم المتحدة ووثيقة من وثائق البرمجة القطرية الموحدة (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٣٦) مزيدا من النتائج على صعيد إدماج حقوق الإنسان. وتضمنت الأولويات الاستراتيجية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦ اعترافا صريحا بأهمية الترويج لاتباع نهج قائم على حقوق الإنسان لتحقيق التنمية المستدامة، وهو ما أصبح يشكل مبدأ راسخا بالنسبة لجميع البرامج القطرية للأمم المتحدة. وأسهمت المفوضية بنشاط في إعداد النسخة الأخيرة (آب/أغسطس ٢٠١٤) من إجراءات التشغيل الموحدة للبلدان التي تعتمد نهج ''توحيد الأداء''، الذي يدمج حقوق الإنسان في جميع المراحل.

(ج) توسيع نطاق المعرفة في منظومة الأمم المتحدة برمتها، بما يشمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية، بمسائل حقوق الإنسان ذات الصلة، مع أخذ مسألتي الإعاقة وتعميم مراعاة الشؤون الجنسانية في الحسبان

٧٠٨ - عملت آلية مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لتعميم مراعاة حقوق الإنسان بمثابة منتدى سياسات فريد رفيع المستوى لمناقشة قضايا السياسات الحاسمة المتعلقة بحقوق الإنسان، وقدمت دعما تشغيليا قويا إلى عمل المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، بدعم من الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء. وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، تلقى ٢٥ في المائة من المنسقين المقيمين ومنسقي الشؤون الإنسانية والممثلين الخاصين للأمين العام ومسؤولي الأمم المتحدة على جميع المستويات (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٢٥ في المائة) التدريب والمشورة من المفوضية. واضطلعت المفوضية، بوصفها رئيسا مشاركا للفريق العامل المعني بالمسائل المتصلة بنظام المنسقين المقيمين التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بدور قيادي في إعداد التوصيف العام الجديد لوظيفة المنسق المقيم الذي اعتمد في شباط/فبراير ٢٠١٤، والمذكرة الإرشادية بشأن علاقة عمل فريق الأمم المتحدة القطري.

(ب) الحق في التنمية

(أ) مواصلة إدماج تعزيز الحق في التنمية وحمايته في الشراكات العالمية من أجل التنمية، وعند الاقتضاء، في السياسات والأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأطراف الفاعلة المعنية على جميع المستويات

٧٠٩ - شاركت المفوضية بنشاط في ١٠ مشاريع وأنشطة عالمية (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١٠) تهدف إلى إدماج الحق في التنمية، بما في ذلك الشراكات العالمية من أجل التنمية. وبوصفها رئيسا مشاركا للفريق العامل المعني بالهجرة وحقوق الإنسان والمسائل الجنسانية التابع للمجموعة العالمية المعنية بالهجرة، قادت المفوضية عملية إعداد وثيقة موقف بشأن إدماج المهاجرين في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ودعا الفريق المعني بحقوق

الإنسان والإعاقة إلى إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. كما كانت دورة عام ٢٠١٥ للمحفل الاجتماعي بشأن تيسير الحصول على الأدوية وحلقة النقاش التي عقدها مجلس حقوق الإنسان بشأن حقوق الإنسان وتغير المناخ بمثابة منتديين لمناقشة الممارسات الجيدة ذات الأهمية الخاصة بالنسبة إلى أهداف التنمية المستدامة. وشاركت المفوضية في الجهود الرامية إلى إدماج حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية، في إطار مفاوضات تمويل التنمية. وقد صبَّت نتائج المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، الذي عُقد في تموز/يوليه ٢٠١٥ (انظر قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩، المرفق)، في عنصر ”وسائل التنفيذ“ من الوثيقة الختامية لخطة ما بعد عام ٢٠١٥ (انظر قرار الجمعية العامة ١/٧٠).

(ب) مواصلة تعزيز وحماية إعمال الحق في التنمية

٧١٠ - نفذت المفوضية ثلاثة مشاريع وأنشطة صدر بها تكليف من مجلس حقوق الإنسان (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٣) دعما لإعمال الحق في التنمية. وبالإضافة إلى دعم الدورات السنوية للفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالحق في التنمية، والمحفل الاجتماعي، نظمت المفوضية حلقة عمل للخبراء بشأن التدابير القسرية الانفرادية في عام ٢٠١٤. وشملت الإنجازات الأخرى تقييم تقديرات أثر نظم التجارة والاستثمار على حقوق الإنسان، والمشاركة في تنظيم حلقة نقاش بشأن حقوق الإنسان ووضع سياسات الاستثمار في منتدى الاستثمار العالمي التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

(ج) إذكاء الوعي بالحق في التنمية ومعرفته وفهمه على جميع الصعد

٧١١ - أسهمت أنشطة التواصل النشط والدعوة والتوعية بشأن الحق في التنمية التي اضطلعت بها المفوضية في تزايد مشاركة المؤسسات التعليمية، والمنظمات غير الحكومية، والمجموعات الشبابية. ويرد سرد مفصل لأنشطة المفوضية في التقريرَيْن الموحدين السنويين للأمين العام ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان عن الحق في التنمية (A/HRC/27/27 و A/HRC/30/22). وتولَّت المفوضية إنجاز عشرة أنشطة وورقات تحليلية ومواد إعلامية خلال فترة السنتين (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١٠). فعلى سبيل المثال، في آذار/مارس ٢٠١٤، ألقت المفوضة السامية خطابا في حدث جانبي عُقد خلال الدورة الخامسة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان بشأن موضوع ”أفريقيا والحق في التنمية: صوب خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥“؛ وفي عام ٢٠١٥، نظمت المفوضية مناسبة للاحتفال بذكرى الحق في التنمية، بمشاركة ٢٠٠ شخص، بشأن موضوع التنمية المستدامة في ظل الكرامة والعدالة للجميع.

(ج) البحث والتحليل

(أ) تعزيز الاحترام لتمتع الجميع بكافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بسبل منها المساهمة في مكافحة التمييز ودعم جهود الدول الأعضاء تحقيقا لهذه الغاية

٧١٢ - قدمت المفوضية الدعم على الصعيد القطري من أجل تعزيز الحماية القانونية والدعوة لإعمال جميع حقوق الإنسان، بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك من خلال ٦٦ مشروعا ونشاطا (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٦٦). وتم توفير المشاركة الميدانية من خلال المساعدة التقنية ومشورة الخبراء عند الطلب، مع التركيز بوجه خاص على المجالات المواضيعية ذات الأولوية، بما في ذلك الإفلات من العقاب والمساءلة، والتمييز، والهجرة، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقُدم هذا الدعم، لا سيما إلى أصحاب المصلحة على الصعيد القطري، لغرض وضع السياسات واستعراض التشريعات.

(ب) تعزيز الجهود التي تساهم في القضاء على جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، بما في ذلك الأشكال المعاصرة من العنصرية

٧١٣ - اتُخذ ستة وعشرون تدبيرا خلال فترة السنتين (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٢٦) من أجل القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، بما في ذلك الأشكال المعاصرة من العنصرية. ونظمت المفوضية حلقات دراسية وحلقات عمل على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، بالتعاون مع شركاء الأمم المتحدة في بعض الأحيان، من أجل تعزيز معرفة ممثلي المؤسسات الحكومية، والمجتمع المدني، ووسائط الإعلام، والأوساط الأكاديمية، بالقواعد والمعايير القائمة فيما يتعلق بالعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، بما في ذلك الأشكال المعاصرة من العنصرية. وبدأت المفوضية أيضا في تنفيذ الأنشطة والشراكات المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٢٣٧/٦٨ بشأن عقد المنحدرين من أصل أفريقي، بما في ذلك برنامج زمالات موسع.

(ج) تعزيز مساهمة مفوضية حقوق الإنسان في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على نحو فعال

٧١٤ - خلال فترة السنتين، نفذت المفوضية ٤٦ نشاطا وتدبيرا (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٤٦) للمساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على نحو فعال. وقد نشطت المفوضية في تعزيز حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، في مداولات وعمليات الأمم المتحدة الحكومية الدولية والمشتركة بين الوكالات الرامية إلى تحديد خطة التنمية لما بعد عام

٢٠١٥، من خلال أنشطة الدعوة السياسية، والبحوث، والمشاورات، واجتماعات الخبراء. ونتيجةً لهذه الجهود، يرِدُ العديد من الرسائل الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان، إضافةً إلى الإسهامات التقنية المقدمة من المفوضية بشأن الأهداف والغايات، في تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة المعني بأهداف التنمية المستدامة (A/68/970).

(د) تعزيز النهوض بالمعارف والوعي والفهم فيما يتصل بالحماية القانونية والدعوة لإعمال جميع حقوق الإنسان بصورة تامة، بما في ذلك على الصعيد القطري وعن طريق بناء القدرات والتعاون الدولي

٧١٥ - أجرت المفوضية ٣٦ نشاطا (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٣٦) لزيادة تعزيز الحماية القانونية والدعوة لإعمال جميع حقوق الإنسان بصورة تامة، بما فيها الحقوق المتصلة بالعرق ونوع الجنس، إضافة إلى أنشطة الدعوة المواضيعية بشأن مسائل من قبيل عقوبة الإعدام.

(هـ) تقديم الأمم المتحدة مساعدة أكثر فعالية إلى الدول الأعضاء والمجتمع المدني ووسائط الإعلام والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان حيثما وُجدت، بناء على طلبها، من أجل تعزيز سيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية الوطنية، بغية تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان للجميع

٧١٦ - أجرت المفوضية ٥٢ نشاطا (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٥٢) من أجل النهوض بسيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية في إطار تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان للجميع. وكثفت المفوضية مشاركتها في الآلية المشتركة بين الوكالات لتنسيق المساعدة الانتخابية، وكفلت أن تحظى قضايا حقوق الإنسان في سياق الانتخابات بموقع أبرز لدى وكالات الأمم المتحدة. كما أُحرز تقدم من خلال أنشطة شتى تتعلق بسلامة الصحفيين. وأُدرجت الممارسات الجيدة لحماية الصحفيين في الوثائق العامة.

(و) تعزيز الخبرة المنهجية اللازمة لتنفيذ الأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان ولتقديم المشورة والمساعدة للدول بناء على طلبها، ولمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة

٧١٧ - واصلت المفوضية تعزيز الخبرة المنهجية من خلال ٥٠ من المبادئ التوجيهية والأدوات (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٥٠) الموضوعة لإعمال جميع حقوق الإنسان. وتم إعداد دليل بحث للخط الزمني لحقوق الإنسان في شكل إلكتروني. ويشمل الخط الزمني تقارير وقرارات لجنة حقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان، وتقارير المقررين الخاصين والخبراء المستقلين، وغير ذلك من وثائق الأمم المتحدة التاريخية المتصلة بنظام الأمم المتحدة

لحقوق الإنسان. وبدأ في عام ٢٠١٥ تقديم دورة تدريبية على شبكة الإنترنت بشأن مسؤوليات الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، بعد أن تم تجريب صيغة إلكترونية أولية منها بمشاركة أكثر من ١٥٠ من الموظفين الذين جرى اختيارهم من ٢٢ كيانا من كيانات الأمم المتحدة في الفترة من أيار/مايو إلى حزيران/يونيه ٢٠١٥. وأُنجزت مجموعة أنشطة التدريب المتعلقة بحقوق الإنسان وإنفاذ القانون.

(ز) تعزيز قدرات مفوضية حقوق الإنسان على توفير التدريب والمشورة لتعزيز التقيد بحقوق الإنسان، وذلك بغية حماية أصحاب الحقوق على الصعيد الوطني

٧١٨ - نظمت المفوضية ٥٢ نشاطا تدريبيا أو استشاريا (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٥٢) إسهاما منها في تعزيز القدرات على الصعيد الوطني من خلال مواصلة إعداد مسرد لانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني، وتنظيم دورات تدريبية في جنيف وعلى الصعيدين الإقليمي والوطني بشأن رصد حالة حقوق الإنسان وإجراء التحقيقات بشأنها، وقد نالت هذه الأنشطة على الدوام درجات تقييم عالية من المشاركين.

البرنامج الفرعي ٢
دعم الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان

(أ) حصول الهيئات المنشأة بموجب معاهدات على الدعم الكامل فيما تضطلع به من أعمال

٧١٩ - دعمت شعبة معاهدات حقوق الإنسان الهيئاتِ العشر المنشأة بموجب معاهدات في جميع جوانب عملها. وقُدم ٩٣ في المائة من الوثائق (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٥٠ في المائة) في الوقت المحدد لتنظر فيها الهيئات المنشأة بموجب معاهدات. وازداد الوقت المخصص للاجتماعات ليصل إلى ٧٩ أسبوعا في عام ٢٠١٤ وإلى ٩٩ أسبوعا في عام ٢٠١٥. ومنحت الجمعية العامة في قرارها ٢٦٨/٦٨ وقتا إضافيا مخصصا للاجتماعات من عام ٢٠١٥ فصاعدا. واعتمدت الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان قرارات نهائية بشأن ٢٩٩ بلاغا. وعلاوة على ذلك، دعمت المفوضية سبع زيارات قطرية قامت بها اللجنة الفرعية لمنع التعذيب في عام ٢٠١٤ وثماني زيارات قطرية في عام ٢٠١٥. وأخيرا، قدمت الشعبة المساعدة إلى ٥٥ نشاطا لبناء القدرات (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١٥) على الصعيد الميداني عن طريق البرنامج الجديد لبناء قدرات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، والذي أنشئ في إطار عملية تعزيز الهيئات المنشأة بموجب معاهدات (انظر قرار الجمعية العامة ٢٦٨/٦٨).

(ب) دعم الهيئات المنشأة بموجب معاهدات في جهودها الرامية إلى تحسين وتعزيز أساليب عملها

٧٢٠ - أدت مواءمة أساليب العمل، ولا سيما مع اعتماد معظم الهيئات المنشأة بموجب معاهدات الإجراء المتعلق بإعداد قائمة بالمسائل قبل وضع التقارير، إلى زيادة عدد تقارير الدول المقدمة في الوقت المحدد، وإلى تيسير وتركيز الحوار مع الدول الأطراف بشأن القضايا المثيرة للقلق، وإلى خفض عدد الوثائق الطويلة المقدمة للترجمة. ونظرت الهيئات المنشأة بموجب معاهدات في ٣١٦ تقريرا من تقارير الدول الأطراف (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٢٥٠). وفي هذا الصدد، قدم عدد متزايد من الدول الأطراف تقارير وفقا للإجراء المتمثل بإعداد قائمة بالمسائل قبل وضع التقارير. وقد اعتمد معظم الهيئات المنشأة بموجب معاهدات هذا الإجراء في إطار مواءمة أساليب العمل. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت الدول الأطراف ٢٢ وثيقة أساسية موحدة.

(ج) دعم الدول الأطراف، بناء على طلبها، في إعداد تقاريرها الوطنية وتقديمها في موعدها إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات

٧٢١ - قدمت ست وثلاثون حلقة عمل وحلقة دراسية بشأن توفير المساعدة في مجال التعاون التقني (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١٢) الدعم إلى الدول الأطراف في إعداد تقاريرها وتقديمها إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات. ومع اعتماد وتنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٨/٢٦٨، أُدمج العمل على أنشطة بناء القدرات في شعبة معاهدات حقوق الإنسان. وبالتالي، أصبحت الشعبة اعتبارا من عام ٢٠١٥ تستعين بفريق لبناء قدرات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات في المقر، وبموظفين مكرسين لبناء القدرات في أماكن الوجود الإقليمي للمفوضية. وهذا يمكِّن الشعبة من الاستجابة على نحو إيجابي للطلبات المتعلقة ببناء القدرات وبدء أنشطة التدريب متى وحيثما دعت الحاجة إليها، بما يدعم مباشرةً الجهود التي تبذلها الدول للوفاء بالتزاماتها التعاهدية.

(د) زيادة الوعي والمعرفة والفهم فيما يتعلق بنواتج عمل الهيئات المنشأة بموجب معاهدات

٧٢٢ - أصبح المؤشر العالمي لحقوق الإنسان يشكل أداة شائعة ومفيدة لإعداد التقارير ومتابعة توصيات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات والمسائل المواضيعية. وخلال فترة السنتين، سُجلت ٥٧٠ ٠٠٠ زيارة (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٦٠٠ ٠٠٠) لموقع المؤشر العالمي لحقوق الإنسان.

(هـ) تعزيز التعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين على جميع المستويات فيما يتعلق بعمل الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، بما يتفق مع أساليب عمل تلك الهيئات وولاياتها

٧٢٣ - نظمت المفوضية ٤٥ نشاطا (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٤٥) من أجل بناء قدرات أصحاب المصلحة على جميع المستويات للتعامل مع آليات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت الشعبة عقد اجتماعات مع ممثلي الدول الأطراف بشكل فردي من أجل توضيح إجراءات الحوار مع الهيئات المنشأة بموجب معاهدات للنظر في التقارير، وكذلك مع المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

البرنامج الفرعي ٣
الخدمات الاستشارية والتعاون التقني والأنشطة الميدانية

(أ) تعزيز قدرة الأمم المتحدة على تقديم المساعدة لأي بلد من البلدان، بناء على طلبه، في جهوده الرامية إلى ترجمة التزاماته الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان إلى قوانين وأنظمة وسياسات فعلية

٧٢٤ - من خلال المشاركة الميدانية، قدمت المفوضية مشورة قانونية بشأن ٢٤ مشروع قانون لإنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٢٠). وعلى وجه الخصوص، قدمت المفوضية تعليقات/مشورة من أجل تنقيح قانون العقوبات في هايتي، وصياغة بروتوكول لتوجيه عمل مؤسسات الدولة لمنع الاتصالات مع الشعوب الأصلية التي تعيش في عزلة طوعية في باراغواي، واستعراض القوانين العامة المتعلقة بالتعذيب وحالات الاختفاء القسري في المكسيك. وأطلعت المفوضية حكومة مصر على ورقة تحليلية شاملة، بما في ذلك توصيات محددة، بشأن قانون مكافحة الإرهاب الذي اعتُمد مؤخرا، المؤرخ آب/أغسطس ٢٠١٥. وقدمت المفوضية تحليلا قانونيا لتقرير اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق في البرازيل، وساهمت في الإصلاح الدستوري في ترينيداد وتوباغو وغرينادا، وفي التشريعات المتعلقة بالجنسية وإصلاح القانون الجنائي في الجمهورية الدومينيكية.

(ب) تعزيز القدرات المؤسسية على الصعيد الوطني من خلال العمل مع الدول الطالبة لمواجهة التحديات التي تحول دون الإعمال التام لجميع حقوق الإنسان

٧٢٥ - خلال فترة السنتين، جرى إنشاء أو تعزيز قدرات ٧٦ مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٦٢) من خلال المساعدة أو التدريب اللذين تقدمهما المفوضية. ومن خلال وجودها الميداني على الصعيدين الإقليمي والقطري، دعت المفوضية

ممثلي الدول إلى زيادة امتثال الدول الأعضاء للآليات الدولية لحقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، قُدم التدريب إلى حكومة ناميبيا بشأن النظام الدولي لحقوق الإنسان وتقديم التقارير إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات في شباط/فبراير ٢٠١٤؛ وإلى جهات فاعلة من المجتمع المدني في موريتانيا بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛ وإلى الشركاء الحكوميين والشركاء من المجتمع المدني من كل من بيلاروس، وإيطاليا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، والاتحاد الروسي، وأوكرانيا، وأوزبكستان، وطاجيكستان، وصربيا، والبوسنة والهرسك؛ وإلى مولدوفا وكمبوديا من أجل تعزيز معرفة القضاة والمدعين العامين، على التوالي، بالقانون الدولي لمكافحة التمييز وتطبيقه على الصعيد الوطني؛ وإلى صربيا من أجل مساعدة أمين المظالم في الدعوة إلى حماية حقوق الإنسان للمهاجرين واللاجئين؛ وإلى غواتيمالا بشأن حماية الحق في الغذاء، في جملة أمور.

(ج) زيادة التوعية في مجال تقديم المساعدة المتفق عليها، بما في ذلك المساعدة المقدمة إلى الأماكن النائية في البلدان في شتى المناطق، من خلال الخدمات الاستشارية والتعاون التقني، وذلك من أجل تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها

٧٢٦ - قدمت المفوضية المساعدة المتفق عليها في ١٢ حالة (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١٢) إلى الحكومات، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، بشأن مختلف قضايا حقوق الإنسان. وواصلت المفوضية تعميم مبادئ وأدوات حقوق الإنسان مثل سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان وكفالة اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في تخطيط التنمية الوطنية. وقامت المفوضية، بمشاركة قوية من أشكال الوجود الميداني وبمشورةٍ من مجلس أمناء صندوق التبرعات للتعاون التقني، بمواصلة وضع توجيهات للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان، مما أدى إلى تعزيز قدرات أشكال الوجود الميداني على تصميم وتنفيذ أنشطة التعاون التقني. وخلال فترة السنتين، يسَّرت المفوضية إيفاد مستشارين لشؤون حقوق الإنسان إلى تسعة أفرقة قطرية للأمم المتحدة وإلى الفريقين الإقليميين التابعين لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لأمريكا اللاتينية ولمنطقة آسيا والمحيط الهادئ.

(د) تعزيز الدعم الذي تقدمه المفوضية للتثقيف والتوعية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك على الصعيد الوطني، بناءً على طلب الدول

٧٢٧ - تسعى المفوضية إلى كفالة أن تكون لدى السلطات الوطنية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني القدرة على معالجة الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان، وأن تكون على علم جيد بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان وبكيفية تحويلها إلى قوانين وأنظمة وسياسات لها تأثير على

أرض الواقع. وخلال فترة السنتين، طُرح ٢٤ برنامجا من برامج التدريب والتثقيف ذات الطابع المؤسسي المتعلقة بحقوق الإنسان (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٢٤) على الصعيدين الوطني والإقليمي. وعقدت المفوضية حلقات عمل بشأن تكييف استراتيجيات الحماية وفقا للظروف المحلية في المكسيك وغواتيمالا والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى ومالي وقيرغيزستان؛ وقدمت خدمات استشارية إلى المملكة العربية السعودية بشأن آليات حقوق الإنسان بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية. وفي سياق منع نشوب النزاعات المحتملة في وسط أفريقيا، قدمت المفوضية تدريبا شاملا إلى اللجان الانتخابية المستقلة والبرلمانيين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والإعلاميين بشأن معايير حقوق الإنسان في الانتخابات المحلية.

(هـ) تعزيز قدرة أفرقة الأمم المتحدة القطرية وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وأنشطتها لبناء السلام على مساعدة البلدان، بناء على طلبها، في جهودها الرامية إلى وضع نُظم وطنية لحماية حقوق الإنسان

٧٢٨ - نفذت أفرقة الأمم المتحدة القطرية وعناصر حقوق الإنسان في عمليات حفظ السلام أربعة وعشرين نشاطا (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٢٤) دعما للنظم الوطنية لحماية حقوق الإنسان. ودعمت المفوضية من خلال مشاركتها الميدانية إدماج معايير ومبادئ حقوق الإنسان في السياسات العامة، ولا سيما فيما يتعلق بمسائل الإسكان، والمياه، والصرف الصحي، والأراضي، في بلدان مثل أرمينيا، وأذربيجان، وبيلاروس، وجورجيا، وكازاخستان، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وصربيا، وطاجيكستان، وتركمانستان، وتركيا، وأوزبكستان. وبالإضافة إلى ذلك، عززت المفوضية دعوتها بشأن حماية الأشخاص المصابين بالمهق؛ وقدمت المساعدة التقنية بشأن أنشطة التخطيط والمؤشرات المتعلقة بالنهج القائم على حقوق الإنسان؛ وأسهمت في تنقيح اختصاصات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات؛ ووفرت التوجيه السياساتي والدعم لشتى أشكال الوجود الميداني بشأن طرائق مشاركة المفوضية في العمل الإنساني. وقدمت المفوضية المشورة التقنية إلى عناصر حقوق الإنسان في كل من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، بشأن تنفيذ ولاياتها في مجال حماية المدنيين.

(و) تعزيز دور مفوضية حقوق الإنسان في المساهمة في منع استمرار انتهاكات حقوق الإنسان وفقاً لولاية المفوض السامي لحقوق الإنسان

٧٢٩ - اضطلعت المفوضية بـ ٢٠ نشاطا (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١٠) أسهمت في تسوية حالات انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان. وساهمت المفوضية في التخطيط الاستراتيجي لعمليات سلام جديدة أو لعمليات في مراحل انتقالية، وفي وضع الصيغة النهائية لسياسات محددة مثل سياسة حق الوصول. وساهمت المفوضية في إنشاء وتشغيل ١٢ من لجان التحقيق وبعثات تقصي الحقائق (بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وإريتريا (في مرحلتين)، والعراق، وليبيا، وسري لانكا، وجنوب السودان (بعثة تقييم)، والجمهورية العربية السورية، واليمن (تقديم الدعم إلى اللجنة الوطنية للتحقيق)، وغزة، وبشأن العنف المرتبط بجماعة بوكو حرام). وعززت المفوضية قدراتها على الرصد والإبلاغ من خلال إيفاد موظفي حقوق الإنسان إلى المناطق التي تشهد تدهورا في أوضاع حقوق الإنسان (أوكرانيا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وميانمار، وتايلند) ومناطق تدور فيها أزمات إنسانية (الفلبين، ونيبال، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وموريتانيا، ولبنان، والأردن، وتركيا، وأوكرانيا، واليمن، ودولة فلسطين)، والاستعانة بقاعدة البيانات الخاصة بقضايا حقوق الإنسان في أماكن الوجود الميداني.

(ز) تقديم المساعدة على نحو فعال وفي الوقت المناسب إلى الدول التي تطلب ذلك في مجال تنفيذ التوصيات التي وافقت عليها في إطار عملية الاستعراض الدوري الشامل، بسبل منها تقديم المساعدة من صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية من أجل تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل

٧٣٠ - واصلت المفوضية تعزيز دعمها المقدم للدول الأعضاء من أجل الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها المتعلقة بحقوق الإنسان، كما يتبين من ٣٠ من برامج وأنشطة المساعدة الميدانية (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٣٠) إلى الدول، بناء على طلبها، في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل. وأسفرت المساعدة التقنية التي قدمتها المفوضية عن جهود على المستوى القطري لإدماج المعايير الدولية لحقوق الإنسان في القوانين والسياسات والممارسات الوطنية؛ وإنشاء قدرات وطنية أكثر استدامة على التقيد بتلك المعايير؛ وتعزيز إقامة العدل؛ وزيادة التركيز على وضع برامج تثقيفية في مجال حقوق الإنسان؛ وزيادة القدرات المتصلة بتحقيق المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة؛ وإنشاء مؤسسات وطنية مستجيبة لحقوق الإنسان؛ وتعزيز قدرات أفرقة الأمم المتحدة القطرية في مجال حقوق الإنسان من خلال نشر مستشارين لشؤون حقوق الإنسان؛ ووضع خطط عمل وطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ولاستخدام مؤشرات حقوق الإنسان.

البرنامج الفرعي ٤
دعم مجلس حقوق الإنسان وهيئاته الفرعية وآلياته

(أ) تزويد مجلس حقوق الإنسان وهيئاته الفرعية وآلياته بالدعم والمشورة المعززين على نحو سريع وفعال

٧٣١ - بلغت النسبة المئوية للوثائق المقدمة في موعدها إلى مجلس حقوق الإنسان للنظر فيها ٧٦ في المائة (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٦٠ في المائة). ويعزى هذا التحسن إلى الالتزام على نحو أدق بالمواعيد النهائية وزيادة الرقابة الداخلية، بما في ذلك تحميل الوثائق، بانتظام ونشر التحديثات بشأن حالة تقديم الوثائق على الشبكة الداخلية، والتعاون بين أصحاب المصلحة. وقد جُمعت التعليقات الواردة من الدول الأعضاء بشأن الدعم المقدم من المفوضية إلى مجلس حقوق الإنسان من خلال دراسة استقصائية أثناء الدورة الثلاثين للمجلس في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. ومن بين ٤٧ دولة عضوا، ردت ١٨ دولة، أي ما يمثل ٣٨ في المائة، على الدراسة الاستقصائية. ومن بين هذه الدول، كانت ١٧ دولة، أي ما يمثل ٩٤,٤ في المائة (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٨٥ في المائة) راضية عن الدعم المقدم.

(ب) تقديم الدعم الكامل إلى آلية الاستعراض الدوري الشامل، بما في ذلك توفير المساعدة للدول في الوقت المناسب وعلى نحو فعال، عند الاقتضاء، في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل

٧٣٢ - قدمت أغلبية الدول الأعضاء البالغ عددها ٤٢ دولة تقاريرها الوطنية، وشاركت في الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل في عام ٢٠١٤ على النحو المقرر، وقام جميعها بذلك في عام ٢٠١٥. وفي عام ٢٠١٤، استجابت الأمانة العامة للطلبات المقدمة من ١٥ دولة لتمويل سفر أحد أعضاء وفودها لحضور اجتماعات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، وفي عام ٢٠١٥، قُدمت هذه المساعدة إلى ٢٠ دولة. وقُدمت مساعدة إضافية لغرض المشاركة في اعتماد الوثيقة الختامية في الجلسة العامة لمجلس حقوق الإنسان إلى ثمانية من الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا، وذلك من خلال صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية لتنفيذ الاستعراض الدوري الشامل. وعقدت الأمانة ١٩ نشاطا (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٢١) من أجل التحضير الفعال للاستعراض الدوري الشامل؛ بما في ذلك جلسات إعلامية قبل كل دورة لإحاطة الوفود بشأن طرائق الاستعراض.

(ج) تعزيز الدعم لتحسين أثر أعمال الإجراءات الخاصة عن طريق تحليل الثغرات في مجال تطبيق الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وتشجيع التقيد بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتقديم المشورة في حينها فيما يتعلق بالتصدي للانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان

٧٣٣ - خلال فترة السنتين، أجرى المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة ١٥٥ زيارة إلى أكثر من ١٠٠ بلد وإقليم. وقدموا ٢٦٨ تقريرا إلى مجلس حقوق الإنسان، منها ١٠٥ تقارير تتعلق بالزيارات القطرية. ومن ناحية أخرى، قدموا ٧٦ تقريرا إلى الجمعية العامة بشأن مختلف المسائل المواضيعية. وبعثت الإجراءات الخاصة ١ ٠٨٥ رسالة إلى الدول والجهات من غير الدول، وتلقت ٥٥٥ ردا من الدول (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٦٥٠). وقام فرع الإجراءات الخاصة بدعم ١٥ نشاطا (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١٢) في إطار متابعة التقارير والتوصيات الصادرة عن المكلفين بالولايات المواضيعية. وقُدمت ثلاثة من التقارير المتعلقة بالبلاغات إلى المجلس في عام ٢٠١٥، بواقع تقرير واحد إلى كل دورة (A/HRC/28/85 و A/HRC/29/50 و A/HRC/30/27)، وثلاثة تقارير في عام ٢٠١٤ (A/HRC/25/74 و A/HRC/26/21 و A/HRC/27/72). وأسهمت الإجراءات الخاصة، في جملة أمور، في إعداد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ونظمت أنشطة الدعوة بشأن تغير المناخ، وحالة اللاجئين والمهاجرين، والحاجة المتزايدة إلى تنظيم وضمان مساءلة الجهات من غير الدول.

(د) تعزيز الدعم المقدم لإجراء تقديم الشكاوى الذي أُنشئ من أجل التصدي للأنماط الثابتة للانتهاكات الجسيمة والمؤيدة بأدلة موثوق بها لجميع حقوق الإنسان وجميع الحريات الأساسية التي تقع في أي جزء من العالم وفي أي ظرف من الظروف

٧٣٤ - خلال فترة السنتين، قُدمت ٨٨ في المائة من الوثائق (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٨٨ في المائة) في المواعيد المقررة إلى الفريق العامل المعني بالبلاغات، والفريق العامل المعني بالحالات، ومجلس حقوق الإنسان. وأسفر التبادل المنتظم للمعلومات بشأن إجراءات الشكاوى عن أثر إيجابي على نوعية وكمية البلاغات الواردة، وزاد من مشاركة أصحاب المصلحة في الإجراءات. وتشمل الإنجازات الرئيسية المتعلقة بالفريق العامل المعني بالبلاغات الانتهاء من معالجة الأعمال المتراكمة والقيام بالفرز الأولي لجميع البلاغات الواردة من خلال سجل المفوضية؛ وقام الفريق العامل بفحص هذه البلاغات في دورتيه المعقودتين في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. ونظرا لزيادة عدد البلاغات، إلى جانب عدم كفاية الموارد من الموظفين، لم تنظر الهيئات المنفذة إلا في ٨٠ في المائة من البلاغات (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٩٢ في المائة).

(هـ) تعزيز التعاون على جميع المستويات مع أصحاب المصلحة الذين بإمكانهم الاستفادة من عمل مجلس حقوق الإنسان وهيئاته الفرعية وآلياته و/أو المساهمة في هذا العمل

٧٣٥ - أسهم ثمانون نشاطا مشتركا (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٨٠)، بما في ذلك مع كيانات الأمم المتحدة والآليات الدولية لحقوق الإنسان والحكومات والمجتمع المدني، في تنفيذ الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في إطار الإجراءات الخاصة ونتائج الاستعراض الدوري الشامل. ونظم فرع الاستعراض الدوري الشامل، بالاشتراك مع الاتحاد البرلماني الدولي، سلسلة من الحلقات الدراسية الإقليمية للبرلمانيين (بوخارست ومونتيفيديو والرباط في عام ٢٠١٤، ومانيلا في عام ٢٠١٥)، التي أسفرت عن ضم برلمانيين إلى وفود الاستعراض الدوري الشامل، وزيادة مشاركة البرلمانات في متابعة نتائج الاستعراض. وكان صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية أساسيا في دعم تحقيق هذه النتيجة. وقامت المفوضية بفهرسة توصيات الاستعراض الدوري الشامل الصادرة منذ الدورة الثانية حتى الآن وتحميلها على الموقع الشبكي للمؤشر العالمي لحقوق الإنسان. وبالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين في الأمم المتحدة، دعمت المفوضية متابعة الاستعراض الدوري الشامل على الصعيد القطري وعززت التعاون مع الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان.

الباب ٢٥
توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين

أبرز نتائج البرنامج

خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، شهد العالم زيادة هائلة في عدد الأشخاص الذين اضطروا إلى الفرار من ديارهم بسبب النزاع والاضطهاد، إذ ارتفع هذا العدد من ٥٠ مليون شخص إلى أكثر من ٦٠ مليون شخص، ويشمل ذلك اللاجئين والمشردين داخليا. وقد فرضت هذه التحركات ضغوطا على المجتمعات المستضيفة، والمفوضية، والحكومات، والوكالات الإنسانية الأخرى، لتوفير استجابات سريعة وفعالة لحالات الطوارئ من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية العاجلة، بما في ذلك الغذاء والمأوى والماء والرعاية الصحية. وقد عملت المفوضية مع الحكومات على تعزيز حماية المشردين من العنف ومساعدتهم في استصدار الوثائق اللازمة للحصول على الحقوق والخدمات. ومنحت المفوضية الأولوية القصوى لحماية النساء والفتيات من العنف الجنسي والجنساني وإيجاد ترتيبات مناسبة للرعاية التي تأخذ في الاعتبار توفير الحماية

للأطفال غير المصحوبين والأطفال المنفصلين عن ذويهم. وواصلت المفوضية أيضا تعزيز الشراكات مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية من أجل توحيد الجهود الرامية إلى مساعدة المشردين في التوصل إلى حلول دائمة. ومن خلال إطلاق حملة ”#IBELONG“ حفزت المفوضية أيضا العمل الدولي من أجل القضاء على حالة انعدام الجنسية بحلول عام ٢٠٢٤. ونتيجةً لذلك، انضم العديد من البلدان إلى الاتفاقيات المتعلقة بانعدام الجنسية، وهي تركز جهودها على تحديد السكان عديمي الجنسية ومعالجة محنتهم.

التحديات والدروس المستفادة

وضعت ضخامة حالات التشريد الجديدة ضغوطا هائلة على المجتمعات المستضيفة، وشكلت عبئا يفوق قدرة الآليات المحلية على الاستجابة، واستنفدت قدرات المفوضية وشركائها في المجال الإنساني. وأدى تدهور الحالة الأمنية في العديد من العمليات، والتهديد الذي يشكله الإرهاب الدولي، إلى تفاقم صعوبة الوصول الآمن إلى السكان المشردين لضمان حمايتهم. وعلى الرغم من ذلك، واصل موظفو المفوضية وشركاؤها الالتزام بمبدأ ”أن تظل وتعمل“ في كثير من الحالات التي كانت الحالة الأمنية فيها آخذة في التدهور. وبدأ تنفيذ الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، استجابةً للأزمة السورية وبغية دعم البلدان والمجتمعات المستضيفة عن طريق زيادة القدرة على مواجهة الأزمات وإتاحة التنمية القائمة على تحقيق الاستقرار، في إطار تكملة المساعدة الإنسانية.

٧٣٦ - تستند النتائج الواردة أعلاه إلى تنفيذ ١٠٠ في المائة من النواتج المقرّرة القابلة للقياس الكمي البالغ عددها ٤٠٤ نواتج، مقابل تنفيذ ١٠٠ في المائة من النواتج في فترة السنتين السابقة. ولم تنفذ نواتج إضافية بمبادرة من الأمانة العامة خلال فترتي السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ و ٢٠١٤-٢٠١٥.

٧٣٧ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/68/6 (Sect. 25)).

البرنامج

توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين

(أ) تحسين مجمل بيئة الحماية لفائدة اللاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية

٧٣٨ - خلال فترة السنتين، تحققت ١٧ عملية انضمام من جانب ١٤ دولة إلى الاتفاقية المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية لعام ١٩٥٤ والاتفاقية المتعلقة بخفض حالات انعدام الجنسية لعام ١٩٦١، وبذلك أصبح مجموع عدد الدول الأطراف في الاتفاقيتين ٨٦ دولة (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٨٩) و ٦٥ دولة (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٦٨)، على التوالي. ودعمت المفوضية الدول في إصلاح قوانينها المتعلقة بالجنسية والقوانين ذات الصلة، ونشرت دليلا للممارسات الجيدة بشأن الانضمام إلى الاتفاقيات المتعلقة بانعدام الجنسية ودليلا منقحا مشتركا بين المفوضية والاتحاد البرلماني الدولي بشأن الجنسية وانعدام الجنسية. وصدق ما مجموعه ٢٤ دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٢٥) على اتفاقية حماية ومساعدة النازحين داخليا في أفريقيا بحلول نهاية فترة السنتين، في حين وقّع ٤٠ من أصل ٥٤ بلدا عضوا على المعاهدة. وزادت المفوضية عدد الموظفين الحكوميين وموظفي الشركاء المشاركين في برامج التعلم في مجال الحماية ليصل إلى ٧٧٨ موظفا (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٤٥٠).

(ب) معاملة اللاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية معاملة عادلة تتسم بالكفاءة لدى التماسهم الحماية، وتلقيهم للوثائق الكافية

٧٣٩ - واصلت المفوضية القيام بأعمال تحديد مركز اللاجئ للأفراد المشمولة بولايتها في أكثر من ٩٠ بلدا من البلدان التي لا توجد بها إجراءات وطنية للجوء أو لا يمكن اعتبار أنها تؤدي مهامها بشكل كامل. فقد سجل سبعة وخمسون في المائة من اللاجئين وملتمسي اللجوء (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٩٢ في المائة) على أساس فردي، واستلم ٥٥ في المائة من اللاجئين وغيرهم من الذين تعنى بهم المفوضية (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٦٠ في المائة) وثائق شخصية. ولم تكن البيانات الإحصائية لفترة السنتين متاحة تماما من جميع المواقع الميدانية وقت إعداد هذا التقرير. ونفذت المفوضية في العديد من البلدان أعمال تحديد مركز اللاجئ للأفراد بالتعاون مع الحكومات أو قدمت الدعم التقني أو غيره من أشكال الدعم إلى الحكومات. وفي عام ٢٠١٥، تولت المفوضية إعادة توجيه اتجاه استراتيجيتها المتعلقة بتحديد مركز اللاجئ صوب المزيد من المشاركة الاستراتيجية مع الحكومات والدول دعما لبناء نظم لجوء طويلة الأمد وتعزيز القدرات الوطنية.

(ج) زيادة سلامة اللاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية من العنف والاستغلال، ولا سيما النساء والأطفال

٧٤٠ - أبلغت عمليات المفوضية عن تحسينات في تقديم الدعم إلى ناجين من العنف الجنسي والجنساني محددين في ٤٤ حالة من حالات اللجوء (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٢٤)، وفي تعبئة المجتمعات المحلية للمشاركة في الوقاية والحماية التي يكون محورها الناجون في ٣٩ حالة من حالات اللجوء. وقدمت المفوضية المشورة النفسية والمساعدة القانونية والطبية والأماكن الآمنة للأشخاص المتضررين من العنف الجنسي والجنساني. ووضعت المفوضية أيضا استراتيجيات متعددة السنوات على الصعيد القطري لمكافحة العنف الجنسي والجنساني في ٢٢ بلدا، ونشرت نظاما لإدارة المعلومات المتعلقة بالعنف الجنساني في تسعة بلدان، وشرعت في تنفيذ برامج تتصل بالعنف الجنسي والجنساني منذ وقوع ١٠ حالات طوارئ. ويشكل الأطفال نسبة ٥١ في المائة من السكان اللاجئين في عام ٢٠١٤، مقارنة بنسبة ٤١ في المائة في عام ٢٠٠٩، وهو أعلى رقم منذ أكثر من عقد من الزمن. وارتفعت النسبة المئوية للأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم الذين استهلت أو اكتملت إجراءات لتحقيق مصالحهم الفضلى إلى ٣٧ في المائة في ٣٩ حالة من حالات تشرُّد اللاجئين (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٣٧ في المائة).

(د) تلبية الاحتياجات الأساسية للاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية وتوفير الخدمات الأساسية لهم دون تمييز، مع إيلاء اهتمام خاص للسن أو الجنس أو الحالة البدنية

٧٤١ - تقوم المفوضية، جنبا إلى جنب مع الشركاء وبالتعاون الوثيق مع المجتمعات المحلية المتضررة، بتلبية طائفة عريضة من الاحتياجات والخدمات الأساسية للاجئين تحت رعايتها. وأظهرت أحدث البيانات أن ٢٤ عملية/مخيما (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٣٠) تفي بالمعايير الدنيا لسوء التغذية الحاد العام، وأن ٦٦ في المائة من الأسر المعيشية للاجئين وغيرهم من الذين تعنى بهم المفوضية (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٦٦ في المائة) يحظون بمساكن لائقة. وتفي معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة بالمعايير المقبولة في ٩٨ مخيما (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٩٠)، وأُبلغ أنها كانت بنسبة ٨٦ في المائة في عام ٢٠١٤. وكان خمسة وسبعون في المائة من الأطفال اللاجئين الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ و ١٣ عاما (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٩٠ في المائة) مسجلين في التعليم الابتدائي في عام ٢٠١٤. وقامت المفوضية، مسترشدةً باستراتيجيتها العالمية للتعليم التي صيغت في عام ٢٠١٢، بتمويل بناء مرافق تعليمية، وتدريب معلِّمي اللاجئين، واستهدفت الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، وشجعت على إلحاق الأطفال اللاجئين بالمدارس الوطنية.

(هـ) مشاركة اللاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية، رجالا ونساء، على قدم المساواة في مجتمعاتهم المحلية وتعزيز اعتمادهم على الذات

٧٤٢ - خلال فترة السنتين، واصلت ٧٣ عملية في المفوضية بذل جهود متضافرة من أجل زيادة تمثيل اللاجئات والمشرَّدات داخليا في هياكل القيادة والإدارة التي تمثل مصالحهن والتأثير في القرارات التي تمسهن. وفي عام ٢٠١٤ (لم يتم الحصول بعدُ على بيانات دقيقة عن عام ٢٠١٥)، أبلغت عمليات المفوضية عن إحراز تقدم بشأن مشاركة المرأة في هياكل القيادة في ٤٠ موقعا (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٤٢). بيد أن اللاجئات والمشرَّدات داخليا ما زلن يعانين من نقص التمثيل، ومعظم العمليات لم تحقِّق بعد هدف تمثيل النساء في هياكل القيادة والإدارة بنسبة ٥٠ في المائة. ونفذت خمس وعشرون عملية من عمليات المفوضية (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٢٥) استراتيجيات شاملة لكسب العيش بغية تعزيز الاعتماد الذاتي لدى اللاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية.

(و) إحراز تقدم في إيجاد حلول دائمة للاجئين يدعمها التعاون الدولي المستدام

٧٤٣ - خلال فترة السنتين، استفاد ٢٠ بلدا (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٣٢) من مواءمة نهج البرمجة للمفوضية والشركاء الإنمائيين في العمل من أجل إيجاد حلول دائمة. وأبلغت المفوضية عن عمليات تحسين في جوانب مختلفة من الإدماج المحلي في ٣٤ حالة، بينما تدعم جهود الإدماج التي تبذلها السلطات الوطنية في ٤٧ عملية تشكل ٥٠ في المائة من عمليات المفوضية، باستثناء المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٩٢ في المائة). ويعكس الانحراف عن الهدف التغيير في تعريف جهود الإدماج المحلي وقياسها. والمفوضية، إذ تسلِّم بأن الإدماج المحلي هو عملية تدريجية، فإنها تعمل مع البلدان المضيفة من أجل تهيئة الظروف التي يمكن أن تمهِّد الطريق أمام اللاجئين للحصول على مورد رزق أو قطعة أرض، ومن ثم التوصل إلى تعزيز مستوى الاعتماد الذاتي لديهم وتمكينهم من المساهمة في المجتمع الذي يعيشون فيه. فقد غادر لأغراض إعادة التوطين خمسة وسبعون في المائة من الأشخاص الذين قدموا طلبات بهذا الشأن (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٨٥ في المائة).

(ز) تعزيز الشراكة القائمة والقدرات في مجال الاستجابة لحالات الطوارئ لتوفير أشمل تغطية ممكنة لاحتياجات الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية

٧٤٤ - رغم كثرة حالات الطوارئ المتزامنة، دأبت المفوضية على تجديد مخزوناتها باستمرار بحيث تظل مستعدة لمواجهة الحالة المقبلة. وما زالت الوكالة على استعداد لتوفير مواد الإغاثة

الأساسية إلى عدد أقصاه ٠٠٠ ٧٥٠ شخص. وفيما يتصل بما نسبته ٩٠ في المائة تقريبا من حالات الطوارئ (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٩٠ في المائة)، جرى إيصال أولى احتياجات الحماية والإغاثة في غضون ثلاثة أيام من حدوث حالة الطوارئ. ونفَّذت ميزانية المفوضية بنسبة ٣٧ في المائة (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٣٧ في المائة) من خلال الشركاء. وخُصِّصت أكبر شحنات إمدادات الإغاثة لمواجهة الأزمة في الجمهورية العربية السورية. وخلال فترة السنتين، قامت المفوضية بتدريب حوالي ١٣٠ مقدما من مقدمي الاستجابة في حالات الطوارئ من خلال تنظيم حلقة عمل لمدراء حالات الطوارئ ولبرنامج كبار المسؤولين عن حالات الطوارئ، ونشرت ٤٤١ فردا من المستجيبين لحالات الطوارئ (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١٨٠).

الباب ٢٦
اللاجئون الفلسطينيون

أبرز نتائج البرنامج

في ظل بيئة إقليمية متقلبة على نحو متزايد خلال عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، استمر تأثير العنف والتهميش على اللاجئين الفلسطينيين في جميع ميادين العمل الخمسة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) أي الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية والضفة الغربية وقطاع غزة. وفي هذا السياق، واصلت الوكالة، تمشيا مع ولايتها التي أناطتها بها الجمعية العامة لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين وحمايتهم، تقديم خدمات التنمية البشرية في مجالات التعليم والصحة والإغاثة والخدمات الاجتماعية والهياكل الأساسية وتحسين المخيمات والتمويل البالغ الصغر. وقامت الوكالة أيضا بإيصال مساعدات إنسانية إلى أكثر من ١,٢ مليون لاجئ، معظمهم في الأرض الفلسطينية المحتلة والجمهورية العربية السورية. ومن أبرز ما حققه البرنامج حملات تحصين اللاجئين الفلسطينيين في الأردن ولبنان والضفة الغربية وقطاع غزة التي بلغت نسبة التغطية فيها ٩٩ في المائة. وأُحرز تقدم أيضا فيما يتعلق بتنفيذ سياسات واستراتيجيات لإصلاح التعليم تهدف إلى إحداث تغيير جذري في جميع الميادين المتعلقة بالمعلِّمين والتعليم الشامل للجميع وحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، استفاد أكثر من ٠٠٠ ٨٢ أسرة من برامج الأونروا المتعلقة بإصلاح المآوي والبناء وإعادة البناء، بينما وُضعت أسس التحول المقرر في عام ٢٠١٦ من توفير

الأغذية والنقدية مباشرة إلى توفير القسائم الإلكترونية والنقدية دعما للأمن الغذائي لما عدده ٧٣٧ ١٥٦ لاجئا. وقامت الأونروا أيضا بأنشطة الدعوة مع السلطات المختصة والجهات المعنية من أصحاب المصلحة بشأن مسائل الحماية المتصلة بحالة اللاجئين الفلسطينيين الفارين من النزاع المسلح في الجمهورية العربية السورية والتشريد القسري للاجئين الفلسطينيين والعمليات العسكرية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتحققت على العموم إنجازات البرامج على الرغم من نقص في التمويل بلغ ١٠١ مليون دولار في عام ٢٠١٥ وهدَّد بتأخير فتح جميع مدارس الأونروا للسنة الدراسية ٢٠١٥/٢٠١٦.

التحديات والدروس المستفادة

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، طرح النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية، إلى جانب الأعمال العدائية والحصار المفروض على غزة في صيف عام ٢٠١٤، صعوبات هامة أمنية ولوجستية وفيما يتصل بإيصال المساعدة أمام تنفيذ البرنامج. فعلى سبيل المثال، تسببت الصعوبات المذكورة أعلاه في غزة في إصابة مآوي اللاجئين والهياكل الأساسية للوكالة فيما يتصل بتوفير الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية وخدمات التمويل البالغ الصغر بأضرار واسعة النطاق. وأثرت الحالة أيما تأثير في الرفاه النفسي والاجتماعي عموما لكل من اللاجئين وموظفي الأونروا. واستجابة لهذا الوضع، أكدت الوكالة بدرجة كبيرة على تنفيذ طرائق بديلة لتقديم الخدمات التي تدعم الوصول إلى الخدمات والتعليم والدعم النفسي – الاجتماعي.

٧٤٥ – ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/68/6 (Sect.26)).

البرنامج الفرعي ١
التمتع بحياة مديدة وصحية

(أ) حصول الجميع على الرعاية الصحية الأولية الشاملة والجيّدة

٧٤٦ – واصل برنامج الأونروا للفريق المعني بصحة الأسرة تحسين نوعية الرعاية الصحية الأولية العامة التي يقدِّمها للاجئين الفلسطينيين وإيصالها من خلال الخدمات الصحية التي

تقدمها أفرقة طبية متعددة التخصصات تقوم بتوفير الرعاية الشاملة والمستمرة للمرضى وأسرهم على حد سواء. وفي نهاية فترة السنتين، بلغ معدل الوصفات الطبية بالمضادات الحيوية ٢٦ في المائة (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٢٣ في المائة)، مع توقع مزيد من التخفيض في المعدل بعد التنفيذ التام لبرنامج الفريق المعني بصحة الأسرة. وعلى الرغم من أن الشراكات مع مقدمي الرعاية الصحية، ولا سيما مقدمي الرعاية الصحية في القطاع الخاص، وإذكاء وعي اللاجئين وزيادة التوعية المجتمعية ستساعد كذلك على الحد من استخدام المضادات الحيوية، فإن قيام السلطات المضيفة بإصلاح تنظيمي لازم أيضا لمزيد من التخفيض في معدل الوصفات الطبية بمضادات حيوية.

(ب) حماية صحة الأسرة ورفع مستواها بصورة مستدامة

٧٤٧ - يتمثل الهدف الرئيسي من برنامج الأونروا لرعاية صحة الأم في كفالة تسجيل النساء لتلقي الرعاية السابقة للولادة في أقرب وقت ممكن أثناء حملهن بغية إتاحة متسع من الوقت لتحديد المخاطر وإدارتها والوفاء بالمعيار الذي أوصت به منظمة الصحة العالمية والمتمثل في القيام بأربع زيارات على الأقل خلال فترة ما قبل الولادة. وقامت سبع وثمانون في المائة من النساء (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٩٢ في المائة) في لبنان وغزة والضفة الغربية على الأقل بأربع زيارات للحصول على الرعاية السابقة للولادة. وفي عام ٢٠١٥، اضطلعت الوكالة أيضا بمجموعة من الأنشطة الرامية إلى زيادة الزيارات قبل الولادة عن طريق إدراج قدر محدود من الرعاية السابقة للحمل دعما لصحة الأم عموما. وتحقيقا لتلك الغاية، أُتيحت، بناء على الطلب، اختبارات الحمل للنساء اللاتي بلغن سنَّ الإنجاب، وأولي اهتمام خاص إلى اللاتي يتبين أنهن معرَّضات لإمكانية الحمل وتوفرت العناية لجميع حالات الحمل العالية الخطورة عن طريق الرعاية المتخصِّصة بالتنسيق الوثيق مع موظفي الأونروا الطبيين.

(ج) ضمان الوقاية من الأمراض واحتوائها

٧٤٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت تغطية التحصين في الأردن ولبنان وغزة والضفة الغربية ضد الأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات بنسبة ٩٩ في المائة من المواليد الأحياء الذين سجلتهم الأونروا (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٩٩ في المائة). ومن خلال هذا الجهد الذي يبذل بالاشتراك مع السلطات المضيفة، أمكن للبرنامج الصحي للأونروا الحيلولة دون تكرار تفشي الأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات في صفوف الأطفال وتعزيز الحصانة الشاملة لهذه الفئة الضعيفة. وقُدِّم الدعم أيضا للوقاية من الأمراض، كما يتضح من نسبة ٩٩ في المائة من الملاجئ الموصولة بشبكات المياه العمومية (الهدف المحدد لفترة السنتين:

١٠٠ في المائة)، ونسبة ٨٧,٣ في المائة من الملاجئ الموصولة بشبكات الصرف الصحي (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٩٥ في المائة). وأثر الانخفاض النسبي في معدل الربط بشبكة الصرف الصحي الرسمية إلى الملاجئ في الضفة الغربية على تحقيق هذا الهدف عموما.

البرنامج الفرعي ٢
اكتساب المعارف والمهارات

(أ) توفير التعليم الأساسي للجميع وضمان تغطية شاملة لخدمات التعليم الأساسي

٧٤٩ - خلال السنة الدراسية ٢٠١٤/٢٠١٥، بلغ عدد الطلاب المسجلين في مدارس الأونروا ٥٠٠ ٤٩٣ طالب، منهم ٤٩,٩١ في المائة من البنات. وبالنسبة للسنة الدراسية ٢٠١٤/٢٠١٥، بلغ المعدل التراكمي المقدَّر للتوقف عن الدراسة على نطاق الوكالة نسبة ٢,٧٥ في المائة (٣,٤٧ في المائة للذكور؛ و ٢,٠٤ في المائة للإناث) في المرحلة الابتدائية، و ٣,٨٤ في المائة (٣,٣٤ في المائة للإناث؛ و ٤,٣٢ في المائة للذكور) في المرحلة الإعدادية. وبسبب التغييرات المنهجية المعتمدة على نطاق الوكالة، فإن أهداف فترة السنتين المحددة في وثيقة الميزانية فيما يتعلق بمؤشرات التوقف عن الدراسة (محسوبة كمتوسط المعدل) بنسبتي ٠,٤ في المائة للتلاميذ في المرحلة الابتدائية و ٢,٤ في المائة للتلاميذ في المرحلة الإعدادية غير قابلة للمقارنة مع قيم الأداء الفعلي (المحسوبة كمعدل تراكمي) البالغة نسبتها ٢,٧٥ في المائة و ٣,٨٤ في المائة.

(ب) تعزيز نوعية التعليم ونتائجه مقارنة بالمعايير المحددة

٧٥٠ - عادة ما يفوق أداء طلاب الأونروا في الأردن وغزة والضفة الغربية، أداء الطلاب الملتحقين بالمدارس التي تسيرها الحكومة في الاختبارات الوطنية والدولية، مثل برنامج التقييم الدولي للطلبة وبرنامج الاتجاهات في دراسة الرياضيات والعلوم على الصعيد الدولي. وبما أن هذه الاختبارات لم تكن منتظمة في جميع ميادين عمل الأونروا ولا تتيح إجراء مقارنات بين الميادين، فقد أعدت دراسة الأونروا الاستقصائية للرصد والتحصيل الدراسي كوسيلة لضمان القيام بتقييم منتظم وعلى نطاق الوكالة لأداء طلاب الأونروا في اللغة العربية والرياضيات. ومن المقرَّر إجراء الدراسة الاستقصائية المقبلة للرصد والتحصيل الدراسي في عام ٢٠١٦، بعد أن تم إجراؤها للمرة الأولى في عام ٢٠٠٩ وإعادتها في عام ٢٠١٣. وبما أن الدراسة الاستقصائية المتعلقة بنتائج أداء الطلاب التي تحققت خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، لم تجر بعدُ، فلا تتوافر أي معلومات بشأن ما إذا كانت الأونروا ستفي أم لا بالهدف المحدد لفترة السنتين.

البرنامج الفرعي ٣
توفير مستوى معيشي لائق

(أ) الحد من الفقر في صفوف أفقر اللاجئين الفلسطينيين

٧٥١ - واصل برنامج شبكة الأمان الاجتماعي للأونروا تحديد أولويات الاحتياجات من الأغذية وغيرها من الاحتياجات الأساسية لأفقر الفقراء خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبحلول نهاية فترة السنتين، بلغت النسبة المئوية لأفقر الفقراء الذين يتلقون المساعدة بموجب البرنامج ٦١ في المائة (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٥٩ في المائة). وكان الأثر الفوري للمساعدة هو رفع مستوى المعيشة الأدنى للأسر المتضرِّرة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، قررت الأونروا رسميا تعويض المعونة الغذائية والنقدية المباشرة المقدمة إلى المستفيدين من البرنامج بمعونة نقدية وقسائم إلكترونية في بعض الميادين. وتعتزم الأونروا تنفيذ هذه المبادرة في عام ٢٠١٦، وتقديم مجموعة متنوعة من المنتجات المغذية ليختار من بينها اللاجئون بطريقة تصون كرامتهم بقدر أكبر مع دعم الاقتصادات المحلية.

(ب) زيادة الخدمات المالية الشاملة وإمكانية الحصول على تسهيلات الاقتراض والادخار

٧٥٢ - بلغ مجموع قيمة القروض المقدمة من الأونروا ما قدره ٠٢٢ ٢٧٥ ٧٢ دولارا (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٠٠٠ ٠٠٠ ٢٤٦ دولار). ومن مجموع المبلغ المنفق، قُدِّم مبلغ قدره ٣٢٤ ٣٢٩ ٢١ دولارا (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٠٠٠ ٠٠٠ ٤٥ دولار) إلى نساء. وفي هذا الصدد، منح برنامج الأونروا للتمويل البالغ الصغر قروضا بلغت ما مجموعه ١٦٠ ٧٣ دولارا (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٠٠٠ ٢٤٦ دولار)، تشمل قروضا بمبلغ ٨٧٥ ٢٧ للنساء (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٠٠٠ ٨٥ دولار). ولا يعكس الأداء في مقابل الأهداف المحددة لفترة السنتين صورة حقيقية عن التقدم المحرز بما أن خط الأساس للأداء الفعلي يختلف عن خط الأساس المحدد في إطار ميزانية فترة السنتين. وعلى الرغم من القيود الحالية المفروضة على صندوق القروض الرأسمالية، فقد نجح برنامج التمويل البالغ الصغر في توسيع نطاق انتشاره خلال فترة السنتين السابقة بنسبة ٢٣ في المائة وزيادة قيمة الإقراض بنسبة تناهز ٨ في المائة. وتشمل العوامل الكامنة وراء تدني مستوى إنجازات البرنامج ما يلي: (أ) الحصار والأعمال العدائية في غزة في صيف عام ٢٠١٤، اللذان قيَّدا حركة الأشخاص والإمدادات، وأجبرا إغلاق عدد كبير من الأعمال التجارية الصغيرة النطاق، وساهما في ارتفاع معدلات البطالة؛ (ب) الظروف الأمنية في الجمهورية العربية السورية واستمرار انخفاض قيمة الليرة السورية، الذي قوَّض القوة الشرائية، وبالتالي القدرة على سداد القروض؛ (ج) ارتفاع معدل دوران الموظفين في الأردن الذي أسفر عن انخفاض

القدرات الداخلية على توسيع نطاق الخدمات المالية الشاملة وفرص الحصول على تسهيلات الائتمان والادخار.

(ج) تعزيز مهارات اللاجئين الفلسطينيين وتحسين فرص حصولهم على الوظائف

٧٥٣ - ارتفعت معدلات التوظيف للخريجين من برنامج التدريب والتعليم التقني والمهني من نسبتي ٦٠,٦١ في المائة للخريجات و ٧٢,٧٩ في المائة للخريجين في عام ٢٠١٣ إلى نسبة ٧٦,٠٦ في المائة للخريجات (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٨٠ في المائة) ونسبة ٧٩,٦٦ في المائة للخريجين (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٧٨ في المائة) في عام ٢٠١٤. وبالنظر إلى هذه النتائج، ارتدت مستويات الأداء إلى متوسط المعدلات السابقة المسجلة للخريجين خلال الفترة من عام ٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١٢. ويسرت تعزيزَ النتائج في إطار التعليم التقني والمهني وبرامج التدريب خلال الفترة المشمولة بالتقرير طائفةٌ من المبادرات الجديدة المعززة في جميع ميادين عمل الأونروا، بما في ذلك الدورات المنقحة والمستكملة في مهن ناشئة، وتعزيز تنمية القدرات من أجل تزويد المدرِّبين لتعليم المهارات التي تشهد إقبالا من أرباب العمل، وإنشاء أو تعزيز الشراكات مع دوائر الأعمال لزيادة فرص العمالة من خريجي البرنامج. وبالإضافة إلى ذلك، تعززت جهود التوعية لتشجيع أرباب العمل على توظيف خريجي البرنامج، وأشرك أرباب العمل في الارتقاء بالمناهج الدراسية ومواد التدريب وتحسين متابعة الخريجين وتعقبهم، بوسائل منها وسائط التواصل الاجتماعي.

(د) ترسيخ تنمية المخيمات وتطوير الهياكل الأساسية وأماكن الإقامة التي لا تستوفي المعايير المطلوبة

٧٥٤ - بسبب نقص التمويل، لم تحصل سوى ٣٨٣ ٢ أسرة (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٥٠٠ ٥) تعيش في مساكن لا تستوفي المعايير المطلوبة على ملاجئ محسنة. وفي غزة، استفادت ٥١٧ ٧٨ أسرة من إصلاح المآوي أو أعمال إعادة البناء بعد ما عانته من أضرار ناجمة عن الأعمال القتالية في صيف عام ٢٠١٤. وبالإضافة إلى ذلك، استفادت ٥٥٣ أسرة في غزة من مشاريع إعادة الإسكان الطارئ، التي شيدت ٥٤٨ ملجأ. وفي لبنان، أعيد بناء ٥٠٥ ١ ملاجئ لتحل محل مآوي اللاجئين التي هدمت أثناء نزاع عام ٢٠٠٧ في مخيم نهر البارد، وهو أحد مخيمات اللاجئين الفلسطينيين.

(هـ) صون حقوق اللاجئين الفلسطينيين والنهوض بها

٧٥٥ - خلال فترة السنتين، بلغت النسبة المئوية لتدخلات الوكالة في مسائل متعلقة بالحقوق دفعت السلطات للرد إيجابا نسبة ٤٠ في المائة (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٤٠ في

المائة). وبلغت درجة الامتثال لمعايير الأونروا للحماية في عام ٢٠١٤ ما نسبته ٤٨ في المائة (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٧٠ في المائة). ولم تجمع البيانات المتعلقة بهذا المؤشر في عام ٢٠١٥، بالنظر إلى أن المنهجية التي تقوم عليها عمليات التدقيق في مجال الحماية (الأداة التي تحدد امتثال الأونروا لمعايير الحماية) لا تزال قيد الاستعراض. وأُحرز تقدم كبير فيما يتصل بمواصلة تطوير إطار الأونروا للسياسة العامة المتعلقة بحماية وتعزيز التفاهم بشأن مسائل الحماية على نطاق الوكالة. وعزَّزت هذه العوامل البعد المتعلق بالحماية في برنامج تقديم الخدمات ووضع استجابات فعالة لثغرات محددة في مجال الحماية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، فرضت الأونروا نفسها بشكل متزايد بوصفها صوتا موثوقا به في إذكاء الوعي بمسائل الحماية التي تؤثر في اللاجئين الفلسطينيين وشاركت في أنشطة الدعوة مع السلطات المختصة وأصحاب المصلحة الآخرين.

(و) تعزيز قدرة اللاجئين على تصميم خدمات اجتماعية مستدامة في مجتمعاتهم المحلية وتنفيذها

٧٥٦ - خلال فترة السنتين، قامت ١١ في المائة من المنظمات المجتمعية (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٧٢ في المائة) بتحسين مستوى أدائها. ولم يتحقق الهدف المحدد لفترة السنتين لأن الظروف في عدد من العمليات الميدانية لم تفضِ إلى إحراز تقدم سريع في هذا المجال، ولا سيما في غزة والجمهورية العربية السورية. وأسفرت الجهود المستمرة الرامية إلى إقامة شراكات مع المنظمات المجتمعية عن نتائج إيجابية في لبنان والضفة الغربية، حيث أقيمت ٢٢ شراكة موحَّدة، وفي غزة، حيث أقيمت ٤ شراكات لتنفيذ مشاريع خاصة تخدم الفقراء وغيرهم من الفئات الضعيفة والأفراد الضعفاء. وبالإضافة إلى ذلك، وقعت ٤١ مذكرة تفاهم مع المنظمات المجتمعية في لبنان والضفة الغربية تنظم استخدام هذه المنظمات لمباني الأونروا ومعداتها. واستكمالا لهذه الجهود، وضع إطار شراكة لتوجيه ودعم ما تقوم به الوكالة من جهود في مجال بناء الشراكات، بما في ذلك تعاونها مع المنظمات المجتمعية.

(ز) اتساق تسجيل اللاجئين الفلسطينيين وأهليتهم للحصول على خدمات الأونروا مع المعايير الدولية ذات الصلة

٧٥٧ - بلغت حالات التسجيل الجديدة التي تستوفي معايير الأونروا نسبة ٩٧ في المائة (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٩٩ في المائة) للأشخاص وأحفاد الأشخاص الذين كانت فلسطين هي موطن إقامتهم المعتاد خلال الفترة من ١ حزيران/يونيه ١٩٤٦ إلى ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨، والذين فقدوا منازلهم وسبل عيشهم نتيجة لنزاع عام ١٩٤٨. والنتائج الإيجابية المحرزة فيما يتعلق بهذا المؤشر، مع إعادة أقل من ٣ في المائة من حالات التسجيل المودعة أو رفضها، تعكس الأعمال المنجزة في ميدان فرز طلبات التسجيل الجديدة ودراستها

قبل إرسالها إلى المقر مع توصية للموافقة عليها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام أربعة موظفين مختلفين في الميدان باستعراض جميع طلبات التسجيل الجديدة قبل إخضاعها لمستويين إضافيين من التقييم في المقر، بما يشمل الاستعراض الذي يضطلع به مدير الخدمات الغوثية والاجتماعية.

الباب ٢٧
المساعدة الإنسانية

أبرز نتائج البرنامج

خلال فترة السنتين، استجاب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالاستجابة لحالات طوارئ كبرى في الجمهورية العربية السورية وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان واليمن والعراق. واستجاب المكتب أيضا للأزمات الواسعة النطاق والطويلة الأمد، بما في ذلك في أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال والسودان؛ وللأزمتين المتفاقمتين في نيجيريا وأوكرانيا؛ وتفشي مرض فيروس إيبولا في غرب أفريقيا. وواصل وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ قيادة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في تنفيذ خطة التحول. وناقش أعضاء اللجنة الرئيسيون الأزمات الإنسانية البارزة، وحددوا سبل تبسيط العمل الإنساني. وعززت دورة البرامج الإنسانية التي استحدثت في عام ٢٠١٣، تقييم الاحتياجات وتحليلها، والتخطيط المشترك بين الوكالات للاستجابة. وقد خصص الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ مبلغ ٨٩٧ مليون دولار للاستجابة السريعة لحالات الطوارئ الناقصة التمويل. واستضاف المكتب المشاورة العالمية لمؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني لعام ٢٠١٦، التي أفرزت خمسة مجالات رئيسية للعمل، كل مجال منها يهدف إلى معالجة أشد التحديات الإنسانية الحالية والمقبلة إلحاحا. وبدعم من المكتب، أفاد ١٢١ بلدا عن سنِّ تشريعات لوضع الأطر السياساتية والقانونية للحد من مخاطر الكوارث، وأنشأ ٩٣ بلدا برامج وطنية.

التحديات والدروس المستفادة

ألقت الأزمات في الجمهورية العربية السورية وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى والعراق عبئا ثقيلا على المنظومة الدولية للعمل الإنساني، بعد أن

أصبحت النزاعات المحرِّك الأساسي للاحتياجات الإنسانية. وفرضت أربع حالات طوارئ متزامنة من المستوى الثالث المزيد من الضغوط على آليات المكتب لمواجهة الاحتياجات. ويجري التخفيف من هذه الصعوبات عن طريق زيادة عدد الشراكات والشبكات الوطنية والدولية التي يمكنها الاستجابة بفعالية للكوارث وحالات الطوارئ. ويتطلب حجم الاحتياجات المتزايدة أيضا استكشاف السبل التي يمكن لمختلف أصحاب المصلحة أن تحسن بها التأهب والاستجابة للأزمات الإنسانية. وفي هذا الصدد، استضاف مكتب المنتدى الإنساني العالمي لعام ٢٠١٥، حيث ناقش ممثلو المنظمات غير الحكومية ومجمعات الفكر والجامعات والقطاع الخاص والحكومات المسائل الرئيسية والحلول الممكنة الكفيلة بتحقيق فعالية العمل الإنساني في عصر التنمية المستدامة.

٧٥٨ - النتائج المذكورة أعلاه إلى نسبة تنفيذ قدرها ٩٩ في المائة من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي وعددها ٢٨٨ ناتجا، مقابل نسبة ٩٨ في المائة في فترة السنتين السابقة. وانخفض عدد النواتج الإضافية المنفذة بمبادرة من الأمانة العامة من ٢٢ في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى صفر في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

٧٥٩ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/68/6 (Sect.27)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) إدارة برنامج العمل ودعمه على نحو فعال في حدود الموارد البشرية والمالية المتاحة

٧٦٠ - خلال فترة السنتين، أدير برنامج عمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وقدم له الدعم على نحو فعال في حدود الموارد البشرية والمالية المتاحة. وقد قدم المكتب ٩٩ في المائة من النواتج القابلة للقياس الكمي الموكلة إليه (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٩٨ في المائة) ضمن الأطر الزمنية المحددة. وبلغ متوسط الوقت الفاصل بين تعميم الإعلان عن الوظيفة الشاغرة واختيار المرشح هو ١٢٠ يوما (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١٢٠ يوما). وأضفى إنشاء لجنة استعراض الميزانية ووضع أدوات إدارة الميزانية على الشبكة مزيدا من الوضوح والشفافية على الشؤون المالية للمكتب، وبدأت الأعمال التحضيرية لدمج الصندوقين الاستئمانيين في صندوق واحد. وينبغي أن ينظر إلى جميع هذه الأنشطة في ضوء تنفيذ نظام أوموجا.

(ب) كفالة اتساق السياسات في إدارة الأنشطة المتعددة الأبعاد التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجالات السلام والأمن وحفظ السلام وتقديم المساعدة والتنسيق في المجال الإنساني

٧٦١ - كفل المكتب في مختلف المنتديات اتساق السياسات في إدارة الأنشطة المتعددة الأبعاد في مجالات السلام والأمن وتقديم المساعدة والتنسيق في المجال الإنساني. فعلى سبيل المثال، نسَّق المكتب المساهمات المعدة للإحاطات التي قدَّمها فريق الخبراء غير الرسمي التابع لمجلس الأمن المعني بحماية المدنيين، ولا سيما بشأن القضايا المتصلة بتمديد ولايات البعثات السياسية وبعثات حفظ السلام في الميدان. وساعد هذا فريق الخبراء على أن يجري تقييما شاملا للشواغل المتعلقة بالحماية عند معالجة مسائل من هذا القبيل. ونفذ المكتب عددا متزايدا من الأنشطة بالتعاون مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، كما يتضح من ٣٦ إحاطة قدمها فريق الخبراء في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١٥)، وهو تحسُّن ملحوظ مقارنة بالإحاطات الـ ١٥ المنجزة في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

البرنامج الفرعي ١
السياسة العامة والتحليل

(أ) تحسين التنسيق مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وكياناتها ومع لجنة الصليب الأحمر الدولية والاتحاد الدولي للصليب الأحمر وجمعيات الهلال الأحمر والمنظمة الدولية للهجرة والمنظمات غير الحكومية المعنية

٧٦٢ - اعتمدت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ثمانية عشر اتفاقا (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١٢) بشأن المعايير المناسبة لتحسين آليات وهياكل التنسيق في المقر وفي الميدان، مقابل اعتماد ١٠ اتفاقات فقط في فترة السنتين السابقة. وأتاح كل من التقييم المشترك بين الوكالات للاستجابة من المستوى الثالث لإعصار هايان في الفلبين، وتحليل الدروس المستفادة الذي أعدته مجموعة مدراء برامج الطوارئ لاجتماع أعضاء اللجنة الرئيسيين في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، والاستعراض المستقل للجنة الذي اضطلع به معهد التنمية الخارجية في أواخر عام ٢٠١٤ تقديم آراء متبصرة بشأن التقدم المحرز في تحسين التنسيق مع أصحاب المصلحة في اللجنة والمجالات التي تحتاج إلى تحسين. وجرى تحسين التنسيق المشترك بين الوكالات من خلال خطة التحول، ولكن يتعين القيام بالمزيد من أجل تخفيض العمليات إلى الحد الأدنى وتحقيق أقصى قدر من الإنجازات واتخاذ الإجراءات في الوقت المناسب. وقبلت اللجنة والفريق القطري للعمل الإنساني في الفلبين التوصيات المنبثقة عن تقييم الاستجابة لإعصار هايان وشرعا في معالجة نقاط الضعف.

(ب) تحسين ما يقوم به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من تخطيط تنفيذي ورصد ومساءلة أثناء الكوارث وحالات الطوارئ، بما يشمل مرحلة الانتقال من الإغاثة إلى التنمية

٧٦٣ - خلال فترة السنتين، وضع المكتب أدوات جديدة للتخطيط والرصد، تشمل الاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية، ورصد تخطيط الاستجابة الإنسانية وإطار للرصد. وسيبدأ تنفيذ هذا الإطار في عام ٢٠١٦. وبالإضافة إلى ذلك، أدار المكتب عمليات تقييم إنساني مشترك بين الوكالات للاستجابة لإعصار هايان في الفلبين، والأزمة في جنوب السودان، والأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقدم تقييم الفلبين ١٠ توصيات إلى الفريق القطري للعمل الإنساني، ومجموعة مدراء برامج الطوارئ، والأعضاء الرئيسيين في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، حظيت جميعها بالقبول. ونفذت نسبة ثمانين في المائة من التوصيات (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١٠٠ في المائة) بحلول نهاية فترة السنتين. ويجري العمل على تنفيذ التوصيات المتبقية. وبالنسبة للتقييمات الإنسانية المشتركة بين الوكالات في جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى، لا تزال التقارير النهائية لم تُقدَّم بعد حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

(ج) تحسين قدرات منسِّقي الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في ما يتعلق بحماية المدنيين

٧٦٤ - في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، أدمجت الخطابات الرئيسية المتعلقة بحماية المدنيين وعُمِّمت في التدريب الرسمي وغير الرسمي المقدم إلى المنسقين المقيمين والمنسقين الإنسانيين. واستُغلت جميع الفرص المتاحة، من قبيل حلقة العمل التعريفية للمنسقين المقيمين ومعتكف منسقي الشؤون الإنسانية، واجتماعات التهيئة مع منسقي الشؤون الإنسانية المقبلين، والحلقة الدراسية الشبكية التي نظمت في الآونة الأخيرة بشأن الأهمية المحورية للحماية في الاستجابة الإنسانية. وخضع ما مجموعه ١٢٠ من المنسقين المقيمين ومنسقي الشؤون الإنسانية للتدريب (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١٢٠) خلال فترة السنتين. وأظهرت التقارير الأخيرة والنتائج المستمدة من تقييمات أداء منسقي الشؤون الإنسانية قدرات محسنة فيما بين القادة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية على الاضطلاع بمهمتي الحماية والدعوة.

البرنامج الفرعي ٢
تنسيق الأعمال الإنسانية والاستجابة في حالات الطوارئ

(أ) تحسين استجابة جميع وكالات الأمم المتحدة التنفيذية لحالات الطوارئ الإنسانية

٧٦٥ - خلال فترة السنتين، كانت آلية المكتب الداخلية الأولية للاستجابة لحالات الطوارئ المفاجئة، أي قائمة المرشحين للاستجابة لحالات الطوارئ، تشارك مشاركة كاملة

في حالات الطوارئ الأربع من المستوى الثالث المتزامنة في العراق وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان والجمهورية العربية السورية. وقد تسبب ذلك في زيادة حادة في عدد الموظفين الموزعين من القائمة، أي ما يقرب من ضعف عدد الموظفين المنشورين في فترة السنتين السابقة. وبالتالي، فقد تم التقيد بمهلة السبعة أيام اللازمة لنشر موظفي التنسيق لما نسبته ٢٣ في المائة فقط من حالات الطوارئ الجديدة أو المتفاقمة (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٩٠ في المائة). وفيما يتعلق بقائمة الأعضاء الأصليين، تم التقيد تقيدا تاما بمهلة السبعة أيام، مما يمثل نسبة ٤٦ في المائة من مجموع عمليات النشر. وفي النسبة المتبقية البالغة ٥٤ في المائة من الحالات، أضيف الموظفون إلى القائمة على أساس مخصص وتجاوز الوقت اللازم لهم للحصول على التأشيرات واستقبالهم من قبل المكاتب القطرية سبعة أيام. ومع ذلك، تسنى للقائمة دعم الاستجابة للطوارئ من المستوى الثالث، فضلا عن حالات الطوارئ الأخرى.

(ب) زيادة توافر الموارد الخارجة عن الميزانية ومرونة استخدامها لأغراض الأنشطة الإنسانية من خلال عملية النداءات

٧٦٦ - وفقا للبيانات المتاحة بشأن نظام التتبع المالي، زاد تمويل المساعدة الإنسانية على الصعيد العالمي، بما في ذلك تمويل النداءات والتمويل خارج نطاق النداءات، والمعونة الثنائية وسائر تمويلات المساعدة الإنسانية المبلغ عنها، بنسبة ٢٥ في المائة مقارنة بفترة السنتين السابقة، بقيمة مجموعها ١٨,١ بليون دولار في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وارتفع عدد الدول الأعضاء التي تموِّل نداءات في مناطقها إلى ٢٤ بلدا (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٢١)، مقارنة بـ ١٩ بلدا لفترة السنتين السابقة. ورغم الدعم السخي من المانحين، ازداد الطلب على التمويل بسبب الاحتياجات الإنسانية غير المسبوقة خلال فترة السنتين، بما في ذلك الاحتياجات المتزامنة الناجمة عن حالات الطوارئ الأربع من المستوى الثالث. ونتيجة لذلك، كانت التغطية، خلال فترة السنتين، أدنى تغطية مسجلة في السنوات العشر الماضية. فلم تُموَّل سوى ٣٤ في المائة فقط من القطاعات ذات الأولوية (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٧٥ في المائة) بنسبة تصل إلى ٥٠ في المائة على الأقل.

(ج) الاستخدام الجيد التوقيت والمنسق للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ في البلدان التي تواجه حالات طوارئ جديدة وطويلة الأمد

٧٦٧ - تلقى الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ تمويلا بمبلغ مجموعه ٨٧٣ مليون دولار (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٩٠٠ مليون دولار). ويمكن تفسير الانحراف عن الهدف بمعدلات صرف غير مؤاتية أثرت بشدة في الهبات، وبخاصة في عام ٢٠١٥، وكذلك الافتقار

إلى زيادات نهاية السنة من الجهات المانحة الرئيسية. ولم يُوافق إلا على نسبة ٧٣ في المائة من المقترحات في إطار نافذة الاستجابة السريعة (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٩٥ في المائة) في غضون ثلاثة أيام عمل من تاريخ تقديمها بصيغتها النهائية. وكان ذلك نتيجة لعدة عوامل من بينها إدخال النظام الجديد لإدارة المنح وارتفاع حجم تجهيز طلبات المنح خلال فترة السنتين. وعولجت فترات الاستعراض والموافقة الأطول عند بدء تشغيل النظام عن طريق إدخال تغييرات وتعديلات على النظام في أساليب عمل موظفي أمانة الصندوق.

البرنامج الفرعي ٣
تخفيف أثر الكوارث الطبيعية

(أ) زيادة القدرة على تنفيذ إطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥ والالتزام بذلك: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث والحد من مخاطرها

٧٦٨ - ازداد الالتزام بتنفيذ إطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥ ازديادا مطردا. واعتمدت تسعة وثمانون بلدا أطرا أو سياسات أو برامج وطنية إنمائية لتنفيذ استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث. وعن طريق نظام إطار هيوغو للإبلاغ، أحاطت ٦٠ في المائة من البلدان علما بوضع استراتيجيات وأطر لمعالجة المسائل المتعلقة بالقدرات على الحد من مخاطر الكوارث خلال فترة السنتين الحالية. بيد أن ١٢٢ بلدا فقط (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١٤٠) أبلغ عن إحراز تقدم في تنفيذ إطار عمل هيوغو. ولعلَّ السبب في انخفاض معدل الإبلاغ يرجع إلى أن عام ٢٠١٥ شهد نهاية إطار عمل هيوغو، وكان العديد من البلدان مشغولا في عملية التشاور المؤدية إلى إطار عمل جديد للحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥. وقد أُبلغ في ٥٢ في المائة من البلدان عن تحقيق إنجازات كبيرة في إدراج الحد من مخاطر الكوارث في السياسات والخطط المتعلقة بالبيئة والتكيف مع تغير المناخ.

(ب) زيادة القدرات الوطنية على التخطيط للإنعاش بعد الكوارث على جميع المستويات

٧٦٩ - أعدَّت الحكومات الوطنية ٦٨ عملية تقييم للاحتياجات بعد الكوارث التي تجريها الحكومات الوطنية بدعم من الأمم المتحدة (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٤٠)، بينما أدرج ٦٣ بلدا (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٤٠) أنشطة الحد من مخاطر الكوارث في التخطيط والعمليات المتعلقة بالإنعاش بعد الكوارث. وعُزِّزت قدرات التخطيط للإنعاش بعد الكوارث، مع إبلاغ ٦٨ بلدا عن إحراز تقدم كبير في إدراج الحد من مخاطر الكوارث في عمليتي الإنعاش والإصلاح في مرحلة ما بعد وقوع الكوارث. وأبلغت البلدان عن اتخاذ تدابير محددة لتعزيز القدرات في عمليتي الإنعاش والإصلاح في مرحلة ما بعد

وقوع الكوارث. وفي معظم البلدان، أنيطت الحكومات المحلية بالمسؤولية عن التخفيف والتأهب والتخطيط والإنعاش، ولكن البلديات، في كثير من الحالات، كانت هي المسؤولة عن إدارة الخدمات العامة الحيوية من قبيل الهياكل الأساسية وتوفير الرعاية للمسنين وللفئات الضعيفة الأخرى، والخدمات الصحية، فضلا عن الاتصال والتنسيق مع الجمهور أثناء حالات الطوارئ.

(ج) زيادة حجم الاستثمارات من أجل تنفيذ برامج ومشاريع الحد من مخاطر الكوارث والإنعاش بعد الكوارث

٧٧٠ - لا يزال كل من الزيادة في الاستثمارات التجارية المراعية للمخاطر وتحفيزها يمثلان أولوية من أولويات الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث. وعملت مجموعة متطوِّعة تضم أكثر من ١٢٠ شركة كبرى ومشروعا صغير الحجم ومتوسط الحجم من ٤٠ بلدا مع الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث خلال فترة السنتين من أجل جعل كل من الاستثمارات القصيرة الأجل والطويلة الأجل في جميع القطاعات مراعية للمخاطر وتتسم بقدرة أكبر على التكيف. ونتيجة لذلك، مولت الحكومات والمجتمع الدولي ٣٨ برنامجا ومشروعا للحد من مخاطر الكوارث (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٣٥). وبغية دعم تنفيذ إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، أقامت الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث تحالف القطاع الخاص للاستثمار المراعي للمخاطر. وسيزيد التحالف من عدد منظمات القطاع الخاص المشاركة في المشاريع والمبادرات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث.

البرنامج الفرعي ٤
خدمات الدعم في حالات الطوارئ

(أ) التعبئة الفورية لآليات وأدوات المواجهة الدولية لحالات الطوارئ من أجل تيسير تقديم المساعدة الإنسانية الدولية إلى ضحايا الكوارث وحالات الطوارئ

٧٧١ - قام فريق الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق بـ ٢٣ بعثة استجابة للكوارث خلال فترة السنتين، بالإضافة إلى أنشطة عديدة ترمي إلى تعزيز التأهب على الصعيدين الوطني والإقليمي. وأوفدت جميع بعثات الفريق للاستجابة لحالات الطوارئ في غضون ٤٨ ساعة من تلقي الطلب (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٤٨ ساعة)، وفقا لإجراءات التشغيل الموحدة.

(ب) تعزيز قدرة وتأهب شبكات وشراكات إدارة حالات الطوارئ/الكوارث الوطنية والدولية من أجل مواجهة الكوارث والاستجابة لحالات الطوارئ

٧٧٢ - شُكلت شراكتان وشبكتان دوليتان جديدتان تشغيليتان من أجل الاستجابة بفعالية للكوارث وحالات الطوارئ خلال فترة السنتين، وبذلك ارتفع مجموع عدد الشراكات إلى ١٦ (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١٦). ويقيم هذا الإنجاز الدليل على التآزر بين آليات وشبكات الاستجابة، بما في ذلك فريق الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق، والمجلس الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ، والنظام العالمي للإنذار والتنسيق في حالات الكوارث، وشبكة مقدمي الاستجابة لحالات الطوارئ البيئية، وشبكة التنسيق المدني - العسكري. وتواصل فريق الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق أيضا بفعالية مع سائر شبكات الاستجابة الأخرى، بما في ذلك مبادرة الأفرقة الطبية الطارئة، فيما يتعلق بالتدرُّب على الاستجابة التنفيذية، كما تبين في التصدي لأزمة إيبولا في عام ٢٠١٤. ونظمت أربعون عملية محاكاة تدريبية في مجال الاستجابة للكوارث أو قدم لها الدعم عن طريق المركز الافتراضي لتنسيق العمليات على الحاسوب المرتبط بالشبكة.

البرنامج الفرعي ٥
المعلومات وأنشطة الدعوة فيما يتصل بحالات الطوارئ الإنسانية

(أ) زيادة التوعية بالمبادئ والشواغل الإنسانية ومراعاتها

٧٧٣ - خلال فترة السنتين، دأب فرع خدمات الاتصالات التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على زيادة التوعية بالمبادئ والشواغل الإنسانية والدعوة إليها. وقد حقَّق ذلك من خلال زيادة عدد مقابلات وسائط الإعلام مع القيادة العليا للمكتب إلى ٣٥٥ مقابلة (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٣٢٠). وبلغ عدد الاستفسارات التي وردت من وسائط الإعلام وأجيب عليها فيما يتعلق بالمبادئ والأعمال الإنسانية ٨٨٠ استفسارا (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٨٠٠).

(أ) تعزيز الشراكات مع أعضاء آخرين في دوائر العمل الإنساني من أجل تبادل المعلومات وتنسيقها وتوحيدها

٧٧٤ - خلال فترة السنتين، حافظ المكتب على ١٦ اتفاقا متعلقا بتوحيد معايير تبادل المعلومات (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١٦) أقرَّتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، تمشيا مع فترة السنتين السابقة. ومن الجدير بالذكر، مع ذلك، أن المكتب وضع برنامجا جديدا للبيانات المتعلقة بالمساعدات الإنسانية يُسمَّى منبر تبادل البيانات في مجال المساعدات

الإنسانية (Humanitarian Data Exchange) (data.hdx.rwlabs.org). وبدأ العمل بالبرنامج تجريبيا في موقعين عام ٢٠١٤، هما كولومبيا وشرق أفريقيا، واستعمل لتبادل البيانات بشأن التصدي لفيروس إيبولا. وتسجَّل ما يربو على ٩٠ منظمة لتبادل بياناتها عبر الموقع. وعمل المكتب أيضا مع الشركاء من أجل الاتفاق على معيار توافقي لتبادل البيانات يشار إليه بلغة تبادل البيانات في مجال المساعدات الإنسانية. ونشرت نسخة تجريبية من هذا المعيار في أواخر عام ٢٠١٤، واستخدم خلال التصدي لفيروس إيبولا لجمع البيانات المتعلقة بمرافق الرعاية الصحية. وشملت المشتقات والخدمات الجديدة التي أطلقت على موقع تبادل البيانات في مجال المساعدات الإنسانية خلال فترة السنتين الصفحات المخصصة لمواضيع معينة، وقسم المنظمات، وموقعا متنقلا، وواجهة بينية لبرمجة التطبيقات.

الباب ٢٨
الإعلام

أبرز نتائج البرنامج

واصلت إدارة شؤون الإعلام إيصال مُثُل الأمم المتحدة وعملها إلى الجماهير العالمية، مستعينةً في ذلك على نحو استراتيجي بوسائط الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي والمنابر الإعلامية الرقمية بلغات متعددة. واضطلعت الإدارة بدور قيادي في تنسيق أنشطة الاتصالات على نطاق المنظومة لمؤتمر القمة المعني بالمناخ لعام ٢٠١٤، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة والذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة. وخلال فترة السنتين، زادت حسابات وسائط التواصل الاجتماعي التابعة للإدارة على مواقع فيسبوك وتويتر وغوغل + وويبو، من بين مواقع أخرى، زيادة كبيرة لتشمل أكثر من ٢٠ مليون متابع. وزاد عدد مشاهدات الفيديو في منابر الأمم المتحدة المتعدِّدة اللغات لتبادل تسجيلات الفيديو على الهدف المتوقع بثلاث أضعاف، مما أسفر عن أكثر من ٣٠ مليون مشاهدة، وكان عدد تنزيلات البرامج الإذاعية تقريبا ضعف العدد المستهدف وهو ٦,١ ملايين مرة. واجتذب الموقع الشبكي للأمم المتحدة الذي تم تجديده حديثا ما متوسطه ٣,٣ ملايين زائر شهريا، فتجاوز بذلك العدد المستهدف وهو ٢,٥ مليون زائر. وإضافة إلى ذلك، تجاوز عدد الشراكات مع المجتمع المدني والكيانات الأخرى لإعلام الجمهور في جميع أنحاء العالم الهدف المحدد لفترة السنتين، فوصل إلى ٣ ٢٦٩ شراكة.

التحديات والدروس المستفادة

في حين واصلت الإدارة الاضطلاع بدور قيادي في تنسيق أنشطة وسائل التواصل الاجتماعي على نطاق المنظومة، ما انفكت تتخذ خطوات أكثر فعالية لإدارة إعداد ونشر محتواها والحصول على أدوات التحليل اللازمة للتوصل إلى فهم أعمق لنتائج أنشطتها في وسائل التواصل الاجتماعي. فبيئة الاتصالات السريعة التطور تطرح تحديات مستمرة فيما يتعلق بقياس نطاق التغطية بدقة، لا سيما عندما يجري تقاسم المحتوى عبر المنابر التقليدية والاجتماعية والمنابر الرقمية الأخرى. وأسفرت زيادة التنسيق بين الإدارة والجهات المعنية على نطاق منظومة الأمم المتحدة عن زيادة تماسك الحملات. بيد أنه لا بد من مواصلة تحسين مواءمة الرسائل الرئيسية ومناسبات وحملات التوعية بحيث تعكس هذا النهج فعلا على نطاق المنظومة.

٧٧٥ - وتستند النتائج الواردة أعلاه إلى تنفيذ ٩٧ في المائة من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي البالغ عددها ١٧٢ ناتجا مقابل ٧٧ في المائة منها في فترة السنتين السابقة. وازداد عدد النواتج الإضافية المنفذة بمبادرة من الأمانة العامة من صفر في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى ناتج واحد في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

٧٧٦ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/68/6 (Sect.28)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) إدارة برنامج العمل بفعالية

٧٧٧ - قدَّمت الإدارة تقاريرها المتعلقة بالميزانية البرنامجية المقترحة وأداء البرامج، فضلا عن جميع الوثائق الرسمية في المواعيد المحددة أو قبلها. وأنجزت الإدارة نسبة ٩٧ في المائة من نواتجها المقررة القابلة للقياس الكمي (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة) ضمن الجداول الزمنية المحددة. وحافظت الإدارة أيضا على ممارستها المتمثلة في توفير حلقات العمل التدريبية والدروس التوجيهية الدورية لفائدة جهات تنسيق البرامج الفرعية بشأن رصد أداء البرامج والإبلاغ عنه.

(ب) زيادة التقيد بمواعيد تقديم الوثائق

٧٧٨ - قدمت الإدارة ١٠٠ في المائة من وثائقها الصادرة قبل الدورات (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة) بما في ذلك تقارير الأمين العام ووثائق لجنة الإعلام واللجنة السياسية الخاصة ولجنة إنهاء الاستعمار في المواعيد المحددة أو قبلها، بالحفاظ على المواعيد المتفق عليها مسبقا مع جهات تنسيق البرنامج الفرعي.

(ج) تعزيز ثقافة الاتصال والتنسيق في المجال الإعلامي داخل الأمانة العامة وفيما بين شركاء منظومة الأمم المتحدة

٧٧٩ - يظل فريق الأمم المتحدة للاتصالات، الذي هو شبكة على نطاق المنظومة ترأسها الإدارة، منبرا مركزيا لتعزيز الاتصالات. وعقد الفريق الاجتماعين السنويين لرؤسائه عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ في نيويورك وباريس، على التوالي. ووافق ٩٠ في المائة من المشاركين الذين أجابوا على الاستقصاء (هدف فترة السنتين: ٨٨ في المائة) على أن هذه الاجتماعات مهمة ومفيدة بالنسبة لأنشطة منظماتهم. وأتاحت هذه الاجتماعات منتدى لتبادل استراتيجيات الاتصال بشأن المواضيع ذات الأولوية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وأهداف التنمية المستدامة، وتغير المناخ، وغير ذلك من القضايا والاتجاهات الرئيسية. وأثنى المشاركون على الفريق لما أتاحه من فرص عملية لتقاسم المعارف وإقامة الشبكات، كانت مفيدة لمنظماتهم.

البرنامج الفرعي ١
خدمات الاتصالات الاستراتيجية

(أ) تحسين نوعية التغطية الإعلامية بشأن الأولويات التي تحدِّدها الدول الأعضاء

٧٨٠ - اشتملت التوعية الإعلامية المكثفة التي قامت بها شعبة الاتصالات الاستراتيجية على أنشطة متعلقة بمؤتمر القمة المعني بالمناخ (٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، نيويورك) وحملة ”٢٠١٥: أوان التحرك العالمي“ التي انتهت بانعقاد المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (١٣-١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥، أديس أبابا) ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (٢٥-٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، نيويورك) والدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر - ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، باريس). وجرى تحليل ما مجموعه ١٩٨ ٤ قصاصة إعلامية لأغراض مؤتمر القمة المعني بالمناخ ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وتبين من هذا التحليل أن المنظمة لا تزال محركا فعالة للتغطية الإعلامية بشأن المسائل الرئيسية ذات الأولوية. وتناول

٥٤ في المائة من وسائط الإعلام التي تغطي هذه القضايا رسائل التواصل التي تبثها الأمم المتحدة (هدف فترة السنتين: ٥٥ في المائة). وواصلت الشعبة أيضا تطوير أكثر من عشرة وسائط إلكترونية وتوسيعها وتحديثها لتحسين التوعية الإعلامية.

(ب) تعزيز نطاق تغطية العناصر الشبكية للحملات الإعلامية المتعلقة بالمواضيع ذات الأولوية

٧٨١ - ظلَّ الاهتمام بأنشطة الأمم المتحدة على وسائط التواصل الاجتماعي يتزايد باطراد. فعدد متابعي الأمم المتحدة على المنابر الرئيسية باللغة الإنكليزية (مثل فيسبوك وتويتر وغوغل+) يزيد الآن على ١١ مليون متابع (هدف فترة السنتين: ٤ ملايين). وأدى استخدام هذه المنتديات التفاعلية إلى توسيع نطاق تعميم رسائل الأمم المتحدة، وساهم في تحقيق الشفافية والمساءلة في المنظمة بصفة عامة. فخلال مؤتمر قمة المناخ لعام ٢٠١٤ مثلا، تواصلت الإدارة عبر حساباتها في وسائل التواصل الاجتماعي مع أعداد لم يسبق لها مثيل من الجماهير. وعلى موقع تويتر، وصلت الوسمة #Climate2014، التي أطلقتها الأمم المتحدة في ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٤ لبدء العد التنازلي قبل ستة أشهر من انعقاد مؤتمر القمة، إلى أكثر من ١٠٠ مليون حساب من خلال ٣ بلايين انطباع تقريبا في ما يزيد على ٠٠٠ ٣٠٠ تغريدة. وفي عام ٢٠١٥، قامت الشعبة ببلورة استراتيجيات الاتصالات للمؤتمرات المعنية بتمويل التنمية، والتنمية المستدامة، وتغير المناخ، إلى جانب إعداد رسائل وتوجيهات أطلعت عليها شركاء منظومة الأمم المتحدة.

(ج) تحسين الفهم على المستوى المحلي للأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة

٧٨٢ - أظهرت الاستقصاءات التي أجرتها الشبكة العالمية التي تضم ٦١ من المراكز الإعلامية للأمم المتحدة بشأن الإحاطات الإعلامية أن فهم ٨٩ في المائة من المشاركين لأعمال الأمم المتحدة قد تحسَّن (هدف فترة السنتين: ٧٣ في المائة). وظلت المواقع الشبكية لمراكز الإعلام وعمليات حفظ السلام وسيلة فعالة لنشر المعلومات عن الأمم المتحدة، حيث زار المواقع الشبكية ما متوسطه ١,٧ مليون زائر شهريا (هدف فترة السنتين: ١,٦ مليون). وإضافة إلى ذلك، أعدت مراكز الإعلام ٣٠٠ ٩ مادة إعلامية بخمس وستين لغة محلية و/أو ترجمتها إلى هذه اللغات (هدف فترة السنتين: ٩٠٠ ٦). وعلى وجه الخصوص، يعتبر عام ٢٠١٥ عاما تاريخيا لمناسبات الأمم المتحدة المهمة ومنها الذكرى السنوية السبعون لإنشاء المنظمة، والدورة الحادية والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وبالنسبة لهذا المؤتمر الأخير، ترجم ١٧ رمزا تصويريا لأهداف التنمية المستدامة إلى ٢٧ لغة.

البرنامج الفرعي ٢
الخدمات الإخبارية

(أ) زيادة استخدام الهيئات الإعلامية وغيرها من المستعملين للأنباء والمعلومات والمنتجات الإعلامية متعددة الوسائط المتعلقة بالأمم المتحدة

٧٨٣ - قامت شعبة الأخبار ووسائط الإعلام بزيادة تواصلها مع المؤسسات الإعلامية بإقامة شراكات مع ١ ٠٤٣ محطة إذاعة وتلفزيون (هدف فترة السنتين: ٨٠٠) في ١٥٨ بلدا وإقليما. ومع مواصلة التركيز القوي على الوسائط التقليدية، أدت الأنشطة المتعددة اللغات لحسابات الأمم المتحدة في وسائل التواصل الاجتماعي دورا فعالا في التواصل مع جماهير جديدة عبر مواقع فيسبوك وتويتر وويبو ويوتيوب، مع التحاق ٩,١ ملايين متابع (هدف فترة السنتين: ٤,٨ ملايين). كما ساهم نشاط وسائل التواصل الاجتماعي في تحقيق ٦,١ ملايين عملية تنزيل للبرامج الإذاعية من الإنترنت (هدف فترة السنتين: ٣,٢ ملايين)، و ٠٠٠ ٨٦ عملية تنزيل للبرامج التلفزيونية (هدف فترة السنتين: ٠٠٠ ٩٠)، و ١٧٦ ٣٠٢ عملية لتنزيل صور عالية الوضوح (هدف فترة السنتين: ٠٠٠ ٢٧٥)، وزيادة عدد الزيارات للموقع الشبكي للأمم المتحدة www.un.org المجدَّد حديثا إلى ٣,٣ ملايين زيارة شهرية في المتوسط (هدف فترة السنتين: ٢,٥ مليون). وبلغ المجموع التراكمي لعدد الأشخاص الذين اطلعوا على حساب المنظمة في موقع فليكر أكثر من ٢٢ مليون شخص (هدف فترة السنتين: ٢ مليون)، في حين شاهد ٣٠,٨ مليون شخص تسجيلات بالفيديو في حسابات وسائل التواصل الاجتماعي (هدف فترة السنتين: ٨,٤ ملايين).

(ب) حصول المؤسسات الإخبارية وغيرها من المستعملين في الوقت المناسب على النشرات الصحفية التي تغطي الاجتماعات اليومية، ومجموعات التقارير التلفزيونية، والصور، والمنتجات الإعلامية الأخرى

٧٨٤ - أصدرت الشعبة ووزَّعت نسبة ٨٨ في المائة من النواتج في المواعيد النهائية أو قبلها (هدف فترة السنتين: ٨٨ في المائة). وجرى توزيع التغطية المباشرة في قناة تلفزيون الأمم المتحدة وجميع التقارير الإخبارية عن الاجتماعات والمناسبات في المقرّ في اليوم نفسه. وفي أعقاب تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر، تحسَّنت إمكانية وصول المذيعين إلى اللقطات اليومية المباشرة بالفيديو التي يبثها تلفزيون الأمم المتحدة، حيث يتمكن العديد الآن من الحصول على لقطات الفيديو اليومية وإرسالها إلى استوديوهاتهم مباشرة دون الطلب إلى قسم التليفزيون بالإدارة توفير لقطات معينة. واستمر توزيع النشرات الصحفية أو نشرها على الموقع الشبكي في غضون ساعتين من انتهاء الاجتماعات. وسهل بدء استخدام الموقع

الشبكي الجديد لتغطية الاجتماعات وصول الدول الأعضاء والمؤسسات الإخبارية وغيرها من المستعملين إلى تغطية الاجتماعات اليومية وبعض المؤتمرات الصحفية.

البرنامج الفرعي ٣
خدمات التوعية وتبادل المعارف

(أ) توسيع نطاق المعلومات المتعلقة بالأمم المتحدة من خلال مختلف وسائط الإعلام والخدمات وعن طريق توسيع نطاق الشراكات مع الكيانات الأخرى

٧٨٥ - تواصلت شعبة الاتصال مع جماهير جديدة بإقامة شراكات مع ٣ ٢٦٩ من كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الخارجية (هدف فترة السنتين: ٣ ٢٠٠) والوصول إلى ٢٤٠ منظمة غير حكومية من البلدان النامية (هدف فترة السنتين: ٢٤٦). وواصلت مبادرة الأثر الأكاديمي للأمم المتحدة وبرامج نموذج محاكاة الأمم المتحدة اجتذاب شركاء جدد، لا سيما من البلدان النامية. وانخفض عدد الزائرين في المواقع الشبكية للشعبة إلى ٩٧٤ ٢٢١ زائرا (هدف فترة السنتين: ٤٦٨ ٣١٩) بعد إغلاق أحد المواقع الشبكية، ”الحافلة المدرسية على البساط الإلكتروني“، الذي واجه عدة حوادث من القرصنة الحاسوبية. وازدادت عمليات تنزيل منشورات الأمم المتحدة وشرائها على الإنترنت ازديادا مطردا وبلغت ٩٤٢ ٢٧٤ ٣ عملية (هدف فترة السنتين: ٠٠٠ ٦٠٠ ٢).

(ب) تحسين خدمات تبادل المعارف وإمكانية الحصول على المعلومات التي تدعم الموظفين والمندوبين

٧٨٦ - ساعدت إعادة تصميم الشبكة الداخلية للأمم المتحدة على إتاحة مزيد من المعلومات للموظفين فورا عبر صفحة الاستقبال، مما يسهم في تحسين الخدمة المقدمة للموظفين. وبلغ متوسط عدد الصفحات المطالعة شهريا في شبكة iSeek وبوابة DeleGATE ٨٩٠ ٠٢٢ ١ مطالعة (هدف فترة السنتين: ٠٤١ ٤٢٨ ٢). أما الهدف المحدد للتصفُّح فلم يتحقق بسبب الانتقال إلى منصة جديدة، مما أدى إلى انخفاض العدد الإجمالي للصفحات. وأدى إدماج نظام Unite Identity للدخول في الشبكة الداخلية للأمم المتحدة أيضا إلى تعزيز الشراكة مع مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز هدف فتح سبل وصول لمزيد من الموظفين عن طريق تحسين إمكانية الوصول إلى مراكز عمل أخرى. واستخدمت الخدمات المعرفية، بما في ذلك الموارد الإلكترونية الخارجية والتجارية التي تموِّلها مكتبة داغ همرشولد، ٤٦٩ ٢٩٠ مرة خلال فترة السنتين (هدف فترة السنتين: ٣٦٩ ٢٦٤). واستخدمت الخدمات الاستشارية التي توفرها المكتبة ٨٤٦ ٢٥٨ مرة (هدف فترة السنتين:

٠٠٠ ٦٥)، ويعزى ذلك إلى إضافة وظيفة إلكترونية جديدة هي ''الأسئلة المتكررة'' على الموقع الشبكي للمكتبة.

الباب ٢٩ ألف
مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية

أبرز نتائج البرنامج

يواصل مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية تولي القيادة والإشراف لضمان تقديم خدمات مركزة على العملاء في الوقت المناسب وتعزيز الكفاءة والشفافية واتخاذ قرارات مستنيرة. وفي السعي إلى النهوض بمبادرات الأمين العام للإصلاح الإداري، قدَّم المكتب التوجيه والإرشاد الاستراتيجيين بشأن نظام أوموجا، والتنقل، واستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإطار نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي. كما حافظ المكتب على علاقة قوية مع هيئات الرقابة؛ وقدم الدعم لعمل اللجنة الإدارية ومجلس الأداء الإداري؛ وتولى تنسيق إعداد اتفاقات كبار المديرين؛ وعمِل جهةً لتنسيق إدارة المخاطر المؤسسية في الأمانة العامة. واضطلع المكتب بدور حاسم في ضمان نشر نظام أوموجا في الأمانة العامة برمتها بنجاح وفي الوقت المناسب، وهو عنصر بالغ الأهمية في النهوض بمبادرات الإصلاح الإداري، برصد مدى استعداد مواقع نشر متعددة عن كثب وإعداد الإدارة العليا والموظفين للتغييرات الناجمة عن نظام أوموجا. وأدار المكتب بشكل مباشر نشر نظام أوموجا بالمقر في نيويورك بنجاح وفي الوقت المناسب. وانتهت مرحلة التجديد من المخطط العام لتجديد مباني المقر في الموعد المحدد حيث أعيد فتح مبنى الجمعية العامة ومبنى المؤتمرات. وعُقدت اجتماعات اللجنة الخامسة ولجنة البرنامج والتنسيق وفقا لبرنامجي عمل اللجنتين. وحظيت أمانة اللجنتين بمعدل رضا يزيد على ٩٥ في المائة من الدول الأعضاء عن الخدمات المقدمة. وقامت وحدة التقييم الإداري بتيسير عمليات وقرارات التقييم الإداري في ٢ ٤١٦ حالة. وتجاوز متوسط الوقت اللازم لقيام لجنة العقود بالمقر باستعراض حالات الشراء هدف ٧,٥ أيام عمل.

التحديات والدروس المستفادة

تعامل المكتب مع شبكة واسعة من جهات التنسيق لتنفيذ إدارة المخاطر في المؤسسة، والاستجابة للتوصيات الصادرة عن هيئات الرقابة والإبلاغ عن أداء الأمانة العامة بواسطة تقرير أداء البرامج لفترة السنتين. ومن التحديات التي ما زالت قائمة تطوير المهارات اللازمة لدى جهات التنسيق والحفاظ عليها، حيث إن معدل دورانها مرتفع. وتصديا لهذه الصعوبة، يقدم المكتب دورات تدريبية مباشرة وبالاتصال الحاسوبي المباشر في كل واحد من المجالات الثلاثة. ويؤكد المكتب لجميع مديري البرامج في الأمانة العامة على أن من الأهمية بمكان، عند قبول توصيات صادرة عن هيئات الرقابة تتعلق بالمجالات التي تنطوي على مخاطر شديدة، تحديد تواريخ مستهدفة جدية ولكن واقعية للإنجاز وتنفيذ التوصيات وفقا للإطار الزمني المتفق عليه. وإحدى أنجع الآليات لتعزيز هذا النهج هي أن تقوم لجنة الإدارة برصد تنفيذ توصيات هيئات الرقابة الرئيسية المتعلقة بالمجالات التي تنطوي على مخاطر شديدة. وتُوِّجت الدروس المستفادة في نشر نظام أوموجا بتحسين إدارة المشاريع، وإنشاء فرق العمل المعنية بالاستعراض بعد التنفيذ، وجهود التدريب الرامية إلى تحسين التأهب التنظيمي. وجرى التغلب على تحديات جسيمة في مجالي تنقية البيانات وإنجاز قوائم مستخدمي النظام المخوَّلين، مما أدى إلى إنجاز هام هو استخدام أكثر من ٠٠٠ ٣١ موظف في ٤٠٠ موقع في العالم لنظام أوموجا باعتباره النظام الإداري المركزي للأمم المتحدة. وفيما يتعلق بالمخطط العام لتجديد مباني المقر، فإن أحد الدروس المستفادة يتمثل في ضرورة وضع مبادئ توجيهية عالمية لإدارة مشاريع التشييد. وقد صدرت المبادئ التوجيهية العالمية التي تعكس ما قدَّمه مجلس مراجعي الحسابات من إسهامات وستنطبق على جميع المبادرات من هذا النوع على نطاق الأمانة العامة.

٧٨٧ - وتستند النتائج الواردة أعلاه إلى تنفيذ ٩٤ في المائة من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي البالغ عددها ٦٧٥ ناتجا مقابل نسبة ١٠٠ في المائة منها في فترة السنتين السابقة. ولم تُنفَّذ أي نواتج إضافية بمبادرة من الأمانة العامة خلال فترتي السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ و ٢٠١٤-٢٠١٥.

٧٨٨ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة المعتمدة ومؤشرات الإنجاز في وثيقة الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/68/6 (Sect.29A)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) إدارة برنامج العمل بفعالية

٧٨٩ - اضطلع مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية بدوره الرقابي لتنفيذ المراحل المقررة لمبادرات الإصلاح الإداري، مثل نظام أوموجا، والتنقل، والمعايير المحاسبية الدولية، والمخطط العام لتجديد مباني المقر. وقدم المكتب أيضا إلى الجمعية العامة تقارير الأمين العام بشأن الاحتياجات الطويلة الأجل من أماكن العمل، واستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمساءلة، وغير ذلك. وسعيا لنشر نظام أوموجا بنجاح وفي الوقت المناسب، بادر المكتب برصد التقدم وقدم دعما مباشرا إلى الجهات التي تؤدي دورا رئيسيا. وفي عام ٢٠١٥، اقترح المكتب على الجمعية العامة إطارا لتنفيذ نموذج جديد لتقديم الخدمات على نطاق الأمانة العامة بأسرها. وسيجري المكتب استعراضا تفصيليا في عام ٢٠١٦ ويعود إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين بدراسة لجدوى تنفيذ نموذج لتقديم الخدمات على الصعيد العالمي يلبي احتياجات أمانة عالمية حديثة (ملائم للغرض المنشود). وأدار المكتب جوائز الأمين العام التي تعترف بما يتخذه الموظفون من مبادرات تشجع الابتكار والكفاءة والامتياز في تنفيذ البرامج وتقديم الخدمات. وخلال أزمة إيبولا غير المسبوقة التي اندلعت في عام ٢٠١٤، تولى المكتب تنسيق ''واجب توفير الرعاية''، بكفالة توافر خدمات الرعاية الصحية المناسبة وخدمات الإجلاء الطبي المستدامة لجميع موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها العاملين في المجال الإنساني في البلدان المتضرِّرة. ومن بين ما مجموعه ٥٥١ مجيبا على استطلاع الآراء، أعطى ٧٥ في المائة (هدف فترة السنتين: ٥٥ في المائة) تقييما إيجابيا لتركيز الإدارة على العملاء وأعطى ٦٩ في المائة منهم (هدف فترة السنتين: ٣٠ في المائة) تقييما إيجابيا لمدى حسن توقيت استجابة الإدارة.

(ب) تعزيز اتساق السياسات في إدارة أنشطة الأمم المتحدة

٧٩٠ - لتيسير الاتصالات وتبادل المعلومات بين الإدارة العليا والمسؤولين الإداريين في جميع مراكز العمل، عقد المكتب ٢٩ اجتماعا مع المسؤولين التنفيذيين (هدف فترة السنتين: ٢١) وخمسة منتديات للمديرين (هدف فترة السنتين: ١٩). وتحسَّن اتساق السياسات في إدارة أنشطة الأمم المتحدة عن طريق ما يلي: (أ) التعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة في اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى ومجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق؛ و (ب) منتدى المديرين واجتماعات جميع المسؤولين التنفيذيين في نيويورك؛ و (ج) تقديم الدعم إلى مجلس الأداء الإداري ولجنة الإدارة؛ و (د) تقديم الدعم لمعتكف كبار الموظفين الإداريين مع اللجان الإقليمية والمكاتب الموجودة خارج المقر؛ و (هـ) أفرقة عاملة مخصصة لمقترحات محددة

(مثل تلك المتعلقة بنموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي والاستخدام المرن لأماكن العمل)؛ و (و) اجتماعات مخصَّصة بشأن قضايا معينة (مثل مخطط الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، واتفاقات كبار المديرين، ونظام أوموجا، والتنقل). وساعدت اجتماعات المسؤولين التنفيذيين في تحسين الاتصال والتنسيق داخل الأمانة العامة بشأن المسائل الإدارية والتركيز على نظام أوموجا. وتم تغيير تواتر الاجتماعات من اجتماعات شهرية إلى اجتماعات أسبوعية لضمان التقدم المطرد نحو الاستعداد لنشر نظام أوموجا في نيويورك. ونظرا إلى زيادة التركيز على نشر نظام أوموجا خلال فترة السنتين، عقد منتدى المديرين العامين اجتماعات أقل تواترا.

العنصر ١
خدمات الإدارة

(أ) أداء الأمانة العامة لوظائفها بفعالية وكفاءة، مع الامتثال التام للولايات التشريعية والقواعد والأنظمة ذات الصلة

٧٩١ - امتثلت جميع سياسات الإدارة وإجراءاتها وضوابطها الداخلية الجديدة والمنقحة (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة) امتثالا تاما للولايات التشريعية وأسفرت عن تحسين سير عمل الأمانة العامة. ومنذ عام ٢٠١٠، أصدر مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة ٥٧ توصية رئيسية بشأن الأمم المتحدة (انظر الوثائق من A/65/5 (Vol. I) إلى A/70/5 (Vol. I)) و ٩٧ توصية رئيسية بشأن عمليات حفظ السلام (انظر الوثائق من A/65/5 (Vol. II) إلى A/69/5 (Vol. II)). وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، كانت معدلات التنفيذ عموماً، على نحو ما أكده المجلس، كالتالي: ٥٨ في المائة (٣٣) بالنسبة للتوصيات المتعلقة بالأمم المتحدة و ٧٨ في المائة (٧٦) بالنسبة للتوصيات المتعلقة بعمليات حفظ السلام. وبخصوص مكتب خدمات الرقابة الداخلية، صدر خلال الفترة نفسها ٢٨٩ تقريراً يتضمن ٧٦٩ توصية بالغة الأهمية. وبلغ المعدل العام لتنفيذ التوصيات ٩٢ في المائة (٧٠٩). وبصفة عامة، يمكن ملاحظة أن العدد الإجمالي للتوصيات التي تتعلق بمجالات تنطوي على مخاطر شديدة قيد الاستعراض قد انخفضت بمعامل حوالي أربعة في عام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٠، الأمر الذي قد يبرهن على تحسين إدارة المنظمة.

(ب) تعزيز المساءلة على نطاق الأمانة العامة

٧٩٢ - أُعدَّ تقرير الأداء البرنامجي للأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/69/144) في الموعد المحدد واستعرضته لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الرابعة والخمسين. وقدم

المكتب ١٤ دورة تدريبية بشأن الإبلاغ عن أداء البرامج على أساس النتائج لفائدة ٢٢٧ من مديري البرامج، بما في ذلك توجيهات عملية بشأن كيفية تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الإنجازات المتوقعة باستخدام مؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء. وتم إنجاز وإصدار من تقييمات الأداء السنوية لكبار المديرين لعامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ بنسبة مائة في المائة (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة). وفي أيار/مايو ٢٠١٤، استعرض مجلس الأداء الإداري تقييم أداء كل واحد من كبار المديرين إلى جانب تقرير الأداء البرنامجي لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وعقب هذا التقييم، كتب مدير الديوان إلى كل من كبار المديرين مشيرا إلى مواطن القوة والضعف وأطلع الأمين العام على النتائج.

(ج) منح العقود والتصرف في الأصول بكفاءة وإنصاف ونزاهة وشفافية وفي امتثال تام للقواعد والأنظمة ذات الصلة

٧٩٣ - واصلت لجنة المقر للعقود ومجلس حصر الممتلكات في المقر استعراض منح العقود وحالات التصرف في الأصول بكفاءة وإنصاف ونزاهة وشفافية وفي امتثال كامل للقواعد والأنظمة ذات الصلة. وبلغ متوسط الوقت الذي تحتاج إليه اللجنة لاستعراض حالات الشراء ٣,٦ أيام (هدف فترة السنتين: ٧,٥). وقام المجلس باستعراض ٦١٤ حالة وتجهيزها (هدف فترة السنتين: ٥١٠) في المواعيد المحددة دون تأخير. وإضافة إلى ذلك، أجريت ٤٧ دورة تدريبية و ٦ زيارات للمساعدة الميدانية خلال فترة السنتين من أجل تعزيز قدرة أعضاء اللجان المحلية للعقود على التدقيق.

العنصر ٢

مشروع التخطيط المركزي للموارد

(أ) أن تتضمن جميع عمليات تسيير الأعمال المتعلقة بإدارة الموارد وأداء البرامج ضوابط داخلية مدمجة وأن تمتثل تماما للأنظمة والقواعد والسياسات والإجراءات

٧٩٤ - تم نشر نظام أوموجا الأساس بنجاح في ١٤ بعثة من البعثات السياسية الخاصة، وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، وفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان، ومكتب الدعم المشترك في الكويت (المجموعة ٢) في ١ آذار/مارس ٢٠١٤. ووُضعت عمليات تسيير الأعمال واختبرت بنسبة مائة في المائة (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة). وطُبِّق إدماج نظام أوموجا الأساس والتوسعة ١ لنظام أوموجا تجريبيا في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في ١ تموز/يوليه ٢٠١٤. وأنجز تعميم العمل بالخاصية الوظيفية المتعلقة بالعقارات في نظام أوموجا في جميع كيانات الأمانة العامة للأمم المتحدة بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ وفي حزيران/يونيه ٢٠١٥، بدأ تطبيق نظام أوموجا المتكامل

(نظام أوموجا الأساس والتوسعة ١ لنظام أوموجا) في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والمساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي. وبعد ذلك، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، نُفِّذ نظام أوموجا المتكامل في الأمانة العامة برمتها. وبحلول نهاية فترة السنتين، صُمِّمت عمليات تسيير الأعمال وأُصدرت بغرض قبولها بنسبة ٦٥ في المائة (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة).

(ب) أن تنشر النظم التكنولوجية نشراً تاماً

٧٩٥ - استخدم نظام أوموجا، إلى جانب مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بإدارة الدعم الميداني، الهياكل الأساسية التقنية اللازمة لدعم نظام أوموجا وتوفير ما يكفي من الزمن للاستجابة للمستخدمين النهائيين فيما يتعلق بتجهيز المعاملات. وقام مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتركيب نظام ''Citrix فارم'' وأنشأ شبكة تبديل الوسوم المتعدد البروتوكولات التي تدعمها شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بإدارة الدعم الميداني، في حين تم تركيب وتشكيل الهياكل الأساسية للنظم في نظام أوموجا. وأبلغ المستخدمون النهائيون عن جميع الحوادث، بما في ذلك ضعف الأداء، عن طريق نظام iNeed لإصدار البطاقات. وسجلت نتائج اختبار أداء النظم نسبة ١٠٠ في المائة من الأداء الأمثل للمستخدمين النهائيين في بيئات ذات نطاق تردُّدي عريض (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة). ولم يُبلَّغ عن أي مسائل شاملة متعلقة بزمن الاستجابة في بيئات ذات نطاق تردُّدي عريض.

العنصر ٣

عنصر التقييم الإداري لإقامة العدل

(أ) تحسين توقيت القرارات التي تتخذها الإدارة فيما يتعلق بتقييم القرارات المطعون فيها

٧٩٦ - طرحت الزيادة في عدد الحالات من ٩٣٣ حالة في عام ٢٠١٣ إلى ١ ٥٤٠ حالة في عام ٢٠١٤ وفترات نقص الموظفين والشواغر في عام ٢٠١٥ تحديا أمام قدرة وحدة التقييم الإداري على مواصلة التقيد بالمواعيد المحددة في استجابتها. فخمسة وسبعون في المائة من طلبات التقييم الإداري (هدف فترة السنتين: ٩٤ في المائة) جرى الرد عليها في غضون المهلة المحددة التي تتراوح بين ٣٠ و ٤٥ يوما.

(ب) تحسين المساءلة في القرارات المتعلقة بالإدارة

٧٩٧ - على الرغم من ازدياد عدد الحالات في عام ٢٠١٤، بلغت النسبة المئوية للقرارات غير السليمة في مختلف مكاتب الأمانة العامة وإداراتها ٨ في المائة (هدف فترة السنتين: ١٢ في المائة). وأخذت بعين الاعتبار في هذه النسبة القرارات المرفوضة في عملية تقييم إداري والقرارات التي تم تصحيحها في تسوية غير رسمية. ولاحظت وحدة التقييم الإداري التحسينات التي طرأت في معالجة المسائل العامة التي تم تحديدها في السنوات الماضية بعد توجيهات المتابعة وجهود التوعية.

(ج) تخفيض عدد القضايا المحالة إلى محكمة الأمم المتحدة للمنازعات

٧٩٨ - بحلول نهاية فترة السنتين، قدم الموظفون طعوناً لدى محكمة المنازعات في حوالي ٢٥ في المائة من القضايا المرفوعة في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ٤١ في المائة). وهذه النسبة المئوية التي تقل عن خط الأساس لفترة السنتين تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لعام ٢٠١٤ نظرا لكون حجم القضايا أكبر بكثير. وجرت تسوية ٢٠ في المائة من القضايا بطريقة غير رسمية في مرحلة التقييم الإداري، مما ساهم في الحد من عدد القضايا التي وصلت إلى مرحلة التقاضي.

العنصر ٤

الخدمات المقدمة إلى اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة وإلى لجنة البرنامج والتنسيق

(أ) تحسين التواصل بشأن الجوانب التنظيمية والإجرائية للاجتماعات، وتعزيز الدعم الفني والتقني وبخدمات السكرتارية المقدم إلى الدول الأعضاء والمشاركين الآخرين في الاجتماعات

٧٩٩ - عُقدت اجتماعات اللجنة الخامسة ولجنة البرنامج والتنسيق وفقا لبرنامجي عمل اللجنتين في المواعيد المقررة وبطريقة منظمة وصحيحة من الناحية الإجرائية. وقدمت مائة في المائة من التقارير النهائية للجنتين (هدف السنتين: ١٠٠ في المائة) في غضون المواعيد المحددة. ولم ترد أي شكاوى (هدف السنتين: صفر) من المندوبين بشأن تسيير الاجتماعات ونوعية الخدمات المقدمة. وكانت معدلات الرضا المستمدة من استقصاءات أعضاء اللجنة ٩٧,٤ في المائة و ٩٧,١ في المائة في الدورتين الثامنة والستين والتاسعة والستين للجنة الخامسة، على التوالي، و ٩٥,٣ في المائة و ٩٧,٦ في المائة في الدورتين الرابعة والخمسين والخامسة والخمسين للجنة البرنامج والتنسيق. وكانت التعليقات السلبية الواردة تتصل بمسائل خارجة عن سيطرة أمانة اللجنتين، مثل تأخر تعميم مشاريع تقارير لجنة البرنامج والتنسيق بسبب

تأخر الوفود في تقديم مساهمات كتابية، وتأخر صدور التقارير قيد النظر في اللجنة الخامسة، وعدم تعدُّد اللغات.

الباب ٢٩ باء
مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات

أبرز نتائج البرنامج

انتهى إعداد أول بيانات مالية ممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية في الأمانة العامة وعمليات حفظ السلام في المواعيد المحددة باستخدام نظام أوموجا والنظم القديمة الأخرى. وأحرز المكتب تقدما فيما يتعلق باستدامة امتثال المعايير المحاسبية الدولية وتفعيل خطة تحقيق فوائد المعايير المحاسبية الدولية. وحظيت المساعدة التي قدمها المكتب إلى العملاء بشأن تطبيق السياسات المالية برضا الموظفين المجيبين على استقصاء العملاء لفترة السنتين الذي أجرته إدارة الشؤون الإدارية بنسبة ٩٠ في المائة. وأُدخلت تحسينات على الميزانية البرنامجية التي اقترحها الأمين العام لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ بغية تمكين إعداد الصيغ النهائية من ملزمة الميزانية والمعلومات التكميلية في وثيقة واحدة. وظلَّت النسبة المئوية للمدفوعات التي تُجهَّز في غضون ٣٠ يوما من تاريخ تلقي جميع المستندات اللازمة ٩٠ في المائة تمشيا مع هدف فترة السنتين. وأتاح تحديث الهياكل الأساسية واستراتيجيات استمرارية تصريف الأعمال تجاوز توافر النظام المالي الهدف المحدد بنسبة ٩٩ في المائة. وكفل المكتب استعداده لبدء تنفيذ نظام أوموجا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، ونجح في التقيد بالمواعيد النهائية للمرتبات والمدفوعات المتعلقة بالقوات في نظام أوموجا.

التحديات والدروس المستفادة

كان نشر نظام أوموجا الأساس والمجموعة ٤ على نطاق الأمانة العامة يمثل فرصة وتحديا هامين بالنسبة للمكتب المسؤول عن أكثر من ٦٠ في المائة من جميع عمليات أوموجا. وأدى التنفيذ المتزامن لنظام أوموجا والمعايير المحاسبية الدولية والنشر التدريجي لنظام أوموجا إلى مضاعفة التحديات التي واجهها المكتب في إعداد بيانات مالية ممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية في الوقت المناسب. وللتخفيف من احتمال التأخر، وضع المكتب منهاجا انتقاليا لعملية إصدار البيانات المالية،

ونشر خطة العمل هذه بشكل استباقي بالتعاون مع مجلس مراجعي الحسابات، وقام بتدريب النظراء في الحفاظ على الامتثال لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية.

٨٠٠ - وتستند النتائج الواردة أعلاه إلى تنفيذ ٩٥ في المائة من النواتج المقرّرة القابلة للقياس الكمي وعددها ١ ٠٩٦ ناتجا مقابل ٩٩ في المائة منها في فترة السنتين السابقة. وانخفض عدد النواتج الإضافية المنفذة بمبادرة من الأمانة العامة من ٢٠ ناتجا في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى صفر في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

٨٠١ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة المعتمدة ومؤشرات الإنجاز في وثيقة الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/68/6 (Sect.29B)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) سلامة الإدارة والرقابة الماليتين في المنظمة

٨٠٢ - أشار مراجعو الحسابات في ملاحظاتهم إلى مسائل طفيفة بوجه عام، وأوضحوا وجود ضوابط مالية داخلية فعالة. وبالنسبة لفترة السنتين، لم ترد من مراجعي الحسابات ملاحظات سلبية (هدف فترة السنتين: صفر) بشأن الإدارة والرقابة الماليتين. وواصل مكتب المراقب المالي الاضطلاع بأنشطة الإدارة المالية الفعالة من خلال تتبع توصيات مراجعة الحسابات الصادرة عن هيئات الرقابة، ورصد ممارسة تفويض الصلاحيات المالية عن كثب للتأكد من إسناد هذه الصلاحيات لموظفين من ذوي الكفاءات والخبرات المطلوبة، والحرص على أن تكون تفويضات وكالات التنفيذ واتفاقات البلدان المضيفة والاتفاقات الإطارية التي تبرمها الأمم المتحدة مستوفيةً للمعايير المالية المطلوبة للموافقة عليها، وعلى أن تُنفَّذ وفقا للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة. وقدَّم المكتب المشورة والمساعدة في الوقت المناسب للإدارات والمكاتب المستفيدة من خدماته بخصوص تطبيق النظام المالي والقواعد المالية.

(ب) إدارة برنامج عمل مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات إدارة فعالة ودعمه بالموظفين والموارد المالية

٨٠٣ - قُدِّمت جميع طلبات الموافقة على المانحين والوكالات المنفذة والبلد المضيف والاتفاقات الإطارية إلى مكتب المراقب المالي لاستعراضها والموافقة عليها، وتم تجهيزها ووافق و/أو وقَّع عليها المراقب المالي في غضون خمسة أيام عمل من تاريخ استلامها (هدف

فترة السنتين: ٧,٥)، شريطة أن تكون الطلبات كاملة ودقيقة ومتماشية مع الإطار التنظيمي للمنظمة وألا تتطلَّب إعادة صياغتها مع المكاتب/الإدارات التي قدمتها. أما الطلبات المستعجلة فكانت تسويتها تتم أحياناً في نفس اليوم الذي تقدَّم فيه.

(ج) تحسين السياسات المالية

٨٠٤ - واصل مكتب المراقب المالي تحسين الخدمات التي يقدِّمها إلى مكاتب الأمانة العامة والمكاتب الموجودة خارج المقر وبعثات حفظ السلام بشأن المسائل المالية. وقام المكتب بتنقيح سياساته المالية، بما في ذلك تفويض السلطة لنموذج إدارة السفر الجديد في نظام أوموجا وإدارة الصناديق الاستئمانية. وانتهى إعداد البيانات المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية لعمليات حفظ السلام في الموعد المحدد. وحظيت المساعدة التي قدمها المكتب إلى العملاء بشأن تطبيق السياسات المالية برضا الموظفين المجيبين على استقصاء العملاء لفترة السنتين الذي أجرته إدارة الشؤون الإدارية بنسبة ٩٠ في المائة (هدف فترة السنتين: ٩٠ في المائة).

العنصر ١
تخطيط البرامج والميزنة

(أ) زيادة إسهام الدول الأعضاء في عملية اتخاذ القرار بشأن المسائل المتعلقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين والميزانية البرنامجية وميزانيات المحاكم الجنائية الدولية

٨٠٥ - قدَّمت شعبة تخطيط البرامج والميزانية ٩٤,٣ في المائة من وثائقها (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة) و ١٠٠ في المائة من المعلومات التكميلية (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة) بحلول المواعيد النهائية لتقديم الوثائق. وعلى الرغم من تحسُّن الأداء، انتهى إعداد عدد قليل من التقارير (٩ من أصل ١٥٨) بعد انقضاء الموعد النهائي المحدد بسبب أحداث لا تتحكَّم فيها الشعبة. ولم تتوفر نتائج الدراسة الاستقصائية لقياس رضا الدول الأعضاء عن نوعية وثائق الميزانية والمعلومات التكميلية المقدمة. وحصلت الشعبة على نتائج الدراسة الاستقصائية بشأن معدل رضا الدول الأعضاء عن الجودة، بما في ذلك توحيد الخطة البرنامجية لفترة السنتين. ومن بين الدول الأعضاء السبع التي أجابت على الاستقصاء، أعربت ١٠٠ في المائة (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة) عن رضاها.

(ب) إدارة موارد الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية وموارد المحاكم الجنائية على نحو أفضل

٨٠٦ - أدخلت الشعبة بعض التغييرات على إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وعوضا عن استعراض وتوحيد المعلومات المقدمة من العملاء في عدة

أشكال، حملت الشعبة الإدارات على تقديم الصيغ النهائية للمزمة الميزانية والمعلومات التكميلية. وكان لهذا التغير أثر إيجابي على عملية إعداد الميزانية وأتاح للشعبة تكريس مزيد من الوقت لاستعراض الميزانية وتحليلها. ورحَّبت الإدارات بالمبادرة، لأنها زادت من توليها إعداد الوثائق. وشارك ٦٥ من العملاء في الدراسة الاستقصائية بشأن رضا المستفيدين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، مقارنة بعددي ٣٣ و ١١ عميلا في فترتي السنتين السابقتين. وأعرب ٧٠ في المائة من المجيبين على الاستقصاء (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة) عن الارتياح للخدمات التي تقدِّمها الشعبة، على الرغم من التحديات الإضافية المتعلقة بتنفيذ نظام أوموجا.

العنصر ٢

الخدمات المالية المتصلة بعمليات حفظ السلام

(أ) تحسين عملية تقديم التقارير إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وإلى الجمعية العامة والبلدان المساهمة بأفراد شرطة وبقوات لتمكينها من اتخاذ قرارات مستنيرة تماما بشأن المسائل المتصلة بحفظ السلام

٨٠٧ - قُدمت ٩٥ في المائة (هدف فترة السنتين: ٩٧ في المائة) من جميع التقارير للدورة الثامنة والستين والتاسعة والستين والسبعين للجمعية العامة بحلول المواعيد النهائية لتقديم الوثائق. وقُدمت أربعة تقارير من أصل ٨٧ تقريرا بعد التاريخ المستهدف بسبب ضرورة إجراء مشاورات مكثفة.

(ب) زيادة كفاءة عمليات حفظ السلام وفعاليتها

٨٠٨ - في نهاية فترة السنتين، كانت مدة الالتزامات المستحقة عن تكاليف القوات ووحدات الشرطة المشكلة أقل من ثلاثة أشهر (هدف فترة السنتين: ٣ أشهر) بالنسبة لثلاثة عشرة من أصل أربعة عشرة عملية من عمليات حفظ السلام العاملة التي تسدد لها تكاليف للقوات/وحدات الشرطة المشكلة. وسُدِّدت تكاليف القوات ووحدات الشرطة المشكلة حتى تموز/يوليه ٢٠١٤ لبعثة واحدة (بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية). ويتوقف مدى التقيد بالمواعيد المحددة لتسديد تكاليف القوات على الوضع النقدي للحسابات الخاصة لعمليات حفظ السلام، الذي يتوقف بدوره على تلقي الاشتراكات المقررة من الدول الأعضاء. ولم يجر أي استقصاء مكرَّس للعملاء بالنسبة لشعبة تمويل عمليات حفظ السلام. وفي الدراسة الاستقصائية التي أجريت في إدارة الشؤون الإدارية بشأن رضا العملاء، أعرب ٨٢ في المائة من العملاء (هدف فترة السنتين: ٩٠ في المائة) عن ارتياحهم للخدمات التي تقدِّمها الشعبة.

العنصر ٣

المحاسبة والاشتراكات والتقارير المالية

(أ) تحسين سلامة البيانات المالية

٨٠٩ - ورد رأيٌ غير مشفوع بتحفظات بشأن بيانات الأمم المتحدة المالية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ وعام ٢٠١٤؛ وكانت هذه أول مجموعة من بيانات المالية الصادرة عن الأمم المتحدة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية. ولم تتضمَّن المراجعة المرحلية للحسابات التي أجريت بخصوص عام ٢٠١٥ أكثر من نتيجتين سلبيتين من نتائج مراجعة الحسابات (هدف فترة السنتين: ٢)، تجري معالجتهما.

(ب) إنجاز المعاملات المالية في الوقت المناسب وبدقة

٨١٠ - نتيجة لنشر نظام أوموجا، انتقل التركيز من التسوية الشهرية للحسابات المصرفية التسوية اليومية للبنود المفتوحة، وبالتالي تعيَّن وضع خطوط أساس جديدة للنسبة المئوية للمعاملات التي يجري القيام بها. وقامت شعبة الحسابات بتسوية ١٠٠ في المائة من الحسابات المصرفية بالمقر في ظرف ٣٠ يوما من انتهاء الشهر (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة) استنادا إلى العينات الإحصائية لشهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وليس لدى الشعبة قاعدة بيانات تحسب الوقت المستغرق لتسوية كل حساب مصرفي في كل شهر؛ ولذلك تستخدم بيانات شهر واحد تعتبر ممثلة لبيانات فترة السنتين.

(ج) وثائق التأمين التي تزيد الاستحقاقات للمنظمة

٨١١ - تحسَّنت أحكام وشروط أربعة من بوالص التأمين (هدف فترة السنتين: ٢)، فازدادت الاستحقاقات للمنظمة. وأسفرت الجهود الحثيثة المبذولة لزيادة التواصل مع أسواق التأمين الجديدة عن مشاركة بائعين جدد في تأمين الممتلكات عام ٢٠١٤.

(د) تقديم الوثائق اللازمة في حينها لتتخذ الدول الأعضاء قرارات مستنيرة بشأن المسائل المتصلة بجدول الأنصبة المقررة، وأساس تمويل أنشطة حفظ السلام، وحالة الاشتراكات

٨١٢ - صدرت ٩٥ في المائة من التقارير الشهرية (هدف فترة السنتين: ٩٥ في المائة) في الموعد المحدد، وأُعدت الصيغ النهائية لتقارير نهاية السنة المالية بالتزامن مع تاريخ إقفال الحسابات. وقدمت مائة في المائة من وثائق ما قبل الدورات (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة) المتعلقة بجدول الأنصبة المقرَّرة وتمويل عمليات حفظ السلام، في امتثال تام للمواعيد النهائية لتقديم الوثائق.

العنصر ٤

خدمات الخزانة

(أ) مواصلة الإدارة الحصيفة للأموال تماشيا مع استراتيجية الاستثمار عن طريق '١' صون أصل الاستثمارات؛ و '٢' ضمان توافر سيولة كافية؛ و '٣' عائد الاستثمارات

٨١٣ - تجاوزت النسبة المئوية لمعدل العائد البالغ ٠,٦٦ في المائة (هدف فترة السنتين: ٠,٢٥ في المائة) الرقم المحدد بنسبة ٠,٣ في المائة لمجمع الاستثمار بدولار الولايات المتحدة، مع تلبية جميع احتياجات العملاء من السيولة، وحققت أداء يفوق أداء السوق مع مراعاة سياسات الخزانة المتبعة في الأمم المتحدة. ويُحدَّد هدف كل سنتين سلفا، في حين أن معدلات العائد الفعلي والمرجعية تتوقف على ظروف السوق وسياسة أسعار الفائدة في الولايات المتحدة خلال فترة السنتين.

(ب) زيادة كفاءة نظام الدفع الإلكتروني وحسن توقيته وأمنه

٨١٤ - في إطار نظام أوموجا، تم توحيد المدفوعات عبر الحدود بدولارات الولايات المتحدة في حساب مصرفي وحيد لتحقيق وفورات الحجم. وبدأ تسديد المدفوعات عبر نظام أموجا للبعثات السياسية الخاصة في آذار/مارس ٢٠١٤، ولمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في حزيران/يونيه ٢٠١٥، ولمقر الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة في جنيف ومكتب الأمم المتحدة في فيينا وأربع لجان إقليمية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وانخفض عدد الحسابات المصرفية التي تستخدمها المنظمة ضمن هيكل المصرف الداخلي لنظام أوموجا. وحافظ المكتب على سجِّله في عدم تكبُّد أية خسائر نقدية.

العنصر ٥

دائرة عمليات المعلومات المالية

(أ) تقديم الدعم بشكل تام إلى جميع النظم الحيوية لمكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات

٨١٥ - حققت دائرة عمليات المعلومات المالية زيادة في توافر النظم بلغت نسبتها ٩٩,٤ في المائة بفضل تنفيذ استراتيجيات البنية التحتية واستمرارية الأعمال (هدف فترة السنتين: ٩٩ في المائة). وبالإضافة إلى ذلك، ونظرا لتنفيذ نظام أوموجا والتزام مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات بالمشروع، عينت الدائرة ما يقرب من ٣٠ في المائة من مجموع الموظفين

مباشرة في فريق أوموجا، مع الاستمرار في دعم جميع العمليات القائمة ودعم النظم في عمليات المقر.

الباب ٢٩ جيم
مكتب إدارة الموارد البشرية

أبرز نتائج البرنامج

واصل مكتب إدارة الموارد البشرية القيام بإصلاحات إدارة الموارد البشرية التي سبقت الموافقةُ عليها في قرارات الجمعية العامة. وصدرت سياسات جديدة بشأن إدارة التعيينات المستمرة والمحددة المدة لتحسين الاتساق في إدارة عقود الموظفين على نطاق الأمانة العامة. وبدأ العمل بالاختبار الحاسوبي الموحد لفئة الخدمات العامة لاستقدام المترشحين لشغل وظائف فئة الخدمات العامة. وفي صلة ببدء العمل بالمجموعتين ٣ و ٤ من نظام أوموجا في ١ حزيران/يونيه و ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، على التوالي، شارك المكتب في إنشاء وحدة التشغيل وتخطيط القوة العاملة في المقر، وفي أنشطة التخفيض التدريجي لعمليات نظام المعلومات الإدارية المتكامل، وفي بدء العمل بنظام أوموجا وتعزيزه وتحقيق استقراره، وذلك في إطار فريق نشر نظام أوموجا. ونفذ المكتب استراتيجية جديدة للتعلم والدعم المهني وأعد منتجات جديدة لهما، منها برنامج ما قبل التقاعد المتاح إلكترونيا، وإسداء المشورة المهنية الفردية للموظفين في جميع مراكز العمل، والنظام التوجيهي العالمي للموظفين الجدد، ودلائل مراكز العمل، وموارد تغيير أماكن الإقامة. وواصل المكتب تنفيذ برامج لتعزيز الصحة مع مراعاة بيئة عمل الموظفين ومتطلبات العمل والحالة الصحية الفردية. وبعد موافقة الجمعية العامة على إطار التنقل والتطوير الوظيفي، أنشأ المكتب فريقا معنيا بتنفيذه، وبالتشاور مع أصحاب المصلحة، وضع نظاما جديدا لاختيار الموظفين والتنقل المنظم.

التحديات القائمة والدروس المستفادة

في مجال اختبارات التوظيف، لا بد أن تتوافر هياكل تكنولوجيا المعلومات المناسبة للانتقال من الاختبارات والتقييمات الورقية إلى اختبارات وتقييمات رقمية. وقد تم تجريب تكنولوجيات مختلفة للاختبارات الرقمية لتحديد الحل

الأكثر فعالية من حيث التكلفة لبيئة الأمم المتحدة. وتباطأ بدء تنفيذ الاختبار الحاسوبي الموحد لفئة الخدمات العامة في مكاتب خارج المقر بسبب الميزات الخاصة لهياكل تكنولوجيا المعلومات في مختلف مكاتب الأمم المتحدة. ولمعالجة هذه المسألة، تم اختيار حل أكثر فعالية لاستضافة نظام الاختبار على شبكة الإنترنت. وتم تحديد فجوات في الاستجابة لحالات الطوارئ الطبية واقتُرحت حلول على الفريق العامل المشترك بين الإدارات المعني بدعم الناجين والأسر المتضررة. وستكون المدة المستغرقة لتحقيق استقرار نظام أوموجا أطول مما كان متوقعا، نظرا لحجم النظام وتعقيده، وسيشارك فيها عدد من المكاتب والإدارات.

٨١٦ - تستند النتائج المذكورة أعلاه إلى نسبة تنفيذ قدرها ٩٢ في المائة من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي، وعددها ٣٠٠ ناتج، بالمقارنة مع ٩٧ في المائة في فترة السنتين السابقة. ولم تَنفَّذ أي نواتج إضافية بمبادرة من الأمانة العامة خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ والفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

٨١٧ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/68/6 (Sect.29C)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) تحسين إدارة الموارد البشرية، مع أخذ احتياجات المنظمة والموظفين في الاعتبار لتمكينها من الوفاء بالولايات التي تكلفها بها الدول الأعضاء

٨١٨ - أدخل المكتب ٧٤ تحسينا على سياسات إدارة الموارد البشرية وفقا لما تنص عليه نشرات الأمين العام والتعليمات الإدارية والتعميمات الإعلامية (هدف فترة السنتين: ١٤).

(ب) إدارة برنامج العمل على نحو فعال

٨١٩ - أنجز المكتب نسبة ٩٢ في المائة من نواتجه المقررة القابلة للقياس الكمي ضمن المواعيد الزمنية المحددة (هدف فترة السنتين: ٩٠ في المائة). وفيما يتعلق بتقديم الوثائق، قُدِّمت نسبة ٨٠ في المائة من التقارير في الوقت المحدد، أي ١٢ من أصل ١٥ تقريرا مقررا. وسيستعرض المكتب إجراءات الموافقة الداخلية للتأكد من إدماج احتياطات كافية في العملية لضمان تحقيق الأهداف في المستقبل. وأُديرت نسبة ١٠٠ في المائة من الموارد المخصصة للمكتب بفعالية لكفالة تحقيق النتائج المتوقعة (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة).

العنصر ١

السياسات

(أ) صوغ سياسات أفضل وأحدث في مجال الموارد البشرية، بما يشمل تنسيق السياسات عبر النظام الموحد للأمم المتحدة

٨٢٠ - قام قسم السياسات وشروط الخدمة بصياغة أو تنقيح ٨٧ من المنشورات الإدارية والتعميمات الإعلامية (هدف فترة السنتين: ١٩). وتم صوغ السياسات المتعلقة بالنظام الجديد لاختيار الموظفين للتنقل المنظم، وهيئة الاستعراض المركزية العالمية، ومجلس استعراض التعيينات والترقيات في الرتب العليا. ووُضعت أيضا سياسة جديدة بشأن تسهيل وصول الموظفين ذوي الإعاقة إلى أماكن العمل. وتم تنقيح السياسات المحسَّنة والحديثة في مجالات الأحوال الشخصية لأغراض استحقاقات الأمم المتحدة، وإجازات الأمومة، وبدل الإقامة اليومي، وإجازات التفرغ، وإجازات زيارة الوطن، وشحن الأمتعة الشخصية، واللجنة المشتركة بين الموظفين والإدارة، والتدريب الداخلي، وتفويض السلطة، ومنحة التعليم. وتم تنقيح النظامين الأساسي والإداري للموظفين بالتشاور مع الصناديق والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وذلك لتضمينهما التغييرات التي حدثت في سياسات الاقتطاع الإلزامي من مرتبات الموظفين، والسلوك المحظور، والسفر، والإجازات الخاصة، والإجازات الإدارية، وإعادة التعيين. وقام القسم أيضا بمواءمة سياسات المنظمات التابعة للنظام الموحد للأمم المتحدة المتعلقة بالترتيبات المتخذة بشأن الموظفين العاملين في البلدان المتضررة من فيروس إيبولا.

(ب) تحسين تجهيز الطعون والقضايا التأديبية

٨٢١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تقديم ١٠٠ في المائة من ردود المدعَى عليهم في غضون المواعيد التي حددتها محكمة الأمم المتحدة للمنازعات (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة). وفي القضايا التأديبية، تم اتخاذ إجراءات في غضون ٩٠ يوما باستثناء قضية واحدة نظرا لتعقيد موضوعها.

العنصر ٢

التخطيط الاستراتيجي والتوظيف

(أ) تحسين نظام التوظيف والتنسيب والترقية لأفضل الموظفين تأهيلا وكفاءة، وتيسير تحقيق مزيد من التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين في صفوف الموظفين

٨٢٢ - ارتفعت نسبة الموظفات الخاضعات لنظام النطاقات المستصوَبة من مجموع الموظفين في نفس الفئة من ٤٤,٤ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٤٥,٣ في المائة في عام ٢٠١٥، وهو ما يمثل زيادة قدرها اثنان في المائة (هدف فترة السنتين: ٢ في المائة). ونتيجة لأنشطة التوعية التي قام بها المكتب، وصل عدد الطلبات الواردة من البلدان غير الممثلة والممثلة تمثيلا ناقصا إلى ١٨٩ ١١ طلبا (هدف فترة السنتين: ٢٠٠). ويستند هذا العدد إلى الإفصاح الإلزامي المدرج في استمارة الترشح، الذي يكشف كيفية إحاطة المترشح علماً بوجود الوظيفة الشاغرة. ومن المرشحين الناجحين من الدول الأعضاء غير الممثلة والممثلة تمثيلا ناقصا، أتم ما متوسطه ٨١,٢ في المائة دورات برنامج الموظفين الفنيين الشباب وتم تعيينهم في وظائف برتبتي ف-١ و ف-٢ في الأمانة العامة (هدف فترة السنتين: ٩٠ في المائة). وبلغ متوسط عدد الأيام المنقضية بين تواريخ صدور الإعلانات عن الوظائف الشاغرة وتواريخ اختيار موظفين لجميع الشواغر العادية المعلن عنها ١٩٠ يوما (هدف فترة السنتين: ١٨٠). ويعزى هذا الارتفاع في عدد الأيام إلى الانتقال من اختبار تقييم مؤهلات الدعم الإداري إلى الاختبار الموحد لفئة الخدمات العامة، الذي لا يُعرض إلا على المرشحين المدرجين في القوائم منذ فترة طويلة لشغل وظائف الخدمات العامة بدلا من عرضه دون مواعيد مسبقة.

(ب) توفير التقارير لمجلس الأمن والجمعية العامة وسائر الهيئات الحكومية الدولية لتمكينها من اتخاذ قرارات مستنيرة بشكل تام

٨٢٣ - مكنت شعبة التخطيط الاستراتيجي والتوظيف الدول الأعضاء من الاطلاع على ١٠٠ في المائة من جميع التقارير الدينامية المتاحة على الإنترنت بشأن المعلومات المتعلقة بالموارد البشرية (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة)، وذلك من خلال بوابة ”HR Insight“.

(ج) زيادة كفاءة وفعالية العمليات

٨٢٤ - أتيح سجل أداء إدارة الموارد البشرية لنسبة ١٠٠ في المائة من الإدارات والمكاتب (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة)، مع تضمينه الأهداف الاستراتيجية.

(د) تيسير التنقل الطوعي امتثالا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة

٨٢٥ - لم تسجل أي تنقلات طوعية خلال فترة السنتين نظرا لاعتماد اقتراح الأمين العام بشأن التنقل الإلزامي في آذار/مارس ٢٠١٤. ويأخذ برنامج التنقل المنظم الجديد في الاعتبار الدروس المستفادة من المبادرات السابقة المتعلقة بالتنقل، بما في ذلك برنامج إعادة الانتداب المنظم والمبادرة الطوعية الأولى والثانية للتبادل بين الشبكات الوظيفية.

العنصر ٣

خدمات التعلم والتطوير وشؤون الموارد البشرية

(أ) تحسين قدرات الموظفين الحاليين على الاضطلاع بالولايات

٨٢٦ - بدأت شعبة التعلم والتطوير وشؤون الموارد البشرية تنفيذ استراتيجية جديدة لدعم التعلم والتطوير الوظيفي خلال فترة السنتين، وهي تهدف إلى تحسين وزيادة فرص الحصول على المعارف ودعم التطور الوظيفي وإلى تعزيز التنسيق بين المكاتب المعنية بالتعلم. وقد نقحت الشعبة البرامج التعليمية المتوافرة وأعدت دورات دراسية جديدة متاحة على الإنترنت في مجالات تكنولوجيا المعلومات، واللغات، وتسوية النزاعات، وعمليات الشراء، والإدارة/القيادة. وساهمت الشعبة أيضا بقدر كبير في نجاح نشر نظام أوموجا، وشمل ذلك التطوير التقني للنظام، والتطهير الشامل للبيانات، وإعداد المواد التدريبية وتقديم التدريب. وخلال فترة السنتين، استفاد ٠٣٠ ٥٨ موظفا من فرص التدريب والتعلم (هدف فترة السنتين: ٤٦٠ ٥٩). ولم يتحقق الهدف نظرا لانشغال الموظفين بتنفيذ نظام أوموجا (المجموعتان ٣ و ٤). واستفاد ٨٩ في المائة من الموظفين من الحد الأدنى من أيام التدريب البالغ خمسة أيام في السنة (هدف فترة السنتين: ٦٠ في المائة). وأنشأت دوائر الموارد البشرية وموظفو الموارد البشرية العاملون في المكاتب التنفيذية فريقا مشتركا تابعا للفريق المعني بنشر نظام أوموجا في المقر، وأنجزوا عددا من أنشطة تعزيز نظام أوموجا، منها عمليات شاملة لتطهير البيانات والتحقق من صحتها، والتدريبات المتبادلة، وتحديد التوزيع الوظيفي وتدفقات العمل، والمشاركة في مركز دعم نظام أوموجا. وأُنشئت وحدة الإدارة ضمن نظام إنسبيرا في المقر في آذار/مارس ٢٠١٤ لتبسيط إجراءات التوظيف والاستيعاب. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، بلغ عدد الموظفين الذين مُنحوا تعيينات مستمرة ١١٨ ٣ موظفا.

(ب) تحسين التطوير الوظيفي ودعم الموظفين

٨٢٧ - تولى مكتب إدارة الموارد البشرية في نيويورك تنظيم برامج التطوير الوظيفي ودعم الموظفين وقدمها إلى ٨٦٤ ٢ موظفا (هدف فترة السنتين: ٥٠٠ ٤). وتماشيا مع

الاستراتيجية الجديدة، تم الانتقال من جلسات الإرشاد الوظيفي الشخصية إلى جلسات مقدمة على الإنترنت بواسطة نظام سكايب (Skype)، وتمت الاستعاضة عن حلقات العمل الإرشادية بدليل مهني إلكتروني يمكن لفرادى الموظفين استخدامه بمفردهم أو في التحضير لجلسة إرشادية بواسطة نظام سكايب. وباستخدام هذه الأدوات الجديدة، أصبح بإمكان الموظفين العاملين في مراكز العمل التي ليس لها مركز مادي لموارد التطوير الوظيفي أن يحصلوا على الخدمات التي لم تكن متاحة لهم في السابق. وأعدت الشعبة منتجات جديدة منها إطار التنقل الجديد، وبرنامج ما قبل التقاعد المتاح على الإنترنت، والمشورة الفردية بشأن التطوير الوظيفي للموظفين في جميع مراكز العمل، بما في ذلك بواسطة نظام سكايب، والنظام العالمي التوجيهي للموظفين الجدد، ودلائل مراكز العمل، وموارد أخرى تتعلق بتغيير أماكن الإقامة. واستنادا إلى نتائج دراسات استقصائية، أقر ٨٨ في المائة من الموظفين بالأثر الإيجابي لبرامج التطوير الوظيفي ودعم الموظفين (هدف فترة السنتين: ٨٨ في المائة)، في حين أن ٨٧ في المائة منهم أعربوا عن ارتياحهم لجودة التفاعل مع الشعبة أثناء التدريب (هدف فترة السنتين: ٧٥ في المائة).

(ج) تحسين تنفيذ الخطط وبرامج التدريب الخاصة بتأهب الموظفين للطوارئ في الإدارات/المكاتب

٨٢٨ - أُعدت مجموعة من أدوات التخطيط لحالات الطوارئ والاستجابة لها، ويجري حاليا تعميمها على جميع مراكز العمل بتقديم مزيج من دورات الإعلام والتدريب للموظفين والمديرين في أماكن العمل وعلى الإنترنت. ويجري تعميم برنامج رائد بعنوان ''المهارات الشخصية في إدارة الأزمات'' على جميع موظفي الموارد البشرية والموظفين الأمنيين والإداريين على الصعيد العالمي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تدريب ما مجموعه ٥١١ موظفا وإصدار شهادات لهم باعتبارهم منسقين أسريين ومتطوعين في مراكز الاتصال الهاتفي (هدف فترة السنتين: ٢٥٠). وساهم هؤلاء الموظفون بأدوارهم التطوعية في بناء قدرات كل مركز من مراكز العمل على الاستجابة لحالات الطوارئ وفي تعزيز تأهب الموظفين لها.

العنصر ٤

الخدمات الطبية

(أ) حصول الموظفين على خدمات رعاية صحية كافية على نطاق العالم، بما في ذلك الاستجابة الطبية العاجلة والفعالة للحوادث والأمراض في أماكن العمل

٨٢٩ - قدمت شعبة الخدمات الطبية ما مجموعه ٣١٣ ٥١ من الخدمات السريرية إلى موظفي المقر، منها ٣١٩ ٢ فحصا طبيا، و ٥٠٢ من الاستشارات الطبية مع الأطباء والمستشارين الطبيين، و ٢٥٥ ٣٠ استشارة مع الممرضات، و ٥٦٤ ١٢ عملية تحصين، و ٥٦٩ ١ عملية تخطيط للقلب، و ٦٥٦ ٢ فحصا مختبريا، و ٩٢ فحصا للبصر، و ٧٤٠ مجموعة لوازم طبية. وأعرب ٩٥ في المائة من المجيبين على دراسة استقصائية عن ارتياحهم للخدمات الصحية المقدمة في العيادات في المقر دون موعد مسبق (هدف فترة السنتين: ٩٥ في المائة). واستغرقت الشعبة ما متوسطه خمسة أيام في الاستجابة لطلبات تصاريح السلامة الطبية (هدف فترة السنتين: ٥)، وما متوسطه يوم واحد في الاستجابة لطلبات الإجلاء الطبي (هدف فترة السنتين: ١). وأجريت استعراضات تقنية لخطط إدارة حوادث الإصابات الجماعية في ستة من مراكز العمل (هدف فترة السنتين: ١٢). ويعزى انخفاض هذا العدد أساسا إلى مشاركة الموظف الطبي المسؤول لفترة طويلة (١٠ أسابيع) في عملية التصدي لفيروس إيبولا في الموقع في سيراليون، وإلى التحول من أسلوب الزيارات الفردية إلى التدريب الجماعي في مجال وضع خطط إدارة حوادث الإصابات الجماعية. ويسرت الشعبة حصول الموظفين على خدمات الرعاية الصحية الكافية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك تعزيز جهود التصدي لفيروس إيبولا من خلال تعزيز القدرات في غينيا وسيراليون وليبريا ومالي.

(ب) زيادة توعية الموظفين فيما يتعلق بالصحة الشخصية والوقاية من الأمراض

٨٣٠ - نظمت الشعبة برامجها المتعلقة بالنهوض بالصحة بالتعاون مع السلطات الصحية في مدينة نيويورك في بعض تلك الأنشطة، وشمل ذلك المسيرات المخصصة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وسرطان الثدي وداء السكري، والدورات التدريبية التي قدمها برنامج الأمم المتحدة للرعاية في أماكن العمل بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإسداء المشورة بشأن هذا الفيروس شخصيا وعبر الخط الساخن، وحملة التبرع بالدم، وإحاطة إعلامية لتوعية الموظفين الجدد بالصحة المهنية، ومبادرة الإقلاع عن التدخين. وشارك في هذه الأنشطة ما مجموعه ٣٠٤ ٢١ موظفين (هدف فترة السنتين: ٥٠٠ ٢٨). ونظرا لحالة الطوارئ الناجمة عن تفشي فيروس إيبولا في غرب أفريقيا، لم تتمكن الشعبة من تنظيم

معرض عام للصحة خلال فترة السنتين، كان من شأنه أن يزيد عدد المشاركين، وتم بدلا من ذلك تخصيص مزيد من الوقت للتأهب للسفر والتخفيف من حدة المخاطر الفردية.

(ج) تحسين إدارة ودعم ورصد خدمات الرعاية الصحية في الأمم المتحدة على نطاق العالم

٨٣١ - أجرت الشعبة لأول مرة دراسة استقصائية بشأن ما تقدمه من المشورة والدعم، شارك فيها ٨٠ موظفا طبيا وسجلت معدل رضاً قدره ٨٧,٢٧ في المائة. وكان من بين أنشطة الرعاية الصحية التي نفذت في المكاتب الميدانية في جميع أنحاء العالم عقد اجتماع في بريندیزي بإيطاليا لأطباء عيادات الأمم المتحدة وكبار الموظفين الطبيين في عمليات حفظ السلام حول موضوع ''الخدمات الطبية المتكاملة في الميدان''، وإجراء تحليل للاحتياجات من أجل تقييم احتياجات التطوير لدى موظفي الرعاية الصحية العاملين في عيادات الأمم المتحدة في سيراليون ونيجيريا وأوغندا وغانا، وتنظيم ١٧ دورة دراسية شبكية لفائدة جميع الموظفين الطبيين في منظومة الأمم المتحدة حول مواضيع منها الطب الوقائي، وطب الإعداد للسفر، وإدارة الصحة المهنية، والصحة العقلية، وتفشي فيروس إيبولا، ودورة تدريبية واحدة عن الطب المهني لفائدة الأطباء والممرضين، ودراسات تجريبية لتطوير قدرات تقديم الرعاية الصحية عن بعد في مقرات العمل الميدانية الشديدة المخاطر، ودورة تدريبية شبكية بشأن تفشي فيروس إيبولا لجميع مراكز العمل.

العنصر ٥

نظم معلومات الموارد البشرية

(أ) تحسين تنفيذ نظم تكنولوجيا معلومات الموارد البشرية ومخازن البيانات وأدوات الإبلاغ

٨٣٢ - عزز قسم نظم معلومات الموارد البشرية نظام إنسبيرا وأضاف إليه وظائف جديدة لدعم برنامج إدارة المواهب، وأدخل تحسينات على نظام مخازن البيانات من أجل تعزيز سجل أداء إدارة الموارد البشرية المتاح إلكترونيا. وحسب المعلومات المستقاة من نظام iNeed، قام القسم بتلبية الطلبات المتعلقة بدعم نظم معلومات الموارد البشرية في ما متوسطه ١٥ ساعة (هدف فترة السنتين: ٢٤). وبدأ العمل بإجراءات تشغيلية موحدة جديدة وتنفيذُ أساليب جديدة لإعداد التقارير الداخلية لتحسين الاتساق وتقديم الخدمات في المواعيد المحددة. ونفذ القسم نسبة ١٠٠ في المائة من وحدات نظام إنسبيرا وعزز التقارير التشغيلية والإدارية (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة).

الباب ٢٩ دال
مكتب خدمات الدعم المركزية

أبرز نتائج البرنامج

واصل مكتب خدمات الدعم المركزية تقديم خدماته مع تحسين جودتها وتوقيتها. ففي مجال عمليات الشراء، تم تطهير قواعد بيانات البائعين وتوحيدها دعماً لنشر نظام أوموجا، وبدأ تنفيذ برنامج تجريبي لتقديم العطاءات إلكترونيا يمكّن البائعين من المشاركة بمزيد من الكفاءة، وتم تخفيض عدد التوصيات السلبية الصادرة إثر مراجعة الحسابات، وارتفعت نسبة مشاركة البائعين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، مما يدل على تحسّن المنافسة الدولية. وفي مجال إدارة المرافق، تم تحسين جودة الخدمات المقدَّمة وتوقيتها، وقُدم الدعم بنجاح في إعادة فتح مبنى الجمعية العامة، وتمت صيانة مجمع المقر المجدد بمزيد من الكفاءة في أعقاب المخطط العام لتجديد مباني المقر، وأحرز تقدم في استعراض الأصول الاستراتيجية من أجل التخطيط لصيانة المرافق الموجودة في الخارج، وتم استعراض سياسات وعمليات إدارة الممتلكات وأدوار القائمين عليها من أجل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وفي مجال الخدمات التجارية، تم تحقيق وفورات في تكاليف السفر قدرت بنسبة ٢١ في المائة، وتم تعزيز القدرات في مجال إدارة السجلات الرقمية. وختاما، في مجال استمرارية الأعمال، عزز المكتب قدرة المقر على الصمود بتحصين مبنى الأمانة العامة من الأضرار الممكن تفاديها وبالتمرن على تدابير إدارة حالات الطوارئ مع أعضاء الهيئتين المعنيتين (فريق كبار المسؤولين المعني بسياسات الطوارئ وفريق إدارة الأزمات).

التحديات القائمة والدروس المستفادة

تشمل التحديات التي تواجه عمليات الشراء أوجه الضعف في استراتيجيات الشراء المعتمدة في بعثات حفظ السلام، والتي تعزى إلى ارتفاع معدل دوران الموظفين الميدانيين. وواصلت شعبة المشتريات تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة وتحسين توقيت الإبلاغ بالاحتياجات عن طريق تحديد إجراءاتٍ وسياساتٍ للاشتراك في خطط واستراتيجيات الشراء، كما واصلت تقديم التدريب في هذا الشأن. وفيما يتعلق بإدارة المرافق، تشمل التحديات القائمة كفالة الموارد الكافية

في أعقاب تسليم المخطط العام لتجديد مباني المقر، وترسيخ وحدة إدارة الممتلكات على أساس مستدام. ولا بد من إعادة ترتيب أولويات المهام وإعادة توزيع الموارد. وفيما يتعلق بإدارة السجلات، تمت إتاحة نظام يونايت دوكس (Unite Docs) على مستوى المقر فقط، ويتعين على مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن يعمل على تعميمه على المكاتب الموجودة خارج المقر. ونشأت تحديات عن الجدول الزمني المحدد لبدء العمل بنظام إدارة السجلات الرقمية على صعيد المؤسسة، وسيكون قسم إدارة المحفوظات والسجلات عضوا في فريق عامل يقوده مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمواءمة حلول إدارة المعلومات.

٨٣٣ - تستند النواتج المذكورة أعلاه إلى نسبة تنفيذ مقدارها ١٠٠ في المائة من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي، وعددها ١٢ ناتجاً. ولم تنفَّذ أي نواتج إضافية بمبادرة من الأمانة العامة خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ والفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

٨٣٤ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/68/6 (Sect.29D)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) إدارة برنامج العمل بفعالية

٨٣٥ - كان مكتب خدمات الدعم المركزية فعالاً في تحقيق أهدافه المتمثلة في تأمين الدعم بكفاءة وفعالية للبرامج الفنية في مجالات الشراء وإدارة المرافق والمحفوظات وعمليات البريد وإدارة السجلات وإدارة الأنشطة التجارية. وحسب نتائج الاستقصاءات، أفاد ٩١ في المائة من العملاء أن الخدمات قُدمت في الوقت المناسب (هدف فترة السنتين: ٨٥ في المائة).

(ب) زيادة الدقة في مواعيد تقديم الوثائق

٨٣٦ - خلال فترة السنتين، قدمت نسبة ٨٧,٥ في المائة من وثائق ما قبل الدورة وفقا للمواعيد النهائية المطلوبة (هدف فترة السنتين: ٨٣ في المائة).

البرنامج الفرعي ٤
خدمات الدعم

العنصر ١
المرافق والخدمات التجارية

(أ) تحسين نوعية خدمات المرافق والبث الإذاعي وتقديمها في الوقت المناسب

٨٣٧ - تمت معالجة ٧٤ في المائة من جميع طلبات العمل المتعلقة بإدارة المرافق ضمن الجداول الزمنية المحددة للاستجابة (هدف فترة السنتين: ٧٠ في المائة). وانتهى بنجاح تجديد وترميم مجمع المقر في نيويورك بحل مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر في تموز/يوليه ٢٠١٥ ونقل مسؤولياته إلى مكتب خدمات الدعم المركزية في إدارة الشؤون الإدارية. وعملت دائرة إدارة المرافق على التنسيق بشكل وثيق مع مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر لضمان سلاسة الانتقال. وبعد إنجاز عمليات التجديد المدرجة في المخطط العام، استؤنفت الخدمات والاجتماعات الرفيعة المستوى، وشمل ذلك افتتاح المناقشة العامة دون تعطيل.

(ب) تحسين إدارة المرافق الموجودة في الخارج

٨٣٨ - بحلول نهاية فترة السنتين، قَدمت نسبة ٧١ في المائة من مراكز العمل برامجَ موحدةً لصيانة الأصول الاستراتيجية (هدف فترة السنتين: ٨٥ في المائة). وفي حين أن الهدف كان محددا في امتثال ستة من أصل سبعة مكاتب امتثالا تاما، لم يتحقق ذلك إلا في خمسة مكاتب. ويتواصل استعراض الأصول الاستراتيجية، وقد أدرج الأمين العام في تقريره المرحلي المؤرخ ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ (A/70/697) مستجدات برنامج المشاريع القصيرة الأجل المتعلقة بالأصول الاستراتيجية في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وانتهت صياغة المبادئ التوجيهية الموحدة لإدارة مشاريع التشييد وتم تعميمها على جميع المكاتب، وستستخدم في تنفيذ المشاريع العقارية الكبيرة في المستقبل. وتم بنجاح استعراض برامج الأصول الاستراتيجية في المكاتب الموجودة خارج المقر المدرجة في الباب ٣٣ من اقتراح الأمين العام للميزانية البرنامجية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

(ج) العمل بنظام لإدارة الممتلكات يمتثل بالكامل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٨٣٩ - بتنسيق وثيق مع جميع أصحاب المصلحة في المنظمة بأسرها، استعرضت دائرة إدارة المرافق السياسات الحالية المتعلقة بإدارة الممتلكات وعملياتها وأدوار القائمين عليها بغية دمج

الشروط المالية الجديدة في المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وصدر أمر إداري جديد بشأن إدارة الممتلكات (ST/AI/2015/4)، http://undocs.org/ar/ST/AI/2015/4(ST/AI/2015/4) كما صدرت مبادئ توجيهية بشأن إجراء التغييرات في الإطار الحالي لإدارة الممتلكات، ووثيقةٌ منقحة بشأن تفويض السلطة في مجال إدارة الممتلكات. وبغية الامتثال لشروط المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، تمت مراجعة إطار إدارة الممتلكات، الذي يحدد السياسات والعمليات والأدوات المعتمدة في إدارة الممتلكات ومراقبتها في المنظمة بكاملها. وبالتالي فإن هذا الإطار يمتثل امتثالا تاما للشروط الجديدة المتعلقة بالشؤون المالية وإعداد التقارير، ويتماشى مع حلول التكامل المتاحة في نظام أوموجا والمعتمدة في المنظمة.

(د) تحقيق وفورات في تكاليف السفر لفائدة المنظمة

٨٤٠ - قدم قسم السفر والنقل خدمات السفر بفعالية من حيث التكلفة عن طريق التفاوض مع ٤٥ من شركات الطيران، مما مكن من تحقيق وفورات تقدر بنسبة ٢١ في المائة (هدف فترة السنتين: ٢٩ في المائة). ولم يتحقق الهدف المحدد لوفورات أسعار تذاكر السفر جواً بسبب السياسات الجديدة المتعلقة بالسفر (ST/AI/2013/3)، http://undocs.org/ar/ST/AI/2013/3(ST/AI/2013/3) التي تنص على زيادة السفر في الدرجة الاقتصادية والنقص منه في درجة رجال الأعمال، مما أدى إلى انخفاض الخصومات من الأسعار المعلنة. وشملت المنجزات الرئيسية إصدار وثائق سفر جديدة مقروءة آليا لموظفي الأمم المتحدة وأُسرهم، وتطوير وصلة بينية إلكترونية تمكّن من تسجيل جوازات المرور الإلكترونية التي تصدرها الأمم المتحدة في معلومات الموظفين الشخصية في نظام أوموجا، وتعزيز النظام الإلكتروني لحجز مركبات أسطول المقر لضمان أقصى قدر من الكفاءة والامتثال لقوانين المرور والسلامة على الطرق في البلد المضيف، وتنفيذ عقد جديد لتقديم خدمات الصيانة والإصلاح والتزويد بالوقود، وتركيب نظم إلكترونية لرصد المركبات، وتحديد إجراءات وعمليات المستودعات التي تدار على الصعيد المركزي.

(هـ) زيادة الكفاءة والمساءلة عن طريق الإدارة الطويلة الأجل للسجلات والمحفوظات والمعلومات الرقمية الأصلية المتعلقة بسير العمل وتوفير إمكانية الاطلاع عليها

٨٤١ - ركز قسم إدارة المحفوظات والسجلات على بناء القدرات اللازمة لإدارة السجلات الرقمية وقدم خدماته ودعمه في ٦٥١ حالة إلى ١٠٣ من وحدات العمل والمكاتب في جميع الإدارات والمكاتب الموجودة خارج المقر. ونفذ ١٢ مكتبا قدرا أكبر من نظم المعلومات التي تمتثل لمعايير حفظ السجلات الرقمية (هدف فترة السنتين: ٢٠). ونظرا للجدول الزمني لبدء

العمل بنظام يونايت دوكس لحفظ سجلات المؤسسة، لم يتمكن المكتب من تحقيق ذلك الهدف خلال فترة السنتين، ولكن القسم قدم خدماته إلى وحدات ١٨ مكتبا آخر في إدخال تحسينات تدريجية على عمليات حفظ السجلات الإلكترونية قبل بدء العمل بنظام يونايت دوكس. وشملت الإنجازات الأخرى التي حققها القسم تدريب أزيد من ٥٠٠ موظف، وفهرسة ٦٥٠ قدما طوليا من المحفوظات، ورقمنة ٠٠٠ ١١٠ صفحة تضم محفوظات الأمين العام يو ثانت والأمين العام كورت فالدهايم ومؤتمر سان فرانسيسكو وغير ذلك، وافتتاح بوابة المحفوظات المتاحة للجمهور (http://search.archives.un.org).

(و) تعزيز حسن توقيت خدمات البريد والحقيبة وموثوقيتها

٨٤٢ - حقق قسم الخدمات الخاصة معدل ٩٠ في المائة في تقديم خدمات الحقيبة في المواعيد المحددة (هدف فترة السنتين: ٩٠ في المائة). واستمر القسم في مواكبة تطور التكنولوجيات وأدمج بين نظام إلكتروني ذكي لتوزيع البريد ونظام الشفرة العمودية وتعقب الشحنات. وقد عزز ذلك هيكل الأمن، وأتاح الربط المباشر بالمواقع الشبكية لشركات الشحن المتعاقد معها، ومكن العملاء من تلقي إخطارات بالبريد الإلكتروني عند وصول مراسلاتهم ومن استلامها على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع. وقد حُشرت رسائل وطرود اختبارية بشكل دوري في شحنات البريد والحقيبة لرصد حسن توقيت الخدمات وموثوقيتها. وقام القسم بترقية نظام بعث المراسلات وتعقبها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، مما جعل هذا النظام أداة سهلة الاستخدام.

العنصر ٢

خدمات الشراء

(أ) تقديم خدمات مشتريات تفي بالكامل بمتطلبات خطط الاقتناء

٨٤٣ - في دراسة استقصائية لمقدمي طلبات الشراء، رأى ٣٢٢ مجيبا أن مستوى خدمات الشراء ''ممتاز'' أو ''مُرضٍ جداً'' أو ''مُرضٍ''، وهو ما يمثل معدلا لرضا العملاء يبلغ ٩٩,١ في المائة (هدف فترة السنتين: ٩٨,٥ في المائة). وحققت الشعبة معدل ٩,٣ أسابيع في تجهيز طلبات الشراء (هدف فترة السنتين: ٢٢ أسبوعا). وبالإضافة إلى ذلك، استطاعت الشعبة، من خلال عقد جلسات فعالة لاستخلاص المعلومات من الموردين الذين لم تُقبل عروضهم، أن تخفض عدد الشكاوى المقدمة من البائعين إلى مجلس استعراض منح العقود إلى ثماني حالات (هدف فترة السنتين: ٩).

(ب) تعزيز مستوى التنافس الدولي

٨٤٤ - بفضل عملية تعاونية شارك فيها موظفون من مختلف مكاتب الأمم ومواقعها تحت إشراف شعبة المشتريات، ارتفع عدد البائعين من مختلف مناطق العالم المؤهلين لتلقي دعوات بتقديم العطاءات من ٠٤٠ ١٠ إلى ٦٥١ ١٣ بائعا (هدف فترة السنتين: ٨٠٠ ٦ بائع).

(ج) تحسين الامتثال لسياسات المشتريات وإجراءاتها وممارساتها الفضلى

٨٤٥ - أصدر مجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية ٢٣ رأيا سلبيا في مجال المشتريات (هدف فترة السنتين: ٩٠). وقد نتج هذا التحسن عن تعزيز الضوابط الداخلية وعمليات استعراض مدى الامتثال وتنفيذ توصيات الرقابة في الوقت المناسب.

(د) تحسين سبل وصول البائعين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى مشتريات الأمم المتحدة وتحسين مشاركتهم فيها

٨٤٦ - ارتفع مجموع عدد البائعين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية المشاركين في عملية الشراء في الأمم المتحدة من ٢٦٧ ١ في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى ٩٣٨ ١ في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ٧٧٠ بائعا). ويمكن أن يعزى هذا الإنجاز إلى النجاح في تنظيم حلقة دراسية عن الأعمال التجارية في تلك البلدان، وإلى الجهود التي ما فتئت شعبة المشتريات تبذلها لتبسيط عملية تسجيل البائعين المهتمين وتقديم مساعدة فعلية في تسجيلهم لدى مكتب المشتريات الإقليمي.

العنصر ٣

استمرارية الأعمال

(أ) تعزيز القدرة على التصدي لحالات التعطل والأزمات

٨٤٧ - وفقا لإطار إدارة المخاطر التشغيلية، اتخذت الأمانة العامة موقفا استباقيا في التأهب لحالات التعطل والتصدي لها. وفي إطار هذا النهج، أجرت المجموعة الرئيسية في فريق إدارة الأزمات فحوصا مستمرة للكشف عن المخاطر الناشئة. وعقد الفريق اجتماعاته في غضون أربع ساعات من حدوث حالات التعطل أو الأزمات، إما عن بعد أو بالحضور شخصيا بنسبة ١٠٠ في المائة من الحالات (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة). وعمل الفريق على كفالة أن التدابير الوقائية اللازمة لحماية مبنى الأمانة العامة من الأضرار الممكن تفاديها تُتخذ في الوقت المناسب. وتم استعراض واستكمال خطة استمرارية أعمال المؤسسة. وقد استلزمت هذه العملية قيام جميع الإدارات والمكاتب باستعراض أساليب عملها الحيوية

وضمان استمراريتها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تمت استعادة القدرة على إنجاز العمليات الحيوية في الأمانة العامة على الفور بنسبة ١٠٠ في المائة (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة)، بما في ذلك في غضون ٢٤ ساعة بعد حدوث حالات التعطل.

الباب ٢٩ هاء
مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

أبرز نتائج البرنامج

اعتمدت الجمعية العامة استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (A/69/517) بجميع عناصرها. وأنشأ مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المكتب المركزي لإدارة المشاريع لضمان النجاح في تنفيذ مشاريع تكنولوجيا المعلومات والإبلاغ عنها، فضلا عن إنشاء مراكز التطبيقات المؤسسية في نيويورك وفيينا وبانكوك للحد من التجزئة في تطوير التطبيقات. وافتتح المكتب موقع يونايت آبس (Unite Apps)، وهو مستودع عالمي لحافظة التطبيقات، كما افتتح نظام يونايت ويب (Unite Web) لنشر المواقع الشبكية باللغات الرسمية الست، ووضع وصلات بينية للتطبيقات القديمة المتبقية. وتم تعزيز أمن المعلومات بتحسين القدرات الحالية على حفظ موارد وبيانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وحمايتها من التهديدات المنقولة عبر الإنترنت. وأتيحت دورة دراسية إلزامية على الإنترنت للتوعية بأمن المعلومات لجميع المستخدِمين في الأمانة العامة وأُصدرت ١٥ ٠٠٠ شهادة عن إنجازها. وأُجريت استعراضات أمنية لما مجموعه ٢٧ تطبيقا، منها نظم واسعة النطاق مثل نظامي أوموجا ويونايت دوكس، وقُدمت لأصحاب التطبيقات توصيات قائمة على الأولويات للتقليل من المخاطر ذات الصلة. وواصل المكتب تقديم دعمه في تشغيل نظام أوموجا. وأدخلت تحسينات على إدارة التطبيقات والشبكات والهياكل الأساسية وأعمال الهندسة والمؤتمرات على الصعيد العالمي. وأنشئ مكتب خدمات المؤسسة والرصد العالمي، وبدأ العمل بالتحليل الذكي والدراسات التحليلية في مجال الأعمال.

التحديات القائمة والدروس المستفادة

خلال فترة السنتين، واجه المكتب التحديات التالية: عمليات الشراء اللامركزية في عقود تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتجزئة، والسأم من

التغيير، والافتقار إلى التوعية بالأمن، وعدم إبراز دور أصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وللتغلب على هذه الصعوبات، شرع المكتب في الاستعانة بمصادر عالمية، وفي تحسين تقديم الخدمات، وتعزيز أدوات الإدارة والرصد، وزيادة مشاركة الجهات المعنية، ورصد إتمام الدورة الإلزامية لأمن المعلومات، وزيادة الرسائل المتعلقة بالخطر الأمني، وتطبيق إجراءات رصد الأصول. وأنشأ المكتب مراكز إقليمية لتكنولوجيا المؤسسة، ومراكز لرصد الشبكات، ومراكز للتطبيقات، ومراكز لبيانات المؤسسة، وذلك من أجل تبسيط خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومواءمتها. ووضعت مراكز دعم تطبيقات المؤسسة استراتيجية لإدارة التطبيقات وفقا للاستراتيجية المنقحة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٨٤٨ - يمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/68/6 (Sect.29E)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) إدارة برنامج العمل بفعالية

٨٤٩ - خلال فترة السنتين، أُنجزت النواتج وقُدمت الخدمات بنسبة ٧٨ في المائة ضمن الجداول الزمنية المحددة (هدف فترة السنتين: ٧٨ في المائة). ورصد المكتب المركزي لإدارة المشاريع حالة جميع المشاريع مرة كل أسبوعين لتيسير إنجازها في الوقت المناسب وتحديد المخاطر والمشاكل التي يجب رفع تقارير بشأنها إلى الجهات المعنية أو التخفيف من حدتها.

(ب) زيادة الدقة في مواعيد تقديم الوثائق

٨٥٠ - تم اعتماد نظام للتعقب لتيسير توزيع المهام وضمان إنجازها في الوقت المناسب. وأدت هذه العملية إلى تحقيق نسبة ١٠٠ في المائة في تقديم الوثائق التشريعية لما قبل الدورة وأثناءها في الوقت المناسب وتزويد اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة بمعلومات تكميلية.

(ج) تعزيز انسجام السياسات في إدارة أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تضطلع بها الأمم المتحدة

٨٥١ - نفذ المكتب ١٥ نشاطا عالميا بالتعاون مع المكاتب الموجودة خارج المقر واللجان الإقليمية (هدف فترة السنتين: ١٥). وأُنجز ما مجموعه ١٠ مشاريع عالمية في مجالات ترشيد التطبيقات ودمج المواقع الشبكية وتوحيد الاتصالات.

البرنامج الفرعي ٥
الإدارة والتنسيق الاستراتيجيان لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

(أ) تحسين إدارة المعارف وإدارة الموارد، وإدارة الهياكل الأساسية

٨٥٢ - بلغ عدد التطبيقات المشتركة التي تم تطويرها خلال فترة السنتين ما مجموعه ٣٩ تطبيقا (هدف فترة السنتين: ٣٩). ونفذ المكتب برنامج يونايت كونيكشتر (Unite Connections) للعمل التعاوني في الأمانة العامة، ونظام يونايت دوكس لتخزين المحتويات وإدارتها. وبلغ عدد دراسات الجدوى العامة التي تمتثل لإجراءات الحوكمة المعمول بها ٣٥ دراسة (هدف فترة السنتين: ٣١)، ونفذ المكتب خارطة طريق للبنية المؤسسية لضمان اتباع نهج متسق في إدارة موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتم توحيد ١٢ نظاما في مراكز بيانات المؤسسة (هدف فترة السنتين: ١٥). ولم توحَّد التطبيقات والنظم بشكل كامل خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ لأن ذلك يتوقف على إبرام اتفاقات داخلية لوضع نموذج مركزي لاستضافتها، وعلى النجاح في مواءمة التطبيقات على صعيد مراكز العمل جميعها. ونتيجة لذلك، نُقل نظام يونايت دوكس إلى مركز بيانات المؤسسة في فالنسيا بإسبانيا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، ومن المقرر نقل نظام يونايت كونيكشتر في تموز/يوليه ٢٠١٦. وسيتوقف العمل بتطبيق IBM Sametime.

(ب) استخدام موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النحو الأمثل وفقا للمعايير المشتركة

٨٥٣ - تعاون المكتب مع نظرائه على صعيد الأمانة العامة بأسرها على وضع مجموعة من السياسات العالمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق الاتساق مع استراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي وافقت عليها الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (انظر A/69/514 و A/70/364). وتهدف جهود صياغة السياسات إلى تبسيط إدارة موارد المؤسسة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوحيد معاييرها، وإلى تحسين التنسيق في استخدامها وتشغيلها بين جميع الإدارات ومراكز العمل. وأثناء فترة السنتين، تم تنفيذ ١٦٨ من المعايير والمبادئ التوجيهية (هدف فترة السنتين: ١٥٠).

(ج) تحسين التنسيق والتعاون والاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة في جميع المسائل المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٨٥٤ - ساهم المكتب بنشاط في شبكة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي مجموعتها ذات الاهتمام الخاص المعنية بأمن المعلومات، واشترك في إعداد كتاب أبيض عن ''مخاطر الحوسبة السحابية'' واقتراحا بإنشاء فريق على صعيد منظومة الأمم المتحدة للاستجابة لحوادث أمن المعلومات. وشارك المكتب في ثلاثة أنشطة في إطار جهود المواءمة على صعيد المنظومة (هدف فترة السنتين: ٣). وبدأ المكتب عملية شاملة لتقييم العقود والبائعين في مجال الهياكل الأساسية للشبكات والتراخيص وخدمات الاتصالات الصوتية ونقل البيانات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق الأمانة العامة، بغية تحديد المجالات التي تتطلب التوحيد، واكتساب النفوذ في التعامل مع البائعين، وتحقيق وفورات في التكاليف.

البرنامج الفرعي ٦
عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

(أ) تحسين قدرة المنظمة على إدارة أنشطتها

٨٥٥ - بحلول نهاية فترة السنتين، حول المكتب ما مجموعه ثماني خدمات فنية إلى التشغيل التلقائي التام (هدف فترة السنتين: ٨)، تم تحويل اثنتين من تلك الخدمات خلال فترة السنتين، وهما تتعلقان بإدارة الوقود وإدارة حصص الإعاشة في البعثات الميدانية. واستعرض مكتب الخدمات بالمقر نسبة ٢٩ في المائة من عملياته وقام بتبسيطها (هدف فترة السنتين: ٢٩ في المائة). وقام المكتب بصياغة مؤشرات الأداء الرئيسية المحددة لعدد من الخدمات، على أن يتم الاستناد إليها في اتفاقات مستوى الخدمات التي تبرم مع الإدارات المستفيدة، وأن يتم تطبيقها في مواقع مكاتب الخدمات المؤسسية الأخرى في جنيف ونيروبي وبانكوك. وبحلول نهاية فترة السنتين، بلغت خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نسبة ١٠٠ في المائة من مستويات الخدمات المتفق عليها (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة).

(ب) تعزيز مواءمة العمليات الموحّدة لإنجاز المشاريع والخدمات مع أفضل الممارسات

٨٥٦ - واصل المكتب عمله على تصميم وتوثيق الخدمات المتاحة والجديدة، حيث أصبح فهرس الخدمات يتضمن أكثر من ٥٠ خدمة (هدف فترة السنتين: ٤١)، كما حدد المكتب تدفقات العمل ذات الصلة بذلك وإجراءات تقديم الخدمات. وامتثلت مكاتب الخدمات في

المقر امتثالا تاما لعمليات مكتبة الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتعلقة بطلبات الخدمات وإدارة الحوادث.

الباب ٢٩ واو
الإدارة، جنيف

أبرز نتائج البرنامج

اضطلع مكتب الأمم المتحدة في جنيف دورا هاما في نجاح نشر نظام أوموجا بمشاركة أزيد من ٠٠٠ ٥ موظف، وفي اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بتحديث عمليات إدارية رئيسية، وإنجاز عملية كبرى لتطهير البيانات والتحقق من صحتها، وتيسير التدريبات الضرورية. وقام المكتب بتبسيط وتعزيز أساليب تقديم الخدمات الإدارية وخدمات الدعم المتكاملة تماما عن طريق إقامة شراكة استراتيجية وتنفيذ أنشطة للتوعية مع المكاتب المستفيدة. وشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تحديث نظام السفر، وتبسيط العمليات المشتركة بين المكاتب في مجالات أداء الفواتير، وتوحيد وظائف الدعم التي يقدمها مكتب المساعدة بالهاتف النقال والهاتف الثابت، والتشغيل التلقائي لأساليب العمل الحالية، وتغييرات السياسات المتعلقة بالاتصالات السلكية واللاسلكية. وأجرى المكتب استعراضا شاملا لأساليب العمل الحالية في مجال خدمات الدعم المركزي، وتحديدا خدمات توزيع البريد وإدارة المباني والإدارة الهندسية. وأسهم كل ذلك في إنشاء أوجه التآزر وتحقيق وفورات الحجم التي أدت إلى مكاسب ووفورات كبيرة في الكفاءة. واستثمر المكتب قدرا كبيرا في التدريب لكفالة استعداد الموظفين لإجراء المعاملات في النظام الجديد. وحضر جلسات التدريب وجها لوجه على نظام أوموجا نحو ٥٠٠ ٣ مشارك، وأُكمل أزيد من ٠٠٠ ٢١ دورة تدريبية إلكترونية على هذا النظام.

التحديات القائمة والدروس المستفادة

ليس نشر نظام أوموجا مجرد تنفيذ برمجيات جديدة، بل هو أداة جديدة ستشجع على تحول أوسع نطاقا في أساليب العمل. ولئن كانت التحديات دوماً تفوق الفوائد المتوقعة في بداية عمليات التحول الكبرى، فإن بوادر التحسن التي

يتيحها نظام أوموجا بدأت في الظهور بالفعل. وعلى وجه الخصوص، فإن عملية تجهيز كشوف المرتبات في نظام أوموجا، التي كانت مصدر قلق الجميع، تسير بنجاح وفي المواعيد المحددة لها وباستثناءات أقل عددا مما كان عليه الأمر في النظام السابق. غير أن القوة العاملة اللازمة لذلك أكبر بكثير بالمقارنة مع النظام السابق. وتتعلق أكبر التحديات التي واجهت هذه العملية بتوحيد أساليب العمل، وإعداد التقارير بنجاح، ومعالجة التأخير في الدعم الإداري، والتعود على العمل في منظومة عالمية بدلا من المنظومة المحلية.

٨٥٧ - تستند النتائج المذكورة أعلاه إلى نسبة تنفيذ قدرها ١٠٠ في المائة من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي، وعددها ثمانية نواتج، مقارنة بنسبة ١٠٠ في المائة في فترة السنتين السابقة. وقد انخفض عدد النواتج الإضافية المنفذة بمبادرة من الأمانة العامة من ١١ ناتجا في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى صفر في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

٨٥٨ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/68/6 (Sect.29F)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) إدارة برنامج العمل بفعالية

٨٥٩ - نفذت شعبة الشؤون الإدارية في مكتب الأمم المتحدة في جنيف نسبة ١٠٠ في المائة من النواتج الكمية القابلة للقياس المسندة إليها في الوقت المناسب (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١٠٠ في المائة). وقدرة الشعبة على توفير خدمات مرضية لعملائها تعتمد على قدرتهم على الإعراب بوضوح عن احتياجاتهم والإبلاغ عنها في الوقت المناسب. ونجحت الشعبة في تنسيق الاستجابات الإدارية لمطالب هيئات الرقابة الخارجية والداخلية.

(ب) تحسين قدرة المنظمة على إدارة خطط الموارد، مما يمكنها من اعتماد نهج متكامل ومنسق إزاء الضوابط المالية، ونُظم الموارد البشرية، وإدارة سلسلة الإمدادات، والإبلاغ، واتخاذ قرارات موحدة

٨٦٠ - بلغت نسبة التطبيقات المتعلقة بسير العمل المدمجة في نظام المعلومات الإدارية المتكامل ٩٢ في المائة (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٩٢ في المائة). وتظهر النتائج المحرزة الجهود المستمرة التي تبذلها الشعبة لمواصلة تحسين دعمها للعملاء من خلال تبسيط هيكل الخدمة والعمليات الإدارية وتعزيز التنسيق بين الأطراف المعنية.

(ج) تعزيز التعاون مع سائر المنظمات التابعة للنظام الموحد للأمم المتحدة في جنيف

٨٦١ - أدت الجهود المشتركة المبذولة مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة إلى تنفيذ ٢٥ نشاطا (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٢٤ نشاطا)، ووضعت خلال فترة السنتين ثلاثة مشاريع جديدة في مجالات توفير خدمات النقل بالسيارات مع سائقيها، وتوفير المركبات الميدانية، وخدمات البريد السويسري والدولي، التي أتاحت للكيانات المشاركة الاستفادة من الأحكام والشروط نفسها. وأتاح التعاون من خلال مجموعة أنشطة الشراء المشتركة الاشتراك في العقود وتجميع الخبرات والبحوث.

البرنامج الفرعي ٢
تخطيط البرامج والميزانية والحسابات

(أ) تحسين إدارة الموارد العامة للميزانية البرنامجية

٨٦٢ - انخفضت نسبة الالتزامات غير المصفاة لفترة السنتين إلى ٤,٣ في المائة (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٥ في المائة). ويظهر هذا التحسين أعمال المتابعة المستمرة التي يضطلع بها المكتب فضلا عن الأثر الإيجابي للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في مجال إدارة الالتزامات غير المصفاة. وبلغت مدة التنفيذ اللازمة لإصدار المخصصات الخارجة عن الميزانية بعد استلام المعلومات الكاملة ٢,٩ من أيام العمل (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٣,٨). وبالإضافة إلى ذلك، بلغت نسبة الفرق ١,٨ في المائة (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٢ في المائة) بين المخصصات المأذون بها والنفقات خلال فترة السنتين. وتظهر هذه النتائج الجهود المتواصلة التي تبذلها الشعبة لتقديم الإرشاد والمشورة إلى العملاء والنظراء، فضلا عن تحسين رصد الأنشطة الخارجة عن الميزانية.

(ب) تحسين موثوقية البيانات المالية

٨٦٣ - حصلت الشعبة من مجلس مراجعي الحسابات رأياً غير مشفوع بأي تحفظات (الهدف المحدد لفترة السنتين: صفر) بشأن بياناتها المالية لعام ٢٠١٤ المعدة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ولا يمكن تقييم سلامة البيانات المالية لعام ٢٠١٥ إلا بعد انتهاء مجلس مراجعي الحسابات من إجراء مراجعة مرحلية للحسابات في عام ٢٠١٦. ولم يعلن المجلس أي نتائج سلبية هامة تتعلق بمسائل مالية أخرى (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٢).

(ج) إنجاز المعاملات المالية في المواعيد المحددة وبدقة

٨٦٤ - أُنجزت على نحو كامل الأهداف المتعلقة بإنجاز المعاملات المالية في الوقت المناسب، حيث بلغت نسبة المدفوعات التي يجرى تجهيزها والمعاملات التي تسجل في غضون ٣٠ يوما ٩٨,١ في المائة (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٩٥,٥ في المائة)، و ١٠٠ في المائة فيما يتعلق بالتسويات المصرفية (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١٠٠ في المائة) في غضون ٣٠ يوما من نهاية الشهر. وبلغت نسبة المدفوعات الآلية إلى نسبة ٩٨,٢ في المائة من جميع المدفوعات (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٩٩,٣ في المائة). واقتضى التغير الذي طرأ في إطار العلاقات المصرفية في أثناء تنفيذ نظام أوموجا تعديل الواجهات البينية المخصصة لعمليات الدفع، وأثر ذلك في المؤشر.

البرنامج الفرعي ٣
إدارة الموارد البشرية

(أ) تحسين قدرة الموظفين الحاليين على تنفيذ الولايات

٨٦٥ - خلال فترة السنتين، شارك كل موظف في ١٠,٩ أنشطة تدريبية (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٢,٥). وتم تجاوز الهدف نظرا إلى زيادة عدد الدورات التدريبية التي اتبعها الموظفون خلال فترة السنتين في سياق التحضير لتطبيق نظام أوموجا. وأظهرت نتائج الدراسة الاستقصائية أن نسبة ٩٠,٢ في المائة (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٩٠ في المائة) من الموظفين قد أعربوا عن رضاهم عن إجمالي الخدمات التي تقدمها دائرة إدارة الموارد البشرية.

(ب) تحسين نظام التوظيف والتنسيب والترقية وتيسير زيادة التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين بين الموظفين

٨٦٦ - جرى اختيار نسبة خمسين في المائة من المرشحين (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٢٠ في المائة) من الدول الأعضاء غير الممثلة والدول الأعضاء الممثلة تمثيلا متدنياً لشغل وظائف خاضعة لنظام التوازن الجغرافي. وطرأ تغيّر في منهجية سجل أداء إدارة الموارد البشرية المستخدمة في قياس النسبة المئوية للموظفات في الفئة الفنية والفئات العليا، وباتت تستخدم الآن لقياس نسبة تمثيل الموظفات في جميع الفئات. وتشير الحسابات التي أجريت بالوسائل اليدوية إلى أن النسبة المئوية للنساء في الفئة الفنية والفئات العليا قد بلغت ٤٨,١ في المائة (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٤٨,٦ في المائة). ويشير سجل أداء إدارة الموارد البشرية إلى أن النسبة المئوية للموظفات في الوظائف الممولة من الميزانية العادية في جميع الفئات بلغت ٤٧ في المائة. وبلغ متوسط عدد الأيام الفاصلة بين تاريخ صدور الإعلان

عن وظيفة شاغرة وتاريخ اختيار شاغلها ١٢١ يوماً بالنسبة للشواغر العادية (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٩٢). وعدم تحقق هذا الهدف يعزى في جزء منه إلى منح الأولويات التنظيمية لأنشطة التأهب لتنفيذ نظام أوموجا، كما يعزى في جزء آخر منه إلى التأخير في صدور الموافقة على تشكيل هيئات الاستعراض المركزية.

البرنامج الفرعي ٤
خدمات الدعم

(أ) تحسين نوعية خدمات المرافق وتقديمها في الوقت المناسب

٨٦٧ - جرى تقديم ما نسبته ٩٩ في المائة من الخدمات (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٩٨,٥ في المائة) وفقا لمهل التنفيذ المقررة. وجهز المكتب أكثر من ٠٠٠ ١٣ طلباً من طلبات الخدمة خلال فترة السنتين.

(ب) تحسين إدارة الممتلكات

٨٦٨ - نفّذ في الوقت المحدد ما نسبته ٩٩ في المائة من المشاريع المعتمدة (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١٠٠ في المائة). وبالإضافة إلى المشاريع المدرجة في الميزانية، أنجزت أعمال هامة ممولة من تبرعات الدول الأعضاء، مثل التجديد الكامل لغرفة الاجتماعات الأولى، وتقديم الدعم لأعمال التجديد الكامل لغرفة الاجتماعات السابعة عشرة، وتجديد الصالون الروسي. ولم يتحقق الهدف لأن تنفيذ المشاريع الممولة من التبرعات قد أخّر قليلا تنفيذ المشاريع العادية.

(ج) تحقيق وفورات في تكاليف السفر

٨٦٩ - بلغت الوفورات في تكاليف السفر المحققة خلال فترة السنتين قياسا إلى التكاليف الكاملة للسفر نسبة ١٤ في المائة (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١٨ في المائة). وأدت سياسة السفر الجديدة المبينة في الأمر الإداري ST/AI/2013/3 إلى تخفيض النسبة المئوية لتذاكر السفر المحجوزة في درجة رجال الأعمال (من ٣٠ في المائة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى ٢١ في المائة في عام ٢٠١٥). وحيث إن مستوى تجنب التكاليف المتعلقة بالأسعار العامة السارية في الدرجة الاقتصادية هو أقل بكثير منه في درجة رجال الأعمال، فإن درجة السفر الجديدة تؤدي بشكل منهجي إلى تخفيض النسبة المئوية الإجمالية للوفورات المحققة. وبالإضافة إلى ذلك، ما فتئ المكتب يعمل بنشاط على استخدام التذاكر ذات الأسعار العامة التقييدية في الدرجة الاقتصادية، وهي أسعار يمكن أن تكون تنافسية بشدة في السوق الأوروبية. ونتيجة

لذلك، ينحو مستوى الوفورات إلى الانخفاض، نظراً لتعذر الإبلاغ عن التكاليف التي يتم تجنبها مقارنة بحالات إصدار التذاكر بالأسعار العامة.

(د) توفير خدمات مشتريات تستوفي تماما شروط خطط الاقتناء

٨٧٠ - في مجال المشتريات، حقق المكتب زيادة كبيرة في النسبة المئوية للاتفاقات الاستراتيجية الطويلة الأجل إلى ٨٥ في المائة (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٤٦ في المائة). وأتاح تخطيط عمليات الاقتناء تخطيطا جيدا تحقيق درجة عالية من التوحيد في متطلبات العملاء، وسمح بتحقيق وفورات الحجم ومتابعة تحقيق خصومات الشراء بالجملة، وتجنب مزيد من التكاليف بالنسبة للمنظمة. وأتاح نظام التتبع الإلكتروني الجديد، In-Tend، الذي يستخدمه موظفو المشتريات، إجراء رصد دقيق لحالة كل طلب. وانخفض عدد الأيام الفاصلة بين صدور البيان النهائي للأعمال ومنح العقود إلى ٢١ (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٢٨).

(هـ) رفع مستوى المنافسة الدولية

٨٧١ - في مجال تسجيل البائعين، سُجّل ٣ ٣٦١ بائعا (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٢ ١٦٨) في قاعدة البيانات القديمة. وفي الأشهر الثمانية عشر التي سبقت تنفيذ أوموجا، وُجّهت إلى جميع البائعين الذين تعاملوا تجارياً مع المكتب في السنتين السابقتين دعوة رسمية للتسجيل في قاعدة بيانات موردي الأمم المتحدة في السوق العالمية. وعلى إثر المتابعة المكثفة، سُجّل بنجاح ٢ ٩١١ بائعاً من مجموع البائعين ذوي الصلة البالغ عددهم ٣ ٣٧٢ بائعاً، أي ما يمثل نسبة ٨٥ في المائة منهم. ولم يبد البائعون المتبقون أي استجابة. وسُجّل جميع البائعين الذين لديهم معاملات تجارية جارية مع المكتب. ومع تنفيذ نظام أوموجا، سيختار المكتب بائعيه بالاعتماد على قاعدة بيانات موردي الأمم المتحدة في السوق العالمية، حيث توقف العمل بقاعدة بيانات البائعين القديمة التي سُحبت من الخدمة.

(و) تحسين سبل وصول ومشاركة البائعين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٨٧٢ - سجل المكتب ٤٨١ بائعاً جديدا من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١٥٠) في قاعدة بيانات تسجيل البائعين القديمة. واستنادا إلى قاعدة بيانات موردي الأمم المتحدة في السوق العالمية، ينتمي إلى البلدان النامية ٤٢ في المائة من البائعين المحتملين والحاليين المسجلين لدى المكتب في المستوى ١ (حيث تبلغ

القيمة التقديرية للعقود الممنوحة ٠٠٠ ٥٠٠ دولار أو أقل) والمستوى ٢ (حيث تبلغ القيمة التقديرية للعقود الممنوحة أكثر من ٠٠٠ ٥٠٠ دولار).

البرنامج الفرعي ٦
عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

(أ) تحسين قدرة المنظمة في مجال إدارة أنشطتها

٨٧٣ - قامت دائرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتعزيز أو إنشاء ٣٧ خدمة فنية تشغّل آلياً (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٣٦ خدمة) في جنيف. واستجابت الدائرة لجميع طلبات العملاء المتعلقة بالتشغيل الآلي للمكاتب الداخلية (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١٠٠ في المائة)، ولبّت احتياجات العملاء. وقامت الدائرة أيضا بإعداد أدوات تطوير موحّدة لاستخدامها في التطبيقات الداخلية. وتم تطبيق النماذج ومفاهيم العمل على مشاريع تطوير برامجيات حاسوبية جديدة. وقدمت الخدمات إلى العملاء مع الالتزام بنسبة ١٠٠ في المائة لاتفاقات مستوى الخدمات (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١٠٠ في المائة).

(ب) تحسين مواءمة العمليات الموحدة لإنجاز الخدمات والمشاريع مع أفضل الممارسات

٨٧٤ - قُدِّمت الخدمات العشر التالية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الهدف المحدد لفترة السنتين بمستويات أعلى من النضج، على النحو المحدد في أطر الممارسات الفضلى: توجيه الرسائل، وشبكة الإنترنت، والتخزين، وحفظ نسخ احتياطية/استعادة البيانات، والاتصال اللاسلكي بالإنترنت، والاستضافة، وتطبيقات سطح المكتب، ومكتب الخدمات، وخدمات الوصول عن بعد، وإدارة الرخص. وساعد تنفيذ وتحسين مكتب المساعدة الحالي والبرامجيات التطبيقية على رصد الأداء وترشيد الأنشطة.

البرنامج الفرعي ٧
خدمات المكتبة

(أ) زيادة كفاءة وسهولة الوصول إلى مجموعة أكبر من المراجع المعرفية المسجلة الخاصة بالأمم المتحدة وإلى الموارد المتوفرة في المكتبات الخارجية

٨٧٥ - وفّرت مكتبة الأمم المتحدة في جنيف إمكانية الوصول إلى ١٤٨ ٦٥٨ موردا من موارد المعلومات الرقمية والمنشورة على الإنترنت (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٠٠٠ ٣٦٠). ويبين هذا التقدم أن عددا أكبر من المستخدمين في جميع أنحاء العالم يبدون اهتماما متزايدا بالموارد الإلكترونية التي تتيحها المكتبة. وقام قسم خدمات المكتبة بتنظيم محتوى المعلومات في

٢١ دليلاً مواضيعياً للبحث على الإنترنت، وتصفحها مستخدمون من أكثر من ١٩٠ بلدا. وارتفع عدد زيارات متصفحي الموارد الإلكترونية المتعلقة بالمحفوظات بنسبة أكثر من ٥٢ في المائة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ مقارنة بالفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وأضيفت أيضاً ٨٥٣ ٣٣ وحدة وصفية جديدة إلى فهرس المحفوظات، ونشرت على شبكة الإنترنت ٦٩٨ ٦٠٩ صفحة من الوثائق الرسمية المرقمنة والمحفوظات التاريخية. وفي ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، نُقلت مسؤولية إدارة الموقع الشبكي الخاص بالمكتبة (http://www.unog.ch) من المكتبة إلى دائرة الأمم المتحدة للإعلام. ولذا توقفت المكتبة عن الإبلاغ عن المؤشرات الخاصة بالموقع الشبكي. فهذا الناتج بات تحت مسؤولية دائرة الأمم المتحدة للإعلام.

(ب) تحسين تنفيذ المعايير وأفضل الممارسات المتعلقة بإدارة السجلات عن طريق مكتب الأمم المتحدة في جنيف، من أجل تعزيز الذاكرة المؤسسية للأمم المتحدة

٨٧٦ - استُحدثت عشرة نظم لتصنيف الملفات والجداول الزمنية للاحتفاظ بالسجلات (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١٠). وقامت المكتبة خلال فترة السنتين بنشر منظومة Unite Docs في جنيف من أجل تعزيز المستودع المركزي وإمكانية الوصول عن بعد إلى جميع أنواع وثائق الأمم المتحدة عبر شبكة الإنترنت. وشملت العملية وضع نظم لتصنيف الملفات والجداول الزمنية للاحتفاظ بالسجلات، وتحديد أنواع السجلات والاحتياجات المتعلقة بالبيانات الوصفية، وإعداد نموذج أمني، وترحيل ما تبقى من وثائق قديمة، وإجراء تمارين تدريبية. وتُستخدم منظومة Unite Docs حاليا من قبل الفريق المعني بالخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، والفريق المعني بتنفيذ نظام أوموجا، والمكتبة، ودائرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونُقل إلى نظام إدارة السجلات ١٠٠ غيغابايت من السجلات الإلكترونية (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١ ٠٠٠). وعُلِّق مؤقتا تدشين نظام إدارة السجلات الإلكترونية في جنيف من أجل نشر نظام أوموجا، وواجه المزيد من التأخير بسبب غياب التيقن بشأن التمويل والدعم التقني من مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

(ج) تحسين نشر المعارف لأغراض التبادل الثقافي والتثقيف والحوار بشأن القضايا الرئيسية للأمم المتحدة

٨٧٧ - خلال فترة السنتين، شارك ٦٧ ٣٢٢ شخصاً من عامة الجمهور والأوساط الدبلوماسية (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٥٠ ٠٠٠) في الأنشطة التي نظمتها المكتبة. وشملت تلك الأنشطة ٢٥٠ مناسبة ثقافية اجتذبت أكثر من ٦٣ ٣٥٠ مشاركا و ٤٩ حلقة نقاش بمشاركة ٣ ٩٧٢ مشاركا. ويعكس هذا الاتجاه التصاعدي التعليقات الإيجابية الواردة من الجهات التي شاركت في التنظيم (البعثات والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات الدولية

والمنظمات غير الحكومية) والمشاركين الذين حضروا تلك الأنشطة الذين أقرّوا بقيمة تلك الأنشطة.

الباب ٢٩ زاي
الإدارة، فيينا

أبرز نتائج البرنامج

نفّذ مكتب الأمم المتحدة في فيينا بنجاح الإصلاحات الرئيسية المتصلة ببدء تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ونشر نظام أوموجا، والشروع في تطبيق الإطار المتعلق بمشاركة الأطراف الخارجية، وبدء العمل بنظام استرداد التكلفة الكاملة. وتواصل تعزيز التعاون مع المنظمات الأخرى من خلال تقاسم التكاليف مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الخدمات المشتركة لتقديم المشورة للموظفين. وتلقى المكتب رأياً غير مشفوع بتحفظ بشأن أول بياناته المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. واقتضى الشروع في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بذل جهود هامة من حيث إجراء التعديلات وعمليات الإدماج يدوياً. وتم تجاوز أهداف الأداء بنسبة ٢٠٠ في المائة فيما يتعلق باختيار المرشحين من الدول الأعضاء غير الممثلة والدول الأعضاء الممثلة تمثيلا متدنياً، وبنسبة ١٣ في المائة فيما يتعلق بتحقيق التوازن بين الجنسين في التعيينات في المكتب. وفي مجال المشتريات، تجاوز المكتب الأهداف المحددة بنسبة ٥٠ في المائة فيما يتعلق بعدد البائعين المؤهلين لتلقي دعوات لتقديم العطاءات، وبنسبة ٤١ في المائة فيما يتعلق بعدد البائعين المسجلين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وتجاوزت المكتبة الهدف المحدد لفترة السنتين المتعلق بزيادة استخدام الموارد الإلكترونية بنسبة ٤٦ في المائة. وتحقق قدر أكبر من الاتساق بين خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأفضل الممارسات، وعُزز مكتب المساعدة والبرمجيات التطبيقية الحالية للمساعدة على رصد الأداء والتعليقات الواردة.

التحديات القائمة والدروس المستفادة

شكّل إجراء الإصلاحات التي شملت المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ونشر نظام أوموجا في عام ٢٠١٥، وتطبيق الإطار المتعلق بمشاركة الأطراف الخارجية ونظام الاسترداد الكامل للتكاليف تحديات كبرى للتوجيه التنفيذي

والإدارة على صعيد إدارة التغيير. وستتواصل في عام ٢٠١٦ الجهود الرامية إلى جعل العملاء يستفيدون من هذه التغييرات، وستقدم تدريبات إضافية. وفي مرحلة تكثيف أعمال تشغيل نظام أوموجا وتحقيق استقراره، التي يُتوقع أن تستغرق نحو سنة ونصف، لا يزال من السابق لأوانه تقييم النطاق الكامل لفوائد نظام أوموجا.

٨٧٨ - ويمكن الاطلاع في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/68/6 (Sect.29G)) على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة.

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) إدارة برنامج العمل بفعالية

٨٧٩ - نفذ مكتب الأمم المتحدة في فيينا ١٠٠ في المائة من برنامج عمله (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١٠٠ في المائة) في الوقت المناسب. وشمل ذلك تقديم خدمات الدعم الإداري للمكتب ولعملاء الأمانة العامة للأمم المتحدة الذين يقع مقر عملهم في فيينا. وبالإضافة إلى الإنجازات التي تمت وفقاً للجداول الزمنية المقررة، لا سيما العملية التي نفذت لمرة واحدة بهدف نشر نظام أوموجا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، أنجز المكتب الإطار المتعلق بمشاركة الأطراف الخارجية، ونشر دليلين بشأنه، وطبّق نهج الاسترداد الكامل للتكاليف المتعلقة بالبرامج التي يدعمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

(ب) تعزيز التعاون مع المنظمات الأخرى في النظام الموحد للأمم المتحدة في فيينا

٨٨٠ - شارك المكتب في ١٨ نشاطا (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١٧) بالتعاون مع كيانات أخرى، وأدى ذلك إلى زيادة الكفاءة وتحقيق وفورات في التكاليف. وخلال فترة السنتين، أبرم المكتب اتفاقاً جديداً لتقاسم التكاليف مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بتقديم الخدمات الاستشارية للموظفين.

(ج) تحسين قدرة المنظمة على إدارة تخطيط الموارد، وتهيئة الظروف لنهج متكامل ومنسق يُتبع بشأن الضوابط المالية، ونظم الموارد البشرية، وإدارة سلسلة الإمدادات، والإبلاغ، وصنع القرار بشكل موحد

٨٨١ - مع نشر نظام أوموجا، قرر المكتب وفريق أوموجا في نيويورك، أن ١٤ تطبيقا من التطبيقات المستخدمة حاليا ستُسحب من الخدمة في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦ من أجل ضمان الوصول إلى البيانات القديمة عند الضرورة في مرحلة تكثيف أعمال تشغيل نظام أوموجا.

ونظرا للإطار الزمني المحدد للإخراج من الخدمة، تم الإبقاء على مستوى تطبيقات سير العمل بنسبة ٩٠ في المائة (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٩٠ في المائة) في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

البرنامج الفرعي ٢
تخطيط البرامج والميزانية والحسابات

(أ) تحسين إدارة الموارد العامة للميزانية البرنامجية

٨٨٢ - بلغت نسبة الالتزامات غير المصفاة لفترة السنتين ٥,٦ في المائة (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٣ في المائة). ولتعزيز استعراض الالتزامات غير المصفاة، قدم المكتب لجميع الموظفين توجيهات إضافية من خلال رسائل خاصة ودورات تدريبية والتعامل المباشر مع المنسقين في الشعب ومع الموظفين. وظلت مدة التنفيذ اللازمة لإصدار المخصصات الخارجة عن الميزانية ثلاثة أيام عمل (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٣). وبالإضافة إلى ذلك، خفض المكتب النسبة المئوية للمخصصات غير المرصودة الخارجة عن الميزانية مقابل مجموع المخصصات الخارجة عن الميزانية إلى ١٥ في المائة (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١٥ في المائة).

(ب) تحسين سلامة البيانات المالية

٨٨٣ - أصدر مجلس مراجعي الحسابات رأيا غير مشفوع بأي تحفظ بشأن البيانات المالية لعام ٢٠١٤. ولم يتضمن التقرير المتعلق بتلك البيانات أي نتائج سلبية (الهدف المحدد لفترة السنتين: صفر). ولم ترد في تقارير مكتب خدمات الرقابة الداخلية المتعلقة بمراجعة حسابات المكاتب الميدانية التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أية توصيات ناقدة بشأن مسائل مالية أو غيرها.

(ج) إنجاز المعاملات المالية في الوقت المناسب واتسامها بالدقة

٨٨٤ - في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (حتى فترة التوقف التي يفرضها نظام أوموجا)، أنجزت نسبة ١٠٠ في المائة من التسويات المصرفية (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١٠٠ في المائة) في غضون ٣٠ يوما من نهاية الشهر. وبلغت النسبة المئوية للمدفوعات المتعلقة بالبائعين وتكاليف السفر المجهزة في غضون ٣٠ يوما ٩٣ في المائة (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٩٨ في المائة). وتكمن صعوبة تحقيق الهدف المحدد لفترة السنتين إلى حجم الأعمال الإضافية المتعلقة بالامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، والانتقال إلى نظام أوموجا، والتدريب على استخدام نظام أوموجا، وعدد الحسابات والالتزامات المستحقة القبض التي تعيّن نقلها إلى نظام أوموجا.

البرنامج الفرعي ٣
إدارة الموارد البشرية

(أ) تحسين قدرة الموظفين الحاليين على تنفيذ الولايات

٨٨٥ - استفاد ٣٨ في المائة من الموظفين (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٣٠ في المائة)، مما لا يقل عن خمسة أيام تدريب في السنة. وكان الطلب مرتفعا على حلقات العمل المتعلقة بدعم المسيرة المهنية وحلقة العمل الجديدة بشأن القيم والكفاءات الأساسية. وتلقى الموظفون أيضاً أكثر من ١٠٠ جلسة توجيه فردية في فيينا وفي المكاتب الميدانية. وأظهرت دراسة استقصائية بشأن رضا العملاء في عام ٢٠١٤ أن ٦٦ في المائة من الموظفين (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٦٨ في المائة) أعربوا عن رضاهم عن عموم الخدمات التي تقدمها دائرة إدارة الموارد البشرية.

(ب) تحسين نظام التوظيف والتنسيب والترقية وتيسير تحقيق مزيد من التمثيل الجغرافي ومن التوازن الجنساني للموظفين

٨٨٦ - خلال فترة السنتين، بلغت نسبة المرشحين المنتمين إلى دول أعضاء غير ممثلة أو دول أعضاء ممثلة تمثيلا متدنيا المعينين في وظائف خاضعة للتوزيع الجغرافي ٦٠ في المائة (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٢٠ في المائة)، أي بنسبة ثلاثة من خمسة، من مجموع المرشحين. وبلغت النسبة المئوية للموظفات اللواتي جرى تعيينهن في الفئة الفنية والفئات العليا في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ٤٤,١ في المائة (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٥٠ في المائة)، وبلغت تلك النسبة في مكتب الأمم المتحدة في فيينا ٤٥,٢ في المائة (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٤٠ في المائة). وحقق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الأهداف المحددة في اتفاق الأمين العام مع المدير التنفيذي للمكتب، وهي بلوغ نسبة النساء في المناصب العليا (ف-٥ إلى د-٢) ٣٨ في المائة ونسبة النساء في المناصب غير العليا (ف-١ إلى ف-٤) ٤٦ في المائة. وبلغ متوسط عدد الأيام الفاصلة بين تاريخ صدور الإعلان عن الوظائف الشاغرة إلى تاريخ اختيار شاغليها ١٠٩,٩ أيام لجميع الشواغر العادية المعلن عنها (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١٢٠).

البرنامج الفرعي ٤
خدمات الدعم

(أ) تعزيز خدمات المرافق من حيث النوعية واحترام المواعيد

٨٨٧ - خلال فترة السنتين، بلغت نسبة الخدمات المقدمة وفقا للمعايير المقررة والجداول الزمنية ٩٩ في المائة (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٩٢ في المائة). وأمكن إحراز هذا التقدم بفضل علاقة العمل العالية الجودة مع دائرة إدارة المباني في منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وكذلك المواصفات الواضحة المقدمة بشأن الخدمات المطلوبة وتكليف موظفين بمعالجة كل طلب بالقدر الواجب من العناية.

(ب) تحقيق وفورات في تكاليف السفر لفائدة المنظمة

٨٨٨ - تحققت وفورات في تكاليف السفر بمستوى ٠,٥ في المائة (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٢ في المائة)، وهي نسبة أدنى مما كانت عليه في الماضي. ويتعلق سبب الابتعاد عن الهدف بالتغيير الذي طرأ على نوع درجات الأسعار التي تؤخذ في الاعتبار، من ''الأكثر مرونة'' في الفترات السنتانية السابقة إلى ''التقييدية'' في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، وأدى ذلك إلى فرق ضئيل أو معدوم مقارنة بسعر الشراء الفعلي.

(ج) وفاء خدمات المشتريات تماما بمتطلبات خطط الاقتناء

٨٨٩ - أظهرت الدراسة الاستقصائية بشأن رضا العملاء التي أجريت في عام ٢٠١٥ أن ٩٩ في المائة من العملاء (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٩٠ في المائة) راضون عن خدمات المشتريات. وظل متوسط الوقت الفاصل بين صدور بيان الأعمال ومنح العقود ثمانية أسابيع (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٨ أسابيع).

(د) تعزيز مستوى المنافسة الدولية

٨٩٠ - بلغ مجموع عدد البائعين المؤهلين لتلقي دعوات للمشاركة في تقديم العطاءات ١ ٦٤٨ بائعاً (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١ ١٠٠). وواصل قسم المشتريات تشجيع البائعين على تسجيل أسمائهم في قاعدة بيانات موردي الأمم المتحدة في السوق العالمية (www.ungm.org).

(هـ) تحسين إمكانية وصول ومشاركة البائعين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٨٩١ - بلغ عدد البائعين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ٢٤٨ بائعاً (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١٧٥).

(و) زيادة الوعي بموارد البحث الإلكترونية وزيادة استخدامها

٨٩٢ - سجلت مكتبة الأمم المتحدة في فيينا ١ ٨٩٤ بحثاً شهرياً في قواعد البيانات الإلكترونية (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١ ٣٠٠). ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى أنشطة التوعية التي تضطلع بها المكتبة، والتدريب، وتمتع الموظفين بمجموعة من المهارات التقنية المتقدمة، وتوثيق التعاون بين كبار الموظفين والمكتبة.

البرنامج الفرعي ٦
عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

(أ) تحسين قدرة المنظمة في مجال إدارة أنشطتها

٨٩٣ - قامت دائرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمتابعة ورصد ٩٠ في المائة من طلبات العملاء المتعلقة بالتشغيل الآلي للمكاتب الداخلية والاستجابة لها (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٩٠ في المائة). وبلغت نسبة الخدمات الفنية التي جرى تعزيزها أو تشغيلها آليا ٩٠ في المائة (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٩٠ في المائة). وخلال فترة السنتين، لبّت الدائرة احتياجات المكاتب القطرية التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في جميع أنحاء العالم عن طريق برنامج حاسوبي جديد يتعلق بالمخدرات والجريمة وأدوات تطوير موحدة للتطبيقات الداخلية. وسُحبت التطبيقات التي لم تعد ثمة حاجة إليها، وتم تعزيز أو تعديل التطبيقات الأخرى ليتاح تطبيقها على نطاق المنظومة بأسرها. وأنشئ فريق مشترك للخدمات التنظيمية بهدف الإشراف على العمليات وكفالة الاتساق على صعيد الإدارة والنماذج المستخدمة. وبلغت نسبة خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تفي بمعايير اتفاقات مستوى الخدمات أو تتجاوزها ٩٨ في المائة (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٩٨).

(ب) تعزيز مواءمة العمليات الموحّدة المتعلقة بتقديم الخدمات وإنجاز المشاريع مع أفضل الممارسات

٨٩٤ - بلغت نسبة خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي حققت مستويات أعلى من النضج ٩٠ في المائة (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٩٠ في المائة). وشملت الحلول المطبّقة

نظم إدارة البرامجيات، ونظم إدارة التغيير، ونظم إدارة نسخ البيانات الاحتياطية، وساعدت على رصد الأنشطة وترشيدها.

الباب ٢٩ حاء
الإدارة، نيروبي

الملامح البارزة لنتائج البرامج

شرع مكتب الأمم المتحدة في نيروبي في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بنجاح في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ وأعدّ الأرصدة الافتتاحية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٤. وطُبّق نظام أوموجا فعليا في المكتب في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٥، في إطار المجموعة ٣، وتم تدريب أكثر من ٧٠٠ موظف من موظفي المكتب وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بوصفهم المستعملين النهائيين للنظام. وعمل المكتب على إعادة ترتيب الأولويات، وترشيد الأنشطة وإعادة النظر في جداولها، واستعراض خطط العمل وأعباء العمل فيما يتعلق بأنشطة التأهب الإجمالية لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ونظام أوموجا. ورُصد أداء الخدمات باستخدام مؤشرات أداء رئيسية اختارها العملاء ضمن قائمة معايير مستوى الخدمات. ونجح المكتب في تطبيق أداة إدارة عرض إنسبيرا. وعقدت حلقة دراسية مشتركة عن أعمال المشتريات لفائدة كينيا والصومال شارك فيها ٢٠٠ مشارك يمثلون بائعين محليين وعالميين. وبدأ استخدام بطاقة أسعار الخدمات المشتركة باعتبارها مبادرة رئيسية تهدف إلى تبسيط عمليات الميزنة وإعداد الفواتير. ونشر المكتب تطبيقات جديدة وأدخل تحسينات على النظم القائمة لتحقيق قدر أكبر من الكفاءة. وأدخلت تحسينات على المرافق الموجودة في نيروبي، شملت تحسينات على المرافق المركزية لخدمات المطاعم، وتجديد الهيكل الأساسي للكافيتريا الرئيسية، بما في ذلك استبدال النظم الكهربائية والميكانيكية ونظم السباكة والغاز عند الاقتضاء، وتركيب نظم أكثر كفاءة لتسخين المياه بالطاقة الشمسية.

التحديات والدروس المستفادة

شكل نشر نظام أوموجا تحدياً رئيسيا خلال فترة السنتين. وشارك كبار الموظفين في تنفيذ النظام ونشره وتكثيف أعمال تشغيله وإعادة ترتيب الأولويات

بشأنه؛ وبالتالي لم تتحقق بعض الأهداف التشغيلية واقتضت الضرورة ترحيلها إلى فترة السنتين المقبلة. وتسبب تفشي فيروس إيبولا في غرب أفريقيا في قضاء المكتب وقتا طويلا في الاستعداد لاحتمال انتشار الفيروس إلى كينيا، وتقديم إحاطات إلى الموظفين الموفدين إلى المنطقة. وأوفدت ممرضة إلى سيراليون لدعم الاستجابة، وأدى ذلك إلى تحميل الموظفين المتبقين ما يفوق طاقتهم من العمل. وأثّر عدم كفاية نوعية البنية الأساسية تأثيراً سلبياً في قدرة المكتب على توفير خدمات موثوقة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وثمة تحديات أخرى تتعلق بانقطاع التيار الكهربائي وعدم استقرار الهياكل الأساسية الكهربائية والميكانيكية القديمة؛ ومسألة حسن توقيت التخطيط للمشتريات من قبل الجهات الطالبة؛ وحالات التأخير في عمليات الاستعراض التي يقوم بها مجلس الاستعراض المركزي.

٨٩٥ - يمكن الاطلاع في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/68/6 (Sect.29H)) على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة.

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) تحسين الأداء الإداري باعتماد سياسات وإجراءات وطرق وأدوات وأساليب جديدة أو محسَّنة للمهام الإدارية والخدمية لشعبة الخدمات الإدارية

٨٩٦ - أدارت شعبة الخدمات الإدارية في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي بفعالية ما يقدم لمكاتبها وعملائها خلال فترة السنتين من خدمات إدارية وخدمات دعم ذات صلة. وحسّنت شعبة ١٠ سياسات وإجراءات وأدوات (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١٨). ومع نشر نظام أوموجا، رُكّزت الجهود على تحقيق الاستقرار في إنجاز العمليات الحالية، ولذا لم يتحقق ذلك الهدف بشكل كامل. ومن بين التحسينات التي أُجريت على التطبيقات الموجودة موافقة تعهد لإدارة المباني، وإدارة المحفوظات، وإعداد الفواتير إلكترونيا، وقاعدة بيانات التمويل، ونظام التسجيل المسبق للزوار، وتقديم طلبات الإجازات إلكترونيا، وإبلاغ سلطات البلد المضيف، وإعداد التقارير وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وتقارير تحليل الأعمال. وفي إطار المجموعة ٣، بدأ المكتب تطبيق نظام أوموجا في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٥، ودرّب أكثر من ٧٠٠ من موظفي مكتب الأمم المتحدة في نيروبي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بوصفهم المستخدمين النهائيين للنظام. ومن أجل التحضير لنظام أوموجا، أطلعت جميع الدوائر التابعة للشعبة بأنشطة إعادة ترتيب الأولويات وإعادة ندب الموظفين.

(ب) تحسين أساليب تصريف الأعمال من حيث الكفاءة والإنتاجية

٨٩٧ - تم رصد أداء الخدمات من خلال مؤشرات أداء رئيسية اختارها العملاء من قائمة من معايير مستوى الخدمات في مجالات التمويل، والموارد البشرية، وخدمات الدعم، وتكنولوجيا المعلومات. وبلغ عدد اتفاقات مستوى الخدمة مع مكاتب العملاء ستة اتفاقات (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٧). وخلال فترة السنتين، تحول تركيز الأنشطة إلى تنفيذ نظام أوموجا وتقديم الخدمات إلى العملاء الحاليين، بدلا من توقيع اتفاقات جديدة لمستوى الخدمات. وأجرى المكتب مناقشات مع العملاء بشأن تقديم الخدمات عبر نظام أوموجا لكفالة وضوح الأدوار والمسؤوليات. ومن بين المبادرات الجديرة بالثناء تنظيم حلقة دراسية مشتركة لكينيا والصومال عن أعمال المشتريات لفائدة البائعين المحليين والعالميين، والحدّ من حوادث انقطاع الإنترنت المعقدة، وتبسيط عملية وضع الميزانية مع بدء استخدام بطاقة أسعار الخدمات المشتركة.

(ج) إدارة برنامج العمل بفعالية

٨٩٨ - نفذت الشعبة ٦٠ في المائة من خطة عملها في الوقت المناسب (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١٠٠ في المائة)، وذلك بتأثير نظام أوموجا وإعادة توزيع الموارد من أجل تنفيذ مشروع أوموجا. وجرى التواصل مع الموظفين، وشمل ذلك إجراء لقاءات مفتوحة معهم، لضمان انخراط جميع الموظفين بصورة كاملة في هذه العملية وتوعيتهم بجميع التغييرات. وبذلت الشعبة جهودا مشتركة مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لصياغة سياسة مشتركة بشأن الهواتف المحمولة نُشرت في شباط/فبراير ٢٠١٥.

البرنامج الفرعي ٢
تخطيط البرامج والميزانية والحسابات

(أ) تحسين إدارة الموارد العامة للميزانية البرنامجية

٨٩٩ - بلغت نسبة الالتزامات المخفضة والالتزامات الملغاة من الفترات السابقة ٤,٤ في المائة (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٤,٥ في المائة) بسبب قلة الأنشطة خلال فترة تخفيض ثم تكثيف أعمال التشغيل المرتبطة بتطبيق نظام أوموجا. وتواصل توفير الموارد الخارجة عن الميزانية ضمن الفترة الزمنية القياسية البالغة يومين (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٢). وبلغ الفرق بين المخصصات الخارجة عن الميزانية والنفقات نسبة ٢٥ في المائة (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١٥ في المائة). وما فتئ أداء الميزانية يستعيد الزخم مع تحقق استقرار نظام أوموجا تدريجيا.

(ب) الموافقة في الوقت المناسب على ميزانيات الموارد الخارجة عن الميزانية وقيام العملاء بدفعها في الوقت المناسب

٩٠٠ - تم إقرار الموارد الخارجة عن الميزانية مع أدنى حد من التعديلات في غضون ٣٠ يوما (هدف فترة السنتين: ٣٠). وبلغت نسبة المبالغ المستحقة القبض من خارج الميزانية على مدى ١٢ شهرا ٨ في المائة (هدف فترة السنتين: ٦٠ في المائة). وجرى تكثيف الجهود المبذولة من أجل التخلص من الأرصدة غير المسددة قبل بدء العمل بنظام أوموجا.

(ج) تحسين سلامة البيانات المالية

٩٠١ - صدرت البيانات المالية الشهرية لكل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وموئل الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي وفقا للجدول الزمني المحدد. ونجحت دائرة الميزانية والإدارة المالية في دعم مراجعة حسابات مكتب الأمم المتحدة في نيروبي والبيانات المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة في عام ٢٠١٤. وقدم مجلس مراجعي الحسابات تقريرا غير مشفوع بتحفظات بدون أي ملاحظات رئيسية في إطار مراجعة الحسابات وفي ظل غياب أي نتائج سلبية لمراجعة الحسابات (هدف فترة السنتين: صفر).

(د) إجراء معاملات مالية دقيقة في الوقت المناسب

٩٠٢ - بلغت النسبة المئوية للمدفوعات التي جرى تجهيزها والمعاملات التي جرى تقييدها في غضون ٣٠ يوما من استلام جميع الوثائق اللازمة نسبة ٩٣ في المائة (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة). ويمكن أن يعزى الانحراف عن الهدف إلى المشاكل التي صادفت نظام أوموجا في بداياته. وأُنجزت نسبة ٩٩ في المائة من التسويات المصرفية (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة) في غضون ٣٠ يوما من نهاية الشهر. وبالإضافة إلى الأعمال اليومية التي يقوم بها المكتب، فإنه قد تناول عبء عمل لا يستهان به فيما يتصل باعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وتنفيذ مشروع أوموجا، وإقفال الحسابات.

البرنامج الفرعي ٣
إدارة الموارد البشرية

(أ) تحسين قدرة الموظفين الحاليين على تنفيذ الولايات

٩٠٣ - خلال فترة السنتين، استفاد ٧٧ في المائة من الموظفين (هدف فترة السنتين: ٧٥ في المائة) من خمسة أيام تدريب في العام، وهو الهدف المقرر كحد أدنى للتدريب. وأدى بدء العمل بنظام أوموجا في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٥ إلى تركيز قوي لأنشطة التدريب بالنسبة

للمستعملين لأغراض المعاملات وعموم المستعملين، بينما انخفض عدد أنشطة التدريب العادية. ومع تزايد زخم نظام أوموجا واستقرار النظام، سوف تجرى دراسات استقصائية وتنظَّم مجموعات اختبار في الربع الأول من عام ٢٠١٦ لقياس مدى رضا العملاء وفعالية التدريب.

(ب) تحسين الخدمات المتعلقة بالصحة المهنية

٩٠٤ - قدم المكتب خدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك الاستشارات الطبية، وشهادات الأهلية الصحية للعمل، وتصاريح السفر ومعالجة حالات الإجلاء الطبي، وطلبات الإجازة المرضية والمتعلقة بالعجز، فلبى بذلك احتياجات ٨٥٠ ٢ موظفا أثناء زيارتهم للمكتب. واستخدم المكتب وقت الانتظار في العيادة كطريقة لقياس النوعية ومدى رضا العملاء على الخدمات المقدمة. وبلغ متوسط وقت الانتظار ٢,٣ دقيقة، وقام طبيب بفحص ٩٤,٣ في المائة من المرضى (هدف فترة السنتين: ٩٥ في المائة) في غضون ١٥ دقيقة من دخول العيادة. ومن أصل ٥٠٠ ٤ شهادة من شهادات الأهلية الصحية، تم إنجاز ٨٢ في المائة (هدف فترة السنتين: ٩٠ في المائة) في غضون خمسة أيام عمل.

(ج) تحسين عملية استقدام الموظفين وتنسيبهم وترقيتهم، بالإضافة إلى تيسير زيادة التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين في أعداد الموظفين

٩٠٥ - حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، تم اختيار تسعة في المائة من المرشحين (هدف فترة السنتين: ٢ في المائة) من الدول الأعضاء غير الممثلة والممثلة تمثيلا ناقصا لشغل وظائف خاضعة لنظام النطاقات الجغرافية. ومن أصل ٢٣ موظفا في المناصب العليا (التي تتراوح في الرتبة بين ف-٥ و مد-٢)، كانت نسبة ٢٧ في المائة من النساء، في حين بلغت نسبة النساء من أصل ٨٣ موظفا في المناصب غير العليا (التي تتراوح في الرتبة بين ف-١ و ف-٤) ٥٢ في المائة. وبلغت نسبة التمثيل الإجمالي للموظفات في الفئة الفنية وما فوقها ٣٩,٥ في المائة (هدف فترة السنتين: ٣٨ في المائة). وبلغ متوسط عدد الأيام اللازمة لاستقدام الموظفين من تاريخ صدور إعلانات الشواغر إلى تاريخ اختيارهم ١٣٦ يوما (هدف فترة السنتين: ١٠٠).

البرنامج الفرعي ٤
خدمات الدعم

(أ) تحسين نوعية خدمات المرافق وحُسن توقيتها

٩٠٦ - بلغ عدد الأعطال التي تصيب نظم البنية التحتية فيما يخص جميع الخدمات، بما فيها الخدمات الكهربائية والميكانيكية والمتعلقة بالسباكة والتنظيف والبستنة وهندسة المناظر الطبيعية، ٦٠٠ ٦ عطل خلال فترة السنتين (هدف فترة السنتين: ٥٠٠ ٨). وقد أُدخلت تحسينات على خدمات المرافق، بما في ذلك تحديث مرافق خدمات المطاعم المركزية ومرافق الخدمات الطبية المشتركة، وتجديد البنية التحتية للكافيتريا الرئيسية، وإصلاح أو استبدال النظم الكهربائية ونظم السباكة وتسخين المياه بالطاقة الشمسية ونظم أنابيب الأوكسجين، مما أدى إلى خفض عدد الأعطال المقدرة.

(ب) تحسين إدارة المرافق

٩٠٧ - لقد تمت الاستجابة لجميع طلبات صيانة المرافق في غضون متوسط المهلة العادية الذي يبلغ ثلاث ساعات. وجرى خلال فترة السنتين توحيد وتحديث نسبة مائة بالمائة من برامج صيانة الأصول العقارية في مجالات البنى التحتية الكهربائية والمدنية (هدف فترة السنتين: ٩٥ في المائة).

(ج) الوفورات المحققة بالنسبة لكامل تكاليف السفر

٩٠٨ - حقق المكتب وفورات قدرها ٧٠ في المائة بالنسبة لكامل تكاليف السفر (هدف فترة السنتين: ٨٥ في المائة). واستجابة لتغيير سياسة السفر خلال السنة الماضية، قامت الخطوط الجوية التي أبرمت اتفاقات مع المكتب لمنحه تخفيضات تفضيلية بتعديل هياكل التخفيض لديها لكي تزيد من قدرتها التنافسية فيما يخص تذاكر السفر في الدرجة الاقتصادية. وقامت بعض الخطوط الجوية بزيادة درجة المرونة في أسعار التذاكر التي كانت مقيَّدة في السابق.

(د) تقديم خدمات مشتريات تفي بالكامل بمتطلبات خطط الاقتناء

٩٠٩ - أبقى قسم المشتريات على ١٦ في المائة من الاتفاقات الاستراتيجية الطويلة الأجل (هدف فترة السنتين: ١٦ في المائة) من قبيل طلبات الشراء الشاملة والعقود الإطارية. وقام المكتب بتبسيط عملية شراء خدمات الفنادق/المؤتمرات باستخدام الاتفاق الطويل الأجل الذي وضعته اليونيسيف، وتعاون مع قسم المشتريات في مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة

الاتحاد الأفريقي في الصومال من أجل الحصول على التدريب العملي للموظفين بغرض دعم مقدمي طلبات الشراء أثناء تنفيذ نظام أوموجا. وظل متوسط عدد الأسابيع التي تفصل بين إصدار كراسة الشروط النهائية ومَنْح العقد في عمليات الاقتناء الرئيسية يبلغ ١٦ أسبوعا (هدف فترة السنتين: ١٤). ويعزى الفرق إلى أن التفاوض على العقود مع البائعين يستغرق وقتا أطول مما كان متوقعا.

(هـ) تعزيز مستوى المنافسة الدولية

٩١٠ - بحلول نهاية فترة السنتين، كان قد تم تسجيل ٥٤٧ بائعا (هدف فترة السنتين: ١٢٠) في قاعدة بيانات تسجيل البائعين، وكانوا مؤهلين للمشاركة في تقديم العطاءات. وتم تبسيط إجراءات التسجيل في بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات، فزاد عدد البائعين الذين أبدوا اهتمامهم بإجراء معاملات تجارية مع المكتب. ولا يتسنى حاليا تسجيل البائعين إلا من خلال البوابة العالمية للمشتريات، وتجري هذه العملية مركزيا في المقر؛ وبالتالي لا يمكن تحديد البائعين الذين أبدوا اهتماما خاصا بإجراء معاملات تجارية مع المكتب. وعقد المكتب، بالاشتراك مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة في نيروبي، حلقتين دراسيتين في مجال الأعمال التجارية تناولتا مسألة إجراء معاملات تجارية مع الأمم المتحدة لفائدة ٢٠ من البائعين المحليين والعالميين.

(و) تحسين إمكانية استفادة البائعين في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من عملية الشراء التي تقوم بها الأمم المتحدة، ومشاركتهم فيها

٩١١ - سجل المكتب زيادة ملحوظة في عدد البائعين المسجلين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، من ٧٠ بائعا في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى ١٢٧ بائعا في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ٨٠). وقد تحسن مستوى فهم وامتثال شروط التسجيل، وهو ما ربما أسهم في تلك الزيادة.

البرنامج الفرعي ٦
عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

(أ) تحسين قدرة المنظمة على إدارة أنشطتها

٩١٢ - قامت دائرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتشغيل ٧٠ خدمة من الخدمات الفنية تشغيلا آليا أو بتعزيزها (هدف فترة السنتين: ٧٠) في نيروبي. وشُغِّلت خمس خدمات يدوية تشغيلا آليا في عام ٢٠١٤، وهي تتعلق بتطبيقات الموافقة على إعلانات التبرع،

وإدارة المحفوظات، وإدارة السجلات، والتمويل الطوعي، والحجز للزوار. وخمسة وسبعون في المائة من خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (هدف فترة السنتين: ٨٠ في المائة) جرى تشغيلها آليا وتعزيزها. وقام المكتب بنشر نظام لكشف حالات اختراق البنية التحتية للشبكات؛ وأقام وصلة آمنة مع المكاتب الأخرى الموجودة خارج المقر؛ ونشر نظماً وتكنولوجيا فعالة من حيث التكلفة وملائمة للبيئة؛ وقام بدمج وإدارة نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المجزأة من خلال عملية التوحيد واستخدام برامج وبنى تحتية مشتركة؛ ودعَم نظام أوموجا من خلال بنى تحتية ونظم مستقرة وموثوقة. وبلغت النسبة المئوية لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تستوفي مستويات الخدمة المتفق عليها ٨٥ في المائة (هدف فترة السنتين: ٩٠ في المائة). ويمكن أن يعزى الانحراف عن الهدف إلى إعادة ترتيب أولويات الأنشطة خلال تنفيذ نظام أوموجا، وتأخر استقدام موظف لشغل وظيفة شاغرة في مجال تقديم الخدمات للعملاء، وتأخر العملاء في الانضمام إلى شبكات الخدمات المدارة.

(ب) تحسين مواءمة العمليات الموحدة لتقديم الخدمات وإنجاز المشاريع مع أفضل الممارسات

٩١٣ - جرى خلال فترة السنتين تعهد وتنفيذ ثمانين تطبيقا ومهمة من مهام سير العمل (هدف فترة السنتين: ٨٠). وعزز المكتب المعارف التشغيلية للموظفين عن طريق تقديم إحاطات عن مختلف جوانب التكنولوجيا، وقام بتخفيض حالات انقطاع الخدمات التشغيلية إلى أدنى حد. وبالإضافة إلى ذلك، قام بوضع وتنفيذ منهجية لحل المشاكل بالتدرج ومستودعا لقواعد المعارف، إلى جانب إجراءات تشغيل موحدة صارمة من أجل تحقيق المستويات المرجعية للخدمة المتفق عليها.

الباب ٣٠
الرقابة الداخلية

أبرز نتائج البرامج

واصل مكتب خدمات الرقابة الداخلية تعزيز الرقابة في المنظمة فيما يتعلق بمواردها وموظفيها من خلال أنشطة التحقيق والمراجعة الداخلية للحسابات والتفتيش والتقييم. وعملا بقرار الجمعية العامة ٢٥٣/٦٩، تُنشر تقارير المراجعة الداخلية للحسابات والتقييم حاليا على الموقع الشبكي للمكتب. وأصدرت شعبة المراجعة الداخلية للحسابات ١ ٨٠١ توصية فيما يخص ٣٦٩ مهمة، وقد كانت

١٦٤ من تلك التوصيات (٩ في المائة) جوهرية، بينما كانت ١ ٦٣٧ توصية (٩١ في المائة) عبارة عن توصيات هامة. ونُفِّذت نسبة تناهز ٧٤ في المائة من التوصيات المنبثقة عن مراجعة الحسابات التي حان موعد تنفيذها في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، وكانت ١٢٨ توصية من بينها عبارة عن توصيات جوهرية. وأصدرت شعبة التفتيش والتقييم ما مجموعه ١٧ تقريرا (١٠ تقييمات برنامجية، وخمسة تقييمات لعمليات حفظ السلام، وتقييم مواضيعي لنظام رصد وتقييم الأهداف الإنمائية للألفية الذي تعتمده الأمانة العامة، والتقرير الذي يقدم كل سنتين عن تعزيز دور التقييم في الأمانة العامة)، فضلا عن بطاقات تقييم الأمانة العامة. ونُفِّذت خلال فترة السنتين بالكامل نسبة أربعة وستين في المائة من التوصيات الناشئة عن التقييم التي حان موعد تنفيذها. وأصدرت شعبة التحقيقات ٢٧٣ تقريرا تضمنت ٢٢١ توصية. وحددت الشعبة عددا من المشاريع العالية المخاطر، وبدأت سلسلة من التحقيقات في أنشطة الشركاء المنفذين. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت شعبة التحقيقات التدريب لأزيد من ١٠٠ من الموظفين المسؤولين عن التحقيقات.

التحديات القائمة والدروس المستفادة

بناء على الدروس المستفادة خلال فترة السنتين السابقة، واصل المكتب تنقيح المنهجية التي يتبعها في التخطيط استنادا إلى المخاطر وتحسين توقيت التقارير وجودتها. ونتيجة لذلك، ركزت شعبة التحقيقات على زيادة الاهتمام بصياغة توصياتها، بينما قامت شعبة التفتيش والتقييم بتنقيح دليلها للتقييم وبإضافة مبادئ توجيهية ونماذج جديدة. وقامت شعبة المراجعة الداخلية للحسابات بتنقيح مؤشرات الأداء الرئيسية لديها وما يرتبط بها من أدوات الإبلاغ، واستمرت في التواصل مع العملاء من أجل تحسين توقيت تنفيذ التوصيات المنبثقة عن مراجعة الحسابات ومتابعة رصدها. وبالإضافة إلى ذلك، قررت شعبة التحقيقات تجميع الدورات التدريبية المقبلة في موقع إقليمي واحد من أجل خفض التكاليف.

٩١٤ - تستند النتائج المذكورة أعلاه إلى تنفيذ نسبة ٩٤ في المائة من النواتج المقررة والقابلة للقياس الكمي البالغ عددها ٧٣ ناتجا، مقارنة بنسبة ٩٩ في المائة في فترة السنتين السابقة. وزاد عدد النواتج الإضافية المنفذة بمبادرة من الأمانة العامة من لا شيء في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى أربعة نواتج في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

٩١٥ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/68/6 (Sect.30)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) زيادة التقيد بمواعيد تقديم الوثائق

٩١٦ - لقد قدَّم مكتب خدمات الرقابة الداخلية ١٠٠ في المائة من وثائق ما قبل الدورة وفقا للمواعيد النهائية المحددة. وإذ يسلم المكتب بأن التخطيط والرصد المسبقين يؤديان دورا حاسما في ضمان التقيد بالمواعيد المقررة، فإنه وضع آلية تتبعٍ لضمان إعداد التقارير وفقا للجدول الزمني المحدد.

(ب) مواصلة التعاون مع هيئات الرقابة الأخرى في الأمم المتحدة

٩١٧ - واصل المكتب التنسيق بانتظام مع غيره من هيئات الأمم المتحدة الرقابية، بما فيها مجلس مراجعي الحسابات ووحدة التفتيش المشتركة، تجنّبا للازدواجية أو التداخل في الأعمال الرقابية وللتقليل من الفجوات في التغطية إلى الحدّ الأدنى. وإلى جانب تبادل خطط العمل، عقد المكتب ١١ اجتماعا (هدف فترة السنتين: ١١ اجتماعا) مع مجلس مراجعي الحسابات ووحدة التفتيش المشتركة لمناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك.

(ج) استقدام الموظفين وتنسيبهم في الآجال المحدّدة

٩١٨ - خلال فترة السنتين، خفض المكتب متوسط عدد الأيام التي تظل فيها وظيفة من الفئة الفنية شاغرة إلى ١١١ يوما (هدف فترة السنتين: ١٥٠ يوما).

البرنامج الفرعي ١
المراجعة الداخلية للحسابات

(أ) زيادة الإسهام في عمليات صنع القرار لدى الدول الأعضاء، وزيادة قدرة الأمانة العامة على اتخاذ الإجراءات المناسبة على أساس عمليات المراجعة الداخلية للحسابات بما يعزز عمليتي الرقابة والحوكمة الداخليتين ويحسن إدارة المخاطر

٩١٩ - خلال فترة السنتين، ورد في ٢١ من قرارات الجمعية العامة وتقارير مختلف الهيئات الحكومية الدولية للأمم المتحدة (هدف فترة السنتين: ١٨) إقرار بدور تقارير مراجعة الحسابات التي تُعدها شعبة المراجعة الداخلية للحسابات في عملية اتخاذ القرارات لديها بهدف تحسين إدارة الموارد البشرية والمالية والبرنامجية والمتعلقة بالموارد المادية للأمم المتحدة. وقدَّمت الشعبة دراستها

الاستقصائية السنوية لمدى رضا العملاء لرؤساء المكاتب والإدارات والبعثات. وبلغت نسبة الردود المسجلة ٦٤ في المائة في عام ٢٠١٤ و ٨٩,١ في المائة في عام ٢٠١٥. وإجمالا، أعرب ٩٢ في المائة من المجيبين (هدف فترة السنتين: ٩٥ في المائة) عن ارتياحهم لتقارير المراجعة الداخلية للحسابات، واتفقوا مع الرأي القائل إن هذه التقارير ساهمت في تحديد المخاطر الرئيسية وإدارتها، وفي فعالية الضوابط الداخلية من حيث التكلفة وفعالية عملية الحوكمة، كما ساهمت في متابعة التوصيات باتخاذ إجراءات تصحيحية على النحو المناسب.

(ب) تحسين مستويات الكفاءة والفعالية في تنفيذ الولايات وتعزيز ممارسة مديري البرامج للمساءلة

٩٢٠ - أصدرت شعبة المراجعة الداخلية للحسابات ١ ٨٠١ توصية فيما يخص ٣٦٩ مهمة خلال فترة السنتين، وقد كانت ١٦٤ من تلك التوصيات (٩ في المائة) جوهرية، بينما كانت ١ ٦٣٧ توصية (٩١ في المائة) عبارة عن توصيات هامة. وكان الغرض من هذه التوصيات تحسين كفاءة وفعالية العمليات وتعزيز مساءلة مديري البرامج. وقبِل مديرو البرامج جميع التوصيات باستثناء توصيتين، كما أعربوا عن قبولهم لما يرتبط بها من مخاطر. وترصد الشعبة تنفيذ توصياتها سنويا بالنسبة للتوصيات الهامة، وكل ثلاثة أشهر بالنسبة للتوصيات الجوهرية. ونفذ مديرو البرامج ما يقرب من ٧٤ في المائة من التوصيات المنبثقة عن مراجعة الحسابات (هدف فترة السنتين: ٧٠ في المائة). وأعرب مديرو البرامج عن قبولهم لجميع التوصيات الجوهرية الصادرة فيما يتصل بقضايا المساءلة والكفاءة والفعالية، وعددها ٧٣ توصية، أي بنسبة ١٠٠ في المائة (هدف فترة السنتين: ٩٥ في المائة).

البرنامج الفرعي ٢
التفتيش والتقييم

(أ) زيادة الإسهام في عمليات صنع القرار لدى الدول الأعضاء، وزيادة قدرة الأمانة العامة على اتخاذ الإجراءات المناسبة على ضوء عمليات التفتيش والتقييم التي يجريها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، بما في ذلك التقييمات الذاتية، والتي تتناول مدى وجاهة وكفاءة وفعالية البرامج والمسائل المواضيعية

٩٢١ - أنجزت شعبة التفتيش والتقييم ١٠ تقييمات برنامجية (هدف فترة السنتين: ٧) كانت مقررة لفترة السنتين بالنسبة لكل من إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، وإدارة شؤون السلامة والأمن، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر

الكاريبي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والأونكتاد، ومركز التجارة الدولية، فضلا عن التقييم المواضيعي للنظام الذي تتبعه الأمانة العامة في رصد وتقييم الأهداف الإنمائية للألفية. وفي مجال حفظ السلام، أنجزت الشعبة عمليات تقييم لحماية المدنيين، والحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وللقدرات الشرطية الدائمة وتدريب القيادات العليا، كما أنجزت استعراض الأطر المنطقية لأنشطة مختارة في مجال حفظ السلام. وسجلت الشعبة معدل تنفيذ بنسبة ٦٤ في المائة (هدف فترة السنتين: ٦٠ في المائة) فيما يخص توصياتها الناشئة عن التقييم.

البرنامج الفرعي ٣
التحقيقات

(أ) تحسين نوعية التحقيقات ومواعيد تقديمها بما يتيح اتخاذ إجراءات فعالة فيما يتصل بسوء السلوك

٩٢٢ - خلال فترة السنتين، قامت شعبة التحقيقات بتصفية نسبة لا بأس بها من قضايا التحقيق المتأخرة، وأجرت مراقبة منهجية لنوعية التقارير والتوصيات الصادرة في مجال التحقيق. فكانت النتيجة أن باتت تقارير ونتائج التحقيقات تشكّل سنداً أقوى لاتخاذ الإجراءات الموصى بها، بما في ذلك فرض العقوبات التأديبية و/أو استرداد الأموال. وحددت الشعبة عددا من المشاريع العالية المخاطر، وبدأت سلسلة من التحقيقات في أنشطة الشركاء المنفذين. وقُدِّمت تقارير الشعبة في غضون المهلة الزمنية المحددة في ٧٥ في المائة من الحالات (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة). أما تخفيض الموارد من الموظفين نتيجة لعمليات نشر الموظفين في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى استجابة للزيادة المفاجئة لحالات الاستغلال والاعتداء الجنسيين، فقد أثر على مدى إنجاز التحقيقات في أماكن أخرى. كما أثرت القيود المالية التي تحد من السفر لأغراض التحقيقات تأثيرا سلبيا على قدرة المكتب على إقفال التحقيقات في غضون المهلة الزمنية المحددة. وبالمثل، ففيما يخص ٧٥ في المائة من تقارير التحقيق (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة)، بدأت عمليات تطبيق التدابير التصحيحية في غضون ١٢ شهرا. وتقع المسؤولية عن اتخاذ التدابير التصحيحية على عاتق مكاتب وإدارات أخرى؛ وبالتالي، فإن توقيت تطبيق هذه التدابير خارج عن سيطرة المكتب.

(ب) تعزيز الوعي لدى موظفي الأمم المتحدة، بمن فيهم مديرو البرامج وغيرهم من الموظفين، لمنع سوء السلوك أو التصدي له بشكل مناسب

٩٢٣ - تم تعزيز الوعي في صفوف موظفي الأمم المتحدة لمنع سوء السلوك أو التصدي له بشكل مناسب. وأسفرت برامج التدريب على التحقيق التي وضعت حديثا عن تعزيز القدرة على التحقيق وإضفاء الطابع الاحترافي على وظيفة التحقيق على نطاق المنظمة. وقامت الشعبة بتدريب ١٠٠ في المائة من موظفيها المسؤولين عن التحقيقات خلال فترة السنتين (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة). وشاركت الشعبة أيضا في ستة أنشطة للتوعية (هدف فترة السنتين: ٤)، حضرها أكثر من ١٠٠ من الموظفين الميدانيين. وواصلت الشعبة رصد النسبة المئوية للحالات المبلغ عنها إلى المكتب من جانب موظفي الأمم المتحدة، التي بلغت ٨٧ في المائة (هدف فترة السنتين: ٨٠ في المائة)، كوسيلة بديلة لقياس مدى زيادة الوعي.

الباب ٣٤
السلامة والأمن

أبرز نتائج البرامج

واصلت إدارة شؤون السلامة والأمن ضمان إنجاز عمليات الأمم المتحدة في المناطق المعرضة للخطر على نحو متزايد. واستتبع ظهور تهديدات أمنية جديدة وتغير البيئة الأمنية ظهور أولويات تشغيلية جديدة، وإعادة النظر فيها على أساس جغرافي، وتعزيز الأصول الأمنية الميدانية، وزيادة عمليات النشر في حالات الطوارئ زيادة كبيرة، وتعزيز القدرات التحليلية. واستمر تعزيز الشراكات القائمة داخل نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن على نحو مشترك بين الوكالات ومن خلال الاتصالات الثنائية. واستمر التعاون مع الشركاء في مجال تقديم المساعدات الإنسانية، مما أدى إلى ارتفاع مستوى الوعي بالمسائل الأمنية على جميع المستويات. وتم وضع دورة للتعلم الإلكتروني في مجال إدارة المخاطر الأمنية، وشُرع في تنفيذ مشروع لتدريب المدربين في إطار دورة التوعية بأمن المرأة. وصدرت أول سياسة للسفر الجوي من أجل تقديم توجيهات منسقة على نطاق المنظومة. ونجحت جميع مراكز العمل في الحفاظ على مستويات الأمن المثلى بغض النظر عن مستويات التهديدات المتزايدة التي تواجهها. وأصدرت الإدارة المعايير الأمنية الدنيا للعمل في المقار بصيغتها المنقحة، مما شكّل خطوة هامة إلى الأمام في توحيد الإجراءات وتحديث النظم الأمنية في جميع مراكز العمل.

التحديات القائمة والدروس المستفادة

شكل الأمن المادي لمباني الأمم المتحدة ومكاتبها ثغرة خطيرة في نظام إدارة الأمن. وأطلقت الإدارة قاعدة بيانات موسعة تضم أكثر من ٨٠٠ ٦ من مباني الأمم المتحدة ومكاتبها في جميع أنحاء العالم. بيد أن الغالبية العظمى من هذه المباني والهياكل كانت تَشغلها الأمم المتحدة دون إيلاء الاعتبار الواجب للأمن. وهناك قدر محدود من القدرات المهنية في منظومة الأمم المتحدة لتقييم المباني وتقديم توصيات من أجل إدخال تحسينات أمنية. والمشهد الأمني يتغير باستمرار، ويطرح التعامل مع هذا الواقع في نظام تُتقاسم فيه التكاليف إلى حد كبير بعض التحديات. ولتقييم تلك التحديات وكفالة الوضوح في المهام الأمنية على نطاق نظام إدارة الأمن، تجرى استعراضات استراتيجية مستمرة لعمليات الانتشار الأمني.

٩٢٤ - تستند النتائج المذكورة أعلاه إلى تنفيذ نسبة ٦٨ في المائة من النواتج المقررة والقابلة للقياس الكمي البالغ عددها ١٣١ ناتجا، مقارنة بنسبة ٧٠ في المائة في فترة السنتين السابقة. ويرد بيان العوامل الرئيسية التي تؤثر على معدل تنفيذ النواتج المقررة والقابلة للقياس الكمي في الفقرة ٧١ أعلاه. وزاد عدد النواتج الإضافية المنفذة بمبادرة من الأمانة العامة من صفر في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى ناتجين في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

٩٢٥ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/68/6 (Sect.34)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) دعم برنامج العمل بالموظفين والموارد المالية على نحو فعال

٩٢٦ - استخدمت الإدارة ٩٩,٥ في المائة من الموارد المأذون بها (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة) للاضطلاع بولايتها وفقا للغرض الذي أُقر هذا الاعتماد لأجله، مع إعادة ترتيب الأولويات حسب الاقتضاء لتلبية الاحتياجات التشغيلية الناشئة والملحة. وخضعت الموارد البشرية للإدارة خلال هذه الفترة لاستعراض يفي بالغرض، ثم أُدخلت بعض التعديلات الداخلية بهدف تعزيز مجالات استراتيجية رئيسية من قبيل وضع السياسات، وتقييم التهديدات والمخاطر، والأمن المادي. وقام وكيل الأمين العام أيضا بإنفاذ ضوابط صارمة لرصد الشواغر وضمان ملئها دون تأخير، سواء في المقر أو في الميدان. واستثمر موظفو المكتب التنفيذي وقتا وجهدا هائلين في مرحلة خفض وتيرة الأنشطة المتبقية قبل بدء

تشغيل نظام أوموجا في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، ومن المتوقع أن تستمر جهود مماثلة في مطلع عام ٢٠١٦.

(ب) تحسين تنسيق السياسات والإجراءات التي تندرج في إطار نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة وتحسين تكاملها والامتثال لها

٩٢٧ - عملت الإدارة عن كثب مع كيانات ومكاتب الأمم المتحدة في وضع السياسات والمبادئ التوجيهية لمنظومة الأمم المتحدة التي أسفرت عن إصدار خمس سياسات جديدة خلال فترة السنتين، فيما يتعلق بتدابير الأمن في أماكن الإقامة، ومبادرة ''معا من أجل إنقاذ الأرواح''، ونظام تسجيل الحوادث المتعلقة بالسلامة والأمن، ونظام السفر الجوي، ومعالجة الإجهاد والإجهاد الناتج عن الحوادث الخطيرة. وزادت خلال فترة السنتين النسبة المئوية للسياسات الموحدة المستحدثة والمنقحة بنسبة ١٠٠ في المائة (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة)، في حين عملت نسبة ١٠٠ في المائة من مراكز العمل التي جرى تقييمها خلال هذه الفترة (هدف فترة السنتين: ٧٥ في المائة) في ظل الامتثال للمعايير الأمنية الدنيا للعمل. وعلاوة على ذلك، نُفِّذت خلال فترة السنتين نسبة ٧٠ في المائة من التوصيات المتعلقة بالامتثال (هدف فترة السنتين: ٧٠ في المائة).

البرنامج الفرعي ١
تنسيق شؤون الأمن والسلامة

(أ) توفير بيئة سالمة ومأمونة للموظفين والمندوبين والزائرين في مواقع مقار الأمم المتحدة واللجان الإقليمية

٩٢٨ - بحلول نهاية فترة السنتين، تحققت نسبة ٩٧ في المائة من عناصر المعايير الأمنية الدنيا للعمل (هدف فترة السنتين: ٩٧ في المائة) في مواقع مقار الأمم المتحدة واللجان الإقليمية. وأجرت وحدة الأمن المادي عددا من زيارات المساعدة الأمنية لمساعدة مراكز العمل في تنفيذ المعايير الأمنية الدنيا للعمل على نحو يتسم بقدر أكبر من التنظيم والاتساق والسرعة. وخلال فترة السنتين، وقعت ١٠ حالات دخول غير مأذون به في المجموع (هدف فترة السنتين: صفر)، وذلك في الأماكن التالية مع العلم أنها كانت كلها تتصل بمظاهرات عامة: مكتب الأمم المتحدة في جنيف (٥)؛ ومكتب الأمم المتحدة في فيينا (٣)؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (١)؛ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (١). وكانت هناك ٥٥ من المطالبات المقدمة فيما يتصل بالسلامة (هدف فترة السنتين: ٦٠)، وقد وردت هذه المطالبات في مراكز العمل التالية: مقر الأمم المتحدة (٨)؛ ومكتب الأمم المتحدة في جنيف (٤٠)؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية

لآسيا والمحيط الهادئ (٥)؛ ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي (١). ويتصل عدد المطالبات بمشاريع التشييد والتجديد الجارية في عدة مراكز عمل.

(ب) القيام بعمليات حماية مباشرة منهجية ومنسقة في الأمم المتحدة

٩٢٩ - خلال فترة السنتين، نسقت الوحدة عملية التقييم، فضلا عن تقديم الحماية المباشرة لـ ٢ ٨٦٢ عملية عند الطلب (هدف فترة السنتين: ٩٥٠). وربما شملت كل عملية من هذه العمليات السفر إلى مواقع متعددة؛ وبذلك اشتملت العمليات على تقييم الترتيبات الأمنية في ٥ ٨٤٢ حالة سفر لفائدة ١٦٨ من كبار مسؤولي الأمم المتحدة إلى ١٧٩ بلدا وإقليما مختلفا. وشملت هذه العمليات سفر مجلس الأمن إلى أوروبا، وبوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وإثيوبيا، وهايتي، ومالي، والصومال، وجنوب السودان. وبالإضافة إلى ذلك، قامت الوحدة بالترتيبات اللازمة للنشر السريع لـ ١٢٥ ضابطا في المواقع الشديدة الخطورة في ١٩ عملية ذات صلة بسفر كبار مسؤولي الأمم المتحدة.

(ج) تحسين التخطيط والتأهب لحالات الطوارئ والأزمات في مواقع مقار الأمم المتحدة واللجان الإقليمية

٩٣٠ - بحلول نهاية فترة السنتين، كان لدى ٩٩ في المائة من جميع مراكز العمل (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة) خطط للإجلاء جرى تحديثها واختبارها. وفي نيويورك، أنشأت الإدارة مركزا لعمليات الطوارئ وأجرت تمرينا على إدارة حالات الطوارئ بالتعاون مع وكالات البلدان المضيفة. وبالمثل، جرى اختبار نظم الإخطار بحالات الطوارئ في كل من فيينا وسانتياغو بعد الانتهاء من إدخال تحسينات على تكنولوجيا الإخطار، مما أدى إلى تحسين أوقات الاستجابة. وتولت البرامج في نيروبي وأديس أبابا وضع خطط طوارئ محدَّثة للاستجابة لحالات الطوارئ. واجتمع فريق إدارة الأزمات في جنيف بصفة منتظمة لتحديث خطته لإدارة الأزمات. وفي بانكوك، استكمل البرنامج تقييمه للمخاطر الأمنية وخطط الطوارئ لحوادث إطلاق النار، والسلامة من الحرائق، والإجلاء، واستمرارية تصريف الأعمال، والإصابات الجماعية، وإدارة الأزمات.

البرنامج الفرعي ٢
التنسيق والدعم الميدانيان الإقليميان

العنصر ١
تنسيق العمليات الميدانية على الصعيد الإقليمي

(أ) تحسين ترتيبات السلامة والأمن للأمم المتحدة

٩٣١ - بذلت الإدارة جهودا لتحسين سلامة الموظفين وأمنهم إلى حد كبير على الصعيد العالمي. وكان للجهود التي تركَّزت على الإبقاء على نسب مئوية عالية لعمليات تقييم التهديدات والمخاطر الأمنية المواكبة لأحدث المستجدات، ولزيادة الامتثال للمعايير الأمنية الدنيا للعمل، دور محوري في هذا المسعى. وبحلول نهاية فترة السنتين، كانت قد أُقرت نسبة ٩١ في المائة من عمليات تقييم المخاطر الأمنية في البلد (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة)، أي ١٥٩ من أصل ١٧٤ عملية تقييم. وفي أثناء فترة السنتين، لا سيما في عام ٢٠١٥، واجهت الإدارة تحديات أمنية غير مسبوقة مع تطور النزاعات المسلحة أو امتداد أنشطة الجماعات الإرهابية إلى مناطق نفوذ جديدة. وقد استلزمت هذه الدينامية استعراضا مستمرا للوثائق الأمنية والتحديثات الجديدة للحيلولة دون تقادمها. وحتى نهاية عام ٢٠١٥، أُقرّت معايير التشغيل الموحدة الدنيا لفائدة ١٧١ من بين ١٧٤ بلدا، أي نسبة ٩٨,٢ في المائة من البلدان (هدف فترة السنتين: ٩٥ في المائة).

(ب) تعزيز التأهب للطوارئ وحالات الأزمات مع الاستجابة الآنية للحوادث الأمنية

٩٣٢ - لقد تقيّد مركز تنسيق الاستجابة في حالات الأزمات بالمهلة الزمنية للتفعيل المحددة في ساعتين من الزمن (هدف فترة السنتين: ساعتان) عند الاستجابة لحادث أمني كبير. ومن خلال إنجاز وتنفيذ خطط الطوارئ الأمنية التي توضع على المستوى القطري، ومن خلال زيادة القدرة على نشر أو إعادة نشر ضباط الأمن الميدانيين خلال ٢٤ ساعة من الإخطار، كفلت شعبة العمليات الإقليمية استجابة سريعة وفعالة للحوادث الأمنية. وقد اضطلعت الإدارة بـ ١٨٤ عملية انتشار طارئة استجابة لحالات الطوارئ أو للطلبات الواردة من المسؤولين المعينين بهدف الحصول على المساعدة أو الدعم الأمني في ٢٢ بلدا مختلفا. ومن بين جميع عمليات النشر المفاجئة في عام ٢٠١٥، أجريت نسبة ٦٠ في المائة (٧٠ عملية نشر) من أجل دعم الأمن في سياق تقديم المساعدة الإنسانية في مناطق النزاع، مثل أوكرانيا وبوروندي وتركيا وتشاد وجنوب السودان والصومال والكاميرون ومالي ونيجيريا واليمن. وفي واحد وسبعين في المائة من البلدان (هدف فترة السنتين: ٩٥ في المائة)، أي ١٢٣ من أصل ١٧٤ بلدا، أُقرت الخطط الأمنية في الوقت المحدد.

(ج) تحسين نظام إدارة الأمن

٩٣٣ - لتيسير فعالية وكفاءة سير عمليات الأمم المتحدة، عزّزت الإدارة شراكاتها مع البلدان المضيفة فيما يتعلق بسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ومرافقها ومعدّاتها من خلال زيادة الاستعانة بجهات تنسيق في البلدان المضيفة. وأفيدَ بأن مائة بالمائة من البلدان المضيفة (هدف فترة السنتين: ٩٥ في المائة)، أي ١٧٤ بلدا، لديها جهة تنسيق حكومية واحدة أو أكثر مخصصة لشؤون الأمن. وأجرت الإدارة ١ ٩٤٢ زيارة لتقديم المساعدة الأمنية إلى ١٦٣ مركزا من مراكز العمل التي لم يكن يوجد بها أخصائيو أمن، أي ١٢ زيارة لتقديم المساعدة الأمنية لكل مبنى سنويا (هدف فترة السنتين: ٢). واستجابة لتزايد طلبات الدعم الأمني، أجرت العمليات الميدانية التابعة للإدارة ما يصل إلى ٢٠ زيارة أو تقييما بغرض تقديم المساعدة الأمنية لمركز عمل واحد/مبنى واحد/منطقة واحدة من مناطق عمليات الأمم المتحدة حيث لم يكن يوجد أخصائيو أمن.

العنصر ٢

الدعم الميداني

(أ) تعزيز قدرة موظفي منظومة الأمم المتحدة على معالجة الإجهاد الناتج عن الحوادث الخطيرة

٩٣٤ - واصلت وحدة معالجة الإجهاد الناتج عن الحوادث الخطيرة الاستجابة للاحتياجات النفسية للموظفين أثناء حالات الطوارئ، كما واصلت تعزيز القدرات وحالة التأهب لدى المكاتب القطرية للأمم المتحدة من أجل معالجة الإجهاد والتعامل مع الحوادث الخطيرة. وقدمت الوحدة التدريب على معالجة الإجهاد إلى ٩٦ في المائة من الموظفين ومعاليهم (هدف فترة السنتين: ٩٦ في المائة) في الميدان، كما قدمت التدريب بغرض منح شهادات في مجال معالجة الإجهاد الناتج عن الأزمات والحوادث الخطيرة إلى ١٨٨ من المستشارين (هدف فترة السنتين: ١٢٠). وحصلت نسبة ٩٧ في المائة من موظفي الأمم المتحدة المتضررين (هدف فترة السنتين: ٩٧ في المائة) على إسعاف أولي لتهدئة الانفعالات وعلى علاج للحد من الأضرار النفسية عقب الحوادث الخطيرة المبلغ عنها. وأجرت الوحدة ١٤ ٤٥٠ من جلسات إسداء المشورة؛ وقدمت المشورة التقنية لـ ٩٢٢ مديرا على نطاق المنظومة؛ وقامت بتدريب ٤ ٤٢٣ موظفا على معالجة الإجهاد ومواجهة الطوارئ؛ وبتدريب ٢٤٦ من مساعدي الأقران. وأجرت الوحدة عمليات نشر مفاجئة لـ ٢٢ مستشارا إلى البلدان أثناء حالات الطوارئ (وباء إيبولا، والكوارث الطبيعية، وحوادث اختطاف الرهائن، والقلاقل المدنية).

(ب) تعزيز القدرات لدى نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة والمديرين (المسؤولون المعينون وأعضاء أفرقة إدارة الأمن) وموظفي الأمم المتحدة

٩٣٥ - واصل البرنامج تقديم التدريب في مجال السلامة والأمن إلى ثلاث مجموعات مستهدفة: المديرون ذوو المسؤوليات الأمنية، وأفراد الأمن، والموظفون عموما. وأُنجزت طائفة واسعة من برامج التعلم، شملت الدورات التقليدية تحت إشراف مدربين والدورات الإلكترونية، كما تضمنت بصورة متزايدة الدورات المختلطة. وشملت المشاركة في التدريب ٨٥ في المائة من كبار مستشاري الأمن (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة)، و ٩٠ في المائة من أخصائيي الأمن المستهدفين في برنامج التدريب المتوسط (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة)، و ١٠٠ في المائة من أخصائيي الأمن المستهدفين في برنامج التأهيل الأمني (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة)، و ٧٥ في المائة من المسؤولين المعينين (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة)، و ٨٠ في المائة من المسؤولين المعينين مؤقتا الأعضاء في أفرقة إدارة الأمن (هدف فترة السنتين: ٩٥ في المائة)، و ٨٥ في المائة من مساعدي الأمن المحليين (هدف فترة السنتين: ٩٥ في المائة). ونتج تدني المؤشرات بالنسبة لبعض الأهداف عن تأثير التغيير في سياق الأمن العالمي وتحركات الموظفين خلال فترة السنتين. وقد وُضعت برامج جديدة، من بينها دورة إلكترونية جديدة لإدارة المخاطر الأمنية ودورة متكاملة للمسؤولين المعينين.

(ج) القدرة على تحديد أماكن تواجد الموظفين وتوفير المعلومات الأمنية ذات الصلة لأفراد نظام إدارة الأمن

٩٣٦ - لقد زادت الوكالات والصناديق والبرامج والمؤسسات التابعة لنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن من امتثالها لمتطلبات تعقب الموظفين. وقد أدى ذلك إلى زيادة الاستعانة بنظام التصريح الأمني الذي أدى بدوره إلى تحسين البيانات المتعلقة بالأفراد المتاحة للإدارات في حالات الطوارئ. ويمكن تحديد أماكن تواجد ستة وتسعين في المائة من الموظفين ومعاليهم المستحقين (هدف فترة السنتين: ٩٦ في المائة) في نظام عملية تقديم المعلومات المتعلقة بطلب السفر في أي وقت من الأوقات في جميع مواقع الأمم المتحدة في أنحاء العالم. ويمكن لزهاء ٩٦ في المائة من الموظفين الذين يضطلعون بمسؤوليات في نظام إدارة الأمن (هدف فترة السنتين: ٩٦ في المائة) الحصول على أدوات إدارة المعلومات التي تقدمها الإدارة.

(د) القدرة على تقديم المشورة والتوجيه لنظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة من أجل اتخاذ قرارات مدروسة جيدا فيما يتعلق بسلامة الطيران وتخفيف حدة مخاطره، وتخطيط العمليات من أجل سفر موظفي الأمم المتحدة، في جميع أنحاء العالم، عن طريق شركات الطيران التجارية/شركات النقل الجوي (الدولية والداخلية) وعمليات الطيران الأخرى

٩٣٧ - دعما لتلبية شرط تقديم توجيهات موحدة بشأن استخدام شركات النقل الجوي العالمية إلى نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، تم إصدار الفصل السابع بشأن سياسة السفر الجوي من دليل السياسات الأمنية في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. واستمر مكتب إدارة مخاطر الطيران التابع للإدارة في اتباع نهج مشترك كلي ومتكامل في تقييم المخاطر وتقديم المشورة بشأن مدى ملاءمة شركات النقل الجوي العالمية لفائدة موظفي الأمم المتحدة أثناء سفرهم في مهام رسمية. ودعما لهذه الأعمال، قامت الإدارة بوضع نظام قاعدة بيانات شامل وبتعديله حسب الحاجة. وبلغ عدد زيارات الموقع الشبكي لإدارة مخاطر الطيران التابع للإدارة ٠٠٠ ٢٢ زيارة (هدف فترة السنتين: ٠٠٠ ٢٠).